أوليفيي دارد

في قلب منظمة الجيش السري

essaiSedia

أوليفي دارد

في قلب منظمة الجيش السري

ترجمة : عبد السلام يخلف – فاطمة بن شعلال – موسى أشرشور

سيديا

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال

Olivier DARD

Voyage au cœur de l'OAS

© Editions Perrin 2013

ملاحظة للقارئ

في شهر جويلية 2005 تمّ بمدينة ماربنيان تدشين مجموعة نصب تذكارية تخص بعض مناضلي (منظمة الجيش السري) الذين حكم عليهم بالإعدام وتم رميهم بالرصاص عام 1962 مما أحيا النقاشات المتضاربة حول منظمة ترمز إلى نهاية حرب الجزائر التي بدأت عام 1954. في قلب الأحداث لسنتي 1961-1962 في كل من الجزائر والبلد الأم (فرنسا) تمكنت هذه الحركة، التي عادة ما ارتبط وجودها بأتباع الفاشية، من التأثير على الرأي العام بشكل عميق في البداية باستعمالها لشعارات مثل «نضرب منظمة الجيش السري حيث أرادت ومتى أرادت»، « منظمة الجيش السري ستنتصر» وكذا بأفعالها مثل الهجمات ضد الممتلكات والأشخاص بما في ذلك شخصية رئيس الدولة الجنرال ديغول الذي كان مجبرة للسلطة في ماي 1958 بمثابة الأمل لأنصار «الجزائر الفرنسية». بعد ثلاث سنوات تحوّل الرجل المعروف بالدفاع والمحافظة على الجزائر الفرنسية إلى إتباع سبيل الاستقلال الذي حاول الشطباء الجيولة دونه بكافة الوسائل. كانت منظمة الجيش السري الممثلة في شخص الجنرال سالان بمثابة رأس الحربة لهذا الرفض الراديكالي.

© 2012 جميع الحقوق محفوظة لدار ميتيليا في الجزائر والعالم العربي

قائمة الرموز الأساسية والأسماء المستعارة والرموز :

12 : جان فارد
13 : جان كلود بيريز
14 : جان جاك سوزيني
21 : عبد الرحمان فارس
30 : بول فاردي
31 : إيف فودار
35 : جان فارد
45 : جان جاك سوزيني
48 : جان فارد
65 : وهران
70 : شاطو جوبير
85 : قسنطينة
105 : بروفول سالان
161 : إيف فودار
162 : جان فارد
163 : جان جاك سوزيني
315 : الشبحة الشرقية
330 : الشبحة الغربية
345 : أورليون فيل
375 : المدية
451 : رولان فودري
453 : البليدة
466 : إيف فودار
467 : رولان فودري
475 : جان فارد
485 : جان كلود بيريز
495 : جان جاك سوزيني
510 : إيف فودار
565 : بول فاردي
567 : جان جاك سوزيني
610 : بول فاردي
665 : شاطو جوبير

البتروس : أنطوان أرقو

علي : جورج فونزاليز

APP : Action Psychologique Propagande

ب 15 : إيف فودار

ب 65 : پيار سيرجان

بابا : كلود ميشليتي

بابات : جان كلود بيريز

BAO : Bureau d'Actions Opérationnelles

BCR : Bureau Central de Renseignements

بن طوبال : جان كلود بيريز

بوضياف : ميشال لوروى

بومنجل : جان جاك سوزيني

م صوف : جان قارد
راهو : جوزيف بروازا
كمبون : بيار فيوم
كب : فيليب ڤويفان
سيسونار : ريمون ڤوريل
كلود : إيف ڤودار
كمبون : إيدمون جوهو
كريستال : روبيرت مارتيل
د 14 : جاك سوستيل
د 17 : الشاغا بوعلام
د 35 : شارل ديغول
د 36 : ميشيل دوبري
د 38 : روجي فراي
د 41 : ألوي جوكس
د 42 : جان موران
د 45 : سيكوراي
د 48 : كلود ديكون
د 63 : شارل إيلري
دانيال : روجي دافيلدر
دانا : روجي دافيلدر جميلة : روجي دافيلدر
إ 13 : روجي دافيلدر
إ 75 : بيار بيش سمسون
إ 84 : فيليب مارسي
إ 88 : لوي جوكس
إ 99، 20 : أ جان موران كرستيان فوشي

الفيل : راؤول سالان
إتيان : دانيال مران
فيار : جان فراندي
فرحات : جان فراندي
فرنند : جان فراندي
فلور : جان قارد
FN : الجبهة الوطنية
FNF : الجبهة الوطنية الفرنسية
فرنسيس : راؤول سالان
فرانسوا : أثاناس جورجيو بولوس
فرانسوار : إيف ڤودار
ج ب 3 : راؤول سالان
جنتيل : جورج ڤونزاليز
ڤولف : پول ڤاردي
ڤي : پول ڤاردي
هوتال : جان قارد
إ 450 : إيڤام العاصمي
جان– ماري : إيدمون جوهو
جان– نوال : كلود ميشيليتي
جنين : جان جاك سوزيني
جنات : جان جاك سوزيني
خيدر : إيف ڤودار
كريم : پول ڤاردي
لاوون : پيار لاڤايارد
ليونار : شارل ميشليتي

لوران : ميشال لوروى
لوران : ميشال لوروى
مجان : سوتر
مارك – انتوان : كلود ميشليتي
ميترو : لاتورو
مينو : السيدة بلاي
لوم : منظمة جماهيرية
أورو : الاستخبارات والعمليات
ب 360 : والي تيزي وزو
ب 375 : والي المدية
بيتو : جورج فونزاليز
بابا : جان كلود بيريز
بيبو : الدكتور روميو
بول : الدكتور روميو
بولات : جان كلود بيريز
بولين : جان كلود بيريز
بليسي : جوليان كاملان
ر ب : منطقة وهران
ر س : منطقة قسنطينة
ر 15 : بول فاردي
ر 16 : جان فارد
ر 17 : جان كلود بيريز
ر 19 : جان جاك سوزيني
ر 1491 : رولان فودري
ر 19912 : جاك أشار

رولوند : جورج راس
س 10 : ناحية منظمة الجيش السري للجزائر العاصمة
س 40 : ناحية منظمة الجيش السري لوهران
س 300 : رولان ودري
سولاي : راؤول سالان
سولاي بيس : إيدمون جوهو
تاسو : أثاناس جورجيو بولوس
ي 08 : بيار سيرجان
يزيد : إيدمون جوهو
ز أ 1 : منطقة الجزائر العاصمة
ز أ 1/أ : قطاع الجزائر (الجزائر الكبرى)

الجزء الأول

ما قبل تاريخ منظمة الجيش السري

تشكلت منظمة الجيش السري في ربيع 1961 غداة فشل انقلاب الجزائر لكنه من الإجحاف اعتبارها حديثة النشأة وتعود إلى بداية 1961 والمنفى الإسباني لمتشددي (حرب الحواجز) وعلى رأسهم «پيار لاڤاير» و«جان جاك سوزيني». الحقيقة أنه إذا ما كان ميلاد منظمة الجيش السري يندرج في إطار زمني قصير جدا أي أثناء محاولة استعمال العنف التي حدثت في شهر ديسمبر 1960 ثم الانقلاب الفاشل في أفريل 1961، فإنه وللوصول إلى فهم أكبر، من الواجب وضع هذه الحركة في سياق زمني أطول وذاك ما أحس به معاصروها أنفسهم. أثناء محاكمة «راؤول سالان» وحين تقديم شهادته لم يتردد فرانسوا ميتيران في ربط إرهاب منظمة الجيش السري «بسلسلة من الأعمال الإرهابية التي حصلت في 1957 ومن دون شك كذلك سنة 1956 (...) قامت بها منظمة تسمى «منظمة المقاومة بشمال إفريقيا» التي كان يعتبرها «اللبنة الأولى لمنظمة الجيش السري». إن التقارب بينهما ليس سطحيا بالرغم من أن منظمة الجيش السري ليست نسخة طبق الأصل لأي منظمة سابقة وعليه فإن طابعها الهجين وبعدها الغامض يتأتى من تلاقي وتضافر – لم يصل لمبتغاه – لمكونات ثلاث لا تخلو من الشقوق. في الأول هناك المدنيون الحريصون على الدفاع الذاتي والإرهاب المضاد. ينضم إليهم مناضلون سياسيون من التيار الوطني الذين يعتبرون الدفاع عن «الجزائر الفرنسية» هدفا سياسيا وكذا أداة لطرد النظام الجمهوري وفرض دولة ذات طبيعة مغايرة (لم يحدث الاتفاق حولها بينهم بسبب حساسياتهم المتعارضة). هناك أيضا العسكريون ذووالتوجهات

المتعددة رغم نقاط التقاطع الهامة أي تجربة الحرب الهند الصينية والعم
في صفوف الوحدات الخاصة. إذا ما كان التأكيد على هذه الجماعا
يسمح بالإشارة لوجود طابع معين من السلوكيات فإنه يغدو من الضروري
تشابك أنواع هذا الطابع كي تقود إلى ميلاد منظمة هدفها هو امتصا
الاختلافات وإيجاد تجارب مشتركة تسمح بالتواصل وتصبح في النها
هي الحلقات في سلسلة متشابكة من الأعمال، مثل (الحواجز) في جانف
1961 (أكبر من 13 ماي ومجمل التناقضات) وصولا إلى الانقلاب، الت
ساعدت في دعم الصفوف والقيام بعمليات التصفية.

1. محفزات الالتزام

الدفاع الذاتي/ مكافحة الإرهاب/ والسياسة

من الدفاع الذاتي إلى مكافحة الإرهاب: تنامي المبادرات

بمجرد اندلاع حرب الجزائر في نوفمبر 1954 وعلى غرار السابقتين التونسية (اليد الحمراء) والمغربية[1] بدأ تشكيل مجموعات الدفاع الذاتي. يبدو أن أول مجموعة قد ظهرت بالجزائر العاصمة لدى عمال (الترامواي) المنحرطين في نقابة «الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين» التي يتزعمها جوزيف ريزا المدعو «ناي» المولود في 1927 يساعده في ذلك سائق الطاكسي «جوزيف حوشوا حيني» المدعو «مسيح باب الواد» وارتكبت جماعة (الترامواي) التي سيتزعمها لاحقا جورج واطين أول اغتيال لها يوم 18 نوفمبر وذلك باستعمال مسدس لتصفية اسكافي عربي معروف بتحركاته الوطنية[2]. في الأسابيع والأشهر الموالية، تشكلت نوايا أخرى. الشاب «جان كلود بيريز» المولود ببجاية عام 1928 والذي يعمل كطبيب بباب الواد ينتمي معظم زبائنه إلى الطبقة المتوسطة من السكان البيض، تمكن من تجنيد عشرات من الأشخاص منهم رجال الحماية المدنية والعمال بما فيهم قدماء الألوية العالمية التي كانت ترغب في التخلص من العرب الذين يشتهون «تموريسكي» فرانكو[3].

بعض الأماكن أصبحت حزبا من هذا الحراك على غرار المقاهي بدءا «بيار الفوروم» لصاحبه جوزيف أورتيز الذي رغم أنه كان مناضلا في

«الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا» وكذا «إتحاد حماية التجار والحرفيين» الذي أسسه «بيار بوجاد» قبله تكفل بمكافحة الإرهاب[9]. هناك الفيلالي أيضا مثل فيلا «أندري أشياري» الذي كان مقاوما عنيدا والمدعو «بودان» ومساعد والي قالمة، المدينة التي قاد فيها عمليات القمع الدموي يوم 10 ماي 1945 بعد التصفيات التي تعرض لها الأوروبيون على أيدي العرب يومين قبل ذلك في مدينة سطيف. تقلد منصب المفتش العام لتجمع الشعب الفرنسي في بداية 1947 [5] ومع قدوم «جاك سوستيل» كوزير مقيم، مع منصب نائب الوالد «الآلان» مندوب مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس[6]. كوّن أندري أشياري بصفته زعيم مكافحة الإرهاب تجمعا يدعى «منظمة المقاومة إفريقيا الفرنسية» بمساعدة الدكتور «روني كوفاكس» ذي الأصل المجري. أصبحت الفيلا التي يقطنها بمرتفعات بوزريعة والمطلة على خليج الجزائر مركزا لنشاط مكثف. تمكن كوفاكس بالتعاون مع ضباط الشرطة «نوربر فازو» من تطوير (منظمة المقاومة إفريقيا الفرنسية) في ربيع 1956. في بداية الصيف تمكنت المنظمة من جمع أول خلية صلبة وحازمة تتمثل في ميشال فيشوز وفابي ديلا مونيكا العامل بمحطة الحماية المدنية باب الواد وكرستيان طرونسي الجواهرجي وآخ فافوري الميكانيكي وفيليب كاستي «المندس جيدا» والوكيل التجاري بشركة رونو بالجزائر العاصمة[7].

بدأ المزارعون في أطراف العاصمة وخاصة في سهول المتيجة يحضرون للدفاع عن أنفسهم ومكافحة الإرهاب ومن بينهم يوجد روبيرت مارتيل المالك والمستغل من منطقة الشبلي الذي اقترح منذ بداية 1954 على رئيس بلدية الشبلي تكوين ميليشيا[8]. أعلن نفسه الناطق الرسمي على لسان «المعمرين الصغار» وبعث برسالة مفتوحة إلى الجنرال «أومران» والتي نشرت يوم 21 جوان 1955 على صفحات أسبوعية «الإفريقي»

ووصفت «تقززهم» و «عزمهم» («قولوا لهم في فرنسا بأننا لن نغادر أبدا» وأنهم «ليسوا ببعيدين عن رد الضربة للضربة»)[9]. هكذا أخذ مزارع الشبلي في توسيع شبكة علاقاته بحيث انضم إلى «أومران» «روني ريفاس» مسيّر جريدة (هبة) التي يُذكر عنوانها بجماعات «فابيس طومب» بتونس وكذا الدكتور كوص بالمغرب[10]. أفضت هذه المشاورات إلى ميلاد (الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) في 25 أوت 1955 الذي ترأسه « بوبي بانس لويس» المسئول السابق للفرع الجزائري ل (الوجود الفرنسي) وكان «روبيرت مارتيل» إحدى الحلقات المفصلية فيها إلى جانب رفيقه رولان كريستن. سيطرت على نهاية الصيف وبداية الخريف من عام 1955 تجمعات شعبية في كثير من البلديات الفلاحية (ولاد فايت، بوينان وغيرهما) والتي سمحت للحركة من الانتشار والتغلغل في العاصمة وضواحيها (بحيث تمكنت من تجنيد 1000 منخرط مع أكتوبر 1955 وحركة (بريستيج فرنسي) 4000 منخرط)[11]. حدثت أزمة داخلية قادت إلى طرد (روني ريفاس) وإعادة تنظيم الحركة التي أصبح (مارتيل) أمبا عاما لها[12] لكن ذلك لم يمنع (الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) من مواصلة التوسع من خلال خلق لجان جديدة وربط العلاقة مع جماعات أخرى مساندة لفكرة «الجزائر الفرنسية» مثل (تجمع فرنسيي الجزائر) الذي يرأسه المحامي روبيرت بيرينفاي وتشكل عام 1954. يعتبر خطاب (الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) متطرفا ويناضل صراحة من أجل الدفاع الذاتي لفرنسيي الجزائر: «إذا كان من الضروري فسنذبح قبل أن نُذبح» كما قال الأمين العام (ريفاس)[13].

لم يكن ميلاد جماعات مكافحة الإرهاب حكرا على العاصمة وضواحيها. ففي وهران مثلا[14] تمكن الملاكم (روبيرت طابارو)، المولود عام 1929 والذي ينتمي على عائلة اشتراكية، من لم شمل بعض الأصدقاء، ومنهم (ڤي فيليف) و(روبيرت كونيسا) وتكوين فريق صغير يجند أنصاره

بالأحياء الشعبية (سانت أوجين، لاماريين). لم يبق الثلاثي معزولا بل التحق به (الناس جورجيو بولوس) المدعو (طاسو) أو (اليوناني) وهو صحافي تحوّل إلى مهنة الجمعة والذي تمكن من تجهيز منظمة صغيرة.

تحضير الحركات السياسية

إن التفرقة بين جماعات الدفاع الذاتي والحركات السياسية قد تبدو خدعة في تقديمها باعتبار أنها تتشكل من نفس الأشخاص لكنها ضرورية على كل حال لفهم طبيعة هذه الجماعات التي يمكن وصفها «بالتابع للإرهاب» لأن البعض منها يضم مصلحة للعمل هذا من جهة، والتوصل إلى حقيقة أن المتطرفين لا يشكلون تجمعا منسجما بمجرد أن يخرج النقاش من موضوع الدفاع عن مبدأ الجزائر الفرنسية. خلال سنوات أواسط الخمسينيات وُجد تياران أساسيان وهما التيار (يوجادي – نسبة إلى بيار يوجاد) والتيار «الوطني الثوري»[14].

شكل (أنصار يوجاد) (إتحاد حماية التجار والحرفيين) أول حركة سياسية هامة كانت تمتلك الصيت في فرنسا ولا يقل دورها في الجزائر أيضا. كان مكتبها السياسي عام 1956 يتكون من رجال أربع وهم (روجي ڤوتاليبي) مكلف بالإدارة العامة والدكتور (برنار لوفيفر) بالدعاية والمحامي (باي) بالعلاقات و(جوزيف أورتيز) تصلحة العمل[15]. تركزت التركيبة الأولية للحركة أساسا على التجار ولكنها بدأت تحاول توسيع قواعدها الخلفية والاضطلاع بالدور الريادي للدفاع عن الجزائر الفرنسية بواسطة أسبوعية الحركة (الأخوّة الفرنسية) وكذا نشاطات شخصياتها المحورية مثل (بيار يوجاد) (الذي تزوج بامرأة من الأقدام السوداء) وبرلمانيين من الشباب وهما (جان موريس دوماركي) و(جان ماري لوبان). كان تنظيم مؤتمر (أنصار يوجاد) بالعاصمة مناسبة لقياس تأثير الحركة خارج المدينة البيضاء

(العاصمة). من الواضح أن هناك فروع كثيرة لحركة (إتحاد حماية التجار والحرفيين) متواجدة في كافة أرجاء التراب الجزائري بما في ذلك مدينة صغيرة مثل سيدي بلعباس أين يجتمع كافة تجارها برئاسة المسؤول المحلي (أنطوان سردان)[16].

بعد (إتحاد حماية التجار والحرفيين) حل بالمشهد الجزائري الوطنيون الثوريون ل(الأمة الفتية) الذين تمكنوا من تشكيل تجمع فرعي. تأسست الجمعية سنة 1950 تحت لواء قائدها (بيار سيدوس) والتي أصبحت تحمل اسم (حركة الأمة الفتية) بدءا من سنة 1956 حيث بدأت تكبر أهميتها خاصة بعد هجومها المدهش على مقر جريدة (ليمانيتي) تعبيرا عن معارضتها لعمليات القمع السوفياتية في بودابست. مع نهاية 1956 تمكنت الحركة من التمركز بالعاصمة بتحريض من (دومينيك فينر) المتطوع منذ بدايات 1954 بحيث وجد نفسه في الجزائر داخل صفوف (الفيلق الرابع للمشاة) رفقة (ميشال لوروى) العضو السابق في (شباب تجمع الشعب الفرنسي). بعد أن غادر هذا الأخير الجيش مع (فينير) وباشر العمل في مجال البحوث في مجال النفط، أعلن نشأة (الأمة الفتية) بالعاصمة رفقة أحد أصدقائه وهو (فرنان فورمون)[17] في الوقت الذي راح صديق آخر وهو الدكتور (توفونو) يناضل من أجل نشر وتطوير الحركة بمدينة عنابة[18].

نقاشات طويلة والانتقال للفعل

بالنسبة لهذه الحركات، اعتبرت سنتا 1954–1955 اللتان تخللتهما بعض الأعمال مناسبة للاتصال بالآخرين وجمع الأسلحة بهدف القيام بهجمة كبيرة.

محاصرة (في مولي)

أول فرصة عظيمة حانت عقب الزيارة التي قام بها الاشتراكي (في مولي) رئيس المجلس وهذا بعد شهر من الفوز في الانتخابات التشريعية يوم 2 جانفي 1956 الذي أحرزته الجبهة الجمهورية والتي تخللها تقدم ملحوظ لأنصار بيار بوجاد. متشددو العاصمة الذين تأسفوا بريبة كبيرة على تنحية (جاك سوستيل) من منصبه كوزير مقيم راحوا ينظرون على عين حليفه الجنرال (جورج كاترو) الذي عينه للتو (في مولي). كان (جورج كاترو) يحسد الكثير من نقاط الاشمئزاز بالنسبة لهم وخاصة الديفولية التاريخية المتعلقة بالأحداث السورية لعام 1941. أما الأهم من ذلك، فمن منظور الداعين عن الجزائر الفرنسية يمثل الجنرال الشخصية التي تتصف الإسطورية لأنه شارك بحيوية في المحادثات التي مهدت لمجيء محمد الخامس والتحضير لاستقلال المملكة المغربية. أما بالجزائر العاصمة فقد كان الغضب عارما توجهه الحركات السياسية المنظمة وكذا الديفوليين المحليين (أندري ليباري وماريو فيفر)[19] أو القادمين خصيصا من باريس أمثال (آلان غريوتراي) والمحامي (جان باتيست بياجي) الذين كان في بيتهم محاولة إقناع (جاك سوستيل) بالبقاء في منصبه. إذا ما حاول هذا الأخير العودة إلى الترويج فإن الديفوليين الذين أقاموا مقرهم العام بفيلا مجي الذين (التي يملكها ماريو فيفر) سيحاولون اغتنام فرصة الظرف المضطرب ليس فقط للتخلص من (كاترو) ولكن فرض الجنرال (روني كوني) في منصب القائد العام مكان الجنرال (الوريلو). في يوم 4 حدثت مظاهرة من تنظيم (لجنة الاتفاق للدفاع عن الجزائر الفرنسية) والموجهة من قبل جمعيات قدامى المحاربين وكانت صورة لما سيحدث. لقد ضمت آلاف المحاربين القدامى الذين ساروا رافعين أعلاما تحمل شارات الحداد، فاتخذوا الأماكن الشرفية أمام وفد من عائلات ضحايا الإرهاب بالشمال

الفلسطيني. حسب تقرير رسمي فإن المسيرة جرت «في ظروف تنظيمية ممتازة» رغم ضرورة «الإشارة إلى أن معظم المتظاهرين كانوا مسلحين[20].» لم يتم إهمال الاجتماعات العلنية بحيث قام المحامي (بياجي) (الذي بدأ مشاوراته مع (أوقست أرنو) أحد مسئولي المحاربين القدامى بالجزائر العاصمة) بتجميع طاقات المحاربين القدامى[21]. في الكواليس اتصل الديفوليون مع (روبيرت مارتيل) وتم استقباله بفيلا مجي الذين في صبيحة يوم 5 من الشهر. بعد المشاورات وعد بأن يحضر معه في اليوم الموالي ليس فقط مناضليه (الذين تم تخصيص طن من الطماطم من أجلهم) بل وإلى جانبهم مفرزة تضم 250 رجلا مسلحا (ببنادق الصيد والرشاشات)[22]. قام (روبيرت مارتيل) بتجاهل (روني كوني) محاولا العمل لصالح الجنرال المتقاعد (أومران).

في 6 فيفري تحول استقبال (في مولي) إلى كابوس بالنسبة لممثلي الدولة. فالعاصمة مدينة ميتة (المدارس والمحلات مغلقة...«بسبب الحداد») ولكن هناك تجمع شعبي (18.000 شخصا من بينهم 1.500 من قدامى المحاربين)[23] كان في انتظار رئيس المجلس الذي من المقرر أن يضع باقة من الزهور أمام نصب تذكار الموتى. بدأت المشادات بالسب وتعابير الاحتقار وتبعتها المقذوفات (الحجارة، الأعضان)[24] وتمكنت الشرطة بصعوبة بالغة من تجنيب في مولي التعرض للتصفية الجسدية من طرف حشود كانت مستعدة لذلك. تملكته الصدمة جراء كل ذاك الغضب وانهار لأن المظاهرة لم تكن بتاتا مجرد عرض لمجمل المعمرين بل هي مؤشر على غضب بعض «صغار البيض» الذين لم يشكلوا سوى قوافل مساندة في الانتخابات (للفرع الفرنسي للحركة العمالية العالمية) ما وراء البحر الأبيض المتوسط، رغم ذلك تمكن في مولي من الالتحاق بسيارته (في الوقت الذي تدوس أقدام عساكر الكومونداوس باقة الزهور الغضة) وراح مندفعا بسرعة نحو

القصر الصيفي بحيث يمكن من الاتصال بباريس. كانت النتيجة هي استقالة «كاترو»[27] وبذلك انتصر الشارع. الحقيقة هي أن الأهداف الأهم لم تتحقق بالإضافة إلى بقاء كل من «لوريلو» و«مولي» في منصبيهما. هذا لا يعني بأي منظور أن النجاح لم يكن باهرا الآن مجموعة من الرجال تحكم بوسائل محدودة جدا من دفع السلطة في فرنسا إلى التراجع. هذه السابقة كانت لها أبعادها الثقيلة.

تطبيق ميادين مواجهة الإرهاب

بالنسبة لأكثر العناصر النشيطة داخل الجماعة المتطرفة فإن النجاح الذي تم إحرازه ضد مولي لم يكن يشكل أبدا هدفا في حد ذاته. إذا ما كان الشارع أداة مهمة في العمل الضاغط والعنف المسلح هما أهم شيء. بدا بسيطر هاجس الإحساس بالضياع الذي يضاف إلى الحقد على الليبراليين بكل أطيافهم وكذا إرادة الانتقام للأوروبيين الذين سقطوا ضحايا لإرهاب جبهة التحرير الوطني التي بدأت تستهدف المدينة البيضاء (من 20 إلى 24 جوان 1956 سجلت 21 عملية كانت حصيلتها 10 موتى من بينهم 7 أوروبيين)[28] الشيء الذي دفع برجال منظمة المقاومة لشمال إفريقيا إلى تتبع الأشياء بأنفسهم على الأقل بالجزائر العاصمة. في مرحلة جاك سوستيل ممكن القدري أشياري من تسجيل بعض النجاحات وخاصة بتقديم المساعدة لبعض محافظي الشرطة للإمساك برأس بيطاط أحد قياديي جبهة التحرير الوطني[29] بعد مظاهرات شهر فيفري ونفيه، ترك أشياري مكانه كقائد لمنظمة المقاومة لشمال إفريقيا للدكتور كوفاكس. قبل بضعة أسابيع على بداية معركة الجزائر كانت منظمة المقاومة لشمال إفريقيا بلا شك هي أكثر جماعة مناهضة للإرهاب الأكثر تنظيما على مستوى العاصمة قادرة على امتلاك معلومات قيمة (بواسطة جوزيف فارو الرقم الثاني في الشرطة الحالية للعاصمة وأحد المسؤولين المحليين على الاستخبارات العامة) وفي

صفوفها أحد خبراء المتفجرات ألا وهو فيليب كاستي وهو من قدامى عساكر الفيلق 11 الصدامي (القوة الخاصة لمصلحة العمل التابعة لمصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس) والذي تم تكوينه مباشرة بعد الحرب من طرف بول أوساريس[30].

مع أواخر جوان 1956 كان الفريق على أهبة للشروع في العمل. أولى الهجمات، التي كانت غالبا ما تحدث في مساءات السبت، استهدفت مقرات الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومعصرة الزيتون «تمزالي» وكذا الجريدة اليومية «ألجي ريبوبليكان» ذات التوجه الشيوعي[31]. عرف الفريق تصلبا أكثر وفي 10 أوت 1956 حدث دويّ هائل نسف عمارة بالقصبة بحي طيبة تسبب في كثير من الوفيات[32]. ردت جبهة التحرير الوطني على ذلك بسيل من العمليات الموازية والتي بدأت بعمليات يوم الأحد 30 سبتمبر على الساعة السادسة والنصف مساء وضربت مقهى «ملك بار» و«كافيتيريا» شارع ميشلي وهما مؤسستين يؤمهما الشبان الأوروبيون. كان الهجومان مقصودين ومحكمي التخطيط وهذا ما لخصه عبان رمضان الرقم الثالث في جريدة «المجاهد» بقوله: «مع بلوغنا هذا المستوى من الكفاح فإننا على أهبة الدخول إلى مرحلة الغيات التام للأمن والتي هي مقدمة لانتفاضة شاملة ستخلصنا من الاستعمار الفرنسي إلى الأبد»[33]. تعتبر حادثة تحويل الطائرة التي كانت تنقل زعماء جبهة التحرير الوطني واعتقالهم يوم 22 أكتوبر 1956 والانتصار الإعلامي الذي حققه جمال عبد الناصر غداة حادثة السويس التي انعكست على جبهة التحرير الوطني وأدت إلى بعث الحماس لدى قادتها المحليين وخاصة العربي بن مهيدي، الرجل القوي بمنطقة العاصمة الذي كان يرى بأن القضية بإمكانها أن تصبح «ديان بيان فو» ثانية. كل تحضيرات جبهة التحرير الوطني والأعمال التي صاحبتها كانت تغذي هوس الاعتداءات وهيجان

سلاح الجريمة (بازوكا) تم التخلي عن هذه الفرضيات وعشرة أيام بعدها توصلت التحريات إلى نشطاء منظمة المقاومة لشمال إفريقيا التي جاء قرار حلها يوم 11 ديسمبر لكن ذلك لم يمنع أعضاءها من التآمر. تم حبس كلا من «كوفاكس» و «كاستي» في سجن بربروس رفقة فيشوز (الوكيل لدى شركة روتو) وكرستيان طرونسي (الجواهرجي الذي تم تكليفه بإحضار الأسلاك الكهربائية) وجوزيف أورتيز (المعروف بتوفير القاذفات)[34] وجان كلود بيريز. بعد بضعة أشهر (أي في 1 أفريل) تم إطلاق سراح الأشخاص المتهمين (من بينهم أورتيز وبيريز) إفراجا مؤقتا، أما بالنسبة للمتهمين الرئيسيين وفي مقدمتهم كل من كوفاكس وكاستي وفيشوز فقد تعقدت القضية لأنهم أدلوا بتصريحات مذهلة ومربكة. لقد اعتبروا أنفسهم الجناح المسلح لعملية واسعة النطاق وأنهم قاموا بهذا العمل لصالح حركة تقودها «لجنة الستة» والتي من بين أعضائها «باسكال أريغي» النائب الشاب وخريج المدرسة الوطنية للإدارة وكذا جان باتيست بياجي وميشيل دوبري والجنرال روني كوني الذي تم الاتصال به حسب زعمهم بوساطة النقيب آلان فريوتراي (في مكتبه) والمعروف بكونه الرأس العسكرية المدبرة للقضية والقائد الأعلى مستقبلا الذي سيخلف سالان في المكان والوظيفة التي يحتلهما. إذا ما كان هذا الأخير يميل أكثر نحو تأكيد ما بدا له كعملية لتصفية حسابات شخصية (علاقاته بكوني كانت سيئة) ومؤامرة ديغولية لم يقدم المتهمون فيها أي دليل واكتفوا بالإشارة إلى بعض المصادفات المحيرة. حاولت المحكمة العسكرية في الجزائر معرفة أكثر بالتفاصيل وضاعفت الإنابة القضائية باتجاه باريس ولكن الجلسات مع المتهمين لم تفض على نتائج هامة. إن نقل الملف إلى المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بباريس وكذا ملف الإرهابيين الموجودين بسجن فرين في مطلع 1958 لم يسرّع في حل إجراء موجود داخل دوامة ماي 1958. أدت الجلسة الأولى في 24 جويلية 1958 إلى تسريح مؤقت لكوفاكس

النشطاء. كان حريف 1956 على الخصوص عامرا بالتهديدات وعمليات
ض المتحصنات الأوروبية التي اعتنائها جبهة التحرير الوطني كما حدث
يوم 29 ديسمبر 1956 مع أميدي فروجي [33] رئيس بلدية بوفاريك. كان
لك الأحداث فرصة لتوعية الأوروبيين الذين كانت أعصابهم متوترة ك
فيه الكفاية

قرر النشطاء المقصود للإرهاب تخطي حدودا أخرى إضافية وذلك
بالاعتماء بالمعلومات أولا مع البحث عن محاولة لتعويض الشرطة التي
اعتبروها فاشلة. بداية عملياتهم كانت يوم 17 ديسمبر 1956 حين قام
«جوزيف روزا» و «سوفور لوراتو» تحت قيادة جورج واطين بخطف
شاوش. صاحب محل كشك بشارع إيزلي واعتبروه خطأ كأحد قادة
جبهة التحرير الوطني بالعاصمة. ثم نقله إلى مزرعة «ألما» حيث عُذب
وفارق الحياة في اليوم الموالي[33]. بعدها قررت هذه الجماعات عزل أو حتى
القضاء على القادة العسكريين والمدنيين الذين رأت فيهم شيئا من الليونة أو
الانهزامية بهدف استبدالهم برجال أكثر ثقة. كان المستهدفان من هذا هما
روبرت لاكوست وراؤول سالان، القائد الأعلى الجديد الذي جاء يوم
15 نوفمبر 1956 والذي بعدّ أحد مسؤولي «التخلي» عن الهند الصينية

لشويتز البازوكا

في يوم 16 جانفي 1957 على الساعة السابعة مساء حدث انفجار
دمّر مكتب مركز القيادة لراؤول سالان. لحسن هذا الأخير لأنه لم يكن داخل
المكتب في حين توفي الرائد رودي في عين المكان. كان ذهول السلطات
العسكرية والمدنية عظيما. الكل ظن في البداية أن الهجوم قد نفذته قوى
جبهة التحرير الوطني (التي قررت السلطات محوها حين منحت للجنرال
ماسو سلطات استثنائية) أو حتى عملية من فعل الشيوعيين. بعد أن وُجد

الذي لم يقدم نفسه أمام المحكمة رغم مرور بضعة أسابيع على قرار الحكم عليه بالإعدام غيابيا أما كاموشي الذي كان حاضرا في قفص الاتهام فحكم عليه بالسجن عشر سنة حبسا[35].

بعد مرور نصف قرن من الزمن على «قضية البازوكا» التي تعتبر مجموعة المؤامرات التي انتشرت تحت حكم الجمهورية الرابعة ما تزال تحوي الكثير من الروايا الضبابية. مهما كانت شاهدا على مؤسسة جنينية أو على العكس من ذلك كانت تخفي منظمة ذات فروع عميقة فإنها معبرة عن الجو السائد بالعاصمة وتشكل مؤشر على قدوم 13 ماي ومنظمة الجيش السري المستقبلية. بالنظر إلى رجال السياسة المتهمين، لم يتورع بعض الصحافيين آنذاك عن الإشارة إلى «مؤامرة قولية»، واحدة من «المؤامرات 13 ليوم 13 ماي» كما جاء في أحد العناوين المشهورة[36]. بعض الكتاب على غرار جان فيرنيو فللوا من شأنها بقولهم أنه يجب البحث عن «جوهر قضية البازوكا» في «الكلام غير الحذر وفي مناخ المكائد في باريس وفي تسمم ذاتي لسكان العاصمة الذين لهم باع في استعمال الأسلحة وتصفية الحسابات»[37]. حتى في عهد قريب جدا فإن كريستوف نيك الذي بحث كثيرا في هذا الموضوع لم تكن لديه الوثائق الكافية ولم يتوصل إلى إثبات وجود مؤامرة فرفض هذه المقاربة التبسيطية. لقد نعت القضية «بأول فضيحة قضائية للجمهورية الخامسة» ويرفض إبعاد الشهادات التي تم جمعها قائلا: «ليس في إمكان أي أحد التحدث بنزاهة عن هذيان أو حبكة من طرف جماعة من المجرمين الكذابين الذين قرروا «تصفية» جنرال فرنسي من أجل متعة النظر إلى أضواء اللعاب النارية»[38]. إذا ما لم يتمكن خيط من الشبهات أن يكون دليلا فإن هذه القضية أثبتت تواجد إمكانيات الشرد في الجزائر والتي تجسدت في سنوات 1956–1958 في وجود علاقات مميزة بين المدنيين المتطرفين ودوائر الجيش والشرطة. إن قرب الفاعلين من بعضهم إضافة إلى ما يمكن تسميته بالقصور أو التواطؤ

من طرف السلطات السياسية التي لم تسيطر على الوضع كما ينبغي مما أدى إلى نوع من الخلط بين الأدوار والوظائف كما أدى كذلك إلى المساهمة في تشويش المعالم وتدعيم حالة معقدة حيث تنتهك الشرعية في كل لحظة

تشويش المعالم

إن نشاطات الأوروبيين المناهضين للإرهاب وكذا العمليات الإرهابية لجبهة التحرير الوطني أفلتت من أيدي روبيرت لاكوست وسلطات الشرطة والعدالة الذين أصبحوا عاجزين عن ضمان أدنى حد من الأمن بالعاصمة التي أصبحت تحت الدم والنار. في الأيام الأولى من حاكمية 1957 أوكل روبيرت لاكوست للجنرال ماسو مهمة ضمان النظام في مقاطعة الجزائر بحيث وضح جيدا مسألة نقل السلطات: «إن مسؤولية ضمان النظام في كامل تراب مقاطعة الجزائر العاصمة تُنقل ابتداء من نشر هذا المرسوم (8 جانفي) إلى السلطة العسكرية التي تمارس مهامها تحت رقابة إيقام والي العاصمة كل السلطات المخولة في الحالات العادية للسلطة المدنية»[39]. بموجب هذا حصل الجنرال ماسو على صك أبيض الهدف منه هو كسر الإضراب العام المبرمج في 28 جانفي الموالي والذي نادت إليه جبهة التحرير الوطني. طبق المظليون تحت إمرة الجنرال ماسو الخطة التي قالها العقيد جان بيار «حين نخوض حربا يجب توفير الوسائل لربحها وإلا ستكون إجراما»[40] فتمكنوا من القضاء نهائيا على الإرهاب بالعاصمة وكسر سيطرة جبهة التحرير الوطني (وذلك ما منحهم مشاركة بطولية في العرض العسكري يوم 14 جويلية 1957) وذلك باللجوء إلى طرق (وخاصة أثناء الاستنطاق دون أن ننسى التصفيات الجسدية)[41] الشيء الذي أدى بدءا من ربيع 1957 إلى إحداث نقاش كبير في فرنسا حول التعذيب. تم نقل كل ذلك من قبل الصحافة وخاصة «ليكسبريس» لصاحبها جان جاك سرفان شريبر وكذا الجنرال المرموق « باري دو بولاردييو»[42] ومجموعة من المثقفين (بدءا بالكاثوليكي بيار هنري سيمون).

لا جدوى هنا من إعادة قصة «معركة الجزائر» أو النقاش المثار بشأن الوسائل التي تم استعمالها بل بالتداخلات الممكنة مع منظمة الجيش السري. من المعقول الانتباه إلى عنصرين. أما الأول فهو تعميق العلاقة بين الذين المناهضين للإرهاب وبعض العسكريين بحيث تم إنشاء القوات الخاصة للفيلق الأول من المظليين في منطقة الشلي بالمتيجة تحت قيادة بول أوساريس الذي تمت ترقيته للتو إلى رتبة رائد وأصبح هو قائد الأركان مكن في فيلا وضعها رويرت مارتيل تحت تصرفه إلى جانب مجموعة من المزارع لاستقبال جزء من العساكر[42]. وفر المدنيون النشطاء قاعدة خلفية للجيش وكانوا يتطوعون منهم الدفاع والحماية. أما العنصر الثاني فيتعلق بالعسكر وحاجتهم إلى المدنيين من أجل التموين. لقد أقيمت منذ 1955 وحدات إقليمية على مستوى كامل التراب الجزائري كان هدفها هو الدفاع «الثابت» لكنها الآن ستسمح بترك «المهمة الإستراتيجية لضمان النظام»[43] للوحدات العسكرية العاملة. بعد ذلك انشطر النظام الأصلي إلى وجهين. الوجهة الأولى هي توسيع نشاط بعض الوحدات الإقليمية إلى المجال العملياتي على غرار الوحدة الإقليمية المدرعة التي تمتلك دبابات «شيرمان» وخاصة تحت قيادة العقيد طومازو الذي أنشأ وحدة عملية داخل الفيلق 11 للوحدات الحدودية (القبعات السوداء) تحت لواء مارسيل روندو، رجل الصناعة[44] وكذلك إنشاء شرطة إضافية في 4 مارس 1957 (تضم فرق الحماية الخصوصية) تم وضعها تحت تصرف الكولونيل روجي طراكيي مكلفة بالاستخبارات والدعاية[45]: بها 7.500 رجل مسلح يقودهم رؤساء الجمعيات المحلية لقدامى المحاربين الشيء الذي سيمكن من محاصرة المدينة وتأطير السكان الأوروبيين والمسلمين (لا يمكن هنا نسيان القضية) وكذا مراقبة مبادرات المدنيين الذين قد تجلبهم مناهضة الإرهاب. أبدت هذه الوسيلة نجاعتها وبدت بأنها ستستمر في المستقبل ولقد رأى فيها جان فيريير التجسيد الحقيقي لمنظمة جماهيرية تابعة لمنظمة الجيش السري[46].

بدون الذهاب بعيدا في التحليل فإن العلاقات التي تمت إقامتها ما بين بعض الضباط وبعض النشطاء المدنيين لا يستهان بها لفهم الأحداث القادمة وفي مقدمتها يوم 13 ماي. على المستوى العام فقد بينت ماري دمون بأن «الحقيقة العامة للعلاقات» بين الوحدات الإقليمية والوحدات العاملة يبيّن «حالة من القلق الكامن» وأن «الانسجام المثالي» الذي تم تضخيمه في الجرائد المحلية قد تم تقييمه بشكل مشوّه[48]. إن البنى التي تخللها وضعية مختلفة وتتمكن من طرح العلاقة بين المواطن/الجندي بطريقة مغايرة تماما. فالرجال (والنساء) الذين يشاركون في (جهاز الحماية الحضرية) (قد تم اختيارهم لاقتناعهم بفكرة الجزائر الفرنسية) وأكثر منهم أولئك المشاركون في الوحدة الإقليمية العملية التابعة لمارسيل روندا هم مواطنون ملتزمون ويتمكن ضمهم داخل الميليشيات. إنهم لا يتقنون البقاء كاحتياطي للضباط العاملين بل يودون الإلقاء بكامل ثقلهم لجلب الجيش إلى جانبهم. أما من جهة الجيش نما فيهم المتشددين فلا يجدون أدمغة سياسية كثيرة لكن مواقفهم والتزامهم تكون لها انعكاسات سياسية في حالة الأزمة وتلك اللحظة بالذات «لحظة التأرجح» هي التي يعمل من أجلها النشطاء المدنيون الذين يرى جزء كبير منهم بأن إنقاذ الجزائر الفرنسية يمرّ عبر قلب الجمهورية الرابعة من طرف الجيش كي يفسح المجال أمام نظام جديد لا ينتظر منه سوى المحافظة على الجزائر. أصبح المجال مفتوحا إذن أمام كل أنواع المتآمرين الذين ازدادت أعدادهم في سنتي 1957-1958.

رحلة في بؤرة التآمر

من ناقلة القول العودة إلى سرد أولى للمؤامرات المفترضة وقياس درجة توسعها وفرص نجاحها لكن هناك ملفان يمكنان من التعرف على الحالة السائدة قبل يوم 13 ماي، اليوم الذي يعدّ امتحانا حقيقيا للمحاورين الأساسيين للنشطاء: مشروع التآمر المسمى «الأب الكبير» وتحركات

في سجن «إيفو» لأنها قامت بملاحقة «كل من قدم خدمة للإمبريالية الأنجلو – سكسونية» وكذا الشركات السرية والمؤامرات الوهمية على غرار مؤامرة الحكومة العالمية[51]. لقد تم دوما اعتبار الرجل شخصا جذابا حتى أن روجي ستيفان الذي احتك به في السجن ورغم عدم مجاراته في الأفكار السياسية إلا أنه ترك صورة دافئة للطبيب ويؤكد على «ثقافته السياسية التي لا غبار عليها» وكذا صفاته كمثقف، لديه حس للصداقة واللطف والرقة اللامتناهية لكنه يصفه أيضا بالرجل «الذي تستهويه المؤامرات لذاتها». مع ذلك يرى هنري مارتان كذلك بأنه «لا وجود لثورة لم يتم التحضير لها من طرف جماعة سرية»[52]. في سنوات الأربعينيات بقي «الطبيب» وفيا لذاته. هنري مارتن معادي لكل من الشيوعية والاستعمار وهو يبحث عن دعائم كي يتمكن من إقامة بنية قادرة على قلب الجمهورية الرابعة التي كانت ممقوتة مثل سابقتها. بمساعدة الرائد «جان جويا»، أراد أن يجلب إلى جانبه كدعم لقضيته «إيف جينياك» المولود في 1921، محاضر سابق أصبح جنديا ثم عضوا مؤسسا وأمينا عاما لجمعية محاربي الإتحاد الفرنسي[53]. إنه الشخصية الجديدة في مؤسسة «مارتان» وغدا في فترة وجيزة منافسا لصهر «مارتان» السيد «بيار فايان دو فيلماراست» الذي اشترك في سنة 1940 مع كل من إيمانوال استيي دولافيجري وجان كافاييس في تشكيل شبكة «الطابور الأخير». أصبح بعدها مختصا في مجال الاستخبارات الميدانية (مُخبر في مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس بالعاصمة فيينا وذلك حتى سنة 1949) ثم صحفيا بداية من عام 1951 بوكالة الأنباء الفرنسية مكلفا بمصلحة الشؤون الدولية وذاك ما مكنه من الوصول إلى الكثير من المعلومات التي كان يعيد صياغتها في الأوراق السرية لمارتان. على المستوى السياسي كان بيار فايان دو فيلماراست في الأصل مقربا من (تجمع الشعب الفرنسي) ومن المناضلين والكوادر الذين قدم كل المعلومات الخاصة بهم قبل أن ينسحب من التجمع. أنشأ بعدها حركة

الديغوليين المحليين برئاسة ليون ديليك والذين حاولوا تجسيد الخ
القائم للديغولية بلعب دور مهم ابتداء من 13 ماي.

من قناع «الكاغول» إلى مؤامرة «الأول الكبرى»

ابتداء من سنوات الخمسينيات، بدا قناع الكاغول الذي تم نسيانه لمدة طويلة يعيد إلى ذكريات قديمة أي إلى سنوات 1936–1937 بحيث أن اللجنة السرية للعمل الثوري (لم تكن تسمية «الكاغول» سوى كنية) التي تضم العناصر الأكثر تحملا في المعارضة الوطنية للجبهة الشعبية اختارت محاولة زعزعة النظام عن طريق النحو إلى الاغتيالات السياسية (دمتري نافاشين مستشار وزير الاقتصاد الوطني، والاشتراكي شارل ميتاس والاخوة روسيلي المناهضين للفاشية والنفيين في بفرنسا) وتحريك الهجمات وتجميع الأسلحة والمعلومات بهدف أحد السلطة[49]. في خريف 1937 تم اكتشاف مؤامرة المقنعين لكنها لم تصل إلى المحاكم إلا في سنة 1939 لأن إعلان الحرب سمح بالإفراج المؤقت عن المتهمين الرئيسيين[50]. عبر المقنعون الحرب فاختار البعض منهم المقاومة ملتحقا بلندن أما الكثير منهم فقد التحق بنظام فيشي الذي كانوا قد مجدوه للالتحاق بالمقاومة بجدوهم في ذلك خسهم الوطني العميق. في عام 1948 عاد موضوع المقنعين تحت أضواء أخبار العدالة قبل أن يسدل الستار.

من بين مجموعة الإطارات الهامة كان هناك «هنري مارتان» الذي لم يتراجع عن النشاط. هو من مواليد سنة 1895، عضو سابق في حركة « أكسيون – فرانسيز » التي تم طرده منها سنة 1930 بسبب سلوكه العنيف، التحق بحركة «القناع» ليكون مسؤولا عن مصلحة الاستخبارات بها. في بداية الاحتلال، واصل «الطبيب» اهتمامه بالاستخبارات لصالح الدولة الفرنسية. تم توقيف الشبكة في 24 مارس 1942 والزج بعناصرها

تشرح له الصورة المزعومة للطوائف الخفية المسيطرة على العالم (وعلى رأسها الحركة الماسونية)[60] وتؤكد اعتناقها لحركة «المسيح الملك» فإن بيار جولي فرض نفسه على مارتيل كعقل مفكر وأصبح تقريبا المحرر الوحيد في «الوجود الفرنسي». الهدف المركزي هو جلب روبير مارتيل للمشاركة في المؤامرة التي يحيكها مارتان. إن منع الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا في 5 جويلية 1956 [61] وطرد بوبي باتس لويس وكذا توقيف مارتيل ثم وضعه بعد ذلك رهن الإقامة الجبرية رفقة ثلاثة من رفاقه (كريستن، أورفيلا، روصور) في مدينة أومال (سور الغزلان)، الشيء الذي أدى إلى تعقيد المهمة. حلت «لجنة النهضة الفرنسية» محل «الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا» وأسبوعية «بريستيج فرنسي» في مكان «لافري فرانس» (فرنسا الحقيقية) وتمكن مارتيل من العودة إلى مزرعته في أواخر صيف 1956 (تحت الإقامة الجبرية) وأصبح متحمسا أكثر فأكثر للشأن الديني[62] وبالتالي احتفظ بيارجولي بسيطرته وواصل العمل لصالح مارتان[63]. قرر إيف جينياك، في نفس الوقت الذي قرر فيه «الطبيب» ومنافسة لبيار جولي، الاستقرار بالجزائر بمساعدة من «جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي». كان المشروع واقعيا لأن غالبية الضباط المظليين كانوا قد عملوا في الهند الصينية. في أواخر 1956 أصبح الأمر واقعا بحيث بدأ إيف جينياك التردد على الجزائر بشكل دائم.

أصبحت المؤامرة مزروعة في ضفتي البحر البيض المتوسط وبدأت تتشكل سنة 1957 حين خرجت للعلن قضية «البازوكا». إن إدانة روبير مارتيل (الذي تم توقيفه وحبسه إلى غاية ماي 1957)[64] سرّعت من عودة جولي إلى الدولة الأم في الوقت الذي تم توقيف الطبيب مارتان. كان كل شيء يبدو معرضا للفشل لكن ذلك تحوّل إلى فترة سبات لم تدم سوى بضعة أشهر. لقد واصل جينياك عمله لتطوير جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي وتوسيع شبكة علاقاته خاصة نحو المدرسة الحربية بحيث

"مقاومة تمسح فرنسا والإتحاد الفرنسي" وتشارك جان فافيني، مفاوم سابق ومسؤول عام في مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس، لكن من إقامة هيكل للمخابرات ومقاومة الإرهاب مهمتها التحضير لبناء عمليات ضد جبهة التحرير الوطني في البلد الأم وكذلك الاهتمام بمكافحة عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر[59]. بدأت الاجتماعات تتوالى في كل يوم جمعة بمنزل الركي والقوس ميول، تنصب على وجه الخصوص كلا من مارتان / جينياك / فايان / روبرت لافور بطل مصطلحات «الحرب الثورية» و«العمل السيكولوجي» في وزارة الحرب[59] جان مارك ديفور الصحافي في «لأمة الفرنسية» الذي أسسها إيمار بوتان» (الذي طوّر برنامجا لتنمية الجزائر)[59] و«الجنرال الجديد» القائد مؤخرا (الشغل كقائد عام بالجزائر حتى جانفي 1955).

في الوقت الذي راح مارتان يحبك مؤامته في فرنسا فقد كان مشغولا أيضا بالتوجه إلى الجزائر معتمدا في ذلك على شخص غريب وهو الصحافي السينكي إيمار جولي الذي أرسله إلى ما وراء البحر بهدف أخذ عناصر للمشاركة في المؤامرة التي يتم التحضير لها[57]. لقد تم تقديمه على أنه ليبرالي مائل وفي أحيان أخرى كممثول سابق للطلبة الشيوعيين ومساعد لتيار "العادي الثوار"[58]. وصل بيار جولي إلى الساحة العاصمية بالجزائر سنة 1955. تجوّد وسهله، تعرّف على «رولاند رونو»، وهي شخصية غريبة، ابنة جوان وأمة في من العشرين (سنة 1940)، عاشت في باريس ثم انتقلت إلى الجزائر العاصمة. هي امرأة مهووسة بالسحر والتنجيم، قرأت كتب الروزي فيرونه و«الكونت فونسلف جونف» ثم فتحت بعدها مكتبة ورافقت أستاذها «الروزي الدهبي». لم ينتظر بيار جولي جلب وافتتان روبوت مارتيل[59]. في الوقت الذي راحت رولاند رونو

يستطيع الاعتماد على الدعم الذي يتلقاه من الكولونيل بليسيير[65]. بقيت مع ذلك الحاجة الملحة لإيجاد الرجل القادر على ترأس «الأو الكبير» ورسم خطة عصوبة لجهاز الأركان لقيادة المؤامرة. إذا ما كان مارتان فوق ذلك (تحت اسم المستعار لقب «V الكبير») فقد تم أصلا اختيار الجنرال شيريير (تحت اسم «A الكبير») لقيادة الجميع وذلك لمساعدة الجنرال «شاسين» (B الكبير). التف الرجلان حول شكل الدولة التي يرغبون فيها: «دولة مسيحية، حماعية، لامركزية» مستوحاة من البرتغال[66]. اتفقا أيضا حول سيناريو الانقلاب العسكري[67]. أول عملية كانت بالعاصمة: تحين الفرصة مع أزمة من الأزمات الكثيرة لنظام سياسي يرى الكثير بأنه يحتضر. على النشطاء احتلال المواقع الإستراتيجية وعلى الجيش التحالف وعلى شيريير الإعلان من مبنى الحكومة العامة عن استيلائه على السلطة. أما في البلد الأم فكان على «شاسان» الاستيلاء على مصنع الأسلحة بسانت إيتيان والسيطرة على مدينة ليون[68]. كان على الأحداث التي ستجري في البلد الأم (كان الرهان هو انتفاضة الشيوعيين) بعث أوروبيي الجزائر بالإتحاد مع المظليين إلى النزول في فرنسا وسيدعم عملهم هناك الجنرال ميكال (قائد الناحية العسكرية الخامسة بمدينة تولون). على غرار ما قام به الجنرال فرانكو في جويلية 1936، كان على الجنرال شيريير التنقل من ليون إلى الجزائر العاصمة ومن ثم الصعود إلى باريس (حيث يراقب رجال جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي النقاط الإستراتيجية) من أجل إقامة النظام الجديد هناك.

حين نقرأ السيناريو المخطط يتوجب الانتباه إلى بعض الملاحظات. إن هذا المشروع ليس نسخة طبق الأصل للملك الذي وضعه الملتمون في سنوات الثلاثينيات رغم أنه يستوحي مبادئه التنظيمية والتعبئية من مبادئ الجيش. لقد بيّن فريدريك مونيي مستعملا أولا الأرشيف[69] أنه من بين السيناريوهات التي تمت دراستها من طرف اللجنة السرية للعمل الثوري والمتمثلة في «الانقلاب العسكري» و «الانقلاب الخارج عن الدستور» هناك خيار ثالث تم قبوله وهو «الانقلاب الدستوري» والمعروف بكونه

«الشكل الذي يفرض نفسه في الدول الحديثة». هناك سببان أساسيان يبرران هذا البعد (الذي يملك كنموذج له مثال بنيتو الفاشية في إيطاليا). على المستوى التكتيكي، فإن هذا النوع من الانقلابات «لا يستبعد فكرة العنف، بل على العكس من ذلك، لكنه (...) مبدئيا يستبعد الحاجة إلى أعداد كبيرة للاحتلال و(...) ويقلص على الخصوص الأخطار التي يمكن أن يتسبب فيها الجيش أو الشرطة». أما المستوى الثاني من الفائدة فهو سيكولوجي لأن العملية كانت تُعتبر «جيدة التلقي من طرف السكان الذين يشهدون عملية ستكون أقل دموية إلى أبعد الحدود وتمنح الإحساس بعدم وجود تغير جذري للنظام». إن السيناريو المحضر في «الأو الكبير» بعيد كل البعد عن مثل هذه الأمور لأنه كان يبرمج لوضع السكان في حالة تأهب وحراك (من أوروبيي الجزائر) وبخاطر بدخول حرب أهلية من أجل إنجاح المخطط بالمواجهة على رد فعل الشيوعيين.

مهما كان بعيدا عن مشاريع الملتمين فإن مشروع «الأو الكبير» يشابه تماما ذلك المشروع المحضر في 13 ماي 1958. لم يضم هذا المشروع أي مفاجأة إذا ما نظرنا إلى التهيج في صفوف الديغوليين بالجزائر العاصمة والذين هم في اتصال مع نشطاء محليين ويحاولون في سباق مع الزمن الخروج من اللعبة بسلام. بانتمائهم في بعض الأحيان إلى نفس التنظيمات فإنهم يتموخون الحذر من بعضهم البعض. لم يفوت الدكتور مارتان أي فرصة لتذكير مارتيل بخطر ديغول الذي صوّره في وثيقة تعود إلى شهر مارس 1958[70] بالنعبة التي تنتمي إلى «مناورة جد خطيرة» تهدد فرنسا والجالية الكاثوليكية والتي يقودها «زعماء كبار من الحركة الماسونية» موالون «للجماعات السرية العالمية». إن قراءة 13 ماي من طرف مؤسسة مارتان تشكلت قبل أن يأتي اليوم[71]. بسبب هذه التصريحات، تشتت خاطر روبيرت مارتيل الذي لم يحتمل سخرية الديغوليين منه[72] فقرر إنشاء

«الخمسة السبعة» التي تضم، بالإضافة إلى شخصها وساعده الأيمن موريس
كريسبان، كل المسؤولين الأساسيين للحركة الوحدوية المحلية (فونالي،
أورتيز، باي). أما الشخص السابع فهو محامي شاب ذي سبع وعشرين سنة
وهو رئيس الجمعية العامة لطلبة الجزائر العاصمة منذ السنة الماضية والذي
يحاول لعب ورقته الشخصية المتمثلة في «ار لافيارد». تجتمع لجنة السبعة
كل أسبوع، تسجل المعلومات وعمليات الاقتحام الممكنة (سالان منتظم
بواسطة حبيباك) وتقوم خاصة بمراقبة دقيقة للمساقين الديغوليين الذين
كانوا هم أيضا في هيجان كبير.

الدسائس الديغولية

إن الحل الموازي له سحره وبالتأكيد ومساعيهم ولكن رغم الظاهر الخارجية فإن المشهد ليس نفسه. كما هو الحال لدى النشطاء غير الديغوليين، توجد هناك مجموعة صغيرة تتمحور حول ميشال دوبري وجان بانيست باجي وتعقد اجتماعاتها في منزل هذا الأخير أو لدى مستشار الدولة ماكسيم بلوك ماسكار، القائد السابق لحركة المقاومة للمنظمة المدنية والعسكرية. يتم الالتقاء بنفس زعماء مرحلة 6 فبراير 1956 وهم آلان فريوزاي وياسكال أريغي أو الجنرال فور. إن الدسائس والهيجان لا يحضران أبدا الديغولية لأنه، كما أعلنت أودبل رودييل، «لا يمكن الخطر الرجل الوحيد القادم من كولومباي وأتباعه» و «لا وجود لشخص مخول له أن يتحدث باسمه»[73]. الحقيقة أنه لا يمكن أن نثق كلية في الرواية المقدمة من طرف الجنرال الذي يصف نفسه «بأنه السجين تماما ويعيش في لاموريني (...) ولا يذهب إلى باريس سوى من حين لآخر»[74]. مهما كان الجنرال شارل ديغول يفضل التواصل مع الأشخاص «المسؤولين» وبعيدا عن قرب تطور مختلف الدوائر التي تقف إلى جانبه بما في ذلك العنصر الأكثر هيجانا التي يحاول

طمأنتهم وتحريكهم دون أن يعطيهم ضمانات كافية: «لم يكن لديها أبدا الإحساس بأننا «نتحاور» معه. لقد كان يحدث نفسه»[75]. لم يكن لدى أكبر المقربين منه، من أمثال ميشال دوبري وليون ديلبيك، أدنى شك في محاولة إبقائه على الجزائر ملكا لفرنسا ويعتبرون عودته إلى السلطة بمثابة الشرط الأساسي والضروري لتحقيق هذا الهدف.

لقد اشتهرت الجمهورية الرابعة بعجزها عن مواجهة قضايا الساعة وهو ما يضع فرنسا أمام خطر الموت. لم يتردد ميشال دوبري في افتتاحيته في «رسائل الغضب» لشهر نوفمبر 1957 حين كتب: «آخر ما تملك من أوراق هي الجزائر والصحراء اللتين من دونهما لن يكون لفرنسا فرصة في هذا العالم وأي غياب للسياسة هنا سيؤدي بنا إلى خسارتهما في الأشهر القادمة»[76]. إن أي تحاش للقضية القاتلة وهي التخلي عن الجزائر قد يؤدي إلى انتفاضة سيحاول القائد الديغولي في الشهر الموالي تبريرها بعبارات عارضه فيها زعماء منظمة الجيش السري سنوات من بعد: «إن كل الانتفاضات التي تغدو ضرورية في حالة الاستسلام أو أية شبهة ستكون مختومة بختم الشرعية». وأكد ميشيل دوبري: «فليعلم كل الجزائريين بأن رفع السيادة الفرنسية عن الجزائر هو عمل غير شرعي، أي أنه يعرض أصحابه وكل المتواطئين معهم إلى جعلهم خارجين عن القانون، أما كل من يتعرض لهم مهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك فيعتبر في حالة دفاع شرعي»[77].

إن هاجس التخلي من جهة وإرادة مواجهته من جهة أخرى متواجدة لدى الكثير من الديغوليين النشطاء، وعلى رأسهم ليون ديلبيك. هذا الأخير رحل من الشمال، مثل الجنرال تماما، مقاوم نشيط وهو حلقة مفصلية عاملة في تجمع الشعب الفرنسي ثم في الحركة الجمهورية الاجتماعية. إنه يدعم بقوة رئيسه جاك شابان دلماس والذي بدوره عينه في مكتبه حين تم تنصيبه

2. اللحظات الحاسمة :
13 ماي، الحواجز، ديسمبر 1960

13 ماي يوم المتشددين: الأوهام... الخيبة

كانت أزمة ربيع 1958 وعجز النظام في مواجهتها بالنسبة للديغوليين بمثابة الفرصة التي طال انتظارها. فمنذ 15 أفريل وسقوط فيليكس فيار بقيت فرنسا بدون حكومة. إن تراجع روني بليفين يوم 7 ماي والجدل الناتج عن نداء «للبرالي» بيار فليملين (أعلن روبيرت لاكوست مغادرته للجزائر العاصمة وعند وصوله للدولة الأم «ديان بيان فو دبلوماسي») قد دفع بالديغوليين المجتمعيين لدى روجي فراي إلى اختيار فكرة إرسال ديلبيك إلى الجزائر العاصمة. كان الهدف معلنا : إعادة ديغول إلى السلطة. كان رئيس الجمهورية قد اتصل يوم 5 ماي بديغول الذي كان راضيا وأخبر بعض مقربيه بذلك، ومنهم ميشال دوبري وأوليفيي ڤيشار، الذين بدورهم أعلموا بعض الجنرالات (إيلي، ڤانيفال). في 9 ماي وصل ديلبيك إلى الجزائر العاصمة والتقى بلاكوست (كان اللقاء صعبا) وخاصة بكل من طومازو وآلار[80]. كان يمتلك الدعم الرئيسي من ألان دو سيريني مدير جريدة «ليكو دالجي» (صدى الجزائر)، مساند علني لسوستيل (شارك في إقامة فرع بالجزائر العاصمة «لإتحاد إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية»). كان آلان دو سيريني يعتقد أنه بإمكانه الاعتماد على التزام شارل ديغول بفكرة الجزائر الفرنسية ولقد تأكد له ذلك الالتزام في الرسالة التي وجهها له سوستيل في 28 مارس 1958 [82]. تبعا لذلك ألقى بكل ثقله من أجل التعجيل بعودة الجنرال ديغول إلى السلطة وقرر وهو على متن الطائرة التي

تكوين للدفاع الوطني عام 1957 تولى مصلحة العمل السيكولوجي وعكف على تطوير فرع بالعاصمة تابع لوزارة الدفاع يكون مستقلا عن السلطات المدنية والعسكرية»[81]. أتيحت هذه الهيئة بفضل الأيام لكن لم يكن لها «وجود شرعي» أو «ميزانية رسمية» لكنها سمحت لديلبيك، الذي حصل على مساعدة في ربيع المسؤول الوطني السابق للشباب الديغوليين، «بالتوغل في أوساط المسلمين الجزائر الفرنسية» ودخول «ملاجئ للنشطاء» وبالتالي «مد شبكة»[81]. بعد أن أعلم ديلبيك «ورشات» ووضع «لجنة يقظة» على مستوى مقر القيادة لجمع المعلومين الاجتماعيين بشارع إيزلي، أراد أن يحدد الجماهير بواسطة مظاهرة شعبية برمجت ليوم 26 أفريل 1958. كان على وشك التعرض للطرد من الجزائر. غادر الجزائر العاصمة في نفس اليوم ولم تقصوا عدد عدها يوم 9 ماي من أجل تحضير أول مرحلة قوية من مراحل الجزائر الفرنسية لتاريخ 13 ماي.

تقلة يوم 10 ماي إلى باريس رفقة دبلوماسي تم توجيه الدعوة للجنرال. قام بتحضير مقال يحمل عنوان: «تكلم، تكلم بسرعة يا سيدي الجنرال...» ونشره يوم الأحد 11 ماي في «دزمانش ماتين» (صباح الأحد) الملحق الأسبوعي لجريدة «ليكو دالجي» (صدى الجزائر)[1]. استأنفت الأحداث مع إعدام جبهة التحرير الوطني ثلاثة عسكريين فرنسيين (الرقيب ريشوم والجنديين دوكور تيكس وفريجو) كانوا مسجونين في تونس. أصبح رد الفعل ضروريا وحاد، في شكل مظاهرة متوقعة في الثلاثاء الموالي ليوم 13 والذي يصادف اتجاه تنصيب بيار فليملين: «عملية دخول»[2] حادت في جو مكهرب.

إذا ما كانت الآلة الديغولية مستعدة للعمل فإن نشطاء العاصمة غير الديغوليين كانوا أقل هيكلة ولم يكن لهم هدف واحد إيجابي مشترك رغم اتفاقهم حول كره النظام القائم كانت تفصلهم نظرة ذات مدى لمستقبل الجزائر الفرنسية وبالتالي وجدوا أنفسهم في حالة انحراف تدفع بهم أكثر إلى تتبع الأحداث التي يشاركون في صنعها عوض توقعها وبالتالي توجيهها. بالتأكيد كان العليان حاضرا: ضاعف روبيرت مارتيل توزيع المناشير («الاتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا» حي على الدوام) وعقد الاجتماعات بالشيخة حيث يقوم بيار لاقباره بتحميس طلبته و«لجنة السبعة» تريد أن تراهن على كل شيء»[3] وذلك تناسبا المظاهرة المنتظرة يوم 13 ماي. ولكن ما الهدف من كل ذلك؟ حين غابت المعلومات عن الجنرال شريير توجه روبيرت مارتيل إلى الجنرال أومران الذي التقى به يوم 13 على الساعة 10 صباحا كي يجره بأن «لجنة السبعة» تعتزم احتلال مقر الحكومة العامة وهي معلّة عليه. ترده أومران ثم وعد بتقديم الرد على الساعة الواحدة و45 دقيقة زوالا. لكن الرد لم يأت أبدا[4]. تعمد المتشددون العاصميون أن يسبقوا الديغوليين إلى «دار الطلبة» على الساعة الثانية زوالا (كانت الهجمة على مقر الحكومة مبرمجة في الساعة 6 مساء). بدأت العملية بوقفة أمام نصب الأموات وكانت النقطة الحاسمة فيها هي

لحظة استقبال سالان وجزائلات آخرين من طرف جماهير قدر عددها بمائة ألف شخصا راحت تصرخ «الجزائر فرنسية»، «السلطة للجيش» وعزفت مرات عديدة «لامارسييز» (النشيد الوطني الفرنسي). خرجت المظاهرة عن السيطرة في حدود الساعة السادسة والربع مساء، حين قرر بعض المتظاهرين الرد بالقوة على غارات القنابل المسيلة للدموع التي كان يرسلها رجال الشرطة الذين أرادوا منعهم من التوجه نحو قصر الحكومة. خرج الأمر من سيطرة رجال الشرطة الذين لم يتمكنوا من الوقوف في وجه المتظاهرين، بقيادة بيار لاقباره، الذين أسقطوا السياج ودخلوا عنوة إلى المبنى وأخذوا جزء كبيرا من محتوياته. كانت هذه المرحلة بمثابة انتصار للنشطاء العاصميين لكنه انتصار ناقص لأنهم وجدوا أنفسهم على رأس الحكومة العامة من دون شيريير وأومران. في ظل فوضى عارمة حقيقية تم تشكيل «لجنة للخلاص العام» برئاسة الجنرال ماسو بحيث يتعايش كل من النشطاء العاصميين والديغوليين والعسكر. في صبيحة يوم 14 انتقل الوضع من الحرج إلى المقلق بالنسبة للديغوليين العاصميين والعسكر. في حوالي منتصف الليل قررت حكومة فيار المحتضرة قطع الاتصالات الهاتفية والتلغرافية، البحرية منها والجوية مع الوطن الأم. إضافة إلى ذلك وعكس كل التوقعات، تم تنصيب بيار فليملين في حوالي الساعة الثانية والنصف صباحا (في الساعة التي تلت تم منح سالان كل الصلاحيات).

لم تتضح وضعية الديغوليين إلا في يوم 15 وهذا بعد أن همس دبلسيك في أذن سالان يحثه على أن يصرخ «يحيا ديغول» من شرفة الفوروم. «تكلم» الجنرال في نهاية المطاف معلنا في أحد البيانات استعداده «لتولي سلطات الجمهورية». حصل المتشددون على هذا الدعم وتحمسوا «للمد الأخوي» الذي حصل في اليوم الموالي بالعاصمة وكذا عودة حاك سوستيل إلى العاصمة يوم 17 (حيث حضي باستقبال حار) وظنوا بأن أيام حكومة فليملين معدودة وأن عودة الجنرال ديغول لا مناص منها.

بدأت العملية لكن في انتظار مرور أشهر عديدة ربما حتى يتم تنصيب ديغول من طرف البرلمان الوطني، في الوقت الذي يبقى الديغوليون المتواجدون بالجزائر العاصمة على اتصال دائم بنظرائهم في الوطن الأم فإن «الوطنيين» العاصميين يحاولون النهوض من جديد. على المستوى الإيديولوجي كان هناك «بيان 14» (كما سمّي) لتوقيعه من طرف 14 عضوا من أعضاء «لجنة الخلاص العام» للجزائر العاصمة وتحريره من قبل الدكتور لوفيفر. ينادي البيان بالغاء نظام الأحزاب السياسية وعودة فرنسا إلى مبادئها الروحية وإرساء نظام نقابي[88]. على المستوى العملي كان كل من بيار لاقابارد وجوزيف أورتيز يستعجل إنهاء الأشياء بالتعاون مع عقيدين من «لجنة الخلاص العام» وهما دوكاس وطركي، بحيث غادرا الجزائر العاصمة كي يتوجه الأول إلى البلد الأم والثاني إلى اسبانيا. غادر جوزيف أورتيز يوم 23 ماي متوجها إلى برشلونة أين التقى بوتومي وتعرضا بالتحليل معا لموقف التيار البوجادي. كان أورتيز يأمل في انخراط «الإتحاد من أجل الأخوة الفرنسية» بدء العمل في البلد الأم من أجل القيام بعمليات التحريض وزعزعة الاستقرار من أجل المطالبة بإنشاء «لجنة الخلاص العام» لكن في مواجهة ذلك فرض بوتومي ضرورة الاتصال المحتمل ليوجاد لكنه يود الحصول على تأكيد مباشر من هذا الأخير. بعد بضعة أيام أي في ليلة 25 إلى 26 من الشهر جاء الجواب عن خط الهاتفي : لا. «الحركة في البلد الأم لن تتحرك ما دام القائدان في الجزائر العاصمة هما سوستيل وديغول». لم يبق أمام أورتيز سوى العودة إلى الجزائر العاصمة[87]. كان هذا بالنسبة للبوجاديين بالجزائر العاصمة نتاج جهود جارح تأكد على صفحات الأسبوعية البوجادية «الأخوة الفرنسية» التي فصلت بكل بساطة دور البوجاديين بالجزائر في أحداث ماي 1958 [87] وابتدت في نهاية شهر ماي نوعا من التقرب من ديغول وصار إلى غاية انتخاب تنصيب رافضته تحولت تدريجيا إلى حقد حاقد ومعارضة حية.

بعد أن فشل المتشددون العاصميون في توجيه 13 ماي لصالحهم لجئوا بسرعة إلى تبني نسخة أخرى منه لكنها وهمية وتقوم على المؤامرة. البعض منهم اقترح فيما واسعا للفكرة حتى أنه رأى فيها، على غرار بيار فايان دو فيلمارست[89]، يد الحكومة الجماعية ذات الهيمنة والتي تمثل عودة الجنرال ديغول إلى السلطة وإعلانه عن فقدان الجزائر. هذه النظرة المشتركة للتاريخ التآمري استعادها أتباع روبيرت مارتيل ونشهد أكثر عدد من أتباعها المتحمسين في أوساط التيار المعادي للثورة والذين لا يترددون أبدا في ربط 13 ماي مع السلسلة الطويلة لمؤامرة «القوى الظلامية». إذا ما كان هناك ميل إلى هذا النوع من الخداريات شبه التاريخية يتقاسمه بعض النشطاء المنظرفين فإن لمعظمهم أهداف أكثر آنية باعتبار أنهم يرون في عودة شارل ديغول مؤامرة تقاد بحزم وعملية يرون أنفسهم أول ضحاياها لأن طبيعتها تدل على أنها ستؤدي إلى خسارة الجزائر. بالتالي فإن هزيمة 1958 تندرج ضمن نظرتين، الأولى هي تشكيل قوة سياسية جديدة، والثانية هي قيادة هذه القوة والذهاب بها إلى معركة 13 ماي جديدة ستفود إلى النصر هذه المرة.

التنظيم من جديد من أجل معاودة 13 ماي: هيكلة النشطاء

شهدت الأشهر الموالية ميلادا مكثفا لتجمعات تقول أنها امتداد لأفكار 13 ماي. البعض ينتمون أصلا إلى التيار الديغولي على غرار «الوحدة المسيحية الإسلامية بالجزائر» التي تم إنشاؤها بالجزائر العاصمة في أواخر أوت 1958 تحت إمرة جورج بيدو (تضم ثلاث قدراليات: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة) أو «حركة الجزائر الفرنسية» التي لعب جان لوسيس دورا كبيرا في إنشائها في ديسمبر 1958 [90]. أهم الأشخاص وقفوا ضد منشئ الجمهورية الخامسة ويحددون أنفسهم أقرب إلى موكب نشطاء 13 ماي.

انزلاق وفراغ حركة «م ب 13»

لم الإعلان عن «الحركة الشعبية 13 ماي» («م ب 13) في صيف 1958 على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، في فرنسا من طرف الجنرال شاسان وفي الجزائر من طرف روبيرت مارتيل. تم تأسيس الحركة مارتيل الذي جمع المقربين منه : الأمين العام موريس كريسطيان، أمين الدعاية لوسيان روسو، أمين المال جان أورفيلا. ثلاثة من أتباع مارتيل ليوم 13 ماي دخلوا المعترك وأخذوا ناصب نيابة الرئاسة في كل من مناطق الجزائر، وهران وقسنطينة بقيادة شامسل، موريو، باراشيني [1]. رغم كل الرصيد الذي تتمتع به فإن حركة «م ب 13» تعاني كثيرا كي تجد لها مكانا إضافة إلى أن روبيرت مارتيل الذي غدا أهم شخصية في الحركة يعاني من نقص العلاقات وقلة النفوذ. فهو على مستوى الوطن الأم لا يمتلك أدنى معرفة عن الأوساط «الوطنية» مما يجعل منه رهينة للصراعات بين قدامى تيار اليمين الوطني من الدكتور مارتان إلى جوزيف بيلجر في الوقت الذي بقي منجذبا إلى التطورات المنتهية لتيار فورييه حول سلبيات الحكومة الجماعية. كان المؤتمر الافتتاحي للحركة الذي انعقد في قاعة جمعيات العلماء بباريس ساخنا. فمناضلو مارتيل من النقابات اللاذعة لمناضلي الدائمين وهم الماسونيين وحلفاء سوستيل كما وصف الدستور ب «الكبير» وقام بتمجيد الأبعاد المستقبلية للدولة مسيحية عادية. لقد تسبب فعل تفادي العيفة في رحيل الشخصيات العسكرية الأهم على رأس الحركة والتي لها علاقة مع «جمعية مخاوي الاتحاد الفرنسي» أمثال الجنرال فيرين دو لارو والرائد لاصوزتي. التزع وغضب الجنرال شاسان واستقال من منصب كريس مما فسح مجال لرئاسة التي أخذها روبيرت مارتيل في حين تم تعيين جوزيف بيلجر كأمين عام لحركة «م ب 13».

لم تتمكن الحركة بسبب ضعفه من الانتشار على أراضي الدولة الأم بدليل أن الجولة الأولى من المحاضرات التي قام بها روبيرت مارتيل (في مدن

مرسيليا، لانسي، كولمار) مباشرة بعد المؤتمر مثبت بفشل خطير، جادت دورة أخرى في بدايات سنة 1959 لكنها لم تكن أحسن في نتائجها. استعان روبيرت مارتيل بكل من الطيار السابق البارون جورج دوسانتال وكذا جورج بوسكي صحافي بجريدة «ريفارول» من أجل بعث الحركة في مناطق الشمال وبروفانس وفولندي. كانت النتائج سيئة للغاية. لم يكن روبيرت مارتيل راضيا عن الجنرال فيلمان إضافة إلى أنه أحس بالتوافق مع رجال آخرين أمثال هنري موريو، وهو فلاح من منطقة فولندي عضو لشاريت وكادودال ومتعاون مع مجلة «الدعم الربفي» لصاحبها دو بيلجر، أو القس بوابي المقيم بمدينة «سيبوس» بمنطقة «لي لاند» الحريص على نشر رسالة فاطمة. في الجزائر لم تتمكن الحركة من الإقلاع أبدا ولم يعد لجريدة «الخلاص العام» من مشتركين (ما عدا في أوساط قدامى الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا) كما أن التغلغل بواسطة الانخراط لم يعد موجودا بالرغم من أن الحركة وجدت لها بعض المساهمين في منطقة الجزائر العاصمة (سهول المتيجة، وصواحي فوردلو) وبعض المدعمين المتشرين الدائمين بوهران وقسنطينة وسكيكدة وبجاية. بدأت تحتدم الخلافات بين مارتيل والمقربين منه (من أمثال كريسطيان) حول فرصة المشاركة في الانتخابات البلدية لسنة 1959 وبالأخص رعاية ترشح البروفيسور لامبير بالجزائر العاصمة أو تقديم مرشحين عن «م ب 13» (كريستن في مدينة الشلف) مما أدى على إضعاف الحركة. لقد طرد مارتيل نواب الرؤساء الثلاث عن حركة «م ب 13 بالجزائر» (وهم موريو، شاميل وباراشيني) بدعوى أنهم نزعوا بعض الصور الدينية من أسوار مقر الحركة بالجزائر العاصمة وذاك ما أدى بالحركة إلى فقدان توازنها بشكل أكبر ودفع بها إلى الخمول. تم انعقاد مؤتمر ثان في أكتوبر 1959 بباريس ولكن رغم الجولة التي قام بها مارتيل (في سانت إيتيان، بوردو) فإن ذلك لم يكن كافيا لإعادة بعث الحركة والتي أصبح لها منافس جديد يتمثل في «الجبهة الوطنية الفرنسية».

صعود «الجبهة الوطنية الفرنسية»

تم إنشاء هذه الحركة من طرف جوزيف أورتيز في 1 نوفمبر 1958 بالجزائر العاصمة رفقة هنري دوستو (الأمين العام) وإتيي بلان (مسؤول المالية)[95]. في البداية صمت الحركة بعض المقربين من أورتيز لكن التشكيلة الشابة تم تنظيمها في تجمع شبه عسكري (منظمة الدعاية والعمل الخاص). تتشكل كل جماعة من عشرة رجال (بالإضافة إلى رئيس الجماعة) تضم مختصين في كافة المجالات (الراديو، رامي رشاش ف.م...) بحيث تشكل كل أربع جماعات وحدة (35 شمال الجزائر العاصمة، 20 بالوسط و30 بالجنوب)[96]. مع ذلك لم تكن الجبهة الوطنية الفرنسية نسخة طبق الأصل عن التشكيلات الموجودة قبلها. لقد وسعت من متبعيها ومن مرجعياتها الإيديولوجية (جعلت من الصليب السلتي شعارا لها) وضمت إطارات شابة أصبحت إلى جانب أورتيز بمثابة الأعمدة قبل أن تتحول ثلاثة أشهر بعد ذلك إلى قادة لحركة الجيش المدني. يوجد في مقدمتهم كل من جون كلود بيريز الذي وضع كامل اندفاعه وسحره بباب الواد في خدمة الجبهة الوطنية الفرنسية. لقد قام جوزيف أورتيز بتجنيد «شخصية عامة» تتمثل في جان جاك سوريني الذي كان طالبا في الطب مسجلا في فرنسا (ستراسبورغ، ليون) ومناضلا وطنيا محنكا ثم عاد إلى الجزائر العاصمة في صيف 1958 وسجل بكلية الطب حيث أعلن عن ميلاد «الحركة الوطنية للطلبة». مكنت هذه الحركة من وضع قدم داخل الجامعة والتحضير لانتخابه عام 1959 على رأس الجمعية العامة لطلبة الجزائر. لم يكن ذلك كافيا بالنسبة لهذا المناضل الذي يعلي أوصاله من أجل دخول مسيرة سياسية وطنية. التحق بالجبهة الوطنية الفرنسية وأصبح واحدا من أهم خطبائها ومن أهم المستشارين المقربين من أورتيز. كان اختيار الجبهة الوطنية الفرنسية في البداية يبدو صائبا لأن الحركة كانت في تصاعد دائم وكانت أوامرها تحترم من طرف جزء من الرأي العام

وخاصة تعليمة الامتناع التي تم نشرها خلال الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة عام 1959. تمت تغطية أسوار المدينة البيضاء بكتابات: « الجبهة الوطنية الفرنسية = أورتيز = الامتناع». لم تبلغ نسبة المشاركة سوى 44 بالمائة[95]. مهما رفضت الحركة تكوين فرع لها في فرنسا فقد تطورت في الجزائر واستقطبت بعض المتطرفين المعروفين (خاصة روبيرت طابارو في وهران)[96] وأصبح لها مصلحة ضخمة لضمان الأمن يديرها جان كلود بيريز وغدت قادرة على تنظيم تجمعات شعبية تنشطها شخصيات مرموقة على الساحة السياسية الفرنسية. بهذا استطاع جورج بيدو في 18 ديسمبر 1959 جمع 8.000 مستمع في سانت أوجين بضواحي العاصمة أغلبهم من الأوروبيين[97]. كانت الحركة تستفيد من بعض الوسطاء داخل الجيش كما أن لأورتيز علاقة خاصة مع بعض الضباط الذين يقفون بحماسة مع مبدأ الجزائر الفرنسية[98] ومن بينهم النقيب فيليبي أحد ضباط العمل السيكولوجي والرائد نافارو ممثل ماسو في مبنى الولاية لدى السلطات والشخصيات المحلية، وخاصة الكولونيل أنطوان آرقو، خريج مدرسة البوليتكنيك ومتخصص في مسائل حرب التخريب ورئيس ديوان الجنرال ماسو منذ جانفي 1959[99]. إن الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 بحيث أعلن وقوفه مع مبدأ «تقرير المصير» ولم يقف لصالح أحد الطرفين، «الفرنسة» من جهة و«الانفصال» من جهة أخرى، قد شكل منعرجا في العلاقات بين العسكريين والمدنيين في صفوف الجبهة الوطنية الفرنسية. انتاب قادة الجبهة شيء من القلق تجاه المشاريع الديغولية والتقوا في ذلك مع نفس الإحساس لدى القادة العسكريين. كان من الضروري الرد على ذلك يبقى فقط تحديد اللحظة والطريقة.

خلال الأسابيع الموالية انشغل الجميع بعملية «فيروبيك» (اسم الصاروخ الفرنسي الذي تمت تجربته في الصحراء). برمجت العملية ليوم 15 أكتوبر وكان منتظرا استقالة عارمة لما يقارب خمسين نائبا ديغوليا مساندين لفكرة

الجزائر الفرنسية (كان الباشاغا بوعلام سيلمي بوسامه كقائد جوقة الشرف «كومبدور» فوق مكتب رئيس مجلس النواب جاك شابان دلماس). كان لهذا الإنكار لو حصل أن يقود إلى استقالة فورية للجنرال ديغول وتعويض بالجنرال أندري زيلر قائد أركان القوات البرية لأنه عاد إلى الجيش عام 1958 بعد أن غادر هذا المنصب مستقيلا في مارس 1956. كان زيلر قريبا من شبكات «المدينة الكاثوليكية» ومدافعا متحمسا عن الجزائر الفرنسية قبل 13 ماي (كان يكتب في «كاريفور») وأصبح خلال أشهر قليلة «القائد الرسمي للمعارضة المسلحة»[100]. كان شهر سبتمبر بالنسبة له بمثابة معرج على مستويين. الأول هو أنه كان عليه مغادرة منصبه في 1 أكتوبر (وهذا كان مرجحا منذ أواخر يونية)[101] والثاني هو إعلان ديغول مساندته لمبدأ تقرير المصير. رأى زيلر وكل المدافعين عن الجزائر الفرنسية بأن كل هذا يمثل «خيانة» وإهانة تضاف إلى الوعي الآني بفقدان منصب عسكري استراتيجي. بعض الديغوليين من 13 ماي مثل بياجي وديبليك قرروا قطع علاقاتهم مع الجنرال ديغول عشية نقاش حول السياسة الجزائرية كان مرتجا ليوم 15 أكتوبر بمجلس النواب. صعقت غالبية العسكريين بحطاب 16 سبتمبر لكنهم مع ذلك بقوا مترددين في الدخول في صراع مفتوح مع السلطة الديغولية. لقد لوم الجنرال إيلي قائد الأركان بوزارة الدفاع رئيس الدولة بتقديم ضمانات للجيش بخصوص غياب كل مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني أو التزام الحكومة بالدفاع عن الجزائر الفرنسية. طلب ديغول من شال القدوم إلى باريس ليشرح له بأن الضمانات المطلوبة موجودة في خطابه. استمع شال جيدا لرسالة رئيس الجمهورية وباعتباره يساند الولاء والشرعية قد رفض بثانا «التأرجح». لم يكتف بذلك بل رأى من واجبه القيام بتهدئة الأجواء والقضاء على «شكوك» العسكريين خاصة والذين قدم لهم عرضا طويلا يوم 26 أكتوبر 1959 بقاعة العمليات لقيادة الأركان المشتركة للجيوش بالجزائر. أشار

القائد العام إلى الضمانات التي حصل عليها خاصة من ميشال دوبري (لا يمكن لمفاوضات وقف إطلاق النار أن تكون إلا تحت القيادة العسكرية) وبدد «بالكارثة» التي تهدد الجيش وهي أن يساند بعض قادته مجموعة من «الوطنيين الذين يريدون أن يكونوا أكثر وطنية منا» ثم دعا كل من لا يتفقون معه «إلى تقديم طلب التحويل خلال مدة ثمانية أيام لأنه لا يمكن أن يوجد سوى قائد عام واحد في الجزائر»[102]. منيت المحاولة داخل البرلمان بالفشل بسبب غياب الدعم العسكري الحاد في حين بدأت تسري بعض الإشاعات عن قتلة قدموا من الجزائر أو اسبانيا بهدف إعدام بعض الديغوليين «الخونة» (التهمة تلاحق دوما لوسيان نيوويرت الذي أذاع هو شخصيا إشاعة عن انقلاب عسكري مدبر من طرف المتشددين). كان القلق على أشده حين علم أعضاء البرلمان بأن فرانسوا ميتيران الذي عدا شيئا فشيئا معاديا لمبدأ الجزائر الفرنسية قد تعرض لمحاولة اغتيال بضواحي حدائق المرصد[103]. الناتج الأساسي هو تقوية السلطة الدقولية في مجلس النواب : تم قبول حق تقرير المصير بمحمل 441 صوت (لم فيها صوت ديبليك) مقابل 23 صوت. أما بالنسبة لمتشددي الجزائر العاصمة وعلى رأسهم جوزيف أورتيز فإن دعم البرلمانيين بعد ضعيفا مقارنة مع دعم الجيش. كل عمل يتطلب رضاه.

بدأ أورتيز الاشتغال وهو في علاقة دائمة مع الوحدات الحدودية للجزائر العاصمة في حين أن مارسيل روندا فقد دفع بكل رجاله المتحمسين الأوفياء إلى الانخراط في صفوف الجبهة الوطنية الفرنسية. أما جو أورتيز فله علاقات وثيقة مع الكولونيل جان روجي قارد المسؤول السابق عن مصلحة الصحافة والإعلام لدى الجنرال سالان بالهند الصينية وهو كاثوليكي تقليدي معروف (مشترك بمجلة «الفعل» منذ سنة 1956)[104] ورئيس المكتب الخامس المختص في العمل السيكولوجي بقيادة الأركان للقوات المشتركة. بموافقة الجنرال، تجانب أورتيز بطريقة متواصلة كل المقربين من

من نوفمبر 1959[105]. إذا ما توطدت العلاقات أكثر بين الشطاء من المدنيين والعسكريين ذوي الرتب العالية المدعمين لبقاء الجزائر الفرنسية وهذا على طول أسابيع السداسي الأخير من عام 1959 فإن هناك حادثة بعينها وهي استدعاء ماسو للتوجه إلى باريس بأمر من الإليزي هي التي ألهبت الأحوال وبعثت على الاشتعال وإقامة الحواجز في 24 جانفي 1960.

امتحان الحواجز

نحو الحواجز

إن استدعاء ماسو يجد جذوره في حوار أجراه معه هانس أولرتش كيمسكي، مطلي آنذاك صحفي مسؤول عن قسم التحقيقات في «سودويتش رتونغ». لقد عبر ماسو بأسلوبه المأثور المعروف عن تخوفاته حول السياسة التي يتبعها الجنرال ديغول: «أود أن تساعدنا الحكومة على رؤية المستقبل بأكثر وضوح حتى نتمكن من النجاح في المحافظة على الجزائر فرنسية». أما الأحداث التالية فراحت تتصاعد من يوم لآخر. بخصوص السؤال إذا ما كان ديغول يمتلك «نظرة واضحة عن هذا المستقبل» رد ماسو بقوله: «لا أدري. أما إذا ما كان يمتلك جوابا ما فإنه بالتأكيد ليس جوابا حسن» وأضاف بلهجة لا تخلو من التهديد («في حالة ما فإن الجيش سيستعمل سلطته») وحالقة تجاه رئيس الجمهورية: «لم نعد بعهم سيات. لم يكن الجيش يتوقع أبدا موقفا له كهذا»[106]. بالنسبة لكثير من أوروبي الجزائر وخاصة مهم القادة الشطاء، وعلى رأسهم أورتيز، تعد الحالة النفسية لماسو ومقربيه جيدة لكل الآمال. عوله من منصبه قد يقود إلى 13 ماي جديد والذي قد يكون فرصة ثانية للجزائر الفرنسية.

أرادت الجبهة الوطنية الفرنسية استغلال هذه الفرصة واحتلال الصفوف الأولى. بدء من 20 جانفي التقى أورتيز وسوريبي بارفو في تكنة بيليسي لكن أورتيز بدا متخوفا من التحضيرات الواجب اتخاذها في حالة ما إذا تم نقل ماسو (وهذه حالة محتملة جدا)، يجب برمجة مسيرة عارمة. بدأت الجبهة الوطنية الفرنسية في حشد همم أوروبي الجزائر الذين هم أصلا في حالة من العليان. بعد أن تم استقباله من طرف قيومما وزير الجيوش، تأسف ماسو عن النهجة التي استعملت في المقابلة لكنه تحت بانا يسمح له بتلميع صورته أمام النشطاء، من دون أن يكون عملا يدل على الولاء، في شكل توقيع على بياض لديغول. تخفى بذكاء، خلف الجنرال شال واعتبر أنه «بخصوص قلق الجيش فإنه لا ينوي أبدا أن يكون ناطقه الرسمي. إن سلطة الجنرال لا يعيد أحد في الجزائر النظر فيها لأنه، بما في ذلك كل الجيوش التابعة له، دون أي تردد معرفي يقفون خلف القائد الأعلى الذي يتمتع بحظوة وإخلاص كبير لرئيس الدولة لا يثيران الشكوك مطلقا»[107].

سرت في الجزائر العاصمة إشاعة عزله من منصبه ورغم تكذيبها تمررات في هذه الساعة من قبل النائب العام بول دولوفري. كان هذا الأخير، وهو في طريقه إلى باريس رفقة الجنرال شال، قلقا جدا لأنه كان على علم بالتوتر الذي يتملك الرأي العام. عبر عن ذلك آلان دو سيريسي «بارومتر الجزائر العاصمة»[108] بتحفظ في افتتاحيته بتاريخ 22 جانفي 1960 التي تحمل عنوان : «ماسو»: «نعلن اتحادنا خلف هذا الضمير الباسل الذي في 13 ماي من على شرفة بناية «الفوروم» أقسم بأنه يقف إلى جانبنا مهما حصل لإنقاذ فرنسا كاملة بإنقاذ الجزائر الفرنسية»[109]. إن هذا التجنيد لصالح ماسو قد تدعم بالصدمة الحاصلة في الجزائر العاصمة والتي أعقبت اللقاءات التي عقدها الجنرال ديغول مع ثلاثة نواب من الجزائر وهم بورتولانو منتخب من عنابة، مارك لوريول منتخب من الجزائر العاصمة ولعراجي نائب مسلم من البليدة. رغم رفض النواب الثلاث إذاعة فحوى

النقاش مع رئيس الدولة [10] إلا أن مضمونه العام معروف. في لقائه
الخاصة لا يتردد ديغول أبدا في رفض الاندماج : «قبل كل شيء، فسيبر
شعب أوروبي من جنس أبيض، من ثقافة إغريقية لاتينية و ديانة مسيحية
يجب ألا نكذب على بعضنا. هل ذهبتم لرؤية المسلمين؟ هل رأيتموهم
بالشاش و الجلابة؟ أنتم ترون جيدا بأنهم ليسوا فرنسيين. كل من ينادي
بالاندماج لهم عقول العصافير» [11]. إن اتهام العسكريين أيضا جاء عنيفا
«هؤلاء العسكريين لا يفهمون. لقد قاموا بعملية دريفوس وجاءهم يبتل
والآن إنه الاندماج» [12]. لقد أدى موقف ديغول الرافض إلى خلق صدما
كبيرة. بدأت تجمعات النشطاء تعرف تجاوبا غير مسبوق و خاصة تلك التي
بعقدها سوربي لصالح الجبهة الوطنية الفرنسية في دار الطلبة يوم 22 في
بداية السهرة، تم وضع مكبرات صوت بالخارج. كان هذا اللقاء، بمثابة
فاتحة لحركة أوسع لم تكن تنتظر سوى التحقق نهائيا من مآل ماسو وبالتالي
موقف الجيش كي تنطلق.

في 22 جانفي بباريس تم تحقيق مصير ماسو في غيابه بحيث تم تنم دعوة
إلى مؤتمر بالايليزي حول الجزائر جمع بالإضافة إلى الجنرال ديغول (الذي
ترأسه مرتديا الزي العسكري) و ذوي ما يقارب العشرين شخصية من
بينهم شال و دولوفري. لا يمكن إعادة النظر في السياسة التي تم رسمها في
16 سبتمبر لم تسريح ماسو (الذي لم يتم ذكره أبدا) قضية مفهومة. عاد
شال و دولوفري إلى الجزائر العاصمة بتمسكهما القلق مع قليل من العناصر
التي في صالحهما : استبعاد المفاوضات السياسية مع جبهة التحرير الوطني
إضافة إلى التشدد القضائي تجاه إرهابيي [13].

في سهرة 22 جانفي لدى النشطاء تتراوح الأحوال بين الغضب و الانهيار
لأن تسريح ماسو بدء من 23 وتعويف بالجنرال كريبان إضافة إلى فشل
اجتماع الايليزي الصباحي قد فتح إمكانيات أمام التمرد. بقي انتظار قبول

العسكر بالفكرة. في المساء تلقى أرفو زيارة من فيليبي الذي جاءه مبعوثا
من طرف أورتيز لتلقي التعليمات. كان أرفو مترددا واقترح عقد لقاء في
صبيحة اليوم الموالي. الحقيقة أنه كان بانتظار أخبار ماسو التي جاءته على
الساعة العاشرة ليلا في شكل مكالمة هاتفية : «لقد تم تحضير هذه القضية من
البداية إلى النهاية من طرف باريس. لقد كنت أنا والجنرال شال ضحيتين
لمؤامرة». لم تثر ثائرة ماسو بل طلب من أرفو «باسم منطق الدولة بطلب
الهدوء» مشيرا إلى أنه «بالرغم من الطرق السيئة التي استعملت (ضده)
فإن تحويله كان ضروريا» [14]. بعد ساعتين كتب شال تقريرا عن مؤتمر
الايليزي لأرفو مخبرا إياه بأن «الجنرال ديغول قد غير من سياسته». لقد
أبلغه قلقه بخصوص «المحافظة... على وحدة الجيش» وأخبره أنه في حالة
حدوث مظاهرات فسوف «يعطي الأمر بإطلاق النار مهما حصل» [15].
بدا الأمر واضحا بأن الجيش لن يتحرك.

إن مثل هذه الصورة تعد كارثية بالنسبة أورتيز لأنها تقضي على كل
مجهوداته وإستراتيجيته. بقي المناضلون في تشاطهم الدائم ثم أن الأمواج
البشرية التي ستمشي يصبح من الصعب احتواءها. تضاف إلى ذلك الخلافات
بين المتشددين. في الوقت الذي يقوم أتباع مارتيل بتوزيع مناشير متهمين
أورتيز بالعميل الاستفزازي لصالح السلطة فإن لافايارد انتقد «الجبناء»
وأعلن استعداده للقيام بالعمل لوحده باحتلال محيط كليات الجامعة. في
صبيحة 23 بدأت التحركات بالجزائر العاصمة في شكل إضراب عام دعت
إليه الوحدات الإقليمية. في أواخر الصبيحة تم عقد اجتماع بفيلا في أعالي
الجزائر العاصمة بين فور، أرفو، فارد، فيليبي وأورتيز لاتخاذ قرار للقيام
بعمل بارز. إذا ما تم إبعاد فكرة الانقلاب العسكري وكذا إضراب يجمع
كلا من العسكريين و النشطاء، فقد بدأت ترتسم ملامح التسوية. تمت برمجة
مظاهرة سلمية ليوم 24 الموالي تؤطره الجبهة الوطنية الفرنسية و الوحدات
الإقليمية وهذا احتجاجا على استدعاء ماسو. أعلن أرفو التزامه الصارم

«الفتح صفوف وحدات المظليين»[116]. تضاعف هيجان النشطاء، وسرت إشاعة عن «الضوء الأخضر» تقول بأن ماسو بعد أن خاب ظنه في اللقاء مع ديغول قرر إعطاء «الشارة البيضاء» لآرق[117] الذي لم يصغ إليه. أما بالنسبة لرجال الوحدات الإقليمية والجبهة الوطنية الفرنسية فإن العملية الكبرى قريبة وستكون مثابة 13 ماي آخر بحيث لا يمكن للجيش أن يتنصل إذا ما تم الضغط عليه قليلا. راح كل من شال ودولوفري يشهدان بقلق كبير العاصفة التي قد تعرف كل شيء في طريقها.

الشك في 24 حالي

كانت ليلة 23 إلى 24 هائجة. لقد نام دولوفري باكرا ليلة 23 ثم استفاق بعدها ليسمع بأنه يعلن عن بداية انقلاب عسكري. كانت الإشاعة غير مؤسسة لكنه مع ذلك أخبر باريس بذلك بحيث استقبله على الخط مستشار الوزير الأول غير مصدق ما يسمع خلال ثلاث مكالمات بين التاسعة والنصف ليلا والواحدة صباحا[118]. الحقيقة أن النشطاء لم يكفوا عن العمل خلال ليلة 23 إلى 24 بحيث أن الوحدات الإقليمية أخرجت الأسلحة من مستودعات مختلفة. أما بيار لاقايارد الذي كان قد سلم يوم 23 ماسمه بيانا إلى وكالة الأنباء الفرنسية يتفقد فيها الجنرال ديغول بعنف[119]، وكما أعلن سابقا، أنه استول على ثكنات الجامعة (فقة ثلاثين من أتباعه. تزايد عددهم في الصباح كي يصل إلى ستين. بدا حينها لاقايارد في تنظيم ما اعتبره مثابة الموقع المحصن

من جهتها بدأت الجبهة الوطنية الفرنسية والوحدات الإقليمية في العمل منذ الساعة والنصف صباحا. أما مقر قيادة أورتيز الذي أقامه في مقر «ما بين الغارات» التابع للوحدات الإقليمية فقد أصبح يشبه الخلية العامرة بالحركة حيث يتساءل الكثير من المدنيين المسلحين عن عدد المتظاهرين الذين هم على استعداد للتحدد معهم. رأى المظليون بأن ما يحدث شيئا

كبيرا وراحت طائرة صغيرة من نوع «جوديل» تحلق في أجواء المدينة البيضاء، ملقية بالمناشير المقابلة بين صورة ماسو («آخر حزالات 13 ماي وآخر ضمان للجزائر الفرنسية والاندماج») وصورة الجنرال ديغول (الذي اختير شخص يريد أن «تكون له حرية التحلي عن الجزائر بعد تخليه عن إفريقيا ودفع الجيش إلى حلف الزور»). وجهوا دعوة لاجتماع بعقد على الساعة 11 «السكان القرى و الضواحي. كلكم معا خلف المدافعين عن الإقليم وقادة المعركة من أجل أن تحيا الجزائر مقاطعة فرنسية»[120]. إذا ما كانت البدايات مشجعة فإن الوضعية بدأت تتعقد بالنسبة للمنظمين، بدء من الساعة التاسعة والنصف ضاعفت المفوضية العامة تحذيراتها باستعمال الراديو كما ندد بول دولوفريي «بالاضطرابات التي يتمنى البعض أن تكون مدمرة» مؤكدا على محاولة اتهام «السلطة الفرنسية» متأسفا للمخطط التراجيدي» الذي يرتكبه مسؤولو المظاهرات «والزمهم بالاستدراك لتفادي إراقة الدماء». كان التهديد واضحا: «إن السلطة والجيش سيقومان بواجبهما»[121]. الحقيقة هي أن قوافل المتظاهرين بدت أضعف مما كان منتظرا لأن التجهيزات التي تم تحضيرها ليلا من طرف الكولونيل فوند والجنرال ڤراسيو، الذي تلقى الإذن من الجنرال شال، قد مكنت من إقامة حواجز تفصل الجزائر العاصمة عن ضواحيها وقراها المجاورة. إذا ما تمكن البعض من اجتياز بعض الحواجز القليلة فإن وقع المظاهرة لم يكن في مستوى ما هو منتظر منها : كان الواقع أبعد بكثير عن 13 ماي. في حين أنه من الصعب تصوّر السيناريو الدرامي الذي سيحدث خلال الساعات القليلة الموالية. بالفعل، في حدود منتصف النهار طلب شال مقابلة أورتيز وتبادلا نظرتيهما وهما يتناولان ساندويتشا راح القائد العام يتقاسمه مع صاحب مقهى «الفوروم» الذي التحق به. توصل الرجلان إلى تسوية وتفارقا بعد المصافحة. إذا ما كان أورتيز قد خاب أمله في الجيش فقد أدرك أن من واجبه التريث وإقناع الجنرال شال بنواياه : لم يكن ينوي الهجوم على قصر الحكومة[122]. مع ذلك كانت المأساة على وشك الوقوع.

عملية بين وحدات الدرك من جهة، المظليين وقيادة الركن للجزائر شمال من جهة أخرى. وهكذا، وفي الوقت الذي راح رجال الدرك و على رأسهم دوبرومص، يتحضرون لخلق فكرة حرق النظام وضم وزراء الحكومة فإن المظليين برئاسة مقدم وهما يرو الرا ودعوو يذكران تعليمات شال بعدم التدخل في حالة ما إذا لم يتوجه المتظاهرون نحو «الفوروم» حسب بداية الكارثة بالنسبة إليهما هو قرار إحلال مرتفع قليبار [١٢٧] الذي وصفه الجنرال شال بسالخطأ الفادح»[١٢٨]. لقد شكل قتلى مرتفع قليبار منعرجا في تاريخ الجزائر الفرنسية لأول مرة وُجد بين الجيش، أو بصفة أكثر دقة، بين الدرك والشطاء هوة دم راحت تتسع بعدها وصولا إلى مأساة شارع إيزلي. على مستوى أفوب فإن المستقبل مسدود. دخلت الجزائر العاصمة في مرحلة الشاريس أما باريس فبقيت مشدوهة متسائلة عن شكل الرد اللائق.

الجزائر العاصمة وباريس كلاهما من خزف

في بداية سهرة يوم 24 بالجزائر العاصمة كانت الأحاسيس متأثرة بشكل كبير. مباشرة بعد انتهاء إطلاق الرصاص، سجل الجنرال شال بيانا تمت إذاعته على الساعة الثامنة ليلا. كانت اللهجة عسكرية وتم تقديم المسؤوليات بصورة ملزمة: «في الوقت الذي قام عناصر الجيش وقادته بكل ما في وسعهم طيلة يوم 24 من أجل المحافظة على النظام ومن دون الاحتكاك بالمتظاهرين فإنه مع حي، الليل قام المتظاهرون الذين انظروا بصبر لتنفيذ مخططهم بالهجوم على قوات الأمن وإطلاق الرصاص عليها». كان على الرد أن يكون في مستوى الإهانة وذاك ما دفع بالجنرال شال إلى الالتزام شخصيا: «لا يمكن للفتنة أن تنتصر على الجيش الفرنسي. أعطيت أمرا بإحضار بعض الفيالق العسكرية من داخل الإقليم إلى الجزائر العاصمة. سيتم حفظ النظام بالاتفاق مع النائب العام المحكومة من الآن أعتبر المدينة في حالة حصار. كل تجمع يتعدى ثلاثة أشخاص يعتبر

رجال جورج بومبيدو أو بيير مصري أنفسهم في مأزق. لم يحسب الجيش لهذه المظاهرات؟ هل كان المتظاهرون لم يكن في الموعد. هل فعل ذلك يجب التوقف؟ التراجع في هذه اللحظة يعني الاعتراف بالعجز. لذا تم اختيار محاولة إعادة بعث المظاهرة من طريق توزيع مناشير جديدة ومضاعفة الدعايات النارية من غرفة مراقبة القيادة العامة من أجل «معركة كوبه». لم تتسع رقعة المتظاهرين رغم أعدادهم الساحة انتشرت حملة تقول بأن قوات الدرك المحسولة ود «آتي لحم الأقدام السوداء». حولت المسيرة إلى مظاهرة عنيفة. تحت قيادة ثلاثين، الأول لحماية مقر قيادة أورليز، والثاني في زاوية كليبار الجامعة. كانت الساعة تشير إلى السادسة مساء حين تجمع حوالي 6.000 شخصا على مرتفع «قليبار» وشارع «لافيرير».

قبل ذلك بساعة، تلقى الكولونيل دوروص الأمر من الجنرال كومست «تعرين المظاهرة» و«القيام بالعملية في هدوء وجودة دم ولكن أيضا بحزم». حين وعده الجنرال كومست بتقديم العون من طرف المظليين فإنه لم يكن متردداً أبدا: «لقد طال أمد هذه المظاهرة ومن الضروري أن نتوقف»[١٢٩]. قررت وحدات الدرك الهجوم وتحول الاحتكاك مع المتظاهرين إلى حمام دم. فادت طلقات الرشاش الكثيفة إلى إرداء ثمانية قتلى من المتظاهرين أرضا، 14 قتيلا و123 مجروحا تم نقلهم إلى مستشفى الحرس المتحرك [١٣٠]. من هذه اللحظة وحتى بعدها تناسة محاكمة «الشاريس» تضارب منطق وآراء الفاعلين. إذا ما يتم التأكد من أن رجال أورليز هم الذين بادروا بإطلاق الرصاص فمن المؤكد أن استنتاجهم الكثيرة ذات نهم إلى استعمال الرشاشات الآلية ضد أعضاء وحدات الحرس المنقول الذين تلقوا اعتبرات الدقائق الشكورة وابلا من الرصاص من كل جهة وحتى من عمارات السكان.

يبقى من الضروري فهم أسباب الفشل الذريع لتجهيزات حفظ النظام الشيء الذي سمح بالقول حسب بعض الروايات بوجود حسابات تصفية

رفض الجزائر كل عملية مقايضة وأخبر دولوفريي أنه يريد مقابلة السلطات في الجزائر «وحل هذه القضية في البلد»[130]. بين البيانات والأفعال توجد هوة سحيقة. تم عقد مجلس الوزراء لكنه انقسم على نفسه: الكثير من أعضائه يساندون القمع وخاصة أندري مالرو وروبيرت بورد أما البعض الآخر فرفضه (من أمثال فاليري جيسكار ديستان وجاك سوستيل اللذين كادا أن يصلا إلى حد طلب الاستقالة)[131]. وصلت الحالة إلى الانسداد بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. عمت الجزائر العاصمة مسحة غريبة من «الخفل الثوري» و«مناسبة 14 جويلية في جانفي»[132]. بدأ العاصميون يزورون المتاريس مع عائلاتهم وهم يحتارون دون صعوبات تذكر صفوف المظليين ويستمعون إلى خطب نارية من أشخاص راحوا يتزاحمون على «الشرفة». الملاحظ هو اختلاف الأجواء بين النواحي التي يراقبها أورتيز حيث يسيطر دف، التواصل والتصريحات المدوية وبين منطقة بيار لاقاياردو حيث يرتدي الرجال لباس المظليين وهم يسيرون في أرتال منظمة.

وحدت السلطات المدنية والعسكرية يوم 25 نفسها في حرج تماما كما هو حالها البارحة ليلا ولا أحد يريد تحمل مسؤولية عملية قمعية باعتبار أن قادة الشطاء لم يهاجموا البنايات العمومية. تريد هذه السلطات لحسن الميتروبول بخطورة الموقف. بدا الحل في الأفق مع إعلان قدوم ميشال دوبري إلى الجزائر العاصمة في ليلة 25 إلى 26، تلك الزيارة التي عارضها ديغول[133]. في الميدان يتمنى العسكريون والبرلمانيون الجزائريون أن يضعوا إلى موقفهم رحلا كان دوما مدافعا بحرارة كبيرة عن الجزائر الفرنسية. إن «مذكراته» لا تحكي عن الجو المأساوي لنقاشاته خاصة مع الكولونيلات والنواب[134]. لم يتردد أبدا أنطوان أرقو الناطق الرسمي باسم الفريق الأول رافضا أن يرى «قدر 55 مليونا من الرجال (...) معلقا بقطرسة رجل واحد» مهددا دوبري «بطعنة الكولونيلات»[135] في حالة ما إذا رفض ديغول التراجع عن مسألة تقرير المصير. بعد أن استمع دوبري إلى الضباط،

تم وعد هذا كل ما لدي»[127]. من المبادئ يجب المرور إلى الأفعال ولتحمل المسؤوليات بدءا من القمع الذي يؤدي إليه أي تدخل قوي. في الواقع إن عملية الإحلال الأول التي كان هدفها هو إنهاء مظاهرة لم تكن جيدة أن قد سحبها فرصة الطلوع من الرماد. في الوقت الذي ارتفع على متراس شارع شارل فيي علمٌ فرنسي غمسته سيدة برفق في دماء أحد المدنيين الذين قتلوا (روحي هو ناندز، عضو الوحدات الإقليمية)، تقدم بعض الشبان خاصة من مركز قيادة لاقاياردو.

لم تكن هناك رغبة لدى الكولونيلات في أحد مكان رجال الدرك والسلطات السياسية (رئيس بلدية العاصمة) والدينية (بما في ذلك سيادة الأسقف دوفال المعروف تحيله للفلاقة والذي يطلق عليه النشطاء تسمية «محمد دوفال») وبادروا بالتربث على الأقل لتلك الليلة. كان ذلك النهج هو الذي اتبعه بول دولوفريي في خطاب أذيع على الساعة 10 و40 دقيقة على أمواج راديو الجزائر العاصمة. تأسف على «سيلان الدم» وهذا «رغم المناداة العامة المتكررة والإلحاح الخاص الذي قدمناه أنا والقائد العام ومعا كل قادة الجيش» فإن المفوض العام «يحيي أمام أرواح كل الضحايا، ضحايا قوات الأمن وضحايا الأشخاص الذين تم الزج بوطنيتهم في طريق خطأ تراجيدي». الحالة الآن تقف على فكرتين: «لم يتم استعادة الأمن بعد» و«البعض يستمر في عناده بأن يكون له ممرده الخاص». بالتالي إذا كان لا بد من إنهاء «لا حلوى هذا الضياع» فإن بول دولوفريي وجه «نداء للمتحمسين والشخصيات والأولياء ويود من عملهم المشترك أن يسمح «بإعادة العاصمين إلى رشدهم» والتوصل إلى «تهدئة»[128].

من جهة الحكومة فإنه بعد الذهول جاء الميل إلى القمع. بعد أن توجه ميشال دوبري إلى منطقة لابروطاي لتهدئة غضب المزارعين[129] عاد ملجوعا إلى قصر ماتينون والتقى بديغول في وقت متأخر من السهرة.

لبرهم بالعودة إلى الهدوء واصفا وحدة الأمة من وحدة الجيش. رد على جورج دو بواسيو بلهجة قطع: «إنك لم تقنع أحدا». في الوقت الذي أعلم دوبري إلى مكتب آخر محاولة منه لربط العلاقة من جديد تحوّل النقاش إلى عملية صارخة وحيفة لتصفية الحسابات انتهت برفض بواسيو مصافحة يد دوبري [10]. رغم أن اللقاءات مع النواب كانت قليل عددها إلا أنها لم تكن أبدا مشجعة. الواقع أن ميشال دوبري فشل في عملية الإقناع. بين المستعمرة والبارومتر (حيث لا تخدب الثلوج الذهن ما عدا من قبل الأنصار المعادين للجزائر الفرنسية) لا يوجد من عنيد سوى الهبوة وقلة الفهم.

ألقى الوزير الأول خطابا يوم 26 حاقدا أشار فيه إلى «كل أولئك الذين يعيشون على الأرض الفرنسية بأنهم فرنسيون وسيكونون كذلك» لكنه لا يدل على أي تقدم. قالة ماتيون الذي تحاورنا الأحداث قليلا (أعلن قيوما وسوستيل الاستقالة) قرر الإيليزي اتخاذ زمام الأمور. في نفس اليوم استقبل ديغول الماريشال جوان واثنين من كولونيلات الجزائر العاصمة وهما جورج دو بواسيو وديفور. استمع إليهم لكنه لم يغير من موقفه المتشدد. بإمكانه الاعتماد على رأي عام بالبترونول معاد بشكل واسع لرجال الجزائر العاصمة وذاك ما أدركه النواب الجزائريون الذين حلوا بباريس في مهمة إخبارية. الواقع هو أن الأزمة بلغت منعرجها. إذا ما «تأرجح» الجيش فإن كل شيء يصبح ممكنا بالنسبة للنشطاء لكن يبدو أن العسكريين غير مستعدين لذلك. لقد مارسوا أقصى الضغط على النظام لكنهم لن يذهبوا إلى حدود الانقلاب. هكذا أدرك لاقايارد وأورتيز، قائدا النشطاء اللذين احتد التنافس فيما بينهما، تمنع الجيش نهائيا من تسلم السيطرة لا على مبنى بلدية العاصمة (لجأ إلى الضواحي) ولا على الراديو أو مكتب البريد المركزي. هناك بعض العمليات الآيلة للانتباه (خاصة «تخريب» القائمين بعناصر عملية البازوكا من طرف كوميتو من رجال لاقايارد) والتي لا يمكنها أن تخفي حقيقة متنامية بأن الثلوج والموقع

المحصل ليست هي الرافعة المنتظرة بل أصبحت هي الجمع الذي يستعمل على المتمردين. حين مرت لحظة الهلع بدا الوقت في غير صالحهم. من الضروري بعث الحركة من جديد. كان بادهان الكولونيلات فكرة أساسية وهي تحريك المسلمين، كما كان الحال يوم 16 ماي، من أجل إعادة خلق «مؤاخاة» ممن شأنها أن تنهي ديغول. لم يستدعاء أوزير ولاقايارد من طرف أرفو لكنهما استقبلا المقترح بشكوك كبيرة وحتى عدوانية. أحبطت المحاولات الأولى نتائج غير مرضية لما لكن اليوم الكبير سيكون يوم 28 وهو بمثابة الهزيمة الجديدة الشعباء أحد البطولة فيها بول دولوفريي.

لقد غادر متخفيا الجزائر العاصمة متوجها إلى الرغاية تاركا وراءه في المدينة البيضاء زوجته وأبناءه. مع أواخر النهار ألقى «الإذاعة خطابا طويلا شاءه أن يكون مؤثرا وتعليميا [13]. توجه أولا إلى الميتروبول كي يقول بكل قواه أنه لا وجود «للثلاثين» (لكن «رجال» في ساعة الحقيقة يودون الموت من أجل البقاء كفرنسيين) أو «جيش متمرد» في الجزائر العاصمة. لم تكن مقابلتهم «وجها لوجه» سوى دليلا على «الغلطة المأساوية». بدأ الجيش يتعرض للهجوم من جديد. في الوقت الذي قام دولوفريي بتمجيد مآثر الجيش فإنه قدم ما يعتبره بمثابة الأدلة : «لا يمكن أبدا إعادة 13 ماي» لأنه «لا وجود لديغول آخر في الاحتياط». على الأكثر ليس من المعقول الاعتقاد بأن ديغول يريد «بيع الجزائر في المزاد». إذا ما كان دولوفريي يعتبر أن هذا السيناريو شاذا فإنه من الصعب عليه إيجاد وصف لما قام به رئيس الدولة في عيون العسكريين. لم يستعمل النائب العام أي واحدة من الكلمات المشهورة التي غدت مفتاحية مثل «تقرير المصير»، «الجزائر الفرنسية» أو «الاندماج» بل أكد على العلاقة المميزة التي تربط بين ديغول والمسلمين كي يقول للعسكريين: «إذا ما قطعتم العلاقة مع ديغول فإنكم بذلك تفصلون أنفسكم عن المسلمين» وذاك من شأنه أن يقوض فرص نجاح فكرة الجزائر الفرنسية. كان التعارض بين دولوفريي والكولونيلات

حول هذه النقطة كتبوا: ما كان موضوع الشك لدى الكتلة المسلمة هو ليس الجزائر الفرنسية بل تقرير المصير. كان «موطنوه المسلمون» هم الجماعة الثالثة المستهدفة من خطاب دولوفريي بحيث دعاهم، كما فعل مع العسكريين إلى الثقة في ديغول ذلك «الذي جعل منكم رجالا فطالما رجالا معاصرين» مانحا إياهم أن «يقرروا» كي يكون استفتاء تقرير المصير (الذي سمي «استفتاء السلم») تأكيدا فقط حين تتفق معكم على حماية حصصكم وعائلاتكم ومطالبكم المشروعة». كان الشق الأخير من الخطاب موجها لأوروبي الجزائر وخاصة منهم «العاصميين». لقد خلف أكثر حين أمر النائب العام بمستمعيه بأنه ترك بين أيديهم وثيقة يمكن لرجل امتلاكها وهي رسالة وجهها إلى زوجته وأولاده» مضيفا في تألق: «أحسوا أني الأصغر مأتيو لأني أود أن يكبر كرمز للتعلق الخالد بين الجزائر وفرنسا». بعد أن خاطب العواطف توجه بول دولوفريي أسمى إلى العاطفين الأساسيين في قضية المتاريس لطمأنتهم بلوغ النجاح إذا ما هم اتبعوا موقفه. لم تكن هذه الأخيرة غامضة أبدا وتتمثل في «بالانتخاب حماية لصالح ديغول مستخلصون من عقدة التخلي». سيؤدي هذا بجبهة التحرير الوطني إلى «الموت» وبالجزائر كي تكون «حرة وفرنسية للأبد». أصوات «بحبا ديغول» يحتمل طرد الأزمة ويقود إلى مؤاخاة جديدة ومستقبل زاهر من الواجب أن يبدأ تمسيرة «باتجاه نصب الأموات من أجل البكاء على ضحايا يوم الأحد، الصلاة من أجلهم لأنهم ماتوا كي تبقى الجزائر فرنسية وكي تطيع الجزائر ديغول».

ثمت إذاعة هذا الخطاب على أمواج إذاعة اللوكسمبورغ وجاء الرد سريعا من باريس يرفضه. إن «هروب» دولوفريي بالنسبة للبعض تعني انشقاقا مختلطا مع الميتروبول وسيناريو على الطريقة الإسبانية. تضاعفت عمليات التوقيف والمداهمة في أوساط اليمين الوطني المتطرف. أما في الأوساط المكهربة بالجزائر العاصمة أين يذاع الخطاب بشكل متواصل

فقد تم استقبال خطاب دولوفريي بشكل مغاير عن الميتروبول. لجنت شرفة أورتيز تم رفض مقترحات دولوفريي بما في ذلك النداء الخاص بالوقوف وراء الجنرال ديغول. بلغة عنيفة تم أيضا رفض الخطاب الذي على المسلمون لرئيس الجمهورية: «إنهم لا يجهلون [...] بأن فرنسا عالجة. لقد حاربتهم خيراتها وهم في مكانهم وهنا حين كان ديغول يتقمص القيصر. ستبقى هذه الخيرات حتى اللحظة التي ينسى فيها اسم ديغول لأن فرنسا شيء وديغول شيء آخر مختلف تماما»[138]. إذا ما أحس أورتيز بالانهيار أمام «هروب» النائب العام فإن الجيش وعلى رأسه المظليين فقد تأثروا في عالميتهم للنداء وخطابه. يعرفون أنهم الآن لوحدهم وجها لوجه مع الشطاء لحظة المواجهة. إن ضربة البوكر التي لعبها النائب العام لم تكن أبدا هباء لأن مخطط الخطاب الذي من المقرر أن يلقيه ديغول يوم الجمعة 29 أتى به إلى العاصمة الجنرال إيلي وهناك لقي دعما من قبل مجموعة من الجنرالات بما في ذلك المظلي فراسيو.

عاشت الجزائر العاصمة سباق سرعة حقيقي بين إرادة العسكريين للقضاء على المتاريس وبين قادة الانتفاضة فيجاد مخرج سياسي مرض مع استرجاع بعض مقترحات دولوفريي لصالحهم. يريد كل من الكولونيل أرفو والكولونيل بروازا إقناع نفسيهما بامتلاك الحل حين تحصلا من لدن أورتيز ولاقاياردو وساين لينيير على اتفاق في شكل بيان موجه إلى شال ودولوفريي: «إن النائب العام والقائد الأعلى للقوات يعترفان بأن العمال التي يقوم بها السكان بقيادة أورتيز ولاقاياردو وساين لينيير قد ساهمت كثيرا في تأكيد قضية الجزائر الفرنسية. سيذهبان معهم إلى المقبرة. إنهما يلتزمان بطريقة لا رجعة فيها بفعل كل ما من شأنه الإبقاء على الجزائر مقاطعة فرنسية. إنهما يلتزمان بدفع رئيس الدولة إلى الاقتناع بأن الاستفتاء الأوحد حول تقرير المصير لا يعني سوى بديلا واحدا وهو إما الجزائر الفرنسية أو الاستقلال»[139]. إذا ما أحس محررو الخطاب بالرضا لوضع

السلطة في مواجهة بديل يقصي بالفعل الجمعية فإن المبعوثين أرفو وبروارا قد حفظا من اللهجة. رفض ثولوفري دعم هذا النص لأنه يكون بالنسبة لديفول بداية الاستسلام إضافة إلى أن خطاب الجنرال قد تم تسجيله حين ألقى الكولونيلات بدولوفري وشال. كان من الضروري انتظار خطاب ديفول على شاشة التلفزة.

كان المطر غزيرا في سماء الجزائر العاصمة حين أطل ديفول في مربع الشاشة بزيه العسكري. كانت اللهجة عسكرية ودون أي غموض: «إن تقرير المصير هي السياسة الوحيدة التي تكون في مستوى فرنسا. إنها السياسة الوحيدة الممكنة»[140]. بعد هذا التذكير بدأ الجنرال بمهاجمة أولئك الذين «بدأوا تمردا في الجزائر العاصمة». قالة «فرنسيي الجزائر» راح يوبخ «الكذابين والمتآمرين الذين يقولون (لهم) بأن منح حرية الاختيار للجزائريين يعني محاولة تخلي فرنسا وديفول عنهم، يعني الخروج من الجزائر وتركها للمتمردين» مؤكدا على أنه «إذا ما اختار المسلمون رسميا وبحرية في يوم ما بأن تكون جزائر الغد متحدة بشكل كبير مع فرنسا فذاك سيكون فرحا عارما للوطن ولديفول حين يقفان لتفضيل حل على آخر، لتفضيل الحل الأكثر فرنسية». طالب الجنرال الأقدام السوداء «بالتزام النظام» وتلك ضرورة ملحة بالنسبة له: «يجب إعادة النظام العام أما الوسائل المستعملة من أجل الابقاء على عنصر القوة للقانون فهي ذات أشكال متنوعة. لكن واجبا هو بلوغ ذلك». انقطع الحبل بين الإليزي والثائرين وجاءت القطيعة التي كان يرغب فيها ديفول الذي لم يترك أمامهم مخرجا آخر غير الاستسلام وتقديم أنفسهم : كل «تنازل» أمامهم يعني «القضاء على كل الأوراق التي لا تزال بعد تمتلكها في الجزائر لكنه يعني أيضا إخضاع الدولة أمام الضرر الذي تم إلحاقه بها والتهديد الذي يتربص بها». كان الرضا على أشده بالميزوبول وذهب الباريسيون للتمتع بعطلة نهاية الأسبوع أما في الجزائر حيث يذاع مرارا وتكرارا نداء الجنرال ديفول

على أمواج راديو الجزائر العاصمة باللغات الفرنسية والعربية والقبائلية فإن الأجواء قاتمة.

إذا ما اختلف العسكريون حول خطاب الجنرال فإن وقت العصيان لم يحن بعد عند في ذلك لدى العناصر الأكثر ترددا تجاه السياسة الحكومية. أما من جهة الثائرين فيختلط الغضب مع حماس يأس الخارجين عن القانون. تابع أورتيز رفقة لاڤايارد خطاب رئيس الجمهورية على شاشة جهاز التلفزيون الذي كان موجودا بمقر قيادته. أصبح الاستسلام وشيكا وذلك ما قبله أورتيز مبدئيا، مرغما بقوة. أما پيار لاڤايارد ورجاله اللاجئون في كليات الجامعة أعلنوا حلول ساعة نهاية الحفل بالبلاستيك وتحويل المتاريس إلى «الكازار» (قصر محصن) جديد (ميثولوجيا أناشيد عهد فرانكو ما زالت على أشدها). لكن الزمن هو زمن تفكك التمرد. وصل كل من لاڤايارد وأورتيز، هذا الأخير الذي يشاهد أعضاء الإقليم وهم يغادرون مقره العام، إلى حافة القطيعة في حين أن النواب والعسكريين كانوا يرغبون في إنهاء كل ما يحدث. المسألة أصبحت متعلقة إذن بالتفاوض حول شروط استسلام مقبول بالنسبة للمتمردين وتفادي الانعكاسات المفاجئة لكل عملية انتحار دفاعا عن الشرف. حاول إيف ڤودار مدير الأمن يوم 30 دون جدوى. تمكن الكولونيل ديفور بفضل صفته من المظليين من التوصل إلى اتفاق راح يناقش تفاصيله مع أورتيز ولاڤايارد وڤي فورزي. حسب هذا الاتفاق، هناك شخصان فقط يمكن معاقبتهما قضائيا وهما لاڤايارد وأورتيز أما باقي المتمردين، ما عدا في الحالات التي يثبت التحقيق إدانتهم بضلوعهم في قتل رجال الدرك المتحرك، فعليهم الرجوع إلى بيوتهم بعد أن يكونوا قد سلموا أسلحتهم أو يلتزموا بالانضمام إلى الوحدات العملياتية التابعة للفيلق الأول للمظليين. في 31 جانفي قبل منتصف النهار بقليل، جمع پيار لاڤايارد رجاله ثم خرجوا في رتل أمام المظليين الذين وقفوا واحمين في حالة الاستعداد. أخذتهم الشاحنات في الوقت الذي تم تحويل لاڤايارد

إن سحر «الاصالي» غادر جوزيف أورتيز التاريس ليتحفى في الجزائر العاصمة. غادر مستترا في «البيضاء» في انتظار مغادرة الجزائر باتجاه مدريد.[141] كانت الجزائر العاصمة هو آنذاك إضافة إلى مضاعفة عمليات توقيف الفاعلين الأساسيين مباشرة بعد استسلامهم، إن العفو الذي حصل عليه كل من بيرو وموريي سمح لهما بالانضمام إلى «كوموندو الكارار» التابع لكتيبة القبب إيستو من الفيلق الأول للمظليين والتواجد حيها بالشقة بالقرب من بحاية. بعد ذلك بضعة أيام قدم الكولونيل ديفور لأحدهما رغم التعهدات المقدمة فقد تم توقيفهما وقيادتهما إلى سجن «الاصالي» في انتظار محاكمتهما»[142].

إن فشل التاريس قد أعلن نهاية النشاط بالجزائر العاصمة. كانت الحالة في بداية 1960 حطيرة جدا بحيث كان ميزان القوة بين قادة الجزائر الفرنسية والسلطة الديغولية قد تأرجح لصالح رئيس الجمهورية والحكومة في حين أن النشطاء كانوا ينتظرون انهيارهم. استغل ديغول هذه الفرصة كي يعلن بقوة بأن لا سياسة أخرى سوى لسياسته : لا يجب انتظار أي تنازل. إضافة إلى هذا الخط المعادي بأتي تفاعل عميق حول الطريقة التي يجب الإبقاء عليها من أجل بعثه على الترجع لأن الجيش الذي علقت عليه الكثير من الآمال لم يتحرك وبالتالي انهارت كل إمكانيات حدوث 13 ماي جديد. إضافة إلى ذلك يوجد الكثير من الناشطين وراء القضبان أو في حالة فرار، مع ذلك وبعد هذا الفشل استرجع معسكر أنصار الجزائر الفرنسية قوتهم وتجمعوا على أسس أخرى فمنح الدور الأول لجماعة من الفاعلين الذين تم تهميشهم أو حتى الشك فيهم وهم المنتخبون الجزائريون وخاصة أعضاء البرلمان منهم الذين هم أنصار «جبهة الجزائر الفرنسية».

3. من فشل جبهة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري

فشل جبهة الجزائر الفرنسية

جبهة الجزائر الفرنسية: ما بين الشرعية وهيكلة لا شرعية

بدأت جبهة الجزائر الفرنسية في العمل في بداية ماي 1960 وتملك لديها الرغبة في التعددية السياسية من خلال تركيبة اللجنة المسيرة التي سيطرت عليها شخصية الباشاغا بوعلام (نائب رئيس الجمعية الوطنية) ومن خلال الانفتاح على المسلمين الذين استدعوا للانضمام إلى الحركة ومن خلال معارضة مصرة، ولكن بكل شرعية، على مواجهة السياسة التي كان ينتهجها الجنرال ديغول. لا يمكن لنجاح الظاهري لحركة (التي قدرت اليعنة العامة عدد أعضائها بحوالي 252.000 منخرط، 187.000 أوروبي و65.000 مسلم)[143] أن يعطي على محدودية قدرتها على التعبئة وعرقلة السياسة الحكومية. لقد كان على جبهة الجزائر الفرنسية الافتخار بالدعم الذي كانت تحوزه في البلد الأم خريف 1960 بداية كان هناك ميلاد «اللجنة الوطنية للمسالمة الإقليمية» والتي كانت توحدها مع حركة حلفت في البلد الأم وهي الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية برعامة جان ماري لوبان عضو ب CNI منذ 1958. إلى جانب ما يخلفه الدعم السياسي من استحسان، يمكن لدعاة الجزائر الفرنسية إضافة دعم الأوساط المثقفة الفرنسية في فرنسا ذاتها. فامتدادا لندوة فابسان التي نظمت في 17 جوان 1960 من قبل جاك سوستيل وجورج بيدو (وهي مصدر إنشاء لجنة

والسلام»، وفي إجابة على بيان 121، أمضى هؤلاء «بيانا لمثقفين فرنسيين» سمي «تمرد التخاذل» وداعما للجيش، واصفا حرب الجزائر «بكفاح فرض على فرنسا من قبل أقلية منفصلة ومتمردة، إرهابية وعنصرية»[144]. مع التركيز على ثقة في جزائر فرنسية[144]. إذا ما أخذ هذا الإسناد في الحسبان، فإن منعرج تصريحات الجنرال سالان في أواخر الصيف هي ما شكل العامل الفاصل. وصل الرجل إلى مرحلة التقاعد قبل بضع أسابيع من رجوعه وفقة زوجته إلى الجزائر في شهر أوت 1960. دخل راؤول سالان الساحة العامة من خلال تصريحات صاخبة في 15 سبتمبر 1960. لقد استغل محاكمة شبكة جونسون («حاملي الحقائب» لجبهة التحرير الوطني)، ونشر في باريس تصريحا مضايقا للسلطات: «طالما أننا نقول للمسلمين أنه يمكنهم اختيار ألا يكونوا فرنسيين، فهل يعقل التنديد بأولئك الذين يكافحون من أجل استقلالهم، هم ومن يساندهم؟ مثل تلك الحجة قد يكون لها وزن، إذا كانت صادرة عن هيئة ما، يكون لها سلطة قرار التنازل عن جزء من التراب الوطني. لكنه لا يملك أحد هذا الحق. ولم يحصل أحد على تفويض بشأنه من البلد»[145]. شكل هذا الحجر في بركة سالان منعرجا. بعد استدعائه على عجل إلى باريس، أعلم من قبل بيار ميسمير بمنعه من الرجوع إلى الجزائر. عقب ذلك استقر في باريس وبالرغم من المراقبة التي فرضت عليه في نزل أسطور فقد حاول «الزعيم» أثناءها مضاعفة الاتصال والتشاور مع العسكريين المرموقين (مثل أرفو وفودار) ورجال سياسة أمثال (جورج بيدو وبيار بوجاد وجان لوي تيكسي فينيانكور[146]. مع بداية هبوب رياح المؤامرة على باريس ومخافة اعتقاله، قرر سالان مغادرة فرنسا إلى إسبانيا في 31 أكتوبر معتقدا أنه سيكون طليق اليدين هناك.

أما من جهة قادة جبهة الجزائر الفرنسية فلقد بدأ الشك يحوم لديهم في جدوى العراك القانوني لذا استبقوا احتمال منعهم من العمل الشرعي

يخلق هيئة في السرية إلى جانب الهيئة العلنية التي يواجهون بها إمكانية الحل والاستعداد لنشاط فعال. سيطر على الجناح غير القانوني للهيئة في الجزائر العاصمة كل من دومينيك زاتارا، مسؤول ساحة في نقابة المدرسين المستقلين، وكامي فينيو آخ أنطوان أندروس النائب عن المدية، وكلود كايو إطار في شركة الكهرباء والغاز الجزائرية، إلى جانب الصحافي الدرجي سوفاغن. أما في وهران فلقد كلف روبيرت طابارو بالفرع العامل في الحفاء[147]. أقيمت الهيكلة الموازية في نفس الوقت الذي انطلقت فيه المحاكمة عن عملية المثاريس وفي الوقت الذي أعلن فيه عن خطاب للجنرال ديغول.

استعمل هذا الأخير من على شاشة التليفزيون في 4 نوفمبر 1960 عبارة «الجزائر الجزائرية» التي استعملت أشهرا من قبل. ووضح المدلول («يعني هذا جزائر متحررة؛ جزائر، جزائريوها هم من يقررون مصيرهم؛ جزائر، إذا ما أراد أبناؤها، – وأرجو أن يكون ذلك هو الحال–، ستكون لها حكومتها ومؤسساتها وقوانينها»)؛ وصرح ولأول مرة بطريقة لا لبس فيها بأن «الجمهورية الجزائرية ستقوم يوما ما». صدم المتمسكون بفكرة الجزائر الفرنسية بالطريقة الديغولية التي تصف الحالة على أنها ربط «بين مجموعتين متعاديتين»، أحداهما تدعو الى «الجمود والعقم». تبع التصريح ارتباكي بقرارات سريعة. فتم الإعلان الرسمي في 16 (نوفمبر) على تنظيم استفتاء حول تقرير المصير. كما تم تغيير السياسة الجزائرية التي كان ينتهجها النظام من خلال تغيير الهياكل (كخلق وزارة دولة مكلفة بالشؤون الجزائرية تحت إشراف لويس جوكس، رجل الثقة لدى رئيس الدولة والذي كان يشغل منصب وزير التربية الوطنية)؛ والرجال (إذ تم تعيين مندال بول دولوفري في بعثة الجزائر العامة بجان موران). وفي الأخير تم الإعلان عن زيارة الجنرال ديغول للجزائر فيما بين 9 و13 ديسمبر.

إحداق جبهة الجزائر الفرنسية: أحداث ديسمبر 1960

إذا كان ديغول قد لعب الشدة في مواقفه، فإن رحلته للجزائر منحت اليمين المتطرف في هذا البلد من الفرنسيين فرصة لمقصاه عليه. ومنذ هذه اللحظة بدأت تصبح الشارع الأوفى الداعية لعمليات اغتيال رئيس الدولة. تعرفت الأجهزة الأمنية في فرنسا على تهديدات صريحة ضد الرئيس خاصة عند مروره بمدينة الشلف (تقاطعت المعلومات القادمة من هيئات الأمن بالجزائر مع أخرى واردة من المخابرات الإسرائيلية)[148]. إن مثال الشلف لم يكن الوحيد لأن قتل الجنرال ديغول كان ممكن الحدوث أثناء المرحلة الأولى من الزيارة، في عين تموشنت، المدينة الصغيرة التي تبعد 80 كلم عن وهران. لقد تلقى القاتل المفترض، هيلير جوديمو، دراج مرافق للموكب الرئاسي، الأمر من قبل هيئة أركان جبهة الجزائر الفرنسية لوهران، بألا يفعل شيئا. فالمهمة قررت تأجيل التنفيذ بناء على معلومات طرحت ديغول على أنه من مساندي فرنسة الجزائر[149]. الحقيقة هي أن المدنيين و «العقداء» المؤمنين بقضية الجزائر الفرنسية، تراجعوا أمام هذا التصرف المتطرف. فتاريخ الرجل وحاذية شخصيته (الكاريزما) إلى جانب استحالة إيجاد بديل في مستواه إن تم تغييبه، كلها أسباب سمحت لديغول بالعودة إلى فرنسا سالما.

بالرغم من كل هذا، عمل ناشطو جبهة الجزائر الفرنسية على إشعال الجزائر العاصمة. جاءت التعليمات لذلك في منشور دعا إلى : «تعطيل كل سبل العيش. يجمع على المحلات فتح أبوابها وإلا تعرضت للنهب. وقفات إعلان الإضراب في المؤسسات. على السكان التجمهر وسط المدينة، منذ ساعات الصباح الأولى، للتعبير عن سخطهم وازدرائهم للزيارة التي يريد الجنرال ديغول القيام بها للجزائر»[150]. لم يكن قادة جبهة الجزائرية الفرنسية هم من أخذوا فقط. كان في إمكانهم الاعتماد على دعم الطلبة الوطنيين

المؤمنين بالحراك والنشاط. لم يكن لهياب حون حالة سوريتي (الذي حكم عليه بستين سجن مع وقف التنفيذ في قضية المارديس والذي هرب إلى إسبانيا) ليجمع من حلقوه من التظاهر. أنشأ جان مارسيل زاقامي في 1960 «فدرالية الطلبة الوطنيين» الواجهة الشرعية لحركة «الأمة الفتية». لقد كان ابنا لعائلة مرموقة من الأقدام السوداء، مر في مشواره على الحركة الوحادية التي انظم مؤسسها إلى دعاة الجزائر الفرنسية. هيكل جان مارسيل زاقامي بسرعة فدرالية الطلبة الوطنيين الجزائرية (العاصمة) وكان في مقدوره الاعتماد على المناضلين كما المناضلات[151] الذين اقتنعوا بأن الدفاع عن الجزائر الفرنسية لم يكن آخر المبتغيات لكنه مرتبط بمعركة أوسع ضد الشيوعية و «الدفاع عن أوروبا الإمبريالية».

ابتداء من 9 ديسمبر أخذ تجنيد الأقدام السوداء شكلا أكثر فاعلية كما اتسم بنوع من التحديد مقارنة مع ما سبق من تظاهرات. لقد عملت لجنة التجنيد للفرع غير الشرعي التابع لجبهة الجزائر الفرنسية على تجنب التظاهرات الشعبية واختارت عوض ذلك فرق مواجهة شابة لمضايقة قوى الأمن. الشيء الذي كان في أذهان قادة جبهة الجزائر الفرنسية هو أن هذه الطريقة في التعامل ما هي إلا تمهيدا لفتح الطريق أمام الجيش. وهنا كان يكمن المشكل الحقيقي. حط بيار سيرجان بالجزائر العاصمة قادما من باريس حاملا «ضوء أخضر» من سالان من أجل تحرك للجيش بالجزائر بتنسيق مع العميد جوهو. في لقائه مع هذا الأخير تبين لسيرجان بأن الرجل كان حائرا وغير مطلع كفاية بل كان أيضا في قرارة نفسه مترددا أمام فرضية إشراك الفيالق. انقضى وقت في مسار النقاشات السرية فيما بين جوهو والعقداء (لونوار ولوكونت وماصلو)، ولم «تنشق» وحدات المظليين على عكس ما كان يأمل قادة جبهة الجزائر الفرنسية[152]. لم تكن هذه خيبة أملهم الوحيدة لأن ما حدث في 11 ديسمبر كان أشد ولم يكن في الحسبان : لقد احتل المسلمون الأحياء الأوروبية.

وعلى النقيض من ذلك فإن الديغوليين والمشاغبين، ولكل أسبابه الخاصة به، قد هزتهم الأحداث. فمن جهة الديغوليين لا بد من الرجوع إلى حقيقة أن زيارة الجنرال كانت فشلا عظيما وهذا حتى لا نقول أنها كانت «كارثة»[158]. فإذا كان ديغول قد جانب الأحداث، فقد كان من المهم بالنسبة إليه إعادة الإمساك بدواليبها ولو فيما يخص إجراء الاستفتاء المتعلق بحق تقرير المصير في ظروف حسنة والمزمع إجراؤه في الثامن جانفي القادم. على الرغم من أنه كان يحوز على دعم مجموعة واسعة من القوى السياسية في فرنسا، باستثناء اليمين المتطرف والشيوعيين، إلا ان وضعيته في مناطق ما وراء البحار كانت متذبذبة. كان مهما بالنسبة للديغولية إسكات المتطرفين أولا وهو ما أدى في 15 ديسمبر إلى حصر جبهة الجزائر الفرنسية. كما عمل الديغوليون، في سرعة فائقة وتحت رعاية دعائية كبيرة، على تجنيد وإنشاء حركة جديدة ، تحت مسمى «الحركة من أجل المجموعة». تباينت النتائج أسابيع من بعد. فإذا كان التصويت «بنعم» قد حاز ودون مفاجأة على 75.25 بالمائة من الأصوات المعبر عنها في البلد الأم، فإن النسبة بلغت في الجزائر (69.51 في المائة)؛ لكن إذا ما أدرجت الأرقام في سياق مختلف فإن التصويت «بنعم» لم يشكل إلا 39.15 من الناخبين المسجلين وهذا في ظل نسبة امتناع عن التصويت بلغت 41.24 بالمائة[159]. لقد أصبح ديغول منذ الآن طليق اليدين للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني ولو أن المناوئين له من دعاة الجزائر الفرنسية لم ييأسوا وتابعوا على مواصلة معركتهم ضد الجمهورية الخامسة ورئيسها.

ميلاد منظمة الجيش السري والحركات الانقلابية بالجزائر

الخطوات الأولى

أول ما بزغت فكرة الانقلاب، كان ذلك في إسبانيا حيث التجأ قادة الظاهرات الذين فروا من فرنسا (جان جاك سوزيني، بيار لاقايارد،

لقد حضرت جبهة التحرير الوطني كذلك (وبطريقتها) لتقديم الجزائر ديغول[154]. أعاد العربي علبلات النظم في الجزائر العاصمة بعد أن حاز وراء آلاف الأعلام الخضراء والبيضاء التي ترمز لجبهة التحرير الوطني الجزائري آلاف المتظاهرين من الأحياء العربية، تحت تأثير الغضب ضد الأقدام السوداء وحراء الاشتباكات التي وقعت في أمسية ال 10 في بلكور فيما بين الجزائريين، واحتلت الجموع المحلات وتم الاعتداء بعنف على بعض بهراوات. كسرت عديد واجهات المحلات وتم الاعتداء بعنف على بعض الأوروبيين وتم قتل بعضهم كان الرد بواسطة رمي حاويات الأزهار وإطلاق النار بالمسدسات من نوافذ منازل الأوروبيين. بعد أن أعيت الحيلة قوى الأمن بعد يومين من المواجهة مع النشطاء، تركت المجال لتقابل 18 (فيلق المظليين القاصية) الذي كان يقوده العقيد ماصلو. تلقى هذا الأخير الأمر من موران بإطلاق النار على الحشود أوروبية كانت أو جهوية. حلت البربرية على الجزائر العاصمة وتواصلت في اليوم التالي بنهب المعبد اليهودي الكبير بالجزائر من قبل حشد غاضب من العرب مزق لفائف التوراة و رسم أشكال الصليب المعقوف على الجدران، فيما تم اختطاف الموظفين اليهود وقتلهم.

ما خلفته الأيام الأربعة كان مأساويا، ففي الوقت الذي عدت قوى الأمن (درك وقوات مكافحة الشغب) في صفوفها 684 جريحا[155]، كان عدد الوفيات من المدنيين (وإن لم يكن جلهم بفعل القمع) 96 وفاة في الجزائر العاصمة (من ضمنهم 6 أوروبيين)[157]. أما من جهة جبهة التحرير الوطني فإنها عبرت عن رضاها عن المظاهرات التي وصفتها "بالولاء الوطني"[156]. (أطلقت الجبهة على هذه الأيام فيما بعد "بالأيام المجيدة") لأن الهدف منها هو البرهنة للعالم ولمنظمة الأمم المتحدة بأن "الأخوة" لم تكن إلا مهزلة[157] وبأن الشعب الجزائري يقف وراء جبهة التحرير الوطني.

التحضير للانقلاب

لم تكن للخطوات الأولى التي خطتها منظمة الجيش السري الأهمية التي اكتساها التحضير للانقلاب العسكري. والخطة كانت مثل سابقاتها، تتمثل في تعيين قائد وتحديد التوقيت. وكانت هناك مجموعات ضباط كثيرة، لم يكن بالضرورة أي تنسيق فيما بينهم، انبرت لتخطيط لشارع وسيناريوهات: الكولونيل لاشروا في المدرسة العسكرية، الكولونيل بلينيير في شقته بشارع لابوسب (التي يتردد عليها بيار سيرجان وروجي داڤيلدر)[166]. وفي قلب كل ذلك الخرائط، نجد أرفو وبروازا في الخط الأمامي. أنطوان آرفو، وبعد تحويله إلى فرقة الألوية بمونبلييه، تحصل على إجازة واستقر في بيته، في مدينة دارني بإقليم الفوج. وهناك، بعدما حوّل إلى ميتز وبتنسيق مع بروازا (الذي عين في شالون)، قرر منذ أواخر صيف عام 1960 البدء، في «البحث عن قادة وحدات وعن قائد، يقبلون بالمخاطرة بحياتهم في هذا المشروع[167].» سماسرة الانقلاب المخلصون الأسماء التي فكروا فيها لقيادة العملية الانقلابية معروفة. طلبوا من ماسو، لكنه تملص منهم رغم إلحاحهم. المارشال جوان، أحد رموز الحركة، رفض رغم معارضته للسياسة الجزائرية التي يطبقها الجنرال ديغول. من جهة الجنرالات المحتملين، كانت الأسماء التي تعود على الألسنة كثيرا تثير تحفظات : فور لم يأخذوه محمل الجد، جوهو قيل عنه أنه غير معروف كثيرا في صفوف القوات البرية، فيما لم يلهمه سالان من منفاه الإسباني الثقة الكاملة. في شهر مارس 1961، لم يزل المشروع في طوره الجنيني، وكان الصبر قد بدأ ينفذ عند بعض العقداء المستعدين لتولي زمام العملية دون أي اكتراث بالجنرالات. وجاء الانفراج للانقلابيين من تحول شال في النصف الثاني من شهر مارس. كان موريس يتولى قيادة القوات الحلفاء لوسط أوروبا في حلف الشمال الأطلسي بعد مظاهرات «المتاريس»، فقرر في ديسمبر 1960 الاستقالة من الجيش. وغادر صفوفه رسميا في

مارسيل (وبندا) ملتفين حول سالان. وكان الهدف منها إعلان منظمة سرية كبيرة تسعى لبذل كل طاقاتها من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية وبدأت الأهداف ترتسم عقدة الإعلان عن نتائج الاستفتاء الذي نظم في جانفي 1961. إلا أنهم لم يتوصلوا إلى توحيد رؤى كل المنفيين. يتجلى أن العلاقات بين سالان ولاڤايارد ما انفكت تحتد، فيما كان «الزعيم» يرفض أي اتصال مع جوزيف أورتيز، الذي استقر في البالبار، وشرع أثناء رحلته إلى مدريد يوم 24 جانفي 1961، في تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر الفرنسية والصحراء التي ظل يفكر فيها منذ عدة أسابيع وكان ينوي الاعتماد على قدماء «الجبهة الوطنية الفرنسية»: أورتيز نفسه للشؤون الخارجية، بيار لاڤايارد لمساعدة مارسيل روندا (التنظيم والعمل)، جان موريس دوماركي (العلاقات البترولية)، جورج دانتيس (الإعلام)[168]، جاك لاكيير (الخزينة)، جان ميننقو (البعثة إلى إيطاليا وسويسرا)، جان جاك سوريني (الدعاية)[169] إلا أن معارضة سالان وترددات لاڤايارد، التي أضيف إليها الحكم بالإعدام غيابيا الذي صدر في حق أورتيز في قضية «المتاريس»، أجهضت هذا المشروع الذي أسس على نمط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ولم تمر أيام حتى أعد مشروع آخر، باقتراح من بيار لاڤايارد وجان جاك سوريني، ويتمثل في توحيد كل الطاقات وكل القوى داخل تنظيم يكون مضبطا ومهيكلا،[162] يمكن أن يتخذ اسم «منظمة الجيش السري»، نسبة للجيش السري المعروف في الأربعينات[163]. وينقسم إلى ثلاثة فروع : العمل (أسند للڤايارد)، السياسة (سوريني، روندا، أندروس، كامي فينيو) والجيش (يشرف عليه راؤول سالان). وتم ربط الصالات مع الجزائر، حيث بدأ شباب من الطلبة منذ أواخر شهر فيفري يملأ الجدران بهذا الشعار الجديد والمحيّر (زوجة الجنرال سالان[164] التي بقيت في الجزائر، أعربت عن قلقها لزوجها عبر الهاتف، بقولها أن ذلك عمل استفزازي من الوفد العام).[165]

أول مارس 1961[170]. تصم هكذا إلى فكرة إعلان التمرد، لاسيما بعد أحاديث الصحافة يوم 30 مارس عن فتح باب المفاوضات بداية من 7 أبريل مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في الخبان. حتى تأجيل هذا اللقاء لم يزل مخاوف الانقلابيين. و تعتصر موحد. تلقى شال دعم كل من جوهو وزيلر وسالان الذي أتبعه بذلك من إسبانيا[171]. العملية التي كانت مقررة في ليلة 20 إلى 21 أفريل 1961، بدأت متأخرة بيوم واحد.

فشل المحاولة الانقلابية

العملية التي أعلنتها «إذاعة الجزائر» يوم السبت 22 أفريل على السابعة صباحا. «هنا راديو فرنسا. الجيش تولى مقاليد الحكم في الجزائر والصحراء. [...] الجزائر الفرنسية لم تمت. [...] لا توجد ولن توجد الجزائر المستقلة. تحيا الجزائر الفرنسية لتحيا فرنسا[172]». وأدارتها أيدي ماهرة، كانت تبدو ناجحة : كل المراكز الحساسة تحت السيطرة. لكننا اليوم نعرف بأن ذلك كان مجرد وهم : فالقادة العسكريين في الإقليم القسنطيني والقبائل والإقليم الوهراني لم ينضموا[173]. وفي الحقيقة، ومثلما بينه تقرير مهمة للجنرال أولي صدر يوم 30 أفريل 1961، «إن مجموع المتهمين من كل الأصناف، يمثلون أقل من 1 بالمائة من الإطارات العسكرية في الجزائر.[173]» والقامة الكبيرة الوحيدة التي انضمت إلى الانقلابيين هو سالان الذي غادر إسبانيا رفقة فرانكي وسوزيني ووصل يوم 23 أفريل[174]. وهؤلاء الثلاثة الذين كانوا يأملون في مشاهدة «أجواء وحماسة 13 ماي» حانت آمالهم. صحيح أن التوافد والشرفات في مدينة الجزائر كانت مزدانة بيومها، لكن وعلى غرار أيام «الشاربيس»، كان خطر المحاولة الانقلابية على أصحابها أنها بقيت محصورة في مدينة الجزائر، ومعزولة عن بقية البلد وعن فرنسا برمتها. منذ انطلاق العملية، كتب بيار ميسمير بلهجة جد صارمة إلى مختلف قيادات الأركان الجيش: «إن التمرد الذي حصل في

الجزائر هو عمل أحمق لن يكون له سوى عواقب إجرامية ووخيمة على كل البلد. إن واجب كل واحد في الظروف الحالية، هو الوقوف ضد هذا التمرد بكافة الوسائل[175]. » وفيما كان لويس جوكس يدعم في الجزائر ولاء العديد من الجنرالات (دو بوليي، فورو، الخ..)، كان وزير الداخلية روجي فري يحطم في باريس الفرع الباريسي للانقلابيين (اعتقال الجنرال فورو، الخ..). لكن مخاوف السلطات الديغولية تكمن في احتمال قيام جيش الجزائر بعملية جوية على باريس، بحكم أنها أكثر عددا وعدة من القوات المتمركزة في فرنسا. ولهذا قرر ديغول أن يلعب ورقة النهوض، في خطاب توجه به إلى الأمة يوم 23 أفريل على الساعة الثامنة ليلا. وظهر أمام الشاشة محتقنا في لباس حربي. سخر من حركة تمرد «يقودها حفنة من الجنرالات المتقاعدين» و«مجموعة من الضباط والمتحزبين المغرورين والمتعصبين»، وبعدما أعرب عن حزنه من أن يرى «الدولة منتهكة والأمة مهانة، وقوتنا مهتزة»، وأمر بتسخير كل الوسائل «أقول كل الوسائل لقطع الطريق على هؤلاء الأشخاص، في انتظار دحرهم.» وبوجه أخص منع «كل فرنسي وقبل ذلك كل جندي، من تنفيذ أي أمر من أوامرهم.» هذا الحزم في الخطاب والتحذيرات ترجمته أفعال، بحيث لجأ الجنرال ديغول إلى توظيف السلطات الاستثنائية التي تخولها له المادة 16 من الدستور. إما هؤلاء أو هو، الفرنسيون ملزمون بالاختيار: « أيتها الفرنسيات، أيها الفرنسيون.. انظروا إلى الخطر الذي تذهب إليه فرنسا مقارنة بما بدأت تحققه. أيتها الفرنسيات، أيها الفرنسيون، ساعدوني..»

بالنسبة للانقلابيين، الضربات التي سددها ديغول ضربات قوية وموجعة، بعدما نسف الأساس الذي يقوم عليه برنامجهم باعتماد مبدأ الدفاع عن عظمة فرنسا التي يتهمونه بتهديدها، فيما استطاع بفضل حزمه وبرودة دمه أن يطمئن الفرنسيين في فرنسا الذين كانوا قد أيدوه بقوة قبل ذلك ببضعة أشهر. الأكثر تصميما أبدوا استعدادهم للتحرك والتعبئة، ولبوا نداء الاستغاثة الذي أطلقه ميشال دوبري الذي دعا المواطنين عبر

التلفزيون يوم 23 أبريل على الساعة الثانية عشرة إلا الربع ليلا، «تجمعوا ان تدوي صفارات الإنذار، للخروج «راجلين أو في سيارات، لإقناع الجنود الذين بهم بالاعتراف بخطيئتهم الكبرى[176]». خطاب ديغول إذيع أيضا الانقلابيين لأنه قلل من حظوظهم في استمالة الجيش إليهم. «لقد أعطى أمر للمجندين، وهم في الحقيقة غير متحمسين للانضمام بالانقلابيين، لعصيان أوامر العسكريين المتمردين، فيما وضع العسكريون المحترفون أمام مسؤولياتهم: لم يعد هناك أي مجال للتحايل أو لقبول أي مرور. فهذا الخطاب الذي ألقي في فترة بدات الحركة الانقلابية تضمحل، وسمعه بالضرورة كل الجنود مثل الضباط (كان يبث على مدار الساعة على أمواج الأثير) وضع كل واحد أمام مسؤولياته. بالنسبة للمتمردين، هناك خياران. الخيار الأول الاستسلام، وبعرضهم لعقوبات قد تصل إلى الحكم بالإعدام. وكان موريس شال يعتبر أن ذلك لا مفر منه[177] ولم يبق» تقدير النوايا المبدئية لقادة الجمهورية الخامسة. وهو ما طالب به إدموند ميشلي من النائب العام للمحكمة العسكرية العليا، أنطوان بسون: «إنه لمثل هاته الأفعال، التي زادت خطورة في الظروف التي مردتها، القانون واضح جدا: ينص على الحكم بالإعدام. ولا نرى هناك أية إمكانية لإيجاد ظروف مخففة.» وأضاف وزير العدل: «إن مسؤولية هذا وذاك (شال وزيلر) أساسية، لأسباب مختلفة، لأنهما يختلفان طبعهما، إلا أنهما يلتقيان في الخطورة التي يضفيانها على الأفعال المرتكبة. ومن الواضح أن الحكم المستحق على كليهما هو أقصى درجات العقوبة[178].»

الاستسلام أو الشطط

اختار جزء من العسكريين المتمردين طريق الاستسلام، بدء ببعض قادة التمرد مثل الجنرالين شال وزيلر. أمرهم كان موريس شال الذي اتخذ قرارا في رمشة عين. في ظهر يوم 25 أبريل، دعا الجنرال زيلر للالتحاق

به في حي «زيرمو» ليقول له بأن «لا شيء منذ مساء أمس يوحي بالقلاب الوضع لصالحنا»، وبأنه اعتبارا من ان «المقاومة المحصورة في بقعة الجزائر الصغيرة مقاومة مثالية»، ورفضه «لإطلاق النار على قوات فرنسية[179]». قرر تسليم نفسه للسلطات المتروبولوتانية. عندما أخبر ضباطه بعد ذلك بنصف دقائق بنيته لمغادرة الجزائر في نفس اليوم على الساعة مساء، تفاجأ الجميع بقراره المتسرع. بعضهم مثل الرائد جورج روبان تهجموا عليه وقالوا له: «إنه لمن الجريمة أننا أسأنا إلى هذا الحد في لحضير الحظة»، فيما صرح بيار سيرجان بأنه كان يريد حقا أن يضربه برصاصة في الرأس، تعبيرا عن «جبونه»[180]. لقد ساعد اللقاء بين شال وموريس على إرجاء خروج الجنرال وقتا، للنظر في شروط العودة انطلاقا من بيان أعده موريس، إلا أن قراره كان لا رجعة فيه[181]. فحسب موريس فايس، لم يكن شال «من طينة قادة المؤامرات»[182]. بعد تسليم نفسه، صدر في حق شال، في 30 ماي، حكم بخمسة عشر سنة سجنا. وحكم رفقة زيلر الذي قرر هو الآخر، وبعدما قضى عشرة أيام في دير بالجزائر حيث ظل مترددا في الطريق الذي عليه أن يختار (الالتحاق بسالان وجوهو، اللجوء إلى إسبانيا أو الاستسلام)، إلا أنه اختار هذه الفكرة الأخيرة في الخامس ماي. بعدما حصل من الجنرال قريني، قائد أركان الجيش بالعاصمة الجزائرية، إرفاقه بعساكر إلى فرنسا وليس برجال شرطة، سلم زيلر نفسه في السادس ماي صباحا وزج به في سجن «الاساشي» فور وصوله[183]. هذا القرار من زعيمين لمجموعة الانقلابيين، تبعه ضباط سامون آخرون مرموقون، على غرار هيلي دونوا دو سان مارك، الذين قرروا التوقف عند هذا الحد. هذا الأخير كان «أحد الصدمة» على حد تعبيره، لما جاء لقضى قوانه وتهدئة الطلبة العاصمين، قبل أن يأخذ طريق زرالدة رفقة ضباطه والجنرالات الانقلابيين، باستثناء زيلر، وفي صبيحة الغد، أوقف واعتقل في سجن «الاساشي» قبل أن يصدر عليه يوم 5 جوان 1961 حكم بعشر سنوات سجن[184].

الجزء الثاني

ازدياد صعوبات منظمة الجيش السري :
العناصر الفاعالة ودوافعها (ماي- جويلية 1961)

بالنسبة للمتمسكين بموقفهم إلى النهاية، كانت الحركة الانقلابية الحرقا يجب أن يتم إلى النهاية. مثل هذا الموقف لم يعره في لحظة هيجان وانفعال. إلا أن إقرار مواصلة الكفاح من خلال منظمة لم تكن منذ بدايتها المدريدية سوى قوقعة فارغة، يطرح مشاكل جمة. المشكل الأول يتعلق بتركيبتها، وبضرورة فرض التعايش بين العسكريين والمدنيين. لأن الطرفين، وبغض النظر عن الخلافات السياسية، يعيشان في عالمين فكريين مختلفين، وليس لهما، رغم المظاهر ومرونة المسميات التي أطلقت عليهم من "نشطاء" و"متشددين"، نفس النظرة للسنوات السبع التي انقضت في الجزائر وعلى طريقة النضال التي يجب أن يعتمدوها. إلى هنا، كان المدنيون يأملون في أن يأخذ الجيش بزمام الأمور ويضمنون بقاء الجزائر الفرنسية. ومع توالي الانتكاسات والخيبات، تطورت المفاهيم وصار الكثير من المدنيين المنخرطين في الحركة يرفضون أن يكونوا مجرد واجهة أو أذنابا للعسكريين، ولو أن احترام وتقديس "نداء الجندي" لا يزال يطبع أذهان فرنسيي الجزائر. وفضلا عن مسألة الرجال، طرحت بحدة طريقة الكفاح والمكان الذي يجب أن تدار منه (هل يجب التفكير في قيادة للمنظمة بالجزائر أو في الخارج، وتحديدا في إسبانيا؟) واختيار مسرح العمليات (في الجزائر أم في فرنسا؟). كما طرحت أيضا في جدول الأعمال مسألة نوع القتال، وأي مكانة يجب أن تولى للإرهاب؟ ما هو دور وعمل المدنيين في صراع مصيري بالنسبة إليهم؟ كل هذه المسائل، تطرقت إليها المنظمة الناشئة وحاولت أن تقدم لها أجوبة أولية في أواخر ربيع وأوائل صيف 1961.

4. الالتحاق بمنظمة الجيش السري

العسكريون الذين التحقوا بمنظمة الجيش السري

تبلورت ثلاث مجموعات صغيرة. المجموعة الأولى محدودة جدا لكنها رمزيا قوية، يمثلها الجزائريان الانفلابيان سالان وجوهو اللذان قررا مواصلة القتال. فبعد محطة قصيرة ببرزالدة، كان هؤلاء تحت حماية شبكات روبيرت مارتيل. أخذهم أصدقاء "تاتر الشيخة" من مزرعة إلى أخرى وأوجدوا لهم ملجأ آمنا قرب "بيرار"[185]. تعبتهم مارتل لم تكن خالية من الإشكالات وإدمون جوهو، الذي وبالرغم من اعترافه بفضله عليه، لم يتردد في اتهامه باحتجازهما، هو وسالان[186]. موقف مارتيل عقد اتصالاتهما بالضباط الانفلابيين الآخرين الذين اختاروا مواصلة القتال، لكون أن العلاقات مع الخارج تمر حتما عبر رجال مارتيل[187]. كما أفرز جوا من سوء التفاهم حيال شخصية روبيرت مارتيل الذي وصفه جوهو بـ"سافونارول المتيجة"[188]

هذا الأخير الذي التحق رسميا بمنظمة الجيش السري عند نشأتها، حاول أن يضفي على أول نصوص الجزائريين صبغة تقليدية ودينية. فمثلا أحس جوهو بصدمة كبيرة عندما وجد أن منشورا كتبه قبل أن تراجعه مصالح روبيرت مارتيل، ملي، بعبارات عرف بها خطاب حركة "13 ماي": "سننصر لأن الله في عوننا (...) سنخوض هذه الحملة الصليبية الأخيرة التي يتعلق بها مصير البشرية"[189].

معظم الضباط الانفلابيين الذين التحقوا بمنظمة الجيش السري أدرجوا انضمامهم هذا ضمن استمرارية الحرب الهند الصينية ومظاهرات "المتاريس" بالجزائر. بحيث أن الانتقال إلى منظمة الجيش السري يعتبر

امتدادا وتتويجا لمبادئهم الأساسية المتمثلة في معاداة الشيوعية والدفاع عن الإمبراطورية. من وجهة النظر هذه، وبغض النظر عن دورهم في إعادة البناء، تبين محاضر الجلسات التي تؤدي إليها هؤلاء الرجال كشهود أو كمتهمين، عمق عزيمتهم ومدى تأثرهم بالتجربة الهند الصينية في تقرير تحركات التمرد، التي تولد هي الأخرى هاجس الخيانة. ولديها أحسن مثال في المقدم جوزيف بروازا. فهذا "المتصلب" تحطم بعد المحاولة الانفلابية، مما دافعه لأن يكتب لبيار سيرجان ليعرب له عن رغبته في الانضمام إلى "جيش الخلاص"[190].

وإذا كان قد انضم إلى منظمة الجيش السري، فلم يكن سوى تحت ضغط محيطه، حتى لا يتخلى عن أتباعه والبقاء وفيا لخط طالما دافع عنه أمام المحكمة كشاهد، في قضية "المتاريس". بروازا، وبعدما أعطى نبذة موجزة عن مشواره العسكري (كنقيب وقائد لكتيبة رماة شمال إفريقيا في قارقليانو، وكمتطوع في الهند الصينية، ليواصل مشواره في الجزائر)، شدد على أهمية التجربة الهند الصينية التي اكتشف فيها عداءه للشيوعية والاحتياط المشوب بالازدراء من قادة "عاجزين عن كسب هذه الحرب لأنهم لا يفهمونها"، وخيبة من "لامبالاة" الرأي العام في فرنسا، وأخيرا هاجس "التطليق". من هذه التجربة، ورث سيرة ظل متمسكا بها: "يخسر المرء الحرب عندما لا تبقى لديه أي إرادة لكسبها. (...) نحن الذين عشنا هذا، قررنا ألا نخون أبدا[191]."

أثر الهند الصينية هذا والحرب الثورية ومعاداة الشيوعية وهاجس الخيانة، نجدها أيضا عند غيره من ضباط وعقداء المنظمة الجيش السري، لاسيما عند إيف فودار وجان فارد. الأول، هو من ثوار جبل "ڤليار"، وقائد سابق للفيلق الحادي عشر، والقائد السابق لهيئة أركان ماسو الذي أصبح فيما بعد قائد أمن مدينة الجزائر، يعد منظرا للحرب النفسية.

ويعتبر "معركة الجزائر" مرجعية لا مناص منها وأولويته تتمثل في تصفية جبهة التحرير الوطني، كشرط أساسي للحفاظ على الجزائر الفرنسية. لو قارد فهو ضابط أكثر تشبعا بالسياسة. قبل أحداث "المتاريس" كان عض الكاثوليكي المحافظ، لا يزال قائد المكتب الخامس (العمل البسيكولوجي بالجزائر، إلا أنه كان مشتركا في مجلة "قرب" منذ 1956. يعد من المقربين من الجبهة الوطنية الفرنسية عامي 1960-1959، وكان عنصرا أساسيا في أحداث "المتاريس" في جانفي 1960 (كان العسكري الوحيد في قفص الاتهام). شهادته كانت تعبر جيدا عن موقفه: "الصراع الهند الصيني كان هو الأهم. كنت في تايلاندا قرب الحدود الصينية. سطحيا، كان كل شيء يبدو عاديا، فالمواجهات قليلة والمعارك قليلة. لكن الإطارات السياسية السرية للفيالقيين كانوا يعبئون الشعب من الداخل، فأفلت منا من دون أن ندرك وبتدرج. إلى أن حصل تعفن حقيقي." لماذا انفلت الشعب من بين أيدينا؟ لماذا كان التنظيم السياسي العسكري للفيالقيين يكسب دائما المعركة [192]؟" علاوة على أهمية التخطيط الاستراتيجي عند قارد، هناك أيضا في موقفه بعد عاطفي عميق، أشار إليه أمام المحكمة: "الإحساس الآخر الذي لا يزال يحركني دما إلى اليوم أكثر من ديسمبر، لما توليت مسؤولية المكتب الخامس، هو أننا كنا نخوض هناك وما زلنا نخوض إلى اليوم هناك معركتنا الأخيرة كأحرار [193]."

عناصر اللفيف الذين انضموا إلى صفوف منظمة الجيش السري، خاصة في فرق الكومندوس، شكلوا مجموعة ثالثة متميزة عن المجموعتين المذكورتين سابقا، اجتماعيا وإيديولوجيا. قائدهم الرمز هو طبعا روجي دافيلدر، قائد فرق كومندوس الدلتا (لقبه في المنظمة مأخوذ من رقمه اللاسلكي القديم). روجي دافيلدر من مواليد 19 ماي 1925 في لوفروال في الشمال [194]، ينحدر من عائلة متواضعة، مر على FTP [195]، وعين في الفرقة العاشرة للمشاة في خريف 1944، وفي سبتمبر 1945 انضم

إثرها في اللفيف الأجنبي الذي فرض فيه نفسه كشخصية مهابة، في الهند الصينية ثم في لواء المظليين الأول بالجزائر. حاز على صليب التقدير العسكري بسعفة، وقلد فارسا بخوذة الشرف عام 1958، ورقي عام 1959 إلى رتبة ملازم ثاني. قرر التمرد عن الجيش عام 1961، معتبرا كما ذكر ذلك لبيار مونتانيون بأن "الأشكال التقليدية" لنضالهم لم تعد ملائمة في نظرهم للعمل الواجب القيام به لإنقاذ الجزائر الفرنسية"، مستخلصا من ذلك أن "الشرعية تجاوزها الزمن"[196]. وكان روجي دافيلدر قرر، قبل حتى الحركة الانقلابية، أن يحشد حوله رجالا ميدانيين، وواصل في مسعاه بعد فشل المحاولة، وهو يرفع شعار "إقامة بودابست" وإنشاء جيش شعبي يستوحي من نموذج هاڤانا [197]. اعتمد منذ البداية على رجال يدينون له بالولاء والطاعة على غرار الرقيب البير دوفكار المدعو "بوبي"، وهو من أصل يوغسلافي، من مواليد 1937 في النمسا، وكذلك كلود تان، عضو في كومندو الدلتا 1 الذي يقوده دوفكار. كلود تان من مواليد ديسمبر 1936 بباريس، عمل في مصانع ستراوين قبل أن ينضم إلى اللفيف عام 1954. بعد التحاقه باللواء الأول للمظليين، شارك في الحركة الانقلابية ورفض التسليم بفشلها: "إنه من الحماقة أن نستسلم هكذا دون قتال. اللفيف انسحب دون أن يطلق أدنى رصاصة ولا حتى بارود شرف، دون أية معركة كامرون. أمر لا يطاق[198]." كان كلود تان يرى نفسه مثل "المصاب بحنق بارد"، فرفض الالتحاق بسيدي بلعباس مع لوائه: "نحن أننا لم نستطع أن نخوض الحرب معا جميعا، سأواصلها لوحدي[199]." ذهب كلود تان إلى الجزائر على متن سيارة أوقفها في الطريق، وكان معه مسدسه الرشاش، وهناك التقى بدوفكار: "العالم تغير حوله. لم يعد هناك ضباط ولا جنود اللفيف من بين هؤلاء الإخوان الذين بدؤوا ينشقون. كنا ثلة، وكان علينا أن نعيد تشكيل لفيف آخر[200]."

مدنيو منظمة الجيش السري:
الخوف من خلف النشاط السري

لم يكن مدنيو منظمة الجيش السري، ما عدا الأصغر منهم، مبتدئين في النشاط السري والنضال من أجل الجزائر الفرنسية. فلقد ساهمت حلال الإرهاب المضاد والحركات التي ظهرت في سنوات 1959-1960، من الجبهة الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الجزائر الفرنسية في تكوين وبناء أسر المنظمة الناشئة في الجزائر ووهران. ففي المدينة البيضاء، نجد ضمن الرعيل الأول في المنظمة قادة جبهة الجزائر الفرنسية السابقين، جان كلود بيريز، (المسؤول السابق لجهاز الأمن) وجان جاك سوزيني (أيضا مسؤول الرابطة العامة للطلبة)، وحتى العلم ومسؤول جبهة الجزائر الفرنسية، دومينيك إنارد.

أما الوضع في مدينة وهران، فلم يكن مماثلا تماما للوضع السائد في العاصمة. بحيث أن الحركة الانقلابية لم تكن هناك بطريقة مختلفة تماما. وعندما أشار إليه عن صوت آرلو ديرولاد، لم يكن هناك في وهران "التزام حقيقي وثابت للجيش[201]". كما أن مشاركة المدنيين كانت محصورة[202]. إلا أن الخيبة عداة النكسة كانت حادة وعميقة. تشير برقية لوكالة الأنباء الفرنسية موزخة في 26 أفريل إلى "الخيبة الكبيرة التي لمست بالأوروبيين" (مع الإشارة إلى "أنساط" عند المسلمين)، "لما وصلهم خبر انهيار الحركة الثورية في الجزائر"، مضيفة "اختفت الرايات أو إنها التحفت السواد[203]". هذا مع أن في الإقليم الوهراني توجد مجموعة نشطة بقيادة يوني جان أقامت معسكرها في أفريل 1961 حول خمسة مكاتب (هيئة الأركان، الاستعلامات، النقل، العمليات والمالية)، وتضم 4 فرق كومندوس متكونة من 47 رجل و400 قطعة سلاح في المدينة. النشاط السري قديم لكن منظمة الجيش السري التي كانت تخطو خطواتها الأولى قبل الحركة

الانقلابية، اكتفت خلال أيام أفريل باحتلال مقر الجمعية من أجل مساندة الجنرال ديغول، وحجز ملفاتها واحتلال المقار القديمة للجنة الخلاص العمومي. في النهاية، تم إحالة 17 مدنيا أمام المحكمة العسكرية الإقليمية، اثنان منهم هما من قادة النشاط السري على مستوى وهران، روبرت طابارو (مسؤول سابق في جبهة الجزائر الفرنسية) وصاحب حانة "الويسكي أفوفو"، آناناز جورجيولوس. لكنهما ليسا هما قادة منظمة الجيش السري العائدة. ففيما ابتعد الأول نهائيا عن وهران، عاد الثاني بسرعة ليضع موطأ قدميها وتنظيم مجموعاته الخاصة التي تعمل بالتسيق مع المنظمة المحلية، من دون الذوبان فيها. وعلى خلاف الجزائر، سمحت منظمة الجيش بوهران لوجوه لم تكن في السابق منخرطة مباشرة في العمل السري، لاحتلال مكانة هامة. الوحيد من بين هذا الثلاثي الذي كانت له استعدادات لتولي منصب قيادي في المنظمة الناشئة، كان جورج فونز اليس، المدعوة بانتشو، مثلما تنبأ بذلك بيار لاقابارد من منفاه بمدريد[204]. النفي بانشو بالعاصميين غداة فشل الحركة الانقلابية، وأنشأ الطبعة المحلية لمنظمة الجيش السري. في بدايتها، استقطبت أفراد بعض العائلات المعروفة بنضالها المستميت من أجل الجزائر الفرنسية (نذكر خاصة منها عائلة ميشليتي، الأب شارل، على رأس العمل السياسي والسيكولوجي، والابن كلود، مكلف بالاستعلامات). كما ضمت شخصيات تنتمي إلى الطبقات المتوسطة من الأحرار (المهندس في بوجانت، مكلف بربط الاتصالات مع القطاعات التسعة[205]) ومستقلين (دانيل بران، شخصية معروفة محليا في النقابة التجارية والصناعية مكلف بالمالية، والفندقي نوربيرت لوف، كبير صناع المتفجرات). فيما بقي فرع المنظمة في وهران بلا عسكريين وتقريبا بلا شيء.. إلا أنها ظلت تتابع التطورات التي تأتيها من الجزائر أو من إسبانيا. زيادة على الانقسامات التي كانت تمزق الجناحين، لم يلقيا على طبيعة النضال الذي يجب القيام به

5. القتال: أين وكيف ولأي أهداف؟

في الأيام الأولى من عام 1961، بدأت الاتصالات بين مختلف قيادات المنظمة العاصمية الناشئة، وكلهم متفقون على مبدأ العمل، إلا أن الخلافات كانت حول الإجراءات والطرق. الخيارات كثيرة ومتناقضة.

هيكلة المنظمة الناشئة

هذه المسألة كانت في صلب انشغالات الراغبين في القتال في الجزائر غير منظمة الجيش السري. الاجتماع الأول[88] الذي عقد في شقة بحي "شان مانوفر" بالجزائر، جمع، إلى جانب جان جاك سوزيني وجان كلود بوريز والجنرال فاردي وبيار سوجان وروجي دافيلدر، الذي دعا إلى "حراك على طريقة بودابست" لم يحضر الاجتماع أي من العقداء الانقلابيين (أزفو، بروازا، فارد، لاشروا). هذا الاتصال الأول أقيم من جانب وضع عرض حال وعلى أمل توحيد موقف "العقداء". ومثلما أشار إليه جان جاك سوزيني: "كان ممنوعا علينا وضع أسس صحيحة لمشاريعنا (...) طالما أن هناك شكا في نوايا العقداء"[89]. زال هذا الشك في يوم 14 ماي، أثناء الاجتماع الثاني الحاسم الذي طغت عليه مناقشة العرض الذي قدمه فودار عن مشاريعه، والذي اقترح إنشاء تنظيم على نمط جبهة التحرير الوطني.

ودعيت إلى هذا الموعد الوجوه الرئيسية المعروفة في "المقاومة العاصمية"، عسكريون من أمثال فرانديي، سوجان، دافيلدر، ومدنيون من أمثال جان كلود بوريز وجان جاك سوزيني. لم يحضر فرانديي وسوزيني (وهذه ربما

كانت أهمية الكولونيل فودار)[90]، لكن الاجتماع كان منعطفا تاريخيا في ميلاد منظمة الجيش السري.

في هذه الجلسة الهامة، قدم فودار مشروعا هيكليا مقتبسا من التنظيم الهيكلي لجبهة التحرير الوطني قبل معركة الجزائر. تضم المنظمة، التي يرأسها راؤول سالان وتديرها هيئة أركان جماعية، أربعة فروع من النشاطات. الفرع الأول، هو التنظيم الجماهيري، الذي أسند آخرا لجان فارد، مكلف بالتنظيم اليومي للمناضلين (توفير الأموال، والوثائق المزورة، وغيرها) وناطير السكان وتعبئة الوحدات الإقليمية. الفرع الثاني (تنظيم الاستعلامات والعمليات)، يقوده على مستوى العاصمة الدكتور بيريز بمساعدة روجي دافيلدر، وعلى مستوى كل الجزائر، الكولونيل فودار، ويركز نشاطه على "العمليات الخاصة"، في إطار مكتب عمليات، ألحقت بها فيما بعد فرق "دلتا"، وكذلك على الاستعلامات من خلال مكتب مركزي للاستعلامات. كما أنشئ فرعان آخران، هما اللجنة السياسي، التي يشرف عليها الجنرال فاردي وجان جاك سوزيني، ولجنة العمل السيكولوجي.

كان اختيار طبيعة التنظيم والهيكل ذا مغزى منذ البداية. لأنه يحدد أهداف المنظمة ويسمح بتقييم ميزان القوى بين المدنيين والعسكريين. بالنظر إلى مشروع فودار، فإن العسكريين، أو على الأقل القدماء منهم والأعلى رتبا، هم الذين كانت لهم الغلبة، ليس لأنهم يملكون المناصب الحساسة بقدر ما كان نوع التنظيم نفسه يناسب عمق الرسالة التي تحملها المنظمة الناشئة، وهي أن تكون أولا وقبل كل شيء، نوعا من جيش المقاومة. وهذا الخيار لم يرض لا زملاءهم النقباء، ولا الملازمين الذين يطلقون الثورة ولا المدنيين النشطاء. وكان وقع الخيبة حقيقيا على جان جاك سوزيني من النهج المعتمد، لأن هو نفسه كان يرغب في هيكلة المنظمة على النمط الثوري (وهو ما يرفضه فودار). مثلما أشار إليه سوزيني لاحقا بتحسر: "إن

كانت باريس على علم بكل الحيثيات بفضل البرقيات التي ترسلها المندوبية العامة. ففي يوم 10 ماي 1961، وجه لويس جوكس التالي: "لا يزال المتشددون يبدون نفس المعارضة الشرسة لسياسة الدولة. بعد تيقنهم من أن النهج السياسي السوري اصبح مسدودا أمامهم، وبعدما فقدوا الأمل من دعم الأغلبية لهم في الجيش، يقولون بأنه لم يبق لهم من حل سوى اللجوء إلى العنف لاستمالة المترددين وإرغام الدولة. مما يفسر انتشار المناشير التي تحمل التهديدات واستئناف العمليات التفجيرية."[213] في نفس اليوم، أبرق جان موران إلى لويس جوكس برسالة تحذيرية عاجلة: "معلومات متطابقة، مستقاة من مصادر موثوق فيها، تشير إلى احتمال كبير بقيام منظمة الجيش السري بحركة انقلابية بدعم من السكان وبعض عناصر قوات الأمن. وهذا قد يحدث بمناسبة ذكرى 13 ماي، أو قبل 20 ماي."[214] يبقى أن الفرق شاسع بين ما تبديه المنظمة وما هي عليه فعلا.

لا شك أنها أثبتت وجودها من خلال عمل دعائي. بعض المناشير الموزعة في مدينة الجزائر خاصة، تمزج بين الدعوات إلى العنف والخطابات الحماسية. في أحد تلك المناشير المؤرخة في 5 ماي 1961، تهجموا على القادة العسكريين ووصفوهم بالخونة، ومعلنين أن هناك "جيشا ثوريا كبيرا يعد العدة"، ودعوا "للمقاومة الشاملة"، وختموا بنداء إلى القتل: "لا تسلموا أسلحتكم. نظموا أنفسهم في فصائل صغيرة. اقتلوا من يريد أن يوقفكم، واحرقوا كل قصور الإدارة. اقتلوا جميع الخونة، كبارهم وصغارهم (...) والتحقوا بمعاقلنا."[215] مثل هذه الخطابات التي لا يعرف مصدرها (ربما مصدرها مارتلي - نسبة إلى مارتيل - في قوله في الختام: "إن الله في عوننا") يصعب إنسابه إلى منظمة الجيش السري العاصمي، الذي لم يكن مهيكلا في تلك الفترة والتي لا تنطبق أهدافها معها (لا يتصور أحد أن فودار سيقبل بهذا النوع من النداءات إلى المواطنين). إلا أن هذا المنشور يسمح باستيعاب التناحر والجو المكهرب الذي كان يسود داخل المنظمة.

المشكلة المعلقة بكيفية تقسيم فكرين ومنهجيتين، مرتبطتين إما بالمرور الثوري أو بشبكة الحرب العالمية الثانية، حسمت لصالح هذه الأخيرة عن طريق تعليمة غير مكتسبة تلائم التوجه السائد في الجنتنا. ومن يومها، لم يعد ينظر إلى الهيكلة كتنويع أو كحجر العقد، وإنما كدعامة ضرورية لحركة مقاومة."[210] وتعبيرا عن عدم رضاه بمخططات فودار، فضل سوزيني تركيز جهوده على إنشاء الجبهة القومية[211]، تضم في صفوفها أبرز الحركات الوطنية، وحشد أكبر عناصر في "الأمة القتية"[212] وحدها وأوليت قيادته لمهندس بترول، والشاصل السابق في "الأمة القتية"، ميشال لوروي. وكانت هذه الجبهة تملك محطتي أموالها وفرقها القتالية الخاصة - كومندوس المطقفذ ورغم تنسيقها مع منظمة الجيش السري، إلا أنها احتفظت باستقلاليتها، بحيث أصبحت موضوع شقاق مستمر بين قيادات المنظمة.

من المبادئ إلى التطبيق :
الحواجز والحدود :

إن تفعيل أي تنظيم مبدئيا أصعب بكثير من إنشاء هيكل تنظيمي على الورق. على المنظمة الناشئة أن ترفع تحديات كثيرة في وقت واحد: تمكين الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية أن يتجسد في أسرع وقت في التنظيم الجديد، وبالتالي إضفاء الشرعية على عملها، وإعداد الرد المناسب لسياسة الجنرال ديغول الذي شرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وأخيرا هيكلة وتوحيد كل الفصائل الموالية. وبالرغم من تعدد الأهداف بدأت بتنفيذ مشروعها في الميدان.

في يوم 31 ماي 1961، غداة صدور الحكم بـ15 سنة سجن في حق الجنرال شال وزيلر، قامت فرقة كومندو يقودها الرقيب السابق في الفيلق الأجنبي، اليوغسلافي بوبي دوفكار (وكان مرفوقا بقدماء الفيلق كلود تان وهيبر بيتري) وثلاثة مدنيين (من بينهم كلود بياتس)، باغتيال الشرطي بواسطة خنجر المظليين[220].

التطابع الاستعراضي لهذه العمليات وارتداداتها في الصحافة سمحت لمنظمة الجيش السري بالاستقرار شيئا فشيئا ثم بشكل دائم في صلب الأحداث. غير أنها لم تخف الصعوبات التي طرحتها عملية الهيكلة لحركة لم تتوصل بعد إلى توحيد قواها. وكان كل قائد يشكو من الأمر. في رسالة مؤرخة في 15 جوان 1961، دعا الجنرال قاردي أصدقاءه للتحلي بالواقعية وعدم السقوط في الغوغائية: "يجب الامتناع تماما عن الإعلان عن مبادرات ضخمة من جهتنا، قد يسبب عدم إنجازها في خيبة أمل عند أنصارنا، ويبث الشكوك في أوساط الرأي العام عن قدراتنا، ويمنح الفرصة للسلطة بالإدعاء، بالتصدي لها بنجاح[221]." أما فودار، من جهته، وفي رسالة جماعية حررت في 18 جوان 1961[222] تتضمن عرضا لاجتماع نظم قبل ستة أيام[223]، فهو يركز على محدودية المنظمة. فالتمويل الذي رأوا أهميته بالنسبة للثوار، أصبح الشغل الشاغل: "فيما ينشغل الجميع بجمع المال بشكل فوضوي، لا يزال الوضع المالي على مستوانا مقلقا." في مثل هذه الظروف، بات تعيين مسؤول لمدينة الجزائر أمرا حيويا. كما أوصى بتنظيم الاجتماعات أسبوعيا، حدد ليوم الخميس: "برنامج كل اجتماع سيتولى تحديده زيف زاف (دومنيك زارا) ويوزع يوم الثلاثاء، حتى يتسنى كل واحد التفكير في الأسئلة المطروحة للنقاش، وحتى تكون هذه الاجتماعات موعدا لاتخاذ القرارات وليس للمناقشات. مع ذلك يبقى أن المشكل الأكثر إلحاحا هو موقف "سولاي" (سالان): ماذا ينوي أن يفعله للمنظمة؟ وهل يمكن أن تعتمد عليه؟ لم يعارض أحد علنا توليه

دائما أن عبارة "إن جيشا ثوريا كبيرا يعد العدة" تبدو مبالغ فيها، مثلما تبينه التقارير الداخلية للمنظمة. مثل التقرير الذي أعده مكتب الاستعلامات وصدر بتاريخ 14 جوان 1196[216]، الذي يتحدث عن "زيارة" قمت إلى منطقة لوفردو وإلى منطقة الدويرة، وتكشف الوثيقة بشكل جلي لا يشوبه غموض: "في يوم 3/06/1961 - منطقة لوفردو - حوالي 80 شخصا بين مدنيين وعسكريين من القبعات الحمراء والسود، تم توزيعهم في مزارع. (...) إن كلمة معقل الثورة مبالغ فيها كثيرا، بل ما هم سوى رجال متحفين وعزل. علما بأن المعمرين أكثر تسلحا منهم. ويعاني المزارعون من صعوبات جمة ويطالبون بالاستقالة، لنقص الإمكانيات المالية وانعدام الأمن (فيه خطر أن يتكلم المسلمون الموجودون معهم في المزارع)." في الدويرة (زيارة بتاريخ 11 جوان 1961)، "المعقل الثوري" يتكون من 40 شخصا يعانون من نقص يومي (في المواد الصيدلانية والحوارب والأحذية الخشنة، والكتب والسجائر) وفي العتاد: "نفس المشكلة نجدها في لوفردو. المزارعون يطالبون باستخلافهم وبلا سلاح." ليختم التقرير: "مشكلة هامة جدا (...) يجب تدارسها عاجلا. وفي مقدمتها الإعانة المالية للمزارعين، والتموين والكساء. (...) الأشخاص الذين تجمعوا بعد أحداث أفريل لم يحتسبوا أن هذا الوضع سيدوم. هم ينتظرون تعليمات[217]."

انعدام الإمكانيات والدعم خارج المدينة لم يمنع المنظمة الناشئة من رفع الشعار الذي ورثته عن الجبهة الجزائر الفرنسية والقائل: "منظمة الجيش السري تضرب أينما تريد ومتى تريد[218]". التفجيرات الرمزية، مثل تلك التي نفذت عشية افتتاح مؤتمر إيفيان[219]، لها أهمية كبيرة. لهذا خطط لعمليات مدوية ومحددة الأهداف. العملية الأولى استهدفت روجي فافوري، عميد شرطة الجزائر، الذي أقام هيكلا خاصا في الأمن الحضري بالعاصمة، مجموعة من رجال الشرطة مكلفين بتفكيك خلايا النشطاء.

رئاسة الجمهورية. إلا أن مسؤوليها ينتظرون منه أن يأتي ليستقر في الجزائر وأن يحصر أو يركي أوضية سياسية كفيلة بتوضيح رؤية وأهداف منظمة الجيش السري.

عقدة سالان

كان الجنرال سالان لا يزال يقيم عند مارتيل، متحديا مناضلي العاصمة الذين كانوا يتسللون إن لم يقع تحت سطوة هذا الأخير[224]. لكن "الزعيم" قرر الخروج عن صمته وبعث برسالة إلى فوداز بواسطة النقيب فراندي[225].

بعدما أشاد بقوداز، شرح له "موقفه بشكل صريح" حول ثلاث نقاط أساسية. في بادئ الأمر، أوضح له أنه "لن يقبل بأن يخل بالتزاماته المعنوية التي التزم بها والا تقبل بعض المجموعات أو بعض الشخصيات سلطته إلا بتحفظ". بعدها، رسم بوضوح "الهدف الأساسي" للمشروع المتمثل في مرحلة أولى في تشكيل الجزائر الفرنسية، بالانسجام الفكري والعملي مع المسلمين، من دون روح التحزب أو العصوبة. "هذه الجزائر الفرنسية المنشودة يمكن أن تؤدي إلى بقاء ولو مؤقت للجنرال ديغول في المتربول، ولو بدون عبر إعلان "الفصال" ولو مؤقت مع المتربول، مما يفرض إنشاء "لجنة وطنية" مكلفة بإدارة شؤون الجزائر وفرض السلم" وضرورة إيجاد القروض والتموين في الخارج. للتوصل إلى خلق هذه الجزائر الفرنسية، ثم إقرار وسيلة واحدة، و"عمل" قادم يعتمد على الجماهير "التي ستعطي معنى لانتفاضتنا وستمكن من زعزعة نظام الأمن." أخيرا وفيما يخص استقراره في الجزائر، فإن سالان ظل يرفضها إلى حد الساعة، بسبب "الرقابة البوليسية"، لكنه أكد لقوداز أنه قبل انطلاق "العملية" بأيام معدودة، سيأتي ليستقر معهم ويكون إلى جنبه "في السراء والضراء".

هذه الرسالة تبين بأن الجنرال كان ينوي أن يحل المعضلة الجزائرية من خلال عملية واحدة تجمع بين انقلاب عسكري وتعبئة شعبية شبيهة بتلك التي قامت في ماي 1958: حركة انقلابية تعتمد على الجماهير، وكان ذلك مرفوضا قبل بضعة أشهر فقط. هذا الخيار غير مقاجئ في حد ذاته، لكنه يطرح مشاكل إستراتيجية.

سالان لم يعد له أدنى أمل في المتربول، فلم يتوقع أي امتداد للعملية المقررة، وهذا ما قد ينتج عنه انفصال، ولو مؤقت. يفرض ميلاد شبه دولة، طالما أن الجميع عبروا عن الحاجة إلى الاعتماد على الخارج. هي واحدة من الحلقات الضعيفة في تخطيط سالان. فلم يعقد أي اتصال جدي مع قوى أجنبية، وبالنظر إلى وضعية منظمة الجيش السري بالجزائر والظرف الدولي (الذي يطغى عليه استمرار تصفية الاستعمار واستئناف التوترات الأمريكية السوفيتية التي قادت إلى أزمة جدار برلين في شهر أوت التالي)، من الصعب أن نجد أي دول يمكن لسالان أن يعتمد عليها في حركته الانفصالية. فبدا له الاعتراف المفترض لجزائره الفرنسية أمرا وهميا. وهناك مشكل آخر لا يقل أهمية، يتمثل في الدور المنوط "للجماهير" التي يتصور "تحركها" بعد "تجييش مشاعرها بفضل عمل بسيكولوجي مكيف وبهيكلة تقوم على شكل وحدات إقليمية تقود وترشد في كل حي المظاهرات على نحو يُيئس ويفرق نظام الأمن في الجزائر الكبرى." ومثلما أشار إليه جان جاك سوزيني[226]، لم يأخذ هذا التحليل في الحسبان الخوف الذي تعيش فيه تلك "الجماهير" وأن المظاهرات التي تفلت من السيطرة يمكن أن تحدث "حالات فوضوى". وأكثر من ذلك، يجب التأكد من الطريقة التي ستقاد تلك الجماهير، لأن التنظيم الجماهيري لم يدخل في الميدان بعد، علما بأن جان فارد لم يندمج بعد تماما في منظمة الجيش السري[227].

في ظل هذه الظروف، بقيت عدة سالان على حالها، لأن اقتراحاته لم تقنع القادة في الجزائر. في يوم 18 جوان، أعرب فودار لمراسليه، في رسالة خصائية مذكورة آنفا، عن خيبته و كتب بمرارة: "سولاي- ويقصد سالان- لا يزال في مرحله العاجي وماكثابيه." وأضاف تعليقا مقتضبا على الرسالة التي بعثها إليه سالان (أو أرسلها إليهم) قائلا: "فكما تلاحظون، إن هذه الأوراق لا تحمل شيئا." وفوق كل ذلك، كما أشار إليه فودار، لابد من مواصلة جهود التنظيم بلد، عديدة الجزائر، لأنه "لا يعتقد بأن قلة عدد إطاراتهم المقلقة منعدمهم على الانتشار على مستوى كل القطر الجزائري." وعليه، فإن التخطيطات الكبيرة التي رسمها سالان يصعب تنفيذها، بحكم ضعف قوى الجيش السري التي كانت وقتها، لم يظر إليها من الداخل، تتوفر على إمكانيات حد محدودة. ليختم فودار بنبرة مازحة: "ليس في اللحظة التي نهم لقطع شجرة، نتذكر فقط أنه ليس لدينا بلطة."

خلال الأسابيع التي تلتها، ظلت قضية سالان ودوره محل انشغال أساسي. وفي يوم 20 جوان عقدت جلسة عمل جديدة للنظر في المسألة [228] ضمت كلا من زتارا وجورج راس، وفاردي والصحفي أندري سوفان وسوزيني وميشال لوروى. ولم يأت بيريز وفودار و"الجميع تأسف على غيابهما". مرة أخرى، يحصل "إجماع" على رأي فودار وعلى "استحالة انتظار المزيد بالنسبة لبعض القرارات". "فإذن تقرر إعداد أرضية، و أسندت المهمة لسوزيني وفاردي. هذا الأخير الذي ازداد عليه الخمول والإحساس بالعجز، كان ينوي كتابتها وعرضها للمصادقة عليها ثم توجيهها لـ"سولاي"، مما لا يمنعهم من "الانطلاق فورا دون انتظار". لاسيما وأنه أصبح أكثر تذمرا من سالان، لأنه لا يرى "فيما تمنعه الرقابة البوليسية من الاستقرار هنا، أكثر من الآخرين، ولأي سبب ستشل حركته هنا [229]". إلا أن تدريجيا، وإن كان فاردي لا يزال متوجسا كثيرا من سالان، بحيث أسر بعد ذلك بأيام لفودار بقوله [230] بالقول: "إن هناك مشكلة سولاي، والولاء

الفكري إزاء قائد لسنا واثقين من أنه ملهم ومستنير وقادر على اتخاذ قرارات"، الأمور بدأت تفرز. أولا لأن إعداد الأرضية خطت خطوات، بحيث صار باستطاعة الجنرال فاردي أن يعلن يوم 2 جويلية بأنه سيكملها في اليوم التالي رفقة سوزيني [231]. وثم لأن الظروف تقتضي الإسراع

التحرك أو الهلاك

في 30 جوان، اعتقل دومنيك زتارا، المسؤول الأساسي لمنظمة الجيش السري في مدينة الجزائر، وأثار اعتقاله مشكلة استخلافه، وأتاح ذلك فرصة جديدة لفودار ليتنقد سير المنظمة واقتراح تغييرات في هياكله. في يوم 4 جويلية، وفي رسالة كتابية موجزة إلى جورج راس، طلب منه بعدما كلفه بخلافة زتارا مؤقتا، طلب منه "قبل كل شيء بتنظيم وضبط اختلالات مركز القيادة العملياتي الذي أنتم في اتصال معه والعاجز عن ضمان توزيع حتى البريد.[232]" في نفس اليوم، عرض فودار وجهة نظره على شركاء آخرين. في رسالة كتابية قصيرة بعثها إلى بيريز أوضح له بأنه "بصدد إعداد مقترحات لإعادة تنظيم لجنتهم (...)، لأن قبل القيام بالثورة الحقيقية، لابد أن نقوم بثورتنا الداخلية، ذلك أن تنظيمنا في الظرف الحالي مصاب بوهن فطري [233]". وفي خطاب مطول، أرسله إلى فاردي، شدد على قناعته: "آن الأوان لنتحرك، لأننا لا نمثل شيئا على الصعيد العملي"، وشرع في عرض اقتراحات وضع عليها في الهامش علامات استفهام: "على العموم، اقترح التخلي عن النظام الجماعي الذي بدا مصابا بوهن فطري. أطلب منك أن تتولى القيادة على مستوى مدينة الجزائر، وتتخذ قارد مساعدا للتنظيم الجماهيري، وهو شخصيا لتنظيم الاستعلامات والعمليات. وسوزيني "للجنة العليا [234] CP/CAP"

في هذه التحذيرات التي دونت في رسالة جماعية معلولة مؤرخة في
5 حويلة وجهت إلى كل من قارد وقادري وبوبز وراس وسوريتي، أولى
قودار حصيلة سلبية عن أحوال المنظمة بعد شهرين من ظهورها: "حلها
الشهر المنصرم، بقيا يدوران في فراغ. وفي شهر جوان، لم نحقق أي شيء
سذكر، غير العراء من أجل البقاء، وحتى في ذلك لم نفلح تماما، بعد توقيف
ر جيت (زارا). تكلمنا كثيرا، ومن جهتي أنا، كتبت كثيرا من دون تبصر
من وجود من يقرؤني. لقد ضيعنا وقتا في الحديث عن MP 13، عن
"سولاي" وعن صعيد القطر الجزائري... لكننا لم نقم بمهمتنا، التي تتمثل
أولا على صعيد مدينة الجزائر. فالدعاية كانت ضعيفة، والعمل غير منظم
ولم نحرز تقدما كبيرا في تطوير البنية التحتية، لأن قطاعين فرعيين من أصل
ستة وقطاع واحد من أصل ثلاثة لا يزال من دون مسؤول. والفوضى
الأكبر هي التي تميز اتصالاتنا. نحن لسنا منظمين للعمل في السرية. لازلنا
نحت قودا عن ملاحي، وعن أماكن الاتصال ووسائل النقل وأعوان
الربط. أما عن التمويل، فالابتزاز مستمر، والناس متدمرون وليس لدينا
المال. العنصر الإيجابي الوحيد هو انضمام "أوتيل (قارد) إلينا. لن ننجح
إلا إذا أبينا أن نكون فاشلين ومتكررين. لابد أن نسرع في الكشف عن
أسباب الخلل وأن نعالجه. وإلا يجب أن نسلم زمام القيادة أو نواصل كل
في جهته معركة تبقى هي همزة الوصل بينا، والأفضل لنا أن نخوضها
متفرقين على أن نخوضها كلجنة غير مستعدة."

عند قراءة المراسلات بين مختلف قادة المنظمة في العاصمة، يتضح أن
الأغلبية تشاطر هذا الموقف القاسي. في يوم 11 حويلة، أعرب الجزائر
قادري[236]، في تعليقه على رحيل فرقة المشاة الثانية، عن إحباطه بتبصر كبير.
فتم أولا لعمية هذا الفرار من الناحيتين العسكرية والسياسية. وصف هذا
الرحيل بالكارثي، ويقول بنبرة مليئة بالحزن والخوف: "إنه يجسد الرغبة
التي بالت عليه لعدم استئناف العمليات الخلية. ويحرم الجزائر من قسم

هام من قواتنا للتدخل في الوقت الذي تضاعف جبهة التحرير الوطني من
قدراتها وشعبيتها. والأهم من ذلك أنه يجسد أمرا هاما وهو أن الجيش
، ومعه أفضل عناصره - رضي بالعودة مكرها، لكن من دون اضطرار
ومن خلال ذلك يتفهم السلطة أن البقية متلحق بهم." من مقر فرقة
المشاة الثانية، ينتقل قادري إلى منظمة الجيش السري: "أنا مصدوم من
ضعف نتائجنا منذ أواخر أفريل. أعرف الصعوبات الكبيرة التي تعترض
رجالنا على كافة الأصعدة، وأنا لا ألوم أحدا. إن وضعية المنظمة اليوم هي
ما عليها، كما يقول ديغول. (...) منظمتنا لا تزال في مرحلتها الأولية،
إطاراتنا قليلو العدد، قواتنا ووسائل عملنا ضعيفة، دعايتنا غير فعالة،
ونطاق انتشارها محدود جدا. والرأي العام في فرنسا بدأ يعتبرنا مجرد
خرافة. وحدها القنابل تثبت وجودنا. ومع ذلك إننا نحس هنا وهناك،
لدى أنصارنا، علامات إحباط ويأس. ومن دون شك ستسعى السلطة
لتعميق واستغلال هذا الوضع. (...) في مثل هذه الظروف، أتساءل بقلق
عميق كيف لنا أن نواجه فعليا مشروع ترك الجزائر الذي تحضر له السلطة
وشرعت فيه. إنني أدعوكم للبحث في هذه المشكلة التي تشكل جوهر
المشكلة، والمشكلة الوحيدة التي تهمنا فعلا، بواقعية في اجتماعنا القادم
عليا أخيرا أن نرسم الخط الذي نسير عليه: أي عمل وفي أي شكل ولأي
غرض يمكننا - أو لا يمكننا - أن نقوم به أمام الإجراءات المتتالية المؤدية
إلى مشروع الهجر التي ستتخذه السلطة من غير أدنى شك عما قريب."
وسط كل هذا التشاؤم، وحده جان قارد، الذي كان آخر من التحقوا
بالصفوف، حاول أن يعبر عن موقف مختلف، مصرحا بأن لديه "إحساسا
شخصيا" أنهم "أحرزوا تقدما في المدة الأخيرة"[237].

لا مجال للاستسلام. إيف قودار، وبعدما قدمه تقييمه الذي طرح في 5
حويلة، واصل تحليله للأسباب التي أدت إلى هذا الوضع مقترحا الحلول
الناجعة لذلك[238]. وعدّد أربعة أسباب: "إفلاس النظام الحماعي الذي

وصعوبة تحديدها التي تناقش من دون انقطاع أي قرار (...)، غياب الحرص على التنظيم والدقة، سواء كان ذلك في القيادة وعلى مستوى هياكل التسيير، عدم الامتثال للقواعد الأساسية في النشاط السري، الفوضى التي تميز قطاع الاتصالات." لمسد مثل تلك الثغرات، لابد من البدء في "بناء الصرح"، أي "التفكير أولا على مستوى مدينة الجزائر وإقليمها قبل التوسع والانتشار".

وفي هذا السياق اقترح فودار تسمية مجموعتهم بـ"قيادة الجزائر"، على أن هذا التواجد العاصمي لا يمنع من نشر "التعليمات العامة والتقنية لباقي وهران وقسنطينة، شريطة أن يكون سولاي هو من سيختار مراسلين مقبولين بعيد." وترتكز هذه القيادة على فالد أعلى (فودار يقترح اسم قاردي) وثلاثة نواب (التنظيم الجماهيري: فودار اقترح قارد بمساعدة لوروى، في تنظيم الاستعلامات والعمليات: هو نفسه بمساعدة بيريز، وأخيرا في العمل السكولوجي والسياسي: موزيني بمساعدة جورج راس). وختم إيف فودار بتوصيات خاصة بالعمل السري: مضاعفة عدد المسؤولين، "دقة في تنفيذ أدنى المهام"، "التنظيم العقلاني للاتصالات"، إلخ...

التغييرات التنظيمية التي أرادها فودار أثارت إشكالا مزدوجا. الإشكال الأول يتعلق بقبولها من طرف سالان الذي لا يزال محتشما بعيدا عن العاصمة، رفقة جوهو وتحت حماية مارتيل. بعد إطلاعه على اقتراحات فودار، أكد لمسؤولي المنظمة على مستوى مدينة الجزائر مساندته لهم وترك المجال لهم واسعا للتنظيم، مثلما أشار إليه جان قارد لشركائه في رسالة جماعية موجهة إلى كبار القادة في قطاع الجزائر. التقى به "أوتيل"، وفي رسالتين جماعيتين مؤرختين في 6 جويلية، وضع حصيلة لهذا اللقاء[239]. حرصا منه على طمأنة أصدقائه العاصميين وإيهاء "شائعات المدينة"، لفت عناية الجميع بأن "مارتل لا يحتفظ عنده بسولاي". وجده "واثقا جدا من نفسه وهادئا جدا". وحسب قارد، لم يكن الجنرال "يرغب بعد في تشكيل لجنته الوطنية". "بدا متحمسا لما سيقومون به، وأبدى موافقته الكاملة على أن

يمارس لحسابهم عدة صلاحيات": (1) تستمر في تولي الأمور مباشرة بإقليم الجزائر"، 2) "تصدر تعليمات وتنصب المسؤولين في بقية أقاليم الجزائر العاصمة"، 3) "تصدر تعليمات وتنصب المسؤولين والهيئات القيادية في الأقاليمين الوهراني والقسنطيني، مع ترك حرية واسعة للمبادرة في التنظيم الداخلي لهاتين المنطقتين، اعتبارا من ظروفهما الخاصة". ومن جهة أخرى، "أشاد الزعيم باتصالاتهم مع فرنسا ودعا لتكثيفها". كان موقف الجناح الإيجابي الذي اتخذه سالان حافزا لقيادة العاصمة للشروع في هيكلة جدية ومستديمة، وإن كان الانتقال إلى العمل سيتطلب جهودا مضنية بسبب الموقف المتردد لدى عدد من القادة من الإصلاحات التي أرادها فودار.

المشاكل التي اعترضت عملية الهيكلة على مستوى مدينة الجزائر خصت فرع تنظيم الاستعلامات والعمليات وتعود أساسا إلى مشكلة التنسيق بين بيريز و دافيلدر. وهي مسألة لها أهميتها بالنظر إلى وزن تنظيم الاستعلامات والعمليات، وفي نفس الوقت خطيرة بسبب اختلاف الرؤى بين الرجلين. ففيما ينوه أنصار لمنظمة الجيش السري ومؤرخون بشجاعة وقوة شخصية الملازم المظلي[240]، نجد أن الأغلبية تعيب على جان كلود بيريز ضعف شجاعته البدنية، التي أشار إليها جاك آشار، الذي قال بأنه "لا يملك الشجاعة البدنية"، وكذا بيار مونتانيون الذي وصفه بالإنسان "الخائف[241]". في التنظيم الهيكلي الذي اقترحه فودار في 5 جويلية، خص لنفسه فرع الاستعلامات والعمليات، بمساعدة الدكتور بيريز، لكنه سرعان ما قرر التخلي عن قيادة التنظيم، ربما باقتراح من قارد، ليصبح مساعدا لقاردي، مسندا بذلك قيادة الفرع لجان كلود بيريز الذي فضله عن روجي دافيلدر. ويعتقد جان جاك سوزيني [242] أنه كان من أشد الممثلين للمفهوم التقليدي لسلم المسؤوليات العسكرية، فأبى أن يكون نائبه مجرد ملازم". هذا الرأي أكده بيار سيرجان الذي يتذكر لقاءه مع الكولونيل فودار بعد

6. الغاية من توسيع دائرة المعركة وبسط النفوذ

كان مشكل تحديد دائرة القتال وقيادة الجيش السري، مطروحا منذ البداية. وإذا كان الأمر بالنسبة لرجال العاصمة بات واضحا بأن العمل سيعد أولا فيما وراء البحر، فإن بعض الشخصيات اختارت وجهتها منذ الانطلاقة، وهي الأرض الفرنسية. فيما اختارت رموز تاريخية أخرى التحرك في إسبانيا وأنشئوا فيها قيادة للمنظمة، وهم يملؤون نظرياتهم للمناضلين المقيمين في الجزائر، ولاسيما في وهران. في نظر العاصميين، كل ذلك يشكل مصادر تعقيد إضافية، وطالبوا، منذ الشهور الأولى، بتوضيح الأدوار.

بسط النفوذ على التراب الجزائري: حالة الإقليم الوهراني

بدأ الفرع الوهراني للمنظمة يتطور في أوائل صيف 1961، إلا أن موضوع العلاقات مع العاصمة ما فتئ يطرح بحدة وبشكل علني. من جهة، المسؤولون الوهرانيون يعيشون، مثلما أشار إليه كلود ميشلتي، في "عزلة تامة"[246]، ناجمة عن الصعوبات في الاتصال وكذلك للمشاكل الخاصة بالمنظمة في الجزائر. الوهرانيون، وبعدما "أغرتهم العمليات الاستعراضية الناجحة في العاصمة" (ويقصد بها ميشلتي التفجيرات الأولى)، يرغبون في تدارك "تأخرهم" وظلوا ينتظرون تعليمات دقيقة آتيهم من الجزائر[247]. مع أن التأخر ليس بذلك البعد الذي يبدو به (طالما أن حدود الوضع في العاصمة غير مقدّرة)، مما يفسر بلا شك الارتياح النسبي

الحركة الاستقلالية، وصوح أن روجي دافيلدر في نظره سيظل دائما م
الملازم دافيلدر، كضابط شهم لا شك في ذلك، لكنه ضابط صغير لا يتو
بالكاد أن تمنحه منصبا رئيسيا."[245] إلا أن فودار دقق في خياره، موضح
في رسالة خطية إلى فاوري[246]: "أظن أن جوهر المشكلة يكمن في كون أ
منا لا يقبل أن يكون تحت إمرة بابا (بيرو)، ولأنه يرغب في المشاركة في
النجدة القيادية. ومع ذلك، فهو لا غنى عنه على رأس فرق العمل الحالية
في المنطقة الأولى (الجزائر). ومن جهة أخرى، بابا له حساسية مفرطة ولا
يحب أن تشوش عليه اتصالات مباشرة ودائمة بين دلتا وبينك أنت أو أنا."
فكرت في حل وسط يتمثل في وضع دلتا ثانيا لبابا كمسؤول على مستوى
الاستعلامات والعمليات. ويمكنه أيضا أن يتولى في نفس الوقت منصب
قائد مكتب العمليات. اقترحت ذلك على بابا." في رده في اليوم التالي[247]،
أعلن الجنرال فاوري موافقته على الخطة التي عرضها فودار، مشيرا له بأن
ذلك يمكن أن "يحل المشكلة بطريقة أمثل"، مضيفا أنه يتمنى ألا "يتخاصم
دافيلدر كثيرا مع بابا..." لكن قاره دافع عن دافيلدر وحاول أن يجد له
مكانا في الجهاز: "لا أظن أنه يرغب خصيصا في دخول مجموعة السخبة،
لكنه بحاجة لاتصالات مكثفة ومفتوحة مع القادة ليفتح لهم قلبه ويعرض
أفكاره وأمانيه. فمنذ شهر يوفمبر، وبعدما أحس في الجهاز التنفيذي
بالأخطاء والنقائص، أراد أن يصغى إليه ليعرف نظرته للأحوال الراهنة.
وهذا قد يكون مفيدا لنا أحيانا." شيئا فشيئا بدأت العلاقات بين بيريز
ودافيلدر تتوثق، وقد ساعد على ذلك تحسن أحوال المنظمة في العاصمة
بين جويلية وأوت 1961.

عند فودار من الوضع في وهران في أوائل جويلية 1961 عدة مصادر، منها على معلومات أمدها إياه أحد اتصالاته، وهو المسؤول المحلي للفرع النقابي العسكري، رسم لوحة عامة عن الوضعية. من النقاط المسجلة لصالح هذه الأركان المحلية، التقدم الكبير الذي أحرزه التنظيم في المدينة (تعداد تشكيل الفروع الثلاثة، العمل البسيكولوجي، الاستعلامات والعمليات، والتنظيم الجماهيري[249]) ونسوية الوضعية المالية ("بعد تخفيض عمليات الابتزاز"). وعلى العكس من ذلك، يشير التقرير إلى انعدام أي هيكلة قطبية، ووجود اشتقاقات محلية (منها فريق فرنسا - البعث) وعدم سيطرة الفرع الوهراني للمنظمة على بقية الإقليم (معلومات تؤكدها أخبار واردة من مستغانم وتيارت). ثم هناك موضوع في غاية الأهمية: هو موضوع الاتصالات التي يجب تأمينها، وهذا ما قاد فارد إلى اقتراح أسماء مشفرة لجميع التحركات (كل مهمة من الجزائر إلى وهران للمنظمة، يجب بصفة عامة أن يتقدم صاحبها باسم "مبعوث من بريجيت"، الخ).

في غضون الأسابيع التالية، بدأت تتطور العلاقات. كانت رغبة القادة في العاصمة، على غرار فودار، أن "يعيشوا قائدا جهويا للإقليم الوهراني يكون قادرا على فرض نفسه" و"إصدار التوجيهات العامة والتقنية، من أجل ضمان وحدة العقيدة والعمل"، إلا أنهم يريدون من المنظمة المحلية أن تكون هي السلطة المعترفة بها الوحيدة على الإقليم الوهراني[250]. كما أصر فودار في نفس الرسالة على أنه "من واجب" سوزيني "التوصل إلى إدماج الجبهة الوطنية على مستوى القطر الجزائري"، مثلما يجب على فارد أن "يتكفل بإدماج (حراس العلم)[251]". وبعد مرور أيام، (في 14 جويلية)، التقى فودار بمسؤولين من هيئة أركان وهران، جورج فونزاليز والدكتور روميو (طبيب أطفال وهراني، مكلف بالمكتب الأول، مكتب الهيكلة)، قال لهم نفس الكلام[252]. تلقى المسؤولان وثائق أساسية لوضع تنظيمهم على نفس خط التنظيم العاصمي. وبمقابل ذلك، ضمنوا استقلاليتهم.

ولقد شرح فودار ذلك لمسؤولي فروع المنطقة الأولى (الجزائر) بالقول بأن "الاتصالات مع المسؤولين "الفرعيين" الجزائريين لا تستغل سوى من ناحية الاستعلامات، فيما يكون إصدار التعليمات للمسؤولين من صلاحية المسؤولين المعينين في "شبكة بونيارت" (وهران)... الذين تنحصر اتصالات المنطقة الأولى بهم على كامل دائرة المسؤولية التي تخلوها." في ظل هذه الظروف، الغيت الرحلة التي كان من المقرر أن يقوم بها فارد إلى وهران، بحكم أن لا جدوى منها. لكنه لم يمنع مبعوثين آخرين من الذهاب في أواخر جويلية. وكان من بينه هؤلاء، جان فراندي الذي أوفده سالان، وقد عاد خائبا جدا من جماعات "الجزائر الفرنسية"... لاسيما منهم "أعضاء شبكة تسمى شبكة بونيارات، الذين يزعمون قيادة أعداد كبيرة، لكن واجب السرية يمنعهم من الإفصاح عنها." لقاؤه في اليوم التالي (24 جويلية) مع الممثلين الحقيقيين لمنظمة الجيش السري "أزال الطباعة السيئ والمحيط مما رآه بالأمس"، ووصف الوضع بأنه "جد مشجع، وأكثر تشجيعا على الأقل مما هو في الجزائر[253]". هذا الانطباع الذي عاد به فراندي، أكد عليه دافيلدر بعد أيام، وكان في زيارة إلى وهران. وكتب فراندي في يومياته بتاريخ 29 جويلية[254]: "عاد منها باستنتاجات مماثلة لاستنتاجاتي." وكخلاصة، ومثلما أشار إليه سوزيني في رسالة كان يشكو فيها من بعض النقائص في وهران: "هي مع ذلك مجرد تفاصيل ودكانهم يشتغل على ما يبدو بشكل مرضي.[255]"

ميلاد منظمة الجيش السري - المتربول

منذ البداية اقتنع عدد من الضباط الذين شاركوا في الحركة الانقلابية بضرورة خوض المعركة على تراب فرنسا. وهذه كانت بالأخص قناعة بيار سيرجان، وكان وقتها قائد لواء المظليين الأول، مثله أيضا مثل الملازم دانييل لودو. شهد سيرجان ميلاد المنظمة في الجزائر في شهر ماي 1961، حيث

كان قبل انضمامه إلى أول الاجتماعات في منتصف ماي، التقى بلير فودار وجورج راس [256]. في أعقاب اجتماع "شان مانوفر" الأول الذي حضره مع فودو والتقى فاردي، عرض عليه الجنرال إحراء مقابلة على حدة دعاه إلى شقة بالعاصمة ليملي عليه تقريرا كان ينوي رفعه إلى سالان. لكن المقابلة توقفت بسبب الحصار الذي ضرب على الحي [257]. مع مر الأيام، ظل سيرجان مثل فودو يتساءلان عن جدوى القتال في الجزائر. وكان النقيب يرى أنه "ما أن الجزائر هي فرنسا، فلا بد من حوض المعركة في باريس!"، لأن من العاصمة فقط يمكن الحصول على سقوط الحكومة أو انسحاب ديغول، وهو الشرط الضروري لتحقيق أي تغيير سياسي، لأن "وجود ديغول في الإليزي يعني الجزائر بلا فرنسا على المدى غير البعيد [258]". اتخذوا قرارهم بسرعة. وفي الفاتح جوان 1961، نزل بيار سيرجان بمرسيليا، ومن هناك التحق بباريس ليضع أسس منظمة الجيش السري- المترابط.

عند وصوله إلى باريس في يوم 3 جوان 1961، لم يكن لسيرجان مشروع محدد المعالم. كان من الفور أن يقابل فودار مرة أخرى قبل رحيله، لكن كان هناك عائق منعه من ذلك. لم يكن فودار يعرف سوى "نيته"، لكن لم يقرر شيء بخصوص "الإطار المحدد لمهمته [259]" انشغالاته مادية جدا ومتصلة بحياته السرية، وخاصة ما يتعلق بالمال والسكن. زيارته الأولى كانت إلى 10 شارع "لاكروا دي بوني شان la Croix-des-Petits-Champs"، حيث مقر الجريدة الفوضوية "آسي دو لا فرنس"، سليلة " أكسيون – فرانسيز"، التي أسست عام 1947 وبدأت بالصدور منذ 25 نوفمبر 1948 [260]. وهناك تعرف على قادة "النهضة الوطنية"، بيار جوهيل ولويس أوليفي رو. هذه الحركة الشاهدة لديغول والمتمسكة بالدفاع عن الجزائر الفرنسية، تساند بشكل غير رسمي منظمة الجيش السري، ووفرت لسيرجان وأصدقائه، وبعضهم من قدماء الحركة (دانييل فودو وعضو سابق من تنظيم "الجزائر الفرنسية" من ناتسي [261])، الإمكانيات المادية

الضرورية للحياة السرية، وعلى رأسها المحامين. وبعدما انحلت عليه هذه المشكلة، انكب بيار سيرجان على إنشاء تنظيم يكون حسب تعبيره هو: "التنظيم الهيكلي المبسط للكولونيل فودار": التنظيم الجماهيري، العمل السيكولوجي والسياسي والاستعلامات والعمليات. هذا المشروع الذي ركاه فودو بعد وصوله يوم 15 جوان، يقتضي إعادة ربط اتصالات قديمة والبحث عن إطارات قادرة على تولي الهياكل المقررة. من أهم هؤلاء الإطارات نجد مدير دار النشر "تايل رولند"، رولان لودساك، الذي ولاه بيار سيرجان قيادة جهاز العمل السيكلوجي والسياسي [262]. تعرف لودوباك على النقيب في عام 1959 عن طريق برتراند دوفورومنتارزو والصحيفة الصغيرة "الجيش والأمة"، التي كانت تضم عسكريين (الرائد فاردو، الأخصائي في قضايا الجيش الأحمر، وإيف جينياك، الأمين العام لجمعية محاربي الاتحاد الفرنسي)، وجامعيين من ذوي التوجهات القومية والمناهضة للشيوعية (عالم الاجتماع جول مونرو، والمؤرخ راؤول جيراردي) والكاتب جاك لوران، الذي ناضل في صفوف "اليمين الفني" في الثلاثينيات وفي حركة "هوسار". ومنذ ذلك التاريخ، واصلت هذه المجموعة الصغيرة نشاطاتها وأصدرت ابتداء من ديسمبر 1960 صحيفة أسبوعية تسمى "إسبري بيبليك" تحت إشراف جاك لوران وراؤول جيراردي (ودعمهما فيما بعد كل من جان برون وفيليب هيدوي [263])، وموّلت بالمساعدات التي جمعها مناضلان من الجزائر، هما النائب فيليب مارسي والمحامي مارسيل كالفاش. تعرضت للحجز إثر الحركة الانقلابية (العدد 20 الصادر في 5 ماي 1961)، وللتفتيش (18 ماي 1961)، ولكنها ظلت تؤيد معسكر "المقاومة" (مقاومة مشروع ترك الجزائر) وتدافع عن أطروحات منظمة الجيش السري [264].

إذا كان دعم لودميلا وشركه يبقى مهما، إلا أن سيرجان بحاجة لتسليم عسكري صحيح. كان واعيا بكونه ليس سوى "نقيب"، أي مع كل قلل ضابط من صغار الضباط في الجيش العسكري [266]. غير أنه كان واثقا من أنه يستطيع أن يعتمد على أرقو. أرقو كان في الجزائر في الفترة بين 26 أبريل و26 ماي، وكان متيقنا من أن "الجزائر الفرنسية ضائعة ولا رجعة" وبأنه فيما يخصه هو يحس بأنه لا يقوى على العيش في السرية "مختبئا في جحر مثل حيوان"، هو "الذي يتوق للحركة والنور [266]". بعدما اعتذر المودار الذي طلب منه الانضمام إلى منظمة الجيش السري في الجزائر، فكر أرقو من العودة إلى فرنسا يوم 26 ماي بفضل طائرة تابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. وفي الفترة بين 26 ماي و9 جويلية التقى في باريس سيرجان وقودو. وكان كلامه معهما غامضا وعليا بالإيحاءات، فيما كان حديث سيرجان في غاية الوضوح والدقة [267]. اجتمع الثلاثة في شقة مطلة على "بروت سان كلو". وكان الجو مشحونا، فمن جهة كان قودو يريد أن يقول له رأيه في "حركه الانقلابية"، ومن جهة أخرى كان سيرجان يرغب في أن "يتولى هو القضية". كانت مقابلة صعبة. لم يرد أرقو على العرض الصريح والواضح الذي اقترحه عليه سيرجان. ربما كان يفكر في مستقبله بإسبانيا. لهذا كان اللقاء، بالنسبة لسيرجان و قودو فاشلا. لكن تم تعويضه بطريقتين. أولا بتطوير العلاقات مع حركات "قومية"، لاسيما مع الشبكات البوجادية في الجنوب الغربي الذين كان مسؤولو الجيش السري بفرنسا، يعتقدون أنها ستكون سندا لقضيتهم، وأخطؤوا في تقديرهم. وجد هنا برتراند دوفورو ستارزو، رجل "العلاقات" الذي كان شقيقه، آرنو، في اتصال مع مارسيل بوبي [268]. وهو مناضل غريب الأطوار، ومعروف بكثرة حله وترحاله السياسي، أعجب به قائد الشرطة جاك دولارو، أمر باقتفاء تحركاته لعدة شهور [269]. مارسيل بوبي من قدماء المقاومة، كان يملك محلا لصناعة الحلويات، انتخب نائبا بوجاديا عام 1956، ومنذ 1959 انشق عن الحركة واعتنق المذهب

التقليدي الذي كان يدعو إليه الدكتور لوفيفر. وانطلاقا من تطور العلاقات السياسية، بدأ التنظيم العسكري في التشكل. إلى غاية شهر سبتمبر 1961 (تحت إشراف الكولونيل دو سارازاك)، كان قودو العنصر المحوري الحقيقي [270]". يتنقل بين النواحي العسكرية للتجنيد والتنظيم. النتائج كانت مرضية في صيف 1961، لكن، وكما أشار قودو "لأنه بدون أفراد "في غياب عناصر مؤهلة، سيضطر مسؤول هذا الفرع أحيانا تعيين مسؤولين محليين من مستوى دون المتوسط سيخطئون مباشرات قد تعود بمسعة الحركة في مجملها [271]". وفي الوقت الذي تعمل المنظمة على تكمال هيكلتها على التراب الفرنسي، وتتزود بفرع للاستعلامات والعمليات، يقي لها في تلك الصائفة، صائفة 1961، أن تنسق عملياتها مع القطب الأساسي الآخر الموجود في الجزائر. وحسب الأرشيف الذي بحوزتنا، كانت العلاقات بين ضفتي المتوسطة محدودة. فالمنظمة في الجزائر تهتم بالمترول، لكنها تبحث عن أخبار. وفي رسالة شخصية إلى قودار، أبدى قاردي قلقه من "الاتصالات" مع المترول: نحن في انتظار خلاصة "للاتجاهات والاتصالات المعقودة وفي أي اتجاه، وما ننتظره من مختلف الشخصيات والحركات وما يرجوه هؤلاء، ويرغبون منا." كان يرى ذلك أمرا ضروريا، "لأنها ليست عناصر هامة لسيرتنا فحسب أو قرارات طرفية"، وإنما لأن "سولاي له من جهته اتصالاته الشخصية [272]..." في مثل هذه الظروف، اكتفى القادة في الجزائر بكشف المعالم من خلال الرسائل المتبادلة. وأولى الجميع أهمية أكيدة "لي كابي دو لاسيري بيليك تعي رسالة مؤرخة في 6 جويلية 1961، أشار قاردي إلى أن "تعاونهم (...) ثمين جدا" وأن "هناك شخصيتين فذتين، جد مؤهلتين للمشاركة في الدعاية داخل الجيش، ويقصد بهما راؤول حيراردي (أستاذ سابق في مدرسة علوم التسيير) وجول مونرو. يكفي أن يتم توجيههما نحو المواضيع المناسبة ومساعدتهما على نشر وثائقهما، وربما كذلك ماليا [273]". كانت العلاقة مع المجلة مرغوب فيها، إلا أن الوساطة عن طريق منظمة

الجيش السري في المترول، التي انتبها إلى علاقاتها مع هذه المجموعة، لم يفكر فيها إطلاقا خارج الجزائر، المنافسة الوحيدة التي كانت تبدو آنذاك مقلقة في نظر قادة العاصمة موجودة في إسبانيا.

الدسائس الإسبانية

في مطلع صيف 1961، لا يزال الوضع الإسباني معقدا، نظرا لصعوبة الاتصالات مع الجزائر، ولكون أن "إسبان" الجيش السري منقسمون بين اتباع بيار لاقايارد واتباع جوزيف أورتيز. في أوائل جويلية أوفد سالان مبعوثا إلى إسبانيا، وعاد بتقرير مفصل عن محادثاته مع "مجموعة لاقايارد" و"مجموعة أورتيز"[274].

اللقاء مع "مجموعة لاقايارد" تم يوم 5 جويلية. كان النائب السابق غائبا ("أغلق على نفسه في برجه العاجي")، لكن المبعوث استطاع أن يلتقي بضابطه الأول، كامي فينيو وكذا جاك بيرتي ولويس دولاروش. وكان رد المجموعة على عرض التعاون الذي قدم لها، بالقول أنها "مصممة على العمل بصفة مستقلة تماما، سواء في الجزائر أو في مدريد-أو في فرنسا، في إطار هيئة عمل ثوري موحدة وجامعة تحت قيادة بيار لاقايارد وحده، "قائد العمل الثوري الوحيد المقبول"، ولا يعترفون سوى برئاسة بعيدة للحرال (سالان) التي لم تعد سوى مجرد رئاسة شكلية." بعد هذه الدبلجة، وصف كاميل فينيو الوضع في الجزائر، وفق التقرير، على النحو التالي: "يبدو أن الحرال المعزول تماما، حتى عن أغلبية العقداء (قارد وقودار) وكذا عن جان جاك سوربني، أضحى رهن عناية الجيش السري." لأن فريق لاقايارد أصبح يشتبه في أمر سالان، "الذي تعب من حياة التمرد ومن تخطيط مؤامرة جديدة وليس "حركة ثورية" مستمرة)، وهو يلعب لعبة السلطة التي هي بحاجة لصراع جديد، في فرنسا وفي الجزائر". ويقول فينيو، أن وضعا مماثلا يسود في فرنسا، حيث "لا بد من القضاء

على الخلايا التي يشرف عليها فاشلون ومشبوهون، وحشد العناصر الصالحة في إطار الفرع الجديد للمنظمة في المترول تحت شعار "OS 2" هذه الأخيرة يشرف عليها جاك بيرتي، "وبوجه عن بعد من مدريد، مركز القيادة العامة، بالنسبة للجزائر وفرنسا معا." الواضح أن الموقف الأمامي والمتطرف الذي أبدته مجموعة لاقايارد أحرجت كاتب التقرير الذي أشار إلى منطق "لعب كل الأوراق" الذي فرضته زعيم "المتاريس" الأسبق. وإذ يشير الزائر أيضا إلى "السلطة المطلقة" التي يمارسها هذا الأخير على رجاله، و"قسوة" ردود الفعل، راح يتساءل عن الأهداف التي تنشدها مجموعة صغيرة لها بعض الامتدادات في مدريد ووهران، لكن تنفذ لثلها في باريس والجزائر، بصرف النظر عن الشبكات القليلة التي يديرها الدكتور لوفيفر. مع ذلك كان هذا الاجتماع الأول "نهائيا"، ولم يرج أي تعاون من جانب هذه النواة الأولى من المنفيين.

أما من جانب جوزيف أورتيز، فالوضع كان أكثر تعقيدا. التقى به المبعوث مع أصدقائه مرتين، يومي 4 و5 جويلية (على الخادية عشر ليلا). بدأ أورتيز بالقول بأنه الوحيد الذي تعتبره السلطات الإسبانية "جادا"، بحيث أعطته مساعدة تقدر بـ 200 ألف بيزتاس ("بددها"، على حد قوله، بيار جولي وجورج هيكرن دانتيس إي كوزينو - المدعو "بوري"[275] الذي قرر أن يزيحهم). وأعرب أورتيز عن تفاؤله في المستقبل، وهو في انتظار مساعدات جديدة وشبكة من قبل الحكومة الإسبانية، ومتمسيا إجراء تعديل حكومي يسمح للحرس الكتائبي القديم بالعودة إلى الإمساك بمقاليد الحكم. في محيط أورتيز لا نجد سوى عدد قليل من المخلصين: هنري بالدي، "ممثل" أورتيز في مدريد، روجي ديفور (المدعو بيار فرانسوا، العضو السابق في "فرقة الحماية" النازية Waffen SS، وفنان رسام)، والكاتب الشغوف بالعلوم الباطنية جان بارفولسكو. يتضح أن مجموعة أورتيز لها نطاق نشاطات محدود جدا. وركز التقرير أيضا على العلاقات

بين ديفور والكولونيل بلانكو، قائد الشرطة الإسبانية، والكراهية التي يكنها رجال أورتيز لپيار جولي (الذي أسس في بلجيكا "حركة التعاون الأوروبي"). كما أشار إلى الطموح الكبير الذي يحذو أورتيز وقد ذكر ذلك في مذكراته[276] : إقامة اتحاد متوسطي مناهض للشيوعية يضم مناضلين من الحركة الاجتماعية الإيطالية وأصدقاء لأندريوتي، ويتولى جان پارفولسكو ربط الاتصالات. وجاءت خلاصة التقرير واضحة: "كل هذه المجموعة تعطي انطباعا بأنها خدعة كبرى." منها قول أورتيز أنه ترك جانبا "حكومته المؤقتة للجزائر الفرنسية والصحراء" حتى لا يعرقل عمل سالان وبأنه طلب من زتارا إبلاغ سالان رغبته في الالتحاق بجيش سري يقوده هذا الأخير، لكن بشرطين[277]. الشرط الأول هو الإطلاع على البرنامج السياسي المقرر ("أريد أن أركب القطار، لكني أريد أيضا أن أعرف إلى أين هو ذاهب). الشرط الثاني هو أن "تكون منظمة الجيش السري تحت إمرة الجنرال سالان وليس لاڤايارد ". ذلك أن العلاقات بين أورتيز وهذا الأخير، حسب ما جاء في التقرير، توترت إلى أقصى درجة خاصة وأن أورتيز كان، في الخامس جويلية، وبعدما التقى بكامي فينيو، يعول على وساطة هذا الأخير للحصول أخيرا على تفسير من فم لاڤايارد نفسه.

التقرير رسم لوحة قاتمة عن الوضع في إسبانيا. "المدريديون" بدسائسهم حرموا الجزائر من دعم خارجي. لكن ومع ذلك، هل يجب أن نصدق كل ماء جاء في الرسالة؟ الجواب يجب أن يكون واضحا، لأن هناك اتصالات مفعمة بالحرارة (لا تستثني خلافا سياسيا عميقا) بين مجموعة لاڤايارد وعدد من المسؤولين في الجزائر، بدء بجان جاك سوزيني. ردا على رسالة من هذا الأخير (لم نعثر عليها)، كتب إليه لاڤايارد بعطف وختم خطابه بعبارة: "أحييك تحية أخوية. پيار." أما في الجوهر فالأمر مختلف، بحيث لفت انتباه سوزيني إلى "انعدام توخي الدقة" في تقييم الوضع في الجزائر (بالنظر إلى أحوال المنظمة الناشئة) وعرض عليه الالتحاق بهم. كلام النائب

السابق واضح: "مكانك في قيادة مركزية ولا يليق بك أن تهلك نفسك في هذه الدسائس المحلية الصغيرة. وإذا لم يرد الناس أن يفهموا، فإن بقية الأحداث ستريهم الرؤية الصحيحة. أنت لست ملزما بإبداء شجاعتك، وإنما عليك أن تبحث عن فعالية أكبر[278]".

لإقناع سوزيني، أرفقت الرسالة برسالة ثانية من "جاك" (ويتعلق الأمر بفيليب كاستيل) تطرق إليها لاڤايارد في خطابه ويعلن موافقتها "الكاملة" لها. بعبارات مفعمة بالود والحميمية ("صديقي القديم جان جاك")، استعرضت الرسالة في أربع صفحات نقاط الاختلاف بين مجموعة لاڤايارد وسوزيني، كما تستعرض مشروعا للجيش السري يخالف الفرع العاصمي. المبرر الأول الذي ذكره يخص الوضع الخاص الذي يعيشه سوزيني الذي انخرط مباشرة في الكفاح السري: "تذكر إقامتك في مدريد، كنت في مأمن وبعيدا عن ضغط الأحداث، فكان بإمكانك أن تستغل هذا البعد المطلوب، أن تحلل الأمور بشكل يسمح لك باستيعاب توجهات خطتنا بدقة. ولم تعد كذلك اليوم، لأنك غارق في متاهات الحياة السرية وأجوائها المفعمة بالحماس. مما يجعلك لا تدرك مشاكل العمل سوى على المدى المنظور. وهذا ما يجب تفاديه." وخصص أهم الحديث لشرح خطة مبنية على تحليل تاريخي جاء فيه: "إن المقاومة الفرنسية بين 1940 و1944، والفيائمين في الهند الصينية، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، ومناهضي كاسترو في ميامي كانت حركات سرية استطاعت أن تصمد وتقاوم بنجاح لأن لها كلها نفس العوامل المشتركة. 1) وجود قيادة خارج البلد المستهدف. 2) وجود مدارس تكوين الإطارات في الخارج الذين يعززون الميدان المراد غزوه أو استرجاعه. 3) وجود هيئة مركزية للعتاد توزع الأسلحة والتجهيزات عن طريق فروعها في المناطق التي تشكوا من نقص في السلاح والعتاد 4) وجود مناطق جبلية في البلد المحتل، تسمح بحشد كل المتمردين وتدريبهم، وتمتد في الزمن مثل بقعة زيت تبعا لروحهم القتالية. هي عناصر لا غنى عنها في الحرب الثورية..."

حيرا عن موقفه من هذا المشروع الكبير، عاد "جاك" للتذكير بالوضع في الجزائر: "لا هاب الجدل مرحلة ضرورية لكنها غير كافية في الجزائر الثورية — حتى بالنسبة لنا نحن في الجزائر، لأنه يذوب في الزمن. الناس متعودون على "البلاستيك" ويعرفون أنه ناذرا ما يفتك، وسيستمر هكذا إلى أن لا نستطيع أن ننتقل إلى مرحلة عمل أخرى لماذا؟ نقص في الإطارات، نقص في الأخصائيين، فنحن ندور بنفس العناصر منذ أشهر." بعد هذا التقييم، نستنتج أن اقتراحات "جاك" هي نوعان. أولا "إنشاء مدرسة إطارات هنا في إسبانيا، وهو المكان الأمثل، لكن تبقى دائما مشكلة نقص التمويل، الذي يمنعنا من إنجازها الآن." في المقام الثاني، يجب التركيز على التمويل: "لكي نخلق هناك أيضا وبسرعة العناصر الجامعة" و"تخفيف العبء على الجزائر من كثافة رجال الشرطة."

هذا المشروع الطموح وطويل المدى (مختلفة جدا عن الصورة الكاريكاتورية المرسومة في التقرير)، إذ يشير عن صواب إلى الحدود الداخلية لمشروع الجيش السري في الجزائر، فهو من ناحية أخرى يتجاهل جدوى الخطة التي أعدها قادة مدريد، بدء بالموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات الإسبانية (أحداث أكتوبر 1961- اعتقال كبار المنفيين ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في جزر الكناري- أثبتت ذلك) الحجج التي رفعها "جاك" لم تقنع سوريتي الذي لم تمض أيام حتى فاتح هينة أركان الجزائر في شأن اقتراحات لاقايارد : "تلقيت شخصيا رسائل من مدريد طلب مني فيها العودة إلى إسبانيا." على هذا الاقتراح، أشار سوريتي إلى النقص في المعلومات الموجود في مدريد: "يبدو أن جماعة مدريد غير مطلعة تماما على الأوضاع. فهي تجهل بالخصوص الهيكلة الحالية للمنظمة وتوزيع المسؤوليات الذي سعد الموجود حاليا في فرنسا سيكون عما قريب في إسبانيا. "أتمنى أن يدلي هناك بوجهة نظر أدق عن الوضع. وهناك فرضيتان: العودة إلى الجزائر التي يمكن أن تحل المشكلة أو بالعكس تمديد للإقامة في

إسبانيا. في هذه الحالة الثانية، من البديهي أنهم سيتخلون عن قيادة مباشرة على الجزائر [sic]." بعد يأسهم من سوريتي، كان لاقايارد وأصدقاؤه يعتمدون لاستقبال عضو جديد من الطراز الرفيع، هو آرع، الذي وصل إلى مدريد منذ 11 جويلية. [80]

الجزء الثالث

مرحلة الصعود: أوت - نوفمبر 1961

كانت بدايات هيكلة الجيش السري كارثية، إلا أن المنظمة بدأت منذ صيف 1961 تعكس وجها مطابقا لتمنيات أصحابها. ففي أوائل شهر أوت، وفي رسالة جماعية إلى هيئة الأركان، لم يخف قادتي ارتياحه: "لقد سمح سوفيتنا (من السوفيت) بتقييم صعوبات وحجم ما تبقى لنا ان نجزه. وكذلك بمعاينة التقدم الكبير الذي حققناه منذ شهر [...] وإذا ما بقيت الأمور على حالها، من المتوقع أن يستمر تقدمنا بخطة متسارعة."[280] ورد عليه سالان بنفس النبرة: "لقد أصبحت منظمة الجيش السري قوة، بحيث أصبحت المتربول والجزائر تقيمان لهما كليهما ألف حساب. وهذه حقيقة[281]." هذا التفاؤل نجده أيضا في الصحافة المناصرة للجيش السري، خاصة في جريدة "C'est-à-dire" التي تقول أن "المنظمة المدنية واقفة على رجليها. كل المجموعات انضمت منذ مدة إلى الجنرال سالان، وأكثر من ذلك أصبح لديها تنظيم وقيادات"... ما يعني أن "السكان لن ينتفضوا سوى في اليوم وفي الساعة التي يقررها سالان"[282].

من يطلع على أرشيف منظمة الجيش السري بالجزائر العاصمة، يمكنه أن يلمس مؤشرات تطور المنظمة من صيف إلى خريف 1961. كانت هناك إنجازات لا نقاش عليها من ناحية تنسيق وتسيير مختلف الفروع، من العمل البسيكولوجي والسياسي إلى المالية، مرورا بالاستعلامات والعمليات. وكان هناك عدد من الأصوات الكبيرة التي التحقت بالمنظمة جعلت قادتها يأملون بأن ذلك سيكون فاتحة لانخراط عدد أكبر. كما أن الوضع بدأ يتحسن في فرنسا حيث بدأت المنظمة تفرض وجودها في

كتابات الصحف التي راحت تتساءل ما إذا كان الجيش السري يعيش لانقلاب صيفي مظلم وكذا في النقاش السياسي والبرلماني، بل وحتى في تصويت 80 ناشا على "تعديل" سمي "تعديل سالان" في نوفمبر 1962 عس الأحوال سيرت الوضع في إسبانيا حيث كانت "القيادة المركزية" تزو سها قوية وقادة على تغيير مصير الجزائر الفرنسية. هذا الانفراج مقارنا بالبدايات الصعبة، لا ينفي مع ذلك أن الصعوبات المقترنة بمنظمة الجيش السري ستزول معها.

7. منظمة الجيش السري بالجزائر: ملامح انتشارها

تحسين مستوى التنسيق وحدوده

تنسيقية عامة في طور التحسين على مستوى هيئة الأركان العامة

في أوائل شهر أوت 1961، سجلت التنسيقية العامة في المنظمة تقاطا عديدة، إلى درجة أن فودار نفسه، وهو الذي كان قبل ذلك جد متحفظ، بدا لأول مرة جد منبسط[285]: "المستويات الدنيا [...] بدأت تدرك أن نظام التقارير في أربعة أجزاء وفي أربع نسخ، وهذا لم يكن أمرا سهلا." ومع ذلك، لا يزال النظام ناقصا، ولا تزال عديد من الأسئلة عالقة. وكان فودار يشكو خاصة من الصعوبات التي يلقاها لأداء وظيفته كمنسق بسبب "عدم تلقيه نسخة من التعليمات التي تصدرها مختلف الفروع على مستوى الرتب الدنيا..." وهناك مشكلة أخرى أثارها فارد: هي مشكلة "كومات الأوراق". "إن عمل الجميع سيكون ميسرا أكثر لو أن الأوراق المرسلة إلى هيئة الأركان تتسم بدقة أكبر وتعد إعدادا أحسن." بدأ نوع من العصبية يستولي على المحترفين من أمثال فودار وفارد، أمام ارتجالية وقلة تجربة المدنيين الذين يجدون صعوبات في الامتثال للقواعد التي يفرضها القادة العسكرية للمنظمة. هذا المزاج العكر والمتكرر نجده أيضا حول ملف حساس آخر، هو ملف الاتصالات الأفقية التي يعاب عليها كثرتها. فطلب بيريز من فودار (الذي أيده) بقطع الاتصالات المباشرة بين مكتب العمليات (دافيلدر) والعمل البسيكولوجي والسياسي (سوزيني).

فرانسيسة للتوفار، بأن الأمر ضروري، "أولا لتفادي التوشيش على قرار الاستعلامات والعمليات، ومن ثم لأسباب أمنية أولية." وهناك سبب آخر، هو مكتوب، بقدر إلى ذهن بوبر وفوفار، هو إضعاف أو كسر العلاقة بين ذلك وقائد العمل السيكولوجي والسياسي، بدعوى أن هذه العلاقة تعطي هذا الثاني وزنا كبيرا في منظمة الجيش السري بالجزائر.

وإذن كل فرع راح يدافع بشراسة عن مربع اختصاصه. والنزاعات داخل هيئة أركان الجزائر أصبحت مأزومة والمراسلات مليئة بهجائيات بوبر التي يهاجم فيها سوزيني وبودو فاردي على سوزيني الذي يعيب عليه الجنرال عدم رده على رسائله وعدم إطلاعه على نشاطاته. هذه المراسلات التي لم تخل من عبارات حادة، لم تمنع هيئة الأركان من العمل، ولو أن قادتها، خلافا لما كان الأمر في بداية الصيف، لا يلتقون إلا نادرا. كما أفضت الصراعات إلى بعض التوضيحات، لاسيما من قبل جان فارد، الذي ينتقد بوبر وسالان على طريقة تسييره للتنظيم العسكري، واستغل هذه الانتقادات لاقتراح نمط تسيير يسمح بفرض "عنصر الوحدة" الضروري والأساسي للمنظمة.[286]

في نظر فارد، كل تنظيم هيئة الأركان متوقف على شروط العمل والسرية، ما يعني أن "الوحدة لا يمكن أن تنبثق في ظروفنا من قيادة مطلقة شبيهة بأي قيادة عسكرية تقليدية، بأوامر مفصلة لكل واحد وتقارير متعددة لمختلف النشاطات." ففي نظره إذن ينبغي الموافقة نهائيا على "صيغة أكثر ثورية للتنظيم والعمل"، وهي صيغة تشمل أمرين: الأمر الأول هو أن "تحدد الخطوط العريضة لعملنا وأن يتفق عليها كبار المسؤولين". الأمر الثاني، والأهم، هو "أن يتقبل كل واحد مبادرات" الآخرين "عن حسن نية مسبقة"، وأنه في حالة الرغبة في الاعتراض، يجب أن يتم ذلك "دون تهويل". شيئا فشيئا، أصبح أسلوب المعاملات هذا هو الذي يحكم

العلاقات بين قادة الفروع التابعة لهيئة الأركان. غير أن التوازن كان هشا، متذبذا أحيانا بوجود شخصيات ومجموعات تنشط في محيط هيئة الأركان العاصمة. وكان كل من روبيرت مارتل، وأندري كتال والجبهة القومية، على درجات متفاوتة، مصادر إزعاج سممت حياة المنظمة في الجزائر.

شخصيات ومجموعات في المحيط:
عمل انفرادي أو إدماج كارثي

المشكلة الأولى للمنظمة الجيش السري في الجزائر هو روبيرت مارتل، الذي ما انفك يشوش على المنظمة منذ بدايتها. البعض لامه في السابق على كلامه الذي نسبته بعض المناشير لسالان (الذي يدعو فيه لقلب "الجمهورية الثانية"[287])، فعاد من خلال جريدته، "صوت الثورة"، بحملة شرسة ضد قادة الجيش السري في العاصمة بداية من صيف 1961. في العدد الثاني من الجريدة أثار حفيظة فاردي الذي فاتح سالان مباشرة في الأمر عبر رسالة[288]. هاجم فاردي ما وصفه بـ"منشور" مارتل واعتبره "مسيئا للغاية"، موضحا معه ذلك أنه "لا يحس بنفسه مستهدفا هو شخصيا بالافتراءات التي نشرت فيها"، وأنه "لا ينوي حتى مناقشتها" لكونها "لا تمت للحقيقة بصلة" (وهذا لا غبار عليه). يرى فاردي أن "ضرر" مارتل ضرر مزدوج. كل هذه الشهادات التشكيكية حول خبرة المناضلين الوطنيين، من جهة "المصلحة العليا" و"قضيتهم"، بالرغم من أن "مقروئية "صوت الثورة" محدودة، وجد من يستغلها في الصحافة المتربوليتانية الحصمة." من جهة اخرى، عبر فارد عن شدة غيظه من الرجل ومن أسلوب عمله: "ليس له أي حق ولا أي صفة ليطعن في شرف قادة الجيش السري الذين نصبتهم أنت، بوصفهم عملاء، لخصومنا ويخططون لدسائس دنيئة." وختم فاردي حديثه بعبارة ساخرة: "إني لا أرى ماذا تعني دعايته وتعويداته في الفقرة الأخيرة لم تتبرني لفهم أهدافه والوسائل المسخرة لبلوغها." ليردف الجنرال

قائلا: "لعل ذلك لأن الوحي لم يزل عليّ ليلهمني." وبلهجة أكثر حذرا، أشار فارندي إلى أنه "لا يجب السماح بتكرار مثل هاته الهجمات." "كان لا يعرف أن بعض قادة الجزائر كانوا مصممين على إنهاء الأمر، بدء بجواب الذي حمّ رسالة كتبها في 10 أوت بهذه العبارة: "من بين كل العمليات التي تقرر تنفيذها، أتحها ستكون تلك التي سأنفذها قريبا ضد رجل متيقظ." المدعو كريستال، القديس بن الشهداء[289] "في ظل غياب أي رد من سالان، كتب إليه فارندي من جديد في نفس الموضوع في 13 أوت ليطلب منه أن يحل شخصيا و"نهائيا" هذه "المهانة": "لا شك أن أصدقاءنا المهانين بهذه الصورة الدنيئة، سيستعيدون إذا ما تكرر ذلك."[290] الرسالة حققت على ما يبدو مبتغاها في غضون الأسابيع التي تلت، بحيث أن هجمات مارتل بدأت تخف. لم تنته هواجس قادة هيئة الأركان، لكنهم أصبحوا يصبون اهتمامهم على شخصية أخرى، الذي كان الملقب بـ"موتوكل".

هذا الرجل الصناعي المعروف بموارده المالية وحبه للعمليات التفجيرية، صار منذ خريف 1961، مثار جدل داخل قيادة المنظمة بالجزائر. في رسالة جماعية موزعة في 11 أكتوبر 1961، تطرق بيريز إلى يسميه "قضية كنال"، يصف فيها "موتوكل" بالمستفز الخطير وغير المنضبط الذي يتعمد تخريب منظمتنا ويمنعنا من التقدم إلى الأمام" مستغلا في ذلك "سلاحه الأساسي"، وهو كونه "رجل فرانسيس (سالان)". قائد فرع الاستعلامات والعمليات، وبعد نفاذ صبره، "أصدر أمرا بالبحث العام على شخص كنال وكل "الفرق التابعة للكولونيل[291]." ولقد أبدى فارد معارضته. "إني مثلكم آسف لوجود مثل هذا النشاط الموازي الذي يقوم به "كنال"، لكن فرانسيس كلمني طويلا عنه قبل ثلاثة أشهر وأكد لي أنه يثق فيه ثقة كبيرة." فرأي فارد أن يبلغ قبل كل شيء، فرانسيس "بالمتاعب التي يخلقها كنال ومجموعاته التي شوشت على كل شيء، وأن يطلب منه التدخل، قبل الانتقال إلى أي تحرك بعد ذلك."[292] كانت الفكرة إذن حمل

سالان على التدخل، مثلما فعل ذلك فيما مضى لمارتل. "المرشية" وعلى إثر تصرفات "كنال" ومبادراته الرعناء، في الجزائر، قرر إرساله إلى فرنسا في نوفمبر 1961 في مهمة خاصة تحمل اسم "المهمة 3". وبذلك كان ما حدث، لم تقل مشكلة "كنال".

المصدر الثالث للصراع يخص الجبهة القومية. على الورق، كل إجراءات إدماجها في الجيش السري تمت منذ 18 جويلية 1961. إلا أن التطبيق بات صعبا وبدأ يتصاعد استياء بعض قيادات هيئة الأركان في الجزائر، لاسيما منهم بيريز وفارد، ويترجم بتحذيرات منتظمة من قبل جان جاك سوريني، راعي الجبهة الوطنية وميشال لوروى، قائدها الحقيقي (مساعد فارد في التنظيم العسكري). في رسالة جماعية حررها فارد بتاريخ 11 أوت 1961[293]، لخص فيها أهم التهم الموجهة للجبهة الوطنية. ويذكر فيها فارد، "بحسب علمي، في الوقت الذي كان يولين (بيريز) يعطي أوامره لعناصر الجبهة الوطنية الفرنسية للانخراط في صفوف منظمة الجيش السري، التي كانت لا تزال ضعيفة لكنها موجودة، تشكلت الجبهة الوطنية بإيعاز من جان (سوزيني). هذه الجبهة الوطنية تتوفر على عناصر مسلحة، وعلى شبكة جمع الأموال وعلى مصلحة للدعاية. وكل هذا يبقى تابعا لها وغير مدمج بعد في المنظمة. قراراتنا التي اتخذناها كلجنة بقيت إلى يومنا حبرا على ورق، أو أنها على الأقل لم تطبق تطبيقا دقيقا." هذا الوضع بالنسبة لقائد التنظيم العسكري غير مقبول. وأضاف "أنا مصمم لتحطيم كل شيء بأقصى درجات الجنون إذا ما رفض الناس أن يمتثلوا للقرارات التي اتخذناها معا." طالب بأن تنفذ قراراته بخصوص فرع التنظيم العسكري، سواء فيما يتعلق بالعناصر المسلحة (كومندوس "ز") أو المسائل المالية (شرط وقف حملة الجبهة الوطنية لجمع التبرعات، وإيداع الأموال في صندوق المنظمة). هذا التصميم في تحييد دور الجبهة الوطنية، يبرره أيضا احباطه الكبير من ميشال لوروى، الذي يعيب عليه أعضاء هيئة الأركان

العمل الانفرادي وعدم توخي السرية المطلقة. قبل بروز أي طلائع عن التصور التأسيسي الذي كان ينتظر ميشال لوروي (بحيث تمت تصفيته في جانفي 1962)، كان محل جدل كبير في خريف 1961، ووصلت الأمور إلى حد أن طالب فارندي، في رسالة جماعية لهيئة الأركان، "ضرورة الإسراع في إبعاد مثل هذا الشخص الأحمق."[294]

فعالية متعاظمة في مجال الاستعلامات

تحسنت مع مر الشهور نوعية وأمانة المعلومات التي تحصل عليها المنظمة، ولو أنه لا تزال هناك بعض النقائص. إذ أصبحت تتوفر على تقارير أسبوعية من المندوبية العامة. وهذا للمس نتائج الإرادة الصريحة التي عبّر عنها بيرو "الذي كان عازما أتم العزم على إضفاء طابع هجومي على جهاز الاستعلامات"، وهذا يستدعي "زرع شبكات اختراق في كل الإدارات العاملة على مستوى التراب الجزائري" وتكثيف "الاتصالات مع الموظفين في المندوبية العامة"[295]. "وحسب أرشيف المنظمة في الجزائر، نجد أن نتائج العمل (عمليات الاختراق) كانت مبهرة. فبفضل كميات هائلة من الوثائق أعيد استنساخها كليا أو جزئيا[296]، تمكنت المنظمة من تتبع تحركات قوات الشرطة بأكبر دقة ممكنة، واعتمدت عليها للرد على المبادرات الحكومية، وفق ما تبينه التقارير التي تتوفر عليها المنظمة. وكلها تؤكد لقادة المنظمة وجود مخطط لترك الجزائر. ساعدت الاستعلامات على رسم إستراتيجية المنظمة، مثلما ساعدتها على التدقيق من الناحية التكتيكية، خاصة للإطلاع على عدد ومعنويات فئتين تهمان هيئة أركان المنظمة بشكل خاص، وهما الشرطة والجيش. إذ كانت تعد تقارير استعلاماتية تتابع تطور تعداد أفراد الشرطة، تساعد في إعلان حالة استنفار عامة، مثلما حدث في 19 أكتوبر 1961، يوم أعلن عن وصول 17 محافظ شرطة من الأمة الوطني إلى الجزائر

(عدد 12/10)، وعن حضور "حملان" يحملون تسميات الاشتراك لدى منظمة الجيش السري (وعددهم بين 150 و200 عند أسبوع ويزدادون أيام عسكرية دابلة)، دون أن ننسى "الدجاجات" التي تصل من فرنسا وأعلنت انخراطها[297]. كما أعدت ملفات عن عناصر الشرطة وتصنيفهم حسب ميولهم اتجاه الجزائر الفرنسية[298]. نفس الشيء ينطبق على الجيش حيث تحركات الجنود تتابع بدقة متناهية مثلما أعدت قوائم تصنف قادة الأفواج بين "الصالح" و"غير الصالح"، إلخ.[299]

إذا كانت الفعالية من حيث الاستعلامات لا جدل عليها، إلا أنه نتبين أن قدرات المنظمة على مستوى الجزائر محدودة، عند الإطلاع على أرشيفها، يكتشف وجود ثغرتين. الأولى تخص فرنسا. إذ كان يبدو على قيادات هيئة الأركان أنهم منفصلين عن الواقع، والتقارير الاستخباراتية التي ترد إليهم من فرنسا تتضمن في غالب الأحيان عموميات عديمة الفائدة أو أنها تملي من شأن عناصر لا تملك، على الصعيد العام، الوزن الذي نعطيه إياهم تلك النصوص، لاسيما ما يتعلق بالضعف المزعوم للنظام. كان قادة المنظمة يفتقدون للمعلومات الأولى والنوعية عن الإليزي، مثلما يفتقدون معلومات عن جبهة التحرير الوطني. والعكس ليس صحيحا على ما يبدو، لأن بعض التقارير الاستخباراتية التي أعدتها المنظمة تتحدث عن أخبار تصفها بالمثيرة للقلق. ففي أعقاب مواجهات دامية في البليدة "لوحظ أن الثوار كانوا يملكون معلومات ثمينة وكثيرة عن منظمة الجيش السري. ولهذا أبدت جميع السلطات العسكرية والمدنية استعدادها لتوظيف معلومات الثوار ضدنا، ومن ضمنها معلومات قديمة نسبيا عن "محابين" لبعض المتمردين في ضواحي مدينة الجزائر[300]." تقرير استخباراتي وحماعي آخر، متزامن مع التقرير المذكور آنفا، يشير إلى أن "للفلاقة إطلاعا واسعا على منظمة الجيش السري وبالأخص على "المناضلين السريين"[301]". وبناء على ذلك أخذت هيئة أركان الجيش السري هذه المعلومات محمل الجد

واعدت نفسها للتصدي لتهديدات الاختراق التي قبل أن المندوبية العامة تقوم بها[302]. إلا أن عزوف القادة كانت غير مؤسسة، لأنه، وكما أشار إلى جان موراد، "لم يتمكن أي جهاز مدني أو عسكري، من التغلغل إلى قلب المنظمة"[303]، وذلك إلى غاية ديسمبر 1961.

التمويل في طور الهيكلة

تأتي عملية جمع التبرعات وتسييرها في صلب انشغالات قادة، المكلف رسميا بالمالية منذ الفاتح أوت. كان مسؤول التنظيم العسكري يريد إنهاء عمليات التحصيل عبر المنظمة. في يوم 11 أوت استدعى اجتماع عمل شارك فيها إلى جنبه بيزات (ميشال لوروى)، رامبو، ميدو، ميشال، أرمسترونغ، دوريف. ولقد اتخذت عدة قرارات وصودق على أخرى[304]. أول قرار يقضي بأنه "لن يسمح بأي عملية جمع أموال خارج العمليات التي تشرف عليها المنظمة." وبتعبير أوضح، "إن كل مناضل في المنظمة أو متعاطف معها يتلقى معلومة عن عملية جمع أموال مشبوهة، مدعو للإبلاغ بها إلى مسؤولي مكتب الاستعلامات والعمليات والتنظيم العسكري المحليين. وعلى قادة القطاعات والقطاعات الفرعية التدخل مباشرة ضد أي فريق مشبوه يتولى جمع أموال، ويتكفل به فرع الاستعلامات والعمليات ومنطقة الجزائر". السلسلة الثانية من القرارات تخص توزيع مهام مكتب المالية التابع للتنظيم الجماهيري. وتشرف عليه مندوبية مكلفة بالتنسيق بين الدوائر (شارل، رامبو)، وعددها ثلاثة. الأولى تتمثل في دائرة "الموارد" الذي يضم أربعة مسؤولين: ميدو، أرمسترونغ، نزوار ودوريف. وهم وحدهم المخولون بالإشراف على جمع الأموال وعلى تلقي الأموال "الأفقية" و"العمودية" (المهن) و"الخاصة" (التي تتم بأمر من اللجنة العليا). ومن جانب آخر، كل مبلغ مالي من المبالغ التي يتم جمعها (وهذا أيا كانت طريقة التحصيل) يجمع أن ترفق بتسليم

بطاقة للمناضل أو المتعاطف (تم توزيع كميات من هذه البطاقات التي تضع تحت حراسة مشددة). ويشرف على الدائرة الثانية، "المحلية"، مسؤولان هما ميشال ورامبو. وتتمثل مهمتهما الرئيسية في ضمان "رقابة صارمة على البطاقات". أما الدائرة الثالثة، "الاجتماعية"، فلديها مسؤولان هما: أبيسو وفرنوي.

من ناحية التسيير، شارل ورامبو مخولان للتوقيع على سحب مبالغ تقل عن 200 ألف فرنك قديم، بحيث أن كل المبالغ التي تفوق هذه القيمة هي من صلاحيات قارد أو نوابه في حال غيابه (لوروى أو شارل). عمليا، اتفق قادة الفروع على وضع تقييم لاحتياجاتهم في 25 من كل شهر (للشهر المقبل). كل قائد فرع مسؤول عن تسيير فرعه، وبالتالي هو من يلبي حاجيات إطاراته (التعليمة الخاصة بالشؤون الاجتماعية التي تحدد إجراءاتها الدقيقة هي في طور الإعداد). على مستوى القيادة العليا والاحتياجات "الخارجية"، يتلقى قاردي دفعا إجماليا ويشرف على توزيع الأموال.

مع تطور المنظمة ازدادت احتياجاتها وازداد بذلك اهتمامها بالشركات. ومن بين تلك الشركات التي ارتبطت بها المنظمة بشكل خاص، نجد شركة "أنفورم" التي عقدت أول اتصالات معها في شهر أوت 1961، عن طريق الدكتور ماج ("مترو"). هدف هذه الشركة هو البحث عن شتى أنواع المعلومات التجارية. ولقد كشف تقرير خاص عنها ("تقرير لوسي[305]")، أن "أنفورم" تضم 800 شركة زبون في مدينة الجزائر، و500 ألف بطاقة زبون على مستوى كل القطر الجزائري و20 عونا تجاريا في فرنسا. "كل إمكانيات أنفورم وضعت تحت تصرف المنظمة"، التي يمكن أن تفيدها معلومات عن المناخ الاقتصادي السائد، وعن حركة الأموال بين الجزائر والمزبول (يتحكم مترو في شبكة من المراسلين في أكبر البنوك)، وعن أحوال أصحاب الشركات العديدة (من أجل تمويل الجيش السري). لتسهيل

لأمور، المورم مستعدة لتوظيف شخص "غير متورط" مع المنظمة، و
يوفر لهذا الشاغل تغطية (تسجيل في دفاتر الأجور) و "بطاقة المحقق ب
"المورم" التي تسمح له بالتوغل في جميع الأوساط."

رغم الوعود المغرية، إلا أن الوضع بخصوص تمويل المنظمة أصبح مقلقا
بسبب تدهور الحالة الاقتصادية العامة. ودفعت الصعوبات المالية بعض
الشركات الصديقة إلى مراجعة تبرعاتها للجيش السري. مثلما جرى لمس
محلات لبيع الأجهزة المنزلية الكائن بنهج شامباني، الذي طلب منه أن يدفع
250 ألف فرنك قديم شهريا، وقبل الطلب بعدما تحقق من أن الطل
هو فعلا من منظمة الجيش السري، لكنه وبحجة "الصعوبات المالية"
عاد ليعلن أنه مستعد لدفع 50 ألف فرنك شهريا. مثل هذا الموقف ليس
معزولا، ولقد أشار مزو في تقريره إلى أنه "منذ أحداث بنزرت، صار
الإحساس السائد عند أصحاب المحلات التجارية أن الأوضاع ستتدهور
ومن جراء ذلك، يعجل الناس من رحيلهم ويبدؤون بإرسال أموالهم." وما
يزيد الوضع تعقيدا اقتراب فصل الصيف، والخوف من تحول العطلة الصيفية
في فرنسا إلى رحيل معجل. مما يدفع إلى التفكير في خطة أو عملية لمنع
الرحلات، باستعمال التهديد (خاصة في أوساط الإطارات) والتظاهرات
الدعائية معا. إلا أن التهديدات يمكن أن تمس قطاع الأعمال التجارية
والشركات، لأن المعلومات التي وردت من أنفورم مثيرة للقلق. وحرى
الحديث عن مشاريع بيع محلات هي ملك لتجار يعتبرون من أتباع "الجزائر
الفرنسية" بل ودفعوا اشتراكات لمنظمة الجيش السري، على غرار واحد من
أصحاب الحانات الذي باع محله التجاري لمسلمين. مثلما أقدمت شركات
متخصصة في التبغ مثل ميلية وجوب على التنازل عن أعمالها في الجزائر،
نفس الأوضاع تسود الأرياف، بحيث سجل في أكتوبر 1961 بيع أملاك
زراعية في المناطق الساحلية (نواحي كوربي)، وفي الإقليم القسنطيني،
نوعا ما نوع من الاستفاقة في الأوساط الأوروبية، إلا أن في الريف، حدث

روج جماعيو للأوروبيين (5 عائلات من محتشدين في خنشلة) و"اليهود" (7 آلاف في قسنطينة)[308]."

طلبت مشكلة الظروف المالية مطروحة، بالرغم من أن المنظمة تلقت
تبرعات (فودار وحده تلقى 600 ألف فرنك قديم "من أصدقاء المنيجة"
أوصلها إلى فارد [307]). عبر فودار عن رأيه بأسلوب مبالغ فيه في رسالة جماعية
كتب فيها: "لم أفهم كيف استطاع الفلاقة أن يسحبوا 100 مليون شهريا
من الجزائر، ونحن نسحب إبليس من ذيله [308]" في ظل هذه الظروف.
اقترح البعض طرقا راديكالية، على غرار بيريز: "إن تخريب محل تجاري
من شأنه أن يوقف المفاوضات الجارية. أما فيما يخص بعض المؤسسات
الكبيرة، أظن أن هناك طريقة أفضل. هي مصدر مداخيل في شكل
غرامات وتحذيرات [309]". ومع ذلك بدت بعض أساليب المنظمة غير
ملائمة. في رسالة جماعية موجهة لأعضاء هيئة أركان المنظمة بالجزائر [310]،
كشف فودار عن لقاء، مع عضو في مجلس إدارة بنك مارسيليا الذي عبر
له عن "قلقه" من الطريقة التي تتبعها المنظمة: إرسال تعليمة إلى مقره
"وفاق البنوك" تطلب منهم مساهمة بمقدار 100 مليون. ويقول الرجل
الذي حدثه فودار أن المشكلة ليست في المبلغ المطلوب بقدر ما يتمثل
في الطريقة: "يرى أن قيام "وفاق البنوك" بتعميم التعليمة على جميع
المؤسسات الفرنسية أمر خطير ويرهن السرية المطلوبة التي ينبغي أن تحيط
مثل هذه العمليات بحكم الرقابة المفروضة على محاسبة البنوك. وأنه كان
حريا بهم أن يتصلوا سرا برئيس الوفاق، كاريل بيلار، وأن المبلغ يمكن أن
يدفع لهم في أجل لا يتعدى شهرا ونصف.

مع مر الأسابيع، انقلبت الصورة، وفي أواخر أكتوبر 1961، لم يعد
فارد يشكو من الحالة المالية [311]: " لأول مرة، تمت تغطية احتياجات
الفروع [احتياجات العمل السياسي والدعائي وحده قدرت بـ 10 ملايين

8. منظمة الجيش السري بالجزائر في المعركة "العمليات محددة الأهداف"

ما يسمى "العمليات محددة الأهداف" (الاغتيالات) هي من اختصاص الدكتور بوريز، مسؤول فرع الاستعلامات والعمليات، والمفروض أيضا (الصراع مع داڤيلدرعميق) أنها من اختصاص الذراع المسلح لمنظمة الجيش السري بالجزائر التي تمثله فرق كومندوس دلتا. كشف فرع الاستعلامات والعمليات من العمليات، والحصيلة في الأيام الأولى من شهر أوت كانت جد مشجعة. سلسلة من الاغتيالات، الماضية واللاحقة، علق عليها بولين (بوريز) في "مذكرات بخصوص مكتب العمليات" بالقول: "(...) لقد تم إعدام مسؤول خلية "بولشو" لمصانع إسمنت لافارج، يوم الجمعة 4 أوت بواسطة مسدس أوتوماتيكي. كان يعمل على تشكيل مجموعات معادية لمنظمة الجيش السري، ويجتمع بها في مخبزة أورس وداخل مستودع باشا (جبهة التحرير الوطني في لايوانت بيسكاد). أطلب منكم عدم ذكر ذلك في نشرية العمل البسيكولوجي والسياسي، لأني أريد أن أتكفل بباقي مسؤلي الخلية [...] من جانب آخر، أبلغتكم سابقا بإعدام [...]، المناضر المعروف لجبهة التحرير الوطني في نهج سرفانتيس. في الواقع، لم يمت لم كان مصابا. في يوم 7 أوت، قامت نفس فرقة الكومندوس [...] بالاجهاز عليه بواسطة مسدس أوتوماتيكي في مستشفى مصطفى. وتأكدنا من مصرعه (ردا على قضية دي راڤو[313]). وهنا أيضا لا ينبغي الحديث عن القضية، لأني عازم على تصفية العناصر الستة عشر الآخرين بنفس الطريقة، وبالأخص كل المسؤولين عن موت مناضلنا پاستور أدريان و لوري . إن

فرنسا فدية [312] والخدمات الاجتماعية قبل نهاية الشهر [...] الوضع لم يتغير، لكن لا يجب أن ننسى [...] أننا في مطلع سبتمبر كنا مقاطعين عالميا، يوما في دفع تكاليف الاحتياجات." في شهر نوفمبر، كانت الأغلفة المالية "جيدة" وتشمل: "مويا جيدا في باريس، وأموالا لشراء أسلحة وزيادة في أموال شبكة "دوائر الإدارة المتخصصة"، ودفع ميزانية الإذاعة." ولهذا، كان فارد يرى أن "عمليات جمع الأموال الخاصة" غير مجدية بل ومضرة. مشيرا في هذا الصدد لعمليات أشرف عليها ميسود وأوصال ثلاثية الألوان من توقيع سالان، لعمليات قام بها الندري سعدا وأوصال بيضاء موقعة من طرف سالان، بالنسبة لعمليات أشرف عليها "كنال".

اطلت معركة جزائر جديدة: الرعب في معسكر جبهة التحرير الوطني. الرعب في معسكر الليبراليين. ومن ناحية أخرى، استهدف الحركة الشابة اليسارية، واقترح إعدام المدعو [...] القائد الإقليمي للقوة العملية. [...] أريد أن يتم ذلك في وضح النهار، وفي قلب المدينة. لكن أرى أن داخيل [دافيلدر] طعن عليه العمل، لأن لديه 48 شخصا [لإعدامهم] (ممن فيهم رجال البوليس الذين يشتبههم كثيرا)، ثم إن العملية المحددة الهدف تطرح مشكلة النقل (سيارات وأموال)، ومشكلة المخابئ الأكثر إلحاحا فيما يخص المخابئ، نحن نتدبر أمورنا، وفيما يخص المال سنرى فيما بعد (ميدو، والآن بوردون، لم يعطيني سوى 500 ألف فرنك قديم، من مجموع المليون و400 ألف المقررة، وذهبت في شراء 4 سيارات)[314]."

هذا التقرير المؤرخ في 10 أوت، تلته بعد ثلاثة أيام حوصلة جديدة للنشاطات[315]. يبريز خطط لشيء "هائل" للمنطقة المنطقة الجزائر الأولى A/2/Q3: "لديه هناك على المباشر، فريق منضبط ومطيع يزرع الرعب في صفوف أنصار جبهة التحرير الوطني في الناحية." كما أشار يبريز إلى ضرورة تجنيد شخصا يدعى "ميسود" كان قبل ذلك يكرس نفسه في التفجيرات بالبلاستيك وجمع التبرعات. التقى به مع دافيلدر، وهذا المدعو "ميسود" الذي كان معه 30 رجلا يعيشون كلهم في السرية، مستعد للعمل لحساب منظمة الجيش السري مقابل مليوني فرنك قديم. وكان يبريز يريد تجنيده من منطلق بسيط: "أنا أعطيه ميتين في الشهر وهو يعطيني جثتا، أو أني لا أعطيه المليونين فأضطر حينئذ لرميه برصاصة. ما أجمل الحياة! أنا الذي كتب عليّ أن أهب حياتي لعلاج الديمقراطية والروماتيزم." رغم اعتذاره على استطراده في الحديث، إلا أن ذلك يعبر عن حالته النفسية وعن شخصيته. لأن يبريز يؤمن بعمله كمهندس الاغتيالات، ويستلهمه من مخيال سياسي ينهل من مرجعيات وتعاليم ما يسمى "الكتيبة الأولى": "بدأت اكتسب روح المطهرين من ذلك النوع الذي ورد في "العهد القديم"، أو قل روحا قتالية من

الإسبانية، تيسيو رودينو (مساعد جوسي أنطونيو)، الذي توفي عام 1936 في كمين سيراليون. عندما أفكر في كل ما علق أن أعمله، الغصص عيني وأغوص في الحلم... "الجبهة القومية تتضح معا وتضع على مقدراتها الفكرية والمعنوية والروحية مع مقدراتنا المضمونة. ما تبقى من حركة mp 13، يفعل نفس الشيء، أو يختفي بعد عقاب إلاهي مسلط على كريستال: منظمة الجيش السري وفرقه القتالية المتجمعة في شكل أوبة مجومية ووطنية، تدمر هذا الوحش الشيوعي والأفلاي والماسوني.." لنحتفظ وأقول... تبا والموت للحمقى !" تعاريف يبريز لم تمنعه من الإدلاء في ذات التقرير بأرقام دقيقة عن احتياجاته المالية واستعمالاتها. في ذلك التاريخ "الفرق الخاصة التي يقودها دانييل (دافيلدر)، التي تضاف إليها عناصر ميسود، يصل تعدادها 190 شخصا، أربعة أخماسهم يعيشون في السرية. تلزمنا 9 ملايين في الشهر (6 منها لمكتب العمليات - المنطقة الأولى)، وهذا حد أدنى. فإذا لم استطع في اليوم الأول والخامس عشر من كل شهر أن أعطي ما هو مطلوب للفرق الخاصة، فسوف تضطر هذه الفرق، حتى تكسب عيشها، لعمليات جمع أموال فردية."

وصمة البث الإذاعي

الشروع في هذه العملية جاء في ظرف دقيق، يتزامن مع الاستقبال الذي يروي زعماء منظمة الجيش السري أن يخصوا به لويس جوكس الذي كان منتظرا يوم 5 أوت. في رسالة مؤرخة في 30 جويلية، وجهها جوهو إل فاردي، أوضح له بأنه "يجب أن نظهر له، أثناء إقامته أو عند وصوله، قوة وفعالية منظمة الجيش السري." واقترح في هذا الصدد "مهرجانا من التحيرات، ليس فقط في الجزائر، وإنما إن أمكن في نفس الساعة عبر أكبر عدد ممكن من المدن الجزائرية"، ويضاف إليه "قبل موعد حظر التجول،

حمل موسيقى في نصب المدن تعزفها آلات الطناجر." فهي نظر جوهو، "إن تراس العمليات يعين جوكس بأن منظمة الجيش السري موجودة وأنه يجب الأخذ بالحساب لها ألف حساب، وبأن المقاومة السياسية التي دخل فيها ليس فيها مناقد بالعدد الذي يظن[318]."

وافق فاردي على مقترحات جوهو وأرسلها إلى "المسؤولين المعنيين". في نظره، "إن ما يبرر أكثر هذه التظاهرة أن زيارة مبسمير ستكون متزامنة مع زيارة جوكس، وأنهما سيأتيان بلا شك في مهمة لدراسة الأمر بالشروع في تنفيذ الإجراءات المفضلة للبدء في مخطط الرحيل[317]." هذه القناعة الراسخة لدى قادة منظمة الجيش السري بالجزائر، مبنية على كل المعلومات التي يحصلون عليها والتي تعد في نظرهم مؤشرات دالة (منها مرقبة لبكس التقطت من باريس تعطي أمرا بوقف مشاريع إقامة أجهزة البث للإذاعة والتلفزيون الفرنسي، باستثناء المناطق الصحراوية[318]).

مع ذلك قام فاردي بإعادة توجيه تعليمات جوهو. تعمد تقليص الإقليم المعني اعتبارا أن "منظمتنا واتصالاتنا خارج المنطقة الأولى (مدينة الجزائر) لا تزال ضعيفة وغير مضمونة حتى تقامر بإصدار أوامر تنفيذ لعملية من هذا النوع لإملائنا في النواحي والمناطق الأخرى. ونظرا لآجال التوريد المقيدة، لن يكون لدينا الوقت لذلك. ونعلم كذلك أنهم يشكون من نقص حاد في العتاد بالكمية الكافية. وهي إحدى الثغرات التي لم تتمكن من سدها[319]." رسالة فاردي لم تخرق لمسمار الدعاية التي تحضر لها المنظمة بمناسبة زيارة جوكس للجزائر، "عملية فابريل". والتي تتمثل في بث أول إرسال إذاعي وتلفزيوني عن طريق القرصنة. كان فاردي قد كلم جوهو الذي التقى به في 22 جويلية. كانت فكرة مغرية لكنها صعبة التنفيذ. ورغم ذلك تحسدت في الأخير بعد موافقة سوزيني وفودار اللذين كانا بفيتنام من وراء ذلك "حدوث صدمة نفسية قوية على الأنصار وأثرا

وعالميا معالا[320]". في الفاتح أوت، كرر فاردي على سوزيني أنه "بفضل بث الإرسال الإذاعي في نفس التوقيت الذي ينشط فيها جوكس الدورة الصحفية، أي أثناء إقامته في مدينة الجزائر[321]" في اليوم التالي، قام فاردي بتسجيل البرنامج الذي تم بثه في الخامس أوت على الواحدة زوالا على أمواج الإذاعة والتلفزيون الفرنسي (آر تي اف)، في مكان البث الإجباري. تم تشويش الصورة وبث "نشيد الأفارقة"، قبل أن يعلن صوت: "هنا إذاعة الجزائر الفرنسية. لقد قررت منظمة الجيش السري اليوم قطع إرسال الإذاعة الديغولية. نيابة عن الجنرال سالان، الجنرال فاردي يخاطبكم[322]." لم يستسغ فاردي ذكر اسمه (الإعلان الذي سحله سوزيني كان يقول "أحد قادة منظمة الجيش السري يخاطبكم") وكان يحتج الانعكاسات السلبية داخل المنظمة (قال: إن ذلك يمكن أن يضر ويقال عني أني أسعى لكسب الاشهار الشخصي[323]"). غير أنه في الجوهر كان مرتاحا، لأن الأثر كان عميقا بما في ذلك على السلطات. لقد شاهد جان موران البث رفقة لويس جوكس في فترة انتظار الجلوس إلى مائدة الطعام، أشار إلى "أثره الهائل" على الرأي العام[324].

أثر المفاجأة كان أن "قليلا من الناس نسبيا استمعوا للبث، لكن الجميع سمع عنه[325]". من هذا المنطلق، وللتعريف بمحتوى الخطاب الذي تلاه فاردي، تم استنساخ النص في شكل مناشير وزعت على جميع أنحاء القطر الجزائري. من فرنسا تلقى فاردي نسخة من مقطع رسالة بعثها الرائد أولي (قائد الخدمات الاجتماعية للقيف في فرنسا) يعبر فيها عن تأثره بعد سماعه وهو في طريق كليرفو لصوت الجنرال وهو يتكلم على أمواج إذاعة "فرانس - آلجي."[326]

بعد نجاح "عملية فابريل" بأيام، طلب سالان من فاردي في تعليمته المؤرخة في 9 أوت بتكثيف وتعميم هذا النوع من العمليات: "يجب

الشروع في تنسيق العمل على كامل القطر. الجزائر ووهران لهما دور حاسم لا شك في ذلك، إلا أن مشاركة الكل ضرورية وحيوية لنا." ودعا قاردي إلى "إصدار تعليمة للنواحي توضح لها وجهات نظركم فيما يخص تزامن العمليات[327]." في يوم 12 أوت، عاد سالان للحديث عن مسألة "تنسيق العمليات" في مذكرة جديدة إلى قاردي[328]. ويبرر سالان ذلك بكون أن "العمليات المحدودة في الظرف الراهن فقدت من أهميتها ومن مفعولها. في حين أن عمليات مثل عملية 5 أوت هي بلا منازع، وبغض النظر عن طابعها الاستعراضي، نوع العمليات النموذجي التي تترك آثارا هائلة سواء على معنويات الجماهير وعلى الخصوم، ولا شك أنها ستؤتي ثمراتها." الزعيم يعرف بأن هذا النوع من العمليات، بحكم الوقت الذي يتطلبه التحضير والمخاطر التي تنطوي عليها، يصعب تكرارها بسرعة، لكنه مصر على إعادة توجيه عمل المنظمة: "لا نتخلى تماما عن العمليات المحددة الأهداف التي دأبنا عليها إلى الآن والتي تساعد على شحذ الروح المعنوية وعلى إنهاك الخصم، إلا أنه بات من الضروري التوجه أكثر نحو العمليات التي تستهدف "الفضاء العمومي". ومن هذا المنطلق، طالب سالان بالتخطيط لعملية "متزامنة في الجزائر ووهران وقسنطينية وعنابة، على سبيل المثال، وتستهدف في نفس اليوم وفي نفس الساعة، عدة محطات كهربائية في قلب تلك المدن." وكان يحلم بتكرار العملية قام بها الفيالقين في هانوي بتدمير 12 محطة كهربائية ذات يوم في منتصف النهار."

كل هذه الاقتراحات تناولها قاردي بالتحليل والنقد[329]. فصحح وجهة نظر سالان حول "العمليات المحددة الأهداف" ويبرر عمل مكتب الاستعلامات والعمليات. ذلك أن الهدف من تلك العمليات لا يقتصر على تحطيم معنويات العدو أو إنهاكه. ففي نظره "إن أقوى العمليات ترمي إلى القضاء على الأفراد الأكثر خطرا علينا من بين خصومنا: الخونة عملاء جبهة التحرير، والأعضاء النشطين في هذه الجبهة، وأنصار سياسة

الوحيل الفاعلين." فإذن هدف التصفية موجود، لكن يصاحبه التهديد والترويع بالتفجيرات. أما عن التخطيط لعملية كبرى، فإن ڤاردي يجد الفكرة مغرية، لكنه تأسف لكون أن حالة الاتصالات والقيادة في شبكة بولبارت (وهران) وشبكة قسنطينة قد يجعل من تنفيذها أمرا مستحيلا. يبقى أن قرصنة البث الإذاعي وسيلة ممتازة للتواصل مع أكبر عدد ممكن من الأوروبيين والمسلمين (قادة المنظمة، وعلى رأسهم ڤاردي، متخوفون من بثها على القناتين العربية والقبائلية[330]). لم تستعد نفس المفعول الذي أحدثه إرسال الخامس أوت، إلا أن البعض منها كان لها صدى كبير. مثل الإرسال الذي أجري يوم 28 أكتوبر 1961 وبث كلمة للجنرال ڤاردي. كان مقررا في ثمانية دقائق، إلا أنه استغرق ثمانية عشر دقيقة. وهذا خلق صعوبات تقنية للفريق المكلف بالبث [331]. هذا النص الذي تلاه ڤاردي يمثل عرضا للخطوط العريضة لمشروع منظمة الجيش السري وردا حازما ومشجعا [332]. "بعدما نهضنا، نجحنا وليس لنا في ذلك سوى مزيد من دواعي الأمل." وفي موقع آخر، يتحدث بغنائية عن الموت والحياة: "الموت هو هذا التصور الديڤولي لجزائر جزائرية، هي القوة الثالثة المزعومة، هو وهم الشراكة الممكنة مع عدو لا يرحم نسلم له هذه الأرض الفرنسية وهذه الجماهير الفرنسية، سواء كانت مسيحية أو مسلمة أو يهودية، التي يقول ديڤول، حسب جدليته المشؤومة، أنها لا تنتمي إلى شعبنا.." أما ما هو حي وما هو حقيقة، هو الشعب الفرنسي على هذه الأرض الفرنسية بالجزائر الذي هب لنداء منظمة الجيش السري للوقوف ضد مشروع الاستسلام، ويؤكد عزيمته على أن يبقى جزء من الأمة الفرنسية مهما حصل." بالنسبة لڤاردي، هناك احتمالان: "إما أن هذا الإقليم الفرنسي سيبقى ضمن المجموعة الوطنية، أو أنها ستسلم من دون شروط غدا لوحشية جبهة التحرير الوطني وبعد غد للقطب الشيوعي." وأضاف معلقا على عودة ديغول وحالة البلد: "أعدكم أن مشاهد الذبح والتنكيل التي رأيناها سوف

أن نتكون على الصارمة." ويستطرد فارني قائلا: "نحن لسنا مهووسين ولا متعطشين كولونياليين. إن منظمة الجيش السري ليست حزبا، بل هي جيل، هي الوطن المسلح على أرض الجزائر هذه للاحتفاظ بها فرنسا البيد ويقول بريجه أن يتخلص منها بأي ثمن. أما نحن فنريد أن نحتفظ بها فرنسية بأي ثمن!" "فرنسيو الجزائر، اليوم أكثر من أي وقت مضى قولوا معا: لا للحقيبة ولا للنعش... إن منظمة الجيش السري تناديكم للانضمام إلى صفوفها، معها ستكونوا منتصرين ومضطهدين، وستكونون أقوى. نحن عقدنا العزم على أن نقاتل أو نموت، وأن نبقى فرنسيين على هذه الأرض الفرنسية، وكلنا معا سننتصر."

كانت عمليات القرصنة على البث الإذاعي واحدا من أهم النجاحات التي أحرزتها منظمة الجيش السري في صيف وخريف 1961، إلا أنها ليست في متناول أيدينا، لأن السلطات جندت وسائل قياس ضخمة[333]. ولهذا أرسل فارني توصياته لمهندسي تلك العمليات: "حرصا على ضمان أوفر أمن ممكن، يفضل أن تنفذ العمليات من هذا النوع ليلا، لكون أن إقلاع وتحليق الطائرات المروحية في هذا التوقيت يكون أصعب. [...] أما فيما يتعلق بالبث الإذاعي، فيمكن أن يتم بشكل فجائي، في ساعات غير محددة ومتغيرة. وهذا قد لا يستقطب جمهورا كبيرا من المستمعين، لكن صداه مضمون عن طريق الصحافة والإذاعات المحلية على الرأي العام في فرنسا خاصة[334]." كان دأب المنظمة على قرصنة البث الإذاعي في محله، لأن تقاطع نشريات المنظمة وتقارير المندوبية العامة للشؤون السياسية والإعلامية، التي التقطتها المنظمة، تبيّن أن البث الإذاعي هذا دعم مصداقيتها. فالتقرير الأسبوعي من 9 إلى 16 أكتوبر 1961، يشير إلى أن "الأوساط الأوروبية الموالية لمنظمة الجيش السري وجدت الفرصة للسخرية من عجز السلطات المحلية على دعم إعجابهم بفعالية المنظمة والتأكد من أنها تبقى الضمانة الوحيدة لوجودهم في الجزائر." فيما يحذر

للدراسون من "الأثر العسي الوخيم" لهذا البث، والعرب المسلمون عن امتنانهم من "النجاح الذي حققته هذه البرامج" وعن حنوهم من أجل ة الجيش السري[335]."

عزوف الجماهير عن التعبئة

في اجتماعاتهم، أخذ قادة المنظمة تفكر في وسائل كفاح أخرى، التوسع الإضرابات في الخدمات العمومية وفي المؤسسات الوطنية، لكنهم تحدوا بها. ويرى فارد أن ذلك لن يكون ممكنا إلا في حالتين: "إن تركب لحكومة حماقة كبرى [...] حتى يغلو الغضب كل المشاعر الأخرى"، و"أن يكون دافع الإضراب مقبولا تماما عند الفئات في فرنسا (أي لا يكون هناك دافع سياسي، وإنما فقط دوافع شخصية، نقابية أو مهنية خطيرة)[336]". إذن كانت الإمكانيات محدودة، ومن ضمنها فكرة التحرك في قطاع حساس مثل قطاع النفط. حاولت المنظمة أن تسير مواقف عمال شركة SN-REPAL، الذي يعتبر مديرها العام، أ.كولو، من لد أنصار الجزائر الفرنسية[337]. وفي هذا الإطار، تقدم باسكال أوهي بسؤال كتابي إلى ميشال دوبري يسأله فيه عن مستقبل الشركة، وفي الوقت نفسه طالب موظفو شركات النفط، وخاصة منها SN-REPAL توضيحات من مسؤوليهم. في يوم 20 أكتوبر، تلقى أ.كولو رسالة من الممثلين النقابيين يطالبونه فيها بتفسيرات عن مستقبل الشركة. لكن كولو اعترف بعدم علمه بالأمر، فراح يهدئ الجموع ويرجئهم حتى يأتي رئيسه روجي فوتر إلى الجزائر في زيارة كانت مقررة في 18 نوفمبر الموالي. إلا أن النقابات قررت الإعلان عن إضراب ليوم 31 أكتوبر[338]. السلطة من جهتها حضرت نفسها لهذا الاحتمال. ولقد حصلت المنظمة على نسخة من تعليمة مؤرخة في 3 أكتوبر 1961، تكلف فيها المندوبية العامة الأمانة الدائمة للدفاع الوطني بدراسة "الإجراءات الملائمة لضمان سير الخدمات

العامة الحساسة مثل الموانئ والمواصلات والمنشآت الحديدية وشركات الكهرباء والغاز الجزائرية في حالة الإعلان عن إضراب."[٢٥٥] ويضاف لإجراءات "الحجز العام للخدمات العمومية" التعبئة الفردية (إقرار قائمة من عدة قطارات) واستدعاء جنود الخدمة العسكرية. هذه الإجراءات، أعلمت وزارة الداخلية تحمل الحد، فاضطروا لتأجيل مشاريع إضرابات كثيرة.

وبقدر ما أعلنت، منذ بالعسكريين، فكرة التعبئة الجماهيرية في الشارع رفضا دائما، ولاسيما أي انتفاضة للسكان الأوروبيين. وشعر عسكريو إلى حمله القمع المتوقعة على مظاهرات الأقدام المقررة في مدينة الجزائر في الخامس أول نوفمبر 1961. يرى فاروق أنه "على جميع السكان الأوروبيين" أن "يكونوا في بيوتهم" وأتخاذ موقف دفاعي بحت". وفي حال اندلاع مظاهرات جماهيرية للأقدام، يتوقع حدوث سيناريوهين إثنين. الاحتمال الأول: "أن قوات حفظ النظام الرسمية ستتصدى لها بفعالية وتقمع المظاهرات بالقوة الطبيعية. وفي هذه الحالة، يجب ترك "قوات حفظ الأمن تتفاهم مع الأقدام". ويمكن لمجموعات منظمة وموجهة توجيها جيدا من الجيش السري أن تقوم بتدخلات محلية حيثما توجد ثغرة في جبات "قوات الأمن". وهناك توقع حدوث احتمال ثان: "السلطات لا تتدخل وتكتفي بمحاصرة المتظاهرين. في هذه الحالة، يجب أن تتدخل عناصر مهيكلة ومدعمة من منظمتنا لإثارة أحداث بشكل يحتم على قوات الأمن أن تتدخل." ماريو فاروق أن يتفادى "بأي ثمن" هي "الصدامات والأحداث الدامية بين المتظاهرين المسلمين والسكان الأوروبيين" التي يمكن أن تؤدي إلى "اندلاع مظاهرات أوروبية عامة، من شأنها أن تعطي الفريسة لقوات الأمن تمنعها." وما يشغل بال فاروق أيضا ألا تصدر "هتافات معادية للجيش من قبل الأوروبيين"[٢٥٦]. هذا الموقف نبته هيئة الأركان التي أصدرت في هذا الشأن مذكرة إعلامية. ما تخشاه المنظمة هو حدوث استفزاز أو هجمات على الأوروبيين من قبل المسلمين. لأن

المنظمة قد تجد نفسها حينئذ بين فكي كماشة: "يمكنها أن تستجيب، لكن في بعض الوقت لو بقيت جامدة، قد ينقلب عليها الأوروبيون والمسلمون في آن واحد." [٢٥٧] وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين المعروفين بولائهم يحظون بمعاملة عادلة، خاصة لدى مكاتب الإدارة المخصصة "للمسلمين". وقد أصدر فاروق تعليمات صارمة لأول نوفمبر. على المسلمين، مثلهم مثل الأوروبيين، أن يمكثوا في بيوتهم: "لا تتحركوا" وراء عناصر الأقدام الذين يجهزون لإثارة صدامات بين الجاليتين. وللعلم، لو حدثت مظاهرات أو أعمال عنف، ستتصدى لها الجيش، بل وسيفتح النار مثلما فعل في مظاهرات جويلية 1961."

حملة للتحسيس بمصير معذبي ومعقلي الجيش السري

إن العزوف عن التحدث لا يعني التخلي عن الجهود التحسيسية. فتلك إرادة المنظمة بروت أن التشديد بالاعتقالات التي مست مناضلي وأنصار المنظمة وظروف اعتقالهم ستتحلب لهم تعاطف الجماهير. في أواخر صيف 1961، عداة محاولة الانقلاب الفاشلة التي استهدفت ديغول في "توتنت سود نال"، اشتد القمع على منظمة الجيش السري بالجزائر. فخلال النصف الأول من شهر سبتمبر، تم اعتقال 258 شخص[٢٥٨]. وتم إرسال المعتقلين إلى معسكر مفتوح في الخرف.

هذا الوضع الجديد أقلق المنظمة، التي تتوجس من ردود أفعال الجماهير على هذه الاعتقالات. وتخشى بوجه أخص نفورها منها بعدما يكتشفون أن المنظمة ذاوي اشتراكا ملاحقين. وانطلاقا من شهادة للازم ذاورم من شبكة "دلتا" الذي وقع في كمين بالأبيار يوم 24 أكتوبر 1961، تم التفكير في نوع الدعاية التي ينبغي إعدادها في هذا الشأن. في المحطة التي كانت

قوات الأمن على وشك إلقاء القبض على دلورم، هتف هذا الأخير بصوت
"أو آس" و"الجزائر فرنسية"، مما دفع ببعض الأشخاص للرد. "بعض
مثلي وصرخوا على رجال البوليس من نوافذهم، لكنهم لم يفكروا في أن
يقفوا بأنفسهم على رؤوسهم للتمويه والسماح لي بالهرب". وهو مصاب،
لقي دلورم صعوبات جمة مع صاحبة محل مجوهرات اختبأ عندها وأرادت
"أن تحشد الناس في الخارج" اعتبارا من هذه الحادثة، أمر بتوزيع بطبع أول
منشور يوضح السلوك الذي يجب أن يتحلى به السكان ("أعمال تحويه،
إقامة حواجز، الهتاف، المعارضة السلمية")، ومنشور ثان "يشرح أن كل
مواطن، وكل عائلة، وكل محل تجاري، يمكن أن يوفر ملجأ لأي عنصر من
عناصرنا في حالة الضرورة (مع عقوبات لكل من يخالف الأمر)"[344].

هذه التأملات بشأن الاعتقالات رافقها قرار بالتنديد بالتعذيب الذي
يتعرض له مناضلو وأنصار منظمة الجيش السري. ويبيّن أرشيف المنظمة
بالجزائر، علاوة على الحالات المتداولة في الصحافة، عددا من حالا الاعتقال
المشوبة بالتعذيب، خاصة حالة "بوتاي"، العضو في جهاز الاستخبارات
للجبهة الوطنية، الذي ألقي عليه القبض يوم 4 أكتوبر 1961: والدته التي
رأته في معتقله، قالت أنه "رغم شدة التعذيب الذي مورس عليه (خاصة
بالكهرباء)، إلا أنه لم يبح بشيء"[345]. "وفي شهادات دونتها المنظمة بعناية في
تقارير، ذكر أن "الأطباء في مستشفى مصطفى عاينوا عدة حالات بليغة
من التعذيب. وبين أيديهم اليوم أربعة ملفات تتضمن أدلة دامغة. لكن
من الصعب عليهم أن يبادروا هم بأنفسهم بالكشف عنها. ومن جانب
آخر، المعنيون الذين رووا طبعا للأطباء كل ما تعرضوا له، زيادة على الآثار
المادية، طلبوا ألا تنشر أقوالهم. لماذا؟"[346] مسألة تعذيب مناضلي الجيش
السري أصبحت تتصدر صدر الصفحات الأولى في مطلع شهر أكتوبر
1961، استهلتها جريدة "لوموند" التي بدأت منذ أول و2 أكتوبر باختيار
عنوانا لإحدى مقالاتها: "التعذيب في الجزائر"[347]

ولقد كشفت الصحف عن حالتين، الأولى تخص مدام سالان، زوجة
مزارع وأم لخمسة أطفال. ألقي القبض عليها ليلة الجمعة من 8 إلى 9
سبتمبر، وأقيدت إلى "الطعاران"، حيث قرر الكولونيل دوبروص، الذي
تهمها بإيواء مناضلين واجتماعات لمنظمة الجيش السري، أن يوكل أمرها
لرجاله. وحسب المعلومات التي استقتها المنظمة، كمشوها وضربوها
ومرروا عليها التيار الكهربائي، إلخ.[348] ولم تتكلم حتى مع دوبروص
الذي استنطقها هو الآخر فيما بعد. إثرها أدخلت عيادة "لافيرد". حينها
ثار جدل بين سيكوراني والبروفسور فوانار. قدّم ممثل الدولة شهادة طبية
لبراءة رجال الدرك، مما أثار حفيظة الطبيب الذي أبلغ زملاءه في الجزائر
وفي فرنسا واستدعى في 9 أكتوبر اجتماعا لـ"بيت الطبيب" بالجزائر حيث
قرر إنشاء "لجنة تضامن" كلفت باتخاذ "إجراءات ردع" في حالة اعتقال أحد
أعضاء السلك الطبي[349]. استمر الجدل، وكل طرف ظل متمسكا بموقفه.
وفي خضم ذلك، كتب جان موران إلى موريس پاتان (رئيس لجنة الدفاع
عن الحقوق والحريات الفردية[350]) في يوم 16 أكتوبر 1961 يشرح له بأنه
"ما من شك أنه في لحظة من اللحظات من هذا الاستنطاق، تعرضت مدام
سالان لتعنيف أقل خطورة من التعذيب الذي وصفته دعاية المتمردين،
إلا أني أؤكد لكم بأن هذا التعنيف لم يكن السبب في دخول المعنية إلى
المستشفى[351]." الحالة الثانية تخص نوئيل لوتشني، كاتبة الجنرال سالان
سابقا. جاء في التقرير الذي أعدته المنظمة[352] بأنها أدخلت مستشفى
مصطفى صباح يوم 20 أكتوبر، "في حالة يرثى لها، متأثرة بعمليات
تعذيب شديدة (تعرضت للضرب المبرح لمدة خمس ساعات) و"إهانات
فظيعة." "لم تتكلم. في يوم 21، جاء ضابط شرطة ليقتادها معه، لكنه لم
يتمكن أمام المقاومة الشرسة التي أبداها البروفسور رابنو. ومع ذلك، عاد
رجال الشرطة في الغد ليأخذوها معهم إلى فرنسا." وفي يوم 24، بعث
رابنو برسالة مفصلة إلى رئيس عمادة الأطباء[353].

هذه المعلومات عن ملابسات التعذيب دعمتها أنباء مخيفة وردت إلى فرنسا من الأركان من معسكر الحرف، في شكل تقرير وقعه سبعة أطباء، هم الدكتور لامور (طبيب جراح في كلية الطب ـ الجزائر)، بيار فيو (كلية الطب ـ ليون)، جيوفا (رئيس مصلحة الأمراض المعدية بالمركز الاستشفائي ـ عنابة)، كريستيان كومسوا (من كلية مارسيليا)، هوف دلان (طبيب أخصائي في العلاج بالأشعة ـ فيشيفيل)، رولان شامري (صيدلي)، جان دالبس (جراح أسنان). نقلنا خصيصا واعتقلنا في معسكر الحرف من دون أدنى مبرر، وسجنا منذ وصولنا الوقائع التالية: في بقعة مقفرة تقع في أقصى جنوب مقاطعة سطيف، فوق هضبة جرداء ومفتوحة للرياح، ومعرضة للشمس الحارقة التي ترتفع فيها احتمالات الإصابة بالرعن وتجفف الجسم بشكل كبير." ليتبعها فيما بعد وصف "للحالة المزرية والتعفن الذي وجدوا فيها الحجرات" (10 أشخاص في 70 كمتر مربع في بعض الحجرات، الأفرشة مدنسة بالفضلات، المطبخ ودورة المياه لا يطيق المرء الاقتراب منها من شدة قذارتها، الخ)، وبالإضافة إلى انعدام الماء الجارية، هذا كله يعطي فكرة عن الشروط الصحية السائدة هناك. خلاصة التقرير كانت خالية من أي مفاجأة: "هذه الظروف تذكرنا بفترة المحتشدات التي ناضل الكثيرون منا في الماضي من أجل إلغائها على أمل إزالتها إلى الأبد. لأنها لا تتلاءم مع أدنى شروط الكرامة الإنسانية. وهي فضلا عن ذلك أوضاع غير مقبولة لأشخاص لم يقترفوا جريمة أو جنحة وذنبهم الوحيد ربما هو أنهم يحبون وطنهم كثيرا. ولهذا نطالب الصليب الأحمر بإجراء تحقيق في هذا المعسكر [354]."

حاولت دعاية المنظمة استغلال الوضع أقصى ما يمكن، للطعن في "الدولة الديمقراطية" عبر منشورات لاذعة تذكر دائما بالحرب العالمية الثامنة: "مرة أخرى، ارتكبت الفيستابو الديمقراطية جريمة اغتيال في حق مناضل وطني فرنسي بالجزائر، روني ديشون من قسنطينة، الذي توفي يوم الأحد 22 أكتوبر بمستشفى مصطفى بالجزائر." الرجل ذو الثلاثين سنة والمعتقل منذ

إثر نوبة أوت لمعسكر الدويرة (شاطوه ولدان)، تم نقله وهو غارق في حالة عبوية وتوفي عند وصوله إلى المستشفى. ويشدد المنشور على "المسؤولية" وهي أن هذا المعتقل لا يتوفر على أدنى ممرض مؤهل ولا على أي طبيب"، ويذكر بقضية أخرى مختلفة، هي قضية وفاة شارل ديدي قبل ذلك بأسابيع (13 سبتمبر)، الذي عثر عليه عاريا وميتا في زنزانته بقسنطينة، بعد عمليات استنطاق جد معمقة (حسب المنظمة، السلطات تتحدث عن انتحار [355]). ما يهم المنظمة، من خلال روني ديشان والتذكير بشارل ديدي، هو الترحم على "شهيد جديد للجزائر الفرنسية [356]".

إلا أن العمل الدعائي بدا صعبا لأن الأحوال سريعة التغير. مثل ما تدل عليه قصة المدعو سيران، الذي كان معتقلا ومقيدا في الطاقاران، ونقل إثرها إلى مدرسة الشرطة وحظي هناك بمعاملة جيدة، وكان رجال الشرطة هناك يشربون النخب مع المعتقلين احتفاء بالجزائر الفرنسية، ويسمحون لهم بمقابلة أهاليهم، وبتعليق رايات منظمة الجيش السري في العرف [357]. وهناك أمر آخر حرم المنظمة من استغلال الوضع لمصلحتها الخاصة، هو أن الأطباء أنفسهم صاروا يندددون بحالات التعذيب. مثل البروفسور روبرت كلود، الذي لما تقدم إلى مصلحته رجال الأمن لأحد المعتقلين الذين أدخلوا المستشفى، وجدوا المرضى تحت التخدير، مما حتم رجال الأمن من حملهم في أغطية، مما سمح برفع شكوى على "ظروف هذه العملية المشينة"، التي حضرها الصحفيون والمونسنيور دوفال [358]. على صعيد آخر، عاد قدماء المحاربون لتنشيط جمعياتهم وكتبوا إلى وزرائهم. هذه اللجنة الشاملة منعت منظمة الجيش السري من احتكار الملف لوحدها. واقترح فاردي إنشاء لجنة مختلطة متكونة من مندوب للعمل السيكولوجي والسياسي (والأفضل أن تكون شخصية غير سرية)، وطبيب ومحامي مؤهلين ومعروفين. ويمكن استغلال التقارير "من ثلاث نواحي [...] من ناحية مصلحة الضحايا، والمعارضة المتنامية لممارسة التعذيب ومن ناحية

الاستقلال الأمثل [...] على المراقي العام [360]." لم يتحقق أي من هذه المشاريع التي اقترحها فارندي، لأن سلطات الدولة تحركت. بحيث أوقفت خلية تحقيق و مائية برئاسة سمار سيلي إلى الحرف و بددت بالشروط الصعبة المساندة في المعسكر. ولم تمض أسابيع حتى أعلن عن إغلاق المعسكر و نقل المعتقلين إلى معسكرات أخرى، خاصة معسكر آركول[360]. فسقطت معها قضية التعذيب و المعتقلين.

لا تنافس أو تكامل:
ملحقات الجيش السري الأخرى

تعزيز الاتصالات على مستوى القطر الجزائري

الانزلاج في وهران

في أوائل شهر أوت، اعترت هيئة الأركان موجة غضب عارمة بسبب الأوضاع في وهران. ولخص فودار ذلك بقوله: "إني انتظر تعيين مسؤول جهوي، طلبت في السابق اقتراحات من سانت ماري (الدكتور روميو). لكن سولاني (سالان) وكومباتوين (جوهو) تدخلا في القضية. إني أرى مع ذلك أنه من الأجدى لمسؤولي وهران، الذين لا يوجد أحد منهم ملاحق، أن يستدعوا كلهم إلى الجزائر، بدل أن نأتي لمقابلتهم في عقر ديارهم[361]." ظلت المسألة الوهرانية، طوال الأسابيع الموالية، رهن المجهول. وبقي فارند، المكلف بوجه محدد بالاتصالات مع وهران، متأرجحا على مر الأيام بين الإحساس بالارتياح و التذمر. كانت له نظرة حسنة عن رومية وبثق في قراراته وعن كل ما أنجز في وهران: "يمكن اعتبار أن القسم الشرقي من إقليم بول (الدكتور روميو)، بما فيها القاعدة، هو الآن بين أيدي المنظمة[362]." لكن بعد مرور يومي، تغيرت اللهجة. الأمر استدعى توضيحات من فارند ("هذه المرة، لا وقت لنا للمزاح") دونها في رسالة بعثها يوم 12 أوت إلى بول، واستدعى اجتماعا يوم 15 أوت[363]. وكانت هناك نقطتان محل النقاش: الأولى تخص التعليمات التي أصدرها زانتاشي، الذي جاء به فارند إلى روميو. كان شخصا غير مرغوب فيه، لأنه يعتبر دخيلا له علاقة مع

"الأرض السوداء" وهو الثاني بشكل، بالنسبة لقائد التنظيم المحاصر في خطر الاختراق الصفوف. وعلى هذا الأساس أعلنت "تعليماته" بالطلب كل عملية جمع أموال ومعلومات يجب أن تتولاها المنظمة وحدها وأن لم تكن قوات المنطقة العادية." المشكل الثاني يتعلق بالاتصالات الإسبانية التي كان فارد حازما بشأنها: "إن العلاقات مع لافايارد ومدريد هي من اختصاص الجنرال سالان واللجنة العليا للمنظمة وحدهما." وفي الواقع كان فارد متخوفا، وهو في ذلك محطئ، من الآثار التي يمكن أن تترتب عن بعض قرارات لافايارد على المناضلين الوهرانيين. وخلال زيارة له لروسيو، التقى ليبعوث (ادعى ذلك) قام بالرحلة وهران ـ مدريد عاد منها برسالة من لاون (لافايارد) موجهة إلى "رحاله" قادة النواحي، يعتبرها إل هيئة إ كان المنظمة، يوصي فيها بأن "يتولى في هذه القضية مع سولاي. وهذا أمر عاجل[364]." في هذه التعليمة، لم يقل لافايارد شيئا جديدا عن ضرورة وجود قيادة خارجية والشروط التي يجب أن تتوفر لزيارته. "الشرط الأولي" هو تسوية المشاكل الهيكلية العامة"، وخاصة أن تقود لافايارد في وهران أدنى مما كان يتصور فارد.

بالنسبة لقيادة المنظمة بمدينة الجزائر، لابد من قائد في وهران. وكان فاردي أول المقتنعين بذلك. عرض وجهة نظره على سالان وعلى جوهو في رسالة مؤرخة في 13 أوت 1961. وفيه طرحت فكرة قيادة تعطي "كل المنطقة" وليس فقط مدينة وهران والقاطعة: "لا يمكن تصور عمل فعال ودائم في كامل الإقليم الوهراني طالما أن هذه المنطقة لا تسيرها قيادة مؤهلة وقادرة، بدليل أن المسؤولين الحاذين الموجودين هناك وإطاراتهم يأبون إلا أن يحكمهم قيادة لا نزاع عليها." بقي البحث عن الشخص المناسب. فاردي فكر في المطروس (أرقو)، لأنه لا يوجد هناك "حل مناسب تماما". لكن قبل ذلك لابد من إقناع أرقو بالعودة من إسبانيا، وهو أمر "غير مضمون" في رأي فاردي الذي يعرف ميل أرقو للقيادة الخارجية[365]. في انتظار ذلك، يجب إيجاد حل مؤقت، وهو أن تسند قيادة المنطقة بوهران إلى جوهو.

وصل الجنرال إلى الإقليم الوهراني يوم 20 أوت وتولى أمر المنطقة [illegible] كان الاتصال معهم حارا في بعض الأحيان، لكنه مثمر [illegible] من سوء التفاهم. يقول كلود ميشلتي: "كان الجنرال سيشعر براحة [illegible] ضباطا محترفين ومضبطين أو كنا نواب برلمان أو أعضاء مجلس [illegible] وذكر أيضا أن جوهو، في اجتماع هيئة الأركان، لمحت بلهجة [illegible] الدولة خريج "مدرسة الوطنية الإدارة" جاء لمساعدة فريقه[366]."

[illegible] جوهو (يزيد) إلى وهران هدأ التوترات وغير العلاقات بين هيئة [illegible] الجزائر وشبكة بونيارات بوهران. ومن يومها، سحب فارد يده من [illegible] ولو أن سالان أعاب عليه (وهذا ما نفاه فارد بشدة) استمرار تلقيه [illegible] بشكل منتظم عن وهران[367]. بقيت العلاقات الثنائية، لكنها لا تشمل [illegible] عمليات اختصاص كل طرف. فمثلا، جورج فونزاليز (مسؤول الاستعلامات والعمليات بوهران) هو في اتصال مع جان جاك سوزيني. "جوني" كتب [illegible] ليعلمه بقرصنة البث الإذاعي في اليوم نفسه ويضعه في صورة [illegible] هو عموما متفائل: "هنا كل شيء على ما يرام." أما فونزاليز [illegible] من "مشاكل صغيرة من جهة تاسو [...] الذي يريد أن يفتح [illegible] [...] ولم يفلح، لأن لا أحد وافقه على ذلك." وأضاف فونزاليز: [illegible] بهذه الطريقة لأنه أحس بحسن معاملتنا له، لكننا لم نقبل بطلباته، [illegible] للانضمام إلى اللجنة المديرة بوهران. واتخذنا في هذا الشأن موقفا [illegible] لاسيما وأن قادتنا الميدانيين في أغلبيتهم لم يقبلوه." وختم فونزاليز [illegible]: "حرصت على أن أقول لك هذا، لأن تاسو يريد أن يأتي إلى الجزائر [illegible] بيريز. وعليه، أطلب منك أن تراقب الأحوال من هذه الجهة."

هذه الرسالة التي يتعدى مضمونها هذا السرد القصصي، تعكس وجود اختلالات تنظيمية. فكان من المفروض أن يكون غونزاليس في اتصال معه نظيره العاصمي، بيريز، وليس مع سوزيني، مسؤول العمل السيكولوجي والسياسي. وأيضا كثيرا ما كانت الاتصالات الشخصية تشوش على

العلاقات بين الفروع، وتطغى على انسجام الهيكل التنظيمي، ومن شأنه أن يضر بتماسك مجموع الهياكل.

داخل قسنطينة

منذ أوائل شهر أيلول 1961، بدأت المسألة القسنطينية تشغل بال سالان، ودافع في الأمر قاردي: "هناك مشكلة مطروحة بالنسبة لقسنطينة خاصة وأن مدنا مثل بوجي (بجاية) وفيليفيل (سكيكدة) وبون (عنابة) لا تعرف على ما يبدو أي سلطة تمارس من قسنطينة[369]." المشكلة الجوهرية المطروحة بالنسبة لقسنطينة تابعة أولا وقبل كل شيء من عزلتها وصعوبة الاتصال مع باقي المدن الواقعة في نفس القطاع مثلما أشار إليه قاردي: "لقد كرر لي مسؤول بوجي شفويا بأن العلاقات مع قسنطينة لا تزال ممتازة، لكن الاتصالات لا تزال دائما صعبة[370]." وأما مع الجزائر، فكانت هذه الاتصالات مقطوعة. في خريف 1961، اشتكى مسؤول العمل السيكولوجي والسياسي المحلي من عدم تلقيه من الجزائر سوى قليل جدا من المعلومات ومن أجهزة الدعاية وحتى من التعليمات (بالنسبة لأول نوفمبر). وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى المعنويات المنخفضة للأهالي الأوروبيين الذين يبغي إقناعهم بأن "الكفاح ممكن وأننا مصممون على حوضه." كما استنكر عدم نشر تكذيب رسمي لما روّج عن مشاريع تقسيم نشرتها الصحافة، خاصة بقلم جاك فوفي في جريدة "لوموند" في عددها الصادر في 20 أكتوبر 1961. بالنسبة للمسؤول القسنطيني، الأمر واضح: "عليكم أن تأخذوا في بالكم جيدا أن ما يجمع لدينا من جماهير هنا في كل الإقليم القسنطيني، لا يتعدى 150 ألف شخص مشتتين عبر إقليم بحجم ثلاث مرات القطر اللحيكي. فعندما نكلمها عن الدفاع الذاتي، ترد علينا بابتسامة شاحبة وأول ما يتبادر إلى ذهنها أن تقتطع التذكرة للذهاب مع أول طائرة[371]." بدون قائد وبدون اتصالات، الوضع

صعب والتحدي الذي ينتظر الكولونيل شاطو جوبير (كوبان[372]) الذي حل محل وظيفته هناك في أوائل 1962، بعدما تلقى توجيهاته من سالان، عظيم[373].

الوضع في فرنسا

في أواخر أكتوبر 1961، كان الوضع المنظمة في فرنسا، لمن ينظر إليها من الجزائر، يبدو مقلقا. ولقد بحث سالان الأمر مع قاردي خلال الصيف[374]: "لاحظت أن هناك اتصالات عشوائية وعجيبة تعقد مع كل الأوساط، باسمي في غالب الأحيان ومن غير علمي." ولوضع حد لهذه الفوضى وللحصول على مردودية وتنسيق أفضل للجهود [...] طلب من الجنرال فانوكسام للجانب العسكري من روقار للجانب العسكري، أن يتولى في باريس تمثيله الشخصي". وكان أيضا من المفروض أن يكون جينياك "إلى جانبهم". كان سالان من وراء ذلك يريد أيضا أن يخاطب بعض الزعماء السياسيين" ليعرض لهم مشروع منظمة الجيش السري، ويفرض عليهم "حقيقة وجودها وقدراتها". قاردي يشاطر سالان تشاؤمه، منذ أن تلقى عبر مبعوث رسالة من "باتون" (نقيب من لواء المظليين الأول ينشط في الجنوب الغربي) أرسلها إلى اللجنة المديرة لمنظمة الجيش السري بالجزائر. حسب هذا المراسل، "إن المشكلة الأكثر تعقيدا هي في قبول مختلف الفضائل لقيادة موحدة. لأن الجميع يدعي بأنه يمثل المنظمة". كل مجموعة تخضع لمسؤولها الخاص: ACUF وجينياك لسالان وحده، MP13 لمارتل، الخ[375].

إلا أن أخبارا أخرى آتية من باريس خففت قليلا من هذه المخاوف. فلقد استقبل قاردي في بداية أكتوبر مبعوثين حملا له أخبار 008 (سيرجان) و009 (لوذو): "هما في غوص عميق، لكنهما أعادا تفعيل كمل الاتصالات".

"هنا بحاجة لإمداد مالي عاجل. سأرسل لهما هذا المساء ما يمكنني أن أجمعه، معتمدا فرصة وجود الشعوث. لن يكون الحمل ثقيلا عليه. لكن هذا أحسن من لا شيء." "الشخصان [...] أكدا لنا أن أصدقاءنا يبذلون جهودا جبارة في التسيير بين مختلف المجموعات التي تنشط في باريس وفي الريف (لأنهما يعتبران بأن ذلك لم يتم. ويأملان في تحسين الوضع في باريس) مع مختلف الفصائل السياسية ولاسيما مع الاشتراكيين. في هذا الإطار السياسي، يعملون وفق خط الرسائل الأخيرة ومختلف تصوري فرانسيس[376]." الدعم الذي قدمه فارد لسيرجان زكته هيئة الأركان بالجزائر، مما دفع بفودار بالرد إيجابا على طلب تقدم به سيرجان يريد مالا ومواد تفجير (والذي عليه أن يتقاسمها مع فودو). هذه الإمدادات تكمل الإرسال الذي قام به فارد والمذكور آنفا، والذي بعث خلال شهر أكتوبر مليوني و150 ألف فرنك قديم إلى سيرجان في ثلاث دفعات (والمؤكد أن سيرجان تسلم مليونين)[377]. هذا ومع ذلك، تبقى وضعية سيرجان صعبة وهشة. لا شك أنه تمكن من فتح مكتب إعلامي ونشر مطبوعة دورية موجهة للأوساط القيادية (وهو في ذلك يسعى للحصول على "معلومة صالحة للاستغلال" في ناحيته[378]). وبالرغم من ذلك، كانت الفعاليات المضوية تحت لواء منظمة الجيش السري، في خريف 1961، لا تزال بعيدة عن أي اتصال حقيقي مع مراسلي المنظمة بالجزائر[379]. ففيما لا تزال كورسيكا من دون معوثين[380]، ألحقت بالمراسلين الهيئات التالية: "الشبكة العسكرية" (ولو أن التنسيق بين كل الأقاليم وألمانيا لا يزال ضعيفا)، قدماء الاتحاد الفرنسي ومجموعات الفلاحين، شبكة في ريبو، مجموعات لوفيفر ("اتصالات مثمرة بين 008 (سيرجان ولوفيفر، وغير مجدية مع قدماء الاتحاد الفرنسي"). وضمن الذين تعثرت الاتصالات معهم، نذكر : مجموعة « M » (قدماء المقاومة)، رجال مارتل في فانديه وبريطانيا، مجموعة "الأمة الفتية"، مجموعات العائدين من شمال أفريقيا (في الجنوب

إعرجي والجنوب الشرقي)، الشبكة الجهوية المشهرة، خلافا معزولة (مثل بين "طولون") المتعاونة أكثر مع لوفيفر و"فرنسا الحرة"، سوستال في لبون إحدى عائلة الأحرى تتعامل مع في ريبو) ومجموعة JB « » (كلية العلوم السياسية، المالية، الجامعة، إلخ). هذه القائمة الثانية توضح الأمر أكثر، إن في هذه الأوساط تصديدا تحذرت شبكة "المهمة 3" التي يديرها أسري جال، التي قال عنها أرنو ديرولاد، أنها "عمقت أكثر من تفتت الفرق [...] شجعت على الصراعات الهيمنة حول القيادة[381]."

نهاية الرهن الإسباني

النظام الفرانكي والقادة العسكريين الإسبان وكل المجتمع الإسباني هي محل متابعة دقيقة. وإذا تعذر التحقق من بعض المعلومات، إلا أن الأهمية التي يوليها قادة المنظمة بالجزائر، توحي بالآمال (وكذا الأوهام) المعقودة على دعم ممكن. ففي رسالة من مكتب الاستعلامات والعمليات، المنطقة الأولى - يرجح أن بيريز هو من كتبها، هناك إشارة إلى التأكد من وقوع مظاهرات في إشبيلية (...) بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لقيام الثورة الفرانكية. خلال الاستعراض العسكري، كانت الطبول تقرع لنغمات الخمسة لنشيد "الجزائر الفرنسية"، والجموع الإسبانية تنشد معها بالفرنسية "الجزائر الفرنسية[382]". لم يكن التعويل على إسبانيا كافيا لتوفير قيادة خارجية لمنظمة الجيش السري. بالعكس، ازدادت الهوة بين "الجزائريين" و"الأسبان"

اتساعا مع مر الأسابيع. وهذا الصراع يعكس خلافا بين أشخاص، بين "الإسبان" و"الجزائريين" بداءً بالخلاف الموجود بين لافابارد وسالان، وحتى خلافا بين "الجزائريين" أنفسهم (جان كلود بيريز وجان جاك سوريني). ويعني أيضا صراعا حول طريقة العمل. فبالنسبة للقادة في

الجزائر، إن العمل يتعين أن يخطط له من الجزائر. وكان فودار حول هذه النقطة صريحا. تجرد علمه بوصول أرقو (البطروس) إلى الأراضي الإسبانية، كتب إليه حاول فودار أن يتفادى استفزازه، مشيرا إليه إلى أن رسالته (التي لم يعثر عليها في الأرشيف) تبيّن بأنه "لم يكن على علم بالقرار في الجزائر، بما أنه بقي في غوص عميق إلى غاية وصوله إلى فرنسا". ومع ذلك، ظل فودار يعارض فكرة القيادة الخارجية، لأنه في نظره "هناك كفاية من التخلط في الداخل حتى نريد له من الخارج"، وأنه الشغل موجود في الداخل (الجزائر أو المتربول). الخارج والسجن هما الوضعيتان التي تسمحان بحصول الفصل الأخير، لكن الامتيازات التي يوفرها الخارج أكثر بكثير مما يوفره السجن. "ومرة أخرى، يعقد فودار مقارنة مع جبهة وجيش التحرير الجزائري: "إذن مثل عبان ومصالي، وربما أكثر منه، أنا مع أولوية الداخل على الخارج، ولا أرى مصلحة لنا، عدا الرحلات استجمامية للوفود في الخارج[385]." وفي نفس الرسالة، يضيف فودار إلى رفض وجود قيادة خارجية، الحرص على احتكار التمثيل حيال مدريد: "ليس من حق أي معبوث أن يبحث في إسبانيا في قضايا تمس منظمة الجيش السري الجزائرية، من دون ترخيص والتداب رسمي لمهمة بعينها ومحدود. كل هذه القرارات يجب أن تكون، في رأيي، من اختصاص سولاي."

هذا الموقف الذي اتخذه فودار لم يمنع من ظهور احتقانات داخل هيئة أركان الجزائر نفسها. أولا لأن الصراع بين لاقيارد وسالان يبدو جليا. رأينا في السابق قلة الاعتبار التي يعامل بها نائب الجزائر "الزعيم". والعكس موجود. فيما عمد قاردي تأخير موعد إرسال مذكرة جماعية من لاقيارد إلى سالان، أقصى ما يمكن، بدعوى أنها "قد تثير مشاكل معقدة"، أبلغ قاردي أيضا من قبل فرناند (فراندي) بوجود "مجموعة من الرسائل (من سولاي) متوجهة إلى إسبانيا، ومستشبة لاون (لاقيارد) بسبب تصرفاته الغريبة غير المقبولة. وهي في الأغلب رسائل شخصية وودية[385]." من

...ين لسالان موقف حازم بشأن وجود "...ما خارجية". كشف ...ل قاردي، موضحا له بأنه أبلغ أيضا "أصدقائه في إسبانيا". يقول بأنه ...عدا من معرفته للبلد، يرى أن "مثل هذه المبادرة من شأنها أن تزعج ...حكومة الإسبانية التي تعرف نظرتها القاسية أحيانا لتفرنسين القصور ...[386]."

...ضاف إلى هذا الصراع بين سالان ولاقيارد صراعات أخرى، دعمت ...ب كلود بيريز للتدخل من أجل فرض الانضباط التام، ويصفي بالتالي ...بعض حساباته مع سوزيني. ومثل الآخرين عبر عن رفضه لإنشاء قيادة خارجية، في إشارة ضمنية للقاياراد، وبأسلوبه الفج، يقول بيريز ما يفكر فيه الآخرون: "في قضية لاون (لاقيارد): إما أن لديه عملا هناك، فيقوم به ولا يفكر حياتنا هنا، أو أنه يرى أن فائدته هنا قليلة. ساعتئذ سنديره في هيئة أركاننا، وهذا أمر عادي والتزامي ولا مفر منه. قلت دائما بأن أي تجمع جماعي يبقى مؤقتا قبل عودة لاون." هاتان النقطتان أساسيتان. لكن بيريز لم يكتف بهما. عارض أولا العودة المحتملة لمارسيل روندا الذي "رفض مسبقا مشاركته رفضا باتا"، معللا بدواعي قاطعة لذلك [...] شخصية لكنها لا تقبل الطعن." من جهة أخرى، اشترط على سوزيني ألمي لامه على عدم إبلاغه برحيل سعدا ـ المقرب من مسؤول العمل السيكولوجي والسياسي) الامتناع عن إرسال أي بلاغ إلى الخارج [...] من دون استشارته مسبقا"، لأنه "مصمم على متابعة هذه القضية الإسبانية عن كثب." مر يومان، ولم يهدأ بيريز: "لا بأس إذا أتاحت لي (القضية الإسبانية) فرصة لغسل المزيد من الملابس الوسخة: أعرف أن هناك مجددا حليفا عن رحيل ديدي سعدا. في اعتقادي، أن أي مبعوث لن يذهب إلا إذا كان حاملا لرسالة مصادق عليها من طرفنا نحن الخمسة وموقع عليها من طرف الخمسة. وإلا إني اعتبر باطلا كل قرار يتخذ. وأخول لنفسي ما سوف أن قمت به، وهو عقد اتصال مباشر عن طريق وسيط لي[387]." "كل

الرسائل التي بعثها سالان والصرامة التي أبداها بتريز بشكل علني، لم تمر من مشاريع لاقايارد. في تعليمة مؤرخة في 24 أوت 1961، قرر أن يعيد الأمور إلى نصابها لآخر مرة، بوضع حد "للأراجيف والأكاذيب"، وهو يخاطب المسؤولين المحليين للمنظمة الجيش السري[588]. استهل لاقايارد حديثه بالعودة إلى التاريخ، وهو يستعمل ضمير المتكلم بقوله: "المس منظمة الجيش السري"، مشيرا إلى أن "هذا التأسيس في الأصل كان يستجيب للحاجة إلى خلق جهاز ثوري حقيقي في الجزائر"، ومذكرا بأن "في تلك الفترة، لم يكن يوجد بيي وبين سالان، وبوجه أعم بين المجموعات العسكرية الباريسية والجزائرية، أية علاقة رئيس مع مرؤوس"، ليتطرق لاتفاقيات مدريد، التي منحت للقايارد، بمساعدة هيئة مركزية، قيادة منظمة الجيش السري. هذا التوازن الهش انكسر أثناء الحركة الانقلابية الذي كان لاقايارد متيقنا من أنه لم يشرك فيها بسبب سالان الذي فعل ذلك بأمر من شال: "كان أهم ما أملى على سالان موقفه حرصه على عدم الدخول في صراع مع شال بسببي، لأنه أبلغ قبل الأحداث بحوالي خمسة عشر يوما، بأن شال كان يخطط لانقلاب عسكري بحت، وكان يبدي عداء علنيا إزاء المدنيين عموما وإزائي أنا بوجه خاص." النتيجة كانت في نظر لاقايارد "إفلاسا مريعا" يستدعي تبصرا وتواضعا أكبر. وهي فرصة اغتنمها أيضا "لاون"، دون أي مزايدة على شخصيته ("أنا أعرف عيوبي ونقائصي")، لاستعادة زمام الأمور، والدعوة لإنشاء قيادة خارجية بدعوى البحث عن "الفعالية" وبحجة أن الحضور في الخارج يتيح "نظرة شاملة على الوضع بأكمله." رفض طلبات سوزيني (الذي طلب منه العودة) مثلما رفض تفاؤل قارد حول تحسن الوضع، معتبرا أنه "منذ 22 أفريل، لا تزال نفس المشاكل عالقة في محلها" وأن "الوضع في تدهور مستمر"، خاصة في الجزائر على حد قوله، أكثر مما هو الحال في فرنسا (وهذا ما يجب التأكد منه). كما أشار إلى وجود ثغرة فظيعة في "التصور العام للإستراتيجية والتكتيك) :

قادة المنظمة في الجزائر يحلمون بما يسميه هو "13 ماي رابع"، [illegible] لاقايارد، فإن المنظمة تحضر لعملية لن يستفيد منها سوى "الغربان [illegible] وذكر خاصة جاك سوستال وجاك شابان دلماس)، ما يبرر إبعاد [illegible] المعنيين (هو، ولاشروا وآرغو). لا شك أن هذه النظرة القاصرة [illegible] الواقع، لكن قيادات الجزائر لم تكن تملك مع ذلك، في أواخر [illegible] 1961، رؤية مثالية عن المستقبل السياسي وطبيعة النظام السياسي [illegible] يتطلعون إليه. من جانب المدريديين، توسعت المناقشات، وفيما [illegible] علامات التعثر بدأت تلوح على مشروع الأرضية، اقترح "الإسبان" [illegible] قادة المنظمة بالجزائر التوقيع على "نداء للفرنسيين" يحدد في خطوطه [illegible] مشروعا وصف بالثوري.

هذا النص الذي كتبه لاقايارد ولاشروا والدكتور لوفيفر وارفو[589]، يحمل أفكارا تقليدية، وينتقد "أفول الغرب"، الذي يرمز إليه الغزو المادي على حساب "القيم الروحية"، و"النحب المتهاوية" التي يعتبرها "مصابة بأزمة فكرية حقيقية" و"فقدت غريزة البقاء" الضرورية. وبالمقابل، "صعود الشيوعية يشكل مع أفول الغرب تضادا مدهشا"، ما يعني بالنسبة للاتحاد السوفيتي والصين "إستراتيجية هجومية" زاد من خطورتها التحكم في سلاح أساسي هو "الحرب الثورية" المرتبطة بتقنية التمرد. النتيجة إذن لا تقبل الطعن: "إن محاربة الشيوعية بالنسبة للغرب هي إذن مسألة حياة أو موت. ومع خصم من هذا الصنف، لا يمكن أن تكون هناك مساومة." ضمن هذا الإطار العام، إن فرنسا وسياستها في الجزائر يجب أن تتبع من هذه المبادئ الراسخة. من هذه الزاوية، تعكس فرنسا صورة هذا الغرب "الآيل إلى الأفول"، لكن النزاع الجزائري ما هو سوى حلقة من نزاع أشمل وأكبر، لأن "التخلي عن الجزائر سيمهد الطريق، على الأمد القريب بالنسبة لمقارة الإفريقية، التي تعد بوابتها الرئيسية، لسيطرة رحال موسكو"، لهم لن يبقى لهم سوى أن يدقوا آخر مسمار في نعش "فرنسا مختزلة

في أفاعيل الكريول، وفي بعض الغرب معروفٌ وخاصر". العبارة المستعارة للبين والمحيرة في الأوساط البيضية. "ساعد أوروبا من أجل نفسها" تأخذ هنا دلالات معبرة كثيرة وحدت من يربطها بالأطر وحات التقليدية عن "الحرب الثورية". فكان لا بد إذن من كسر هذه الدوامة التي يرمز إليها رجل، هو شارك ديغول، يتهم بنية الخيانة وينظر إليه على أنه "قليون العصر". "هذا الرجل الذي أطلق نفسه في رؤية مالية للعالم، وأعمى يصورنه كبوياه الذي لا حدود له، هذا الرجل الذي تحركه ربما دوافع غير معلنة، والذي صاح ذات 5 حزيران من عام 1958 في مستعاهم: "تحيا الجزائر الفرنسية". كان في اعتقاده عازما أتم العزم على استقدام فرحات عباس أو خليفته إلى الجزائر.

عند أصحاب النداء رسم صورة كارثية وقاتمة عن فرنسا ("بلد في طور الانحلال"، "على حافة الحرب الأهلية")، ولا يرون الخلاص سوى في حل واحد: "الانتصار العسكري" و"الإدماج" (وهو مصطلح غير موضح جيدا، والنص يتحدث عن "الدماج جزئي على الأقل بين الجاليتين") ودخول فرنسا في "نظام جديد"، يأتي عن النمط الجمهوري للحكم الذي اعتبر على أنه نظام "لن يمنح للفرنسيين غدا، مثلما لم يمنح بالأمس، سوى فلسفة مبنية على التقنية والتمتع والفوط. "هذا النظام الجديد المنشود، لا يمت بأي صلة للرابع الثالث، وإنما يستمد مبادئه من المذهب الكاثوليكي التقليدي، الذي يضمن "استعادة الأطر الطبيعية للحياة" في إطار نظام مرتكز على "الغاية المسيحية للإنسان". الدفاع عن الأسرة ومجتمع العمل واللامركزية "السياسة لا تكون متركزة في مكاتب التكنوقراط" و"مشروع اللامركزية سيتم بالشكل الذي يسمح بتخفيف الضغط السكاني على مدينة باريس وإحياء الأرياف")، إلغاء الأحزاب السياسية لصالح التجمعات الطبيعية والجمعيات المهنية، تجنيد وتكوين نخب جديدة، التي تعد نقاط القوة الرئيسية لمشروع يذكر بالعهد التقليدي للدولة الفرنسية أو ما يسمى "الأستادو نوفو" السلازارية.

إذا كان هذا "النداء" موجها لجميع الفرنسيين، يبقى أن الأول هو كسب تأييد منظمة الجيش السري في كل من الجزائر وفرنسا. لأن الرهان ليس سهلا. ولو أن أعمالهم حول بعض النقاط متقاربة، لاسيما ما يخص فكرة رفع الدفاع عن الجزائر الفرنسية لمحاربة الشيوعية. فاستخدام الصدامات داخل جبهة التحرير الجزائرية وتعيين بن حدة على رأس الحكومة المؤقتة عملها لفرحات عباس من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 [193]، فرأته منظمة الجيش السري على مؤشر تقارب بين جبهة التحرير والاتحاد السوفيتي [194]. مع أن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك، لأنه حتى لو أن الاتحاد السوفيتي، مثل ألبانيا الدكتاتورية وبلغاريا وبولونيا تساعد جبهة التحرير (بالسلاح والتمويل الحربي والطبية، وغير ذلك..)، لا يجب أن ننسى الصين التي ارتبطت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. لقد اعترفت الصين بالحكومة المؤقتة الجزائرية منذ إنشائها، ولمست، حسب تعبير المؤرخ جلبير مينيي، "موجة من الانبهار بالنموذج الصيني" عند بعض قادة جبهة التحرير، وعلى رأسهم بن حدة[195].

ومع ذلك إن معاداة الشيوعية والدفاع عن عقائد الحرب الثورية لا يمي اتفاقا على مشروع "الإنسان" الذين تلقوا رفضا من قبل باقي قادة المنظمة. في 2 سبتمبر 1961، أرسل سالان "تعليمته رقم 1" إلى قاردي، يريد من خلالها أن يوضح بعض الأمور النسبة للمواقف المتبادلة، وقدم هذه الوثيقة على أنها "أساس تفكيره" و"تحليله النهائي" [196]. في نظره "لا يجب أن يكون هناك سوى منظمة جيش سراي واحدة لجميع القطر الفرنسي والجزائري"، وهي المنظمة التي يتولى هو قيادتها. وفي هذه الحالة، "الحركات" أو "اللجان الخارجية" (ويقصد بها ما يسمى "القيادة المركزية")، لا حل أمامها سوى أن تندمج في البيت "الأم" أو منعها من استخدام شعار منظمة الجيش السري OAS "، الذي يرى سالان أن له "حقا عليها منذ تأسيسها في مدريد في شهر فيفري". وفي نظره، إن منظمة

الجيش الشعبي لا يجب ان تكون حركة ثورية، وإنما عنصر محرك للحد وطنية مدنية وعسكرية عليا يخطط لها "الزعيم" مثلما يخطط لإعداد أرضية" للمفاوضة.

هذا الرفض الذي أعلنه سالان دعمه رفض وجوه أخرى من المنظمة منهم بروازا الذي كتب في 8 سبتمبر 1961 رسالة جد مطولة إلى أرفو ليعلن له أنه لأول مرة يحس بأن وجهات نظرهما "متباينة تباينا واضحا" وأنه لا يتفق معه تماما. وفي الحقيقة ارتكب أرفو "خطأ تكتيكيا" فادحا[1] في عرضه، ذكر موقفه وبعدم طموحه لأي منصب، وأنه "طموحه الوحيد" هو الالتحاق بجيش الحلاص، وراح يشرح بالتفصيل رؤيته للأمور: "حسن المناورة" و"التحلي بالمرونة والواقعية وعدم الانخداع بكلمات مثل الثورة وغيرها" و"استعمال الحيلة أي اللعب على التحالفات والمساومات". وهذا يعني إحداث "القطيعة بالإطاحة بالدكتاتورية (النظام الديغولي) وإحلال الحريات"، على أن تتبعها مرحلة "دعم" لإقامة نظام شرعي مؤقت يسعى لإصلاح المؤسسات والتوصل إلى نظام عادي يسمح ببلوغ الغاية النهائية." اغتاظ بروازا من اللهجة التي استعملها معه لاقايارد (الذي قال لأرفو انه "فقد هيبته تماما")، ومن بعض المفردات التي استخدمت في "النداء إلى الفرنسيين"، مثل النظام الحديد ("لشر مثل هذا الكلام في الوقت الحالي لا يمكن سوى أن يثير حفيظة الناس الذين لا نزال بحاجة إليهم")، كما اغتاظ كثيرا أيضا، باسم الدفاع عن الجيش، من وجود توقيع أرفو ولاشروا تحت بيان جماعي: "الجيش يبقى فوق كل شيء، باعزيزي..." ومصمم، حسب بروازا، على الاحتفاظ بدوره الأساسي كحامي للأرض والرحيات" أي أنه يظل "الملجأ الأخير". ليختم بروازا حديثه بنبرة عنيفة: "أنت تضيّع الجيش (...) لا شيء يسمح لك كعسكري بأن تفرض حلولك."

...ين مواقف الرفض التي أبداها سالان وبروازا "المدريديين". وفي ...ذه الأثناء، تلقت المنظمة بالجزائر رسائل من الدكتور لوفيفر ولاشروا ...ارج الكولونيل لفارد أسباب خياراته[2]، والعمل الذي يقام في ...ه والوسائل المتوفرة لديه ("مكاتب مجهزة تجهيزا جيدا"). كما عبّر ...ن الوحدة: "أعرف شجاعتك، ونجاحاتك وصعوباتك في عين ...الجزائر، والضرورة الملحة لأن نتحد." وختم رسالته بنبرة تفاؤلية: ...ا ممكنا من أن نتفق على كل النقاط، وبالأخص على موضوع ...نات ونطاق عمل كل واحد." ثم يجد فارد بدا من أن يرد عليه، ...ا كثيرا في جدوى مساعدة رجال مدريد ماديا. في أواخر سبتمبر ...لقيت الرغبة في التريث صدى عند رجال الجزائر، ممن فيهم بيار ...ر بانتهاكه القرار الضمني: لا اتصال مع مدريد. "أعرف أنه لا ...ة أي اتصال مع مدريد، لكن آخر اتصالاتي سمحت لي بإدماج ...متخصصتين" يصفها بـ"الممتازة جدا[3]". بحسه البراغماتي، أصبح ...ن الاستعلامات والعمليات الذي تلقى معلومات عن قبول جماعة ...ي بسلطة سالان (تحت أي شروط)، مستعدا للتنازل كما صرح ...ستعداده لجميع المناورات للتوصل إلى الوحدة تحت القيادة السامية ...يس.

...فع الرهن الإسباني نهائيا في الليلة بين 6 و7 أكتوبر 1961 بعد ...قل أرفو ولاشروا ولاقايارد وأورتيز، من طرف الشرطة الفرانكية ...يد. ليوضعوا فيما بعد تحت الإقامة الجبرية بجزر الكناري. إلا أنهم وفي ...ا أصدروه يوم 26 أكتوبر، قالوا بأن "المعاملة المهينة التي عاملتهم بها ...كومة الإسبانية كانت بسبب الضغوط التي مارسها الجنرال سالان[4]" ...ن القيادة في الجزائر اعتبرت اعتقالهم مؤسفا للغاية. ومن جهته، ...ل فاردي في رسالة جماعية للخسارة التي يمثلها تصفية شخصيات لها ...كيات كبيرة والقدرة على تقديم خدمات جليلة في أماكن أخرى غير

مقربة[398]. التقى عبهما، ولو أن أرفو كتب في 28 نوفمبر 1961 إلى سالان من معتقله بسانت كروا دو لابالما ليعلن له قبوله بالدخول إلى مؤسسة إن الجزائر ليقاتل تحت قيادة399، وتولي قيادة الإقليم الوهراني. لكن كان عليه أولا أن يغادر جزر الكناري. سالان، وفي رده يوم 27 ديسمبر 1961، عبر عن أسف الشديد لما ذهبت إليه ظنون أرفو ("أنت الذي تعرفني بأرفو، كيف خطر ببالك لحظة أني سأسمح لنفسي بأن أمارس ضغطا بهذا في مثل تلك الظروف؟")، وأبدى له عن استعداده لاستقباله وإسناده الوظائف والمسؤوليات التي هو جدير بها. في رسالته الجماعية المؤرخة في 8 أكتوبر، الهم فارذي الفرصة ليذكر بمبادئ "الوحدة" و"الانضباط"، مشيرا إلى أن "الحركات التي ترفض الاندماج في المنظمة، والمجموعات التي تريد أن تعمل وفق مبادئها الخاصة، مثلها مثل الشخصيات التي تعمت في العمل الفردي، لا يمكنها سوى أن تضر بقضيتنا، سواء كان ذلك في العمل السري الدائم، مع كل الأخطار الإضافية والمجانية التي تسببها فوضاها أو بالنسبة لمصلحة الكفاح العليا التي نضحي من أجلها كل شيء." لم تكن هذه التحذيرات طبعا كافية لمنع الاحتقانات وظهور بوادر التفتت.

10. تعويض نقائص جوهرية بسياسة الخرجات الإعلامية

إن قراءة معمقة لأرشيف هيئة الأركان العامة تسمح بإدراك عرلة المنظمة وجهلها بالأوضاع في المتربول (فرنسا). فعبثا تواصل هيكلتها على صعيد القطر الجزائري، نجد أنها معزولة على الصعيدين الوطني والدولي.

معركة الاستعلامات الخاسرة في المتربول

الظاهر أن هيئة الأركان بالجزائر لا تملك سوى قدر قليل جدا من المعلومات الوثيقة عن الرجل وتطور السلطة في فرنسا. هناك "تقارير" توصف بالمطلعة تصل بين أيدي المسؤولين، وهي إما "مضخمة" ومبالغ في تهاولها للمنظمة، تؤكد لها أن النظام على وشك الانهيار تحت ضغط الشارع المناوئ (وتقول أن أزمة الفلاحين مثلا يمكن أن تؤدي إلى انتفاضة)، أو أنها بالعكس من ذلك، تعبر عن الجهل. فمثلا تقرير عن "شبكة جان بيار" يتحدث عن وجود ما بين 500 و600 عضو نشط في باريس[400]، و"منظمة وفق نموذج ZAL (الجزائر) في ضواحي باريس. 1" عندما نقارن هذه الأرقام مع تلك التي جمعها أرنو ديرولاد الذي يقدر عدد النشطاء السريين الحقيقيين على مستوى المتربول بحوالي مائة فرد[401]، نجد أن لا علاقة لها مع الأرقام التي أوردوها إلى الجزائر، وكذلك بخصوص مصلحة العمل المدني[402] التي يقال عنها أنها "جهاز ڤيستابو حقيقي للنظام" وسبق وأن اتهمت بتنظيم محاولة اغتيال ديڤول من الناحية التقنية". وهذا خطأ فادح لأن من قام بتحضير عملية "بون سور سان" هو المناضل النشط آرمون بلفيزي[403]، وجرمان،

واسمه الحقيقي جان ماري باستيان تيري الذي التقى به لأول مرة يوم 12 جوان 1961 [405]، ومع ذلك يعترف كاتب التقرير بأنه لا يملكون سوى "ملحقتين هربيتين داخل الجهاز [406]". وهذه حقيقة مسلم بها. هذا العجز في الاستعلامات يكشف عن غياب الاتصالات مع المنظمات السياسية والنقابية ومع وسائل الإعلام. وليسي أمام قادة منظمة الجيش السري أساسا سوى الاعتماد على المنشورات المتعاطفة، وعلى رأسها " إسبري بيليتان" والعناوين الرئيسية للصحافة القومية، مثل أسبوعية "ريفارول" والشهرية "إكري دو باري" . والمقالات التي تنشرها تبدوا جد مطلعة على المشاكل الداخلية للمنظمة، إلى درجة أن المسؤولين يخشون من التسريبات التي قد يقدها بعض المراسلين الصحفيين. ولقد كتب جيل مرموز، المتعاون مع صحيفة "ريفارول "، يسخر من "المصلحة الإعلامية لمنظمة الجيش السري" التي "تشتكي من لهجة جريدتنا [...] وتسعى جاهدة لكسب ود صحفيي الفيغارو ولازاريف[408]". واصل قادة المنظمة في الجزائر البحث عن أتباع جدد، فيما شرع جان فارد في اتصالات سعيا منه لنشر معلومات "خاضعة للمراقبة". التق بروفيسور يدعى ديكريست، قيل له أنه "في اتصال مستمر مع مقيرية جريدة "كومبا"، اقترح عليه إرسال معلومات عن منظمة الجيش السري (التنظيم والأهداف العامة) "تخضع طبعا لرقابتنا[409]." هذا الانفتاح لم يؤت ثماره على ما يبدو، فأصبح عمل المنظمة منحرا في سياسة الخرجات الإعلامية.

خرجات إعلامية عديمة المفعول

كان سالان واعيا بخطر العزلة التي تهدد المنظمة، فراح يكابد، طوال فترة أواخر الصيف ومطلع الخريف، من أجل كسر هذه العزلة، وراح يكثف من المبادرات، لأن كسب معركة الرأي العام هي أولويته. فمنذ منتصف شهر أوت، تلقت هيئات التحرير الباريسية كتيبا مطبوعا فيه نبذة

عن سيرة الجنرال ويقول عنه أنه "الرجل المناسب لخلاص فرنسا" ورحل لجماع [410]. وخلال الأسابيع التي تلتها، كانت لسالان علة مداخلات في الصحافة، أولا لنفي أي مشاركة لمنظمته في محاولة اغتيال ديغول. "لوموند"، هوبير بوف ميري، ينشر مقال للجنرال سالان من [411] في صفحة "الآراء" (وليس حوارا كما أراد سوريني) بتاريخ 20 ديسمبر. استنكر فيه المناورة التي خطط لها ضد منظمة الجيش السري، [412] بحادة البازوكا: "أما عن الأوامر التي تجرأ بعض رجال الدولة على [413] فمن غير المعقول أن أكون أنا من أصدرتها، بنفس القدر الذي [414] أن يكون الجنرال ديغول المدبر لاعتداء قاتل وحكم يفتح له أبواب [415]." هذه المقال كان أيضا فرصة لسالان لانتقاد "عجز الدولة" ولتقديم [416] إيجابية عن منظمة الجيش السري: "إن الجيش السري ليس قضيا [417] وإنما هو جيش حقيقي يسعى لتجنيد الفرنسيين في مجال الدفاع [418] الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والتراب الوطني." وبالمقابل، [419] الهيئة العامة لمنظمة الجيش السري لن يكون أبدا فريق بديلا للحكومة. [420] هناك دستور وتوجد جمعيات وشعب فرنسي. إن منظمة الجيش [421] يساندها بقواته المادية والمعنوية وبإيمانها بمستقبل وطننا." البعض [422] هذا الحديث نوعا من الدعاية، فيما رآها البعض الآخر تعبيرا صادقا [423] أفكار سالان، ومهما كان الحال، فإن الهدف واضح: إزالة تلك [424] الصورة التي لصقت بالمنظمة على أنها منظمة مشاغبة وفاشية، وإقناع [425] الرأي العام بأن الجنرال سالان أبعد ما يكون فرانكو فرنسيا.

خلال الأسابيع الموالية، كثف سالان من حملته الدعائية بنشر سلسلة [426] من "الرسائل" للبرلمانيين ولشيوخ بلديات فرنسا والأساقفة[427]. وفي كل [428] هذه الرسائل، ندد بسياسة الجمهورية الخامسة، وبرر عمل الجيش السري. [429] أراد بالخصوص أن يبيّن بأن غايتها لا تقصي الرجال ولا المؤسسات [430] القائمة ولا تتجاهل الموقع الدولي لفرنسا (وهو أحد المبررات الأساسية

التي تجمع بها الجزائر دليلا لاستهجان الصبغة الرجعية لفكرة الدفاع عن الجزائر الفرنسية).

في أول رسالته إلى أعضاء الوفاد (11 سبتمبر)[11]، حرص سالان على التأكيد بأن فرنسا "ملزمة بالاستجابة لمطلبات دولية" (أزمة بنزرت، أزمة برلين)، وقبل من هذا المنطلق مبدأ انسحاب القوات الفرنسية من الجزائر لاستعمالها في أماكن أخرى. لكن هذا الموقف يرمي إلى مطالبة الحكومة بالإسراع في "تحييد الفرق الثمانية المطلوبة. الجميع هنا متطوعون. بهذه الطريقة يمكن للمتروبول أن تتوفر على القوات اللازمة للحفاظ على هيبتها ومكانتها في المحفل الدولي." هذا السعي لاقتراح حلول بصاحبه عند سالان القول باحترام الشرعية. فمثلا بشأن التعذيب الذي تعرض له مناضلو المنظمة، طالب سالان من البرلمانيين (رسالة 26 سبتمبر) تشكيل لجنة تحقيق، تبعا لإجراءات معمول بها في عهد الجمهورية الثالثة في حالة أزمة أو فضيحة (لجنة تحقيق 6 فيفري 1934). كما كشف من تطميناته حول نوايا منظمة الجيش السري (رسالة 22 أكتوبر): "نحن لسنا دعاة حكومة الأمر الواقع للجمهورية الفرنسية بالجزائر، وليس في نيتنا فرض حكومة من خيارنا فقط. [...] إن هدف فرنسيي الجزائر واحد: الحفاظ على الوحدة الترابية."

في رسالة مؤرخة في 29 سبتمبر، خاطب سالان شيوخ البلديات ولعب ورقة الصراع الموجود بين باريس والريف والدفاع عن الأعيان: "بالرغم من أن السلطة في باريس تحتقركم، إلا أنكم داخل البلدات التي ترأسونها، أنتم محترمون، لأن سلطتكم شرعية. أنتم وجهاء، وعندما ستحين الساعة، سأناديكم. كونوا مستعدين لتلبية النداء." كما خاطب الأساقفة، في 22 أكتوبر، عقب تصريح للأسقفية حول "العنف أمام القانون الإلهي"، دافع سالان عن مسيحيي الجزائر، وعبر للأسقفية عن "اتهامه للكنيسة"، لكن

الوقت وضعها أمام مسؤولياتها: "هل يعقل لطائفة متكونة من [illegible] من مليون مسيحي ومسيحيين حقيقيين ـ أن ترضى بطلب حافظ [illegible] عن كل شيء، عما في ذلك القيم الأخلاقية الأساسية لا تشي" [illegible] بأن حكومة ما أرادت ذلك بقرار انخلائه وحدها؟" وفي تعنيف [illegible] ليات، قلل سالان من مسؤوليات منظمته، بالقول: "ما من هناك أن [illegible] جرائم. هناك جرائم ارتكبتها جبهة التحرير الوطني، وهناك جرائم [illegible] لمنظمة الجيش السري، وهذه أيضا ندينها مثل الجرائم الأخرى. [illegible] الجريمة الأولى والأخطر هي القول بأن كل شخص من هذا البلد يحب [illegible] هو خارج القانون." وهنا يعيد سالان معروفه ويندي تفاؤله: "هو [illegible] شعبه بأكمله ضد حكومة تعادي تطلعاته المشروعة. ومع ذلك لا [illegible] على قناعة بأننا لم نفقد إخاءنا إلا في الظاهر ولوقت وجيز."

كان الهدف الذي يسعى سالان إلى تحقيقه هو إدخال منظمة الجيش السري في صلب الحياة السياسية. وهذا ما تحقق له في يوم 8 نوفمبر، بعد [illegible] النقاش في الجمعية الوطنية حول السياسة الجزائرية للحكومة. وكان [illegible] النواب الذين مازالوا على ولائهم للجزائر الفرنسية، في حالة فوران. وبحضور لويس جوكس، وغاب الوزير الأول ميشال دوبري، دار [illegible] نقاش حامي الوطيس. وتناوب كل من جورج بيدو ولوفيبر دورميسون [illegible] وبالكبير وفانسيفيرا، وفاستون دومنيك وجان ماري لوبان، على الكلمة [illegible] لإطلاق النار على السياسة المتبعة في الجزائر. في الغداة كانت الجلسة [illegible] مخصصة لمناقشة النفقات العسكرية. وخلالها، قام النائب غير المسجل [illegible] حال فالنتان، بالاقتراح التالي: "لسد النقص في تعداد الجيش، بحكم [illegible] بقاءه في الجزائر، يمكن للحكومة أن تقوم، في حدود 8 أقسام، باستدعاء [illegible] المواطنين الفرنسيين المنتمين إلى الاحتياط الأول في مقاطعات الجزائر." وهو الاقتراح الذي صاغه سالان في شهر سبتمبر، والتعديل الذي سمي [illegible] باسمه فالنتان أصبح بسرعة "تعديل سالان". وكان التصويت عليه بمثابة

قانون تلقى هؤلاء المعارضة على الخدمة الوطنية، وكان تفوقا لا يستهان به، لكنه يقل أهمية[412]. وبعدها بأسابيع قليلة أعطيت فرصة ثانية لتمرير على اقتراح فالنتان لإسماع صوتهم في مجلس الشيوخ. فأثناء مناقشة مشروع قانون المالية الذي اقترحه إتيان دالبلي (اليسار الديمقراطي) وفي يوني (جمهوري مستقل)، طالب أصحاب التعديل بإلغاء القروض المخصصة للصحراء والمدرجة في مشروع الميزانية، باعتبارها مخصصة لتقسيم مختبر للصحراء والجزائر. هذا التعديل نال 106 صوت ضد 33، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الممتنعين وعددهم 21، لجد أن 146 عضو لم يشاركوا في التصويت. هي نكسة كاملة لأتباع الجزائر الفرنسية. وزيادة على ذلك، لم تحدث هذه التعديلات أي فجوة حقيقية وحاسمة داخل حزب شريك في الحكومة ويضم في صفوفه عددا كبيرا من أنصار الجزائر الفرنسية، ألا وهو المركز الوطني للأحرار والفلاحين(cnip)، حزب أنطوان بيناي وروجي دوشي وفاليري جيسكار ديستان و(آنذاك) جان ماري لوبان، المنتخب على قائمة هذا الحزب عام 1958.

وطبقا لحسابات المؤرخ جيل ريشار، يستنتج أن أنصار الجزائر الفرنسية الأكثر تصميما، داخل الكتل النيابية لحزب المركز الوطني، يمثلون في الحقيقة أقلية[413]. عبّر سالان عن ابتهاجه من هذا التقدم الذي أحرز في البرلمان وكتب رسالة شكر مفعمة بالحرارة للنواب الثمانين الذي صوتوا على تعديل فالنتان، إلا أن الفشل ماثل، لاسيما وأن بعد مرور أسابيع قليلة، في 15 سبتمبر 1961، كان من بين الذين صوتوا على تعديل فالنتان لم يصوتوا على حجب الثقة من الحكومة. وفي غضون ذلك، جاءت أحداث أخرى زادت من انصداد آفاق المظلة في فرنسا. ففي يوم 16 نوفمبر، نظمت "لجنة فاسان"[414] تجمعا في قاعة "ميتوالتي" استقطب الآلاف وعديد من الشخصيات السياسية، من الدبلوماسي السابق ليون ديلبيك إلى

محرر الشرطة السابق جان ديد، مرورا بالنائبين جان ماري لوبان وروبار لوبان. وكان الحشد يصفر على ذكر اسم ديغول، ويصفقون لاسم سالان وجان ديد المعتلة المنصة لمهتفين: "المجد للجنرال سالان"[415]، وهو بالمناسبة لأتباع منظمة الجيش السري امتحانا إضافيا للمنظمة. إلا أن السلطة قررت التدخل، وفي 22 نوفمبر، تم حل "لجنة فاسان". ولم يبق أمام أعضائها سوى بديل واحد: وقف النشاط أو الدخول في السرية. بالنسبة للقادة المنظمة، هذا سبب في مزيد من التراجع على الساحة، بالرغم من الوسط الجمهوري وبرنار لافاي ظلوا، في مجلس بلدية باريس، مصرين على رفض خوض تدين عمل منظمة الجيش السري في العاصمة، وسانيدوا جان مهد لتهم بالحث على القتل والمسجون في سجن "لاسنتي" إثر حديثه في تجمع "لامبيتوالتي"[416]. وهناك عنصر ثالث زاد من عرقلة المشاريع التي خطط لها سالان : يتمثل في المنافسة التي أدخلها جورج بيدو الذي قرر، منذ أواخر شهر أكتوبر، تشكيل إعادة تشكيل المجلس الوطني للمقاومة الذي أسس في 1944-1943، ويطمح لكسب الشرعية السابقة وينتقل، على حد تعبيره في مذكراته، عبر جسر "من مقاومة إلى أخرى[417]"، ويطمح بالأخص ليأتي فوق سالان الذي وجد نفسه منذ تلك اللحظة فالذا أعلى منظمة الجيش السري تحت وصاية المجلس الوطني للمقاومة بقيادة بيدو.

في مطلع شتاء 1961، تقلصت حدود الإمكانيات السياسية لمنظمة الجيش السري في فرنسا، واتضح فشل إستراتيجية الشرعية. وصار الأتباع هناك مهمشين وكل الوجوه البارزة في تيار المدافعين عن الجزائر الفرنسية، وعلى رأسهم جاك سوستال (الذي لا يزال الاتصال معه غير مكتمل[417])، أرغموا على ملازمة الصمت. لقد كشف سوستال فعلا من التصريحات مطالبا بالاعتراف بمنظمة الجيش السري كقوة ثالثة وكمتحاور مقبول من طرف السلطات، وبالتالي إشراكها في أي مفاوضات مقبلة على غرار جبهة التحرير الوطني[418]. لكن ما وزن رجل سياسي، كان أحد رموز

الديمقراطية والمقاومة التاريخيين، وهو الآن لاجئ في إيطاليا؟ فلقي غيار سند متين في فرنسا ومعلومات موثوق فيها ودقيقة عن نوايا السلطات. لم تستطع منظمة الجيش السري أن تأخذ زمام المبادرة، فاضطرت لاتخاذ موقف المنتظر.

الجزء الرابع

زمن الاضطرابات
(ديسمبر 1961 - مارس 1962)

وصف بعض القيادات مثل بيار سيرحان الفترة الممتدة بين ديسمبر 1961 ومارس 1962 بمرحلة "الذروة"[419] لمنظمة الجيش السري، بالنظر إلى ما حققته من نجاحات في بعض العمليات، خاصة منها "عملية بازوكا" التي شهدت في يوم 14 ديسمبر، التحاق ملازم خريج مدرسة سان سير بالمنظمة بسلاحه. وصاحبت العملية تغطية إعلامية واسعة. لكن إذا كان بيار سيرحان رأى في ذلك "قوة الجاذبية"[420] التي تملكها المنظمة على إطارات الجيش، إلا أن التحاق عنصر واحد لا يمكن أن يفسر وحده أزمة الجيش. بل يجب أن نقارن بين قسوة وبرودة الكلمات التي استعملها شارل ديغول في خطابه بستراسبورغ يوم 23 نوفمبر 1961 أمام 4 آلاف ضابط جاؤوا من فرنسا ومن الجزائر وهو يقول: "الآن ولقد اختارت الدولة والأمة طريقهما، فإن الواجب العسكري مرسوم نهائيا. وإن خارج هذه القواعد لا يكون هناك سوى جنود ضائعين[421]"، وبين ضحالة نتائج الدعاية التي قامت بها المنظمة بتوزيع مناشير داخل كل حجر القطارات الخاصة التي نقلت الجنود: "ديغول يكذب دائما". كان عدد العساكر المنتمين بالمنظمة قليل، واستغلالهم كل مرة بنشر رسائل تبرير لمسؤوليهم في القيادة، يستحضر فيها الشرف وذكرى الذين ماتوا في الجزائر و"وحدة الوطن الترابية[422]" لم يستطع أن يخفي ضعفهم العددي، ولو أن الجيش السري تدعم خلال تلك الفترة لإطارات هامة، مثل الملازم وعضو اللفيف السابق، دورتلي دو سان سافور الذي عيّن في مكتب الاستعلامات في

فرحات عباس والكولونيل شاطو جوبير (كولان) في فسطينة يوم 30 ديسمبر 1962 [1]، وهي ليست الثورة الوحيدة في المنظمة هي ذلك المنعطف التاريخي (1962-1961). أمام سلطة عازمة على التخلص من الجزائر وعلى تشديد الخناق عليها، وجدت منزمة الجيش السري نفسها على ثلاثة مصاعد : التطرف والانقسام وبداية تصفية الرؤوس على خلفية الاغتيالات.

II. منظمة الجيش السري والدولة وجها لوجه

مع مر الأسابيع، ازداد التوجه نحو التطرف في الجزائر والتقارير الأسبوعية الصادرة عن مصالح الإدارة المحلية تشير إلى حالة التدهور في منعطف 1962-1961. فيما يخص مدينة الجزائر وحدها، تشير الحصيلة الأسبوعية الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1961 من طرف والي الجزائر إلى تسجيل 67 اعتداء إرهابي بالأسلحة النارية أو البيضاء خلال الأسبوع المعروف، مقابل 46 خلال الأسبوع السابق"، وأوضحت أن "الهجمات الفردية التي تشكل أغلبية الاعتداءات" تسببت في مقتل 39 شخصا (مقابل 36) و82 مصاب (مقابل 66). وإذا أضفنا العمليات التفجيرية وعددها 27 (مقابل 12، قبل أسبوع)، وإلقاء القنابل اليدوية (12 مقابل 9)، ندرك أجواء التوتر والرعب المتنامي التي يعيش فيها السكان. بحيث إن ردود الأفعال متباينة بين المسلمين (الذين اعتبروا متفائلين بالنظر إلى النتائج المتوقعة فيما يخص مصير الجزائر) والأوروبيين. نقرأ في التقرير أن الفرنسيين ذوي الأصول الأوروبية "يحسون بعبء ثقيل"، لكن "الاغتيالات الفردية لم تبعد هذه الجالية من التفافها حول مدبري وحتى مؤدي تلك الاغتيالات" (عبارة تكشف نظرة الحاكم الإداري لمدينة الجزائر لمنظمة الجيش السري). دخلت المنظمة والدولة في حرب لا رحمة فيها، تثيرت فيها الجمهورية الخامسة، إلى جانب الجهاز التقليدي للدولة، مجموعة من الهياكل الموازية، وأهمها الفدرالية الجزائرية للحركة من أجل الحرية، المعروفة باسم حركة التعاون.

ميليشيا المحررين ضد منظمة الجيش السري

قبل أن تكون كوميديا مسرحية من تأليف جورج لوتنر (المستوحاة من رواية "Tonton Flingueurs" الشهيرة)، كان من يسمون "الزبور" (ميليشيا المحررين) وقعا تاريخيا وفصل السود في نهاية حرب الجزائر. في يوم 31 أكتوبر 1961، في مكتب حان موران عدية "رؤساء سوار"، استعرض لوسيان بيترلين، رئيس الحركة من أجل التعاون المشترك الحكومة ومساعديه، الحاكمين الإداريين لويس فيرجي وكلود فيانسكار، إرادته لمواجهة الجيش السري على أرضه، أي في النشاط السري والعمل المسلح[68]. لم يحصل اتفاق في ذلك اليوم، فرتب لموعد آخر ليوم 2 نوفمبر. أعادلوسيان بيترلين طرح مشروعه الذي يخص عمل حركته لمدة شهر في مقاطعتي الجزائر وأورليانفيل." تم تحديد 30 إطارا دائما (أوروبيين في معظمهم) و80 مناضلا دائمين أيضا، أغلبهم عرب وطنيون. الهدف السياسي المعلن ـ "المشاركة في المعركة الأخيرة التي ستسمح بإقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية حقيقية تتعاون فعلا مع فرنسا" ـ لم يخف الدافع الحقيقي لهذه العملية، ألا وهي محاربة منظمة الجيش السري. كما تناول بيترلين الجوانب المالية وطالب بـ60 مليون فرنك قديم، وسلموا له 15 مليون تجربة شهر في الجزائر وأورليانفيل. عاد بيترلين إلى باريس رفقة صديقه أميري فولاي، العضو السابق في تجمع الشعب الفرنسي وفرق "الكومندوس السود" لعقد اتصالات (دوميتيك بوشارديي، كاتب ومسؤول سابق جهاز أمن تجمع الشعب الفرنسي، والمحامي بيار لومارشان، عضو سابق في "فرق الكومندوس السود" ومتطوعي الإخاء الفرنسي بقيادة حان بالتيست ياجي)، بعدها عاد لوسيان بيترلين بلوازم الدعاية (للملصقات) ومع أول مطلع الفجر بحدد ديبيكوا (المسؤول الإداري للحركة من أجل التعاون)، الذي استاجر في أعالي الأبيار فيلا "الدوريا" المخصصة لإيواء المحدثين القادمين. كما استفادت الحركة من

دعم الأمن العسكري (بتوريد السلاح وأوامر مهمة تسمح بالتنقل في ساعات حظر التجول وأمدها بعدد من الرجال) وكذلك دعم السلطات العسكرية والإدارية لمدينتي أورليانفيل والبليدة.

في يوم 13 نوفمبر، أعلن عن تنفيذ أول عملية. كلف حوالي مائة رجل بتحطيم مكتبات منظمة الجيش السري (OAS) بمكتبات الحركة من أجل التعاون (mpc) وملأ الجدران بالملصقات. العملية تحدثت عنها الإذاعة (أوروبا 1) و الصحافة الصادرة في فرنسا، ووضعتها في مواجهة الحكومة مع تطور الحملة الدعائية القانونية، شرع رجال الحركة من أجل التعاون في عمليات من نوع آخر تماما. فبناء على معلومات أوردها مخبرون بالمعان لمنظمة الجيش السري (أماكن مواعيد، وغيرها)، قرر رجال فيلا "الدوريا" الانطلاق في حملة "تفجيرات مضادة" لمؤسسات معروفة بأنها للجيش السري (الأوتوماتيك، وغيرها). هذه العمليات الأولى أثارت السلطات، خاصة حان موران الذي أعطى موافقته المبدئية و60 مليون فرنك (الأموال مأخوذة من الخزينة السرية) لثلاثة أشهر إضافية لمواصلة القيام بعمليات في مدينة الجزائر، وهذا ما سمح باستئجار فيلات جديدة وسيارات (السلاح يوفره الأمن العسكري) وانطلاق مبادرات من جانب آخر، وصلت تعزيزات جديدة في أواخر نوفمبر 1961 (200 رجل من فرقة الصاعقة) بقيادة ميشال هاك. التدريب المركزي للشرطة القضائية، والربط بين فريق الشرطة والحركة يتكفل به هونانديز[69] في 4 ديسمبر 1961، أعلنت جريدة "فرانس سوار" عن صدور صحيفتها الأولى "الزبور وحيدا." وهم في الحقيقة وصولها عدد 28 نوفمبر[70].

أمام نشاط منظمة الجيش السري، لابد من رد فعل. فواجهت في البداية نقص المعلومات، ووجدت فيها م يدعو فعلا للقلق خاصة في أورليانفيل. في تجميع لمسؤول محلي لمنظمة الجيش السري، قال أن الحركة من أجل

التعاون استقرت في القطاع بدعم من الإدارة المحلية. أعوانها مسلحون ويقومون بالمراقبة والاعتقال والاختطاف. كل المدينة تقريبا أصبحت في قبضته هؤلاء الأشخاص، والأوروبيون منهارون." قرر الفرع المحلي للمنظمة محاربة الحركة من أجل التعاون بوقف العمليات داخل المستعمرة وتكليف "فرق متخصصة مستقرة في القرى المجاورة" باقتفاء حركة السيارات التابعة للحركة من أجل التعاون، "بمجرد أن يعلن الجهاز الاستعلامات الحضري خروجها[429]" في الجزائر، كان رد فعل المظلات عنيفا على أيدي فرق كومندوس دلتا. ففي يوم 12 ديسمبر 1961، نفذ أول عملية كبيرة ضد إحدى الفيلات التي يسكنها أعوان الحركة، والكائنة في حي "لاردوت" بشارع سيفرين، حيث يسكن بيترلين وقولاي. بعد تحديد دقيق للمواقع، أرسل فريقان لهذه العملية المقررة على الثامن والربع صباحا. مهمتهما تصفية بيترلين وقولاي عند خروجهما من مستودع السيارات. أصيب الأول بجروح خفيفة، لكن إصابة الثاني كانت بليغة[430]. وبعدها بأسابيع قليلة (31 ديسمبر)، نفذ هجوم آخر باستعمال البازوكا على فيلا "فيدارت". ولقد أشار بيترلين في مذكراته إلى أن الهجوم لم يسفر سوى على إصابة واحدة[431]. أرقام المنظمة متباينة. "خسائر الخصم المقدرة في الأول بقتيل واحد وجريحين"، اتضح أنها "تفوق هذه الحصيلة بكثير"، لأن مصدر طبي أكد دخول 6 جرحى إلى مستشفى مايو، من بينهم واحد من "الفييت". تعليقا على عدد الـ 14 قتيلا الذي يتحدث عنه جهاز الاستخبارات، قال التقرير أنها "تقديرات وهمية"، وتطرق لتبعات القضية وخاصة لمقتل ماسيلي، مسؤول المنظمة لدائرة أورليان البحرية، الذي "ارتكب خطأ بالذهاب إلى مكان الهجوم الليلي مسلحا على الخادية عشر صباحا، وبعدما استوقف بادر بفتح النار وأصيب إصابة قاتلة من طرف البربوز[432]". الهجوم الكبير الذي شنه الجيش السري على هؤلاء، تم يوم 19 جانفي بتفجير فيلا الأبيار. كانت

[illegible] مراقبة المنظمة منذ عدة أسابيع: "بناء على معلومة أدلى بها رجل مقرب [illegible]، حاولت عودية عسكرية التوغل في الفيلا، بعدما فهمت أن [illegible] فكاد يحدث تقاتل. ومع ذلك كانت الصدفة هي التي كشفت [illegible] العمل للهجوم على فيلا الأبيار، حسب شهادة فابريل "تقلاء، قائد [illegible] موسيو دلتا في الجزائر[433]. فعوض أن يبعث رسالة تعلن وصول صناديق [illegible] تحتوي على آلة طباعة ولوازمها) إلى فيلا أندريا، في 8 شارع فافر بالأبيار، [illegible] وجهها المرسل إلى 8 شارع فافر بالجزائر[434]، حيث مكان عمل أتقلاء. [illegible] تركت أي سمعت عن هذا العنوان، فتفطنت [...] أعادتها الكاتبة إلى [illegible] الأبيار [...] وطلبت منها أن تخبرني إذا حدث شيء جديد. اتصلوا بالمقهى [illegible] وجاؤوا في الغد. [...] وقبل وصولهم، كنت قد أخطرت دافيلدر، الذي [illegible] وصاني بأن انتظر انتهاء الإجراءات الجمركية على العتاد. عند وصولهم، [illegible] كان هناك جيم الشيخ (مقرب من لومارشان وبيترلان، فيتامي ومضارع)، [illegible] تم الإجراءات ويسلموا الآلة إلى العنوان المشار إليه. وانطلاقا من هنا ركبنا [illegible] في القضية. أنا من قمت بفتحها ووضع كل ما هو مطلوب بداخلها (90 كيلوغرام من المتفجرات المتنوعة)، وأنا من نقلتها." والنتيجة كانت مصرع 19 من رجال "البربوز" وتحرير ثلاثة عناصر من المنظمة، كانوا أسرى عند هؤلاء، (ومن بينهم هنري فيتان وقائده، ألكسندر تيسلنكوف، الأخصائي في قرصنة البث الإذاعي[435]). وأما الناجون فاختبئوا كلهم في "روشي نوار" حيث قرر جان موران إيواءهم.

الضربة كانت بالنسبة لرجال "البربوز" قاسية، لكنها لم تثن من عزيمة بولنارديي الذي قرر إرسال روبيرت موريل، المدعو "بوب" إلى الجزائر، وهو من قدماء تجمع الشعب الفرنسي وممثل سينمائي، ولقد لعب فيما بعد في فيلم بعنوان "البربوز[436]" التحق مجندون جدد بالناجين واستقروا في أول "الرجاء". تمكن "البربوز" من القضاء، على ثلاثة عناصر من فرقة الثلاثا يوم 14 فيفري، لكنهم لم يتحملوا طويلا. في يوم 18، قامت

ديدان يقودهما "مسيح باب الواد" بمهاجمة النزل بقذائف البازوكا. وفي اليوم التالي، نفذت فرع الاستعلامات والعمليات عملية جديدة مفسرة على البرلاء، واحرقوا سيارة تابعة لهم، جاءت إلى مستشفى مايو لنقل أحدهم أصيب بالأمس. لم يتوقف عناصر الدلتا عند هذا الحد. ففي مطلع شهر مارس 1962، صدر "أمر بالبحث" بخصوص "عدد من الفيلات" تحيط بنزل الرجاء، وكان يقطنها مسلمون وأخرجهم البربوز منها عنوة لاستعمالها لأغراضهم." أعطي أمر بتقصي المعلومات (العدد والعدة)، وبعدها الانطلاق مباشرة في بحوث ما قبل العمليات لتدمير الأشخاص والممتلكات، مع اتخاذ كل التدابير الاحتياطية المعتادة[437]". في النهاية، كانت هناك صعوبات لتحديد هويات الأشخاص (الاسم المستعار لوسيان دولاك يناسب جيدا بيترلين، لكن اسمه لم يكن معروفا إلى ذلك الحين، أي في 2 جانفي، عند المنظمة - واحتمل الدكتور أن يكون اسمه جاك وافترض أن يكون هو القائد[438])، إلا أن الأغلبية كانت معروفة. كما تم الكشف عن الهيكل التنظيمي العام للبربوز وعن مواقعهم : الأسماء، الفيلات، وأرقام السيارات المستعملة[439].

انتصر رجال الدلتا على البربوز، وفرضوا هيمنتهم المطلقة، على حد تعبير فانسان فيار[440]. لكن هذا الانتصار لم يكن بالشكل الذي وصف. أولا لأن رجال الدلتا ركزوا كل جهودهم على البربوز مما أفسح المجال لخصوم آخرين وأجهزة قمع أخرى للقيام بعملها بكل حرية. جان مونري الذي أورد "تصحيحات" مفيدة لنظرية الخديعة المدبرة من طرف مسؤولي الدولة، أشار إلى تحذير أصدره فودار في هذا الشأن[441]. ومثلما تؤكد وثائق الأرشيف، بناء على شهادات، كتب فودار في أحد تقاريره: "ينبغي ألا نستهلك قوانا كلها في العمليات ضد البربوز[442]" وبالفعل، تحصلت استخبارات المنظمة على معلومات عن بؤر أخرى معادية لمنظمة الجيش السري. وفي تقرير يعود إلى أوائل عام 1962، حذر لوبيفان من "التوجه

الجديد من والشيوعي والموالي للأفلان للتعاونية العامة للتربية الوطنية". وقدم أسماء وموعد لقاء، اعتيادي لاقتراح تنفيذ عملية "لأنهم من أسوء أصناف[443]". كما استرعت المنظمة السرية لجنود الخدمة (OCC)، التي أسسها الجيش السري من ملحقات الحزب الشيوعي، انتباه فودار الذي حصل على معلومات دقيقة عن مناضليها ونشاطها الدعائي[444]. خطاب هذه المنظمة تجاه منظمة الجيش السري يندرج ضمن إطار "جمهوري" و"معادي للفاشية" والدفاع عن السلم. وفي نظرها، "إن منظمة الجيش السري تريد أن تفرض تنفسها بالاغتيالات". وقررت محاربة الجيش السري بطريقتين. أولا بالتحذير بأنها مستعدة للدخول في المعركة بتخرين المعلومات التي يتم استقاؤها "فيكل وحدة، وفي كل مركز، وفي كل بلدة وفي كل حي في المدينة" ومستعدة لنشر أسماء مسؤولي الجيش السري الذين ستتوصل إلى الكشف عن هويتهم[445]. كما حذرت المنظمة الرسية لجنود الخدمة من حركة انقلابية جديدة تتهم الجيش السري بتدبيرها، ويحتمل حدا أن تجسده بعدما تمكنت من استدراج الأفلان في دوامة من الاستفزازات وأعمال العنف. والغاية التي تصبو إليها هذه المنظمة هي توعية شباب الخدمة العسكرية وحملهم على رفض مسايرة الانقلابيين: "لأننا جمهوريون ولأننا نريد عودة السلم، نرفض تزكية المناورات التكتيكية لمنظمة الجيش السري. لن نكون مشاة المغامرين الفاشيين! ومثلما حدث أثناء الانقلاب، سنبقى مخلصين للجمهورية ونعصي أوامر الضباط الخونة[446] !"

إن انتصار رجال الدلتا يعني انتصارا في الجزائر، لكن هذا لم يثني في سياسة الحكومة إزاء الجزائر. ولو أن على الصعيد البرلماني، قام النائب روبرت عبد السلام بتوجيه سؤال كتابي يوم 2 فيفري 1962 إلى بيار بسمير، أثارت ضجة كبيرة. في سؤاله، طلب منه نائب الجزائر الضاحية، التأكيد على تصريح أدلى به أحد سجناء جبهة التحرير الوطني يقول فيه أن "مجموعة متكونة من أعضاء جبهة التحرير والحركة من أجل التعاون

[...] نشترك في تدريبات في موريروة"، وسأله أيضا عن تقطين محمدي هل صحيح ما يقال أن أعضاء الحركة من أجل التعاون يتنقون من الحزب الشيوعي الجزائري؟ وهل ينبغي لهذه الحركة أن تتعاون مع جيش التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري لمحاربة الجيش السري؟[447] إلا أن هذا الهجوم البرلماني لا يخفي الأهم : وهو التقدم الثابت والمحتوم نحو استقلال الجزائر. ولا أدل على ذلك من أن آخر مواجهة بين الدلتا والبرج وقعت في الوقت الذي كانت تجري مفاوضات "لي روس".

جهاز الدولة ضد منظمة الجيش السري

كانت الحكومة مصممة على الذهاب إلى غاية الاستقلال، فحددت إمكانيات هائلة لمواجهة الجيش السري. رسالة من جان موران إلى لوبير جوكس تحصل بيريز على نسخة منها وأرسلها إلى هيئة الأركان، تكشف عن حجم التعبئة الأمنية واختلال موازين القوى، ولو أن مسؤولي حفظ الأمن مازالوا يشتكون في مذكراتهم من قلة الإمكانيات أو انعدامها[448]. اختلال هائل يعكس انشغالات جان موران الذي برر خياراته ("هذه الخطة هي الخطة التي أعدتها اللجنة التنفيذية للشؤون الجزائرية[449]"): "هذا الجهد الذي بذله الجيش والأمن الوطني في الجزائر، لم يتم إلا بتخفيف القوات واستدعاء الوحدات المرابطة إلى المدن." وأكثر من ذلك كله، "هذه الجهود التي تمت في الجزائر ووهران لم تبذل في بقية المدن الجزائرية والوسائل التي وضعت تحت تصرف المراكز الأوروبية الهامة نسبيا مثل عنابة وبوجي وقسنطينة ومستغانم ومبدي بلعباس، بقيت كما كانت في الماضي." هذا الجهد العسكري الحيوي ليس سوى جزء من كل، لأن المندوب العام شدد فيما بعد على "الفرق الخاصة للمهمة "C"، التي ركزت عملياتها على الجزائر ووهران" (وهناك فريق صغير ينشط أيضا في قسنطينة). المندوب العام وفي معرض حديثه عن أول حصيلة للعمليات سلمت له[450]، أشار إلى

إجراء عمليات تفتيش جديدة، لم تحصر على مدينة الجزائر بل شملت المناطق المجاورة، سمحت باسترجاع كميات من الأسلحة وبالقبض بعض الاعتقالات الهامة في أوساط المفجرين وفي شبكات القتلة وأعوان الربط والدعم."

تباينت الأحكام على محتوى التقرير، فيما أصر المندوب على ضرورة بذل جهود على «المدى الطويل» وعلى ضرورة التعاون الوثيق بين مصالح الشرطة المختصة والقوات العسكرية. ولقد أقر التقرير بتحسن الوضع، بالإشارة إلى أن «نصيب الجيش في محاربة منظمة الجيش السري المتمردة، أصبح في المدة الأخيرة أكبر بكثير مما كانت عليه في السابق، وبأن انتشاره في مركزي الجزائر ووهران كان إيجابيا كثيرا، ولكن يبقى نحسي الجهود بفعالية هذه المكافحة، وهذا ما يعكف عليه القادة العسكريون بالتشاور مع السلطات المدنية.» وكان جان موران حينما طالب بوضع جهاز الاستخبارات الخارجية SDCE «تحت تصرفه»، أضاف أنه «لا ينبغي أن يخفي بأن الجيش، وبالرغم من تجاوزه لمشاكل الضمير التي كان يواجهها، إلا أنه لم يتوصل بعد، خارج دائرة قياداته، إلى مفهوم المشاركة الفعلية في مستوياته الوسطى، لأن في هذه المستويات، لا يزال الاعتقاد السائد هو أن محاربة الجيش السري هي مسألة مدنية، كل ما يمكن للجيش أن يقوم به فيها هو أن يوفر الحماية، لكن ليس مشاركة فعلية.» ومع ذلك لم يكن تشاؤم المندوب العام حاملا لأي أمل جديد لمنظمة الجيش السري، لأن انقلاب الوضع الذي كانت تأمله صار بعيد المنال.

تباينت نظرات الحكام الإداريين في الجزائر لمشاركة "الفرق الخاصة" في مشروع محاربة الجيش السري. فمثلا حاكم وهران أرسل برقية شخصية "سرية جدا" إلى جان موران ليعبر له عن معارضته لتواجد "الفرق الخاصة" في وهران. وجاء في النص: "أبلغني حاكم الشرطة بأن فرقا خاصة تستعد

للانتشار في وهران، رغم معارضته ومعارضة الجنرال قائد القوات العسكرية، فضلا عن أن ذلك تم دون استشارتي، علما بان هذه القوات ستستعمل ضد الإرهاب نفس الطرق التي يستعملها. قف. أنا لست مؤهلا للحكم على مدى فعالية مثل هذه الإجراءات، لكن إضافة إلى الشلل الذي أبديته، أؤكد على معارضتي المبدئية. قف. من الطبيعي أن يستدعى قمع الجرائم الشنيعة الحالية تجند وتضحية القوات الرسمية خدمة للقانون والدولة، إلا أن الوازع الأخلاقي لا يسمح بممارسة أعمال غير قانونية وخارجة عن السيطرة. قف. على صعيد آخر، يمكن أن تؤدي هذه الأعمال الفردية والموازية إلى تعميم الفوضى السائدة وتؤجج الأحقاد العرقية الصريحة، بدلا من أن تردع خصما يحظى بكل اشكال التواطؤ. قف. هذا المستوى من الردع المتبادل تجاوزه الزمن، وتصوري مبني على اعتبارات واقعية. إن الظروف التي يمر بها السكان اليوم، والأوضاع العامة، وصلت إلى درجة التناحر بين الحاليتين. قف. فالهدف الرئيسي إذن واضح. قف. يتعين علينا أن نتصدى لمحاولة انقلابية يحضر لها ولتعميم التناحر في نفس الوقت. قف. ما من حل يلوح في الأفق للمشاكل التي يطرحها الإرهاب، والإرهاب المضاد سوف لن يغير من الواقع الذي سيبقى مخيما على مستقبل الأيام. وبموجب ذلك، لا أرى جدوى من تواجد قوات خاصة في وهران [...]"[451]

مع اشتداد ضغط السلطات والقمع، رفعت منظمة الجيش السري من درجة الحذر والحيطة. ومن أمثلة ذلك، احتباس جان جاك سوزيني إثر تكثيف عمليات التفتيش والمراقبة التي تقوم بها فرق الدرك المتنقلة، وعمليات التحقيق في صحة بطاقات الهوية وتسجيلها في مصالح الإدارة. وفي إطار تلك العمليات اكتشف مثلا أن بطاقة سوزيني، "التي لا تشوبها شائبة في أوراقه الحالية "ممنوعه من أي تنقل أو أنها تحدها بشكل كبير."[452]

التطرف الذي عقّد تطور المنظمة

لم يمنع اشتداد القمع منظمة الجيش السري من مواصلة هيكلة قواعدها وأجهزتها منذ شهر فيفري بإقامة تنظيم أفقي وعمودي لمختلف القطاعات والمهن[453]. وهناك قوائم لأسماء، محفوظة تبيّن مناطق القوات، وأسماء قادتها على خانات الهياكل التنظيمية (مختلف أنواع النقل، الينوك، النفط) وكذلك على النقائص (التعليم، البريد والمواصلات). وعموما، تشير الوثيقة التلخيصية إلى «ضعف مستوى الهيكلة» في الأوساط الإدارية[454]، وصعوبات يومية في تفعيل التنظيم. مما حتّم إقرار تعديلات وتعيينات كثيرة مع حلول شهر فيفري، لاسيما على مستوى منطقة الجزائر الكبرى. يذكر منها تعيين سيرج جورد الذي أوصى به فودار بالحاح كقائد للمنتجة («نقطتنا الأضعف في الوقت الحالي[455]») وتحويل كامي فيتيو إلى المدية، بعدما اشترطت عليه القيادة الامتثال الكامل للمنظمة، وتجاوز الحكابات القديمة الموروثة من عهد الجبهة الجزائر الفرنسية ومن إسبانيا، «وإلا سيقرر نقله خارج إقليم الجزائر الكبرى[456].» لكن التسيير يتطلب إطارات وكذلك قدرات مالية.

المصادر المالية لمنظمة الجيش السري

المعلومات المتوفرة ناقصة لكن بعض الأرقام تعطي صورة وافية عن الوضع. فالمداخيل المسجلة على مستوى الجزائر الكبرى قدرت بـ 32 مليون للفترة الممتدة بين 11 و24 جانفي 1962[457]. وهذا يسمح بتصديق رقم المائة مليون التي خصصت للموارد الشهرية العامة للمنظمة لشهري

جانفي وفيفري [458]. لكن قودار اعتبرها غير كافية، مشيرا إلى «الضرورة الملحة لتطوير الموارد للقدرة على التطور عسكريا في البلاد[459]». فقرر الشروع في حملة لجمع الأموال، بما في ذلك باللجوء إلى ابتزاز المسؤولين الاقتصاديين الأوروبيين والمسلمين. منها أن مسؤول الجزائر الساحل، بعث برسالة إلى مدير البنك الشعبي التجاري والصناعي بتاريخ 2 فيفري، يقول له فيها أنه بالنظر إلى مداخيله «استفاد كثيرا من الوجود الفرنسي في الجزائر» وأنه «من غير اللائق البتة أن يبدي أية معارضة لأولائك الذين يخاطرون بحياتهم وحريتهم، وهم أقل حظوة منه، في خدمة قضية تعود عليه بفوائد جمة.» وبموجب ذلك، طلب منه دفع جزء من عوائده في أقصر الآجال لمناضلي الجيش السري. وفي حال رفضه، ستتخذ المنظمة بحقه «قرارا حازما ليكون عبرة لكافة المتطفلين غير المتبرعين[460]». كما أعطت أوامر دقيقة أخرى ضد تجار مصطفى (الزيت)، وحفيز خليل (باسطور) وحمود بوعلام وسعيد بن شيكو (الشعير)، لإلزامهم بدفع 10 ملايين فرنك فورا «مع تحذيرهم بأن أي عمل سياسي من جهتهم، سيعاقبون عليه بعملية انتقامية ضدهم[461]».

هذا التحرش ضد الشركات أعطى نتائج، بدليل أن بعضهم قبل بالدفع. ففي يوم 3 فيفري مثلا، أبلغ مدير شركة «Avenir–Publicité» الإشهارية المنظمة بقبول مديريه في باريس، الذي سافر خصيصا لمقابلته، بدفع مساهمته لمنظمة الجيش السري. وقيل بأن مساعد المدير العام، الموالي لمنظمة الجيش السري، استطاع أن يستميل إليه مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المؤسسة كانت تعاني في الجزائر، ولاسيما في وهران، من متاعب كبيرة، بسبب ضغوط الجيش السري الذي أمر بمنع إمدادها بأي إشهار، وبسبب عمليات الحرق التي استهدفت Avenir Publicité [462]. ولم تكن الشركة الوحيدة التي تقدم "اشتراكاتها" لمنظمة الجيش السري.

والمؤسسات النفطية كذلك كانت مستهدفة. فشركة الاستغلال النفطي دفعت 750 ألف فرنك في ديسمبر 1961 كسبق على الفصل الأول من عام 1962 [463]. وفي مطلع عام 1962، شرعت المنظمة في البحث عن مصادر تمويل من جهة شركات التنقيب النفطي. فنظم لقاء مع باكيس، مدير الشركة الألمانية EFNA Deutsche Schachtbau، الذي أبلغ معنوي المنظمة بأنه «شخصيا لا يمانع على مساهمة الشركة لصالح منظمة الجيش السري»، غير أنه ملزم بإبلاغ مديرية العامة، وأنه على المنظمة أن تقلل من حجم طلباتها[464]. كان الجواب مقررا بعد أسبوع، لكن مسؤول المنظمة المكلف بالملف اعتبر ذلك رفضا للطلب، فقرر عقوبات ضد المؤسسة: إما إضراب بدعوى "تراجع الشركات وإهمال الانتاج أو وقف الإنتاج (وكان يجب البحث عن التقني الذي سيحدد القطع التي ينقص نزعها من المنشآت)465. لم تكن شركة "EFNA" الوحيدة التي رفضت، بأن المديرية المركزية لشركة "CFPA" قررت نفس الشيء.

كان هناك حل آخر لاح في الأفق، يتمثل في قيام بعض أعوان شركة "CFPA" باقتراح التعاون مع المنظمة لتنفيذ عملية سطو لمبلغ مالي قدره 5 ملايين فرنك قديم[466]. لأن ممارسة السطو باستعمال السلاح كانت شائعة، إذ كانت فرق الكومندوس التابعة للمنظمة تقوم بسرقة معدات من أسلحة وأجهزة إرسال وكذلك الأموال. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سحت عملية سطو على شركة "LMT" بإدخال 5 ملايين فرنك قديم للمنظمة، علاوة على تجهيزات كهربائية[467].

شكلة الاتصالات

نسب تشديد الرقابة البوليسية في تصعيب الاتصالات. ففي آخر أسبوع شهر جانفي 1962، تسببت الرقابة على الطرقات في تأخير وصول

المناشير إلى كل من المدية وبول كازيل والجلفة. ومع ذلك، اعتبرت كمية النسخ الإضافية - وعددها 200 - من مجلة "سنتوريون" غير كافية، فطلب منها 500 نسخ أخرى. إلا أن الوضعية تحسنت في الأيام التي تلتها، وفي تقرير أسبوعي سجل توزيع 1500 نسخة من "نداء فرنسا" وكذا شعارات مخطوطة في المدية وأومال وبوسعادة والجلفة[469]. كما كانت ملبية أوراليانفيل تشكو من نقص في الإمدادات: 200 ملصقة "للتعبئة" سلمت مقابل الألفين المطلوبة لتموين منطقة تضم، حسب مسؤولها، نحو ستين قرية وأربعة مراكز كبيرة[470]. وبالنسبة للمدن الكبرى، كانت أدوات الدعاية ترسل بكثافة من الجزائر. ففي يوم 3 فيفري 1962، أمر سوزيني بإرسال 6 آلاف نسخة من "نداء الجزائر" (العدد 9) إلى وهران عن طريق البر، و4 آلاف ملصقة عن التعبئة العامة، و16 ألف منشور موجه للجنود، و5 آلاف منشور من الحجم الكبير موجهة أيضا للجنود. وتلقت قسنطينة وعنابة في نفس اليوم نفس العتاد لكن بكمية أقل[471].

وبوجه عام، لم تكن الاتصالات بين منظمة الجيش السري بالجزائر وباقي الفروع الجهوية على ما يرام. ولم تكن الاتصالات مع فرنسا أقل تعقيدا، ولو أن "التحويلات المالية" كانت إلى ذلك الوقت تسير بصورة جيدة، على حد تعبير فودار، إذ تسلم سيرجان 3 ملايين فرنك قديم بتاريخ 15 فيفري في انتظار أن يتلقى عما قريب مبلغا إضافيا، قبل أن تصله 10 ملايين في غضون شهر مارس[472]. من جان آخر اشتكى بعض المحامين من فرنسا لفودري بأن مكتب العمل البسيكولوجي والسياسي بفرنسا (أتريول) "من نقص حاد في الوثائق المباشرة والملموسة والدقيقة والحديثة عن الوقائع التي سكتت عنها الصحافة أو حرفت مضمونها[473]" (صور طبق للأصل للوثائق، وغيرها[474]). وهذا ما دفع ممثلي المنظمة في فرنسا، وعلى رأسهم سيرجان للبحث عن اتصال منتظم فاتصل بسوزيني الذي

راسله عبر رسالة استهلها بتحية حارة (صديقي الكبير) وتضمنت "أسرع جواب ممكن" لتساؤلاته. وإن كان قد تعذر علينا الحصول على الرسالة التي بعثها سيرجان، إلا أن ما جاء في رسالة سوزيني يسمعن جهل كل واحد عن رسائل الآخر. فمن جهة، قدم مسؤول العمل البسيكولوجي والسياسي بالجزائر صورة سطحية عن الوضع التنظيمي في الجزائر، ومن جهة اخرى ومع سيرجان بتكثيف وتحفيز الكفاح في فرنسا، مع الإشارة إلى أنه "طالما لا يعرف الإمكانيات المتوفرة عنده بالدقة، فإن كل ما يطلبه منه لا يتعدى الإطار النظري[475]".

ونتج عن صعوبة الاتصالات ظهور صراعات داخل مختلف النواحي، اتسع ليشمل مسؤولين غير رسميين بالاشتكاء من قيادة هذه النواحي لسالان الذي تقبل وجود نقائص، وأعلن تأييده للقيادة هناك. في الحالة الأولى، وجهت انتقادات لاسيما لقودو الذي دافع عنه سالان، قائلا بأنه "انضم إلى المنظم بكل إرادة وشجاعة" وأنه "بالرغم من صغر سنه، استطاع أن يتغلب على الصعوبات التي لا تعد ولا تحصى وينجز أداة جيدة على كامل التراب الفرنسي لم تكن دائما سهلة للاستعمال." وعليه، كان سالان حازما في قراراته: "هذه حال منظمتنا، أحببنا أم أبينا، لكن فضلها أنها موجودة. مهما كانت الاحتجاجات التي تثيرها، سوف لن أغير شيئا من الوضع الحالي [...]. الوقت ليس للانتقادات التي لا طائل منها." وأبدى نفس موقف التساهل بخصوص وهران: "إن الأمور هنا أيضا وعلى غرار حال بقية في فرنسا، ستبقى كما هي. وهنا أيضا فضل المنظمة الأول أنها وجدت قبل أن تتدخل نحن بشكل مباشر." يبقى أن هناك مكان، سالت فيه الدماء في تلك الخصومات بين الفرقاء، وهذا المكان هو مدينة الجزائر، التي خلالها ميشال لو روى وروني فيار.

قضية لوري- فيار

في أواخر عام 1961 وأوائل عام 1962، اشتدت حالة التوتر بين هيئة أركان منظمة الجيش السري بالجزائر والجبهة الوطنية، التي كانت على أشدها منذ صيف 1961، بسبب الاتصالات التي أقيمت من جهة بين ماتيبون ومن جهة أخرى ميشال لوروى ومساعده روني فيار (المسؤول الفني لحركة فرنسا البعث) وجان سارادي، الطالب في فرق كومندوس "Z". وكانت تلك الاتصالات امتدادا للمقترحات التي صاغها آلان بيرفيت، بشأن مشروع تقسيم الجزائر[476]. وحسب جان موران: "في بحر شهر جانفي 1962، اتصل الرجال الثلاثة بصديقي ومعاوني بوتيون. اقترحوا عليه "عرضا غريبا"، يتمثل في إنشاء "منطقة قابلة لأن تحوّل إلى جمهورية تحت سيطرة الأوروبيين." والمقابل حسب موران واضح وضوح الشمس: "التزموا بتسليمنا هيئة أركان الجيش السري بالكامل." وكانت ردود أفعال السلطة سلبية: فإذا كان بوتيون "متحمسا" فإن موران عبّر عن تحفظه، مثل حوكس. أما الجنرال ديفول "الذي طرح عليه هذا السيناريو الأشبه بسيناريو فيلم خيالي من الدرجة الثانية"، فكان قد "رفض بهز الكتفين"[477]. أما بالنسبة لمنظمة الجيش السري وعلى رأسها سالان، الذي كان دائما يعتبر وحدة الجزائر مبدأ وعقيدة، فإن اقتراح تقسيم مثل هذا الذي عرض عليهم، أمر غير مقبول. وعلى إثر ذلك، قررت القيادة إجراء تحقيق في صفوف المنطقة حول الاتصالات التي أقيمت بين قادة الجبهة الوطنية والأوساط الحكومية (جرى حديث عن لقاء بين ميشال لوروى وكولستيان ملياك، من مكتب دوبري، في القصر الصيفي) التي اعتبرت مبدئيا غير مقبولة وعلى أي حال خارجة عن صلاحيات ميشال لوروى. مما رهن مستقبله داخل المنظمة وأصبحت قضيته مطروحة علنيا في أوائل عام 1962. يلخص جان فراندي (3 جانفي 1962) الموقف

السائد في هيئة الأركان بقوله: "ما فتئت قضية الجبهة القومية تطرح على بساط النقاش بشكل دوري، وبدأت الآن تأخذ أبعادا مخيفة"، ليخلص إلى القول: "إن الأوان في الحقيقة لاتخاذ قرار[478]."

كانت رسالة من النقيب لوبيغان (قائد قطاع ميزون كاري) مؤرخة في 9 جانفي، وموجهة خصيصا لجان فارد، المسؤول القيادي لميشال لوروى، تكشف عن وجود هذه الاتصالات. وكان رد فعل فارد عنيفا، وكتب لسالان يطلب منه التبرؤ من أي مسؤولية وشجب تلك الاتصالات: "فيما يخصني، لم يكن لي منذ نهاية أفريل، ولا حتى قبل ذلك، أدنى اتصال مع أي شخص كان مقرب من الأوساط الحكومية، من قريب كان أو من بعيد." وأفهمه بأنه "سيكون سعيدا لو يعرف إن كان هناك قليل من الصحة فيما يروج عن اتصالات مع المبعوثين الموجهين من مكتب دوبري (أو أي سلطة أخرى من النظام القائم) أجراها أعضاء من هيئة أركان الجيش السري." وأكد فارد: "من المحتمل أن هناك أشخاصا مؤهلين وجادين، تمصوا هذه الصفة، أقاموا مثل هذه الاتصالات" (وهو بذلك يستند بالخصوص لمراسلة لوبيغان المؤرخة في 9 جانفي الخاصة بقيادة الجبهة الوطنية"[479]). في نفس اليوم (11 جانفي)، رسالة جديدة من فارد تحذر الجبهة الوطنية وتقترح حلولا[480]. وقال أنه "لم يتلقى أي تقرير دقيق، كما طالب به علنا جميع المسؤولين المعنيين منذ يوم الذي اتخذت فيه القرارات الخاصة بالإدماج الكامل للجبهة الوطنية في منظمة الجيش السري، وفرق كومندوس "Z" في الوحدات الأخرى وتصفية عناصر الجبهة الوطنية الذين يرفضون الامتثال لهذه القرارات." أثناء الاجتماع، أعطى لوبيغان اطمئنانات شفوية بأن المشكلة حلت أو في طريقها إلى الحل»، وهذا ليس صحيحا. قضية الاتصالات التي وصفت بـ«الضخمة» تضاف، حسب ما جاء في الرسالة، إلى سوابق لا تقل خطورة. ولقد أشار فارد إلى أن لوبيغان

«الدمر هو نفسه كثيرا من تصرفاتهم ومن حملاتهم المتعسفة لجمع الأموال ومن مبادراتهم المؤسفة في مجال الدعاية (توزيع منشورات من إصدار بار سيدو، إلخ)» وأعاد ذكر كل التهم التي نسبت إليه: «أذكر أنهم سيوانا متاعب كثيرة بتهورهم وقلة يقظتهم أمام البوليس، وأن تهمة الفاشية التي ألصقت بنا [...] تعود في أغلب الأحيان إلى نشاطهم.» باسم «الوحدة» خوّنت الجبهة الوطنية، مناضلين وقادة، بين الانضمام الكامل، بغير لحظ وعن قناعة صادقة، أو تصفية منظمة الجيش السري. «لم تعد استقلالية الشبه الوطنية سوى ذكرى من الماضي، لكن بقي البت في قضية «المدعو ليزات» (ميشال لوروى). وكان رأي فارد الذي طلب من سالان «قراره في هذه النقطة تحديدا»، في ذلك أن نفيه من الجزائر أمر لا مفر منه.»

سارع لوبيفان للرد على رسائل فارد لأنه أحس بأنه «لم يوفهم قصده في موضوع الجبهة الوطنية[481]». أكد أولا «أن عملية إدماج عناصر الجبهة الوطنية في وحدات الكومندوس [...] متواصلة [...] من دون صعوبات كبيرة.» المشكلة في نظر لوبيفان «تكمن في هؤلاء القادة وخاصة في ليزات» الذي لا يشاركه «لا في طموحاته ولا في مشاريعه». ومن ثم، كان يرى بأن المشكلة يجب أن تحل بشكل جذري ونهائي، فيما يخص ليزات من طرف القيادة العليا» (ولأول مرة طرحت فكرة تصفية لوروى جسديا) وطلب منه أن يسلم هذه الرسالة إلى سالان. وهذا ما فعله فارد، وفي يوم 13 من نفس الشهر، قام «الزعيم» بتكليف فراندي بإعداد «تعليمات صارمة[482]» (التعليمة رقم 20 التي تدين نشاطات الجبهة الوطنية). الحكم الذي أصدره سالان[483] لا يقبل الطعن، ذلك أنه وصف مسعى زعماء الجبهة الوطنية (وذكرهم بأسمائهم) بالخيانة العظمى «خيانة إزاءنا لأننا كنا دائما نضع الدفاع عن الوحدة الترابية ضمن مبادئنا الأساسية» و«إزاء أهالي الجزائر [...] التي لا تقبل فكرة التقسيم بأي حال من الأحوال، أو

وكرة الانفصال بين الجاليات»، التي لا تفصلها سوى خطوة عن التطهير العنصري.»

في هذا الإطار، اقترح سالان «حلين: الامثال أو التحي»، مضيفا: «المحكمة الاجراءات الاستعراضية المطلوبة.» وبعد هذا الكلام بخمسة أيام، «محكمة الإجراءات الاستعراضية المطلوبة.» وبعد هذا الكلام بخمسة أيام، «محكمة الشرف للفيلق» (لوبيفان، برانكا، آشار، مونتانيول، بيكو داسيبي)، قرر «سوفيت النقباء» (لوبيفان، برانكا، آشار، مونتانيول، بيكو داسيبي)، التحاق مع دافيلدر، قرر تصفية ميشال لوروى وروي فيار. وكان سورسيبي «من الفيلق مباشرة سالان بالأمر[484]. في يوم 19 جانفي، قام فيليب لوبيفان بتحضير تصفية ميشال لوروى. وعثر على جثة فيار في اليوم التالي فوق كبان «فور دلو». وبعد مرور أسبوعين، في 7 فيفري، على الساعة السادسة مساء، قتل النقيب السابق للواء، المظليين الأول برصاصة من رشاشة «ماس 36» من طرف عناصر من الدرك المتنقل، بعدما حاول التهرب من حاجز أمني في شارع جاك فوري فوري[485]. وكان المكان الذي سقط فيه يمثل يوميا بالزهور التي يضعها الناس، ومشى عشرات الآلاف منهم في جنازته التي أقيمت بعد ثلاثة أيام، وكان في وسطهم الأميرال لوبيفان، والد المرحوم[486].

هزت قضية لوروى - فيار أوساط اليمين المتطرف، في الجزائر وكذلك في فرنسا، وأثارت جدالا لم ينته. ندد أصدقاء ميشال لوروى من «الأمة الفنية» بهذا الاغتيال بشدة واتهموا جان جاك سوزيني، الوطني المحلف في هيئة الأركان. ومن يومها، استنكرت أوساط أخرى في «الأمة الفنية» اغتيال لوروى وفيار، ورأت فيه، على غرار جيل مرموز، «عملية تطهيرية من النسعة الستالينية الخالصة» مست «مثاليين مخلصين» عرفوا بالإضافة إلى ذلك بالاقتراح الذي عرضوه على مناضلي منظمة الجيش السري، والمتمثل في «هدف واقع، أليم لكنه متلائم مع قدراتهم.[487]» استمر الجدل لسنوات، وحدث دومينيك فينر، الذي تربطه علاقة وثيقة بميشال لوروى الذي عرفه منذ عام 1954 (في سرية BCP الرابعة، وفي صفوف "الأمة الفنية") عن

"عملية تطهير داخلية"، مشيرا إلى أنه "إذا كانت لمنظمة الجيش السري رجال قادرون، عن غرور أو غيرة أو خلافات سياسية، على اغتيال أفضل رفاقهم في الكفاح، فإن المنظمة محكوم عليها[488]". وكان بيار سيدو أكثر وضوحا في اتهاماته، بحيث اتهم جان جاك سوريني الذي وصمه بـ"المكافح المزيف" الذي نسب إليه "انحراف منظمة الجيش السري وتكسته" وكذا اغتيال صديقه ميشال لوروي[489]. على صعيد آخر، لم يكف جاك فيار عن الدفاع عن ذكرى والده ونشط مع جده، أرسان، جمعية أطلق عليها اسم جمعية أصدقاء روني فيار- التي تأسست عام 1962 وكان من بين أوائل رؤساء لجنتها الشرفية المركيز دو بروس دو مونبيرو، مؤسس "فرنسا العتيقة" ن الكونت دو شاربونيير. في جريدتها، تقدم الجمعية تفسيرا قاطعا لأسباب موته: "غدر به وقتل بأمر من جان جاك سوريني، وهو شخص مسكون بطموحاته ومصالحه الذاتية التي لا حدود لها[490]." أما عن احتمال تورط سالان، فلم تكن واردة، لأن الجنرال كتب فيما بعد إلى جاك فيار بتاريخ 3 ماي 1973 رسالة قصيرة (أدرجت ضمن الشهادات المشيدة بروني فيار)، أكد له فيها بأن روني فيار "خدم بشجاعة وإخلاص قضية الجزائر الفرنسية"، مضيفا: "لم اعتبره يوما خائنا. وأنا شخصيا عارضت اغتياله، ولقد تم ذلك مخالفة لأوامري. واعتقد أنه خطأ مأساوي[491]."

هذا التفسير يخالف تماما التفسير الذي تبناه مسؤولو هيئة أركان المنظمة أثناء وبعد تلك الأحداث. الجنرال فارد، وبعدما رأى منشورا صادرا عن فرع المنظمة في المتربول (فرنسا) نسبه لمجموعات "منشقة متطرفة من باريس، قد يكونون الإخوة سيدو" الذي اشتبه في سلوكهم، طلب من سالان تعقبا في شكل منشور يتولى تحريره سوريني، ويبرز "خيانة لوروي وفيار بسبب علاقتهما المشبوهة مع رجال ماتينيون، وعملهما ضد قضية الجزائر الفرنسية، بالسعي لفرض الحل العنصري الوهمي لتقسيم البلد،

وأنهما مسؤولان مباشرة عن إثارة إحداث لتعميق الهوة بين الأوروبيين والمسلمين، وأنهما كانا دائما يرفضان الاستماع لكل التحذيرات المكثفة عن خطاياهم التي صارت في الأخير خطايا إجرامية[492]". من جهته، كتب فرانسي في يومياته بتاريخ 21 جانفي، تعليقا على اغتيال لوري وفيار: "إن الكفاح السري له قوانينه، وهي أشد قسوة من قوانين الحرب التي تعلمنا أن نحترمها بعد عليها[493]." أما بيريز، في حديثه عن القضية بعد مرور ثلاثة عقود عليها[494]، فقد وصفهما بالرجلين "النظيفين" ولا يرعتبرهما خائنين"، إلا أنه رفض كلمة "العملية التطهيرية": "لم يكن هناك سوى قتيلان." وأشار إلى ما يصفه بالأخطاء الثلاثة التي وقع فيها المناضلان: "العصيان في ظرف صعب بالنسبة للمنظمة، سذاجتهما بالانسياق وراء رجالة سياسة لا يهمهم سوى توظيفهما، وأخيرا سعيهما لفرض وجهة نظرهما بالقوة أي بالقتل." واستشهد بيريز هنا بعبارة قالها لوروي: "أنا أعزك كثيرا، لكن إن اتبعتك ستشرب النخب مثل الآخرين." وختم بيريز بالقول: "لقد نسي أن كان يتكلم."

13. إعادة انتشار ضرورية

أجبر حجم القمع المفروض على منظمة الجيش السري ضرورة الاختفاء. غداة قضية لوروا- فيار، حذر سالان شخصيا المسؤولين من التغلغل الذي تقوم به الشرطة السرية تحت ستار التعاطف الذي يبديه بعض أفرادها مع منظمة الجيش السري. فبالاستناد إلى «خبرته الشخصية التي «كانت تدفعه إلى اعتماد أقصى درجات الحيطة، حذر كل واحد من « التغلغل المتعمد أو غير المتعمد» [495]. لقد كانت تعليمات المسؤولين تحض على ضرورة الالتزام «قواعد السرية » إلى جانب بديهية تقليل حجم «خسائرنا إلى الحد الأدنى»[496]. ولقد كان المسؤول المصدر للتعليمات على دراية بقلة عدد الإطارات، لذا ما انفك يصر ويكرر على مسامع وأعين «الإطارات في المستويات الدنيا بضرورة الأخذ بجميع الاحتياطات اللازمة». وإذا كان «لو بيفان» هو أول ضابط سقط مقاتلا في صفوف منظمة الجيش السري، فلقد كانت الأسابيع اللاحقة أشد صعوبة على المنظمة. يوم 7 فيفري، وهو نفس اليوم الذي مات فيه لو بيفان، تم توقيف رايناسي المسؤول عن منظمة الاستعلامات والعمليات [497]. كما تلقت المنظمة ضربة قوية أياما بعد توقيف «بيكو داسيني» المشرف على قطاع بوزريعة. كان السبب في ذلك، بحسب بيريز «مجرد صدفة «كون السيارة التي كان يقودها قد تم إبلاغ الشرطة عنها خطأ بأنها مسروقة [498]. من وجهة نظر بيريز «كان لزاما الاعتراف رسميا بعملية التوقيف والإعلان عنها». لقد حفزه عاملان: «السماح من خلال هذه القضية للرجوع بسرعة إلى حكم القضاء»، أما

«من حيث علاقتها بالسكان [...] بالتركيز على أنه في الوقت الذي تم فيه إلقاء ضابطين من قبل قوات الأمن، فإنه تم استدراجهما في منصبهما من قبل صديقين متطوعين وذلك لضمان مواصلة العمل».

كان على منظمة الجيش السري التفكير في الأهداف ومراعاة الإمكانيات. أما «النجاحات الخارقة» التي تحققت في الجزائر العاصمة ضد المحررين، وبعيدا عن صداها الإعلامي، فإنها لم تكن لترفع من حماسة أعضاء رئاسة الأركان. على المستوى الداخلي العملي اعتبرت نشاطات منظمة الجيش السري محدودة ولو أن صعوبات التجسيد قد تمت الإشارة إليها [499]. «إن مباشرة كل ما كان يمكن القيام به لتقوية المناطق قد أصبح لزاما الآن» لأن «أصداء نجاحات بعض العمليات الخارقة في الداخل كان من شأنها إحداث تأثيرات نفسية هامة» (خاصة في البلد الأم) وهو الشيء الذي سيجبر النظام «على الإبقاء على قوات عديدة في أماكن متعددة لحماية المناطق الحساسة ومراكز الاتصال وهذا أمر من شأنه عرقلة عملية التحول والتراجع». هنا يمكننا طرح فرضيتين لهما مغزى مستقبلي وهما المقاومة من الجبال أو التخفي والقيام بعمليات التخريب.

أ- المقاومة من الجبال أو سياسة التخفي

كان سالان مقتنعا بالمقاومة من الجبال واعتبر ذلك سبيلا أكثر من ضروري لتجنيب «الانغلاق على الذات» من طرف منظمة الجيش السري داخل المراكز العمرانية الكبرى وكذلك لمنع جبهة التحرير الوطني من إحكام سيطرتها على مناطق كاملة (المتيجة والقبائل والساحل الخ) بعد عملية سحب القوات إلى الثكنات داخل البلاد. اقترح «الرعيم» في هذا السياق ومن دون أدنى تأخر تسريع عملية الإنشاء في الجبال» و

واصر على إقامة منشآت عاجلة في كامل الإقليم»[500]. كانت الجهة في
بين المبادئ والتقيد سحيقة. فقد كان فودار أحد قدامى المحاربين
القبلي الأحمر) والذي عيّنه سالان لقيادة العملية على علم بذلك، وقد
ما يذكر بالإخفاقات السابقة كتلك التي وقعت في جبال قالمة وجيجل
(عراية). في 6 فبراير 1962 استسلم الرجال الستة والثلاثون الذين
كانوا تحت قيادة روجي هولاندر الملقب «بيوباي»[501]. اعتبر (فودار) بأن
«جبالنا لا يسعى لها أن تكون محرد مخابئ لأشباه الأقوياء، الذين يرتادون
المزارع ولا يستعدون للمواجهة»[502]. إذا ما سنحت فرص في المستقبل فلابد
من تحضيرها بعناية. اعتمادا على قراءات فودار يمكن القول بأن شروط
النجاح بر عديدة: «لا يمكن اعتماد انطلاقة من الأوراس إلا من خلال
تمرد عام لقبائل الشاوية. عصيان يمكن افتعاله من خلال إخلاء جبال باتنة
شرط الإعداد له الآن»[503]. أقام فودار مشروع مقاومة من الجبال تضمن
«قاعدة» (6 رجال للتموين والمعلومات والاتصال) ثم كتيبة كومندوس
(25 رجلا من ضمنها 5 أفواج بخمسة أفراد؛ واحدة للقيادة وأخرى
«للإسناد» و3 «للمواجهة»)[504]. تلقت قيادة الأركان نداءات الاستعداد
من خلال تقارير نشاطات المراسلين المحليين. كان أحد التقارير بتاريخ
9 فبراير 1962 متعلقا بتعطفي البويرة وبالبسترو مفعما بالتفاؤل[505]. في
بعض المناطق الفرعية (ضواحي المنطقة المختصة المستقلة بعاومار) لم يعد
هناك تواجد لوحدة عسكرية أو مدربين وهذا ما كان سيؤدي بحسب
صاحب التقرير إلى لدادات استعالة وحماية من قبل المسلمين المدعومين
من رؤساء البلديات. إن حالة مثل هذه من شأنها أن تشكل وضعية إيجابية
لإقامة بؤرة مقاومة تكون ضامنة لولاء السكان. بحسب النقاشات المدنية
عدت بؤر المقاومة صعبة التحقيق. لقد كان لزاما الاتفاق على وجهتها،
وقد كانت حالة المدية ذات معزى خاص.

سالان «كامي فيبو» الذي «كان في مقدوره تقديم خدمات جمة
في مجال إقامة بؤر المواجهة من الجبال وربطها بالمسلمين»[506]. هذا التقدير
يبدو في صالح فيبو، وشاطره فيه (إيف فودار) الذي وعد في تقليده
بمنصب نائب ل (ليسترا) في منطقة المدية، لم يكن يحصى بإجماع قيادة
الأركان. اعترض (بول فاردي) الذي فضل الالتزام بتطبيق الأوامر حرفيا
بعبارة على تعيين (فيبو). نمى عن هذا الأخير أي كفاءة تمكنه من إدارة
بؤر الجبال كما شكك في تأثيره المفترض قائلا: «إن تأثيره لا يعدو أن
يكون على جزء صغير من مثلث لوفيردو، داميات وبن شيكاو» كما انتقد
بشدة عمله الذي كان أشد «اعتراضا عليها». فضل شكلا موحدا بين رائد
الاحتياط (ميبو) ومقدم الاحتياط (ديثوي) واقترح منح دور المترجم
للميبو الذي وضع تحت إمرة ديثوي[507]. لم تكن هذه الصراعات لتغير
من إصرار قيادة الأركان على تطبيق سياسة (سالان) حول بؤر المواجهة
في الجبال. لقد دعم (بول فاردي) شخصيا وبقوة طلبا بـ 10 ملايين
من المركبات القديمة) كان قد تقدم به (فودار): «تمنح الأولوية المطلقة
لخلق التجميع وإنشاء بؤر التكوين في الجبال مع التركيز بصفة خاصة
على العناصر البديلة وإطاراتها»، كما أشار عميد فيلق[508]. تمت إقامة بؤر
الجبال مع نهاية شهر فيفري 1962 وكانت بؤرة (فولتير)[509] في منطقة
الجبال الكبرى وأكبر منها كانت بؤرة (ليوطي) عند التقاطع الرباعي لكل
من تيلاط وبالبسترو وعين بسام وبير اغبالو تحت إمرة النقيب (فاسطون)
(ملازم الأول الاحتياطي (طامبوريني)[510]، كما «عند «النقيب كريستان
بخص المنطقة 15 رجلا. وفي قراءة للتقارير الموجهة لرئاسة الأركان بدا
الحالة المعنوية العامة كانت إيجابية بفعل عملية التحريض الكبيرة للمواد
الغذائية (2.5 طن من المعلبات ومشتقاتها، 16 طنا من القمح، 4 أطنان من
الجوز الخ.) وفيما يخص المواد الصيدلانية (كانت الكمية معتبرة»[511].

لكنه وبعد أيام معدودات، صارت لهجة التقارير أقل حماسة لأن العملية برمتها فشلت فشلا ذريعا. فقد انتظر النقيب قاسطون دون جدوى وصول الرجال والعتاد الذي وعد به النقيب كريستان[512]. عشية الفاتحة لم تكن بؤر جبال منظمة الجيش السري سوى ثقوب من ورق ولو أن بعض التقارير الواردة كانت توحي بشيء من التفاؤل. كان من الضروري نسيان الماضي القريب، في إشارة حادت في بلاغ من قسنطينة في 13 مارس 1962 يتعلق «بقضية قاسطون» والذي استدل «بالإرادة الصلبة لهذا الأخير للقيام بمهمة أخرى جديدة» مستفيدا من الأخطاء السابقة[513]. التحقت إطارات أخرى بالمنظمة كالنقيبين (موانر) و(مورا) اللذان اعتبرا أكثر مراسا على قيادة بؤر الجبال وهو ما اعتبر فأل خير لتطوير هذه البؤر[514].

تخريب وتعذيب جسدي

كانت لمسألة مواقف مميزة حول هذا الموضوع. بدأ بتهنئة الرجال الذين قاموا بالعمليات المثيرة مشيرا إلى عملية الأبيار وتفجير منشآت الإذاعة وتخريب ناحرة «جبل ديرا» التي كانت تقل جنودا إلى مدينة عنابة. لقد اعتبر هذه «الإنجازات بمثابة شاهد على روح المبادرة والشجاعة التي لا جدال فيهما»[515]. شدد على شرعية مثل هذه الفرص مكررا: «بأن هذه العمليات هي من ضمن تلك التي كان يأمر بها في تعليماته عندما كان يقول بأنه يجب إشعال النار في كل القطاعات. إن شكل الحرب التي تحوضها تفرض علينا استعمال كل الوسائل لإرباك وتثبيط الخصوم، دعما لمواقعنا وتحسينا لوسائلنا». بهذا الأسلوب بدا وأن «الزعيم العظيم» قد تنازل عن بدلة العميد الديمقراطي وأصبح يتبنى خطاب زعيم ثوري: «علينا أخذ السلاح من مخازن الخصوم، يجب الاستيلاء على الأموال من بنوكه».

وراء الخطوط الأخضر» إذن «لكل فعل إيجابي ومثمر». كانت تعليمات تأتي تباعا من هيئة إلى أخرى وتتم تنفيذها، كما عمد المسؤولون إلى إنشاء أو تجديد، ثم ابتداء تحوفات عديدة على مستوى قطاعات كثيرة[516]. في الوقت كان لزاما مراعاة مشاعر السكان الأوروبيين، وعندما تدعو الضرورة لإحراكهم يجب ألا يكون هناك «تمادٍ غير ضروري» أي تعبير لا تكون هناك «جرائم عنصرية». في هذا السياق لا يدعى الأحد في الأخبار العناصر ذات التأطير المحدود في منظمة الجيش السري، في الوقت الذي ما زال فيه الوطن الأم تحت صدمة الاغتيال الفاشل ضد (الدري شارون) والذي ترك تشويها في وجه الفتاة (دانيل رونار) إلى جانب الشاعر (شارون)، فإن «جرائم عنصرية» حقيقية تحدث بصفة خاصة في الجزائر العاصمة منذ 24 فيفري. بعد جريمة قتل (جورج لوريتي) على سيارة أجرة أوروبي، في باب الواد، قام بعض الأوروبيين بشن من بإطلاق النار على المسلمين[517]. مثل هذه الأعمال الإجرامية خلفت شاكل حقيقية لقادة منظمة الجيش السري. أشار فيراندي خلال هذه الأيام بأن «جملة من الأفعال العنيفة المنسوبة لمنظمة الجيش السري تنفى [...] حسب وجهة نظره غير مفهومة»[518]. تقترب هذه الملاحظة من تلك الواردة في رسالة فودري الصادرة بتاريخ 28 فيفري والمتعلقة «بالاغتيالات» التي حدثت في 26 فيفري في إحياء ميشلي وميسوني. في رسالة وجهها القادة نظمة أشار قائد الجزائر الكبرى إلى جهله التام بما دبر من اغتيالات مدعيا أن «الأفعال التي دبرت في 02/26 [...] هي ذات مصادر خارجة عن نظامي ولم يتم إخباري بها مسبقا من أي جهة كانت»[519]. وبفعل التنديد الذي أعقبها («فإنه لا [...] يوجد أدنى شك بأنه لم يتمن فيهما ولا أيدها من قبل السكان») لهذا قرر في بيان صادر في 27 فيفري تكذيب أي محاولة إطلاق حملة «جريمة عنصرية» بالجزائر العاصمة أو وهران».

كما أشار النص إلى أن منظمة الجيش السري « تحترم وتدافع عن المسلمين تماما مثل الأوروبيين » وأنها « لا تقوم بالإرهاب الأعمى على عكس جبهة التحرير الوطني ».

بغض النظر عن التكاذيب تطرح مسألة هوية الأشخاص الذين قاموا بهذه الأفعال. لقد طرح (جان فراندي) إمكانية قيام عناصر تدعي انتماءها لمنظمة الجيش السري لكنها «لا تخضع فعليا لمراقبتها»[520]. أما فودري فقد كان أكثر دقة حين تحدث «عن جماعات كانت إحداها على الأقل تحت إمرة المسمى «جيرو». جعل فودري من هذه القضية مسألة مبدأ وصرح «مندداً» دون لبس بمثل هذه الأفعال: «أعتقد بأننا نمتلك ما يكفي من وسائل العمل لاجتثاث اللجوء لمثل هذه السبل وأعتقد بأن هذه الأفعال قامت بها عناصر غير مسؤولة ومحرضون واعون أو غير واعين. لكني أرى بأنه على القيادة أن تدين وتمنع وتحارب دون أدنى تأخير وبكل الوسائل الأفعال التي تضر صراحة ودون أدنى شك بالقضية التي هي جوهر نضالنا». رغم مرور بعض الأيام فقد بقيت المسألة دون توضيح مما دفع ببول فاردي إلى «أن يطلب صراحة» من بيريز «كشف كل المعلومات المتوفرة» (مصدر الأوامر والأسماء والمنفذين الخ): «إنه من الضروري تنويرنا وأخذ الإجراءات اللازمة تجاه المسؤولين عن هذه الأحداث من جهة واجتناب العودة لمثلها من جهة أخرى»[521]. انتقل بيريز في اليوم الموالي للهجوم المضاد ومن دون إعطاء توضيحات محددة، لتبني وبرّر الأحداث التي وقعت في 26 فيفري[522] إذ صرح بأنه «يعارض كلية» كلا من فودري وبول فاردي بخصوص «الأضداد الأخلاقية لهذه الأعمال»، «إنها أفعال لا تفهم معانيها». كما استشاط غضبا من الاتهام الذي وجه «لجيرو»: منذ متى أصبحت مثل هذه الأحداث الخطيرة محل إشاعات ؟» كما كشف عن قناعته «بأن الأحداث تحت سيطرتنا التامة» وبأن «هدف المناورة سيتحقق

عبر وهران» والمتمثل في التدخيل المسبق من قبل قوى الأمن لبرنامج الحصار المضاد لجبهة التحرير الوطني على حساب الفرنسيين من أصل أوروبي الذين FO ، صدامات دامية بين FO وجبهة التحرير الوطني، «تباطؤ» في المفاوضات الحالية نتيجة مطالب جديدة من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الناتجة عن الأعمال الإرهابية لمنظمة الجيش السري، إزالة الحجة رسميا «بأن وقف إطلاق النار معناه السلم» واستبداله بالحقيقة الأخرى التي تجيب الحكومة (وتخيفكم كذلك على ما يبدو لي) بأن «وقف إطلاق النار يؤدي إلى حمام دم» . وأخيرا جاهر بيريز في لهجة من الازدراء تجاه مسيري القيادة العامة: «القيام بحرب تحريرية شيء، خاصة عندما نكون في صف قوى الأمن القانونية المدعمة بالوسائل الكبرى، وشيء آخر عند ممارستها من منطق التمرد ومحدودية الإمكانات مؤقتا. وبدون الرجوع إلى تجوال الماضي، لنا في جبهة التحرير الوطني المثال الكافي».

لنبي بيريز التصعيد نحو التطرف إذ بعد يومين فقط وفي تقرير جديد عما قدم في بيان نشاطه الذي امتد من 26 فيفري إلى 4 مارس، داعيا فيه إلى مواصلة التقدم قائلا: «إن نشاط منظمة الجيش السري سيظر عدديا وماديا على نشاط جبهة التحرير الوطني لكن هذه الأخيرة تواصل الرد بفاعلية في كل عملياتنا الكبرى» (كما أنها ما زالت تذكر «نشاطنا ليوم 26»). إطارا مواصلة المجهود دون هوادة حتى تتمكن من القضاء الحسماني على تحرير جبهة التحرير الوطني[523]. « مع بداية شهر مارس يمكن القول بأن منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني كانتا متقاربتين في أعداد محاولات الاغتيال إذا ما تتبعنا الأرقام التي أعلنتها البعثة العامة (وقعت 48 محاولة اغتيال في ربوع الجزائر فيما بين الساعة 16 ليوم 5 مارس الساعة 16 ليوم 6 مارس؛ كانت 49 محاولة اغتيال بأسلحة نارية، 27 من تنظيم الجيش السري و22 محاولة لجبهة التحرير الوطني. أما الوفيات

فكان عددها 13، من بينها 7 تست فيها منظمة الجيش السري، و6 تست فيها جبهة التحرير الوطني)[521]. بالتزامه الحرب الشاملة يكون قائد منظمة الاستعلامات والعمليات قد راوغ علنا عالمية القيادة العامة. أعلن موقفه هذا في رسالة مفصلة إلى بول فاردي الذي وضح له بأن «أجوبته تتناقض تماما مع أجوبة س300 [فودري]»[523]. جراء اتهام بيريز له، اختار هذا الأخير عدم لفت الأنظار إليه وعمد بعد أيام إلى التخفيف من حدة انتقاداته التي أصبحت تركز على الشكل أكثر من تركيزها على المضمون: «لست فقط على استعداد لتفهم دوافع العمليات التي بدأها 40 [بيريز] منذ 2/24، لكني على استعداد لقبولها وربما مساعدته عند الضرورة إذا رغب هو بذلك». الشيء الوحيد الذي كان يقلقه هو «أن يكون على اطلاع بما يدور في القطاع الذي هو مسؤول عنه». كل ما أراده إذن هو إعلامه المسبق. «الفلسفة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من هذه القضية هي أن مجرد إرسال رسالة بثلاثة أسطر لصديق كانت كافية لتوضيح ملابسات القضية منذ البداية، ومن المؤسف أن نصل إلى التشكيك في هذا الصديق أو القيادة لأننا لم نقم بعملية الإعلام المسبق»[526]. بالرجوع إلى تعابير فودري: كانت «فلسفة» قصيرة النظر لأن مدلولات أعمال بيريز تعني، من خلال ما جاهر به هو بوضوح، انعطافا مهما حتى لا نقول استدارة على عقب فيما يخص علاقة منظمة الجيش السري بالعنف وبالدولة». بفرضها في الساحة من قبل قائد منظمة الاستعلامات والعمليات، بدا منطق «الأرض المحروقة» يسمو قبل التوقيع على اتفاقيات ايفيان.

[illegible] للأوروبيين

[illegible] عملية زعزعة استقرار الحكومة، خاصة في قطاعات الخدمات [illegible] للمحافظات الجزائرية (من خلال مضاعفة إضرابات 29 عالمي [illegible] الذي تلت)[527]، النتائج المرجوة (خاصة في القطاعات المالية)[528]. ما [illegible] له لا يجب نسيان مصالح المواطنين إذ «من حق السكان العيش [illegible] بتلاوية المآكل». أصبحت الإضرابات وعملية تنسيقها من الاهتمامات [illegible] لقيادة الأركان وخاصة لفودري الذي تخوّف من «انهيار [illegible] في الجزائر العاصمة» و«من ضجر السكان»، خاصة صغار [illegible] الذين يمثلون أحد الداعمين الأساسيين لمنظمة الجيش السري[529] [illegible] فوز قائد الجزائر الكبرى ابتداء من 16 فيفري إنشاء «مكتب هيكلة [illegible] في المدينة البيضاء، مهمته تنظيم وبرمجة الإضرابات لزيادة فاعليتها [illegible] خلال عملية تناوب) وتفعيل صداها (من خلال بعثات للمسؤولين [illegible] صحفية). لم يكن فودري الوحيد الذي قلق من النتائج التي قد [illegible] عن الإضرابات، مخافة خنقها للاقتصاد وبالتالي تقليص المصادر [illegible] للمنظمة طرح أحد المسؤولين الماليين توصيتين أساسيتين: «التحكم [illegible] في طريقة إعلان الإضراب» (على الأمر ألا يصدر إلا من «زعماء [illegible] الكبار») والبحث عن مصادر تمويل في المكان ذاته (مساعدة أرباب [illegible] ثم «ضمانها» لكن بقيت مسألة البنك «عالقة»). أما في البلد الأم [illegible] الإشارة إلى هذه المسألة)[530]. يجب الإضافة إلى تحفظات فودري الحالات [illegible] تمارس فيها بعض العمليات التي تشنها «فرق خاصة» والتي تدل على [illegible] القيادة العامة تجد صعوبات في التحكم في جماعاتها وهذا تجنب [illegible] الانزلاق والخروج عن المسارات: في مقدور قائد قطاع التعامل لوحده [illegible] سوق سلاح افتراضي»، لكن بالنسبة لعمليات السطو التي تطال

الصناديق الفلاحية فإن هذا يعد شيئا «مكروها» بالنظر «إلى الاتفاقات التي تمت [...] مع المدراء، والتي حددت سبل تنفيذ أبسط مع نتائج أفضل»[531].

كما أن قرض أعباء على السكان كان يعني فيما يعنيه مراقبة تحركاتهم من خلال «مراقبة فعلية»[...] لأسفارهم من الجزائر». الغاية المتبعة هي تثبيت الأوروبيين على التراب الجزائري ومنع كل محاولة للخروج في نفس الوقت الذي تفرض فيه منظمة الجيش السري كبديل شرعي مضاد: «على كل واحد[...] التوصل إلى قناعة أن ترخيص منظمة الجيش السري أصبح في مستوى إلزامية تلك التصاريح الصادرة عن دائرة الشرطة»[532]. ثم اتخاذ ترتيبات في شكل رسائل تهديد ممضاة من قبل منظمة الجيش السري لإحباط المؤسسات على البقاء، فوق التراب الجزائري ومن جهة أخرى كانت التحولات الجارية في الوطن الأم في قطاع الموظفين مدعاة لقلق هيأة الأركان والأقدام السوداء المتابعة. لكن منظمة الجيش السري غير قادرة على مواجهة مباشرة لتلك القرارات. التعليمات هي «السعي لإبطاء وتيرة التحولات» بالتحجج بكل الذرائع الممكنة (العائلة، الصحة الخ.) أو المبادرة بإضراب في حال «التسريح من العمل» (..)[533]. وتماشيا مع المنطق، لابد من القول بأن ضغط الدولة مقارنة بضغطنا هو أقوى وأكثر فاعلية على الموظفين. أرسل لهم جان موران تعليمة في 24 فيفري وبعد أن أشار فيها إلى أن السياسة المتبعة هي «السياسة العقلانية الوحيدة» ووضع نفسه في مقام صاحب العمل بمناورته القيادية («واجب الطاعة تجاه المؤسسة القانونية») وبتهديده (في حالة الإخلال بتلك الواجبات) وتقديم ضمانات. فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، كان الممثل العام واضحا: «ليس هناك أدنى شك لدى الهيئات المسؤولة بضرورة ضمان حقوق وحريات الموظفين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر [...] معنى هذا أن للموظفين في الجزائر نفس الحقوق والضمانات التي لنظرائهم في البلد

الأم»[534]. في مواجهة هذه الالتزامات، كل ما يمكن فعله هو الرضوخ بالأمر الاستحقاقات بالنسبة للمنظمة في تعاملها مع مصالح الخدمات الإدارية.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص فإن بعض من النتائج تبدو أكثر تشجيعا. مثل ذلك أنه في 15 فيفري ذهب فودري صحبة ايفون بروشي للقاء المسؤولين عن النقابة التجارية والمجلس الوطني للموظفين المحليين. تم التوصل إلى تفاهم وافق بموجبه أرباب الأعمال «على التنسيق بدقة» مع المنظمة (لم يتم توضيح الكيفية) وتقبلوا مبدأ إقامة لقاء يومي، كل صباح، مع ممثل عن فودري[535]. في المقابل، تفاعل مسؤولو أرباب الأعمال إيجابيا مع فكرة «إدخال شيء من الانضباط على الإضرابات الموضوية». هل لنا أن نرى في هذا التقارب تفاهما بين أرباب الأعمال ومنظمة الجيش السري، وتطبيقا حرفيا لصيغة فودري: «ضمنت دعم عالم التجارة وأرباب الأعمال ؟». الأصل في الأمر هو أنها مصلحة محددة مع توفر إمكانية لقادة أرباب الأعمال الذين «ارتاحوا» لإمكانية زيادة مراقبة الوضع مع قدرتهم على «معرفة ما إذا كان إضراب ما «جيد» أو سيئ» وكذلك إمكانية تنظيمات أرباب الأعمال على «الرد على الطلبات التي لا تمكن اجتنابها حول المعلومات التي تأتي من قبل المتسببين لها». من جهة منظمة الجيش السري، فإن المعلومات المقدمة، خاصة تلك التي تشير إلى تواجد 160 نقابة أرباب أعمال (والتقرير يضيف علامة «!» للإشارة إلى تفاجؤ وجهل فودري بهذا المحيط)، تشير إلى مدى الأعمال الضرورية التي يجب القيام بها حتى يصبح «الهيكل العمودي» أكثر من مجرد كلام للدخل بالتالي في صميم الأحداث. يبدو مما لا شك فيه أن هذا كان سببا في الصراع حول الكفاءات الذي بدا يظهر بين فودري وقارد، إذ كان هذا الأخير يشير إلى أن «الهياكل من جهة والاقتصاد والمال من الجهة الأخرى»

هما «ميدانان مختلفان تماما»[536]. أراد قارد السيطرة على ميدانه (كان على «استعداد للمناقشة وطرح حججه») ولقد أرسل في 21 فبراير (رسالة إلى رئيس الكنفدرالية العامة لأرباب الأعمال للجزائر نسخة من الرسالة التي كان بعث بها لكل واحد من رؤساء النقابات. حدد في هذه الرسالة مبلغ 1200 مليون سنتيم كمبلغ «اشتراك والذي يمكن طلبه من الجزائر الكبرى»[537]. وحسب مفردات كاتب الرسالة « فإنه مررها على مختلف الفروع المحترفة تاركا حرية تحديد الإسهام لكل مؤسسة». لكنه نفى عنها أن تعرف على ردة فعل أرباب الأعمال وفيما كان رئيس الكنفدرالية العامة لأرباب أعمال الجزائر سيلعب دور «الحكم والمستشار» الذي تخيله منظمة الجيش السري من أجل «إفهام الجميع بالأهمية القصوى» للصراع الدائر. لقد كانت أوهام منظمة الجيش السري حول هذه النقطة عديدة.

«التأثير» على المسلمين و «استدراجهم»

كان الهدف المسطر على الدوام هو «التأثير» على «الوسط الإسلامي» ما يعني «استدراجه» وليس «إبعاده» بالمرة. كانت الفكرة الأساس في أذهان قادة منظمة الجيش السري هي وضع هذه الأخيرة كمحاور ثالث فيما بين الحكومة وجبهة التحرير الوطني وربح معركة الرأي المرتبطة بالمسلمين. وإذ اشتغلت منظمة الجيش السري بكتابة وتوزيع منشورات باللغة العربية على مستوى المكتب الإسلامي في فدرالية الصحافة موجهة للمسلمين خاصة[538]، كان لابد من اتخاذ إجراءات أخرى. ولقد ورد في محضر رواية لأحداث إحدى العمليات جرت ليلة 26 و27 جانفي من قبل مكتب النشاط العملياتي الساحل في وسط ريفي إسلامي، بدوار سيدي سليمان فيما بين السحاولة وكرسية، ما عد نموذجا لمثيلاتها من قبل قيادة

منطقة الجزائر[539]. توجهت مفرزة من الرجال بلباس مطليين وأسلحة رشاشة وآلية فيما بين الساعة العاشرة والنصف ليلا والثانية والنصف صباحا إلى 5 تجمعات سكنية. قدم الجنود فعلتهم بداية الأمر في شكل مراقبة عسكرية روتينية (تفتيش واستجواب ثم تجميع للرجال). بعدها تكفلت المرحلة الثانية التي تم سردها في المحضر على الشكل التالي: « قلنا لهم بأننا أعضاء في منظمة الجيش السري، بمعنى أننا جيش العميد سلان، ليس جيش الفرنسي ولا نعادي جيش ديغول، لأن جنود ديغول في واقع الأمر يشاركوننا الجيش بأوامره؛ وبأننا في كل مكان وأن عددنا كبير (تم تصوير هذا الأخير بشكل لا يلتزمون بأوامره؛ وبأننا في كل مكان وأن عددنا كبير (تم تصوير بشكل كاذب عن طريق اتصالات راديو خيالية[...])؛ وبأننا سنتعامل مع جبهة التحرير الوطني ومن يساعدها بدون شفقة وبأننا حتنا كاسدقا، وسنعود وسنبقى كذلك إذا لم يرتكب أحد حماقة التعاون مع جبهة التحرير الوطني؛ إن لدينا المعلومات الدقيقة (كان لدينا كل المعلومات اللازمة عن كل فرد من سكان المشتة). عموما لم يكن الاستقبال رديئا بل كان في بعض الأحيان جيدا للغاية وتخللته مناقشات طويلة مع كثير من الأسئلة من البعض. مجمل القول هو أن السكان بدا عليهم «الذهول» والإعجاب. ثم بعضهم القهوة.»

كانت مثل تلك التجربة المستقاة من الطرق التي اتبعها الجيش في العديد من المناسبات تبرز لنا ما كانت قيادة أركان منظمة الجيش السري تود القيام به. لا بد من الإلمام بأبعادها وإمكانية تحقيقها. شملت العملية منطقة من 2 كيلومتر على 2 كيلومتر وهي مساحة نافهة مقارنة مع مساحة الجزائر الكلية والأكثر من هذا هو أنه جند لها 11 فردا وتم التخطيط لها بدقة لأن منظمة الجيش السري للقيام بمثيلاتها على مستوى أكبر وسائل لا تملكها. يبقى بعدها المعنوي. قد يكون الأثر في لحظته قويا لكن هل يمتد ويتواصل مع الصراع الدائر ؟ نحن نشكك في إمكانية ذلك.

إمكانية تقارب بين منظمة الجيش السري والحركة الوطنية الجزائرية ؟

مع مطلع فيفري 1962 وبناء على معلومات مستقاة من عميل مونوو في صدفه، تمت اتصالات في لوزان بين فرع منشق عن الحركة الوطنية الجزائرية (عيسى عبدلي أمين مال الحركة الوطنية الجزائرية، ومشرف، نائب سابق لنسة وناروني). قدم عيسى عبدلي، الذي اعتقد أنه يقود 4000 من الأتباع المسلحين في ربوع الجزائر، «اقتراح تعاون» مع منظمة الجيش السري على قاعدة «برنامج اندماجي» وعلى أساس «رابطة متينة مع الدولة الأم»[540]. قسمت مسألة الاتصال هذه قادة منظمة الجيش السري، مقابل تحفظ سالان، رغب آخرون في تجاوز مرحلة «الاتصالات الشكلية» القائمة إلى تواصل أكثر جدية مع خلية بوزة الجبل التابعة لعبد الله سالمي، قائد ولاية في الحركة الوطنية الجزائرية، والتي تمت إقامتها في الشمال العربي لبوسعادة (جبل زمرة)، وقادة سياسيين آخرين للحركة الوطنية الجزائرية[541]. كان فودار شديد الحذر من سياسة التخفي في الجبال وبؤرها وفوق ذلك «أشد اعتراضا» على أي اتصال مع الحركة الوطنية الجزائرية وقد أجاب قائلا ليول فاردي: «أنا لا أرى ما يمكن جنيه من فائدة»[542].

أما في الميدان فلقد تمت اتصالات متعددة في مدينة المدية[543]. بحيث تم في 10 فيفري لقاء بين جمال سي العام، ملازم لسي سلمي، ونائبه سي لخضر مع مبعوث على منظمة الجيش السري تابع لقطاع بول كازال لإعلامه بأن الحركة الوطنية الجزائرية مستعدة لمد منظمة الجيش السري «بالدعم المادي، توفير الحماية بالأرياف والاستدلال والمخابئ ودليلي الطرق» والقيام بمحاولات الاغتيال. لنضف بأنه في بوسعادة كان النقيب

يشرف على الفرع القطاعي لمنظمة الجيش السري على تواصل منتظم مع ممثلين مهددين أحمد أقربا، سالمي. في هذه الظروف المهيأة جدد احتماع مسؤول منظمة الجيش السري بالمدية وسالمي لأواخر فيفري / بداية مارس. كانت المسألة في غاية الأهمية بالنسبة لمنظمة الجيش السري لأن سالمي كان يتبعه 500 إلى 600 فرد مسلح كما كان في مقدوره تجنيد 3000 آخرين لو كانت لديه الأسلحة اللازمة. بقي فودار على حذره فيما يخص الحركة الوطنية الجزائرية وأشار إلى أن سالمي «الذي عمل مع كل الأطراف [...] يبدو على استعداد للانضمام إلينا»، يجب مع ذلك «عدم المبالغة في المكانة التي يحظى بها، سواء على مستوى الحجم أو النفوذ، لدى الجماعات المختلفة التي يدعي تمثيلها»[544]. جرى اللقاء المرتقب فيما بين مسؤول منظمة الجيش السري بالمدية وعبد الله سالمي قائد الولاية 2 للحركة الوطنية الجزائرية بتاريخ 2 مارس ولقد تم تدوينه في محضر مفصل[545]. عن السؤال الفظ والدقيق المتعلق بمدى قبوله «بالاندماج الكلي بالوضع مع قوات العميد سالان من حيث اللباس والرتب والراية الزرقاء والبيضاء والحمراء لذلك الجيش» ، أجاب سالمي صراحة بالرفض: «بعد مشاورات مع أتباعنا، يبدو أنه في حالة ما إذا تم قبول اقتراحكم، فإننا سوف ندمر الحركة الوطنية الجزائرية وسنفقد ولاء نصف قواتنا وغالبية السلبين [مدنيون مدربون والذين يقارب عددهم 3000 إلى 4000 فرد] من غير المعقول أن نفقد في يومين ما عملنا من أجله طيلة 25 سنة». عوض الاندماج تحقق شكل من أشكال التحالف الغامض، ظرفي وتكتيكي ضد ما كان سلمي ينعته «بجبهة التحرير الوطني الكلب الشيوعي»: «تقبل القتال تحت إمرة العميد سالان شرط ألا يظهر هذا جليا على الأرض. لذا فإننا سنقبل بكل الجنود الذين ترسلونهم لنا دون أن يكون ذلك جليا بأنهم من أتباع منظمة الجيش السري وهذا مراعاة لشعور مدنيينا. مقابل ذلك

نحن على استعداد لمدكم بجندنا لمقاتلة جبهة التحرير الوطني في الكفر الذي تريدونه على أن تسلحوهم كما تشاؤون شريطة أن يصبحوا مصالحين عند رجوعهم إلى ولاياتنا.» في المحصلة النهائية عبر مسؤول منظمة الجيش السري، والذي التقى كذلك سي عيسى بن عيسى، عن ارتياحه من مجريات اللقاءات. لذا اقترح بأن تستعمل ولاية سالمي «كمنطقة تراجع وراحة للمتخفين في الجبال والوحدات التي ستنضم لاحقا».

14. عشية التسليح

مخاض «الأرض المحروقة»

على بعد بضع أسابيع من ايفيان والتي كان مسؤولو منظمة الجيش السري يتوقعون من ورائها اتفاقا قريبا فيما بين الاليزي والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة غداة خطاب الجنرال ديغول في 5 فيفري (حين أشار لعودة الجيش الفرنسي إلى التراب الأوروبي والإعلان الغريب لعروض التي قدمتها فرنسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، كانت هناك إشارات أخرى وصلت من مصالح استعلاماتهم أيقنتهم على أهبة الاستعداد، خاصة تلك الرسالة الصادرة عن جان موران بتاريخ 10فيفري 1962. كانت الرسالة موجهة لولاة الجزائر وفيها ركز على أن السلطات العسكرية سترسل إلى المناطق منشورات مطبوعة في البلد الأم موجهة إلى التوزيع على كافة القطر الجزائري في حال ما تم الإعلان عن وقف لإطلاق النار» ويطلب منهم «الاتصال الشخصي بالقائد العام للمنطقة التابعة [لهم] للتفاهم معه بالنظر إلى عدد السكان، حول توزيع هذه المنشورات في الدوائر والقطاعات»[546].

استعدت منظمة الجيش السري للتحرك. ساعدت في بداية الأمر على تحركات مماثلة لما قامت به هي وخاصة حملة التوقيعات التي انطلقت من قبل المحاربين القدامى والمنظمات النقابية حول موضوع «أنا فرنسي». صدرت «تعليمة شفوية»[547] من طرف منظمة الجيش السري لكل القطاعات من أجل تسهيل عملية التوقيع. أما فيما يتعلق بالنداء للإضراب،

الذي صدر عن لجنة الرعاية، ليوم السبت 24 فيفري من الساعة الثامنة إلى العاشرة صباحا، فإن سوزيني حدد لها كلمة التحنيد التالية: «اشرحوا لهم التعليمات من فرد إلى آخر وأكدوا لمرؤوسيكم بأن قيادة أركان منظمة الجيش السري تدعمها دعما كليا»[549]. عملت قطاعات دعاية المنظمة على إلصاق تسميات تحقيرية في إشارة إلى الاتفاق المتوقع، واصفة إياه «بالاستسلام»[550] مع الإساءة لسمعة المسؤولين المكلفين بمتابعته. كل هذا في إطار مواصلة الحملة المسيئة التي بدأتها ضد موران الذي نشر «مؤلفا»[551]. كانت «الأفكار الموجهة» التي اعتمدت في سياق «البرنامج العام لنشاط (الثائر) النفساني» لصاحبه جان جاك سوريني، مستقاة من قاموس الحرب العالمية الثانية: «التواطؤ» فيما بين الحكومة الخامسة وجبهة التحرير الوطني وما يقابله من «خرافة المقاومة» الشعار الذي تبنته منظمة الجيش السري إلى جانب كلمة التحنيد المقابلة «للطبيعة الكاذبة المصطنعة» لتلك «الضمانات» المقدمة للأوروبيين[552]. كان قادة المنظمة السرية يستعدون للاتفاقات المقبلة لكن انتظارهم لن يكون وديعا. أبدى قودار قلقه «مع تزايد احتمالات اتفاق بين الاليزي/ والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما يروى في الصحف، والتخوف من وقف أحادي أو ثنائي لاطلاق النار، تحدثنا وصلنا إلى ترك المبادرة للخصم. يتواجد ثلاثة لصوص في الساحة. وإذا توقف اثنان منهم عن المعركة فإن أهمية ذلك تعد ثانوية لأن منظمة الجيش السري، اللص الثالث، سيستمر في الضغط على الزناد لتتعامل إذا على أنه قد تم التوقيع على الاتفاق ولنسجل في دعايتنا وبكل بساطة إرادة المواصلة إلى النهاية، نهاية تعني حتى الموت»[553].

إن محاض سياسة التحنيد و«الأرض المحروقة» التي لقيت تأييدا من قبل قادة آخرين لمنظمة الجيش السري، خاصة بول قاردي الذي رأى بأنه يجب في «الاتفاق المحتمل بين شارل ديغول وجبهة التحرير الوطني أن يصاحبه

نشاط وبكل الأشكال» وهو ما يعد «كأحسن طريقة لتوزيع إرادة» منظمة الجيش السري على «المضي قدما إلى النهاية»[554]. كان اقتراح بول وزوي مصمما خاصة برتكز على القيام بتسجيل برامج على الأقل من «أجل رفع معنويات السكان للمقاومة». يتدخل سالان «في نفس البرنامج» إلى جانب قادة آخرين من منظمة الجيش السري[555]. على مستوى آخر وفي جلسة 16 فيفري الكتب فودري على توضيح السبل التي يجب اعتمادها لتحسين التحنيد المادي والمعنوي للمنظمة والذي يجب ألا يتعدى 5 مارس كآخر أجل[556]. سطرت ثلاثة «سبل متكاملة»: «تحنيد كل العناصر الممكن استعمالها من السكان»، رغبة في «التشديد» على المواجهة لدى الممكن من «خلال تسليم المهتمين أوامر مكتوبة تخصهم بالذات والمهام المحددة» التي كلف بها كل فرد. من أجل ماذا؟ هنا تم طرح ثلاثة فرضيات. الأولى وإن غدت غير ممكنة التحقيق وهي «منع تجسيد أي اتفاق فيما بين ديغول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية». أما الثانية والتي اعتبرها فودري «أولوية» هي «إثارة تنديد الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية بالاتفاق المنجز». وجدت كذلك فرضية ثالثة تتمثل في «منع التجسيد الميداني للاتفاقات» و«تعطيل مسار تجسيده المحدد». في أواسط فيفري أي شهرا قبل أيفيان، كانت قيادة أركان منظمة الجيش السري مصرة على المواجهة القصوى. طرح سالان في التعليمة رقم 29 «مهما كان المفترض إتباعه من «خلال مجابهة شاملة» في وجه «ما لا مفر منه [الذي] هو على باب الحصول»[557]. قدر بأنه يمكن الاعتماد على ثلاث أوراق رابحة. أولا، الاعتماد على سكان المدن الذين هم «أداة ممكنة» ثانيا، على الجيش الذي كان سالان يأمل أن يعمه «تيار جديد» بدأ حسب «روح» في بعض الوحدات إبان الأسبوعين الأخيرين، في الوقت التي ضاعفت خلية الدعاية النفسية طباعة المنشورات الموجهة للجيش

الفرنسي («أيها الجندي الفرنسي أتريد قتل أخاك ؟»، «يا عساكر جيش فرنسا»، «نداء للبحرية الفرنسية»، «يا صديقي العزيز» بمقدار 10000 منشور لكل واحدة)[357]. وأخيرا، فإن مشروع المقاومة من الخارج كان سيمكن من خلق «مناطق تمرّد في الأرياف». في سياق برنامج الخط الجديدة الذي كان يركز على الاستنزاف والمناوشة أكثر منه على المواجهة المباشرة، لجد الدعوة إلى العنف الموجه ضد الدولة وقواها النظامية إلى تم وضع فرضية «فتح النار بصفة مباشرة على وحدات الدرك المتحرك وعلى قوى الأمن» إلى جانب «الاستعمال المباشر للرجاجات المتفجرة» أثناء التحركات ليلا أو نهارا.

منظمة الجيش السري بين العنف و الإغواء

تتجلى التناقضات العميقة بصفة خاصة في التعامل مع العسكريين من جهة، يجب تدمير بعضا من الهياكل الضرورية لعودتهم إلى فرنسا وذلك لإجبارهم على البقاء في الجزائر؛ لكن التركيز هو في نفس الوقت على أحداث «صدمة نفسية» لدى الفرقتين الاثنتين اللتين كانتا على أهبة الرحيل إلى الوطن الأم فيما بين أواسط فيفري وأواسط أفريل من خلال نقديم: هدايا وإقامة حفلات ودعوات للعسكريين المرتحلين من قبل عائلات مسلمة وأوروبية. كل هذه التحركات كانت مطلوبة من فودري وكان الهدف المرجو منها مرسوما بوضوح: «التسبب في إحداث الحد الأقصى من حالات الفرار وإثارة الاشمئزاز كل العسكريين تجاه السياسة الديغولية.» ما هي النتائج المترتبة عن مثل تلك الدعاية ؟ يعبر فودري عن سعادته «بالنتائج المهمّة» التي حققها الفريق السادس للخيالة بني مسوس. الملاحظ هو ضرورة التخفيف من حدة تفاؤله[358].

كما أن تناقض منظمة الجيش السري يتجلى كذلك تجاه السياسيين، فرؤساء المنظمة من طمعها في جلبهم لدعم وجهة نظرها. حقيقة الأمر أن المنظمة اصطدمت بعائقين يكاد تجاوزهما يكون مستحيلا، يتمثل العائق الأول في كون المنتخبين الموالين لمبدأ الجزائر الفرنسية لا يعدون إلا جزء من منظمة الجيش السري. والثاني هو أن عامة البرلمانيين، وعلى الخصوص الموالين للجزائر الفرنسية منهم (خاصة مجموعة الوحدة من أجل الجمهورية) لا يشكلون ثقلا معتبرا في مفهوم السياسة الجزائرية لشارل ديغول. البرهان على ذلك هو استقبالهم من قبل لويس جوكس عدة برنامج متلفز (19 فيفري مساء) أشار فيه إلى لقاءات تمت مع جبهة التحرير الوطني (مباحثات روس من 11 إلى 19 فيفري)، بأن نتائج تلك المباحثات ستعرض على مجلس الوزراء، كما تم الوعد بإجراء تشاور في كل من الوطن الأم والجزائر. أبدت ، بعد دراسة البعثة البرلمانية التي استقبلها لويس جوكس للنص الذي عرض على مجلس الوزراء والذي يتشكل من ثلاثة أجزاء: تنظيم المرحلة الانتقالية وتنظيم حق تقرير المصير وتحديد هياكل جزائر المستقبل، أبدت اعتراضاتها خاصة حول فئة «الضمانات» المتعلقة بالأمن والعدالة والتجنس بالنسبة للمسلمين (أي إمكانية اختيار الجنسية الفرنسية أو الجزائرية خلال فترة ثلاث سنوات للمسلمين الذين تنازلوا عن وضعيتهم القانونية، أما الباقون فهم جزائريون بصفة تلقائية).

فيما يتعلق بكل هذه العناصر، أشار الوزير بأنه ينبغي الرجوع إلى مجلس الوزراء الذي حدد الجنرال ديغول أولوياته المختلفة تماما عما سبق: الانتهاء بسرعة من هذه الحالة دون الانشغال بالتفاصيل. كانت آخر التعليمات التي أعطاها عن طريق الهاتف للمفاوضين بروس في 18 فيفري كالتالي: المهم هو الوصول إلى اتفاق يتضمن وقف إطلاق النار ثم تقرير المصير

على اعتبار أن مثل هذا الاتفاق لا تترتب عنه اضطرابات مفاجئة
الظروف المرتبطة بالمصالح السياسية والمادية للأوروبيين وللتواجد العسكري
الفرنسي في الجزائر وللشروط العملية المرتبطة باستغلال البترول والغاز
وأخيرا للعلاقات الاقتصادية والتقنية والثقافية بين الجزائر والبلد الأم. هذا
هو المنتهى، وأكرر، هذا هو المنتهى الذي يجب تحقيقه اليوم»[559].

من وجهة النظر هذه، إذا كان هناك عدم تساهل في مسألة التحسس من
قبل المفاوضين الديغوليين فإن المسألة التي كانت في أذهانهم هي التحسس
المتعلق بالأوروبيين المتواجدين في الجزائر وليس المتعلق بالمسلمين. حتى
حول هذه النقطة، فإن الهوة بين المطامح الفرنسية (الحصول التلقائي
على الجنسية الجزائرية بعد ثلاث سنوات، إلا في حالة الرفض الإرادي)
وخيارات جبهة التحرير الوطني كانت عميقة[560]. كما أن محاولة إقناع
جبهة التحرير الوطني بأن الجموع المسلمة يمكنها اختيار الجنسية الفرنسية،
فالمسألة لم يتم حتى طرحها أصلا عليها وأنها كانت في جميع الأحوال
ستلقى ردا بالسلب. كما أن التقاسم الضمني للممثلين – أوروبيون فيما
يتعلق بالحكومة ومسلمون فيما يتعلق بجبهة التحرير الوطني – وعدم
قدرة منظمة الجيش السري على فرض وجودها كطرف محاور جدي على
الطرفين الآخرين وعدم تمكنها من إيجاد بدائل لها وناطقين باسمها في عالم
السياسة، كل هذا يدل على الضعف القاعدي للمنظمة.

يتجسد هذا من خلال حقيقتين. البداية هي إعلان مارسي عن زيارة
يلتقي فيها بسالان ليشرح له الحالة السياسية الباريسية واطلاعه على
«نقاشات مهمة» مع ساسة وعسكريين مختلفين «من ذوي أعلى الرتب»
وإبلاغه «رسائل شفوية» من قبل البعض منهم[561]. هنا ومع عدم الخلط بين
الحالات، يبدو كأننا رجعنا إلى سنوات 1957–1958 وإلى أمل «تغيير

الوجهة» الذي صار اليوم بعيد المنال حتى وإن ما زال هناك بعض من
جمعية بسالان بحمي نفسه بذلك (فأياما معدودات من بعد تحدد بتحسس
الرسالة شفوية» من الماريشال جوان[562] التي رد عليها سالان كتابيا في 2
مارس طالبا منه «إسماع مهابة صوته» داعما «للمقاومة الفرنسية»[563].
النقطة الثانية هي أصداء مطالبة سالان بالإبحار، لمارسي ولكل «المتحسين
يعرضون على سياسة النظام الجزائرية بالبقاء الدائم فوق التراب الجزائري
حتى ولو تطلب ذلك ضرورة ارتكاب المحظور والانتقال إلى السرية»[564].
كانت هذه فكرة جان فارد والتي تم تبنيها من قبل سوريي في أوائل
فبراير) وكانت احتمالات نجاحها معدومة. قام ثمانية برلمانيين من تيار
الوحدة والجمهورية حقيقة بالالتزام بالبقاء الدائم في الجزائر فيما قام
آخرون من أمثال «ايبولالالن» في بلاد القبائل بالذهاب «للعمل في
الباطن»[565]. هل يعد هذا نجاحا لمنظمة الجيش السري؟ يختلف قادتها
حول الموضوع، ويجاهر به بول قاردي دون لبس. عبّر عن سعادته
لتواجد «مجموعة الثمانية» في الجزائر كما انزعج من عدم معرفته ما إذا
كانوا «سيتخذون موقفا واضحا وجريئا»، وفي حالة حصول ذلك الموقف،
لا تعرض المجموعة نفسها «للطرد أو الحبس»[566]. خيّرهم بول قاردي
«الدخول في السرية». هل كان لؤلئك البرلمانيين ميل لذلك؟ هل كانوا
سيضاعون لأوامر منظمة الجيش السري وللدور الذي كانت تريده لهم:
تهييج على أمواج الأثير جنبا إلى جنب مع القيادة «في اللحظة الفاصلة»
اغداة إعلان وقف إطلاق النار)، في حين تتم مناداة السكان للقيام
بإضراب عام لمدة 24 ساعة» تصبح معه المدن كأنها مدن للأموات:
طرقات خالية وأبواب ونوافذ موصدة»[567]. لدينا كل أسباب التشكيك
في تقبل البرلمانيين لسلطة منظمة الجيش السري. أحسن تعبير عن مواقف
أحد الرموز البرلمانيين الداعمين لقضية «الجزائر الفرنسية» ورد في مقال

في جانفي 1962 في المجلة الشهرية «فرنسا اليوم» للجنة الأمريكي م أجل فرنسا والجزائر، كتبه رويبرت عبد السلام، لاعب كرة مضرب سلم في كأس ديفيس وناشب عن الجزائر العاصمة. يسدي عليها ثلاث ممواز أساسية. يعدها «كشريك شرعي في كل النقاشات التي تدور حول الجزائ على اعتبار أنها منظمة ممثلية («يخضع لها غالبية السكان الأوروبي كما «أنها تتوغل بعمق في أوساط المسلمين [وهي مبالغة كبيرة]» ك يؤكد بأنه «غير صحيح بالمرة القول بأن منظمة الجيش السري هي حركة فاشية مهتمة فقط بإقامة دكتاتورية عسكرية في فرنسا». في سياق تبني يتجلى لنا الحكم القاسي الصادر عن أحد رجال السياسة: «غياب القاعدة السياسية»، «منهجية غير مقبولة» و«أخطاء». لذا أصبح من الصعب فتح باب المبادرة لالتحاق البرلمانيين بمنظمة الجيش السري. لم يعد لدى جان جاك سوزيني، رائد هذه العملية، أدنى شك، بل إنه استعد للانتقام منهم: «في حال إبداء مقاومة، يبدو لي بأنه علينا إسماع كل منتخبي الجزائر بأن على استعداد لمنعهم عند الضرورة من الالتحاق بدائرة انتخابهم، وما هذا سوى أول إجراء عقابي»[569].

استعدادات منظمة الجيش السري

من خلال قراءة بعض الوثائق الداخلية، تتضح بدقة الإمكانات التي تتوفر عليها في الجزائر العاصمة أوائل مارس 1962. في سرد أولي حول حسين داي، اعترفودري بأن عدد الأفراد يسمح «في الوقت الراهن بمبادرات» و«بدفاع ذاتي». على صعيد الأرقام، تظهر البيانات ما يلي: يضم مكتب النشاط العملياتي 150 رجلا، ثلثهم مسلح. تضم وحدة النظام العام 400 فردا (1 من 5 مسلح)، في حين تضم الوحدات الإقليمية 1200 رجلا (ثلثهم مسلح)[569]. أما على صعيد النشاطات، فإن القطاع

م تم على «العمليات الدقيقة» (12 قبلا و12 جريحا)، على «استرجاع» الأسلحة والمال (حاصة 6.5 مليون هر تلك قدم تم «استرجاعها» من القرض الوطني)[570]. يدقق تقرير ثان في إمكانيات المركز[571]. القطاع هنا بحسب صاحب التقرير شديد التباين. تعد «فرق العمليات» مقوية وتتكون من 30 فردا يمتلكون الأسلحة التالية: بندقيتين رشاشين، 25 مسدس رشاش ومدفع قاذفة للقنابل. أما فرق التدخل على مستوى الأحياء، فتضم 50 رجلا. تم تقييم قدراتهم بأنها «رديئة» باستثناء العناصر الطلائية واعتبر لجميع «متباينا» (10 مسدسات رشاشة و20 سلاح يدوي). تبقى الإشارة إلى «كوموندو Z»، ورثاء الجبهة الوطنية، الذين يضمون 400 فردا والذين هم في مرحلة تموّل كبير. يعد تقرير فودري بخصوصهم شديد الانتقاد والأهمية في نفس الوقت: « كوموندو Z في بداية الأمر حزبا سياسيا، ومعايير الفاعلية لا ترجع إلى الفاعلية العسكرية. ومن شأن الانسحابات الجارية في هذا الظرف أن تؤدي إلى تحجيم المجموع بربع عدده.» وإذا كانت الأسلحة المملوكة لديهم لا يستهان بعددها (50 سلاحا حربيا)، فإن استعمالات هؤلاء الرجال بفعل «يأسهم» هو للوجهة الدعائية (عمليات تعليق المنشورات والطلاء الدعائي في الفضاءات الكبرى) وكذلك إقامة «الحواجز الليلية ورمي الزجاجات الحارقة كل عشية».

إن التركيز على الجزائر لم يكن ليمنع قادة منظمة الجيش السري من توسيع ساحة التدخل إلى البلد الأم وخاصة في مجالها الدعائي. في هذا السياق تم التفكير الجدي من قبل جان جاك سوزيني، منذ في هذا السعي على جان ميننفو، حول مشروع نشر جريدة تدعم قضية منظمة الجيش السري يكون مقرها بسويسرا. في جواب لرسالة (ليست بحوزتنا) وردت لسوزيني، أوائل مارس 1962، من ميانفو، يقول «بأن الصعوبات الأساسية قد تم تذليلها: الطبع والتوزيع والربط»[572]. كما تم من جهة

أجرى الاستعداد لفتح رصيد بنكي بسويسرا للتمكين العاملين على الأرض من الحصول على الأرصدة اللازمة بما في ذلك الاحتياط في حالة «قطع العلاقة بين الجزائر والبلد الأم». من الأقلام التي كان يؤمل اشتراكها والتي كان في إمكانها الإقامة في سويسرا، برز اسمان وهما للمكاتبين جان روز وجاك بيرتي. على من تقع مسؤولية المد الدعائي في البلد الأم؟ كانت هذه مسألة جوهرية بالنسبة لجان جاك سوزيني الذي فاتح سيرجان بعد من الاقتراحات طالبا منه «التكفل بمهمة تنظيم وتوجيه النشاط الدعائي والنفسي لمدة زمنية مؤقتة»، وهذا «بغية إعطاء دفع ضروري لدعايتنا في البلد الأم»[571]. كانت الخطط النظرية التي صورها سوزيني معقدة: أسبوعيا من الحجم الكبير وبسحب كبير وقنوات إذاعية موجهة لباريس وهيكلة ثلاثة مكاتب للنشاط الدعائي والنفسي (باريس وسويسرا والجزائر) من وجهة نظر القائد الجزائري العاصمي، ينبغي تحضير البلد الأم لكل الاحتمالات وإفهامه بأن «وقف إطلاق النار لا يعني السلم» وهذا من خلال دعاية حركية وفعالة. لم يخف سوزيني «قلقه» عن سيرجان، وعلى غرار القادة العاصميين الآخرين، لم يكن في مقدوره تصور، وبحسب تعبيره هو، «أن يذوق الجيش مرارة الذلة إلى مستوى الهوان»، وكان يأمل دائما «بأن تظهر مجموعة كافية من الضباط الرافضين ومن المسلمين الفارين من الذبح وهذا ما يظهر نفسا جديدا قد يمكننا من النجاح». في انتظار هذا الأمل المظفور وتدعيما لما يقع على عاتق منظمة الجيش السري للبلد الأم، العمل على «تخريب [...] المحيط العام» بحيث يتسنى «الإبقاء على وحدات النظام العام في البلد الأم».

يشارك سالان أصحاب رغبة استعمال الطاقة القصوى. فقد أسس «المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر» تحت إمرة جورج بيدو. هذا المجلس الذي «اجتمع في 3 مارس 1962» (لا نعرف أين ومن

حضر الاجتماع)[572]، منح لسالان تفويضا اعتبر هذا الأخير بموجبه «بأن بيان 9 أكتوبر 1958 قد تم خرقه وبأن مسألة سيادة الشعب الفرنسي لم يتم إسقاطها في يد طغمة من الأفراد» ومن ثم اتحاد في 14 مارس جملة من القرارات. ثم إذن «التأسيس لحكم مركزي مؤقت تحت مسمى اللجنة الحكومية والدفاع الوطني» تحت «رئاسة» سالان. كانت المهام التي أسندت للجنة هي نفسها المهام التي تتمتع بها الدولة. «تجسيد السيادة الوطنية على كامل التراب الفرنسي المحرر من السلطة القائمة عمليا»، التوقيع على الاتفاقات والتوصيات مع القوى الأجنبية»، اعتماد الدبلوماسيين، الخ. الهيئة المركزية هي كيان مؤقت ويسعى إلى «القيام [...] بمهامه إلى غاية إعادة الاعتبار لدستور 4 أكتوبر 1958 على كامل التراب الفرنسي وحينها يتم إعلان حكومة مؤقتة تسلم لها مهام سلطتها». ما هي الأهمية التي يمكن إعطاؤها لدعاوى اللجنة ؟ إنها تدعو إلى التحليل أكثر منه لشيء آخر، بالنظر إلى الإمكانات والقدرات ووضعية منظمة الجيش السري المعزولة فرنسا ودون الإشارة إلى عزلتها الدولي. أهي مجرد رغبة لشحذ همم الجنود أم برهان للحكومة القانونية على أن أمامها خصم يتمتع هو كذلك بالشرعية ؟ هي سالان والمقربون منه يأملون في ذلك الخيط الواهي المنبثق عن تصورات جورج بيدو المقيم بسويسرا منذ أوائل مارس 1962 والذي كان يرغب ولو بعد عشرين سنة في السيطرة على مجلس جديد للمقاومة[573]. بيدو اختيار منظمة الجيش السري صافيا جليا رغم عدم واقعيته: فرض منظمتها كدولة جديدة والرفض المسبق لما يعتبره قادتها «تعاونا مع عدو». لهذا لم يعد ضروريا انتظار نشر فحوى الاتفاقات لمعرفة موقف المنظمة منها. «الرفض القاطع والكامل لكل الاتصالات مع السلطات غير القانونية، كما أن الالتزام بأوامر منظمة الجيش السري هو الموقف الوحيد الذي يجب التزامه من قبل المهتمين والذي يفرض من قبلها»[574].

السلطات الشرعية والاتفاقيات القادمة

عملت البعثة العامة على تحضير الرأي العام الأوروبي للاتفاقيات القادمة. تابعت حملات التنديد وخاصة حملة «أنا فرنسي» التي نظم بخصوصها قسم إدارات المخابرات العامة التابع للجزائر العاصمة من كل رؤساء المصالح والأقسام التابعة للأمن، بتاريخ 21 فيفري، ايفاده بحصيلة سيرها وكيفية استقبالها من قبل الرأي العام [577]. حضرت منشورات تحت عنوان «الجزائر على موعد مع السلم» شرحت فيها نتائج المفاوضات بين الحكومة وجبهة التحرير الوطني. على البعثة العامة أن توفر المنشورات «لكل الإطارات المسؤولة وللتقنيين إلى أدنى مستوى في السلم العسكري» وكذلك «جميع الشخصيات وفي جميع الميادين من أجل فرض تأثيرهم على محيطهم» [578]. طلبت البعثة العامة من السلطات الدينية ممثلة في أسقف دوفال والقس شوفالي وممثلي المجتمع الديني الذين استقبلوا من طرف جان موران في 23 فيفري وعبروا له، بحسب تقرير الذي قدمه للوي جوكس، عن رضاهم سواء عن محتوى الاتفاق أو عن «الضمانات» الممنوحة للأوروبيين. بحسب منطق أسقف دوفال «تمكن التوضيحات الممنوحة ونبرتها من إقناع الكثيرين إلى صفها» [579]. بقي التخوف قائما على مستوى الدوائر من ردود الفعل المحتملة لمنظمة الجيش السري وطرح احتمال تصلب الموقف. كانت الرسائل العاجلة الواردة من رؤساء الدوائر تشير إلى إحصاءات منتظمة للاغتيالات التي تقوم بها منظمة الجيش السري وتبدي قلقها من صداها لدى الأوروبيين. شملت الحوصلة الأسبوعية لمنطقة الجزائر العاصمة، التي أرسلها المحافظ إلى جان موران في الأول من مارس 1962، على 184 «محاولة اغتيال فردية» (104 وفيات و163 جريح مقابل 176 محاولة للأسبوع الذي قبله، بعدد 63

وفاة و143 جريح) [580]. أما في وهران، فيندد المحافظ في رسالته المؤرخة في 5 مارس فيما اعتبره «قبولا» من السكان الأوروبيين بالانفجارات التي يقوم فيها «إصرارا» من منظمة الجيش السري والاستحالة العملية لوقف إطلاق النار [581]. أما في قسنطينة فإن الحوصلة الأسبوعية الممتدة من 24 فيفري إلى 2 مارس أحصت 52 محاولة اغتيال، 20 منها كانت من قبل «الشطاء» (3 قتلى وجريح واحد)، و23 محاولة من قبل «الإرهابيين» الذين أوقعوا 11 قتيلا و12 جريحا [582]. كما أشارت سلطات المحافظة إلى التحذيرات والتهديدات التي وجهت للأشخاص ولهياكل المواصلات البحرية منها خاصة. في هذا السياق جاءت إشارة محافظ قسنطينة في رسالة مراجلة في 16 فيفري موجهة إلى المندوب العام معربا فيها عن قلقه من رسائل التهديد التي تحمل توقيع منظمة الجيش السري والتي وجهت لمدراء الشركات البحرية ومدراء شركات الموانئ وحتى لمدير الميناء لمدينة فليفيل (سكيكدة). أعلنت المنظمة بأن عملياتها قد تطال العاملين في النقل كما تعلن تخريبها لمنشئات. رأت السلطات في تخريب محولين تابعين للميناء بداية لمشروع هدم محدد ومنظم [583].

بدا وأن تهديدات منظمة الجيش السري فعلت فعلتها. ففي تقرير ورد من بون (عنابة)، أشار بان الوسطاء والمعتمدين لدى الموانئ تجاوبوا مع منشور لمنظمة الجيش السري يمنع تحركات النقل العسكري وتعيير الإقامة. وفي الوقت الذي وصف سالان مثل هذه المبادرة «بالسعيدة جدا» وشجع «على توسيع مثل هذا النشاط لكافة الموانئ» [584] فإن صدى مجاحاتها تحدوه نقائص كثيرة. فالتقارير الواردة من المحافظات الدارسة للحالة النفسية للأوروبيين عشية ايفيان تشير، على غرار ذاك الوارد من قسنطينة، بأن رحلات الأوروبيين قد تراجعت بشكل «محسوس» وهو الشيء الذي يفسره سلوك مختصي العبور الذين يرفضون نقل الأمتعة. تأثر

تلك الكلمات على الأوروبيين له محدوديته. فعلى سكان قسنطينة كما نتيجته «تضاعف القلق والتشاؤم»[585]. لم يكن قادة منظمة الجيش السري بلهاء وزادوا من التشدد في مواقفهم بمطالبة شركات الملاحة و«الطيران بيع الذاكر للذهاب والإياب عوض الذهاب فقط. كانت لهجة الأوامر قاسية « كل الرحلات إلى البلد الأم تخضع لتصريح مسبق من قيادة»[586] (منظمة الجيش السري) والهدف من وراء ذلك كان واضح الابعاد: «وهو منع فيلم تيار تراجعي إلى البلد الأم مما قد يؤدي إلى إصرار كبير قد لا يمكن علاجه بقضيتنا. علينا استعمال الطاقة القصوى للاعتراض على ذلك»[587]. مبدأيا وعشية التوقيع على اتفاقات ايفيان، وجدت أوامر منظمة الجيش السري صداها ولم تستطع سلطات المحافظات إجبار ممثلي شركات الملاحة على التراجع عن قراراتهم لذا التقى بهم محافظ وهران في 16 مارس «لدراسة الوضعية التي خلفتها الأوامر الواردة من جهات منفلتة تطالب بتراقة رحلات العودة إلى البلد الأم». كانت رسالته التي وجهها لموران واضحة: «لقد اعترف ممثلو الشركات بحصولهم على توجيهات من منظمة غريبة» و«يعربون عن عجزهم عن الاعتراض على مثل هذه الأوامر مخافة على حياة العمال والموظفين ووسائل النقل». اعتبرت اقتراحات الحماية التي جاءت على لسان ممثل محافظ الشرطة «غير فعالة» وبادر المدراء إلى الجهر برفضهم تطبيقهم «الأوامر الرسمية» بسبب «الرفض الأكيد من قبل عمالهم»[588]. هل تعني الاستجابة لمطالب منظمة الجيش السري الانطواء تحت لوائها؟ ليس هناك إجابة واضحة. يبرز المثال بأن تأثير منظمة الجيش السري كبير وبأن قونها فاعلة وفعالة. يريد الأوروبيون في الوقت الحالي البقاء والتعلق بذاك الأمل. يمكن وصف الوضع في هذا المنعرج من شتاء إلى ربيع 1962 بالمتحرك حيث بقيت مواقف منظمة الجيش السري تتأرجح بين ثنائية العنف والإغراء.

سلطات دولة قلقة لكنها نشطة.

كانت فترات الاستيقاظ من النوم عشية وقف إطلاق النار يشوبها صف كبير مثل صيحة «الفجر الأزرق» ليوم 5 مارس 1962 بالجزائر لعاصمة أين انفجرت حوالي مائة عبوة من فئة (2 إلى 3 كلغ) في منطقة لجزائر الكبرى. كانت غالبية العبوات موجهة لمتاجر المسلمين في الأحياء لأوروبية، خاصة حي الأبيار وسانت أوجان (7 جرحى وأضرار مادية جمة و17 توقيفا)[589]. كما أن محاولات الاغتيال بواسطة المتفجرات التي كانت عديدة في النصف الأول من فيفري ازداد عددها تصاعديا مالنسبة للأسبوع الممتد من 27 فيفري إلى 5 مارس 1962 تم احصاء 24 محاولة (87 للأسبوع الذي قبله) من بينها 34 في وهران و136 بالعاصمة. خلفت مجموعه 130 قتيلا و307 جريحا. ويجب الإضافة إلى هذا احتلاس 400000 فرنكا جديدا وسرقات كبرى لموارد عسكرية (صندوقان من الديناميت، 800 كلغ من ملح البوتاسيوم -صالح للقنابل الحارقة- 31 جهاز للإرسال والاستقبال الخ)[590]. كما أن قسنطينة لم تنج من العنف إذ أنه فيما بين 3 إلى 10 مارس 1962 كانت هناك 32 محاولة اغتيال لناشطين في المقاطعة خلفت قتيلا و5 جرحى (مقابل 35 محاولة من قبل جبهة التحرير الوطني)[591].

زادت السلطات من قهرها لمنظمة الجيش السري في الجزائر. في أواخر فيفري 1962 طلب جان موران من لويس جوكس وسائل إضافية لمواجهة محاولات الاغتيال الجارية في العاصمة ووهران: «إن تصاعد وتيرة الاغتيال في وسط العاصمة ووهران والسهولة التي تمكن مرتكبوها من الفرار تدفعني إلى التفكير في أن أحسن وسيلة ضرورية للحماية هي التمكن من الحصول على قوى أمن خفيفة وسريعة.» وعلى اعتبار أن هذه

الإمكانية محدودة فإن الوزير يطلب إرسال قوات شرطة «متخصصة في هذه المهمة» للعاصمة ووهران من أجل الدعم[592]. إن عملية التطهير هي الوسائل الإضافية[593] لم تمنع من تطوير المواجهة مع منظمة الجيش السري التي أصبحت مصدر تقارير يومية وأسبوعية من المندوب العام إلى لوبر جوكس[594]. ثم تعداد عمليات التوقيف والبحث في العاصمة ووهران وقسنطينة وهو ما مكن إتساع تطورها. تبدي حوصلة العمليات التي مُنت فيما بين 26 فيفري و5 مارس الأرقام التالية [595]: 61 توقيف في العاصمة، 728 عملية تفتيش، العديد من الأسلحة الخفيفة المحجوزة (84 مسدس، 31 بندقية الخ). في وهران 29 توقيف و778 تفتيش في قسنطينة 6 توقيفات و«بعض عمليات التفتيش». تواصلت الحملات لأيام أخرى : 4 توقيفات بالعاصمة ونفس العدد بوهران يوم 7 مارس، 8 بالعاصمة و3 بوهران في اليوم الموالي الخ. كان العامل المشترك في التقارير اليومية هي صيغ «قاتل»، «صانع قنابل»، «عنصر من شبكة»، «بحوزته أسلحة»، «موزع منشورات هدامة» وهي كلها تظهر بأن القمع كان موجها لكل عناصر منظمة الجيش السري وليس ضد وجوهها البارزة أو عناصرها العسكرية. عمليات التفتيش كانت عديدة (11 في العاصمة يوم 7 مقابل 28 في وهران). ولقد مكنت من الاستحواذ على الأسلحة بصفة خاصة وعلى معدات الدعاية وفرض ضغط مستمر على منظمة الجيش السري وعلى مناضليها والمتعاطفين معها (حسب مصدر رسمي، تم بتاريخ 7 مارس «بسرعة تفريق» مظاهرة معترضة على عمليات التفتيش في وهران).

إن قلق السلطات لا يمكن أن يحجب إرادة المواجهة ووضع كل واحد أمام مسؤوليته. وجان موران لم يكن ليظهر الجوانب السلبية لمجموع الأوروبيين. لقد تمكن من حصر التخطيط القصير المدى لمنظمة الجيش

السري ولكنه اعتبر بأن ما وصفه «بسياسة السوء» لا تجد قبولا إلا من قبل قلة من العناصر المتحرطة في المنظمة المحرمة وعلى أهمية حتى تحاور وجهات منظمة الجيش السري» ذاتها. يرى جان موران بأن «غالبية السكان الأوربيين لا تتدمج بحماسة في مناورة ميئوس منها» وأن «الخوف من ردة فعل المسلمين وتفكيك شكات إسناد المنظمة في البلد والاعتراض غالبية الرأي العام الوطني والدولي ضد المنظمة الهدامة، إن هذه عوامل ستؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الثقة العمياء التي وضعها عديد الأوروبيين بداية الأمر في هذه الحركة»[596]. لم يكن المندوب العام يعتمد فقط على القمع وعلى ملل الرأي العام الأوروبي بل إنه استبق الأمور قبل أسابيع عدة لضمان المساندة غير المشروطة لمسيري المؤسسات التي استطاعت منظمة الجيش السري دخولها. وتجد في المقام الأول شركة الجزائر للكهرباء والغاز[597]. منذ فيفري ضاعف موران التحذيرات والتنبيهات الموجهة لمديرها العام: «ستتم مواجهة مشاكل عويصة في الأيام القادمة» وكان «قلقه الأول» هو «كيفية الإبقاء، على السلم العام وضمان توفير كل الخدمات.» وجه المندوب العام توجيهاته لمدير المؤسسة خائفا شيء من الحدة: «نحذر السلطات العامة بضرورة اللجوء، لكل الوسائل المتاحة لهم لضمان الخدمة، باستعمال كل إجراءات الإكراه وأخيرا بتطبيق الإجراءات الردعية الصارمة»[598]. ففي رسالة عاجلة من موران إلى رؤساء الدوائر يعلمهم بأنه «اتخذ إجراء الاستحواذ العام على كامل عمال شركة الجزائر للكهرباء والغاز»[599]. كما باشرت البعثة العامة كذلك مع بداية فيفري 1962 مجهودا دعائيا كبيرا تجاه الجيش والإدارة و «مختلف الشخصيات» بهدف توزيع منشورات تشرح مضمون السلم وتشرح السياسة الديغولية[600]. من جهته، وجّه بيار ميسمير، وزير الجيوش، إلى رؤساء قادة أركان الجيوش البرية والبحرية والجوية رسالة مفصلة بتاريخ

الجزء الخامس

8 مارس 1962 حول دور الجيش حالة تطبيق وقف لإطلاق النار
حدّد الوزير المعالم الكبرى لدور الجيش مستقبلا مع الإشارة إلى عبر
اعتراضات الإطارات لكن دون الدخول في التفاصيل. كانت المهمة
أقل حدة من نبرة الجنرال ديغول ولو أن الرسالة كانت متشابهة المضمون
اعترف بيار ميسمير بأن «التطور» الحاصل ربما لا «يتناسب مع التوقعات
المحترمة التي تشكلت من قبل لدى بعض الضباط الذين انخرطوا سنة
1954 في صراع صعب». لكن على هؤلاء التسليم لأن «تلك رغبة الأمة
الفرنسية ورغبة الغالبية الكبرى من السكان الجزائريين». ويضيف الوزير
بأن «المهمة لم تكن ممكنة إلا بإرادة الجيش الذي يمكنه تبنيها كإحدى مهامه
الناجحة عن جدارة وعليه العمل دون هوادة من أجل تسهيل تطورها».
فوق كل هذا لا تعد نهاية حرب الجزائر بالنسبة لبيير ميسمير نهاية أدوار
الجيش: «لا بد على المتطلبات الوطنية الأساسية أن تبقى حية في أذهان
الإطارات والمتمثلة في تحوّل الجيش إلى قوة عصرية على جميع المستويات
وفي ظروف العالم الحالية التي تهدد وجود الوطن». في البداية سلكت
الدولة أسلوب المواجهة مع موظفي الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز تم
مرورا بالجيش إلى غاية منظمة الجيش السري.

الانهيار (أفريل – جوان 1962)

ارتكزت اتفاقيات ايفيان التي تم التوقيع عليها في 18 مارس 1962 على عنصرين أساسيين، الأول هو وقف إطلاق النار والذي دخل حيز التطبيق في 19 مارس 1962 على الساعة 12 و30 دقيقة. ما بعقب الحرب هو سلم بين الجيش الفرنسي وجبهة التحرير الوطني. أما الثاني فكان تصريحا سياسيا عاما يمهد لقيام سلطتين في الجزائر، وهما جهاز تنفيذي مؤقت ومحافظة سامية فرنسية ممثلة للحكومة الفرنسية (أسندت مهمتها لكريستيان فوشي). أوكلت لهما مهمة التسيير لفترة زمنية مؤقتة إلى غاية إجراء استفتاء، يصادق عليه والذي لم يكن ليساور أحد شك بأنه سيؤدي إلى استقلال الجزائر. تم التحضير لاقتراعين، الأول في البلد الأم أما الثاني ففي الجزائر. من خلال الوضع في الجزائر لم تكن اتفاقيات ايفيان ضمانة للسلم فيها، بل على العكس تماما، إذ شهدت الأسابيع والشهور اللاحقة للاتفاق زيادة في العنف أصبغت على ربيع 1962 صفات «نهاية العالم»[602]. تواجدت منظمة الجيش السري في قلب المسؤوليات؛ «المسؤول الأول» لو أنا أخذنا مصطلح المؤرخ جيروم ايلي[603]. وهذه الفرضية وجد لها مدافعون على فترات من قبل مسؤولين فرنسيين ساهموا في صياغة اتفاقيات ايفيان. فقد ركزوا على مسؤولية منظمة الجيش السري التي تبنت سياسة «الأرض المحروقة» والتكثيف من العنف الذي أدى إلى مآسي شارع ايزلي وإلى «العنف العنصري» بوهران. لقد تم بصفة محددة إلصاق حالات «جنون»[604] لمنظمة الجيش السري التي وصفت «بكونها منظمة لم تعد تحترم أي شيء»

«وتقتل دون أدنى تمييز»[505]. تدفع هذه الصورة إلى مجموعة ثانية من الملاحظات. فهي في البداية ترى بأن عنف جبهة التحرير أدى إلى خروج مسدود وأن موقف أوروبيي الجزائر من سلوك قوى الأمن تجاه ذلك العنف أصبح مصدر قلق للعديد منهم. ومن جهة أخرى إذا ما عد عنف منظمة الجيش السري حقيقة قائمة، هل يمكن تحليله على أنه مجرد لا مبالاة وبرود إجرامية؟ أليست حقيقة العنف نتاج برنامج دقيق وإرهاب مقصود؟ يمكن أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر من إدراك، يوم تلو آخر، التصور الذي قامت عليه (لا بد من قول «تصوراتها» لأن منظمة الجيش السري تنقسم حول الموضوع). حسب تقييمها تعد الاتفاقيات مرفوضة من وجهتين. أولا لأنها ترى بأن مستقبل الأوروبيين غير مضمون من خلال النصوص المقترحة حتى وإن ضمنت بعض الحقوق لفرنسيي الجزائر الذين اعتبروا «رعايا فرنسيين يتمتعون بحقوق مدنية جزائرية»[506]. ثم بعد ذلك ترى في الاتفاقات بين الحكومة الخامسة وجبهة التحرير الوطني طردا لها في الوقت التي ترى هي من وراء فرض وجودها محاورا ثالثا لا يمكن تجنبه.

13. الفشل الثلاثي الأبعاد لمنظمة الجيش السري

تأتت الأوامر التي أعطتها منظمة الجيش السري، انطلاقا من 20 مارس 1962، لقادة المناطق وما دونهم واضحة[507]: «إن من جملة الأهداف الأساسية لنشاطنا على المدى القريب هو خلق الحد الأقصى من العراقيل أمام إقامة وتسيير المؤسسات غير الشرعية التي سيتم إنشاؤها». «إن كل شكل من أشكال الاعتراض والتخريب وفي جميع المجالات» متروك لمبادرتهم الكاملة» وهذا النشاط يعد «مهمتهم الأولى». هل لنا أن نترجم هذه الوثيقة كصك على بياض للمسؤولين المحليين وكطعم وذخيرة للانتفاضة؟ يكون الجواب بالنفي لأن هذه النتيجة سيفتها أوامر تدعو إلى إيقاف «كل شكل من أشكال الإضراب باستثناء الإداري منه فقط» وهذا يعني استئناف العمل في الشركة الوطنية الجزائرية للسكك الحديدية والشركة الجزائرية للكهرباء والغاز. والإجراء الاعتراضي للتخريب العلني ومنع الموظفين من الإسهام في التنظيمات التي حددتها الاتفاقات السلطة التنفيذية المؤقتة والمحافظة السامية). اعتبرت أية مشاركة من هذا القبيل «كخيانة» ومن ثم «تطبق عليها العقوبة على اعتبارها كذلك».

لم يؤد إعلان وقف إطلاق النار على أرض الواقع إلى أحداث خطيرة. كان الشعور بالرضا عاليا لدى المسلمين. قامت مجموعات من المتظاهرين المسلمين في العاصمة وأورليونفيل (الشلف) بالتجمهر لكن الأحداث الصدامات كانت قليلة، باستثناء ما وقع في وادي الفضة وعين لشياخ (الونشريس) أين فتح المتظاهرون النار على مساكن لأوروبيين ولم تعرفهم

بعلف من قبل قوات الأمن (5 ضحايا من المسلمين[608]. أما من جهة الأوروبيين فإن القلق انتاب السكان كما بينته التقارير العديدة التي أرسلها المحافظون لجان موران. في تيزي وزو مثلا «صنف موقف الأوروبيين من الأصل المحلي» على أنه «متردد» وفي انتظار، كما باقي الأوساط، ردود فعل المدن الكبرى كالعاصمة ووهران»[609]. كانت ردود الفعل الواردة من المدية مشابهة، مع إشارة المحافظ إلى أنه مع خيبة أمل الأوروبيين الناجمة عن توقيع الاتفاقات، «فإن موقف التجمع هو أنه مهما كان مضمون الاتفاقات فإنها على قناعة بأنها لن تحترم بنودها»[610]. كيف ستكون ردود فعل العاصمة ووهران ؟ ماذا ستفعل منظمة الجيش السري ؟ كانت هذه هي الانشغالات الكبرى.

كان هدوء ثقيل يخيم على المدينة البيضاء عشية 19 مارس 1962. كانت حركة المرور مكثفة صباحا لكنها «انعدمت» بعد الظهيرة وكان الإضراب «شاملا في أوساط الأوروبيين في القطاعين العام والخاص» («لم تتم الإشارة إلى أي مظاهرة من طرف المسلمين»). انفجر لغم وبلد دويّه السكون. كانت هناك عشر محاولات اغتيال (والرقم يتماشى وعدد المحاولات اليومية). كل محاولات الاغتيال كانت من مصدر أوروبي (قتيلان مسلمان وجريحان أوروبيان). عمد العاصميون أثناء إلقاء ديغول لخطابه، في العاصمة وكامل المحافظة، إلى التجاوب معه بالضرب على الطناجر[611]. أما في وهران فلقد وصفت السلطات الجو «بالمشحون جدا». اتصف يوم 19 مارس 1962 بإضراب عام و«بغياب تام لحركة المرور بعد الظهر». كان الجو مماثلا في ضواحي وهران خاصة في المناطق ذات الغالبية السكانية الأوروبية كمعسكر وتيارت ومستغانم أين سلب شباب أوروبيون محلات تابعة لتجار مسلمين[612]. أما في قسنطينة فلقد وصفت السلطات الحالة «بالهادئة في عمومها» أين «جرت بعض

عمليات التجمع» من طرف بعض الأوروبيين والتي «تم تفريقها بسرعة» وإن الإضراب في القطاع القسنطيني (عنابة وسطيف وباتنة) اتصف بالشمولية[613].

ولو أن 19 مارس ذاته لم يشكل نقلة فإنه تبيّن وبالسرعة الكافية بأن اتفاقات إيفيان لم تكن لتعني السلم. كانت تقارير الاستعلامات اليومية المرسلة إلى العميد إيلري وبيار ميسمير ولويس جوكس في الأيام الموالية للاتفاقات تشير إلى نسق من حالات العنف. كانت مصادر العنف من جبهة التحرير الوطني التي واصلت تهجمها على قوى الأمن وخاصة على الفرنسيين من أصل أوروبي (هنا بدأت عمليات الاختطاف)[614] وعلى المسلمين (تصفية حساب مع الحركة الوطنية الجزائرية). وفيما يتعلق بمنظمة الجيش السري، تبرز التقارير موكبا يوميا من المنشورات («إلى السلاح يا مواطنين») وسرقات وإذاعات تحريضية سرية وإسماع صوت الرشاشات إلى جانب اختطاف الفرنسيين الأوروبيين أو المسلمين من قبل الفرنسيين ذوي الأصول الأوروبية[615]. كان جان موران على وعي تام بأن مركز الاضطرابات هو العاصمة ووهران. لهذا طلب في رسالة موجهة إلى لويس جوكس وروجي فري وميشال دوبري مساعدة اعتبرها «فاصلة» لأن «الوضع في العاصمة ووهران يبقى مثيرا للقلق. لقد أعلمني محافظو شرطة المدينتين محدودية تعدادهما [...] فتطبيق وقف إطلاق النار يفرض عليهما الأعباء خاصة عند تدعيم خطوط التماس بين الطوائف. من جهة أخرى فإن نقاط المراقبة الثابتة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية والسياسية تزداد إلى الحد الذي أصبح من غير الممكن التعامل معها. أخيرا وبعيدا عما سبق، فإن تطويق الأحياء الأوروبية لابد من تقويته»[616]. كان الأوروبيون في غالبيتهم، على غرار سكان المدية، تحت وطأة الانتظار المشوب بالقلق «لشيء خارق» من قبل منظمة الجيش السري وكانوا يرون بأن «امتحان

القوة فيما بين قوى الأمن ومنظمة الجيش السري» سوف لن ينتهي بانتصار أو بإبادة لمنظمة الجيش السري»[617]. كانت المنظمة على نفس سر هذا الاهتمام، وسواء أركان في العاصمة أو في وهران، فإن المعركة الحاسمة كانت على وشك الانطلاق.

حصار باب الواد

لوحظت زيادة حدة التوتر بصفة خاصة في العاصمة. تواصلت محاولات الاغتيال الشخصية وعن طريق القنابل التي دبرت كلها ضد المسلمين. سببت قنبلة من وزن 10 كلغ أضرارا بليغة في محافظة الشرطة كما تمت سرقة 88 صندوق من وزن 25 كلغ من الديناميت لكل واحد من مياه الجزائر[618]. وهناك شيء ذو أهمية تمثل في تخلي منظمة الجيش السري عن تحفظاتها تجاه تجنيد السكان الأوروبيين. أصبح المتطوعون محل متابعة وفرض عليهم ضغط من أجل الحصول على استقالة نواب رؤساء بلديات الجزائر الكبرى وهو ما أثر سلبا على خدمات الحالة المدنية وأدى بالمحافظ ، رئيس الإدارة العامة، للمطالبة بتفويضه شخصيا صلاحيات ضابط الحالة المدنية[619]. عمدت منظمة الجيش السري إلى استغلال كل الثغرات التي كانت تتسبب بها القوى الحكومية أو ما يوازيها من أعمال المخربين السريين. يمكن إدراج حالة «كامي بوتي جان» في هذا السياق الدعائي الرمزي كونه من الفرنسيين السابقين الأحرار ويعمل كمهندس في مصانع برلييه بمدينة الرويبة إلى جانب نشاطه في المكتب المركزي للاستعلامات التابع لمنظمة الجيش السري. تم توقيفه في 27 فيفري من قبل مخربين سريين حاملين لبطاقات شرطة وتم تعريضه للتعذيب باستعمال الخمص[620] ثم تمت تصفيته جسديا. وجدت جثته الملفوفة في كيس بعد أن رميت في الخلاء[621]. سعت منظمة الجيش السري إلى استغلال موت

وبيجون بمثابة مضادة لنموذج موريس أودان الذي تعرض للتوقيف والتعذيب في العاصمة في جوان 1957 من قبل المظليين والذي اعتبر في عداد المفقودين[622]. أصبحت المسألة «في واقع الحال تدعو إلى استفتاء لتجسيس الرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية»[623]. منذ 16 مارس 1962 تم الشروع في إنشاء لجنة بوتيجون والتي وجهت، من خلال رسالة عاجلة، «نداء عالميا» لكينيدي والبابا وإلى محطة الإذاعة والتلفزيون وإلى محطة شرطة باريس وإلى جريدة لوموند[624]. سبب تأثير هذا الإعلان شيئا من التباهي ولو أن البرهان عليه ما زال يحتاج إلى تدليل. لقد اعتبرت لجنة بوتيجون من قبل منظمة الجيش السري «كموثر إضافي يستعمل في صالح القضية»[625] لكن التساؤل حول جدوى مصير بوتي جان بالنسبة لرئيس الولايات المتحدة أو بابا الفاتيكان يبقى مطروحا.

الهدف الأساسي لمنظمة الجيش السري من وراء ما ترتب من نتائج قضية بوتيجون هو تسريع تنظيم الأوروبيين حسب المهن. فقد جندت عملية الاختطاف نقابة الناقلين مما أدى إلى إضراب عام للمطالبة بإطلاق سراحه (لكنه كان قد اغتيل). تمخض عن هذا التجنيد الأولي على تأسيس «تجمع للطاقة والنقل». كما تمت إقامة «تجمعات» أخرى أو السعي لخلقها «كتجمع الوظيف العمومي وما يتبعه» و«تجمع الصناعيين والتجار والحرفيين» و«تجمع أصحاب المهن الحرة». كان الهدف المبتغى هو الوصول إلى «اتحاد عام جزائري متعدد المهن والاتحادات بضم التجمعات الأربعة» و«يجعل من كل عمال الجزائر مجموعة متجانسة في خدمة القضية»[626]. يبقى هناك فارق كبير بين الخطب والانجازات وتبقى الفكرة الأساسية التي توحي بنقلة إستراتيجية أكثر منها نقلة تكتيكية هي تحريك السكان الأوروبيين.

وبعد باب الواد هنا ذات قيمة رمزية لأنها تشكل القلب النابض لمنظمة الجيش السري في العاصمة. فهذا الحي الشعبي يضم حوالي 80000 ساكن[626] وبعدّ مركزا لتحريك الانتفاضات والمقاومة التي تنادي بها منظمة الجيش السري، وها تلعب أسطورة «قصر طليطلة» دورها بإحكام. يمكن للتمرد المحتمل الحدوث أن يستند على الدعم الكبير لغالبية السكان وعلى شعبية جان كلود بيريز أحد قادة المنظمة والذي نشأ في الحي. تزايد هذا الأخير العملية، إلى جانب جاك أشار، رئيس الدائرة (قائد منطقة الشلف والفرقة ألفا). وزع أشار منشورا أنذر فيه قوى الأمن: «إن قوى الأمن والدرك المحمول وشرطة التدخل والحصار مدعوة إلى رفض أي نشاط في المحيط المحدد بشكة بيليسي وثكنة أورليونز وكليما دو فرانس وسانت أوجين. منحت مهلة 48 ساعة للضباط وضباط الصف والجنود الذين سوف يعاملون اعتبارا من الخميس 22 مارس 1962 الساعة صفر كجنود في خدمة حكومة أجنبية»[628].

بدأت العمليات في 23 مارس الساعة صفر. «الغم» سكان باب الواد الطرق بصب زيوت التشحيم والمسامير فيها. تسلل رجال أشار إلى الحي ونوزعوا فيه في حين عملت كوموندوس «ز» (الطلبة) على شل حركة الدرك تهاجمة مركباتهم في النفق الجامعي وفي مفترق طرق ميشلي وفي بهج ريشليو[629]. أصبح استعمال العنف مطلبا ضروريا من قبل منظمة الجيش السري التي لم تعد تتردد في استهداف قوى الأمن ولو أن الهدف المرجو كان الاستيلاء على سلاح العسكريين لأن قادة المنظمة بقوا في توهمهم بأنهم (أي الجنود) لن يتجرؤوا على مهاجمة باب الواد. تم في الصبيحة تجريد سبعة عسكريين من أسلحتهم التي استولت عليها المنظمة في حين تعرضت دورية من قوى الأمن لرشق بالرصاص من «قبل عناصر أوروبية مسلحة» (5 قتلى و6 جرحى)[630]. وقعت مشادة بعد الظهر أجبرت قوى

الأمن على الرد ما أدى إلى تبادل لإطلاق النار. لم تتأخر ردة فعل السلطات التي سعى منها لاجتناب عملية التمترس، قررت خلق الحي أوضا تجوا بواسطة طائرات تحلق مستعملة رشاشات 12.7 لمرافقة مطوح وكذا جوا[631]. مع تحلي النجاح العسكري السريع، تخلى الجنود عن حي باب الواد التي احتلها الجيش النظامي. أصبح الحي في عزلة تامة (قطع الأسلاك التي احتلها الجيش النظامي. أصبح الحي في عزلة تامة (قطع 8000 خط هاتفي) وانطلقت عمليات المراقبة ابتداء من مساء يوم 23 مزلا منزلا وشقة شقة[632]. نتيجة ثغرة في عملية الحصار نجمت عن تأخر فرقة احتياط في الالتحاق بمكانها[633]، تم في نفس الأمسية إخلاء عتاد ثقيل وعدة من باب الواد من قبل جنود المنظمة. رفضت السلطات بدءا بالجنرال دغول إبقاء الأوضاع على حالها. طلب رئيس الجمهورية في رسالة إلى ميشال دوبري التعامل بالصرامة القصوى: «لا بد أن يتم في الميدان ذاته وحالا عقاب وكسر النشاط الإجرامي للمجموعات الإرهابية في العاصمة ووهران»[634]. تم منح الضوء الأخضر إذن لقوى الأمن في الجزائر. كان غاحا مرا بالنسبة لرجال المنظمة ولسكان باب الواد. لم يسقط «المعسكر لمتمترس» فقط بل انه لم ينتفض أبدا. وكما أشار ايف كوريير عند ذكره ل 674 مسدس وبندقية تم حجزها إلى جانب مئات العبوات: لم يتم استعمال لأسلحة أما المتفجرات فقد وجدت على حالها. بعد مرور حالة «البهرجة» يمكن القول بأن فرنسيي الجزائر «لم يخلقوا للحرب الأهلية»[635]. فرضت على منظمة الجيش السري مواجهة بعد مهزلة حصار باب الواد.

تبادل إطلاق النار بشارع ايزلي

تواصلت عمليات التفتيش يومي السبت 24 والأحد 25 ومعها ساد نوع من الارتياح صاحبه تواجد لعديد الأوروبيين الذين جاؤوا إلى محيط الحصار للتودد إلى العساكر. اتخذ في نفس اليوم قرار الطلب من

السكان بالتظاهر: «مطلب من 300 V [فودري] بتم تأطير وتنظيم سرى عامة للسكان المسلمين عدا ابتداء من الساعة الثانية زولا للتجمع في باب الواد»[636]. وحتى المنشور الذي وزعته المنظمة جاء وضع حد لعمل «خنق باب الواد» التي وصفت «بعملية خارقة لا مثيل لها في التاريخ» وبالاعتراض إلى «آخر المدى على الاضطهاد الدموي للنظام الفاشي»[637].

على «فيتالي كروس» تحافظ شرطة العاصمة بالمظاهرة صبيحة 26 وعمل على منعها من خلال وضع حواجز أمام تدفق المتظاهرين المتوجهين لباب الواد[638]. حدثت المأساة في حاجز ساحة البريد، جهة شارع ايزلي، عندما تعرض الحشد لطلقات نار كثيفة. كانت النتيجة: 46 قتيلا و200 جريحا لم ينج عديد منهم. أما من جهة مطلقي النار فقد جرح 10، اثنان في حالة خطيرة[639]. تناقضت الأرقام والتفسيرات منذ البداية. فمن خلال تكريباته التي يدافع فيها عن قوة الأمن، عد فيتالي كروس 54 قتيلا و140 جريحا. كان تصويره للمأساة كما يلي: تم قنص 3 عساكر في الظهر من جهة نوافذ شارع ايزلي وهو «الاعتداء» الذي دفع قوى الأمن إلى الرد[640]. يتبنى شارل ايلري هذه الطرح دون أدنى دليل[641]. أما كرستيان فوشي، المحافظ السامي للجزائر منذ 26 مارس صباحا، لا يتهم منظمة الجيش السري مباشرة لكنه يؤكد «قناعته بأن طلقات النار الأولى جاءت من سقف من طرف متربص. ولن يستطيع أحد أبدا البرهنة على ذلك»[642]. أما منظمة الجيش السري فإنها تدافع من خلال وثائقها الداخلية ومن خلال دعايتها على تفسير مغاير وتسعى إلى الاستفادة إلى أقصى الحدود من المجزرة: «فضحت الأحداث الأليمة التي وقعت أمس أغراض ووسائل الساسة الديغوليين»[643]. عمدت منظمة الجيش السري إلى نشر تصورها هذا ليس فقط لدى أوروبيي الجزائر المذهولين، والمتقززين والداعمين أصلا لنداتها بإضراب عام ليوم 27 ولكن أيضا على العديد من الصحافيين الأجانب

الذين بادروا بالتحدث معها. علقت آمال كبيرة على التواصل الطلقاتي مع بعض منظمة وبعض الشهود «و بذل كل الجهد من أجل مدهم بالوثائق اللازمة». جمعت العديد من الشهادات (أكثر من 200) في كتاب أبيض يحيل إلى التشكيك في التفسير الرسمي سواء على مستوى الأرقام (80 قتيلا و200 جريح) أو على مستوى سير الأحداث مع الإشارة إلى أن قوى الأمن كانت متواجدة فوق الأسطح وهو ما يجعل احتمال تواجد عساكر من المنظمة أمرا مستحيلا بحسب الكتاب الأبيض[644].

بقيت «مذبحة» شارع ايزلي[645] مصدر جدال وغموض حتى بعد مضي أربعين سنة عليها. ويبقى التساؤل حول الجهة التي أطلقت الرصاص في المقام الأول دون إجابة إلى الأبد. لكن هناك عناصر قد تمكن من توضيح بعض الملامح المبهمة لهذا الملف. يتعلق الأول بنقائص قوى الأمن واستعمالها الكثيف للسلاح الذي لا يمكن الجدال حوله (أطلق الرماة الجزائريون قرابة 2000 رصاصة)[646] وهنا لنا أن نظيف وبصفة عامة، نقائص متعلقة بالمراقبة وعدم تناسب القوة العسكرية المستعملة في الواجهة. كان يبدو بديهيا بالنسبة للجموع التي احتشدت في مرتفع فيلبار مرددة «الجزائر فرنسية والجيش معنا» وتنشد لا مارسياز (النشيد الوطني الفرنسي) و«أغنية الأفارقة» بأن شارع ايزلي هو الوحيد الذي يمكن استعماله كونه لم يحاصر من قبل الخيالة. استطاعت الجموع تكسير الحاجز ومحاصرة الرماة بسبب عدم التفكير لإقامة حواجز على مستوى شارع باستور. تمت محاصرة الرماة وانتابهم الخوف فلجئوا إلى استعمال السلاح. هل هي حالة دفاع عن النفس؟ وأبعد من هذا السؤال الذي تتطلب الإجابة عنه بالإيجاب كون الرماة وقعوا تحت وابل الرصاص، يفرض تساؤلا آخر ألا وهو قدرة هؤلاء الرجال على تنفيذ مثل هذه المهام، إذ وضع قناصة جزائريين في الصفوف الأولى، غير متمرسين بالمرة في

مواجهة هذه الوضعية أمام جموع أوروبية مشحونة بعد عشاية سخل كبير في تنظيم قوى الأمن. ايبوري كان أول المتفطنين لهذه المسألة وقد عاد العودة إليها في مذكراته وهو يمحوها بجرة قلم بقوله بأن «هذه الوحدة لم تكن سوى وحدة احتياط وبأن وحدة عساكر أوروبية هي من كان يقترح فيها فرض الحصار على شارع ايزلي تناسقا مع موقع فرقة الرماة الراجلة لكن هذه الأخيرة ولأسباب، حسب علمه، لم يتم توضيحها فشلت في صد الجموع التي وصلت إلى موقع لم يكن يتصور بلوغه»[647]. يحول العميد مركزية المسألة لكنه لا يجيب عن جوهرها. وكما يشير إليه في مذكراته وزيادة على كل ذلك فإنه في الوقت الذي يعتبر «عن أسفه الشديد» لقتلى شارع ايزلي فإنه «يحس بارتياح كبير» لأنه كان شديد التخوف من حالة «لا يمكن مرافبتها» بفعل الحمية المتزايدة للسكان الأوروبيين والتخوف الأكبر كان من إمكان حدوث مواجهة مباشرة بين الطائفتين. يشير ايبوري إلى «أنه برغم المصيبة، إذا ما اعتبرناها كذلك، فإن البرق الذي ضرب شارع ايزلي أفرغ الشحنة الكهربائية من غيوم الإعصار التي تشكل من الجموع الأوروبية بعد صدور التعليمة رقم 29 من سالان[648]». نسب ايبوري إلى نفسه، سنوات من بعد، تفسير الجنرال ديفول الذي شرح في 3 أفريل للجنة الشؤون الجزائرية بأنه كان «ضروريا إطلاق النار «لتفريق الفتنة»، إذا ما أمكننا تسميتها ...فتنة»[649]. من هنا يمكن القول بأن جميع قادة الجمهورية الخامسة ومسؤولي الدولة فإن مسؤولية المأساة تسبب فيها حصريا قادة منظمة الجيش السري بدأ من سالان.

من منظور العميد ايبوري فإن قتلى شارع ايزلي ارتكبوا «خطأ التسليم بفكرة لم يعد المروجون لها يؤمنون بها أصلا ومنذ أمد»[650]. إن هذا الاتهام المحابي بالاستعمال والذي يتماشى مع توصيف ايبوري للجموع بالهائجة والمتطرفة تجاه منظمة الجيش السري (وهو ما يعد زيادة اعتبار للمنظمة في

[illegible] يجانب الصواب والأساسي ألا وهو عدم قدرة منظمة الجيش [illegible] على الاعتراف مرة أخرى بأن الجيش لن «ينحاز» والأكثر هو أنه [illegible] على مستوى قيادة الأركان بالتصدي عند الضرورة. إن رمز الحواجز [illegible] من الماضي. وفي ظروف مثل هذه فإن مسؤولية منظمة الجيش [illegible] تكمن في اختيارها دفع الحشود السلمية إلى الشارع من دون تأطير [illegible] لاجتناب القمع الذي كان باديا للعيان من خلال الاحتياطات التي [illegible] ايبوري أو فيتالي كروس. بعد قيامها بعملية إقفال لباب الواد، [illegible] واضحا للعيان بأن قوى الأمن سوف تتصدى لأي محاولة خرق. [illegible] كروس بواسطة مكبرات صوت في سيارات عسكرية، صبيحة 26 مارس من خلال تصريح رسمي، من ردة الفعل الرسمية. لقد كان [illegible] واضحا لمسؤولي المنظمة: «نحذر سكان الجزائر الكبرى من تلك [illegible] الداعية إلى الفتنة من قبل منظمة تحريضية. بعد الذي وقع في باب الواد فإن الكلمات التحريضية من هذا القبيل لها صبغة تمردية واضحة. يذكر السكان بصفة رسمية أن التظاهرات في الطريق العام ممنوعة. ستعمد قوى الأمن إلى تفريقها باستعمال القوة إن اقتضت الضرورة»[651].

شكلت أحداث 26 مارس صدمة قوية جدا لأوروبيي العاصمة ولم تخل من تأثيرات على وجود منظمة الجيش السري في العاصمة. على عكس ما كتب ايبوري في مذكراته، حقيقة الأمر هي أن سالان أثناء تلك الأيام العصيبة لم يكن في المقدمة. فمن خلال قراءة العلاقات اليومية لجان والذي ندرك أن اهتماماته الأولى كانت منصبة لا على حصار باب الواد ومظاهرة 26 مارس (التي أعلم بها من خلال منشور وضع في صندوق بريده) وإنما على إنشاء لجنة الوطنية للمقاومة بتاريخ 3 مارس 1962 تحت إمرة جورج بيدو. أراد «الزعيم» إقامة «لجنة حكومية للدفاع الوطني

على مستوى الجزائر» مهمتها «الاضطلاع بدور السيادة الوطنية عبر كل الأقاليم الفرنسي المحرر عمليا»[652]. كلف سالان جان فرانسوي بإجراء الاتصالات الدبلوماسية الموجودة في العاصمة وحكوماتها بهدف الحفاظ على وسائل وجهت لشخصيات عدة يطلبها للانضمام.

يعد المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر، من خلال مصادره، عرد مؤسسة شيخ. أعلن في اجتماع له انعقد في 13 مارس 1962 في العاصمة «تلحية» رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية وكلف سالان بمهمة إنشاء حكم مركزي مؤقت»[653]. في هذا السياق يبحث الجنرال عن شخصيات يمكنها «المشاركة في سلطة حكومة مؤقتة... مستعدة حيز العمل في جميع المناطق التي سنسترجعها من أولئك الذين خانوا التزاماتهم ومن أولئك الذين يريدون بالقوة فرض نظام مناقض لطموحات وتطلعات الجزائريين». ويواصل :«من البديهي أن هذه السلطة ستتوقف عن أداء مهام السيادة الوطنية في الجزائر عندما يحترم دستورنا في إحراز الإساسية قولا وفعلا». ومما يعنيه هذا هو بلوغ «مقاومة» تشمل «مواطنين المسلمين» الذين يجب عليهم «الانضمام لإخوانهم الأوروبيين»[654]. إن ميلاد المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر هو تثابة فرصة لمنظمة الجيش السري كي تطرح تصوراتها الكبرى للبرنامج الذي يندرج في سياق الاعتراض على «الرغبة» التي تصفها بأنها تهدف إلى «إقامة نظام نموذجي في فرنسا». يشتمل برنامجها إذن «على التطبيق الدقيق والحرفي لدستور 1958» (في انتظار تغييره إلى نظام رئاسي مستمد من النظام الأمريكي) وفيما يتعلق بالجزائر، طرحت فكرتان أساسيتان: «الامركزية فدرالية» سيتم «توسيعها في الجزائر أكثر من أي مكان آخر» وكذلك «مساواة في الحقوق السياسية كما في الظروف الاقتصادية. وأخيرا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن مشروع منظمة الجيش السري هو ضد الأحلاف

الدولي وضد الشيوعية ويتبنى «قوة نووية أوروبية» مندمجة في منظمة حلف شمال الأطلسي مع تطوير القواعد الأمريكية خاصة في الصحراء الجزائرية[655].

إن هذا المشروع أو بالأحرى هذا السبيح (لأن النص يعلن النشر القريب لبرنامج مهم») إذا كان يشكل نقيضا لبرنامج ديغول لا يستمد إلهامه من القاعدة أو الشمولية. لكن اختباره مع الواقع، خاصة العاصمي، يدعو إلى التكافؤ فيما بين الطموح وبين الإمكانات التي وضعتها المنظمة وما كان تتوقعه من دعم. ففي الوقت الذي زادت المنظمة تطرفا بسعيها لحرب مرحلة ثورية، يبرز بجلاء، التناقض بين القول والفعل.

انهيار مقاومة الوارستيز (الونشريس)

إذا كان مصدر فكرة المقاومة هو الجنرال سالان فإن منظم العمليات هو جان فارد. غادر العاصمة إلى ضواحي الشلف في 21 مارس 1962 بغية القيام بمهمتين: دراسة إمكانية تطوير المقاومة في عين المكان والشروع «في إطلاق منطقة انفصال» لدى الباشاغا بوعلام بإسناد من عساكر قدموا من العاصمة وجنود يفترض جلبهم من قبل الرائد بازان[656]. التقى فارد مع الباشاغا الذي لم يبد له «حماسا كبيرا» في حين أن بازان الذي التقى به في نفس اليوم «لا يريد السير في هذه المسألة التي لم يتم الاستعداد لها كما ينبغي». ولقد أكد عديد الضباط الذين التقى بهم فارد في أيام 23 و24 و25 و26 مارس هذا التصور: «هناك ضرورة تدعو إلى تطوير مقاومتنا في الجبال ومتطلباتها القاعدية» ومن ثم «اجتناب التحركات المهمة حاليا والتي تؤدي إلى تدخل الجيش (على الأقل البعض من العناصر) تماشيا مع أوامر سلطات العاصمة والمحافظ». بعد وصولهم بواسطة القطار من

العاصمة إلى خميس مليانة في 28 مارس على الساعة السابعة وثلاثين دقيقة صباحا، في «عملية الاشفاق» إلى جانب الباشاغا، وضع كومندوس العاصمة (الذي يضم 67 رجلا) في البداية في وضيعة معزولة، انضم إليهم فيما بعد مقاومون محليون (15 رجلا مجهزا ومسلحا)[657]. وصل المجموع إلى 82 رجلا يضاف لهم العقيد فارد والمقدم لومتو. نقل الرجال ليلة 28 إلى 29 مارس إلى الباشاغا بواسطة شاحنة. في الوقت الذي رفض هذا الأخير الانضمام، انظم ابنه «سي محمد» إلى البعثة التي تحركت في يوم 29 صباحا.

شهد اليوم الأول من انطلاق العمليات بعضا من النجاح حيث تمت السيطرة على موقعين لإحدى الفرق وعلى موقع لكتيبة أخرى وعلى موقعين لحركي. لكن الأوضاع تأزمت بعد تدخل الطيران («بمجهود محدود من الرمي الجوي[...] من قبل طائرات سكايرايدر» بحسب تعبير البري)[658] والذي أدى إلى انسحاب «فوضوي» من المراكز واستدعى «الاستعداد لمرحلة المقاومة». انقسم الفريق في واقع الحال إلى أربعة أفواج عملت في الأيام اللاحقة على إقامة الاتصال فيما بينها. لم يتم ذلك إلا عشية 1 أفريل عندما تم التواصل بين فارد وسي محمد ومونتانيون. لم يدم التواصل طويلا، لأنه في عشية 2 أفريل أعلم سي محمد «بأن الوضع خطير جدا ويطلب منا في رسالة خطية الإخلاء بسرعة لأن عمليات البحث ستنطلق مساء». اتجهت الأوضاع نحو السوء وعمد فارد في 3 و4 أفريل إلى الوسائل التي تمكن من معاودة الاتصال المباشر مع الأفواج المتواجدة في بني بودوان. لم يكن في المقدور تجنب عملية التشتت «لأن غالبية الإطارات والرجال الذين جاءوا من العاصمة» تم إلقاء القبض عليهم بدءا بمونتانيون (كانت النتيجة النهائية 72 محبوسا بما معهم من سلاح). أما فيما يتعلق بفارد، العسكري المتمرس، الذي استطاع الإفلات فإنه ينهي

تقريره بصيغة «أنه عايش الأربعة أيام الأصعب في جميع المجالات التي [illegible] هذه الأنباء السيئة التي دوّنها فارد تضاف لها معلومات سيئة [illegible] وهو على أهبة إرسال تقريره مما جعله يضيف صفحات بملاحظة [illegible] اشتبك بتاريخ 9 أفريل فريق كومندوس من 40 رجلا بقيادة [illegible] مع جنود لجبهة التحرير الوطني، ما أسفر عن معارك عنيفة قتل [illegible] بازان. وإذا ما زدنا لهذا محاصرة بني بودوان، الذي حرم الباشاغا [illegible] من أي إمكانية للمبادرة، أصبحت إمكانيات إقامة مراكز مقاومة [illegible] في المنطقة معدومة. اختصر فارد الحالة قائلا: «إن الوضع لم يعد يحتمل».

لم يفوض فشل بؤرة مقاومة الونشريس من عزيمة «الزعيم» الذي رفض وصف العملية «بالفاشلة» وقرر «مواصلتها تحت شكل جديد». تمثلت الفكرة في ترك منطقة عمليات الشلف تحت إمرة فارد والبحث بالاستعانة بالغيب برانكا «عن عناصر قادرة على إشعال المنطقة من جديد»[660]. في تقريره للفشل ركز سالان على عدم التحاق بعض العسكريين بالمنطقة أكثر من تركيزه على مسؤولية الباشاغا رغم أنه وصف «موقفه» «بالمتضارب». من وجهة نظر سالان لابد من التركيز «على الأطراف الخارجية للمناطق الكبرى» أين يجب «إنشاء مناطق تجميع». كما أنه من المهم البحث عن تحالفات مع الحركة الوطنية الجزائرية (كان سالان يعتمد كثيرا على علاقاته في سويسرا وخاصة مع القاضي بلهادي)[662]. وأخيرا وفي حالة عدم إمكانية التحاق عسكريين، لابد من العمل على كسب «حياد ايجابي من الوحدات الموالية»[663]. علينا أن نضع مراسلة سالان هذه في سياق تعليمته رقم 32 التي جعلت من المقاومة في الجبال محورا أساسيا في إستراتيجيته. إنه يبرّرها ويسعى إلى مواصلتها في صيغته التعبيرية المفردة: «إنا على دراية بأن الظروف غير موالية في أماكن أخرى كما هي في الونشريس، لكنه مهم جدا وفي القريب العاجل المواصلة على هذا الدفع والتدعيم مهما كانت سلبيات الانطلاقة وخيبات الأمل التي سنواجهها أثناء عملنا»[664].

فرض المجهود المنصب على المقاومة إعادة تنظيم داخلية لمنظمة الجيش السري بالعاصمة وقد شرح سالان هذه العملية بالتفصيل. لقد تمّ وفق عاملان: الأول هو أن «منطقة التجميع المنشأة» تكون متميزة «بشكل بين الاستقلالية وتحت الأوامر المباشرة ومن دون وساطة» لقائد المنطقة». أما العنصر الثاني فمتعلق «بالمشاكل الكبرى التي تمس كامل الجزائر والصحراء والتي هي بالتالي من صلاحياته (هو)» (الإدارة المركزية والخدمات الكبرى ذات المصلحة العامة والنشاط الدعائي). أنشأ سالان هنا هيئة أركان تضم ضابطا ثانيا مكلفا بالمسائل العسكرية ومكتبا للنشاط السياسي والنفسي ومكتب «تنظيم» (مكلف بالخدمات العامة الكبرى). حسب التصميم الجديد لسالان فإنه لا يمكن لهذه المكاتب المختلفة أن يكون لها أي تواصل إلا مع قادة المناطق فقط وهو ما يجنب التداخل وتمركز القرارات. في الواقع «أصبحت كل المشاكل المقدمة [له] للفصل فيها تمر إجباريا على قادة المناطق المخولين بحلها [...] أو بتحويلها إليه هو». إن الرغبة في استرجاع تسيير الأمور ومركزيتها على مستواه بارزة بجلاء. هنا ولا نستثني حتى الجانب المالي الذي يخصص له سالان تغييرات خاصة لتبرير تواجد مكتب على مستواه (مكلف بالتموين البلد الأم وشراء الأسلحة الخ.) ولعملية محاسبة ثنائية (واحدة متعلقة بمنطقة العاصمة والأخرى بمداخيل الجزائر ككل)[665].

منظمة الجيش السري للعاصمة على أبواب التفكك الداخلي

هناك أسباب أخرى تفسيرية للهجة سالان التهديدية ولمضمون قراراته أكثر من تلك المتعلقة بسير المقاومة. شعر «الزعيم» بأنه المستهدف عندما بلغته في 6 أفريل رسالة صريحة ممضاة من قبل العقداء ڤودار وڤودري وڤارد نددوا فيها «بالتدخلات المتعددة والمتواصلة في مهامهم» والتي

عبرت عنها وضعية أصبحت لزاما إعادة تقويمها بسرعة وبطريقة واضحة وعملية». قدر العقداء بكل واقعية «ضرورة مطالبة» سالان بحصر نشاطه على المستوى الوطني فقط» ويفوض لهم «التواصل مع قادة المناطق وتوجيه وقيادة النشاط في الجزائر» و«إشراكهم بدور استشاري حول ما يتعلق بالقضية المشتركة». وحول هذه النقطة الأخيرة طالبوا بضرورة إشراكهم في التعيينات و«التحديد السريع للأهداف التي نصبوا لتحقيقها في إطار برنامج قاعدي عام»[666]. إن الاعتراف بالعجز واضح هنا وبجلاء، ويبرز منظمة الجيش السري من خلال أقلامهم كسفينة بدون شراع. لكن وعزعة «الزعيم» كانت تحتاج لأكثر من هذا والذي برر ثقته في النفاء وسوزيني عندما شكك في إمكانياتهم وحرضهم على بعضهم بعضا. إن «التوجيهات» التي هو «مجبر على القيام بها وصولا إلى سُلمهم العملي ما هي إلا نتاج الصعوبات» التي واجهتهم «عند تأدية مهامهم بطريقة سليمة». ويضيف سالان بنبرة من التعيير بأن ڤودار نفسه «صارحه بعدم قدرة ڤودري على فرض سيطرته» وكذلك كان الحال بالنسبة لڤارد. ولقد ركز سالان بصورة خاصة على الأشكال التنظيمية التي صاحبت مظاهرة 26 مارس: «لقد أبديت ملاحظة خاصة وعابرة فيما يتعلق بالطريقة التي دبرت بها مظاهرة الاثنين 26 والتي كانت مغايرة لما أعطيته من تعليمات حول هذا المخطط. لقد تم إعلامي فعليا من خلال رسالة في صندوق بريدي، وعلي أن أذكركم بأن حصيلة الفوز هي 50 قتيلا و150 جريحا في صفوف السكان المدنيين». في تحديده للمسؤوليات يشير سالان للعقداء «فلا هؤلاء، ولا هؤلاء، تجرؤوا على إعلامي أو تقديم عرض حساب حول ما تم من إجراء والسبب الوحيد من وراء ذلك هو أنه لم يكن في مقدور أي منكم مطالبة مرؤوسيكم بإعلامكم. إن هذا تقصير لا يمكن الجدال فيه. والحقيقة هي أن المرؤوسين، عوض الأوامر، وجدوا ضالتهم

في وثائق سياسية من الطراز الأول وفي التعليقات المطلعة من مقالات الصحف العالمية»[667].

كانت فطاطلة سالان واضحة للعيان لكن قودار سعى إلى توضيح الأمور، خاصة فيما تعلق بمقاومة الونشريس. كاتبه في 9 أفريل ولو أن اللهجة كانت محترمة إلا أن التهديد والاتهام كانا دون مواراة. فيما تعلق بالونشريس أرى قودار أراء سالان وأمطره بوابل من الأرقام: «الجمعة مساء [5 أفريل] بقي في الونشريس خمسة عشر رجلا من «الصاعقة» ومجموعة حراسة مارية مع ابن بوعلام.» فمن وجهة نظر قودار «كون المجموعة فشلت» لم «غير الممكن الانطلاق في عملية مشابهة حاليا». شكلت مسألة الونشريس وتعليمة سالان رقم 32 بالنسبة لقودار فرصة لتصفية الحسابات وتوضيح المواقف حول الأشخاص: «بالنظر إلى عملنا كفريق، لا يمكنني الاعتراف شخصيا بأن يستمر من تسميهم «الضباط الصغار» في استدراجك إلى مغامرات. لست على علم بالدور الحالي لبرانكا، لكن يبدو أنه طال بما فيه الكفاية. أما فيما يتعلق بيبريز فإني ألاحظ أن نشاطه ضد المسلمين والذي صنف في خانة «السري» لا يستحق إلا تنديدا من قبلنا. وهذه في الحقيقة هي السياسة التي انتهجها سوزيني منذ أمد. كنت من المعترضين عليها دائما واليوم أكثر من أي وقت مضى. لذا فإنه وفي الظروف الحالية لا بد من إعادة النظر في كل شيء، بما في ذلك تركيبة هيئة أركاننا. [...] أعتقد أنني لا أملك إمكانية أخرى سوى القيام بحرب استنزاف تجاه مبادرات وشهوات بيبريز في ظل افتقادي للتأييد من سلطتكم، أعلمكم بأنه ليس في إمكاني إلا تصريف الأمور العادية لمنطقة الجزائر الكبرى وهذا في انتظار اتخاذكم موقفا واضحا»[668]. طرحت مسألة القيادة كذلك من قبل فارد، وكما ورد في تقريره حول الونشريس المذكور سابقا، فقد أصدر حكما واضحا: «منذ توفمير لم يعد القادة الكبار في المنظمة يأتمرون

بأوامر أحد»[669]. يشترك الخصوم المحددون للعقداء في حكمهم بالضعف وقلة الحيلة عن منظمة الجيش السري. يكتب جان جاك سوزيني «من دون مجاملة إلى بيار سيرجان قائلا بأن «قدرات منظمة الجيش السري تبقى محدودة على مستوى العصيان ومنعه بالتالي من أي مشروع تمردي». وبعد إشارته بوضوح إلى «محدودية الإطارات سواء أكانوا ضباطا برتب عالية أو مدنيين»، يلخص بطريقة واضحة تاريخها القصير: «كل ما كان لإرادة عمله خلال عام، لم ينجز منه شيء». كنا نستظل تحت ما تبقى من نشاطات المنظمات السابقة»[670].

ما بقي من رباط مشترك بين قادة منظمة الجيش السري الذين لم يعد في مقدورهم، بعد أسبوعين من التوقيع على اتفاقيات ايفيان، سوى الوقوف على انهيار الأساسين الاثنين الذين بنيت عليهما الطموحات والآمال لا وهما التمرد والمقاومة. بدا جليا بأن المنظمة التي تعترض عن طريق التخريب، لا تمتلك الكفاءة لتغيير مجرى التاريخ الذي يفر منها ويكتب بدونها. فوق كل هذا يبدو أن قادتها منقسمون حول الأهداف وبأن الانقسامات يغذيها الفشل الذي تتقاذف أسبابه هذه الجهة أو ذاك الطرف. بدت لهجة بعض المراسلات قاسية، كما توضحه الرسائل المتبادلة بين قودار وبيريز. وجه قودار للدكتور إنذارا صريحا مبينا له بأن الوضعية الحالية (التي «لا علاقة له بها») «لا يمكن أن تستمر». الوضع يتطلب تغيرات جذرية، وراء نبرة تهديد: «كل شيء متعلق بك. أنا مستعجل للقائك. كما أرغب في رؤية أشار وبرونكا وموران التكليفهم إن أمكن الحال بمهام محددة وإنهاء الأمر على الأقل فيما يتعلق بأشار وبرونكا. طرحت الموضوع، وعليك الرد»[671]. طلب التوضيحات هذا عام ويشتمل كما قال فارد على ضرورة اجتناب «المجادلة» «لأن ما تم قد تم». وبالنسبة لهذا الأخير أصبح من «الأهمية القصوى التوضيح السريع للأهداف والغايات التي تتبعها في

ظل الظروف المستجدة الناتجة عن اتفاقات ايفيان وفي سياق الأحداث التي سادت في الأسابيع الأخيرة». إن معاينة قاردي للأحداث لا تس في حاجة لجدال: «لم يعد كافيا الإصرار على «الجزائر فرنسية» وحرم التراب الوطني. في ظل الانهيار الحالي، أصبحت مثل تلك الأهداف وحي الخيال على الأقل في المستقبل المنظور قياسا بقدراتنا. أصبح من غير المجدي التفكير في أن منظمة الجيش السري قادرة على الاستيلاء على الداخل الجزائري بل حتى على جزء منه فقط.» تفرض العقلانية بالنسبة له «الدفاع عن الشيء الذي يمكن الدفاع عنه بفاعلية ونجاعة، أي المناطق الساحلية الكبرى ذات التمركز الأوروبي العالي مع تحديد المناطق الداخلية بما يتناسب وإمكانياتنا»[672]. تبرز هذه الخيارات وضوح رؤيا بعض قادة منظمة الجيش السري فيما يتعلق بمحدودية نشاطهم حتى وإن كانت لا تحد من عزيمتهم، ولو أنها في نفس الوقت قد تضاعف الانفصال بين الوجوه القائدة البارزة للمنظمة. المفارقة هي أنه في الوقت الذي بدأ الانشطار الداخلي يلوح في الأفق، فإن عمليات التوقيف التي تعرض لها القادة، والتي تحرم المنظمة من القيادة، تمنع منظمة الجيش السري من الاندثار.

16. زوال قيادة منظمة الجيش السري وتبعاته

تما لصدمة اعتقال جوهو (25 مارس 1962)[673] تمت اعتقالات اخرى استشعرت قسوتها. تمثلت الأولى في القبض على دوفيلدر في 7 فريل. بعد تمكن رجال الدرك ورجال البعثة «C» صيحة نفس اليوم من إلقاء القبض على مرتزق هارب، حصل هؤلاء على معلومات قيمة ؛ ؤدى الملازم الأول بانتظام شقة في حي تيليملي. من غريب الصدف أنه كان متواجدا فيها ظهيرة السابع من أجل اجتماع وتم توقيفه عند الخروج[674]. أما لصدمة الثانية فهي اعتقال سالان. يروي فراندي بالتدقيق الأيام السابقة على الحادثة[675]. في الوقت الذي كان سالان يستعد لمغادرة الجزائر متوجها إلى لشبونة في 24 أفريل، وافق على استقبال لافانسو الذي ادعى أنه يحمل إجابة من القاضي بلهادي، الشخصية التي يوليها سالان اهتماما كبيرا لأنه يعتمد على العلاقات المحتملة بين منظمة الجيش السري والحركة الوطنية الجزائرية. أصبح لافانسو نائب الرائد جيرونيمي في مصلحة الشؤون الإسلامية لمحافظة الشرطة في باريس بمثابة الطعم، إذ فتح هو نفسه الباب للدرك. بعد تحويله إلى حي «طاغارين» ثم إلى ميدان الطيران بمدينة الرغاية وبذلك تم ترحيل سالان إلى باريس. وقبل كل ذلك عُنف من قبل إيلري الذي كان متواجدا بصورة عرضية في المكان. بعد عرضه على طبيب أسنان ليتأكد من أنه لا يحمل في أي من أضراسه أي جرعة من سم السيانور التي قد تسمح له بالانتحار كما فعل ڤورنڤ. استقام العميد واقفا أمامه ليسرد عليه درس «عدم جدوى كل هذه الاغتيالات التي [قام بها]»[676].

لقد كانت إصابة عميقة الوقع على منظمة الجيش السري. في أعقاب 20، وجه جان فارد رسالة خطية قصيرة إلى قادة العاصمة ليعلمهم بإمكانية تنظيم اجتماع من قبل فودار على أن يتكفل في مرحلة الانتظار هذه «بإدارة الأمور»[677]. شكل توقيف سالان، ولو لفترة وجيزة، تراجعا للضغط كما اتضح من خلال رسالة قصيرة من فودار إلى سوزيني التي رفض فيها اقتراح الالتقاء ولو أنه يختم بعبارات «ود» أصبحت نادرة في هذه الأوقات[678]. لم تترك فكرة استحالة اللقاء بفودار دون نشاط. وجه انتداء من 21 أفريل دراسة موزخة بيوم من قبل[679] موضحا فيها الأشكال الجديدة لتنظيم ونشاط منظمة الجيش السري.

اقتراحات جديدة من فودار

اقترح فودار تكوين لجنة تضم إلى جانبه فارد، فودري، بيريز، سوزيني، فاردي وشاطو جوبير. يترأس اللجنة رئيس يعينه مجمل الأعضاء الذي «يستحوذ على صلاحيات اتخاذ القرار». تقع على عاتق اللجنة مسؤولية «قيادة المقاومة في الجزائر» و«الاضطلاع بمهمة قيادة منظمة الجيش السري وربط نشاطها مع قادة المعارضة في البلد الأم». تتدرج عملية إعادة التنظيم من وجهة نظر فودار في إطار إعادة ترتيب نشاط منظمة الجيش السري الذي يهدف إلى تطوير المبادرات التي عدت غير فاعلة أو تجاوزها الظرف. طرحت كذلك مسألة المشروع للمناقشة. اعترف فودار بفشل مرحلة التمرد وشخص الوضعية بدون مجاملة من حيث العراقيل التي تواجه منظمة الجيش السري. لا يمكن للمعركة أن تتوقف لأنه لا يمكن من وجهة نظره التراجع عن مسألة «مبدأي الوحدة الوطنية وكون الجزائر جزء من فرنسا». يعني هنا بأنه «يجب الاعتراض وبكل الوسائل على إجراء الاستفتاء» الذي إن تم فلن يؤدي إلا إلى «الاستقلال، ما يعني فقدان الجزائر». من هذا

المنظور، يجب جعل الاستفتاء «مستحيلا وذلك بالإخلال بتحضيراته». ...مشروع فودار دقيقا حول هذه النقطة. في مقدمة الضرورات جاء ...تنظيم وتسليح السكان الأوروبيين» لضمان «أمنهم» و«الدفاع عن ...لهم باستهداف جبهة التحرير الوطني وطردها إن أمكن». كما يجب ...في نفس الوقت من خلال الاعتماد على «التنظيمات المهنية المنضوية تحت ...راكز النقابات والمهنيين» إشعار الحكومة برفض «ضمانات» ايفيان ...والمطالبة إما «بضمانات حقيقية» أو «الترحيل المباشر للأقلية الأوروبية ...والمسلمين المرتبطين بفرنسا». من أجل تمرير هذه المطالب وإحداث خلل ...معين في الجزائر، تمت الدعوة «لإضراب عام طويل المدى» يكون بدعم ...وتنسيق من النقابات ويشمل الشركات وإن أمكن الإدارات كذلك» [وفي ...اني التقديرات فإن الموظفين مدعوون] إلى «التخريب بتعمد التباطؤ ...والأخطاء والغيابات، وذلك من أجل لفت أنظار المسلمين إلى شكل جزائر ...مستقلة بدون أوروبيين والعمل كذلك على شل الحياة الاقتصادية والتسيير ...الإداري للبلاد». والمهم أيضا هو «الإحجام، إلى أدنى مستوى، عن توظيف ...عمال مسلمين وهذا بغية القضاء على الوظائف والأجور». ثم يبقى تحديد ...دور النشاط المسلح. وإذا كان من الواجب التخلي عن معادلة المقاومة من ...الجبال، في مقابل ذلك لا بد من تطوير دور المجموعات المسلحة الخارجة ...عن القانون لإشراكها في الدفاع الذاتي ولمواجهة جبهة التحرير الوطني ...والقيام «بنشاط استعراضي ضد الشخصيات أو المواقع الحساسة للخصم ...مع الالتزام بإتلاف الوثائق الضرورية للعملية الانتخابية». وإذا لم يعط كل ...هذا التحرك النتائج المرجوة، فإن منظمة الجيش السري حسب فودار تحتفظ ...بورقة أخيرة. ورقة هامة» وهي «العمل في الأيام السابقة للاستفتاء على ...إشعال حركة تمردية عامة تشمل كل الأوروبيين في سعي لدفعهم للتراجع ...عن كل ما تم التوصل إليه». لم يكن الفشل الذي وقع في مارس وأفريل وكذا

عمليات التوقيف لتحدّ من عزيمة الخبير العسكري لمنظمة الجيش السري. بل إنها على العكس من ذلك دفعته إلى اعتماد سيناريوهات الحدّ الأقصى. من هنا أصبحت فكرة المقاومة الشعبية المسلحة في التداول اليومي وعبر يعني الحكم بفشل منظمة الجيش السري التي لم يعد في مقدورها الاستمرار عن دعم المدنيين غير المندمجين في المنظمة، كما أنها في نفس الوقت تحدّ شكلا من أشكال التعبئ الذي بدا واضحا من خلال إشراك المدنيين في انتفاضة باب الواد. وللمرة الأولى لم يؤخذ الجيش في الحسبان إلا من زاوية «اعتماد الحياد حتى لا يكون أداة للوقوف في وجه منظمة الجيش السري». على العكس من ذلك فإن المنظمات النقابية تمت دعوتها صراحة لجعلها طرفا فاعلا في المشروع لأن الإضراب العام «لا يمكن إدارته بصفة مباشرة من قبل منظمة الجيش السري وإنما من طرف النقابات». لكن تبقى معرفة ما هو النصيب الفعلي للمنظمات النقابية، ولقادتها بصفة خاصة، في هذه المعركة. يبدو البرنامج شديد الوضوح على الورق لكن إمكانية التجسيد تبدو أكثر صعوبة على اعتبار أن «التجمعات» قبل أسابيع كانت في حالة مخاض. بقي لفودار أن يعرف ردة فعل القادة الآخرين على اقتراحاته. طلب بتبرة فيها نحد «إجابة مباشرة بالنفي أو الإثبات».

مناقشة ثم رفض اقتراحات فودار

لقيت اقتراحات فودار في العاصمة نقاشات عميقة وإذا ما كانت إجابة قادة في مجملها «بنعم» ووافق على مبدأ إنشاء لجنة، مع التركيز على المقاومة ضد الاستفتاء، فإنه يطلب توضيحات كما يبدي انتقادات، عمد العقيد في البداية إلى توضيح مواقفه من مسألة المسلمين. كان لزاما من وجهة نظره، «ضبط» مسألة «العمل ضد المسلمين في العاصمة، لأنه ما زال يحتفظ بالصبغة العمياء». حسب قارد «هناك خلافات جوهرية

حول شكل المقاومة» ويود بصورة عامة «في حالة أشكال معينة وفي ظروف مفتوحة، الاحتفاظ حقيقة بغالبية المسلمين إلى جانبنا». كان قالد منظمة العسكرية صريحا حول هذه النقطة: لا يمكن لمنظمة الجيش السري التخلي أو حتى الظهور بمظهر المتخلي عن رجال تضرروا أو سينضررون من أجل ولائهم لفرنسا، كما لا يمكن التخلي بصورة مباشرة عن الدعم العمومي الناتج عن تأييد المسلمين الذين لا يريدون «الفلاقة» حتى وإن كان هذا الدعم محدودا وخياليا». اشتملت انتقادات قارد الأخرى على «البعد العام» الذي صور كآخر ورقة والتي لم يكن مقتنعا بها، بل يربطها بعمل دموي يائس». فهو شديد «الوضوح» فيما يتعلق بالعاصمة: «مهما كان التقدم الحاصل في تأطير المدينة» فهو لا يمكن إلا أن يكون «نشاط مجموعة، يائسة، لن يتردد النظام المتحالف مع الفلاقة في إغراقه في دماء، آخر المقاومين وربما في دماء جزء من السكان»[680].

جاءت الانتقادات الأشد وضوحا من بيريز[681]. وكما هي عادته، حرك قالد منظمة الاستعلامات والعمليات السكين في الجرح وسعى للإجابة على الاعتراضات التي أبديت بجدية» تجاهه. اعتبر بيريز بأنه «انخدع واستعمل مرارا» من قبل فودار الذي سبق وأن اتفق معه خلال اجتماع جمعهما مع فودري على مشروع مغاير للذي طرح اليوم، لذا أبدى بيريز «رفضه» له في الظروف الحالية. كان التناقض القائم بين بيريز وفودار ناقضا حول الشكل والمضمون». رفض بيريز الخيار النقابي كما تم طرحه واقترح بديلا له مكتب نشاط نقابي غير قانوني، كان قد شكله، ضم «عناصر جدية». على التجمعات النقابية الخضوع لتوجيهاته وزيادة الضغط على الموظفين «الذين لا يفكرون في غالبيتهم إلا في التملص والعودة إلى البلد الأم في أحسن الظروف الممكنة»: «التصلب» هو المطلوب. ينطبق نفس المنطق فيما يخص المسلمين: إجبارهم على مغادرة

شبه الأوروبية المتبقي من إقامة جهازه البوليسي، وهو الشيء الذي لا يتحقق إلا من خلال الإرهاب: «إذا أرادوا منعنا من ممارسة الإرهاب، فعليهم خوض معركة الاستعداد للتفصل التدريجي لكن النهائي». أما فيما يتعلق بمقاومة الاستفتاء، فإن في نية بيريز مباشرتها حتى وإن تعذر ذلك ميدانيا. سامية: «لن تستطيع منع إجراء استفتاء تقرير المصير وسنعلن ميلاد الجزائر المستقلة تحت إمرة حكومة من جبهة التحرير الوطني.» ثمت إذن النشاط الثمرة العام بجرة قلم: «إنه مجرد حلم.» الشيء الوحيد الذي يجب القيام به هو «تأمين الحماية للأفراد والممتلكات لطبقات الفرنسيين من أصل أوروبي» و«الحفاظ على مكوّناتنا الثورية الإرهابية، النفابة منها والاقتصادية والسياسية لفرض التشكيك في كل شيء إلى أن يتم إنشاء معارضة حقيقية في البلد الأم». وكونه على تناقض تام مع قودار وبعض الشعالات قارد، فإن المعاينة التي عرضها بيريز لا تنقصها الواقعية، باستثناء ما تعلق بالبلد الأم وفكرته عن معارضة جدية قد تبرز فيه في ربيع 1962 ترتبط تحاليل بيريز بترتيبات أخرى غير التي دعا لها قودار لأنها لا تعد فقط من صلاحيات هذا الأخير بل تؤكد على نوع من الفصل بين المدني والعسكري. سيعمل قودري في واقع الحال «تحت إمرة» قودار ويكون على رأس «شبكة عسكرية محضة»، أما قارد فيتكفل بمكتب إسلامي يعد «كجبهة إسلامية، بغض النظر عن لونها السياسي، مناهضة لجبهة التحرير الوطني» يضاف إليهم مسؤول المال. مقابل ذلك يقود بيريز «تنظيما ثوريا مدنيا». فيما يشرف سوزيني «بالتعاون» مع قودار على النشاط النفسي والدعائي والنقابي، وعلى التجنيد في محيط الجزائر – المدينة وعلى مكتب الدعم والتموين فيما بين المناطق وعلى النشاط الإرهابي وعلى مكتب التجنيد المدني. لتتويج الجمع سيتم إنشاء مجلس وطني للمقاومة في منطقة الجزائر العاصمة يضم المسؤولين المذكورين سابقا إلى جانب مسؤول

مكتب النشاط النفسي ومكتب العمل، سيتغير التوازن فيما بين العسكريين والمدنيين لصالح الأخيرين وخاصة لصالح المقربين من بيريز. يعد مثل هذا التنظيم بالنسبة لقودار شيئا غير مقبول

ولكي يتمكن من تقييم الوضعية تقييما جيدا، كان عليه معرفة موقف بيريز لكن هذا الأخير لم يجبه وهو ما أثار غضبه: «لقد بلغت حدود الصبر والي أنذرك بأن تجيبني بنعم أو لا أو بالذهاب إلى الجحيم» ثم يضيف: «الإجابتان الأخيرتان تعيدان لي حرية التحرك التي قيدتها قضيتنا المشتركة إلى حد الآن»[682]. لم يكن سُكوت سوزيني ليعني تراجعا منه إذ التقى في 24 مع قارد وتناقش الرجلان حول مسألة تطوير دور المسلمين في الكفاح وهو ما أدى بقائد المنظمة العسكرية على ضوء هذا التشاور إلى إعلامه بتفاصيل اللقاء[683]. من جهة أخرى وفي تعليق مع سيرجان على توقيف سالان وداقلدر، يطرح سوزيني وجهة نظره حول منظمة الجيش السري العاصمة[684]. قيمت الخسارتان بالخطيرتين جدا من قبل مسؤول خلية الدعاية النفسية، الذي رأى في «دالتا» و«الشيخ» ركيزتين أساسيتين لمنظمة الجيش السري في الجزائر: توقيف «الزعيم» معناه غياب ضابط ومؤشر الميزان.

من أجل فهم موقف سوزيني لا بد من الإشارة بأنه كان يعد نفسه ثالث ركيزة أساسية لمنظمة الجيش السري إلى جانب «دالتا» وسالان. مكانة «دالتا» تعود إلى «دوره الشديد الجرأة أحيانا» الذي أضفه على «النشاط الميداني، أما سالان فبفضل «اسمه وبصيرته» في حين أن مكانته هو فتاح «تضخيم التعداد والدهاء والدعاية» التي «خلق بها صورة افتراضية لم يستطع الواقع مجاراتها». في تفسيره لمثل ذاك الفشل يقول سوزيني «بأن محدودية الإطارات: ضباط سامون ومدنيون» هي السبب. وبالرغم من أنه لم يتعمد

ذكر الأسد، فإن هيئة الأركان كانت هي المقصودة: «النيات والمشاعر لا تكفي لوحدها في ميادين الثورة بل العزيمة والتكوين الفكري. كلاهما ضروريان ولو أنهما للأسف مفتقدتان لدى غالبية الإطارات العليا بامتلاكه لمثل تلك التحاليل، لم يكن سوزيني مستعدا بالمرة للانصياع لمرء قودار أو يوجيز. اختار تكتيك البقاء على الهامش مقتنعا بأنه لن يعقد مكانه في هيئة الأركان القادمة مهما كانت تركيبتها. دعم علاقاته وهو في انتظار ساعته، كما تابع التطورات العامة وحدد درجات التوترات المحتملة في العاصمة والتي يمكن رصد بعض منها في شكل «تفكك خطير فيما بين المدنيين والعسكريين» إلى جانب «مشاكل الرتب والقيادة [...] ازدادت صعوبة تسويتها نتيجة الخلافات العميقة سواء على المستوى التكتيكي أو السياسي». إذا كان قودار لم يتحصل على كل الإجابات المرجوة فيما يتعلق بالعاصمة، فلقد كان في إمكانه الاعتماد على ولاء قاردي الذي دعي لقيادة منظمة الجيش السري للجزائر مستقبلا والذي أعلمه بملاحظاته بمجرد حصوله على النص[685]. يتواجد هو وقودار على نفس المستوى فيما يتعلق بالأهداف الخاصة بتلك المتعلقة «بالاعتراض وبكل السبل على تنظيم الاستفتاء». كما انظم كذلك إلى فكرة عمل مزدوج تقوم به منظمة الجيش السري والمنظمات النقابية. إن مخططاته، على شاكلة مخططات قودار، لا تراعي بتاتا عامل الاستقلالية التي تتميز بها المنظمات النقابية خاصة غير الشيوعية. لقد اعتبر قاردي بأن المسألة قد حُسمت: «بتوجيه صائب [...] ومن دون أدنى ادعاء بالانتماء لمنظمة الجيش السري، عليها في واقع الحال التحرك طبقا لأوامر هذه الأخيرة». في استكمال لمشروع قودار، أصر قاردي على أهمية «المجلس الوطني للمقاومة» سواء على المستوى العام أو على مستوى المناطق الثلاثة للجزائر (العاصمة – وهران– قسنطينة) التي يفترض أن تستقبل كل منها مجلسا وطنيا للمقاومة يتصف «بالتواجد

ديمقراطي والعصري» يتشكل من «شخصيات فاعلة وملتزمة» يأمل قاردي «بأن تكون ممثلة لمنطقة وهران (التي استقر بها خلفا لجوهو) وبتعبيرات دقيقة ومحددة وحدة تراتبية (كيان إقليمي) حول وهران (تكون) مستقلة تماما عن السلطة شبه القانونية الحالية» والتي أسماها «دولة مستقلة ذاتيا». يشترط قاردي لهذا «الكيان الإقليمي» أن يتصف بخمس مواصفات تعد قاعدة لميثاق مستقبلي مستقبلي: «الولاء للغرب، للثقافة والقانون الفرنسي؛ للحريات الأساسية/ مناوئا للعنصرية وبشدة، متقبلا لجميع المعتقدات ومنفتحا بصفة خاصة على انضمام المسلمين المعادين لجبهة التحرير الوطني «كمواطنين كاملي الحقوق»/ مصرّا على اعتماد سياسة اجتماعية/ معترضا اعتراضا شديدا على جبهة التحرير الوطني والشيوعية والديمقراطية/ الانتماء للفكرة الأوروبية». كان قاردي يريد، الاشتراط على كل من يريد الإقامة في «الدولة المستقلة ذاتيا» و(التي قد تضم «منطقة دنيا» تضم وهران وسيدي بلعباس، ومنطقة قصوى تضم في «أراضيها الداخلية» المحمدية ومعسكر وعين تموشنت وربما مستغانم وغليزان)، التزاما «مبنيا على إيمان مستمد من هذه المبادئ». إذا كان قاردي مقتنعا بجدوى مشروعه الذي يجسد فكرة الانفصال، ولو المؤقت، والذي كانت منظمة الجيش السري ترفضه دائما، فما هو واقع الحال؟ هل كانت منظمة الجيش السري التي كانت تسيطر كليا على الأحياء الأوروبية في وهران تدرس بجدية إمكانية إقناع المدنية ومحيطها من جبهة التحرير الوطني والقوى العسكرية والمدنية للدولة القائمة؟ عوض أن يطرح قاردي المشكل، وجد له حلا بالاعتماد على الالتزام «الذي كان يأمل أن يحدث إلى حد معقول» لصالح مثل ذلك المشروع، من قبل جزء من أعيان فيلق اللفيف الأجنبي والمجموعات الصغيرة التابعة للجيش، فيما عُدّت البقية الباقية إما مسالمة وإما محايدة. كيف كان الحال في منطقة قسنطينة؟ كانت التقارير الواردة إلى العاصمة

متشائمة. مع نهاية أفريل 1962، صنفت الحالة على أنها في تقهقر مستمر بفعل عمليات التوقيف وإحكام سيطرة جبهة التحرير الوطني على النشطاء. لم يُخفِ تقرير ممضى من قبل بُونْوَا غياب إمكانيات نشاط من قبل منظمة الجيش السري. فعن سؤال «ما هي قوة رد فعلنا ؟» جاءت الإجابة واضحة: «لا شيء في المستقبل المنظور» وهو ما دفع كاتب التقرير إلى اقتراح نوع من «السبات». يرى أن منظمة الجيش السري في تركيبتها الأوروبية «ميتة» فيما يتعلق بقسنطينة (لم يبد رأيا حول مدينة عنابة)، «(أو بتعبير أدق، لم تظهر سوى عاملا مثبطا)». والبديل الوحيد هو «صيغة جديدة مُسلمة بكاملها» وهو ما يتطلب التحالف مع الحركة الوطنية الجزائرية تحالفا يتعدى جانب العدة والعتاد (عدد البنادق) بل يأخذ في الحسبان «الجانب النفسي» أي التأثير على السكان الممكن استمالتهم.

عند قراءتنا ل « بُونْوَا»تظهر الخلافات في بعدها الحقيقي حول هذه البرامج فيما بين قادة القطاع القسنطيني، خاصة فيما بين «كونان» و«برونان» ما هي قيمة تحليل « بُونْوَا» وتشاؤمه ؟ تبدي التحاليل الأسبوعية لإبقاء قسنطينة حول هذا الجانب عناصر تقييمية متعددة، كما تؤكد جملة من المظاهر[686]. فإذا كان عدد محاولات الاغتيال المصنفة في خانة «النشطاء» مرتفعة (55 في مجموع المقاطعة، منها 19 قنبلة يدوية تسببت في مقتل 2 وجرح 21)، فإن إمكانية تطور منظمة الجيش السري في الوسط الأوروبي أصبحت عمليا محدودة. بداية لأن إحكام جبهة التحرير الوطني سيطرتها على المنطقة بدأ يشعر الأوروبيين بأن اتفاقات ايفيان «تبقى حبرا على ورق» وهو ما يدفع غالبيتهم لتمني «إيجاد اطمئنان في البلد الأم لم يعد ممكنا تحقيقه في الجزائر». ثم بعد ذلك يأتي توقيف سالان «الذي سبب الذهول» وأصبح على منظمة الجيش السري الاعتماد على العناصر الأكثر إصرارا فقط والتي لم يكن عددها كبيرا.

منتائمة. مع نهاية أفريل 1962، صنفت الحالة على أنها في تفهقر مستمر بفعل عمليات التوقيف وإحكام سيطرة جبهة التحرير الوطني على المنطقة. لم يُخف تقرير ممضى من قبل بُونْوا غياب إمكانيات نشاط من قبل منظمة الجيش السري. فعن سؤال «ما هي قوة رد فعلنا ؟» جاءت الإجابة واضحة «لا شيء في المستقبل المنظور» وهو ما دفع كاتب التقرير إلى اقتراح توقيف «السبات». يرى أن منظمة الجيش السري في تركيبتها الأوروبية «ميتة» فيما يتعلق بقسنطينة (لم يبد رأيا حول مدينة عنابة)، «(أو بتعبير أدق، لم تعد سوى عاملا مثبطا)». والبديل الوحيد هو «صيغة جديدة مُسلمة بكاملها» وهو ما يتطلب التحالف مع الحركة الوطنية الجزائرية تحالفا يتعدى جانب العدة والعتاد (عدد البنادق) بل يأخذ في الحسبان «الجانب النفسي» أي التأثير على السكان المكن استمالتهم.

عند قراءتنا لـ «بُونْوا» تظهر الخلافات في بعدها الحقيقي حول هذه البرامج فيما بين قادة القطاع القسنطيني، خاصة فيما بين «كونان» و«بيرونان». ما هي قيمة تحليل «بُونْوا» وتشاؤمه ؟ تبدي التحاليل الأسبوعية لإيقام قسنطينة حول هذا الجانب عناصر تقييمية متعددة، كما تؤكد جملة من المظاهر[88]. فإذا كان عدد محاولات الاغتيال المصنفة في خانة «النشاط» مرتفعة (55 في مجموع المقاطعة، منها 19 قنبلة يدوية تسببت في مقتل 2 وجرح 21)، فإن إمكانية تطور منظمة الجيش السري في الوسط الأوروبي أصبحت عمليا محدودة، بداية لأن إحكام جبهة التحرير الوطني سيطرتها على المنطقة بدأ يشعر الأوروبيين بأن اتفاقات إيفيان «تبقى حبرا على ورق» وهو ما يدفع عالبيتهم لتملي «إيجاد اطمئنان في البلد الأم لم يعد ممكنا تحقيقه في الجزائر». ثم بعد ذلك يأتي توقيف سالان «الذي سبب ذهول» وأصبح على منظمة الجيش السري الاعتماد على العناصر الأكثر إصرارا فقط والتي لم يكن عددها كبيرا.

توقيع غير محتمل

مع نهاية أفريل 1962 بقيت مسألة إعادة تنظيم منظمة الجيش السري معلقة، ومرة أخرى أخذ قودار زمام المبادرة بالسعي لإنشاء لجنة قيادية للمنظمة: «الوقت يداهمنا» وما زالت «سفينتنا من دون شراع»[89]. الغاية هي تعيين «هيئة عليا لمنظمة الجيش السري في الجزائر» تقودها «لجنة تنفيذية» تابعة لمنظمة الجيش السري يترأسها فاردي والتي يجب أن تضم إلى جانبه هو تسعة أعضاء: أمينا عاما دائما وأمينا عاما بالنيابة وأربعة قادة مناطق (العاصمة وهران وقسنطينة والساحل) ومندوبا لدى المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية ومديرا للمالية ومديرا للدعاية والإعلام. يفترض في اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري العمل «بتنسيق تام مع المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية» واتخاذ القرارات «في كل المسائل على مستوى الجزائر» وهذا اعتمادا على غالبية أصوات أعضائها ويحوز الرئيس على ضعف صوته. يقع على عاتق الأمين العام الدائم، وبتفويض من اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري، التعامل مع الشؤون اليومية وتحضير الاجتماعات ومتابعة قرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يفترض أن يكون قودار مدعما من قبل مجلس أعلى للمقاومة في الجزائر «يضم شخصيات يعيّنها الأمين العام الدائم وتكون ممثلة لمختلف التجمعات والهيئات السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية».

إن مشروع قودار الجديد لإعادة التنظيم يفترض عدة ملاحظات. فهو يشير مرة أخرى إلى اهتمام العقيد بالجانب التنظيمي والهيكلي، لكنه يتجاهل سلوكيات ومواقف غالبية الفاعلين، هذا دون ذكر قادة منظمة الجيش السري لمنطقة العاصمة الذين كانوا على خلاف دائم وعميق معه. تتعلق المشكلة الأولى بمقر اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري والتي حسب رأيه هو لا يمكن أن يكون إلا بالجزائر العاصمة، إذ اعتبر في مراسلة

رهان غير محتمل

مع نهاية أفريل 1962 بقيت مسألة إعادة تنظيم منظمة الجيش السري معلقة. ومرة أخرى أخذ قودار زمام المبادرة بالسعي لإنشاء لجنة قيادية للمنظمة: «الوقت يداهمنا» وما زالت «سفينتنا من دون شراع»[687]. الخطوة الأولى هي تعيين «هيئة عليا لمنظمة الجيش السري في الجزائر» تقودها «لجنة تنفيذية» تابعة لمنظمة الجيش السري يترأسها قاردي والتي يجب أن تضم إلى جانبه هو تسعة أعضاء: أمينا عاما دائما وأمينا عاما بالنيابة وأربعة قادة مناطق (العاصمة وهران وقسنطينة والساحل) ومندوبا لدى المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية ومديرا للمالية ومديرا للدعاية والإعلام. يفترض في اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري العمل «بتنسيق تام مع المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية» واتخاذ القرارات «في كل المسائل على مستوى الجزائر» وهذا اعتمادا على غالبية أصوات أعضائها ويحوز الرئيس على صوت صوته. يقع على عاتق الأمين العام الدائم، وبتفويض من اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري، التعامل مع الشؤون اليومية وتحضير الاجتماعات ومتابعة قرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يفترض أن يكون قودار مدعما من قبل مجلس أعلى للمقاومة في الجزائر «يضم شخصيات يعيّنها الأمين العام الدائم وتكون ممثلة لمختلف التجمعات والهيئات السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية».

إن مشروع قودار الجديد لإعادة التنظيم يفترض عدة ملاحظات. فهو يشير مرة أخرى إلى اهتمام العقيد بالجانب التنظيمي والهيكلي، لكنه يتجاهل سلوكيات ومواقف غالبية الفاعلين، هذا دون ذكر قادة منظمة الجيش السري لمنطقة العاصمة الذين كانوا على خلاف دائم وعميق معه. تتعلق المشكلة الأولى بمقر اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري والتي حسب رأيه هو لا يمكن أن يكون إلا بالجزائر العاصمة، إذ اعتبر في مراسلة

سابقة قليلا «أن العاصمة هي المركز العصبي للجزائر» وهذا على حساب وهران[688]. يبقى الشيء البسيط هو كيفية إقناع الوهرانيين بالانضواء تحت إمرة اللجنة التنفيذية/منظمة الجيش السري. من الصعوبة تحقيق ذلك بالنظر إلى اختلاف سبيل كل فرع من فرعي منظمة الجيش السري. المشكلة الثانية تتعلق بالأعضاء المفترضين للمجلس الأعلى للمقاومة في الجزائر. هل في إمكاننا إبداء تصور جدي واعتبار أن هؤلاء، في حالة خلق مجلس أعلى تمثيلي (وهو ما يستدعي توضيح المعايير في هذا الشأن)، سيقبلون تعيينهم من قبل أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري ويرضون بمجرد دور استشاري ؟ والمشكلة الثالثة، حتى وإن لم يكن هذا موضوعا لمشروعه، فلا بد من الإشارة مرة أخرى، إلى ميل ڤودار إلى فصل البنية عن الأهداف في الوقت الذي يجب أن يتواجدا معا في نفس الوقت. إن مشروعه كما هو مطروح لا يُمكن من استنباط كيف يمكن للهياكل المقترحة العمل أثناء المرحلتين المحددتين: إفساد ترتيبات الاستفتاء وإشعال تمرد عام. وأخيرا لا بد من الإشارة بأن ڤودار يريد إيجاد طريق بقوة وذلك بتقديم المشروع إلى ڤاردي باسمه إضافة إلى اسمي ڤارد وفودري. لكن بقيت مواقف سوزيني وبيريز. يعتبر ڤودار محقا سُكوت الأول امتناعا أكثر منه غيابا. أما فيما يتعلق بموقف بيريز فلقد كان فضوليا لاعتبار ڤودار بأنه «بالنظر إلى بطء اتصالاتنا» فإنه «لم يوضح موقفه بعد». إن إجابات هذا الأخير على فكرة المشاركة في جمعية تأسيسية للجنة التنفيذية لمنظمة الجيش السري في العاصمة تحت رئاسة ڤاردي قد أعادت الأمور إلى بدايتها.

في 3 ماي كتب بيريز إلى ڤودار وجاهر «بتعجبه من [...] إعلان غيابه» في حين انه اعتبر بأنه «أجاب على الاقتراحات الأخيرة برفض مبرر». في سياق منطقه، جدد بيريز رغبته في «الفصل بين قيادات التنظيمات العسكرية من جهة وقيادات التنظيمات المدنية من جهة أخرى»[689]. احتقن الوضع. في النصف الأول من ماي انقطعت اتصالات فرع العاصمة لمنظمة الجيش

...ها عن محمل مدن الجزائر بدءا بوهران. كان التواصل يسير من سيء ...لحو». وفي مراسلة أراد منها قاردي توضيح الأمور، أشار إلى الوضع ...لمنظمة الجيش السري قائلا بأنه «من دون معلومات عن العاصمة ...وعن محمل الجزائر، أكثر من 600 مدينة)» وهذا ما بين 25 أفريل إلى 12 ...ي». بالنسبة للجنرال، تعتبر الأزمة «الحادة»، منذ توقيف سالان، سببا ...فقدان منظمة الجيش السري «لحظوظها الأخيرة» و«ستؤدي بنا مباشرة ...الهاوية». لم يعد هناك وقت للمماطلة ومناقشة جدوى هذا المشروع ...ذاك بل تجب حماية وحدة المنظمة و«وحدة الصف بين المدنيين ...لعسكريين» وهذا ما أدى به إلى الانضمام إلى اقتراحات ثودار[691]. يشير ...اردي في هذه القضية بأنه «لا يتكلم باسمه الخاص فقط بل باسم منظمة ...جيش السري (لمنطقة) وهران». فلقد «استشار المسؤولين الأساسيين» ...ين «لم يريدوا الارتباط إلا بمنظمة متجانسة وغير منقسمة على نفسها»، ...درة على تحقيق «الوحدة بين المدنيين والعسكريين». كانت رغبة قاردي ...حة في تحقيق الاتفاق، لكنه يبدي رأيه في حالة عدم التوصل على ذلك: ...ه يؤثر على «نهاية منظمة الجيش السري» وعلى «الهزيمة المحققة». في ...ل هذه الحالة تجده «يتبرأ نهائيا مما تقوم أو لا تقوم به العاصمة» ولا يريد ...المشاركة بتاتا». يصبح ملزما بقيادة «معركة منفردة» (بمنطقة) وهران.

وجدت رسائل قاردي منظمة الجيش السري للعاصمة في وضعية ...يئة بل مضطربة. بقيت الرسائل دون رد كما كان الحال مع قارد الذي ...عمل منذ 18 ماي على مضاعفة طلباته من أجل البدء في إضراب مفتوح ...في الفروع الوظيفية الكبرى بالعاصمة (الموانئ والشركة الوطنية للسكك ...الحديدية الجزائرية ومؤسسة الكهرباء والغاز الجزائرية) وذلك بغية استغلال ...نائج والتأثيرات المترتبة على الرأي العام بفعل الإجراءات المضادة التي ...تخذت ضد منظمة الجيش السري من قبل فوشي[692]. بدا للملاحظ ...ترجاع منظمة الجيش السري لنوع من المبادرة. التقى قارد وسوزيني و

تمكنا من إزالة «جزء من سوء التفاهم». لم يكن ذلك إلا بمثابة البداية بالنسبة للأول، لأنه طلب من سوزيني إعادة الاتصال «السريع» بقودار من أجل تمكين العقيد من «طمأنة [قاردي] حول وحدة المنظمة»[693]. ماذا يعني هذا الاتحاد الذي تم اكتشافه من جديد ؟ هل هو حقيقي أم شكلي ؟ حقيقة الأمر هو أنه، خلف الرسالة المطمئنة التي أبديت لقاردي، تدور لعبة أخرى يظهر فيها سوزيني في دفة القيادة. إنه البحث عن مخرج سياسي بالنسبة لمنظمة الجيش السري للعاصمة من خلال استكشاف اتصالات سواء مع الجهاز التنفيذي المؤقت أو مع المحافظة السامية. وضعية المدينة البيضاء تختلف كليا عن وضعية وهران. فمنطق اللاعودة والفوضى بدأ يُستبدل تدريجيا بفكرة تسوية ممكنة البلوغ.

الفوضى أم الاتفاق

العنف مسألة يومية في كل التراب الجزائري أثناء شهري أفريل 1962. وإذا كانت بعض محاولات الإغتيال مثيرة وجالبة للإهتمام، كما وقعت في ميناء التوظيف بالعاصمة في 2 ماي (خلفت 62 قتيلا جريحا غالبيتهم من المسلمين)، فإن العنف هائل ويومي وعادي. على ذلك فإنه، وخلال الأربعة والعشرين ساعة الممتدة من 30 إلى 1 ماي، رصدت 49 محاولة اغتيال قامت بها منظمة الجيش مثلت نتائجها في 15 وفاة من بينها أربعة من الأوروبيين و43 جريحا من بينهم 5 أوروبيين غالبيتهم في العاصمة (وقعت 11 محاولة في العاصمة بواسطة السلاح الناري– 8 وفيات– مقابل 4 محاولات في وهران والبليدة). كانت الجرائم تتسبب في تحطيم المنشآت العمومية، وهذا اليوم حدثت 15 جريمة بواسطة المتفجرات في الجزائر العاصمة ضد أهداف رسمية متفرقة. مثل هذا العنف لا ينبغي أن ينسينا العنف الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني ضد الأوروبيين. فنفس التقرير يشير إلى مقتل سبعة أوروبيين في عين تموشنت كما اغتيل 6 من فرسان السبايس الأوروبيين في بني واسين واغتيلت امرأة أوروبية رميا بالرصاص ورجلا آخر رميا بالسلاح الأبيض في وهران. يجب أن نضيف لمحاولات الاغتيال جرائم اختطاف الأوروبيين. الاختطافات التي تدونها مصالح الأمن في المركز للتوزيع الداخلي تتضمن عشرات الأسماء لأشخاص تدوّن بشأنهم معلومات دقيقة : كالسن والأوصاف والملابس وظروف الاختطاف[695].

هذا التطور العام في الأحداث له عواقب وخيمة على السكان الأوروبيين الذي يزداد عدد الراغبين منهم في الرحيل عن الجزائر، خاصة من المناطق التي يشكلون فيها الأقلية. ويتجلى هذا بصورة خاصة في مدينة أورليانفيل (الشلف) في أوائل شهر ماي أين أصبح العديد من الأوروبيين يستعدون على قلق لتحضير الوثائق اللازمة التي تسمح لهم بالحصول على الإذن بالسفر. من هذا المنظور يتجلى أن العنف الذي تمارسه منظمة الجيش السري يثير مشاعر الخوف لدى الأوروبيين من الانتقام الذي قد تنفذه جبهة التحرير الوطني خاصة غداة العملية الإجرامية لميناء الجزائر. وردت الإشارة إلى هذه الحالة في تقارير عن السكان الأوروبيين من الشلف والمدية والحالة لا تخفى بطبيعة الحال عن قادة منظمة الجيش السري للجزائر العاصمة أو وهران أو قسنطينة. إلى جانب هذه الحوصلة هناك أخرى وهي المتعلقة بما ترتب عن الإرهاب سابقا والفوضى التي يخلفها لاحقا هل يعني هذا أن حركيته مجرد استعراض شكلي للوهن؟ يتضح الاختلاف الكبير من خلال التحاليل التي تمت في معقلين أساسيين لمنظمة الجيش السري. يشير المسؤولون المحليون من وهران إلى مظاهر الاستخفاف والتذبذب. ففي توصيفه للأوضاع من عين تموشنت، يندد الرائد كورفيت بيكي في خطاب مع الرائد سواتر «بالعقلية المقيتة للمعمرين»، «يقطن هذه المنطقة 85 بالمائة من الممسوخين»[698]. عزيمة قادة وهران ثابتة إذن. أما فيما يتعلق بالجزائر العاصمة، فإن الإخفاق المزدوج لباب الواد وشارع لوزيا دفع إلى التفكير ولم تعد احتمالات تمرد عام تستهوي إلا قودار. أصبح الحل السياسي قيد الدراسة ويمر عبر مفاوضات مباشرة مع جبهة التحرير الوطني. يتواجد في صميم هذا المشروع جان جاك سوزيني، شخصية الواجهة الممثلة لمنظمة الجيش السري التي ستفاوض حول «الاتفاق» القادم فيما بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري.

منظمة الجيش السري للجزائر العاصمة والسعي من أجل «اتفاق» مع جبهة التحرير الوطني.

الحدة الطويلة نحو «الاتفاق»

بدأت بذور فكرة لقاء بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني تنمو في أواسط ماي 1962 ويبدو أن مصدرها هو رئيس (المجلس) التنفيذي المؤقت عبد الرحمان فارس الذي أطلق الجنرال ديغول سراحه من السجن غداة الإمضاء على اتفاقات إيفيان حتى يترأس (المجلس) المذكور. فارس، موثق سابق بالبرواقية، ونائب سابق، ورئيس أسبق للمجلس العام للجزائر، وكذلك رئيسا سابقا للجمعية الجزائرية، التقى على التوالي بالرئيس جوكس وكذا رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن يوسف بن خدة بالرباط، ثم بعد ذلك الجنرال ديغول قبل أن يحط الرحال في الجزائر العاصمة في 29 مارس 1962. بمجرد حلوله بالجزائر العاصمة ألقى فارس كلمة موجهة لكل من الجزائريين والفرنسيين. بعد أن استهل خطابه بوصفهم «بالمواطنين الأعزاء» أشار إلى «تفهمه لتخوفاتهم وحالتهم النفسية». لقد كانت المفردات المنتقاة قوية وصريحة: «عليكم أن تعرفوا أنه بعد وقف إطلاق النار، وهذا حتى لا يكون هناك التباس، لا يمكن لأي شخص التسامح مع التفجيرات أو المظاهرات الفوضوية غير المجدية ولا الاغتيالات الرهيبة التي وإن تواصلت فلن تؤدي إلا الى العدم. أيها المواطنين الأوروبيين إن صفحة جديدة في بلدنا الجميل تنفتح بطريقة لا رجعة فيها. إذا كنتم لا تريدون شتم المستقبل، فإننا معا ومن خلال التطبيق الفعلي والكامل والمخلص لاتفاقات إيفيان، يمكننا وضع القواعد المتينة، بغض النظر عن الصعوبات، لدولة الغد الجزائرية»[699].

دفع العنف الذي تصاعدت وتيرته في شهر أفريل، فارس إلى احتمالية التواصل مع قيادة منظمة الجيش السري. طرح فارس فكرة الالتقاء مع سوزيني على شارل بوجار، رئيس بلدية بليدة «الليبرالي» أثناء مأدبة غداء أوائل ماي 1962. كان يتوسم فيه «الذكاء والحماسة» وكان «يأمل بأن

اللقاء من شأنه أن يمكن منظمة الجيش السري من الخروج من ورطتها. في سعيه للاتصال بسوزيني استعمل بوجار وسيطا وهو صهره رانوز باستيانيطو طالب وعسكري في منظمة الجيش السري. حصل هذا الأخير مع الأستاذ لامبير من كلية الحقوق على موافقة سوزيني التي بلغت لبوجار الذي حصل بدوره على موافقة فارس[701]. أحدثت المسألة اضطرابا في صفوف هيئة أركان منظمة الجيش السري للعاصمة أين استطاع سوزيني الاعتماد على ڤارد الذي التقى به، وعلى پيريز الذي التقى ڤارد[702]. تم إذن الاتفاق على موعد بين فارس وسوزيني يوم 18 ماي 1962 في مزرعة بالا (بودواو) تبعد 30 كلم عن الجزائر العاصمة. ترك لنا فارس شهادة لهذا اللقاء المثير الذي تمخض عنه نص بعنوان «عناصر أساسية لصيغة اتفاق». هذا النص المتعارف عليه «باتفاق ألما»، يطرح احتمال مبدأ التفاوض بين «المجموعة الإسلامية» ممثلة من قبل جبهة التحرير الوطني و«مجموعة النظام الأوروبي» ممثلة من قبل منظمة الجيش السري. تنضم منظمة الجيش السري من هذا المنظور إلى الجمهورية الجزائرية شريطة أن تستفيد المجموعة السكانية الأوروبية من «ضمانات» من بينها «حق الاعتراض على أي إجراء من شأنه الإضرار بالحقوق كما وردت في الاتفاقات»، إلى جانب «ضمانات عسكرية» (في شكل وحدات أوروبية مندمجة في القوى المحلية)[703].

يبقى على كل طرف إقناع قاعدته بالمبادئ التي سيتم التفاوض على أساسها. كيف يمكن للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تبني السياسة التي اتبعها فارس؟ لم يظهر عن هذا الأخير أي تحرك بعد 18 ماي وهو الشيء الذي أضعف موقف سوزيني في هيئة أركان الجزائر العاصمة. في سعيه للبحث عن مخرج من هذه الورطة، استعمل سوزيني قناة جاك شوفالييه رئيس بلدية «ليبرالي» سابق في الجزائر العاصمة وكذلك وزير دفاع سابق في حكومة ماندیس فرانس. كان الرجلان يعرفان بعضهما البعض، لقد

الكلية اليسوعية «السيدة إفريقيا». لقد التقيا سابقا في
1961 عند ذهاب سوزيني وداڤيلدر لبيته ليطلبا منه مقابلة
كان يفترض طلب مساعدته لدفع 100.000 حركي للانضمام
الجيش السري، وليشرحا له مشروع الجزائر الفدرالية. فشل لقاء
الذي وقع بين «الزعيم» وشوفاليي إذ تخلى سالان عن فكرة
(التي كان شوفاليي من المعترضين عليها) وصب اهتمامه ضد
الذي كان رحيله بالنسبة له يمكن من تحقيق «كل ما هو ممكن»[704].
أنه من المفترض معرفة معنى هذا «الممكن» في الوقت الذي أظهرت
الجيش السري عدم قدرتها على تجسيد قاعدة عمل. وإذا كان هذا
مع رئيس بلدية سابق عد بمثابة فشل خطير، فإن سوزيني لم يكن
الأمل في كون شوفاليي يستطيع يوما ما أن يكون سندا وضمانة في
ضات.

عقب الانسداد الذي وقع في ماي 1962، كان طبيعيا توجهه إليه،
كما حدث في خريف 1961، مستعملا هذه المرة وساطة رجل الأعمال
راجي كاروان. تابعت الهيئات الرسمية من جهتها، خاصة كريستيان
فوشي، الاتصالات الأولية التي جرت، وكانت منزعجة هي كذلك من
الانسداد. توجه المحافظ السامي من جهته إلى باريس لملاقاة شوفاليي.
يتم اللقاء فعليا في 22 ماي ورجاه لعب دور الوسيط لمعرفة موقف
الإيليزي. يعد سرد فوشي لأحداث اللقاء، موضحا لطريقة تعامل ديڤول
مع مساعديه: «أثناء استقبالي في الإيليزي، شرحت القضية للجنرال ديڤول
بطريقة توحي بأن المسألة هي مجرد أحداث روتينية عابرة مع احتفاظي
بملامح هدوء تام. قطب حاجبيه. عندما انتهيت (من الكلام) نظر إلي وزاد
من تقطيب حاجبيه ... لكنه لم يعلق. لم أكن لأطلب المزيد». وختم فوشي
كلامه: «كان في مقدوري إذن خرق المبادئ»[705]. تواترت الأحداث بعد
ذلك. وصل شوفاليي إلى الجزائر في 26 ماي. توالت لقاءاته مع سوزيني

ثم فوشي ثم فارس ثم الدكتور شوقي مصطفاي الممثل الرسمي لجبهة التحرير الوطني في العاصمة والذي كان أقل تساهلا من فارس فيما يتعلق بمبدأ عقد لقاء مع قادة منظمة الجيش السري. الحقيقة هي أن فارس لم يخبر عن مصطفاي جوهر محتوى لقائه مع سوزيني وعندما اطلع على المعطيات وأدرك الأبعاد أدلى مصطفاي بتصريح رسمي للصحافة والإذاعة مطالبا فيه توقيف الاتصالات. وفي الوقت الذي بدأت الارض تضطرب تحت أقدام فارس، انصبت الاتهامات بعنف على سوزيني في هيئة أركان منظمة الجيش السري.

لم تنقطع الاتصالات انقطاعا تاما بفضل وساطة شوفاليي الذي ساعده صديقه جان ماري تيني. في 30 ماي تم الاتفاق على موعد لقاء جديد ليوم 1 جوان 1962. في انتظار ذلك وافقت منظمة الجيش السري على هدنة لإيقاف الاغتيالات وكذلك فعلت جبهة التحرير الوطني. يوم 1 جوان على الساعة الثالثة مساء التقى بفيلا لشوفاليي كل من سوزيني وفارد من منظمة الجيش السري بفارس. ساد جو من الثقة المتبادلة. أما أفراد الحراسة المقربة الذين عثروا على كرة قدم لحفيد جاك شوفاليي، فقد بدأوا لعب مباراة كرة قدم في حديقة المسكن، مستعملين بنادقهم كركائز للمرمى. أما في الداخل فإن قادة منظمة الجيش السري ورئيس (المجلس) التنفيذي المؤقت كانوا يحددون ملامح جزائر التي يحلم بها الجميع، محتفلين بها في مظاهرة تآخ كبيرة. انساق كل من فارد وسوزيني وراء الاقتراحات التي طرحها فارس[706]. «جمهورية ديمقراطية، لائكية واجتماعية». وضعت الجزائر الجديدة تحت لافتة «الوحدة» سواء على المستوى الاقليمي او الوطني. أشار النص في العديد من المرات إلى جانب الملامح المؤسساتية للدولة المقبلة إلى الأقليات الأوروبية واليهودية التي ينبغي أن تحظى «بمكانة خاصة». من بين الضمانات المذكورة يمكن الاشارة الى «تمثيل عادل» وإلى «قانون خاص» مبني على «لامركزية واسعة» للعاصمة ووهران. الالتحاق

وظيف العمومي مضمون للجميع و»بنسب عادلة». وفيما يتعلق بقوى
والجيش فإن «إدماج وحدات أوروبية» ضمن قوة «مختلطة» يعد
مالا قابلا للتحقيق. افترق الابطال في جو مريح بعد أن اتفقوا على
وقت لقاء جديد حدد يوم 4 جوان.

كان على المتفاوضين تحليل النتائج مع قادة منظمتيهما. فمن جهة
منظمة الجيش السري، تم لقاء في 2 جوان في جو ساده التوتر، اتهم فيه
سوزيني بالاستسلام من قبل كل من ڤودار وپيريز اللذان رغبا في مواصلة
المعركة بل وتوسيعها الى البلد الأم. تمكن سوزيني في الأخير من فرض
وجهة نظره لكنه وافق على أن تتشكل قوة المستقبل بتساو من المسلمين
والأوروبيين. اعترض الوهرانيون وحدهم بقيادة ڤاردي على أي توافق.
تبنى المطالب الأخيرة لمنظمة الجيش السري والتي نقلها شوفاليي لفارس
يجتمع بالمرة رئيس (المجلس) التنفيذي المؤقت. لقد اعتبر نفسه القائد
الوحيد في الصف الجزائري. تم الاحتفاظ بتوقيت اجتماع 4 جوان، أي
الساعة السادسة مساء في البرج، ولاحت في الأفق بوادر حصول اتفاق
بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري. عندما انتقل شوفاليي
حوالي الساعة الخامسة و النصف ساعة مساء الى مقر المجلس التنفيذي
المؤقت لإحضار فارس. بدا أن تفاؤل هذا الأخير انقلب إلى نوع من
القلق إن لم يكن رعبا. لقد حذره بن خدة، الذي كان يواجه صعوبات
داخل جبهة التحرير الوطني، من مغبة مثل ذلك الاتفاق. تقلصت مساحة
المناورة التي كان فارس يعتقد أنه يملكها ولم يعد في مقدوره التأشير على
الاتفاق كما تم التحضير له. اقترح اذن تأجيل الاجتماع الى اليوم الموالي.
تغيرت الحالة على المأساة، لأن ڤودار أعلن بأنه في حالة إفلات الأشياء
من سيطرة جبهة التحرير الوطني (كما هو متفق عليه) فإنه سيعطي الأمر
بمهاجمة أحياء السكان المسلمين (عمارات HLM) بقذائف الهاون.
انهار كل من سوزيني وڤارد لما أعلمهما شوفاليي بتراجع فارس. شابهما

إحساس بأنه، وللمرة الثانية، لعب بهما رئيس المجلس التنفيذي المؤقت تازمت مكانتهما مرة أخرى داخل هيئة الأركان لكنهما استطاعا الفكاك مهلة أربع وعشرين ساعة من ڤودار.

في 5 جوان، التقى كل من سوزيني وڤارد والرائد مورا (الذي خلف داڤيلدرعلى رأس ديلتا) في البرج مع فارس وشوفاليي. كانت الوضعية تتسم بانسداد كبير لذا طلب قادة منظمة الجيش السري من فارس الذي لم يكن في مقدوره امضاء اتفاق، التواصل مباشرة مع شخصية مفوضة لهم من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. تشاور شوفاليي وتيني والمحامي باي (مقرب من منظمة الجيش السري) وتآزروا لإيجاد مخرج. التزم فارس بالاتصال بتونس (مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) التي كانت ستعطي اجابة في نفس العشية على الساعة الرابعة. كانت بعثة من منظمة الجيش السري، بقيادة سوزيني ستصل البرج على الساعة الخامسة لتطلع على نتائج اللقاء. وفي طريق عودته الى بيته تحضيرا للقاء، اكتشف شوفاليي بأن فرقة من الدرك المحمول وقوة من شرطة مكافحة الشغب كانت في انتظار مسؤولي منظمة الجيش السري. رجع الرئيس السابق لبلدية الجزائر على أعقابه واطلع قادة المنظمة على الوضع، وتم اللقاء في (بيت) صديق طبيب جراح. قدم لهم المعلومات التي حصل عليها: ستقل طائرة خاصة كلا من شوفاليي وتيني وباي وفارس إلى تونس للتشاور مع أعضاء الحكومة المؤقتة. تم الاعتراض بصفة مباشرة على المخطط المقترح وزادت حدة النبرات مرة أخرى لدى أعضاء منظمة الجيش السري بالجزائر العاصمة. عندما واجه سوزيني وڤارد باقي قادة المنظمة، اشتعل النقاش بدفع من ڤودار وپيريز. في تلك الأمسية، على الساعة الثامنة ليلا، ومن خلال قرصنة برنامج إذاعي، ظهر الخط الجديد والتوجيهات الجديدة للمنظمة التي صارت تتكلم بصوت موحد وتؤكد على «تناسقها [...] الكامل». انتهت المهلة: «واسترجعت منظمة الجيش السري حرية نشاطها بدء من

هذه الأمسية. نطلب من جنودنا مباشرة العمليات من جديد باستهداف
القطاعات الاقتصادية بصفة خاصة. نحن نعاود مباشرة الحرب بعد أن
وهنا بأننا نستطيع إيقافها». لكن المخرج من الوضعية لم يتم استشاؤه:
انتخى إمكانية التفاوض فيما بين التجمعين الجزائريين ممكنة. ولكي يتم
منها في الحسبان لابد أن تتم من خلال ممثلين رسميين، نكرر رسميين،
من جبهة التحرير الوطني»[707]. ظهر الذهول على جمع «الوشي نوار»
باستثناء فارس الذي قرر الذهاب الى تونس بصحبة مصطفاي. كان على
شوفالي أن يبقى في الجزائر العاصمة، لذا لم يعد في إمكانه تقديم الشروح
اللازمة عن القضية لقادة الحكومة المؤقتة والالتزامات التي تحملها فارس.
خلال اجتماع مستعجل في «الوشي نوار» ضم فارس وشوفالي وفوشي
ومصطفاي، الذي جلبه فوشي، اتضحت الصورة التي كانت تريب رئيس
بلدية الجزائر السابق والمحافظ السامي: لم يطلع فارس مصطفاي بالمضامين
الدقيقة للمساومات التي أجراها مع سوزيني.

في 7 من جوان طار، فارس ومصطفاي بصحبة عضو آخر من (المجلس)
التنفيذي المؤقت، بن تفتيف، إلى طرابلس حيث كان منعقدا (مؤتمر)
المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ 28 ماي. انتهى المؤتمر الذي شابته
اضطرابات «بتراجع»[708] في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 7 جوان.
وبفعل الوصول المتأخر لم يستطع فارس ومصطفاي إلا الالتقاء بمن (يمثل)
الأقلية في الحكومة المؤقتة (بن بلة) كون الآخرين عادوا إلى تونس. إذا
كانت المباحثات ممكنة بالنسبة لبن بلة فإن الاتفاق المدوّن مستبعد[709].
رجوعهم إلى تونس، التقى المبعوثان بن خدة وباقي أعضاء الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية. تختلف شهادات الفاعلين حول طبيعة المهمة التي
أوكلت لمبعوثي الحكومة المؤقتة[710]. ولم تتم إزاحة مبدأ التباحث مع منظمة
الجيش السري.

تضاعفت الرجفات من جهة هذه الأخيرة. كانت كل من القيادة والتمثيل في منظمة الجيش السري والأوروبيين تحت صدمة تصريح العميد جوهو الذي وهو في زنزانته (محكوم عليه بالإعدام منذ 13 أفريل 1962 من قبل المحكمة العسكرية العليا[711]، وتم تأجيل التنفيذ)[712] طلب نظرة «واقعية» بأن «الاستقلال أصبح حالة مؤكدة وهو نذير زوال آمالنا». وواصل شارحا بأنه «أصبح مهمّا التوقيف العاجل لنشاط منظمة الجيش السري وقائدها هو الذي يطلب ذلك»[713]. لقد كان الهلع عميقا، برغم التكذيب الذي صدر عن منظمة الجيش السري، خاصة في وهران[714]. أما في الجزائر العاصمة فإن جوهو وجد سندا له في شخص جان سارادي، أحد الناجين من تصفيات لوروا- فيار ومسؤول في قوات التدخل بالمنظمة؛ إذ في آ جوان ندوة صحفية عقدها في شقة بشارع باستور، أعلن مساندته لجوهو وأعرب عن رغبته في التخلي عن العمل المسلح.

في 11 جوان بدأ الفصل الأخير للمسلسل الذي انطلق قبل شهر. التقى مصطفاي مع شوفاليي وتيني. قدم مصطفاي نفسه على أنه الشخص الوحيد المخول للتباحث مع منظمة الجيش السري (أصبح فارس على الهامش) وطلب من المنظمة مذكرة تتضمن مطالبها. نقل شوفاليي هذا الطلب لسوزيني صبيحة اليوم الموالي بعد أن أضاف إليه وثيقة كتبها هو وتيني ليلتها. ما عسى يكون تفكير منظمة الجيش السري؟ يتم في نفس هذا اليوم، 12 جوان، اجتماع مضطرب في مسكن المحامي العاصمي كالفليش. صاغ ڤودار اعتراضاته المعروفة في حين انسحب بيريز نهائيا. بالرغم من كل ذلك، خضعت وثيقة شوفاليي وتيني لدراسة معمقة ولتغييرات أعمق[715]. كانت مطالب منظمة الجيش السري عديدة وتجاوزت ما تم الاتفاق حوله مع فارس. مثال ذلك أن المرحلة الانتقالية تم تمديدها إلى 31 ديسمبر1962 على أقل تقدير. كما أنه وفيما يتعلق بالحكومة، طالب الأوروبيون بالتواجد فيها بعدد كبير. إلى جانب منصب

بداية الرئاسة، طالبت منظمة الجيش السري بأن يستحوذ الأوروبيون على المناصب الوزارية التالية: المالية والشؤون الاقتصادية والأشغال العمومية والنقل والعدالة والصحراء. لكن وبمجرد اطلاع شوفالييه على الوثيقة في نفس الأمسية، اعتبر أنها لن تقبل ورفض تسليمها لجبهة التحرير الوطني. حصل المأزق التام. تطلب الخروج منه تقديم تنازلات من قبل منظمة الجيش السري لصالح شوفالييه. بعد لقاء ثنائي مباشر مع الوسيط بتاريخ 13 جوان تكفل سوزيني بأن يجعل من وثيقة هذا الأخير النص الذي سيكون منطلق النقاش المستقبلي. عاد شوفالييه إذن إلى «الوشي نوار» لملاقاة مصطفاي وفارس. مع بدايتهم في العمل دخل عليهم الأمين العام للمجلس التنفيذي المؤقت لإبلاغهم بتصريح صدر عن بن خدة في نفس اليوم بالقاهرة. ندد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية «بالأفعال الاجرامية الصادرة عن متطرفي الاستعمار» والسند الذي يجدونه في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية. كما أدان «جملة المناورات الساعية للإخلال باتفاقيات إيفيان بالإيحاء بإمكانية مراجعتها حتى تعطى ضمانات اضافية للأوروبيين». والنتيجة لم تكن مفاجئة: «تنفي حكومته نفيا قاطعا مثل هذا الاحتمال». ساد الذهول في صفوف كلا فريقي التفاوض، الأوروبي والجبهوي. لكن الحل لاح في الأفق: الاستنجاد بكريم بلقاسم، نائب رئيس الحكومة المؤقتة، الذي أشر على اتفاقيات ايفيان. لقد كان متواجدا في الجزائر بعد رجوعه من تونس مع مصطفاي وفارس أياما من قبل. قرر الدكتور مصطفاي الذهاب للبحث عنه في القبائل. أحضره الى العاصمة حيث تم تنظيم مأدبة غداء بحضورهما الى جانب تريكو ودُورِنْ[716]. تحت تأثير كريستيان فوشي أقرّ كريم بلقاسم سلطات مصطفاي كما قبل بمبدأ عقد لقاء بين مصطفاي وسوزيني[717].

تم اللقاء في 15 جوان وضم مصطفاي وفارس وسوزيني وشوفالييه وتيبني. بعد ساعتين من التباحث الذي لم يكن سوى حوارا بين مصطفاي

وسوزيني، تمخض اتفاق عن اجراء. بالنظر الى عدم التوافق على التعبير مكتوب، تم إعلان تصريح أولي على الراديو والتلفزيون من مصطفاي يلخص الاتفاق الشفوي. تبع ذلك تصريح من قبل منظمة الجيش السري على قنواتها المقرصنة وبواسطة منشورات. أكدت التصريحات العلنية الصادرة عن فارس وشوفاليي كل ذلك. طلب سوزيني مهلة تفكير لأنه مجبر على عرض المشروع على هيئة أركان منظمة الجيش السري.

كان هذا من بين آخر الاجتماعات. لم يكن پيريز متواجدا لكنه أرسل من إسبانيا (أليكانتي)[718] رسالة إلى من «أسماهم ڤودار وسوزيني وفارس منددا تنديدا قويا بسلوكهم. لخص القائد السابق لمنظمة الاستعلامات والعمليات موقفه من المفاوضات ووضح أسباب رفضه: «إن محاولة التفاوض بالنسبة لي كانت بمثابة آخر المناورات لإنقاذ حياة الأوروبيين الذين لن يتمكنوا من مغادرة الجزائر. لو أن المناقشة أدارتها منظمة الجيش السري مدعومة بكل طاقاتها، فإنها كانت ستؤدي الى نتائج أحسن. أما وأن حماية حياة الفرنسيين في الجزائر أصبحت تمر على أمثال شوفاليي وماندیس فرانس، فإنه أصبح لزاما على «قادة منظمة الجيش السري» إبداء الشجاعة الكافية للمجاهرة بذلك ولإعلانه على الملء ثم الانسحاب من الميدان. إنه ليس من حقهم الانخداع بالتنازل عن مبادئهم لأولئك الذين خانوا فرنسا والغرب»[719]. اعترض ڤودار، الذي كان على أهبة السفر لايطاليا، اعتراضا شكليا، فالعقيد في حقيقته كان قد سلم الأمر. فاز في النهاية الخط الذي تبناه سوزيني. أعلم هذا الأخير شوفاليي في 16 ونقل شوفاليي بدوره المعلومة لمصطفاي. دوّن مصطفاي نداءه وسلمه لشوفاليي على الساعة 16 ليبلغه سوزيني . تقبله هذا الأخير مع شرط واحد: لابد من ذكر منظمة الجيش السري بالاسم وهو ما لم يكن موجودا في النسخة الأولى. رجع شوفاليي لملاقاة مصطفاي الذي أضاف اسم المنظمة[720].

وأخذها في الاعتبار مطالب المنظمة؛ لكن ما عدا ذلك فلا يمكن التكهن في المدى. السؤال الذي يطرح بداية وعلى مستوى المباحثات هو من في أطراف الجهة التي تلتزم بمحتوى نص الاتفاق سواء فيما تعلق بمنظمة الجيش السري أو جبهة التحرير الوطني؟ ففيما يخص المنظمة فإن «الاتفاق» يتعلق حصريا بمنظمة الجيش السري للجزائر للعاصمة، لأن وهران رفضته رفضا قاطعا. أما فيما يتعلق بالجبهة فلا بد من الإشارة إلى الفجوات المتواجدة في النص: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية غير مذكورة[722] ولا وجود لجدول زمني أو لإجراءات محددة مدونة. أما مستوى التحليل الثاني فمتعلق بالسكان. فإذا كان «الاتفاق» قد لقي صدى واسعا في البلد الأم، فإن تجمعات السكان في الجزائر كانت أكثر حذرا، بل لا مبالية. كان المسلمون يستعدون للاحتفال في الوقت الذي كان الأوروبيون يستعدون في فوضى عارمة لمغادرة الجزائر – البلد الذي لم يعد لهم فيه مكان بحسب اعتقادهم. صارت مهمة منظمة الجيش السري ثنائية. أصبح لزاما عليها إقناع عناصرها الداخلية المعترضة على «الاتفاق» والأوروبيين كذلك، بإمكانية وجود مستقبل لهم في الجزائر المستقلة وهذا قبل الاستفتاء بأسبوعين.

هذه هي المهمة التي اضطلع بها سوزيني في ليلة 17 الذي دوّن الإعلان الذي أذيع على أمواج الإذاعة التي تستعملها منظمة الجيش السري. هنا نفسه على «ما تم بلوغه بفعل الاتصالات التي تمت» (لم يذكر إلا مصطفاي بالاسم) وعلى النتائج («التي تشكل قاعدة اتفاق بين الجزائريين»). أعطت منظمة الجيش السري الأمر، ابتداء من منتصف هذه الليلة، بإيقاف العمليات والنشاطات الهدامة»، وأعلنت المنظمة بأنها على استعداد لدخول الطريق الذي انفتح أمامها. سنفي بالتزاماتنا. فعلى محاورينا الالتزام بوعودهم. عند ذاك فإن عملية النزوح نحو «الأرض المحروقة» ستترك مكانها للنشاطات الإبداعية والأخوية. من هناك سنتمكن من بناء مشترك لجزائر المستقبل دون تمييز بين عرق أو دين»[723]. ما هو الإنجاز الذي

منذ هذا التصريح أكثر من الأثر الذي أحدثه الإعلان عنه؟ إنهاء عمليات
الإرهاب في الجزائر العاصمة، كبداية أولى. بعد ذلك كان من الضروري
محاولة توسيع «الاتفاق» ليشمل وهران (وهي العملية التي كانت مستحيلة
بالأمس)، بلي ذلك العمل على إقناع الأوروبيين بجدواه، والذي يحتاج
بدوره إلى مسايرة من قبل ممثلي جبهة التحرير الوطني.

فيما يتعلق بجبهة التحرير الوطني، أوحى واقع الحال إلى تشكيك فوري
في ممثل المفاوضين لها. فغداة الإعلان عن «الاتفاق»، أعلن سي بن خدة،
بعيب كلام رضا مالك عن «ردة فعل مبهمة»[724]، كما كان مسؤولون
آخرون من جبهة التحرير الوطني أكثر صراحة في (تصريحاتهم) وأشد
معارضة. مثال ذلك أن آيت أحمد أصر من القاهرة بأنه «ليس للحكومة
المؤقتة للجمهورية الجزائرية علاقة بالاتفاق الذي تم بغية وضع حد لإرهاب
منظمة الجيش السري» و»اعترض على حق المجلس التنفيذي المؤقت في
إبرام الاتفاقيات السياسية[725]، كما أن بن بلة والوزراء المقربين منه اعترضوا
بقوة على «الاتفاق»[726].

تنكرت منطقة الجزائر المستقلة للنص، وهو الشيء الذي قلص من مجال
تحركات مصطفاي، في الوقت الذي كان فيه سوزيني يطالب وبقوة في
كلمة موجزة في 18 جوان «بأن يتم خلال 48 ساعة إدماج وحدات من
جزائريين ذوي أصل أوروبي داخل قوى الأمن»[727]. قرر المجلس التنفيذي
المؤقت، في 22 جوان، تجنيد 225 شرطيا أوروبيا. لكن في مواجهة
الاعتراض المتواصل لقراراته قدم أعضاء فريق جبهة التحرير الوطني
للمجلس التنفيذي المؤقت استقالتهم من الحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية مع إطلاعها من خلال نص توضيحي بأسباب الإقدام على
الإجراء. ذكروا بالمراحل المختلفة السابقة على الاتفاق وأعادوا صياغة
مضمون المهمة التي كلف بها المتفاوضون، خاصة تلك المتعلقة بمصطفاي:

«فبناء على مبادرة من فارس وعلى اقتراحات إيجابية، بدا أنها صادرة عن شوفاليي وفارس، انتقل ثلاثة أعضاء من جبهة التحرير الوطني (فارس بن تفتيف ومصطفاي) إلى طرابلس ثم إلى تونس لإعلام الحكومة [...] التواصل مباشرة وشخصيا في طرابلس مع بن بلة ومحمد سعيد. أما في تونس فتم الاتصال مع الإخوة خيدر بيطاط وآيت أحمد وبن خدة [...] بعد ذلك اجتمعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي سبق إعلامها بالمسألة وأشارت علينا بطلب منظمة الجيش السري «بإعلان وقف لإطلاق النار»، و»تدعيم سياسي لاتفاقيات إيفيان» و»التنديد بكل فعل عنيف». لقد طرحت النقطتان المتعلقتان بالعفو الشامل وبمشاركة الأوروبيين في قوى الأمن، خلال الاتصالات الفردية أو خلال الاستقبالات من قبل الحكومة المؤقتة، ولم يتم إبداء أي اعتراض عليهما من أي كان. ويمكن القول بشكل أدق، بأن الرئيس و في حضور بن طوبال، عند نهاية اجتماع الحكومة أعلمنا بموافقته المبدئية على العفو الشامل وعلى إمكانية استعمال عناصر أوروبية من أجل الحفاظ على الأمن في إطار اتفاقيات ايفيان»[728].

إن مضمون الاتفاق كما برز في تصريح مصطفاي، يندرج كليا في إطار المهمة المحددة. إن التنديد بالاتفاق من قبل فصائل مختلفة من جبهة التحرير الوطني لا يعود إلى مضمونه بل إلى ما أسماه محمد حربي «بالمحيط [...] المتعفن»[729] الذي كانت تسبح فيه تلك الفصائل. إن التراجع عن «اتفاق» الجبهة والمنظمة كان بمثابة لوحة التناطح «للعراك القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وائتلاف أتباع بن بلة»[730]. وعلى غرار المجلس التنفيذي المؤقت، فإن الحكومة المؤقتة وجدت صعوبات كبيرة في فرض تواجدها. وفي تمطيطه لتحاليل محمد حربي، يشير المؤرخ جلبير مينيي إلى «الأزمة الناجمة عن اتفاق مصطفاي– سوزيني التي شجعت على تحدي الولاية[ات] للمجلس التنفيذي المؤقت وللحكومة المؤقتة و[...] لقد كانت الفصل الأخير من الصراع بين الناشطين الشعوبيين والسياسيين»[731].

شكلت الاعتراضات التي ظهرت في صفوف جبهة التحرير الوطني (الاتفاق)، عائقا كبيرا أمام منظمة الجيش السري للعاصمة، لأنها لم تواجه إلا محاورا منبوذا. لم يعد كافيا أمامها تفسير الورطة التي وقعت فيها بفعل الاتفاق لأن الواقع كان يشير بأنه كان على الأوروبيين الإيمان به حتى يصبح ممكن التطبيق. وهو ما لم يحدث. لقد كان الهم الأكبر لغالبية المعنيين من ذوي الأصول الأوروبية هو كيفية مغادرة الجزائر بأقصى سرعة. الصحفي سيرج ڤروسار ، ابن العقيد المشهور، والمعروف بميوله المؤيدة لقضية الجزائر الفرنسية والمبعوث الخاص لمجلة «لورور» (الفجر)، الذي رجع إلى الجزائر في 13 جوان 1962، ترك لنا وصفا لمنظر أخاذ عن المدينة. منذ الفاتح جوان والرحلات تسير بوتيرة 12.000 رحلة يوميا: «أخذت حمى مجنونة، بدت أنها تصبو في شغف نحو الحياة، الطرق الكبرى المتعرجة والسلالم (الضيقة) والميناء، لكنها لم تكن سوى استعجال أشخاص راحلين»[732]. استولى الهلع منذ أفريل على قلوب الأقدام السوداء بالعاصمة، هلع كبير لخصه أحد الشهود لجانين فيرديس لورو (أوروبي صوت بنعم في استفتاء جويلية إلا أنه أجبر على المغادرة أواخر 1962): «وجدت بأن ذلك كان مدهشا وغير مفهوم، ذاك الهلع الذي فجأة انتاب الجمع؛ لما كانت القنابل تنفجر واصلوا حياتهم غير مبالين، لكن فجأة توقف كل شيء وفي هذه اللحظة بالذات، انتابهم خوف شديد وكأن النار داهمتهم...، خوفا من الاغتيالات [...] مدينة راحلة بطريقة فجائية [...] كان (المنظر) أخاذا، في القمامة التي تراكمت والتي تم إحراقها في المكان، في الطرقات. فضيع، فضيع، فضيع»[733]. لنضف إلى كل هذا، الحيوانات الشاردة والسيارات المتروكة على قارعة الطريق المؤدية لمطار الدار البيضاء. سيارات تم تخريبها من قبل ملاكيها هذا إن لم يكونوا قد دمروها من قبل[734]، والجمع التائه وهو في انتظار امتطاء باخرة أو طائرة.

لم تجد نداءات مختلف الفاعلين نفعا. من فارس الى فوشي مرورا بشوفالي، لم يستطيع أحد قلب الأوضاع. فشل جان جاك سوزيني في

إقناع الأوروبيين بالخط الجديد الذي اختاره. يمكن القول في هذا السياق بأنه إذا كانت منظمة الجيش السري قد فرضت تأثيرا فعليا على أوروبيي العاصمة، فإن تضعضع الأوضاع والمنظمة معها، شكك تشكيكا بالغا في القدرة على تغيير مواقف الأوروبيين. لم يكن في مقدور «الاتفاق» إزاحة الرغبة في النزوح الجماعي، وبأقصى سرعة، وقبل الفاتح جويلية.

برج شابرول الوهراني وفشله

تم رفض «الاتفاق» بين سوزيني ومصطفاي من قبل الطرفين في مدينتي وهران وقسنطينة وبصورة خاصة من قبل العميد ڤاردي والعقيد شاطوجوبير. فمن خلال مذكراته التي تحمل عنوان «كونان» والتي يتبنى فيها أفكار روبيرت مارتيل الذي التقى به في 1 ماي 1962 بقسنطينة، يدرج «الاتفاق» بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري تحت مسمى «خيانة»[735] حقيقية. يندد العقيد في العديد من المرات «بخيانة» سوزيني (الذي جعل منه، بكل غرابة، قائد منظمة الاستخبارات والعمليات للعاصمة، كما يرجع أسباب انهيار منظمة الجيش السري في كل من قسنطينة وعنابة لذاك الاتفاق[736]. لم يتم عمل كل ما يلزم لإنقاذ الجزائر الفرنسية بحسب قائد منظمة الجيش السري للشرق الجزائري. وهذا التحليل الذي ينهج الاستدلال الكلاسيكي عن الخيانة والمؤامرة (يؤكد شاطوجوبير «بأننا نعلم بأنه ضمن السلطات الفعلية التي لا تكشفها الطوائف، هناك من الرجال من يخطط لدسائس كبرى عالمية»[737])لا يصمد أمام التمحيص كما تبينه حالة وهران.

كانت الغايات التي سعت لتحقيقها منظمة الجيش السري بمنطقة وهران في شهري ماي وجوان هي خلق قاعدة مادية والمقاومة العنيفة ضد القهر الذي مارسه العميد جوزيف كاتز الذي وصل إلى وهران في 19 فيفري 1962(ولقد ادعى بأن ليس لديه توجيهات ووسائل عمل

وعزم على فرض الأمن في وهران ومارس قمعا مباشرا ضد منظمة
السري. لقد جاءت الأوامر من فوق وحرص كريستيان فوشي على
أهداف «الحصار» لأعضاء المجلس التنفيذي المؤقت، إذ اعتبرت أن
انفسيا مهما جدا». «صدقوني، كما يشرح المحافظ السامي، إنه
حصار للمزح. لا يوجد شيء مماثل لما نقوم به الآن في تاريخ فرنسا.
من الرجوع إلى القرن 16 لإيجاد شبيه للإجراءات القمعية الحالية.
سبب هذا الحصار مقتا كبيرا لدى سكان منظمة الجيش السري»[738].
كانت ملاحظات كريستيان فوشي متعلقة بالدرجة الأولى بالجزائر
العاصمة فإن منطقها وجد تجسيدا له في وهران. لم يتردد جوزيف كاتز في
مباشرة عملية «الاستيلاء» على الأحياء الأوروبية في ماي 1962. ابتداء من
7 ماي 1962 وجد الأوروبيون أنفسهم ممنوعون من المشي في الطرقات
توقيف السيارات على الأرصفة أو التجمع في الساحات الكبرى
المدينة الخ، فيما عمل 10.000 رجل على تطويق مستمر للمدينة.[739]
تابع الإغلاق المحكم للأحياء الأوروبية أو للحي اليهودي وهكذا بتاريخ
8 ماي أوقفت فرقة درك متحركة 49 شخصا واستحوذت على مخزون
من الأسلحة (4 بنادق آلية من عيار 7،12 و100 بندقية حربية الخ.)[740].
كما ضاعف العميد عمليات البحث والتفتيش في قطاع الخدمات العامة
بدوائر الشرطة (حملة تفتيش في 9 ماي، توقيف رؤساء مصالح) وهذا
ما أدى إلى إضرابات متتالية[741]. أخيرا قام العميد كاتز «بحملة مداهمة
واسعة في المقاهي». أسفرت «حملات «الحانات»» هذه على توقيف 200
شخص في 11 ماي[742]. كانت هذه الإجراءات أبعد ما تكون عن الفاعلية
بل زادت من سخط الأوروبيين الذين ضاعفوا من مهرجانات التظاهر
بالطناجر حين يأتي الليل[743]. كان المتظاهرون والناطقون بأسمائهم
(خاصة رجال الدين[744]) في تصادم مباشر مع العميد كاتز. سادت حالة
من الحقد بين منظمة الجيش السري والعميد.

لم يظهر كاتز، الذي وصفته دعاية المنظمة «بالجزار» أو «خادم النازية»، أدنى مواراة في مذكراته باتهامه «كل نخبة» التجمع الأوروبي الوهراني (200.000 شخص) «بالتفكير كبدائيين»[745]. ونتيجة تواصله المستمر مع مسؤولي جبهة التحرير الوطني المحليين[746] فهو العدو الأول لمنظمة الجيش السري المحلية التي ضاعفت من محاولاتها لاغتياله دون جدوى. لنا أن نشير في هذا السياق إلى خطأ ومأساة 14 جوان 1962. دبرت عملية اغتيال ضد كاتز عندما كان بصدد القيام بتعزية في جريمة ذهب ضحيتها العقيد ماريو لكن الرصاصات أصابت العقيد-الطبيب مايي والعميد جينيستيت اللذين سقطا تحت النيران التي أطلقها جان لويس ديمون وهو شاب في العشرين من العمر، محضر صيدلي، كان مترصدا في القاعة المخصصة للنعوش[747].

كانت مجريات المفاوضات الجارية في الجزائر العاصمة بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني معروفة في وهران وهي لم تترك في مجملها إلا اعتراضا شديدا ضمن هيئة أركان منظمة الجيش السري لوهران حتى وإن حاول العقيد ديفور إقناع الجميع بجدواها. لم يكن القائد السابق للفصيل الأول للمظليين يشك في صميم مجريات العملية الجارية في العاصمة. على العكس منه تماما، بقي العميد ڤاردي متصلبا في مواقفه غداة خطاب مصطفاي في 17 جوان وهذا على عكس جزء كبير من السكان الأوروبيين[748]. وجد في مواقف شارل ميشيليتي سندا له، كون الأخير كان من المعترضين على كل أنواع الهدنة[749]. شكلت إذاعة وهران صدى للعداء كما أشار إليه القس ميشال دولاپاربتاريخ 19 جوان: «إن جبهة التحرير الوطني لا توفر غطاء لمصطفاي. إن منظمة الجيش السري لا توفر غطاء لسوزيني [...] الكفاح متواصل».

لم يكن التشدد الظاهر ليشكل بالنسبة لهيئة أركان منظمة الجيش السري لوهران موقفا لا رجعة فيه. والحقيقة، كما أشار لها كلود ميشيليتي هي أن

ذلك من هيئة الأركان الوهراني موقفا بموجبه يلتزم بقبول الانضمام
موقف العاصمي في «حالة ما إذا تحققت الشروط المطلوبة بتكوين
عسكرية أوروبية معتبرة»[750]. من جهة أخرى، وتبعا لرسالة جوهو
جاءت رسالة أخرى مستعجلة في 19 جوان من سالان موجهة إلى
سلفه في الجزائر» وكانت بمثابة صدمة قاسية للوهرانيين. لقد أعطى
إيجابيا» فعليا مساندته لمبادرات منظمة الجيش السري للعاصمة وبالتالي
موقف سوزيني: «ليكن أصدقائي الذين كانوا إلى جانبي قبل شهرين
على علم بأنهم سيجدون مساندتي الكاملة لقبولهم إيقاف المعارك».
أشار على الأوروبيين «بالبقاء في وطنهم» والإيمان (بتحقيق) «سبيل
جيد» وأبدى سالان اعتراضه العلني على الموقف الوهراني: «لا يمكن
الحديث عن إقليم جديد يتم الانطلاق منه (بل) جزائر واحدة ينبغي لكم
إيجاد فيها المكانة التي تعود لكم»[751]. هذه الوثيقة في غاية الأهمية من
ناحية ما يترتب عنها. فكما أشار إليه كلود ميشليتي إنها « أخلاقيا تجرّد
سوزيني منظمة الجيش السري كما «تحدث صدمة كبرى»[752]. تمت الدعوة
لاجتماع قادة الجبال وما تبعهم من عساكر وهذا للاتفاق على موقف
موحد والتشاور حول إمكانية «معركة أخيرة». والحقيقة هي أن قطاعا
واحدا من تسع (التل 5) وثلاث فرق فقط من العسكر كانت مستعدة
لخوض تلك المعركة[753]. لكنه لم يتم ضمان أي شيء بعد لأن فكرة «الأرض
المحروقة» مازالت تستهوي الكثير من الأتباع.

بدأت الوضعية تنفرج تدريجيا بفعل وساطة شخصية مدهشة ألا وهي
المستشار صوبي مندوب الإعلام في منطقة وهران. لقد قرر الالتقاء
بمسؤولي منظمة الجيش السري وتنقل من أجل ذلك شخصيا إلى مقهى
وسط المدينة كموظف مهتم بملاقاة المسؤولين المحليين للمنظمة[754]. بعد
توقيفه من قبل عساكر التل 5، اقتيد معصوب العينين إلى محل في شارع
ستفانم كان يستعمل كمركز للقيادة. بعد سؤاله من قبل كلود ميشليتي

حول أهدافه وإمكاناته تم إطلاق سراحه. الهدف هو الدخول في مناقشات مع السلطات القانونية على أساسين اثنين: إنشاء قوة أوروبية مستقلة وعفو شامل يكون مسبوقا بإطلاق سراح المساجين. أرادت منظمة الجيش السري لوهران تحسين إدارة المفاوضات ولذلك عينت مندوبين وهما الطبيب والمستشار العام أندري لابورد والصحفي مارسيل بيلجو صهر جورج ڤونزاليز.

دون أي اتفاق بين منظمة الجيش السري وقوى الأمن، افترض بصفة خاصة إيقاف تبادل النيران إلى غاية 24 جوان مع تحديد «مساحة أمان [تتضمن ميناء وهران] تضمنها قوة أمن فرنسية تنشأ فورا»[755].

فشل هذا المشروع الأول الذي لم يلق لا موافقة الحكومة الفرنسية ولا موافقة جبهة التحرير الوطني. وأدى الفشل إلى تصاعد وتيرة عنف منظمة الجيش السري لوهران التي باشرت في اليوم الموالي العمليات الأكثر إثارة والمتمثلة في حرائق ميناء وهران بإشعالها النيران في خزانات وقود الميناء. طالب العقيد ديفور في نفس هذا الوقت بصفة شخصية إيقاف المعارك: «حتى لا نزيد من فجائع مواطنينا الذين يمرون بظروف عصيبة، إنني آمر بإيقاف التدمير المبرمج الذي قد يزيد من معاناة أولئك الذين ينتظرون لحظة الركوب بقلق كبير. أنا معتمد كل الاعتماد على تفهمكم»[756]. حتى وإن تم نشر التصريح عبر الصحافة المحلية فإن مدى تأثيره كان محدودا كون سلطة العقيد على عساكر منظمة الجيش السري لوهران كانت محدودة.

قبل أيام من الاستفتاء، قررت السلطات الحكومية التريث وأطلقت سراح مساجين لمنظمة الجيش السري من مراكز أركول (بير الجير) وسيدي الشامي (600 موقوف)[757]. أما من جهة منظمة الجيش السري، وبالرغم من أن يوم 27 شهد العديد من العبوات، فإن الساعة كانت ساعة إجلاء القادة والعساكر والتي حدد موعدها ليوم 29. حرص شارل ميشليتي

توجه إلى السكان للمرة الأخيرة يوم 28 بتصريح يسرد فيه على
فشل منظمة الجيش السري لوهران ويفسر خيانتها: «[...] بعد
معركة الجزائر الفرنسية فإن وطنيي وهران على استعداد لخوض
الجزائر المستقلة، المرتبطة بالغرب والعمل على إقامة قاعدة انطلاق
آخر معاقلنا. إن لأملهم ما يبرره. ألم يبرهنوا على تصميم وشجاعة
معارك الشوارع أو المناطق المكشوفة بفرد واحد ضد عشرة، حين
إجبار المدرعات الحمراء على الفرار؟ إن أملهم كان له ما يبرره
كان يفترض أن يكون إلى جانبهم ذاك الفيلق الأسطوري[...].
رجاؤهم مبررا لأنه كان يفترض خلق قواعد مماثلة في عديد مدن
الوهرانية» لكن الجبن والخيانة ألما بمنظمة الجيش السري الوهراني
ضباط الفيالق الذين «لم يتحرجوا من عدم الالتزام بالشرف والوفاء
بالكلمة» و«أصدقاء العاصمة الذين تباحثوا مع العدو» و«كذا المجهولين
الذين نطقوا او أنطقوا». كان لزاما فرض «مقاومة» حتى وإن كانت من
أجل «معركة خاسرة» لكنها معركة «ذات مغزى». كان يفترض البرهنة
لكل العالم» وفي المقام الأول «للأمم التي يقال عنها متحضرة» بأنه «كان
هناك حفنة من الرجال استغاثت من أجل تضييق الفجوة التي تنقذ الغرب.
[...] لن تكون هناك فجوة وعن قريب لن يكون هناك غرب. سيدخل
في سكرات مع احتضار الجزائر. ماتت الجزائر. وداعا للجزائر. ولتكن
مشيئة الله»[758]. انسحبت منظمة الجيش السري إذن من وهران عشية
الاستقلال الذي جرى على خلفية نزوح كبير للأوروبيين وتقتيل المئات
منهم (دون عد الاختطافات) في 5 جويلية 1962. على عكس ادعاء
العميد كاتز، لا يمكن لهذه «المجزرة المنسية»[759] أن تنسب إلى «جنود
المتمردين» من منظمة الجيش السري. إنها نتاج ظروف عمل صادرة عن
الوطنيين الجزائريين وغياب عناصر قوى الأمن الذين كان يفترض فيهم
حماية الأوروبيين[760].

الجزء السادس

الرصاص

انهيار
الأم بواس
من طرفي
إثبات و
واجهت
والنفي،
الأم على
و من أج
الأساسي
أوروبية
الظروف
إلى البلد
مع الأو
1962
من توفر

و ع
والجمه
هذا الأ
من التس
الاستم

الرصاصات الأخيرة (صيف 1962...؟)

انهيار منظمة الجيش السري في الجزائر والقضاء المبرم عليها في البلد الأم بواسطة عمليات التوقيف[761] إلى جانب المصادقة على اتفاقات إيفيان من طرفي البحر المتوسط، كلها أسباب كسرت ظهر المنظمة و حرمتها من إمكانيات وجودها. لكن هذا لم يكن ليعني نهاية تامة لتواجدها. و لكونها واجهت حياة جديدة، صعبة على قادتها و مناضليها، ميزها الإبعاد النهائي، ازداد إصرار بعض قادة المنظمة التابعة للعاصمة الجزائر أو للبلد الأم على مواصلة المعركة بهيئات أخرى خاصة المجلس الوطني للمقاومة، ومن أجل غاية أخرى كالعمل على إزاحة شارل ديغول الذي اعتبر السبب الأساسي على ما تم الاقتناع به، حسب تحليلهم، على أنه المتسبب في كارثة أوروبية أو بصفة أعم مصيبة غربية. نما هذا الشعور في صائفة 1962 بفعل الظروف المأساوية التي ميزت عملية ترحيل الأقدام السوداء و وصولهم إلى البلد الأم[762]. تضاف إلى ذلك طريقة تعامل النظام الجزائري الجديد مع الأوروبيين الذين بقوا في الجزائر و كذلك الحركى في هذا الصيف من 1962، كل هذا من دون أن يصدر رد فعل من الحكومة الفرنسية بالرغم من توفر المعلومات لديها (من قبل أول سفير لها جان مارسال جانيني)[763].

وعوض أن تضعف محاولات الاغتيال التي دبرت ضد شارل ديغول والجمهورية الخامسة (و خاصة فشل محاولة بوتي كلامار) يبدو أنها زادت هذا الأخير قوة في صيف و خريف 1962. يطرح هذا الوضع العديد من التساؤلات حول الظروف الجديدة للمقاومة ضد النظام : هل يجب الاستسلام أم إعادة التوجيه أم المواصلة على أسس جديدة؟ بعد استفتاء

وتشريعيات خريف 1962 أعطت الانتخابات الرئاسية لسنة 1965 والتي قامت على الاقتراع العام، إشارة ساعة الانتقام. من جهة أخرى وبغض النظر عن إرادة الاحتفاء «بالشهداء» (على رأسهم روجي دافيلين) أو مساعدة المبعدين و المحكوم عليهم (بالعمل من أجل الحصول على عفو عام)، وبعيدا عن أي تفكير انهزامي، بدأت تطرح الكثير من الأسئلة حول الدروس المستخلصة من تلك المعارك.

الأقدار المتناقضة لمنفيي ومخفيي منظمة الجيش السري.

نعم الإبتعاد و المنفى

اكتشف القادة والمناضلون المرموقون في منظمة الجيش السري الذين تكوا من الإفلات من الأمن و الفرار من الجزائر عشية الفاتح جويلية 1962 لو غداة الاستقلال، صعوبة حياة المنفى خاصة في إسبانيا (أليكانتي بالنسبة للوهرانيين) وكذلك في إيطاليا (إيف قودار، جان جاك سوزيني، رولان فوري) وحتى في البرتغال. شابت ظروف الإقامة صعوبات جمة خاصة في إسبانيا بحيث تم غض الطرف عن بعض قادة منظمة الجيش السري أكثر من قبولهم فعليا من قبل نظام فرانكو الذي كان أكثر اهتماما بعلاقته الجيدة مع فرنسا الجمهورية الخامسة. إن الدرب الذي اتبعه جان كلود بيريز، حسب روايته هو، كان غنيا بالدروس. بعد وصوله إلى أليكانتي في جوان 1962، عاود ربط الاتصال خلال الصيف مع بعض الوجوه القيادية لمنظمة الجيش السري العاصمية مثل جان ڤارد الذي استقر في مايوركا أو القائد السابق لدلتا «يسوع باب الواد» وهو صديق صباه في المدرسة الابتدائية[764]. حاول بيريز جمع بعض المناضلين قدامى من منظمة الجيش السري من أجل تحضيرهم لمعركة مستقبلية في البلد الأم لكن الفشل كان ذريعا. «علينا الاعتراف بالواقع المر. كان الشبان متمرسين على نشاطات عنيفة تجري في وسط سكاني تابع لهم لكنه لم يكن في مقدورهم القيام بأي مهمة في البلد الأم. يبدو وكأن مجرد تواجدهم يعد بمثابة شارة معلقة على

صدورهم تفضح انتماءهم لمنظمة الجيش السري ولا يمكنني هنا التعرض على ذكر لكنتهم التي تذكر بإقليمهم الأصلي بمجرد نطقهم كلمات معدودات»[765]. ثم جاءت بعد ذلك عمليات التوقيف بإسبانيا والضغوط في أمريكا اللاتينية وإيطاليا والبرتغال مرورا بباريس أين حاول الفكر السابق لمنظمة الاستعلامات والعمليات ، في خريف 1963، التحضير لعملية اغتيال ضد ديغول. بعد مرحلة من الاغتراب، جاءت أخرى تتميز بتقلبات التخفي والظهور إلى أن تمت عملية تحضير الوثائق الإدارية في إسبانيا ومباشرة العمل من جديد على أسس احترافية. قص علينا كلود ميشليتي بشكل أكثر اختصارا من الدكتور پيريز كيفية الوصول إلى ملبتي ألميريا وأليكانتي ومحاولة إعادة بعث قنوات التواصل ومعاودة الاتصالات السياسية خاصة مع المجلس الوطني للمقاومة الذي التقى ميشليتي بعض من مسئوليه في ميونيخ. انطوى كلود ميشليتي وهو مكسور الخاطر على محيطه العائلي والعملي. كان قد قبل بتدبير محاولة اغتيال ضد ديغول لكنه اصطدم بتحفظات من مسئولين في المجلس الوطني للمقاومة ومن منظمة الجيش السري. قرر بعدها إسدال «الستار» على هذه المرحلة من حياته: «على أصدقائنا، الذين سيبقون كذلك دوما، الاعتماد علينا بمدهم بالمعلومات المتعلقة بالدعم المادي الذي نحن قادرون عليه، لكننا نرفض بصفة نهائية المشاركة أو الالتزام السياسي»[766].

إن كل ما أصبح يوحد غالبية المنفيين في إسبانيا هو الانطواء والعمل على تسوية الأوضاع. وصل العدد الى حوالي 60000، توزع نصفهم على الواجهة الشرقية أو أقام في مدريد أو سان سباستيان[767]. اختار بضع آلاف الإقامة في أليكانتي أين تمت هيكلة تجمع حقيقي للأقدام السوداء حول جريدة (بريد الشمس) وكنيسة (تابعة ل Augustines يقود الصلوات فيها قديس من الأقدام السواء) ومدرسة (المدرسة الفرنسية

الجديدة بالبكاتني) وعدد من المتاجر (170 في ماي 1965 من بينها 62 بمعدل حانة). كان العديد ممن اختار المنفى يأمل في مغادرة إسبانيا والعودة إلى فرنسا. ساعدهم في ذلك موقف حكومة پومپيدو. لقد كانت الهيئات الفرنسية تنهج سبيلين اثنين وضحتهما آن دولفي بقولها: «عزل العناصر الأكثر خطورة والعمل على إبعادها؛ إعادة دمج الغالبية في المجموعة الوطنية»[768]. تعاونت الحكومة الإسبانية بشكل كامل، إذ في 18 جانفي 1963 تمت دعوة وزير الداخلية روجي فراي إلى مدريد من قبل وزير الداخلية الإسباني كاميلو ألانزوفيڤا. تم التوصل إلى اتفاق. في الوقت الذي تشدد الأسبان قبضتهم نحو قادة منظمة الجيش السري المنفيين (طرد ڤارد في ماي 1963 وبيريز عاما من بعده) فإن الحكومة الفرنسية اتخذت في المقابل إجراءات متابعة ضد مناضلين شيوعيين وفوضويين (إسبانيين) كما جرمت الفدرالية الإيبيرية للشباب الفوضوي (المتحرر). أما الشطر الأساسي الثاني لسياسة الفرنسية فتمثل في عملية «المصالحة» (آن دولفي) التي يتمحور مضمونها في تسهيل عودة الفرنسيين الجزائريين إلى فرنسا تحت طائلة الإجراءات القانونية. أشرف هنري بوكواران المدير الفرعي للاستعلامات العامة على ملف أعده المحافظ العام ميشال باروان. تواصل هذا الأخير في جوان 1963 مع أثاناس جورجيو بولوس مالك ملهى ومع كامي فينيو. بوشر في عملية تسوية الوثائق مع غض الطرف عن حالات الإجرام والقتل. كان على الأشخاص المعنيين الدخول إلى فرنسا وتسليم أنفسهم للهيئات القضائية (تمت عملية تخفيف للأحكام) والحصول على وثائق الهوية وعلى معاشات خصصت للعائدين. تم تنظيم أول ركب في أوت 1963 ونجحت العملية مع 65 شخصا. ازداد رباط الثقة من خلال جمعية التضامن والوحدة الفرنسية التي أطلقها « طاسو »، وكامي فينيو وميشال دو لا بيني (من العناصر السابقة في فيلق المظليين) وروبيرت طابارو. تطورت العملية فيما بين سنوات 1963 و1965 و شملت 250 شخصا[769].

فشل المجلس الوطني للمقاومة

أنشئ المجلس الوطني للمقاومة في ربيع 1962 ثم تطور غداة اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر. بعد توقيف سالان أصبح جورج بيدو هو شخصيا الواجهة. بعد اتصالات عديدة في روما وبروكسل بين أنطوان أرلو وكنال وسارجان وأندري روسفيلدير (صديق لألبير كامو ومقرب جدا من سوستيل) وڤي ريبو تم التحضير للقاء هام[770]. تم اللقاء الذي جمع جورج بيدو وجاك سوستيل وأنطوان أرڤو وكلود ديمون (سيناتور ممثل لسطيف وباتنة) وبيار سارجان وجان برون وڤي ريبو وأندري روسفيلدير في ضاحية من ضواحي ميلانو في 20 ماي 1962، في قاعة الأكل بمسكن بيدو. أنشئت لجنة تنفيذية ترأسها «الأستاذ» (بيدو) بمساعدة «جو» (سوستيل) الذي كلف بالعلاقات الخارجية و«الدكتور» (أرڤو) الذي استلم مهام قيادة منظمة الجيش السري في البلد الأم. إن شخصيتين تاريخيتين من المقاومة إلى جانب عقيد سابق شكل ثلاثيا غريبا، وإن كان موحدا في إيمانه بعدالة المعركة التي سيواجه بها رجلا وسياسة يمثلهما الجنرال ديڤول.

لم يكن في مقدور المجلس الوطني للمقاومة تشكيل أي تأثير في محنة الجزائر الفرنسية سواء في العاصمة أو في وهران. في جوان 1962 انتقل «بوب» عبد السلام، النائب السابق للعاصمة والمحامي كالفليش إلى روما لإعلام قادة المجلس الوطني للمقاومة بالمفاوضات الجارية بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني وإطلاعهم على مواقف كلا الطرفين[771]. لم يبد المجلس الوطني للمقاومة في واقع الحال أي موقف من المفاوضات كونه ليس طرفا فيها. وبتاريخ 27 جوان 1962، وخلال اجتماع عقد في مالسيزين على ضفاف بحيرة دو ڤارد، تبنى المجلس الوطني للمقاومة قرارا قويا نفى من خلاله أي قيمة لاتفاقيات إيفيان أو لاستفتاء 1 جويلية. مكن هذا القرار المجلس الوطني للمقاومة برغم

بداية العملية، وكوّن منظمة الجيش السري التي كانت على مشارف
الهلاك، من تقديم نفسه كهيئة مثلى لتجميع القادة السابقين للمنظمة
(خصص مقعدا في المخطط العام لقاردي الذي عين خلفا لسالان) ومن تم
الأمل في توحيد الشبكات المتبقية لمنظمة الجيش السري. ركز المجلس منذ
ربيع 1962 جهده في مداه القصير على غاية واحدة، «مشروع ألفا» الذي
كان هدفه القضاء على الجنرال ديغول. جرى اقتراع على الموضوع برفع
الأيدي. كان إجماع بنعم[772]. لم يكن المجلس الوطني للمقاومة الوحيد
الذي يريد الانتهاء من رئيس الجمهورية. بعد عطلة الربيع انطلقت من
الجزائر، تحت مسمى «عملية شاموا»، فرقة كومندوس « آنفلاد بيرتوليني»
بنية تحرير روجي داڤيلدر في بداية الأمر، لكنها غيرت وجهتها للقيام
بعملية اغتيال رئيس الدولة. الحقيقة هي أن العملية في أساسها حضر لها
من قبل من طرف داڤلدر و سوزيني؛ هذا الأخير الذي أرسل لهم مدفعا
رشاشا وضمن لهم نقل مارسيل ليجيي إلى البلد الأم، وهو مظلي سابق
في الهند الصينية ومن رماة نخبة دلتا. كل شيء كان على ما يرام (الرامي
والسلاح والمكان – ورشة دهن ذات منظر رائع على عتبة الإليزي)، لكن
عملية توقيف تمت في الجزائر العاصمة مكنت من ارتقاء السلسلة وتوقيف
فرقة الكومندوس[773]. لم تكن هذه سوى واحدة من المحاولات الكثيرة
التي سبقتها وسبقت عملية «بوتي كلامار».

لم تكن متابعة المجلس الوطني للمقاومة لهذه المحاولة إلا عن بعد[774].
لقد كانت من تدبير « جان» (المقدم لانش)[775] والان بوڤروي دو لاتوكني
(«ماكس») والعقيد المتعدد التقنيات جان ماري باستيان تيري (المدعو
«ديديي») الذي كان يعمل لصالح «لجنة دراسات» مستقلة عن منظمة
الجيش السري. هذا الثلاثي هو من قرر القضاء على من لقبه جان ماري
باستيان تيري «بالزعيم» أو باسم «رئيس دولة الواقع» أثناء محاكمته. وعلى

خلاف الثنائي الآخر الذي كان يفضل الطريقة السريعة، كان هو يعمل اختطاف الجنرال ديغول ومحاكمته ثم إعدامه. هذا ما جاهر به جان ماري باستيان تيري أثناء محاكمته أمام القضاء العسكري[776]. أكد دو لا طوكنيي فيما بعد هذا الخيار: «كانت الذروة المثلى بالنسبة لديديي هي إعدام ديغول بعد محاكمة علنية بمشاركة الشعب». ويكون قد أضاف: «لكل شيء جاهز للمحاكمة، لدينا القضاة والضباط العمداء وذوو الرتب العليا اللازمين»[777]. تم تحضير ترتيبات محاولة الاغتيال بدقة. نسقت العملية من خلال مركبتين، كلفت واحدة بالتعرض لسيارة الجنرال وتوقيفها بإطلاق النار عليها وبتعمد اصطدام بها بالمركبة الثانية التي كان داخلها أحد الرماة. كما تم التواصل مع منظمة الجيش السري، فرع «المهمة 3» (التابعة لأندري كنال) والتي كان يمثلها آرمون بالفيزي[778] كما أنه بدأ تجنيد الكومندوس الذي كان يضم أصلا جورج واطين وسيرج بيرنيي. يجب أن نضيف إلى الأسماء السابقة المجربين لايوس مارتون [779] وڤيولا ساري ولازلو فارغا والميكانيكي من الأقدام السوداء پيار ماڤاد وعضو الفيلق الأجنبي جيرار بويزين والمجند لويس دي كوندي والطالبين پاسكال بيرتان وجان پيار نودان. إلى جانب لا طوكني اندمج مناضلان حقيقيان من منظمة الجيش السري في عملية الاغتيال وهما جاك پريفو، مكلف بمسائل التجسس على المنشآت الصحراوية، وإيف ميشو (ألفونس كونستونتان) من الفيلق الأجنبي انضم الى منظمة الجيش السري في وهران[780]. جرى تخطيط دقيق لعملية الاغتيال. أقيمت مناورة بسيارات مصغرة مع تحضيرات في باريس ومحيطها[781] وتم التدقيق في احتمالات متعددة. مع ذلك واجهوا عقبات كبيرة. المسألة الأولى كانت مالية، ما دفع باستيان تيري وجان بيشون إلى الإسهام بأموالهم الخاصة في العملية[782]. والثانية هي عدم التحفظ والقيل والقال ما ترتب عنهما من عمليات توقيف مثل تلك التي وقعت لبلفيزي وصديقته آن ڤوا في 30 ماي 1962. وأخيرا فإن منظمة

الجوي «المهمة 3» اهتزت بفعل الأمر الذي ورد في 15 جويلية
من كنال للمغربين منه وهو في زنزانته. «أصدقائي، إخواني، يقول
الطارات المونوكل، لقد انتهت الحرب ، وخسرناها [...]
كان غضبنا وحقدنا، علينا وضع السلاح [...]. كان حربنا هدف
قيم، إدماج الجزائر في فرنسا [...]». تنساب خاتمة كنال من
خيله. إنه يطلب من «أولئك الذين شاركوا في المعركة انطلاقا
[...] اعتبار أن مواصلة هذه المعركة لن تؤدي إلا إلى مزيد من
لأبناء وطننا اللاجئين دون إفادتهم» كما يترجاهم من جهة أخرى
الانحراء وراء معركة ليست معركتنا والتي ستجعل منا نحن جنس
الهود مجرد منبوذين»[783].

إنكن هذه الصعوبات لتمنع التخطيط للاغتيال. فبعد عديد المحاولات
لفاشلة، جرى تنفيذها في 22 أوت 1962 ببوتي كلامار، على الطريق
لمؤدية من الإليزي إلى مطار فيلاكوبلاي. إن فشل المحاولة لا ينبغي أن
يعمي على شدة الخطر الذي أحدق بالجنرال ديغول ذاك اليوم. بينت
لتحقيقات اللاحقة بأن السيارة الرئاسية ثقبتها ست رصاصات في أماكن
متعددة، وأن رصاصتين قاربتا قتل رئيس الجمهورية. كسرت واحدة
الزجاج الخلفي جهة اليسار فيما لامست الأخرى الرئيس ووجدت في
مكن مقعده[784]. عصفت حالة من الانفعال العميق بفرنسا، فيما عملت
قوى الشرطة بفعالية تحت إمرة المحافظ بوفيي وهي الفعالية التي مكنت
من عمليات توقيف أولية في الوسط الطلابي (باسكال بيرتان وجان
بيار تودان) والكشف عن العناصر الأخرى. جاءت المفاجأة من الاسم
الذي قاد العملية والذي اشتهر بلقب « ديدي». اعتقد المحافظ بوفيي
أنه النقيب سواتر أو المقدم نيو (هذا الذي اعتقل وادعى البراءة، انتحر
في 15 سبتمبر 1962 في زنزانته)[785]؛ لكن تبين للمحافظ فيما بعد بأن
الأمر لم يكن سوى جان ماري باستيان تيري الذي اعترف بذلك في

17 سبتمبر 1962. تم تفكيك الكومندوس إذن في بضع أسابيع واوقف أعضاؤه وسلموا للمحكمة العسكرية[786]. بدأت المحاكمة في 28 يناير 1963 وشاب القضية عديد الأحداث العارضة منها التشكيك في شرعية واختصاص الهيئة القضائية. بعد عدة أسابيع، أي في 4 مارس، وبعد ساعة من المداولات حكم بالإعدام على المتهمين الحاضرين الثلاثة: باستيان تيري، لا طوكني وجاك پريفو.

على الرغم من أن المجلس الوطني للمقاومة لم يكن طرفا في قضية بوتي كلامار إلا أن ما ترتبت عنها من نتائج كانت ذات أهمية كبرى عليه. تم حل المجلس من قبل الحكومة في 3 سبتمبر 1962 [787]، ما يعني أنه انتقل من العلن الى العمل في الخفاء. ولقد كان عليه أن يتجاوز الخلافات التي نتجت عن حرب الجزائر وكسب شرعية لدى قادة منظمة الجيش السري غير شرعية المنظمة وأخيرا كان لزاما تحديد قواعد برنامج سياسي بعد أن اتضح ضياع قضية الجزائر الفرنسية إلى الأبد. خرج النظام الديڤولي أكثر متانة بعد محاولة الاغتيال الفاشلة لبوتي كلامار. نجح في الاستفتاء الدستوري يوم 28 أكتوبر 1962 الذي تغيرت بموجبه طريقة الاقتراع على رئاسة الجمهورية (نال 62.25 بالمائة من الأصوات المعبر عنها) إلى جانب زيادة أغلبيته في الانتخابات التشريعية ل 18 و25 نوفمبر 1962. لم يكن هذا الاحتمال ليرد على فكر قادة المجلس الوطني للمقاومة وفي مقدمتهم بيدو. فالرئيس السابق للمجلس كان قد صرح لصحفي من نيويورك تايمز بتاريخ 20 أكتوبر 1962: «لقد هزم ديڤول، سواء في استفتاء أكتوبر أو في انتخابات نوفمبر»[788] إن الخطأ في التقدير يعد أخاذا. وفوق كل هذا لم يعد للمجلس من إمكانات خاصة المالية منها ليواصل النضال. وواقع الحال هو أن ريمون ڤوريل، المشرف على أموال المنظمة في الجزائر العاصمة، رفض مد أرڤو وكوريتشي بالمبالغ التي كانا يطالبان بها لصالح المجلس، في نفس

كان فاردي يعتقد بأن مئات الملايين التي تمت سرقتها من
، كانت تلك الأموال أبعد ما يكون عن تلبية آمال القادة
[790]. لم يكن «مؤتمر» لشبونة يوم انعقد فيما بين 11
1962 تحت خانة إعادة بعث الأمل، في مثل هذه الظروف،
كانت هناك مؤشرات سابقة توحي بشيء من الإيجاب
قائد منظمة الاستعلامات والعمليات في البلد
على التحاق فاردي وسواتر بالمجلس الوطني للمقاومة
[791]. للأسف، كما أشار كوريتشي، لم يكن
إلى مثيلاتها
إلا فشلا ذريعا. الواقع دل على أن إعلان فاردي
صدر عقب وصوله إلى ميونيخ في 13 نوفمبر 1962 لم
سوى مبالغة بعيدة عن الواقع. «إن الالتحاق دون تحفظ بالمجلس
للمقاومة من قبل المقاومين السابقين لمنظمة الجيش السري للجزائر
، وفي الوقت الذي التحقت فيه أنا شخصيا إلى جانب مجموعة
وهران، فإن العقداء ڤودار وفودري وڤارد وديفور قد أكدوا
[792] لكن
سيتم الاحتفاظ بالبناءات الأساسية للمنظمة في فرنسا»
هي أنه ولا أحد من العقداء انضم إلى المجلس الوطني للمقاومة.

لقد كان القادة في ديمومة من الحركة والتخفي (قال أرقو بأنه تخطى
مرة الحدود فيما بين فيفري 1962 وفيفري 1963)[793] كما عملوا
على افتعال نشاطات دعائية لكن من دون أثر يذكر. في الوقت الذي
عملت فيه وكالة الصحافة تيمستار المتمركزة في ميونيخ تحت إمرة پول
لبيدو (شقيق السكرتير بيدو) على الترويج لتصريحات المجلس الوطني
للمقاومة، فإن جرائد أخرى فتحت صفحاتها لبيدو. نشرت الدايلي
إكسبرس تحقيقا عنه كما سجلت البي بي سي (هيئة الإذاعة البريطانية)
حلقتا معه[794]. قضت عمليات التوقيف (كلود ديمون من بين آخرين) على

المجلس الوطني للمقاومة أوائل 1963. فتحت عملية الاختطاف الخارقة لأرقو في ميونيخ في 25 فيفري 1963 باب الخلافات[795]. بعد تحويله إلى باريس وإلى مرفأ أورفيفر، حبس في سجن فرين. في 30 ديسمبر 1963 حكم عليه من قبل محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبد. التحق في جانفي 1965 بباقي الموقوفين في قضية الجزائر الفرنسية (بسجن) لاصانطي. أضعف اختطاف أرقو موقف بيدو الذي كان مقيما بمنطقة بافيير. غادر ألمانيا إلى البرتغال لكن لشبونة التي وصلها في 25 مارس 1963 رفضت منحه الإقامة واستقر به المقام آخر المطاف بالبرازيل صحبة الوفي له فيريو[796]. كتب هناك كتابه المعنون «من مقاومة لأخرى» الذي نشر بفرنسا في 1965 ولم يلق إلا صدى محدودا[797]. أما جاك سوستيل الذي كان يتنقل بين إقامتي روما ولوزان فقد واصل كتاباته التي ينتقد فيها بشدة سياسة ديغول وما ترتب عنها من نتائج كخسارة الجزائر. صدر في 1964 كتاب «على درب جديد»، وبعده بعام نشرت دار «الطاولة المستديرة» كتابه «الصفحة لم تقلب».

المجلس الوطني للثورة

غير أن وجوها أخرى من منظمة الجيش السري قررت من منفاها بعث هيئة جديدة، المجلس الثوري المؤقت، وهي هيئة جماعية ضمت كلا من جان ماري كوريتشي وكريستيان ليجي والنقيب دوني باي وروني سويتر. الغاية المبتغاة هي التمهيد لثورة على المستوى الأوروبي وذاك ما يعنى الاتصال بمناضلين من مختلف البلدان الأوروبية. كانت الأهداف واضحة على الورق: بناء مدارس للإطارات موجهة بشكل خاص للشباب بحيث يتم تدريس كيفية تحريك الجماهير وحرب العصابات وإنشاء مجلس وطني للثورة. أعلن عن قرار الإنشاء من قبل بيار سيرجان الذي صرح بتاريخ 14 أفريل 1963 بأنه «قرر تولي قيادة الجيش السري وتحويل المجلس

للمقاومة إلى مجلس وطني للثورة». إذا أردنا عدم نسيان أي
يجب إعادة تعريف المعركة كما جاهر بذلك النقيب:» المعركة لم
نحن نسعى دائما إلى إسقاط النظام ومحاكمة القادة المدانين بالخيانة
بحرمة تراب البلد والغدار والمنتهك للحريات العامة والفردية.
الهدف من الصمود هو التغيير والإصلاح. على عقلية الصمود أن
مكانها للثورة. الغاية هي تغيير وجه مجتمع مسئول بالكامل ومهدد
جراء الكارثة الجزائرية. لا بد من وضع هياكل تمكن من ضخ دم
في كلمات الحرية والأخوة والتضامن»[798].

بسرعة وجد المجلس الوطني للثورة نفسه مبتورا من قيادة الواجهة.
توقيف النقيب كوريتشي في 12 أفريل بلوزان وسجن لعدة شهور
سويسرا ثم نفي إلى الأوروغواي لأن سويسرا رفضت تسليمه لفرنسا
رغم طلبها إياه. استطاع الإفلات من حراسه في لشبونة وأقام لأيام في
البرتغال قبل أن يلتحق بروما أين استفاد من حماية (سيفار) مصلحة
الإعلام للقوات المسلحة، المكتب الثاني الإيطالي. بعد ذلك تم طرده إلى
الأوروغواي عن طريق داكار لكنه أوقف في العاصمة السنغالية في 29
نوفمبر 1963 (عندما كان على متن رحلة لشركة أليطاليا) وحُوّل إلى
فرنسا بعد ثمان وأربعين ساعة من ذلك. حبس لمدة اثني وعشرين شهرا في
مركز إعادة التوجيه الوطني بسجن فرين[799]. حكم عليه بالسجن المؤبد في
2 جويلية 1964 من قبل محكمة أمن الدولة. نقل بعدها الى سان مارتان
دوري[800]. إن تزامن إيقاف كوريتشي مع الوفاة العنيفة لجان دو بريم وسط
باريس في 17 أفريل[801] أعاق المجلس الوطني للثورة بشكل كبير. مع
كل ذلك تواصل نشاطه في السنوات اللاحقة بفعل حيوية پيار سيرجان
المدعوم من قبل النقيب سواتر والنقيب إيف ڤيو (المعروف تحت الاسم
المستعار، رالف غيران سيراك). ولد هذا الأخير بمنطقة لابروطاني والتحق
بالجيش في 1947. عمل بكوريا والهند الصينية والجزائر (الفرقة 11
الصدمة) ومنظمة الجيش السري لوهران. «بعد المنظمة اختبأت بالبرتغال

لمواصلة المعركة وتوسيعها الى مداها الحقيقي، أي إلى كل المعمورة»
وجد إيف غيو وجوها تاريخية لليمين المتطرف الفرنسي في عين الكر
وخاصة الوطني التقليدي جاك بلونكار داساك الذي كان ينشط برامج
باللغة الفرنسية على إذاعة صوت الغرب[803]. بدأ إيف غيو من هنا مشوارا
جديدا. وظف كمدرس للفيلق البرتغالي ثم في وحدات الجيش المضاد
للعصابات. أصبح له تواصل وثيق مع الشرطة الدولية والمدافعة عن الدول
التي كلفته بإنشاء وكالة إعلام (وكالة أجينتر للإعلام) والتي لم تكن سوى
مجرد واجهة «تمويهية لمنظمة كلفت بالتوغل في البلدان الإفريقية»[804]
كانت لإيف غيو طموحات أخرى. أنشأ منظمة سرية تحت مسمى «نظام
وتقاليد» هدفها مواجهة الشيوعية. العامل المشترك بين «أجينتر للإعلام»
و«نظام وتقليد» هو منظمة عسكرية سرية باسم منظمة النشاط (العمل) ضد
الشيوعية الدولية (المنظمة العمل المضادة للشيوعية الدولية) والتي تكون قد
أنشئت في 10 ديسمبر 1966[805]. كيف يمكن تقييم هذا التجمع المبهم
الذي وصف «بالجوقة السوداء»؟ علينا عدم الخلط بين نوايا الأطراف الفاعلة
والنتائج الملموسة لأفعالهم. بإلحاقها بتاريخ منظمة الجيش السري، هل يعني
ذلك أن هناك تتابعا منطقيا من وراء ذاك الربط؟ التحفظ مطلوب هنا.

في البداية لا بد أن نقول بأن فكرة خلق منظمة دولية مناهضة للشيوعية لا
تعود لمنظمة الجيش السري بل منبعها هي فترة ما بين الحربين هذا من جهة،
ومن جهة أخرى فإن دور العسكريين المنضوين تحت لواء منظمة الجيش
السري، «الجنود التائهون» بحسب بعض التعابير والذين نجدهم في مواقع
عمليات أخرى (كتانقا إلى جانب موئيز تشومبي، والنقيب مورا، الخ)[806].
فيما يتعلق بهم، لا يمكن التغاضي عن الحوافز السياسية لنشاطهم والتي
تكملها طريقة تعايشهم كجنود هاربين من الخدمة أو كمرتزقة. كما يجب
التذكير بأن عدد الذين سلكوا هذا الدرب قليل جدا من أولئك الذين انتموا
إلى منظمة الجيش السري، إذ كانت رغبة الغالبية منهم بعد سنة 1962 هي
قبول الوضع الجديد والتأقلم معه.

«أخو الوهيكنز»

جمع أندري روسفيلدير هذه التسمية على نفسه وعلى جان جاك لوريي ليصف فترة إقامتهما بروما أوائل 1964[807]. أثناء وجبات الغداء التي كانت تجمعهما عدة مرات في الشهر، كان الرجلان يتناقشان عن وجهة معركتهما وكيفية متابعتها. كانت الخاتمة ضرورية بالنسبة لهما، ألا وهي القضاء على شارل ديغول، على «الزعيم» بحسب صيغة روسفيلدر، لا بدفع ثمن «جريمته» المتمثلة في «خذلان الجزائر»[808]. بعد مراجعة حيثيات محاولات الاغتيال السابقة وقياس الاحتمالات مع الإمكانات المتواضعة لتركة منظمة الجيش السري المنهارة، اتفق الرجلان على استعمال آلية يمكن تفجيرها عن بعد توضع أسابيع من قبل في مكان يرتاده هدفنا (أي الرئيس)»[809]. اتفقا على المكان والزمان. 15 أوت 1964 بمون فارون. كان مقررا ذهاب الجنرال ديغول إليه بمناسبة الذكرى العشرين للإنزال في بروفونس. ستنفجر قنبلة موجهة عن بعد، تكون قد وضعت أسابيع من قبل في جرة، وتقتل ديغول. نقل الناقل الصغير الحجم الذي صممه وبناه أندري روسفيلدير ووضع في الجرة من قبل جيل بوسيا. كان هذا الأخير مدربا سابقا ومظليا، مناضلا محترفا في الأمة الفتية لمنظمة الجيش السري (هو الذي اغتال المقدم كوبازياك في 24 جوان 1962[810] وحضر لمحاولة اغتيال ضد بومبيدو)[811]. أوقف بوسيا وسجن في فرين لكنه تمكن من الفرار في 4 سبتمبر 1963 والتحق بروما أين التقى سوزيني وروسفيلدر اللذان ضماه لمشروعهما. ذهب الجنرال في 15 أوت إلى مون فارون ولم يحدث له شيء.

شاب تاريخ الحادثة شيء من الضبابية، ويمكن إرجاع الفشل لسببين. الأول هو أنه لم يكن في مقدور المكلفين بالعملية تشغيل الجهاز، وحتى لو تمكنوا من ذلك فان النتيجة النهائية لم تكن لتتغير لأن الجرة قد تم تغييرها من قبل. لم يتفطن أحد لذلك في البداية، لكن لما نشرت الصحافة في 29 أوت 1963 معلومة مفادها أنه عشية الزيارة، اشتعلت النار في جرة بالنصب

التذكاري لمون فارون ما كشف عن بقايا بطاريات «ما مكنني كفاية من معرفة أذاتي» كما قال روسفيلدر.[812] تركت المعلومات المنشورة روسفيلدر في ذهول لأن الصحافة لم تشر إلا الى ثلاث أعواد من متفجرات تي ان ت ولم تشر بالمرة الى 25 كلغ من متفجر الشديت. ومن جهة أخرى بين دراسة لصور احتفال 15 أوت بأن إحدى الجرار كانت فارغة في حين كان يفترض أن تكون مملوءة لأن بوسيا أعاد الأزهار لمكانها بعد وضع القنبلة لقد تم كشف العملية إذن لكن لم تصدر متابعة ضد مدبريها. والحقيقة هي أن خيانة حدثت من قبل المرتزق السويسري في الفيلق الأجنبي صامويل ليمان وهو «كهربائي» مع جيل بوسيا، والذي قص بوداعة لأسوما «بليك»، أنه بعد أن اتصل به بوسيا مررهو نفسه المعلومة لصديقه بيار دو مارسي الذي كان على علاقة مع مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس. إن انضمام فريق خامس للمشروع الذي بدأته أربع فرق هو ما تسبب في فشله[813].

إن فشل محاولة مون فارون لم تكن لتعني العزوف النهائي عن مشاريع الاغتيال. ففي الوقت الذي ذهب روسفيلدر إلى الولايات المتحدة لمباشرة وظيفة كجيولوجي فإن سوزيني قرر ألا يدبر أي محاولة اغتيال أخرى ضد ديغول، في حين أن بوسيا لم يسلم. حدد موعد لمحاولة اغتيال جديدة في 13 ماي 1965 في سانت هرمين بمنطقة فوندي بمناسبة تدشين تمثال ل كليمنصو. لكن تم توقيف جيل بوسيا[814]. تمت مناقشة مشاريع اغتيال أخرى بعد سانت هرمين. في أوائل 1964 قام تلاميذ ثانوية صالون دو بروفانس، يتقدمهم ريمي درولون مونيي، بإنشاء فرع محلي لجمعية «النشاط الشعبي الدعائي» التابعة للمجلس الوطني للثورة، بمنطقة ميدي، تحت قيادة جان ريمبولد، أستاذ في الآداب يدرّس بثانوية طولون وهو مناضل محنك في مجال المقاومة من أجل الجزائر الفرنسية[815]. أتعبت عملية توزيع

لمناورات الشباب المناضل الذي كان يريد القضاء على رئيس الدولة.
بعد محاولة فاشلة في جويلية 1964بمنطقة شيربور، خطط لمحاولة كبرى
في باريس وهي عملية «أسكار» والتي تم ضبط توقيتها ليوم 1 جويلية
1966، لحظة عودة الجنرال ديغول من سفره من الإتحاد السوفياتي. بنيت
لمحاولة على فرضية أن سيارة الرئيس من نوع «دي أس» ستأخذ الطريق
لمحاذاة الرابط بين مطار أورلي وقصر الإليزي. فكر فريق الاغتيال في تفجير
شاحنة صغيرة (من نوع ايسطافيت) مملوءة بالديناميت عند مرور السيارة
لرئاسية أمام الرقم 30 من شارع «مين». مرة أخرى فشلت المحاولة[816].

19. خيبة معركة المؤسسات: فشل القاسم المشترك تيكسيي فينيانكور

ما الذي يجب بناؤه و كيف يتم ذلك؟ هل علينا مواصلة المجهود الذي بدئ فيه أم يجب تجاوزه؟ شغلت هذه الأسئلة منذ خريف 1962 العناصر الموالية لفكرة فرنسة الجزائر وخاصة الشابة منها و الأكثر حركية. كانت الاتجاهات التي اختيرت سواء من قبل (المجلة الشهرية) «إيسبري يوبليك» أو «أوروب آكسيون» مبينة و موضحة لرهانات الظرف وللسبل المعتمدة و لخلافات المنطلق و لنقاط الالتقاء التدريجية و المنتظمة.

الأجيال الجديدة المناضلة و "المعارضة الوطنية"

منظمة الجيش السري "ميترو جون" و "إيسبري يوبليك"

اختارت (مجلة) «إيسبري يوبليك» الوفاء و أصبحت في فرنسا هي المعبر عن مواقف المقيمين غير الشرعيين و المنفيين من دعاة الجزائر الفرنسية. تابعت المجلة الشهرية التي كان ينشطها هوبير باسو وفيليب هيدو صدورها برغم توقيف بعض من وجوهها الريادية ونخص منها راؤول جيراردي. باعتمادها على شبكة قوية من المشتركين (7.000 في خريف 1962 مع نسبة تجديد تصل إلى 80 و85 بالمائة)، وبسحب قارب 20.000 نسخة، بقيت المجلة ملجأ فعالا يجمع فئة من الموالين النشطين السابقين لفكرة الجزائر الفرنسية وهذا إلى غاية اختفائها في مارس 1966 [817]. في أواخر عام 1962 وأوائل 1963 طرحت إلى العلن إمكانية دعم الدورية الشهرية

...ر في أوائل 1963 عمل بعض من مناضلي منظمة الجيش السري،
...ة الشباب لشنتها نيكولا كاباناكيس (هو في السجن منذ 1962)
...إصدار «تجمع إسبري بوبليك» الذي ضم حوالي مائة منخرط في
...طقة باريس والجنوب الشرقي[818]. كانت إستراتيجية ذلك التشكيل هي
...ع المعارضة الوطنية» حول شخصية مرموقة غير ديغولية. استحسنت
...خصية سوستيل في الوقت الذي صدر كتاب جورج بيدو المعنون «من
...مة أخرى» في دار نشر أنشئت لأجل ذلك من قبل هوبير باسو. لكن
...ل الإجماع كان في الأخير جان لوي تيكسي فينيانكور.

...ا كانت إستراتيجية التجميع قد سيطرت على خط افتتاح «إسبري
...يبليك» فإن الدورية تركت الباب مفتوحا أمام مواقف أخرى مدافعة عن
...كرة القطيعة مع «المعارضة الوطنية» و أحسن من جسّد هذا الموقف كان
...ل مابير[819] الذي كان من مناضلي القضية النورمندية. نشط فيما بين
1949 إلى 1958 مجلة معنونة «الفيكينق»، كما قاتل في الجزائر في عامي
1958-1959. انضم إلى فريق عمل إسبري بيبليك في خريف 1962
...ساهم فيها إلى غاية ماي 1965. وبفعل جرأته التي لقيت استحسان
...رة التحرير، ضاعف مقالاته الداعمة للقطيعة مع الخط العام والتي جعلته
...ن دعاة الوطنية الثورية. بمجرد ظهور مقالاته الأولى، تسبب مابير في إلغاء
...عديد المشتركين لاشتراكاتهم بقوله «سواء أكانت الراية سوداء أو حمراء
...الوضع سيان بالنسبة لنا طالما أنهم يحملون الثورة في رعشاتهم»[820].
...عد عام، أي في فيفري 1964، أعطى جان مابير قراءه جرعة حقيقية
...ن إيمانه الثوري بنشره مقالا تحت عنوان :»لا نشاط ثوري من دون نخبة
...ورية»، بحيث وصف دورية إسبري بيبليك «بجريدة الثوريين»[821] و
...بشر من هذا المنطلق بوضع «الشبيبة» في الصفوف الأولى، إذ لابد من
...تدريبها [...] على العيش بجدية و مثابرة في مواجهة أولئك الذين

اختاروا حياة برجوازية»، وانضمام أحسن عناصرها «النخبة» جديدة «الارستقراطية الثورية»، «نخبة» جديدة تكون لها «فاعلية عناصر الفرق تعصب الفرسان». كان جان مابير أبعد ما يكون عن تنديده أو رفضه للعالم المعاصر بل كان يسعى إلى دمج وإسهام : »نحتاج [...] لشباب متمرس في نشاطات العالم المعاصر و نحن نرى بأن المستقبل ملك تقني الذرة و علماء الأحياء الذين يجب عليهم تعلم كيفية القفز بالمضلات والإلمام بتضاريس بيتهوفن وغياهب الغابات».

يختتم جان مابير نصه بالإشارة إلى «المقاتلين الأوائل للعالم الجديد» «إنهم معكم لكنكم لا تعرفونهم. دققوا النظر». زاد في تعميق هذا السلوك بانضمامه بعد عام لفريق «أوروبا أكسيون» الذي باشر قبل سنين مهمة إزالة بناء، إن لم نقل هدم ما سمي سابقا «باليمين الوطني». لا بد من قلب صفحة الجزائر، كما يلزم استخلاص الدروس للانتهاء مما اعتبر مرحلة فاشلة.

«أوروبا أكسيون» و «النقد الإيجابي» للمرحلة الجزائرية

كان دومينيك فينير، القائد السابق لحركة «الأمة الفتية»، من أوائل من اتخذوا موقفا صريحا حتى وهو في السجن. ظهر ذلك في صيف 1962 في نص بعنوان «من أجل نقد بناء»[822]، أين طرح حوصلة لا تنازل فيها منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في الجزائر ودون أن ينسى ذكر «سلبيات المعارضة الوطنية». و على الرغم من كونها تتصف «بتحول في شكل الكفاح» (العنف و الاختفاء) إلا أنها «بقيت متماشية مع ما يميز أشكال الكفاح «الوطني» كالأعمال الشجاعة أو الفشل الذريع». وحسب وجهة نظره لا بد من رفض ذاك «الغياب (الأساس) في التصور» والذي يرتبط خاصة «بأمنيتين «للوطنيين» يستحيل تحقيقهما ألا وهما «انتفاضة وطنية»

الأخرى هي أن «الجيش سيتحرك». ثم كذلك تحديد عيوب
» والتنديد باستعمال الإرهاب على أنه «فهم سيء لدراسات
خصصت لبعض أشكال التخريب الشيوعية أو(قامت بها) جبهة
الوطني». يتهكم فينير على «الفرقعات التي تحدث تحت نوافذ
و التي لم تمكن من جلب و لو مؤيد واحد لمبدأ الجزائر الفرنسية»
كذلك «بالإرهاب الأعمى» الذي عده «أنجع وسيلة للابتعاد عن
» كما ربطه «بأفعال اليائسين». وفي تعابير أبعد ما تكون عن
إلى الجزائر الفرنسية، يريد دومينيك فينير أن يكون بوقا «لنظرية
جديدة» مناوئة من خلال «وطنية غربية معبأة بقيم الإنجاز والقيم
(السامية)»، «المادية بأشكالها الليبرالية أو للماركسية». «عليها
تكون الجواب الوحيد للتشرذم غير المتناهي لنشطائها». لم تجد الوطنية،
حسب فينير لينينها، كما كان الحال مع الماركسية. عليها إذن «استعمال
جماعي». هذا المجهود التنظيري الذي يدعو إليه فينير لا ينفصل عن
تجديد في العمق (لفكرة) التنظيم والعمل. استبدال «الوجهاء» بالمناضلين
رفض «اتحاد ‹الوطنيين›» لصالح «تنظيم ثوري»، ألغى وَهم «المؤامرة»
لصالح «العمل الشعوبي». في مثل هذا يكمن لب مشروعه. وفيما يتعلق
بالنقطة الأخيرة فإن فينير كان صلب الموقف: «فالمؤامرات لا تحسم شيئا
بل هي وخيمة العاقبة. يشبه أصحاب الدسائس بالعوانس اللائي تجتمعن
لإبداء أحقادهن و مشاعرهن المسمومة. وسواء أكانت دساس صالونات
أو إرهابيين، فإنهم [...] يتقمصون عقلية من لا يتفهم، ويتحولون إلى
ثوريين تسيطر عليهم البغضاء. لهذا يبتعدون عن الوطنية وعن النصر».
لذا يجب استبدال المتآمرين «بإطارات ثورية» وإنشاء «قواعد وطنية»
في الوسط الشعبي وتسريب «إطارات ثورية» في جهاز الدولة. شيء من
البنية المشبعة بالتروتسكية والماوية. عند ربط أفكار هذا المشروع بصيف
1962 وبمنظمة الجيش السري، فإن موقف فينير لا يشوبه جدال: «لا بد

للإرهاصات الأخيرة لمنظمة الجيش السري والتي تعد بمثابة عوامل قوة لهذا النظام، أن تزول لأن نتائجها كارثية». التحديد مطلوب إذن.

عد هذا المشروع في حقيقته مناقضا لتوجهات قادة تجمع إسبري يبليك. فعلى أي الوجوه أو على أي مجموعة يمكنه الاعتماد في فرنسا بين الستينيات؟ استطاع فينير أن يجلب إليه شخصيات من الفاشية الفرنسية من أمثال لوسيان روباني الذي حيا في جريدة «ريفارول» النقد الذي طال «الوطنيين» (و الذي استفاض فيه في جريدة «الأنقاض»)، كما حيا «الميل الصاعد» و «نضجه» و «واقعيته»[823] ثم ختم بقوله: «الشيء المؤكد هو أن لن يؤدي إلى الديمقراطية. و في ظل تعاسة الأيام التي نعيشها، عد ذلك بمثابة مواساة لقدماء (القضية). لكنني أرى فيه قوة، وعلى بالوعود». اعتمد دومينيك فينير على الناضلين الشباب المنتمين لفدرالية الطلبة الوطنيين التي انشقت في 1 ماي 1960 وعلى الفرع الشبابي و القانوني للأمة الفتية التي حلت (من قبل)[824]. ارتكزت «فدرالية الطلبة الوطنيين» على فروع عديدة الجامعات وأصدرت دورية شهرية (تمسمى) «الدفاتر الجامعية». كما اعتمد فينير على دورية ظهرت في جانفي 1963 تمسمى «أوروبا أكسيون» التي كانت تدعو إلى «التخلص من الصيغ البائدة ليمين متطرف هرم»[825]. إذا ما تابعنا كتابات العديد من جرائد فروع فدرالية الطلبة الوطنيين تتجلى فيها، أكثر من تجليها في أوروبا أكسيون، بأن الصفحة الجزائرية لم تقلب كما قد يبدو. ففي عدده الرابع لفدرالية الطلبة الوطنيين الجامعي (فرع إيكس آون بروفانس)، يظهر على صفحته الأولى إهداء للبشاغا بوعلام كما ينشر تقريرا عن القداس الذي تقيمه كل سنة فدرالية الطلبة الوطنيين بمناسبة 24 جانفي (المصادف لمتاريس باب الواد)[826]. وفي نفس العدد، العديد من المقالات المنتقدة بشدة لطريقة إنهاء حرب الجزائر: «الجزائر، انتهت، نعم لن تقول «الجزائر» كما قلنا «بوداباست». في بوداباست كان هناك

بطولات وأبطال كذلك. أما في الجزائر، فقد ألقينا بالبندقية أرضا وتوقف كل شيء»[827]. كل ما في الأمر هو أن مسألة الجزائر كانت «هزيمة كبرى» و لم يكن مجرد «خسارة لمعركة» كما حاول «فريق الوطنيين»[828] تصويره و يقول الكاتب. الحقيقة هي أن الإدارة المسيرة لفدرالية الطلبة الوطنيين استطاع أن تفرض على فروعها المحلية قطع التواصل مع «الوطنيين». في اجتماع وطني للمسئولين بتاريخ 3 مارس 1963 في باريس، وجه الجديد روجي طراتكيي وأندري فيثيراس بدعم من فرع فدرالية الطلبة الوطنيين. كانت نبرة الهيئة حادة: «فالوطنيون لا يملئون القاعات لأبناء وطنهم الذين يقومون بمجرد «جولات» [...] فالمناضل الوطني لا يجالس نحبا ديمقراطيا أو برلمانيا غير منتخب لاهث وراء حركة «الشباب» أو «دعم لسوستال». [...] فاجتماع وطني ناجح، بقاعة مملوءة عن آخرها، في محيط جيد الخ، هي فعلا «أمسية جيدة» لكن نتيجتها السياسية سلبية و المنخرطين في النهج منعدمون. إن عملنا الدعائي هو شيء مختلف عن هذا»[829]. إن النبرة الحادة لهيئة فدرالية الطلبة الوطنيين لا ينبغي التشكيك فيها لأن أزمة خطيرة بدأت تتطور بعد خريف 1963. فبعض البدائل التي اختيرت بدفع من فريق أوروبا أكسيون و بتأييد من فدرالية الطلبة الوطنيين أسي، فيهمها خاصة تلك التي تعلقت بالحملة المناهضة للعسكرة التي انطلقت في نوفمبر 1963 تحت عنوان» ولا جندي واحد للنظام» والتي طالبت فيها فدرالية الطلبة الوطنيين إلغاء الخدمة العسكرية تحت مسمى الكفاح ضد «النظام»: «إن الخدمة في الجيش الحالي تعني الخدمة في جيش النظام»[830]. لقد أصدرت من خلال إعلاناتها حكما على هيئة الضباط (منددة «بخمولهم» و «خيانتهم المتكررة») وتضمنون خدماتهم التي خصت في «التنظيف» و «عقوبة الطهي» وبسيطرة فكرة واحدة على اهتمامهم «التقاعس» و «ترك الخدمة»[830]. انفجرت الأزمة مع نهاية

1963، وأعلن فرع باريس عن انفصاله بدعم من بيار سيدو. وعلى الصراع بين الانفصاليين و فدرالية الطلبة الوطنيين الأصلية التي أصدرت بتاريخ 24 جانفي 1964 بيانا توضيحيا منددة فيه «بعشرات المصدر الذين يحركون كلية القانون والسوربون وبعض ثانويات الدائرة الخامسة كما أشارت إلى أنهم «انفعلوا بفعل تحريض من قبل أكابر طردوا من صفوف الوطنيين سنين من قبل»[831].

تشكلت في أفريل 1964، حول نواة الانفصاليين «حركة الغرب» التي عرفت نفسها من خلال تدخلات عنيفة نوعا ما ضد اجتماعات مناهضة للاحتلال عقدت في باريس في 8 ماي أو أثناء لقاء «لعلي من أجل السلام» الذي نظمه الحزب الشيوعي الفرنسي والكنفدرالية العامة للعمال في 12 جوان[832]. وإذا كانت «حركة الغرب» قد دخلت في سبات لبضع أسابيع فإنها تحولت إلى لجنة الشباب في لجنة تيكسي فينيانكور، بعبر مباركة من مناضلي فدرالية الطلبة الوطنيين الذين رفضوا الفترة لحل تيكسي فينيانكور في الوقت الذي نشرت الفدرالية منشورا في جوان 1964 في شكل «مقابلة حصرية» حررت في فيفري 1963 مع (إذاعة) جامعة فرنسا... صرح فيها تيكسي ب «معرفته بتأثير فدرالية الطلبة الوطنيين في جامعة فرنسا» و بأنه «مقتنع كل الاقتناع بأن نشاطه هو بمثابة الخلية الأم لحركة أوسع»[833].

تيكسي فينيانكور : الإنسنت الجامع «للمعارضة الوطنية»

بدأت «المعارضة الوطنية» نشاطها في 1963 لإيجاد منافس يقارع ديغول. و في هذا السياق استحدث جان ماري لوبان إلى جانب نواب سابقين في الجزائر الفرنسية، لجنة مبادرة لمرشح وطني. و بعد طول مناقشة استقر الرأي على شخص المحامي جان لوي تيكسي فينيانكور ورمز المواقف

الراديكالية المعادية لديغول و المؤيدة للجزائر الفرنسية و خطيب ماهر إلى جانب كونه متمرسا كبيرا في إدارة الحملات الانتخابية. انطلق تيكسي فينيانكور باكرا في حملته بإعلانه الترشح و ذلك في 20 أفريل 1964 أثناء ندوة صحفية. باشر بعدها جولة عبر فرنسا في أوت 1965 ميزتها طريقة حملة ذكية وهي «قافلة تلفزيون» متمثلة في خيمة قابلة للتفكيك تعوي 3000 مقعد لمكن المترشح من الانتقال من منطقة «مالول بان» إلى «مونطون» بلاقاة الفرنسيين. بحسب الحيثيات الدقيقة للاجتماعات و التي أوردتها سوعة ريفارول فإن حكمها كان إيجابيا[834] ولو أنه من وراء المدائح التي ابلها يتراءى تنوع في الاستقبال : فهو حميمي في الأماكن التي يتواجد بها عناصر الأقدام السوداء و أكثر فتورا في غيرها من الأماكن[835]. أما اللجنة لوطنية للتلفزيون التي اتخذت مقرا لها في شارع سيباستوبول بباريس، الذي كان أمينها العام جان ماري لوبان، فإنها كانت متفائلة. كان هذا لأخير مدعوما من قبل المحامي بيرنار لوكورولي (الذي اشتهر كذلك ترافعه لصالح قادة منظمة الجيش السري)[836]، و جان ديد في الوقت لذي اهتم روجي هولاندر بفرع الشباب. كان اعتماده في البداية على ناضلي الغرب، لكن العلاقة الدقيقة بين جان ماري لوبان و بيارسيدوس دهت هذا الأخير بداية من خريف 1964 إلى الطلب من مناضلي الغرب الانسحاب من لجنة التلفزيون. ملئت الأماكن الشاغرة فورا بمناضلي لمجلس الداعم لأوروبا أكسيون الذي أعلن إنشاءه في 11 نوفمبر 1964 بقاعة البستانيين بباريس. تجند المجلس و استطاع تنظيم لقاء في 20 ماي 1965 عقبه احتجاج على قدوم بن بلة إلى باريس. مع بلوغ جويلية 1965 تم إنشاء 62 لجنة (ينتظر بلوغ عددها 200 مع ديسمبر 1965)[837]. لم يجمع الدعم الذي قدم لتيكسي فينيانكور لأوروبا أكسيون (التي وصل سحبها إلى 20.000 نسخة صيف 1965 و كانت تأمل بلوغ عدد 40.000 أثناء الحملة) ، و فدرالية الطلبة الوطنيين من التنافس و استعمال الحملة

الرئاسة لنشر أفكار دعائية قوية : مقاومة «التوغل الخارجي» و«تبذير» المال من طرف الدولة لصالح «المتخلفين»[839]. أما فيما يخص الحملة الدعائية للجنة تيكسي فيبانكور فإنها قامت على مواضيع تهم ثلاثا : الدفاع «عن الحريات السياسية والاقتصادية» و«عن التوازن الحر والمبادرة الفردية» وعن «التطوير الاجتماعي من خلال التوسع الاقتصادي» «والوفاء لأوروبا وللحلف الأطلسي»[840]. كانت الدعاية منطقة «الوميدي» تركز على ذكريات الجزائر الفرنسية[841]. تجلت الفوارق بل ازدادت اتساعا بإعلان تيكسي فيبانكور عشية التصويت أنه في حالة انتخابه سيجعل من فاسون موبيرفيل وزيره الأول[842]. وفيما يتعلق بالانفتاح الليبرالي والأوروبي الذي كان تيكسي فيبانكور يسعى جاهدا إليه، فهو لم يتمكن من ضمانه لأن منافسه في الميدان كان جان لوكانوي.

لم يكن الرهان الذي تم عن مشاهدة دبقول في منافسة ثنائية (الدور الثاني) لبعطي على خيبة الأمل الكبيرة بفعل نتائج انتخابات الدور الأول التي جرت في 5 ديسمبر 1965، إذ لم يتم بلوغ إلا نسبة 5،2 من الأصوات المعبر عنها أي 1253958 صوتا[843]. لم يبلغ هذا الرقم ذاك الذي حصل في 8 أبريل 1962 (1795061). وفيما يخص الدور الثاني تنازل تيكسي فيبانكور لصالح فرانسوا ميتران. لقد شهد هذا الأخير في قضية سالان طلب من تيكسي فيبانكور[844] وقبل» وهو ما يعرفه القليل (من الناس)، مبدأ الدفاع عن جاك إيزوري الذي أتهم على المستوى الانضباطي أثناء المحاكمة في قضية اغتيال بوتي كلامار[845]. لفهم هذا التحالف علينا أن نضيف إلى جانب الاعتراض الدفين على الديغولية، إمكانية التفاوض من أجل عفو شامل. كان دعم أنصار تيكسي ثمينا بالنسبة لفريق ميتران إذ راح المترشح نساؤلات ماندیس فرانس جانبا عندما تساءل عما إذا كان «سيفقد التحالف المقترح علنا»[846]. وضع فرانسوا ميتران في تدخل متلفز في 15 ديسمبر 1965 «رغبة بعض رجال السياسة، رغم بعدهم عني،

[illegible] في من خلال تصويتهم لصالحي. كيف يمكن التعامل مع المسألة؟ [illegible] على المستوى السياسي، فعلي أن أكون واضحا: لن أغير ما [illegible] أمثلة [...] أما دعوتي لفرز أوراق التصويت فهذا شيء خارج عن [illegible]»[847]. لقد تصدع مترشح «المعارضة الوطنية» من هذا الإخفاق [illegible] وإذا وجد مساندة من قبل لجنة تيكسي وجان ماري لوبان وروجي [illegible] مرورا بيار سيرجان وجورج بيدو وجاك سوستيل.

الإخفاق المستحيل

تابت التوترات عديدة في هيئة أركان أنصار تيكسي. تم عن مؤتمر لجنة [illegible] فيبانكور عقد في 23 جانفي 1966 تفكك المجلس. انسحب [illegible] جان ماري لوبان مع مقربيه لإنشاء «نادي البنيون» في الوقت الذي [illegible] تيكسي فيبانكور عن بعث التحالف الجمهوري من أجل الحريات [illegible] ولكن لم تتمكن هذه القوة السياسية الجديدة من الانطلاق وخابت آمال [illegible] رغم النتائج المحترمة التي حققها من ترشحه في الانتخابات [illegible] في دائرة تولون عام 1967[848]. أما بالنسبة لمقربي فينيو فكان [illegible] عليهم المواصلة و ظهر ذلك بجلاء من خلال افتتاحية حانمي في [illegible] أكسيون» تحت عنوان «أن نكون نحن». ولدد فيما يتعلق بإعادة [illegible] حملة أنصار تيكسي «بهذا العيب الملقب بالانتهازية»[849].

فشل الحركة الوطنية من أجل الرقي

نشر بتاريخ 24 جانفي 1966 بيان يحدد للأسبوع اللاحق يوما وطنيا. الهدف من هذا اليوم الذي جمع 200 ممثل عن 57 مقاطعة و ناحية تابعة [illegible] CSDEA أو لفدرالية الطلبة الوطنيين أو لحركة البوجادين الزائلة، هو الإعلان عن قيام حزب وطني. رأت الحركة الوطنية من أجل الرقي

البرلمان بمناسبة مؤتمرها الأول الذي عقد في 30 أفريل و1 ماي 1966 تحت التاريخ عن «قصد» من قبل المنظمين في إشارة منهم «أن 1 ماي ليس حكرا على خصومنا من الشيوعيين» بل هو «رصيد وطني» للقوى الوطنية. 500 مندوب وممثل عن تجمعات أجنبية (أوردين نوهو ممثلا عن قبل بن روتي) للاستماع لرسائل الشخصيات المختلفة (جول موندرو وعمر ماسي ولويس روجي) و بصفة خاصة للبرنامج الذي طرحه دوميهل فيه. حاول الداعي إلى هذا البرنامج إظهار حقيقة أوروبا أكسيون وركز على فكرة جوهرية وهي «الدفاع عن الحضارة الغربية» والتي يفهم منها حضارة الرجل الأبيض. قدم العالم الغربي على أنه مهدد من جهات ثلاث بفعل «العمل الخاطئ» الذي تقدمه نخبه والذي يدفع «بالغربيين إلى تجاهل تاريخهم وهو ما يؤدي إلى نكران قيمهم الصادقة». «قوتهم التكنولوجية» التي تعتبر عاملا موحدا، إلى جانب «الموجة الديمغرافية للعالم الملون» التي «تدفع بالشعوب، إلى خارج كلي» وهو ما يؤدي في آخر المطاف إلى «زوال ميزتنا الجينية، أي نهاية العالم الأبيض وحضارته». على «البيض» إذن رفض «حالة الخضوع الكلي»، رفض هذا الزوال» والاتحاد من أجل «المقاومة»[849].

إن الإشارات الرمزية للحركة الوطنية من أجل الرقي و من خلال قوانين أوروبا أكسيون والبيانات الصادرة عن منشورات سان جوست وتعد نشاطات «نادي الذكرى» برئاسة كريستيون فاف[850] في 1965 [851] تبين بأن الماضي لم يمس أبدا. ففي هذا السياق انتقلت بتاريخ 1 ماي 1966 بعثة من عمال «الوحدة والعمل» بقيادة أمينها العام جان ريبايي[852] (وهو كذلك قائد وطني في الحركة الوطنية من أجل الرقي)، للوقوف على قبر باستيان نوري. أما من جهة أوروبا أكسيون فإنها لم تتردد في نشر مقالات ذات بعد تاريخي حول تاريخ النشاط في الجزائر سواء فيما تعلق بالجمهورية الرابعة

إبان الزوال أو منظمة الجيش السري (كقضية الباروكا[853] أو التعذيب الذي مارسه العملاء السريون في فيلا أندريا على اليكسندر تيسلنكوف، أحد مسئولي البرامج الإذاعية المفرضة في الجزائر على طول الموجة الإذاعية V[854] أو «سكرات» وهران[855]. كما لم تكتف ذاكرة المقاومين من رعية الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري. وفي هذا السياق نشرت أوروبا أكسيون» موقفا قويا ل روجي هولندر ضد «الستائر» لصاحبها جان جوي والتي جسدها جان لوي بارو [856]، إلى جانب مقالات مع ضباط سابقين خلدوا ذاكرة مناضلين من منظمة الجيش السري (النقيب لسائل أنطوان إيسكيم دو عن لايوس مارتون)[857]. لم يتم نسيان الموقوفين من أنصار منظمة الجيش السري وأعطيت الكلمة للعديد ممن أطلق سراحهم من أمثال موريس جاكومير[858]. كما افتتحت أوروبا أكسيون من جانب آخر بالتنسيق مع «نادي الذكرى» إشهارا لمير المعني الشاب جان بول لوبيسيو، وهو من الأقدام السوداء، و بتحذير من مدينة سطيف، سُجن لمدة عامين و هو صاحب مقاطع «دلنا» (مهداة لروحي دالبلدر) و القبعات البيضاء «القبعات البيضاء» (للفيف الأجنبي) دون نسيان «الجزائر أو الحيطان سجني»[859]. كما استضافت مكتبة الصداقة، التي كان يسيرها فريق السيدة جاكومير، في خريف 1966 فابريل باستيان نوري ما أدى إلى نشر صور (الرواد) على نصف صفحة في المجلة[860]. من الواجب كذلك الإشارة إلى الكتابات الملتبة بالثناء، للكتب أو الأفلام التي تتناول نشاط منظمة الجيش السري[861].

أما الهدف الأساسي للحركة الوطنية من أجل الرقي فتمثل في إنجاح خطره والسعي للحصول على نتائج في تشريعيات 1967. والنتيجة كانت الفشل على المستويين. وإذا أمكن من التواجد في بعض المقاطعات الشرقية لفرنسا مثل مورث وموزيل والراين الأسفل وبصورة خاصة في موزيل

أين كان يوزع منشورا مصورا تحت مسمى «الوطني»، فإن التموقع كان ضعيفا. كما أن إنشاء جمعية جديدة سنة 1966 (التجمع الأوروبي للحرية) إلى جانب الجهود التي بذلها دوميتيك فينير من أجل تجنيد مترشحين منذ بداية عام 1967 كلها لم تحفز الجمع. قدم التجمع الأوروبي للحرية في 5 مارس 1967 مترشحيه في 24 دائرة انتخابية وحصل على مجموع أصوات قارب 30.000 صوت. فعل الفشل فعلته إذ بعد عام انسحب دوميتيك فينيرمن النشاط السياسي في حين أن مثقفي الحركة، حسب رأي آلان دو بونوا، انخرطوا في عملية تكوين مجلة «المدرسة الجديدة» التي تلقفت تاريخ اليمين الجديد. فعشية 1968 أصبحت كل العناصر المنظرة للمعسكر الوطني على الهامش.

فشل ورثة منظمة ميترو جون

غداة الفشل الذي مني به تيكسي فيتانكور صار هؤلاء في قلب منظمة جديدة تابعة لتيكسي هي «التحالف الجمهوري من أجل الحريات و الرقي» و بصفة خاصة فرعها «الشاب» و«التحالف الشاب» تحت قيادة كريستيون بيكروت. بضمها للعناصر الأكثر كاثوليكية من منظمات CTV الزائلة ، حاول «التحالف الشاب» تطوير نفسه وتنظم في صائفة 1966 مخيم باستيان تيري فيما بين 5 و16 أوت 1966 سطرت فيه عديد النشاطات الرياضية. أما «منظمة ميترو جون» فكانت في طور إعادة التنظيم. أطلق سراح نيكولا كاباناكيس وجان كون من السجن في 1 أفريل 1966 والتحقا بجورج كاباناكيس الذي خرج من السجن في عيد الميلاد من عام 1965. كانت رغبة الثلاثي إعادة تحريك «منظمة ميترو جون» ونظم تحت اسم مستعار «تجمعا» تكوينيا في منطقة هيرو جمع 85 مشاركا (من دون عد المنظمين) والذي كان 40 في المائة منهم يتقلدون مسؤولية

في إطار تحالف الشباب. كان 85 في المائة من المشاركين من الذكور، ثلاثة أرباعهم بارسيون و متوسط أعمارهم فوق العشرين بقليل، في حين أن رهط منهم سبق وأن مارس نشاطا سياسيا[862]. منذ هذا الاجتماع تمت بلورة إنشاء الهيكل الجديد تحت إمرة بيار سيرجان تحت مسمى «حركة الثورة الفنية» التي احتوت جيلين من «منظمة ميترو جون»، الجيل الذي عايش منظمة الجيش السري و الاعتقال والجيل الذي تكون غداة الشرخ الجزائري في صفوف CTV والتحالف الشاب (جان بيار ستيربوا). تندرج حركة الثورة الفنية في ركام التجمع المراقب من قبل المجلس الوطني للثورة[863] بواحد ضمنهم مركز الدراسات والإعلام الذي كان ينشر «كراسات ثورية». لا بد أن نذكر كذلك منشور «العمل الجديد» الذي أسسه جان بيرولد في أكتوبر بعد خروجه من السجن عام 1966 وظهر العدد الأول من «نشرة الرابطة» في جانفي 1967 ، كل هذا قبل أن تظهر إلى الوجود في شكل جريدة تسحب 10.000 نسخة ولها 3.000 مشترك، امتد عملها من 1967 إلى 1981 [864]. كما تجب الإشارة أخيرا وليس آخرا إلى رابطة فارني البحر الأبيض المتوسط شمال – جنوب تحت رئاسة نيكولا كاباناكيس والتي كانت تنشربانا نصف شهري (تمسى) وكالة أنباء المتوسط شمال–جنوب نشهر فيها لمواقف المجلس الوطني للثورة. كانت «حركة الثورة الفنية» تندرج في سياق تركيبة يمينية تتبع أفكار شارل موراس وتدعي إعادة التجديد [865] ظهرت عليها مواصفات ميزتها بشكل كبير عن تراكيب منظمات أوروبا أكسيون[866] وعن منظمات أخرى للوطنيين الشباب. بقي «العليف»[867] الجزائري حاضرا بشكل واضح ومن المفضل شخصيات كانت داعمة للجزائر الفرنسية عن غيرها من الشخصيات نجد فيها ممجدا لضحايا (القضية) أمثال جان ماري باستيان تيري وجان دو برم. كما أن بيار سيرجان يحرك على صفحات «الثورة الفنية» موقفا

لتحليل. «أنا ذا تقف». والصور التي تزين أسوارنا تعرفنا على وجه دي
قل. [...] للتاريخ صوابه في عملية الاختيار؛ إنه يهمل الضعفاء. مر
خمس سنوات على اختياره لهذا الرجل الغريب ذي العينين المتعطش
إنه يقترب منه حاملاً سلاحه، مسبقاً فرقته، القادمة من أسطورة و مخ
الهوس. [...] بكل صدق، إنا له لمعجبون. هنا يبدو لنا العالم مليئاً بمعا
الحقائق. لقد منحنا إياها. تكفيه فكرة ما عن فرنسا، وترك لنا القوة[868]
لحركة الثورة الفنية مرجعيات غير منتظرة تعود السباقة فيها إلى عباس
ديروي (1883–1971) و هو نقابي سابق في صفوف الكنفدرالية العا
للعمال و من المعجبين بالحركة التايلورية و بالولايات المتحدة. وبعد من
الوجوه البارزة الحاملة (لمادئ) «الواقعيين» في فترة ما بين الحربين و
المتعاطفين مع نظام فيشي[869] ثم أصبح من المناهضين للشيوعية عداة الحرب
العالمية الثانية[870] و الذي أخر حوله جان كوت أطروحة دكتوراه لما كان في
المعقل[871]. رأى شباب «حركة الثورة الفنية» فيه درباً للتمعن في مسار
نقابي غير شيوعي يساعد الكفاح ضد التقوقراطية و «هيمنة الدولة»؛ كل
هذا يهدف تدعيم «إنشاء تجمعات للمحترفين»[872]. لقد انبهروا كذلك، و
هذا ما يدل على مدى اطلاعهم على كتاباته، بمنظمة الإنتاج المقترحة من
قبل ديروي (ابتداء من 1924 في كتابه الجمهورية الصناعية) و المستقاة من
نموذج عمال طاعني الكتب[873] أما للبقية فإن حركة الثورة الفنية، على غرار
أوروبا أكسيون كانت تكافح ضد الديغولية و الشيوعية و تناضل من أجل
العفو العام. و في هذا السياق فإن العدد الأول من «الثورة الفنية» الذي ظهر
في ديسمبر 1966 يقترح «بطاقة أوروبية» للمشطاء المنفيين، في حين أن
العدد الثاني (جانفي 1967) ضمن ثلاث صور للسجون يتعليق: «أطيب
الأماني بعام جيد و سعيد: ما زال عددهم 85». شهورا بعد ذلك، كان
الجميع إلى جانب فرصة أخرى لمواصلة الدعاية من أجل العفو الشامل[874].

و تقدم حركة الثورة الفنية أي مترشح في انتخابات 1967. و على
يقين من بطارات أوروبا أكسيون فإن الحركة لم ترضها النتائج أبدا.
بلا نوع من الشك و شيء من التبصر. صدر في ربيع 1967 «توضيح»
عن لحظة حركية مناصلي حركة الثورة الفنية لثلاث الأعوام: «كنا مصممة
ر القتالين القدامى في حرب خاسرة، لكن غير مستعدين لتذكر مسعهم
[...] إذا ما رجعنا المرة تلو الأخرى إلى (الكلام عن) الجزائر، فإنه ليس
حب العم، لكن بفعل إصاعتنا في هذه الحالة (ومن دون نشوة) لبعض
وهام [...] ليس لدينا أدنى رضا للتذكير بذلك. فكون المرء وحيدا و
ربما ضد التيار ليس بالأمر المريح. لكنه لم يكن باديا لنا تسمية عمل غير
ثوري، إذا كان الهدف منه في آخر المطاف استدال نظام، يؤدي بدوره
إلى تغير في أسس المجتمع القائم. [...] النجاح يفترض إيجاد التقنيات
التي تمكن من الوصول إلى الهدف»[875] و يبقى هذا موضوع آخر. حينين
«نوديا إن كنا نراوح مكاننا أو أننا نتدرج في المسلك الذي سطرناه»[876].
بحسب ما بينته أبحاث فرانسوا باكمان فإن نتائج خلق القواعد كانت
محدودة. فإذا استطاعت مقاطعة تولوز النمو و استقطاب مناصلين (خاصة
بإثر أطوي)[877] بفعل جاذبية سيرج ديدي حول عمليات إشهار لصالح
بنيم الحوبي و جلسات و محاضرات و أمسيات (نظمت أمسية في 29
مارس 1968 تخليدا لاستيان تيري). فلا بد من الإشارة إلى أن تأثير المثال
كان محدودا باستثناء، ربما منطقة رون–ألب. أما فيما يتعلق بباريس فإن
عملية إنشاء القواعد المعول عليها من خلال أسبوعية «فيو دو لاس» (رأس
الحربة)، والتي تم إطلاقها في جانفي 1968، فإنها لم تعط النتائج المرجوة.
فقد سحب العدد الأول في حدود 200 نسخة والأخير (نوفمبر 1968)
بين 400 و450 نسخة. و لقد أشار إلى ذلك فرانسوا باكمان بواقعية،

وإن تأثير حركة الثورة الفنية «كان محدودا»[878]. بدت الحالة مشجعة بالنسبة لشبكة المجلس الوطني للثورة ولو أن هذا لم يمنع تحريرها من إصدار تنبؤات إيجابية. «ليس باليوم البعيد الذي سنرى فيه قوات مكافحة الشغب وهي تنهال ضربا على مناضلي اليسار المتطرف. ستتمكن في ذلك اليوم على الأقل من عد النقاط»[879].

شهر ماي 68 بالنسبة للجزائر الفرنسية

الا... شهر ماي كوفير " التلازم بين حدثين في 22 مارس 1968. الأول، ...ر الأشهر، يتمثل في احتلال مبنى جامعة " نانتير " من قبل الطلبة. والثاني ...و توقيع وزير العدل على وثائق تمكن من إطلاق سراح وجوه بارزة في ...لة الجيش السري، كنال، فودو أو كاستي. وبينما تواصل إطلاق سراح ...اء المنظمة فإن ذلك لم يشمل القادة الأكثر تأثيرا، كما أن الشفيين الذين ...وا أكثر عرضة للخطر لم يتمكنوا من العودة. بيد أن الوضع انقلب تماما ...ي ظرف أسابيع قليلة.

الوطنيون والوطنيون وماي 1968

...ف الوطنيون موقف المتفرج أمام التدهور التدريجي للوضع والتهاب ...ركة الذي أخذ يشل البلاد بصورة تدريجية. ويفسر العجز الفعلي لدى ...ختلف الجماعات (مع ملاحظة الاستثناء البارز لأنصار الترميم الوطني) ...ى جانب ما كان يجري حينها من إعادة البناء لكثير من التشكيلات ...سيما في أوساط اليمين الجديد[880]، بقاء معظم هؤلاء خارج قلب ...داث 1968. ولا يعني ذلك بتاتا عدم وجود ردود أفعال. وقد أدت ...صعوبات التي كانت تعانيه الحكومة وعجز الجنرال ديغول عن تصحيح ...وضع، في مرحلة أولى على الأقل، إلى الشعور ببعض الرضا لدى أوساط ...عدت من "النظام" قراءة. فقد كان من الضروري الإفادة بكل الوسائل ...ن ذلك الوضع مع عدم الانفصال عن الحركة الاحتجاجية التي كانت ...عتبر "مشروعة"، غير أنه كان من المهم توجيهها وجهة " رجعية " وذلك

بناء اتحاد معارض " للفوضى ومعاد للماركسية. " وفي الحادي عشر من ماي صدرت أعداد خاصة من " آسي دي لافرانس " و " أكسبريس " و " فرانس أوبيرفاتور " تحمل شعار " الديمقراطية إلى القمامة. الأمة أو الثورة[887] ". ونجد هذه الازدواجية أيضا في حركة " الغرب " حيث كانت الانقسامات عميقة في بداية مايو 1968 حول السلوك الذي يتعين اعتماده : إما تقديم الدعم للحركة (في ليلة 11 مايو قام مناضلون من حركة " الغرب " بإقامة المتاريس في شارع في لوساك[882]) وإما عدم الدخول في هذا الأمر وترك الخصوم يقتتلون. لقد كان من العسير على القوميين أن يكونوا على رأس حركة مصادة حتى ولو أن حركة الترميم الوطني كانت تنظم مظاهرات بشكل يكاد يكون يوميا إلى غاية 18 ماي، وذلك بدعم من الحزب الوطني الشعبي الصغير لروجي هولاندر وبالتنافس مع حركة " الغرب ". فهذه الأخيرة لم تتقبل قبولا حسنا " الحل الوسط " الذي تقدم به القوميون والذي ورد اقتراحه في افتتاحية مجلة " آسي دو لافرانس " بتاريخ 21 ماي 1968 وراحت تسعى إلى تكريس الراديكالية[883]. كما أخفقت حركة " الغرب " في استعادة بعض المعاقل من قبيل معهد الدراسات السياسية بباريس رغم حطة حريتة تم وضعها يوم 21 ماي[884]. إن عدم تحكم النظام في الوضع إلى جانب اتساع رقعة الاضطرابات كان مصدرا لإمكانية ثالثة : مساندة القمع مع ترقب الحصول على منفعة سياسية. ويبدو في هذا السيناريو أن ذلك كان يمثل مطلب النظام الديغولي. ونجد في قلب تلك التشكيلات الجديدة منظمة أثارت الكثير من الجدل وهي جهاز العمل المدني.

وهو وريث جهاز حفظ النظام لحزب تجمع الشعب الفرنسي. وقد أنشئ في 15 ديسمبر 1959 من طرف جاك فوكار و بيار دوبيزي وهو مناضل ملتزم للجنرال ديغول وشديد التعلق بالجزائر الفرنسية، وكان قبل 1958 عضوا في الحزب الوطني الثوري بقيادة جان باتيست بياجي[885]. واعتمادا على أعمال المؤرخ فرانسوا أوديجي ، فإن جهاز العمل المدني وعلى

بروز تشكيلات أخرى قد بقي خلال المرحلة الأخيرة من حرب الجزائر، عبارة عن مكافحة منظمة الجيش السري ولو أن ثلاثة من أعضائه قد وجدوا ضالعين في قضية فيلا الأبيار. و تجب الإشارة أيضا إلى أن جهاز العمل المدني كان شديد الانقسام حول سياسة الجنرال ديغول بشأن الجزائر. لقد كان الوفاء لزعيم فرنسا الحرة حقيقيا، غير أن سياسته تجاه الجزائر كانت تعكر صفو العديد من إطارات المنظمة الذين كانوا في حلهم بالجزائر يناضلون وطنيين من أنصار الجزائر الفرنسية. ويروي فرانسوا أوديجي في هذا الصدد طرفة لها مغزاها : فغداة مأساة شارع إيزلي قرر بيار دوبيزي أن يضع ربطة عنق سوداء[886]. خلال النصف الأول من سنوات الستينيات، ورغم بعده الجهنمي الذي أدكته قضية بن بركة، فقد أصبح جهاز العمل المدني منظمة "ضرورية" لنظام الجنرال ديغول حيث ساهم "مساهمة فعالة في فوزه بالانتخابات" سنة 1965 وخصوصا سنة 1967[887].

لم يتمكن الحركة من استشعار أحداث ماي 1968[888] وذلك رغم الجرى العديدة التي كانت تربطها بأوساط الشباب (كان فرعها المسمى الشباب يديره جاك فودفران ، كما كان لها العديد من الاتصالات مع اتحاد الشباب من أجل التقدم بقيادة روبرت فروسمان. في عام 1968، وإن كان فوكار هو القائد السياسي للحركة فإن بول كوميتي كان هو القائد الفعلي لها بمساعدة شارل باسكوا كنائب رئيس. وقد تزايد عدد أعضائها ليبلغ حينها ألفي مناضل على المستوى الوطني. وبينما احتد الاحتقان في حي اللاتيني بين اليساريين والقوميين[889]، خلال ربيع عام 1968 ،وأملا في نيل بعض المكاسب السياسية، اعتزم بعضهم التعاون مع نظام ديغول لمكافحة " التهديم ". وكان أول من سعى في هذا الاتجاه ،في بداية شهر أبريل 1968[890] هو جيلبرت لوكاهوليي، وهو عضو في الاتحاد الوطني للطلبين، ومقرب من روجي هولاندر ومن حركة "الغرب وشبكات نوبارد. وخلال الشهر الموالي، تطورت الأمور بصورة عنيفة. وقد شهد

النصف الأول من شهر ماي اتصالات مكثفة. ففي باريس، قام لوكاتولي بإجراء اتصالات مع مسؤولين في حركة "الغرب". وقد هنّ اثنان من هؤلاء المسؤولين وهما آلان روبرت و آلان ماذلين بقبول ذلك العرض، إلا أن أعضاء آخرين في الأمانة العامة لاسيما فليب أسلان أو الكسندر شاباي (الذي كان منخرطا في مديد المساعدة للأعضاء السريين من منظمة الجيش السري)، اعترضوا على ذلك وأبوا أن يقوموا بدور الوكالة للنظام وهكذا تم رفض العرض[891]. كما أن محاولة ربط الاتصال مع حركة التجديد الوطني التي أوكلت إلى الكسندر سانغينيتي الذي كان في السابق مناصلا ملكيا أخفقت في أن تأتي بأية نتيجة[892]. بل وتم الاتصال في بلجيكا مع بيار سيرجان عن طريق هوبير باسو[893]. معاداة الديغولية عميقة في صفوف القوميين. يوجز فرانسوا برينيو حالة شعور مشتركة مؤداها رفض التحليرات المعادية للشيوعية (ويلاحظ هذا الاتجاه في أسبوعية "ريفارول") معولا أحد مقالاته بـ" أيها المعادون للشيوعية، لقد فهمتكم [894] "، في محاكاة للعبارة الشهيرة التي نطق بها الجنرال ديغول في منتدى الجزائر. وقد أسفر الانفتاح الذي أبان عنه مسؤولو جهاز العمل المدني المحليون في الجنوب عن المزيد من النتائج. وبذلك توصل جيرار كابي وماريو فرنانديز في مرسيليا إلى إقامة اتصالات مثمرة مع أعضاء قدماء في منظمة الجيش السري الناشطة بالجزائر، ومن ضمنهم جان جاك سوزيني الذي كان يعيش منستوا في مرسيليا منذ 1967، وجان مارسيل زاقامي وهو عضو سابق في فيدرالية الطلبة الوطنيين وفي وحدات الكوموندو "زاد"، والذي عاد إثر خروجه من السجن لاستئناف دراساته في الطب، وراح يناصل ضد اليساريين المحليين متحصلا بالمناسبة على تهاني جوزيف كومبتي[895]. لم يكن جهاز العمل المدني الجهة الوحيدة التي تسمح بإعادة إدماج المناصلين السابقين في منظمة الجيش السري. فهناك أيضا لجان الدفاع عن الجمهورية التي تم إنشاؤها في السابع ماي 1968 وبلغ تعداد

عضويتها عشرة آلاف عضو خلال أسابيع قليلة، وقد مثلت العمود الفقري لمظاهرة باريس يوم 30 ماي 1968، التي أشرف جهاز العمل المدني على نظام الأمن فيها[896]. لقد أضحت الديغولية تفتش عن الدعم وذلك قبل بضع أسابيع عن موعد الانتخابات التشريعية عقب إقدام ديغول على حل الجمعية الوطنية في الثلاثين ماي 1968 فيما كانت البلاد تعيش حالة من الهلع الاستفزاز الشديد. وفي 18 جوان أوضح جورج بومبيدو أنه ينبغي الاستعانة بكل من لا يقبل بالشيوعية الشمولية. وفي مقال بقلم جاك دوبوناي صدر في جريدة "لا ناسيون" المؤيدة للديغولية، برر العفو عن أعضاء منظمة الجيش السري بإرادة الجنرال ديغول "في التأكيد على أن جميع الخلافات يجب أن تضمحل متى ما كان الوطن في خطر[897]".

العفو ورهاناته

كان العفو في قلب مطالب قدماء منظمة الجيش السري أو المتعاطفين معهم والذين لم يترددوا، على غرار ميشال دوسان-بيار في طلب مقابلة مع الجنرال ديغول[898]، لمفاتحته في الموضوع. وكان قد تم التصويت على عدة قوانين تتعلق بالعفو قبل 1968، من بينها القانون المؤرخ في 23 ديسمبر 1964 وعلى الأخص القانون المؤرخ في 17 جوان 1966[899]. وقد أقر هذا الأخير العفو على وجه الخصوص وبقوة القانون لفائدة الذين صدرت ضدهم أحكام نهائية في جنايات أو جنح ذات صلة مباشرة بأحداث الجزائر أو في جنايات أو جنح تشكل مشروعا فرديا أو جماعيا يرمي إلى عرقلة ممارسة سلطة الدولة أو الاستعاضة عن هذه السلطة بسلطة قانونية، أو ارتكبت في علاقة بمثل ذلك المشروع. غير أن القانون قد قيد الاستفادة من العفو بجملة من الشروط: فيجب أن يكون "مرتكبو تلك الجرائم قد صدرت ضدهم عقوبة بغرامة مالية سواء كانت نافذة أو مع وقف التنفيذ، أو عقوبة بالحبس مع وقف التنفيذ سواء كانت مقترنة بغرامة مالية أو لا.

وفي حالة ما إذا كان قد حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، فيجب أن يكونوا قد أطلق سراحهم قبل صدور هذا القانون[900]". كذلك تعتبر المادة الثانية مادة هامة حيث قضت بأنه "يعفى بقوة القانون عن الجرائم المرتكبة قبل الثالث من جويلية 1968 وذات الصلة المباشرة بأحداث الجزائر وذلك متى لم يكن معاقبا عليها إلا بغرامة مالية أو بعقوبة سالبة للحرية سواء كانت مقترنة بعقوبة مالية أم لا على ألا تتجاوز مدتها عشر سنوات". وإن كانت هذه النصوص قد سمحت بإعادة الحرية لكثير من المعتقلين وعودة المنفيين، فإن نطاقها لم يكن واسعا إذ لم تشمل الأشخاص الذين صدرت في حقهم عقوبات شديدة أو الجرائم المعاقب عليها بعقوبات ثقيلة. ومن ثم اعتزمت الحكومة الجديدة المشكلة عام 1968 أن تذهب أبعد من ذلك، حيث تقدم روني كابيتان في 23 جويلية 1968 بمشروع قانون أمام الجمعية الوطنية التي قامت بالمصادقة عليه في ليلة الرابع والعشرين جويلية وتم إصداره بتاريخ 31 جويلية. وقد جاء هذا القانون متميزا عن القوانين السابقة من حيث نطاق تطبيقه ذلك أن المادة الأولى منه قد نصت على أنه "يعفى بقوة القانون عن كافة الجرائم التي ارتكبت في صلة بأحداث الجزائر. وتعد مرتكبة في صلة بأحداث الجزائر كل جريمة ارتكبها عسكريون خدموا بالجزائر أثناء الفترة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة[901]". وقد مكن هذا القانون من إطلاق سراح آخر المحبوسين(آرفو، سالان) ومن عودة المنفيين، فقد عاد ومنذ 1968 كل من جان فارد، جان كلود بيرو، جاك سوستيل، بيار سيرجان وجورج بيدو، بينما عاد جورجيو بولوس و طابارو المنحدران من وهران خلال العام الموالي. ومن بين جميع الشخصيات الريادية في منظمة الجيش السري، وحده فاردي لم يعد إلى البلاد حيث كان يعيش في الأرجنتين إلى أن وافته المنية في حادث سنة 1975. بعد ذلك بقي أمام المدانين من دعاة الجزائر الفرنسية لاسيما العسكريين أمر أخير يتعين تحقيقه والمتمثل في إعادة الإدماج.

مسألة عودة قدماء الجزائر الفرنسية إلى الحياة السياسية

لقد رأى قدماء دعاة الجزائر الفرنسية في ضعف الديغولية والعهد الصادر سنة 1968 عوامل باعثة على التشجيع، فقد راح الوزيران السابقان، جورج بيدو و جاك سوستيل ، يأملان في العودة القوية إلى المسرح السياسي، في حين لم يكن يرغب المسؤولون النشطاء، بتاتا ابتداء من جان-جاك سوريي وإلى جانب بيار سيرجان في القيام بمجرد دور مساندة.

إخفاق المضاعف ل" بيدو " و" سوستيل"

حمل جورج بيدو مباشرة عقب عودته إلى فرنسا يحاول أن يعيد لنفسه دورا قدم له في الحياة السياسية وأخذ يشن حملة نشطة مناهضة لاستفتاء 1968. غير أن حزبه الجديد، الحركة من أجل العدالة والحرية والذي أسسه بمساعدة آلان دو سيريني، لم يحقق النجاح المرتقب. فقد كان الفشل الذي مني به أمام جان تيبيري في الانتخابات التشريعية سنة 1973 نذيرا بوضع حد لآماله : فهو لم يحصل سوى على حوالي ألف صوت. وعاش حتى وفاته سنة 1983 معتزلا للسياسة.

ولم يكن المصير السياسي لجاك سوستيل بأفضل من ذلك. كان سوستيل قد حافظ من منفاه على علاقاته، وحاول من خارج البلاد أن يحقق عودته بمناسبة الانتخابات التشريعية لعام 1967. فقد ترشح في مدينة ليون ضد الديغولي لويس جوكس آزره نائبه السابق شارل بيروديي ومن طرف جان موبر " النائب البرلماني السابق عن منطقة الرون. إلا أن النجاح لم يكن حليفه في رهانه الانتخابي. وعلى غرار بيدو، فقد استغل سوستيل أزمة 1968 للعودة إلى فرنسا. وبعد وصوله إليها في 24 أكتوبر، قام بنشر مؤلفه السياسي الأخير تحت عنوان:"28 سنة من الديغولية[902]" وأسس عام 1969 نادي "الأفكار، الأشخاص والوقائع" كما شكل حزب " التقدم

والحرية". وبعد انتخابه مستشارا بلديا في ليون سنة 1971، راح يحضر تم ترشحه المقبل للانتخابات التشريعية لسنة 1973. وقد فاز فيها عن جدارة في الدور الثاني. ولكن ذلك النجاح لم يدم طويلا، حيث إن سوستيل لم يطلع سنة 1977 في خلافة لويس برادييل على رأس بلدية ليون، كما أنه خسر مقعده في البرلمان في انتخابات عام 1978 وبذلك انتهى مساره السياسي

ولم يكن المصير السياسي للشخصيتين قياديتين هما بيار سيرجان وحار جاك سيرفي أكثر إشراقا.

التحدي الفاشل لبيار سيرجان

في ندوة صحفية تم عقدها في 24 جوان 1968، أوضح قائد المجلس الوطني للمقاومة فورا رؤيته تجاه حركة ماي[903] وكان ما زال حينئذ يعيش في السرية : "كان رد فعلي التلقائي هو أن أتجه إلى المتاريس، وشعرت بالحجارة مل، يدي لأرشق بها هذا المجتمع الذي يجب تقويضه، وهو أمر بديهي، هذا المجتمع الذي ألقى بنا إلى ما نحن فيه. وإن كنت قد استعملت سنة 1963 كلمة الثورة، فذلك لأنني كنت قد أدركت فعلا حالة الشعور بعدم الرضا حيال مجتمع استهلاكي لا يؤدي إلى شيء ولا ينتهي إلى شيء. وبشكل ما، فإنني لم أنتظر السيد كوهن-بانديت للطعن في المجتمع بحالته الراهنة". يبقى الآن الانتقال من المعاينة إلى الفعل. وأمام الوضع الذي كانت تعيشه فرنسا في جوان 1968، كان بيار سيرجان يؤكد على وجود أمر مستعجل ألا وهو ضرورة الوقوف في طريق الديغولية في الانتخابات. وبالموازاة مع ما حدث في الجزائر، فإن الأمر يفرض نفسه : "إن الانتخاب لفائدة أنصار الديغولية معناه أن نخدع يوم 30 ماي. لقد خدعنا في 13 ماي، وكل من سينتخب لحساب أنصار الديغولية سيكون فريسة الخداع والخيانة ليوم 30 ماي." وإذا كانت الخطة واضحة، فإن الإستراتيجية السياسية أقل وضوحا من ذلك بكثير وتعرف أساسا بالسلبية : إن

المجلس الوطني للمقاومة لم يرغب في "التحضير من جديد لانقلاب أو الكاقول". فقد أصبحت الشرعية ونهاية العمل السري ذلك. وحينما عاد إلى فرنسا، وجد حركة الثورة الفنية وهي تتطلع إلى الوراء على رأس اتجاه ثالث حقيقي يصور على أنه "جبهة للعمل الثوري". وبالنسبة لمحرر جان ريفوليسيون، "إن له الآن رئيسا : بيار سيرجان"[904]. ومن ناحيته فإن القائد السابق لمنظمة الجيش السري العاملة كان بصدد الملاحظة. كانت عودته إلى الحياة العامة بنشر الجزء الثاني من مذكراته في دار لا تيل روند، "المعركة"، وذلك بعد عام واحد من نشره سنة 1967 للجزء الأول تحت عنوان "حياتي ثمنا لأفكاري". ورغم الآلام المتميزة مع حركة الثورة الفنية والعمل الجديد، فإن بيار سيرجان لم يكن يريد أن يبقى حبيس الجماعات الصغيرة، وراح، كما يوضح ذلك في لهجة ريفارول، يتطلع إلى إنشاء "جبهة أو جبهات" تقوم قواعد بسيطة وواضحة" : "التحالف التكتيكي ضد العدو المشترك. الاستقلالية الكاملة عن الحركات على المهيمنة. الانضباط الصارم في العمل على أن يتم ذلك بالموافقة الحرة. دون أي سعي تحضير الكفاح على قواعد عقلانية وفعالة"[905]. "الأهداف غامضة لكنه يبدو أن الرؤية أخذت في الوضوح مع انصار "لا" لاستفتاء 1969. وفي مقاله الافتتاحي في "أكسيون توفيل" في ماي 1969 استغل أحد المقربين من سيرجان وهو جان ريمبولد تلك المناسبة للعودة إلى تناول قضية الجزائر : « لقد رحل ديغول. إننا فعلنا كل شيء من أجل ذلك. واليوم أتذكر داقيلدر، بيافتس، دوفكار، باستيان-تيري، بيو، بيدان، كاراتي. بالنسبة لنا سيبقى ديغول دوما هو من قتل إخواننا وباع الجزائر وحطم إطارات الجيش وزرع الفوضى ولطخ شرف فرنسا. لقد حاربناه بالنسبة لبلادنا متأخرا أحد عشر عاما[906]". "كما يبدو أن انتصار "لا" قد فتح آفاقا جديدة. فقد تم حل المجلس الوطني للمقاومة، وقام سيرجان بإصدار صحيفة تحمل تسمية طموحة، "التحدي" "لو ديفي"، وهو ما يستشف من مقاله الأول: "الخروج من الخندق"[907]

ويرى بيار سيرجان أن "أسرة القوميين والمدافعين عن الوطن والتي انتمت عليها مسؤولية كل الجرائم قد تم سحقها وإقصاؤها عن المجتمع الفرنسي"، وأنه يجب منذ الآن أن تتبوأ مكانتها كاملة وبقوة القانون في "مصف المتحررين إذ إنها تنتمي اليوم إلى تعداد 41،52 بالمائة الذين صوتوا ضد الاستفتاء. ولتبرير هذا المطلب، فهو يذكر بالمعارضة المبكرة وبالثمن الذي تم دفعه في بعض الصياغات حيث نجد الخطاب المعادي للديغولية المردد لعبارات من قبيل ("من الذي تجاسر على مواجهة كراهيته وغضبه شرطته وركوب سائر الأخطار؟") يقارب بعض الخطابات الاسترجاعية (مثل ضحايا الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية مثل " حزب المعدمين ") ولكن وإن لم تكن حجج بيار سيرجان قد لاقت قبولا حسنا بين أوساط، فهل تعد كفيلة بكسب مناصرين ومجندين آخرين ؟ وحتى يتحقق ذلك كان لا بد أن نهاية حرب الجزائر ما زالت تمثل موضوعا مؤثرا. كما كان من اللازم أن النظر إلى تاريخ الديغولية والحكم عليه ينبغي أن يتم باعتماد ذات المعايير التي اعتمدها النشطاء القدامى. ولكن هذا غير صحيح. فإذا كان التيار المعادي للديغولية متعددا، فإن الذي هيمن على فرنسا لسنة 1969 لم يكن يمت إلا بأهون الصلات مع ذلك السائد بين الأعضاء السابقين لمنظمة الجيش السري. وأخيرا، فإنه كان من الضروري أن يتقدم القائد السابق للمجلس الوطني للمقاومة بمقترحات تتضمن الكيفيات الدقيقة بشأن الطريقة التي ينسى بها "لأسرة القوميين" أن تحتل مكانها على الساحة السياسية. وهو الأمر الذي يمكن عرضه في عجالة في ثلاثة خطوط جد مبهمة : إن " المعركة السياسية " يجب خوضها مع اعتماد "مرونة أولئك الذين برعوا في استعمال الأسلحة الدستورية المتاحة لديهم، ولكن مع اعتماد الصرامة التي تقتضيها القناعات العميقة " غير أن" لو ديفي" لم يمكن سيرجان ومقربيه من "الخروج من الخندق". فالصحيفة التي نشرت مقالات للمنفيين (سالان، بيدو) والمدافعين عنهم (رولان لودناك، حول

وقد احتضنت بعد ثلاثة أعداد وذلك في أكتوبر 1969 . وقد خلفه، كما هو معلن عنه في العدد الأخير، مركز أوربي للدراسات السياسية يرمي إلى إيجاد نظام سياسي واجتماعي فعال يسمح بتفتح الإنسان العربي في الإطار المادي وهو الإطار الذي يلائمه حتما حاضرا ومستقبلا وهذا في انتظار إلى تطور التقنيات مع المحافظة في نفس هذا الإطار على المبادئ التي تحكم تقليديا حياته وعمله[908] ".

ولكن مبادرات بيار سيرجان الجديدة منيت بالفشل وأحد عدد مؤيديه الثلاثي. وهكذا، أعلنت حركة الثورة الفتية قطيعتها مع الفصل الجزائري (" لقد ولت ساعة الانتقام وتصفية الحسابات والنشاط الياس، إن ضياع ما يكفي من الوقت في معارك لا أمل من ورائها[909] ") واتخذت توجها جديدا يتمثل في (المعاداة الشديدة للتيار السوفياتي وإقامة مشروع عالمي[910]) أدى ذلك إلى انفراط إدارتها القديمة : جان كون ناي بنفسه، ومن مثل كريستيون بيكروت (الذي كان حاضرا عام 1972 أثناء تأسيس الجبهة الوطنية)، في حين انضم نيكولا كاياناكيس إلى حركة العمل الفرنسي الجديد التي أنشأها برتراند رونوفين في أفريل 1971 ليغادرها عامين بعد ذلك[911]. وحده جان رجمبولد مع حركته أكسيون – فرانسيز الجديدة حاولوا إعطاء ديناميكية لذلك الإرث بالتشبث ب" دراسة شكل ما من العمل المشترك، سواء حركة منفردة أو حركة مشتركة أو لجنة تنسيق "، مع إجراء اتصالات بعض الشخصيات (بيدو، سالان)، والتجمعات (حركة الثورة الفتية، الحزب الوطني الشعبي[912])، والمجلات (النخبة الأوربية)، وبضيعة خال بيار سيرجان الذي تنظم له حركة العمل الجديد ندوات في الجنوب الغربي في أوائل 1970 [913]. باءت تلك الاجتماعات بالفشل، فأقر بالانهيار النهائي لحركة العمل الجديد[914]، وبالفرقة التي أصبحت منذ ذلك الحين عميقة مع حركة الثورة الفتية التضامنية وهي حركة جديدة والتي أصدرت مقالا غير موقع في " السوليداريست " تحت عنوان "موت بيار

سيرجان" وأوردت فيه أن "بيار سيرجان" قد التهمته الثورة وأن " السيد سيرجان لم يعد ذلك النقيب سيرجان"[915]. وهكذا فقد انطلقت الرحم الأم التي أنجبت منظمة حركة الشباب/حركة الثورة الفتية وغدا نسلها قاصرا على تأسيس نادي "جان دو براي" في إبريل 1974 الذي كان يضم على الخصوص جان كون، نيكولا كاياباكيس وكريستيون بيكروت. وبهذا بيان النادي مسار حياة أولئك الرجال : "من نكون؟ نحن رجال بين من الثلاثين والأربعين، حققوا نضجهم في المعارك التي خاضوها من أجل الجزائر الفرنسية، وهم في معظمهم على دراية بمختلف أفكار موراس، وقد حاولوا منذ عزيمة 1962 الحفاظ على روابط بينهم." إن الروح المعنوية في حقيقة الأمر ليست في الوقت الراهن على ما يرام : "أي نجاح يمكننا أن نتشدق به من أجل بناء مشروع جديد؟ لا يوجد ولا ريب. لقد عرفنا منذ عشرة أو عشرين عاما جملة كبيرة من الإخفاقات والانتكاسات و الخيبات. لم يعد لدينا أي حنين لا طائل من ورائه، ولم نعد في انتظار أي دليل."[916]، وبقي نادي جان دو براي يعاني لعدة سنوات.

مشروع جان جاك سوزيني وما اعترضه من عقبات

يختلف مشروع سوزيني اختلافا كبيرا عن مشروع سيرجان ورجال حركة الثورة الفتية. فهو بالفعل أكثر إحكاما اجتماعيا وسياسيا. اجتماعيا، لأن الرئيس السابق لجمعية السجناء السياسيين اعتزم مخاطبة أولئك الذين تمت عودتهم إلى الوطن وذلك بالاعتماد على فيدرالية الجنوب للفرنسيين العائدين إلى الوطن. وسياسيا، لأن سوزيني، وبدعم من زاڤامي، بيرتوليني، روي و بيريني، أسس في ماي 1969 جمعية قدماء المعتقلين والمنفيين السياسيين. غير أن عودة سوزيني إلى الساحة السياسية أصبحت تعاني صعوبات إثر ما حدث في 28 ديسمبر 1968 حيث تم اختطاف ثم اختفاء العقيد ريمون فوريل، أمين المال في منظمة الجيش السري[917]. وقد أدى إلى إجراء تحقيق أمني واسع النطاق في أوساط القادة السابقين في منظمة الجيش

السري، حيث تم توقيف سوزيني واحتجازه تحت النظر لبطلق سراحه بعد الاستجواب وذلك في بداية 1969. حينها أخذ يفكر في القيام بتدخل سياسي وإعلامي بإصدار دورية شهرية تسمى "لونيتي" والتي قدمت على أنها " الجهاز الشهري لفيدراليات الفرنسيين العائدين إلى الوطن". وقد ساهم في كل من بيرنار جورج، جان مارك كالفليش وفيليب ماركوفيتشي. إلا أن هذا الجهاز الإعلامي لم يتعد العدد الصفر.

خلال السنوات التالية ما فتئت قضية فوريل تطفو على السطح وتعدي بين جمعيتين ممثلان قدماء المعتقلين، الجمعية التي يقودها سوزيني، جمعية الدفاع عن الحقوق المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين برئاسة العقيد فارد والتي كانت تضم في مجلسها الوطني جان–كلود بريير. وقد ساندت هذه الأخيرة سيمون فوريل عقيلة العقيد المختفي التي اتهمت باسم جان–جاك سوزيني و هوبير باسو. وفي خضم ذلك الجدل، أثيرت مسألة "أموال" منظمة الجيش السري. فخصوم فوريل وجهوا إليه أصابع الاتهام بتحويل تلك الأموال لفائدته بينما يؤكد مناصروه على التصرفات العادية للمسير المؤقت الذي ائتمنه فوريل على تلك الأموال. تعاقب الاتهام والتخويف. في شهر مارس 1972 رفع جان–كلود بريير شكوى بتهمة المساومة. وبعد أشهر قليلة من ذلك، تم في أكتوبر توجيه الاتهام رسميا بإخفاء جثة إلى جان–جاك سوزيني الذي كان طليقا منذ شهر جويلية 1971[918]، وتم إيداعه الحبس الاحتياطي من جديد وذلك إلى غاية شهر 1974. لقد انتهت هذه القضية التي استغرق التحقيق فيها وقتا طويلا في سنوات السبعينيات دون أية محاكمة (يؤكد مناصرو فوريل على وجود علاقات بين هوبير باسو و فاليري جيسكار ديستان[919]). وإلى غاية التسوية النهائية لها سنة (1986)، ظل الأفق السياسي لجان–جاك سوزيني مسدودا. فقام حينها القائد السابق لجمعية السجناء السياسيين بإتمام دراساته في الطب وحصل على الدرجة الثالثة في الاقتصاد[920]، كما أسس شركة للأمن وهي شركة الدراسات والتسيير في الأمن.

21. من خيبة جيسكار إلى عفو ميتيران

خيبة جيسكار

لقد تسببت وفاة جورج بومبيدو في الثاني من أفريل 1974 في القسام صدع في المعسكر الديغولي بشأن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وسمحت لغاليري جيسكار ديستان بفرض نفسه للوقوف في مواجهة فرانسوا ميتيران رجل" البرنامج المشترك " لاتحاد اليسار. كان بوسع وزير المالية الشاب الاعتماد على مؤازرة أحد الأحزاب وهو حزب الجمهوريين المستقلين، غير أنه كان يفتقر إلى الإمكانيات البشرية المتاحة لخصومه في سبيل القيام بحملة انتخابية تقتضي طاقة هائلة كحملة الانتخابات الرئاسية. وفي محيطه القريب كان هوبير باسو الأمين العام لمنظمة الجمهوريين المستقلين التي التحق بها سنة 1967، يتوفر على أصدقاء قدماء له وهم على استعداد كامل لمساندة الرئيس المقبل، أولئك الأصدقاء الذين كان أفراد محيطه، وفي مقدمتهم ميشال بونياتوفسكي، على معرفة تامة بهم[921]. وتحد بيار سيرجان في صدارة هؤلاء، وإلى جانبه أعضاء سابقون في حركة النظام الجديد (وهي حركة تأسست وسط بهرجة كبيرة في 13 ماي 1970 وانحلت في 28 جوان 1973 [922])، والذين يشكلون وراء آلان روبيرت جهاز الأمن الجيسكاري[923]. فبالنسبة للجميع، إن التصويت لصالح جيسكار هو تصويت مفيد وذلك للتخلص نهائيا من الديغوليين التاريخيين وإيجاد مكان في دوائر النظام الجديد والخروج من التهميش. وعلى خلاف ذلك، فإن جان ماري لوبان والجبهة الوطنية لا يمثلون حلا بديلا ذا مصداقية، فضلا عن التطاحن الداخلي الذي طبع السنوات الأولى

الوطنية عقب الانتكاسة التي لحقت بها في الانتخابات التشريعية سنة 1973 (تحصل مرشحوها على 108.000 صوت[924]).

نجاح جيسكار ديستان لم يكن كافيا في إرضاء أنصار الجزائر الفرنسية. ينص قانون العفو المؤرخ في 16 جويلية 1974 على الخصوص في بنده 18 منه على أنه " لا يؤدي العفو إلى إعادة الإدماج بقوة القانون في الوظائف أو الأعمال أو المهن أو الرتب أو الخدمات العامة أو الوزارية. ولا يؤدي بأية حال من الأحوال إلى إعادة بناء مسار مهني". كما أنه "لا يؤدي العفو إلى إعادة الإدماج في مصف جوقة الشرف أو مصف التحرير أو مصف الاستحقاق الوطني ولا في الحق في حمل الميدالية العسكرية[925] ". وهكذا لم تلب المطالب الرئيسة لقدماء القادة الحركيين. والأمر نفسه ينطبق على سياسة الحكومة فيما يتعلق بتعويضات العائدين إلى الوطن[926]. وفي جويلية 1976 استنكرت حركة تدعى عدالة الأقدام السوداء بطء السياسة الحكومية[927]، وشرعت في شن حملة من الهجمات بالمتفجرات. وقد تم توقيف تسعة مناضلين في جمعية الاتحاد النقابي للفرنسيين العائدين من الجزائر وشمال إفريقيا، وهي جمعية تأسست سنة 1965 من قبل روحي بدقن وهو شقيق كلود الذي تم إعدامه رميا بالرصاص. وإن كان هذا الموقف الإرهابي يعد هامشيا، فإنه أخذ يكتسب المزيد من الوزن حتى تم توليه بحادثة " مرقة نيس" التي دبر لها ألبير سباجياري، وهو ناشط سابق من أجل الجزائر الفرنسية. ومن ناحية أخرى، وكما يبرز ذلك بحق ريمي لوفير، فإن 1976 كانت أيضا السنة التي قام فيها جاك روزو (مسؤول سابق في حركة الطلبة الشانويين لمدينة الجزائر) وفي فورزي (أحد وجوه الباريس) بتأسيس التجمع والتنسيق الوحدوي للعائدين من الخارج، وهي جمعية تهدف إلى أن تقف كجماعة ضغط في مواجهة السلطات العامة.

كان الأقدام السوداء يعتقدون إمكانية الاعتماد على مساندة شيراك كاتب الدولة للعائدين إلى الوطن، جاك دوميناتي، الذي كان في الماضي مؤيدا لقضية الجزائر الفرنسية، والتي لا يزال يناصرها وذلك من خلال مشاركته في تولون سنة 1980 في "احتفال أقيم تخليدا لأرواح ضحايا الجزائر الفرنسية[928]"، وهذا دون الاعتماد على سياسة الصرامة المالية التي كان ينتهجها ريمون بار الذي كان يجمع منذ 27 أوت 1976 بين منصبي الوزير الأول ووزير الاقتصاد والمالية على غرار ما فعله في زمانه كل من ريمون بوانكاري وأنطوان بيني. وإذا كان ريمون بار قد قبل في جويلية 1977 بمبدأ التعويض على مدى ثلاثين عاما، فإن الجمعيات كانت تتابع باهتمام مضمون تصريحاته وأعربت عن تأثرها حين أغفل في 26 أفريل 1977 الإشارة إلى العائدين إلى الوطن في خطبة له كان موضوعها يتمحور حول الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا[929]. ولم يكن ذلك كافيا للتغطية على رجل كان قد سبق له أن صرح في السابع من أكتوبر 1976 : "إن الحكومة لا ترسم سياستها بناء على عدد الحشود". هذا وإن صرامة ريمون بار مضافا إليها وجود فيليب ماستر إلى جانبه، وهو المدير الإعلامي السابق بالجزائر ستي 1962–1961 لم تكن لتساعد البتة على تحسين العلاقات بين نظام جيسكار والممثلين لفرنسيي الجزائر أو الناطقين باسمهم. وقد قدمت حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 1981 في الوقت نفسه تصويرا لذلك وخاتمة له.

عفو ميتيران

إذا لم تكن مسألة الجزائر الفرنسية تمثل رهانا أساسيا بالنسبة للانتخابات الرئاسية، فإنه لم يكن التعاضي عنها تماما. فهناك عناصر مختلفة أعادتها إلى الواجهة عشرين عاما بعد الانقلاب. وأول تلك العناصر ترشح ميشال دوبري. وقد اعتبر بيار سيرجان ذلك استفزازا، فقرر الاحتفال على

الخاصة بذكرى الانقلاب وذلك بأن نظم "عملية سفينة النزهة" ... يوم 22 أفريل أشخاص كانوا قد شاركوا في الانتفاضة. وفي ... بدأ التحضير للتخلي عن فاليري جيسكار ديستان لحساب ... ميتيران. اعتبر جاك روزو وفي فورزي أن حكومات ريمون بار ... مطالبهم، ومن ثم قررا البحث عن بدائل أخرى. ولم يكن ... الرجال يوما من صف اليسار، ويوضح في فورزي حالته النفسية ... : "لقد كان فاليري جيسكار ديستان مساندا للجزائر الفرنسية، ... أن يمنحنا العفو خلال عهدة حكمه. لقد خيب آمالنا حين أوضح ... السياق السياسي لم يكن يسمح له بذلك. وهو إن لم يفعل، فالسبب ... في حقيقة الأمر إلى ريمون بار الذي كان يعترض بشدة على اتخاذ ... إجراء في هذا النطاق. لذلك اتجهنا نحو "ريبس" (نحام من الأقدام السوداء ينتمي إلى اليسار[930]) ونحو ميتيران. لا تهم الألوان السياسية في النهاية. لقد كانت غايتنا من إنشاء التجمع والتنسيقية الوحدوية للعائدين إلى الوطن من وراء البحار سنة 1976 هي إيجاد لوبي حقيقي للأقدام السوداء. وقد تحقق لنا مبتغانا فيما يخص العفو مع ميتيران.[931]"

وقبل الاتصال بالمرشح الاشتراكي، كشف فورزي و روزو عن نواياهما لجان فارد. وقد قبل فانند جمعية الدفاع عن الحقوق المعنوية والمادية للقدماء المقاتلين السياسيين بأن يقدم الدعم لهما، وقام الثلاثي في مارس 1981 بزيارة لراؤول سالان. استقبلهم الزعيم في شقته الكائنة بباريس، وما لبث أن اقتنع بحججهم : "سوف نؤيد ميتيران، فهو على أية حال كان من القلة القليلة الذين جاؤوا للإدلاء بشهادتهم في المحاكمة[932]." وأخذ جان فارد تأكيدا من سالان بالتصويت لصالح ميتيران، وكان المقابل : "خمسة عشر وعدا للقائدة الأقدام السوداء، من ضمنها الوعد الخاص بالعفو الشامل". وفي الرابع أفريل 1981 بمدينة أفينيون، قدم المرشح فرانسوا ميتيران التزاما كتابيا بشأن هذا الملف : " أؤكد لكم عزمي، عزمي القديم، على وضع حد

بهاني تشاكل العائدين إلى الوطن، وخصوصا فيما يتعلق بمسألة العفو. أريد أن يفهم الجميع، وفي روح من الاتحاد الوطني، أنني أتمنى أن يكون العفو شاملا وماحيا لكافة الآثار الناجمة عن المأساة الجزائرية[932]. تلك المتعلقة بالمسار المهني." وفي هذا الصدد لم يأت ميتران بأي جديد إذ كان يردد نفس الخطاب عام 1965. وقد نادى الروكور (التجمع والتنسيقية الوحدوية للعائدين إلى الوطن من وراء البحار) للتصويت ضد فاليري جيسكار ديستان، ورفع بذلك عدد الأصوات لصالح المرشح الاشتراكي يوم الفاتح ماي 1981. بقي حينئذ على الرئيس المنتخب أن يفي بوعد لا يبدو أنه يجهل ما سينجر عنه من عواقب : كان ذلك "أول خلاف حضر" بين فرانسوا ميتران وأغلبيته[934].

أخذ الرئيس الجديد الوقت الكافي، حيث لم يقم إلا بعد عام من انتخابه وخلال صائفة 1982، بتكليف ريمون كوريير كاتب الدولة للعائدين إلى الوطن الذي جاء لزيارته في إقامته الصيفية "لاتشي"، بإعداد مشروع قانون. وفي مجلس الدولة أوكل نائب رئيس الهيئة بيار تيكولا (عضو سابق في ديوان فرانسوا ميتران) التقرير حول النص إلى الآن دو لاكوست-لاريموندي (دي صلة هو أيضا برئيس الجمهورية). وحيث كان عضوا في لجنة فانسان وفي فريق الحملة الانتخابية لتيكسي فينيانكور ومعارضا مقترما لنظام ديفول، فإن المستشار في مجلس الدولة كان مؤيدا تماما للنص مدافعا ومصمما[935]. ثم أحيل النص إلى الكتلة الاشتراكية في الخامس من شهر أكتوبر الموالي في وقت كان غائبا فيه بيارجوكس، رئيس الكتلة وأمين مفاوض اتفاقيات إيفيان. وقد شهدت الأسابيع التالية تأزما للوضع. فبعد أن عاد بيار جوكس من زيارته للعديد من الشخصيات الاشتراكية، رفع يوم 18 أكتوبر أثناء انعقاد المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي، طلبا بأن توافق الحكومة على تعديل من اقتراح آلان ريشار يتضمن إبعاد الجرائم من العفو، وإلا فعليها أن تسحب النص. وفي العشرين أكتوبر

[illegible] فرانسوا ميتران أثناء مأدبة غداء أن يشرح موقف بعبة الترويج له في [illegible] الحزب. غير أن ذلك لم يسفر عن أي طائل. فبعد يومين من ذلك، [illegible] قراءة أولى أمام الجمعية الوطنية، صوت 266 نائبا اشتراكيا (من بين [illegible] المادة تعديل بإلغاء المادة السادسة من المشروع والتي تقرر العفو [illegible] الجرائم الثمانية[936]. لقد كان ذلك بالنسبة لفرانسوا ميتران [illegible] دريعا. ومع ذلك فهو لم يستسلم للأمر. وفي 17 نوفمبر صادق مجلس [illegible] في قراءة أولى على النص بما في ذلك المادة السادسة. فكان لا بد [illegible] النص أمام الجمعية الوطنية. عندها قرر الرئيس الإفادة لحسابه من [illegible] شال شاراس باستعمال المادة 49-3 قصد تمرير النص، وهو الأمر [illegible] عليه بيار موروا يوم 23 نوفمبر. وحيث لم يودع أي ملتمس [illegible] تمت الموافقة على النص[937]. وتعد هذه القضية أول علامة تحد [illegible] في مواجهة أمينهم الأول سابقا. أما بالنسبة لأنصار الجزائر [illegible] والأعضاء القدماء في منظمة الجيش السري، فقد جاء هذا العفو [illegible] كإعلان عن النهاية.

22. من منظمة الجيش السري إلى الجبهة الوطنية : هل تمت الخلقة ؟

إذا كانت الأعمال التي تناولت الجبهة الوطنية كثيرة، فإن القليل منها ما تعرض للروابط الموجودة بين إرث الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري وتصاعد قوتها. وإن معظم تلك الأعمال هي في الإطار مخصصة لجان ماري لوبان، وذلك خصوصا للتطرق إلى القضايا القضائية التي اتهم فيها أثناء حرب الجزائر (اتهامات بممارسة التعذيب)[919]، وهكذا يشبه بنجامين ستورا جان ماري لوبان بعودة العنصرية الاستعمارية ودعما لطرحه، يستشهد بمقاطع من خطاب لرئيس الجبهة الوطنية، ألقاه في الثاني أفريل 1987 بباريس : " إذا كنتم أوفياء لفرنسا، وإذا كنتم تحبونها وإذا كنتم تؤمنون بقوانينها وآدابها ولغتها وطريقة تفكيرها، وبكلمة واحدة، إذا كنتم ستتصهرون فيها، فنحن لن نمانع أن تكونوا منا، فالمهم أن يكون لمة قبس من الود وليس مجرد مصلحة مادية من وراء فعلكم أما إن بقيتم أوفياء لأصولكم -وهو أمر جدير بالاحترام وأنا أحترمه- وإن زعمتم العيش طبقا لقوانينكم وآدابكم الخاصة بكم وبثقافتكم، فمن الأفضل أن تعودوا إلى بلادكم، وعدا هذا فإن الأمر كله سينتهي إلى ما لا تحمد عقباه ". وتطرق جان-ماري لوبان في خطابه ذاك إلى حرب الجزائر " ليقول لعدد من الجزائريين المتغطرسين المقيمين بفرنسا إن بعض أهلهم قد ماتوا من أجل أن يكون لهم وطن وليس من أجل أن يأتوا للعيش في وطنا[920]. وبينما كان جان-ماري لوبان يتحدث، أخذ عدد من الحاضرين بالهتاف "الجزائر فرنسية "، " جبهة التحرير الوطني إرهابية ".

وهكذا وبعد خمسة وعشرين عاما من اتفاقيات إيفيان، ما زال الأمر على حاله يدور، وعدت الجبهة الوطنية تمثل ملاذا من الطراز الأول للمتطلعين إلى استعادة[921]. ويذهب بنجامين ستورا إلى أن حرب الجزائر لم تنته إطلاقا وما زالت مستمرة[922]. وربما كنا أمام انصهار بين منظمة الجيش السري والجبهة الوطنية[923]. وبتشخيص تاريخ الجبهة الوطنية، لا تبدو هذه الرؤية بديهية على الشكل وتطرح مسألة مركزية فصل منظمة الجيش السري في التاريخ وعلى الخصوص تطور الجبهة الوطنية.

قضية لوبان

هناك رهان أول يخص جان-ماري لوبان والمكانة التي يحتلها في مساره وفكره السياسي كل من حرب الجزائر والكفاح من أجل الجزائر الفرنسية (لم ينتم أبدا إلى منظمة الجيش السري). لقد كان جان-ماري لوبان في وقته مؤيدا للإدماج و " لفرنسا الإفريقية "، حيث صرح على سبيل الجمعية الوطنية في 28 جانفي 1958 : "ما ينبغي قوله للجزائريين هو إنه كما نريد أن تجعل منهم فرنسيين، فليس لأنهم بحاجة إلى فرنسا وإنما لأن فرنسا بحاجة إليهم، وأنهم ليسوا عبئا أو ليسوا كذلك إلى غاية اليوم. وسيكونون بخلاف ذلك الطرف الديناميكي والدم الجديد في عروق أمة فرنسية تكون قد أدمجناهم فيها." أما فيما يتعلق بالعقبات التي تواجه هذا الإدماج، فإنه يجب عدم إغفالها وخاصة ما تعلق منها " بالدين أو العرق ". ويضيف النائب الشاب في هذا الشأن : " أؤكد بالنسبة للدين الإسلامي أنه ليس هناك من الناحية المعنوية مانع من أن يكون المسلم مواطنا فرنسيا كاملا. إن الأمر خلاف ذلك تماما. فتعاليم الإسلام في جوهرها هي نفسها تعاليم الدين المسيحي والتي تمثل أساس الحضارة الغربية. ومن جهة أخرى، لا أعتقد أنه توجد أعراق في الجزائر أكثر منها في فرنسا "[924].

ماذا تبقى من هذا الإرث ومن ثقل الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية؟ بعض الأقوال تذهب إلى وجود صلة بين الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية والصراعات السياسية الحالية. ومن ثم صرح جان-ماري لوبان في سبتمبر 1984 في النادي الوطني للعائدين بمدينة نيس، في لقاء تكريمي للمدافعين عن الجزائر الفرنسية: "إن الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية حضّر للكفاح من أجل فرنسا الفرنسية!"[943]. غير أن قراءة في خطب ومؤلفات رئيس الجبهة الوطنية، وكذا الأعمال المخصصة لأفكاره، خصوصا أعمال بيار-أندريه تاغييف، تدعو إلى الحد من أهمية مكانة حرب الجزائر وإرث الجزائر الفرنسية في رؤيته السياسية[944]. ويلاحظ الأمر ذاته أيضا في برنامج الجبهة الوطنية. وسواء تعلق الأمر بالسياسة الخارجية أو بالهجرة إلى فرنسا، فإن المسألة الجزائرية الهامة لا تمثل إلا جزء من كل. وعليه، يرجع مشروع 1985 انحطاط أوربا الذي ندد به، إلى الانهيارات التي كان الأوربيون ضحية لها. وهي بالنسبة للحالة الفرنسية تحيل إلى حقيقة أنها قد "عانت بصورة مباشرة انعكاسات تصفية الاستعمار والطعن في كل العمل الذي تم إنجازه وراء البحر"[945]. وفيما يتعلق بالهجرة، يحذر البرنامج نفسه من مخاطر الهجرة المتمثلة في هجرة الدهماء، وعدم الأمن وتطرح مسألة المواطنة. وبالنسبة لهذا الموضوع الأخير، يبرر المثال الجزائري ضرورة إصلاح قانون الجنسية، وذلك بإقرار إجراءين. الأول هو إلغاء الحق في اكتساب الجنسية بالميلاد وتعويضه بالحق في اكتساب الجنسية بالدم[946] لهم. وفيما يخص ازدواج الجنسية، "منح حق الخيار للفرنسيين المغاربة مزدوجي الجنسية "مع ضرورة التأكيد على عدم خلط هؤلاء بالفرنسيين المسلمين وهم الحركى أو أبناء الحركى الذين اكتسبوا الجنسية بفضل الدم الذي أراق"[947].

مارات الجبهة الوطنية

ور إرث حرب الجزائر أو الإشارة إلى الجزائر الفرنسية في الكثير من خطب مسؤولي الجبهة الوطنية وفي دعاية هذه الأخيرة. وعلى سبيل المثال يمكننا أن نذكر في هذا الصدد استعمال برونو ميغري لمقال صدر في جريدة المجاهد في الخامس جويلية 1985، يتناول رحيل الفرنسيين عن الجزائر، وذلك للتأكيد على "حملة الدعاية المعادية لفرنسا" : " قضي الأمر. لقد سحقنا أبناء شارلمان. قضي الأمر. إنه الفرار. لقد علمتمونا الأمر. لقد أردتم أن تجعلوا منا منتجات من صنع شارلمان أو من صنع الماركسيين. لقد سحقناكم. مثلما سحقنا ماسو. قضي الأمر. لقد كسرنا شوكتكم... لقد سحقناكم. مثلما حدث لكم في الفيتنام. في كوبا. في أنقولا. اجمعوا أمتعتكم. قضي الأمر يا بيجو. قضي الأمر يا لاكوست. قضي الأمر يا سوستيل. لقد كان ناوسا، كانت محرقة "[948]. ويمكن أن نورد أمرا مماثلا يتعلق بتصريح لجان ماري لوبان في العشرين أفريل 1995 بمناسبة الحملة للانتخابات الرئاسية حيث دعا مخاطبيه إلى التفكير في "التجربة المأساوية لمواطنينا في شمال إفريقيا والفرنسيين المسلمين الذين طردوا من قبل الأشرار". وأضاف لرئيس محذرا : "هل نحن على استعداد لنقبل بألا نكون نحن أيضا سوى غرباء في بلدنا"[949] ؟. وأخيرا، إن الرجوع إلى قضية الحركي أمر معتمد بانتظام، حيث إن عددا خاصا من جريدة فرانسيه صدر أولا في 13 جوان 1999 بمناسبة الانتخابات الأوربية نشر صورة سيد أحمد يحياوي ابن نائب برلماني قتل على يد جبهة التحرير الوطني" مرفقة بالأسطورة : "الحركي مع لوبان. أكثر من رمز، وفاء مجتمع الحركى نحو فرنسا ونحو المدافع عنهم في اللحظات الصعبة : جان ماري لوبان "[950].

ومن الخطابات يجب الانتقال إلى الفاعلين والتساؤل عن الروابط بين قدماء أنصار الجزائر الفرنسية (ولاسيما في صفوف منظمة الجيش السري)

والجبهة الوطنية، وعما إذا كان هذا الأخير يعد خيارا مميزا بالنسبة لقدماء أعضاء منظمة الجيش السري المشغلين بالعودة إلى السياسة. إن الشهادات التي تحصل عليها[951] والأعمال المتوفرة حول سوسيولوجية مرشحي ومنتخبي الجبهة الوطنية، وفي ظل عدم وجود دراسات شاملة، لا تسمح إلا بتقديم طروحات معينة. فالجبهة الوطنية ليست نقطة الوصول الوحيدة للأعضاء القدماء في منظمة الجيش السري. ففي الجنوب الشرقي استطاع قدماء أعضاء المنظمة مساعدة بعض الشخصيات السياسية من المعسكر التقليدي على الفوز في الانتخابات وخاصة في مقاطعة الفار. ويعرض الناشط جورجو بولس لذلك دون لف أو دوران بالتطرق إلى مسعاه لدى فانسان كيفي : لقد كنا دوما متواجدين في كامل الجنوب الشرقي بحوار جميع الشخصيات السياسية. إنهم قاموا بإعادة إدماج الكثير منا من خلال بعض المصالح البلدية وغيرها. وقد مكنا فرانسوا اليوتار من أن يكون رئيس لبلدية فريجوس حيث كان عدد كبير من أعضاء منظمة الجيش السري يقطنون تلك المنطقة[952]. وفي الجبهة الوطنية كان إرث الجزائر الفرنسية، بل وحتى إرث منظمة الجيش السري، يحتل مكانة لا بأس بها ولكنه ليس سوى علامة مميزة من بين أخرى. فهو موجود من خلال مراكز المسؤولية في تنظيم الجبهة و ترشيحاتها وروابطها الجمعوية. إن الانتخابات الأوربية لسنة 1984 تقدم عبرا مختلفة. فمن بين 81 مرشحا يظهر اسم مراد خاوة، وهو نائب برلماني سابق عن مدينة الجزائر. وهو لا يعد مجرد ضمان للمهاجرين[953]، بل ودلالة على استمرارية الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية. وقد امتدت إلى انتخابات 1988 مع ترشح صورية جبور وهذا بعض الظرف عن الجدل القائم حول استغلال اسم أحمد جبور[954]. ونجد أكثر دلالة من قائمة ترشيحات 1984 تلك الخاصة بأعضاء" المجلس الوطني لمساندة قائمة جبهة المعارضة الوطنية لأوربا الأوطان"[955]. وقد تضمنت على الخصوص أنطوان أرقو، لويس بيرتوليني[956]، جان دبد-

جان لويس تيكسي فينيانكور. ومن إقامته في تولون نادى ... كذلك إلى التصويت لصالح الجبهة الوطنية[957]. لقد كانت ... الجبهة الوطنية خلال سنوات الثمانينات تحوي ... عمر الجزائر الفرنسية أو منظمة الجيش السري أو ما تعلق بها : ... أريغي، بيار ديكاف[958]، روجي هولاندر، رولي سوتر[959]، جان- ... أكولان[960]، بيرنار مامي[961]، بيار سيرجان[962]، جان-كلود باردي[963]. ... الأطفال مسار آبائهم، ويعتبر تيبو بوفروي دو لاتوكناي، ابن ... كلامار ووجه بارز في الجبهة الوطنية، في منطقة ... هجوم البوتي معزولا جدا[964].

... تمولا أخذ يرتسم في عام 1985-1986 مع البروز الفوري ... جدد جاؤوا من أحزاب اليمين البرلماني. ومن الأمثلة الدالة على ... أنه في سنة 1986 ،قامت إدارة الحزب ممثلة في جان-بيار ستيربوا ... بيرونو ميغري لتنشيط قائمة الجبهة في مقاطعة ليزار وكان قد التحق ... بالجبهة. وتم التحكيم على حساب شخصيات محلية في الحركة ؛ وهو ... عنه استقالة أربعة أعضاء في المكتب الإقليمي من ضمنهم جان- ... أيان ممثل أصدقاء الجنرال سالان[965]. ومن الأمثلة الدالة على ذلك ... هو رفض جان ماري لوبان لأن ينافسه شخصيات قديمة بارزة في ... أنصار الجزائر الفرنسية أو جمعيات للعائدين كثيرة الحركة. ومن ... رفضه في ديسمبر 1985 للعرض الذي تقدم به جوزيف أورتيز ... قوائم الجبهة الوطنية في الجنوب الشرقي[966]. كان أورتيز بعد عودته ... فرنسا عام 1970 واستقراره بمدينة تولون قد فتح حانة ومطعما، وقام ... خاص في ماي 1970 بتأسيس نادي الوطنيين والعائدين والذي كان ... من أعضائه الصحافي أندري سوفان كأمين عام وهو عضو سابق ... الحركة العمل السياسي والدعاية، فرع الجزائر[967]. واستطاعت الحركة ... في نهاية المطاف بعد أن ظلت على الهامش لوقت طويل حيث

اصبح أورتيز في عام 1984 ،يترأس الفيدرالية من أجل وحدة اللاجئين والعائدين وأصدقائهم التي كانت تضم حوالي 12 جمعية وسند والمد شرف . العقداء لاشروا، أرفو، فارد، علي بوعلام (ابن الباشاغا)، ا سوجان ولابي دامار. وعليه فإن الخدمات التي عرضها أورتيز على لوبان لم تكن قليلة الأهمية خاصة وأن أعضاء فيدرالية وحدة اللاجئين والعائدين كانوا على قوائم اليمين في الانتخابات البلدية لعام 1983. لكن الرفض كان في غاية الوضوح فكتب أورتيز في جريدة فرنسي شمال إفريقيا الفرنسي : "نحن مع كافة الأحزاب السياسية ولكن بهيئة انتخابية غير ناضجة إلى حد ما." والأمر نفسه ينطبق على العلاقة بين رئيس الجبهة الوطنية والاتحاد النقابي للدفاع عن مصالح الفرنسيين المتراجعين من الجزائر[968]. وكانت الجبهة الوطنية قد استندت على تلك الجمعية التي دعت خلال الانتخابات الإقليمية سنة 1985 إلى التصويت لفائدة مرشحي الجبهة الوطنية. وبعد عامين من ذلك استضافت الجمعية جان ماري لوبان كضيف شرف بمزرعة الكروم التابعة لها في البيلاردييي .تمديدة تورف والتي يديرها رئيسها لوجيو إيباباس. وإن كان لوبان قد امتنع عن مهاجمة مضيفيه، فقد أسس في 1987 هيئة مضادة هي المجلس الوطني للعائدين وكان بيار سوجان رئيسه الشرفي والذي استقبل في مكتبه جورج دهمار[969] وبيرنار لوفيفر. وبدلا عن نشاط الاتحاد النقابي للدفاع عن مصالح الفرنسيين المتراجعين من الجزائر، راح المجلس الوطني للعائدين، يفضل الأعمال ذات الصبت الإعلامي (احتجاجات سنة 1993 ضد عرض التلفزيون لفيلم :لقد كانت الحرب).ولم يكن إنشاء المجلس الوطني للعائدين ليضع حدا للاتصالات مع مسؤولي الاتحاد النقابي وبقيت اختلالات عديدة موجودة[970]. وهكذا فإن اللجوء إلى شخصيات بارزة في الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية كان حاضرا دوما، حتى خلال سنوات التسعينيات. ويمثل جان–جاك سوريتي رمزا لذلك، حيث وقع بانحرافه في الجبهة الوطنية عودته إلى الساحة

السياسية وترشح بتلك الصفة في مرسيليا إلى الانتخابات التشريعية سنة 1981 (حيث انهزم في الدور الثاني) ثم انتخب مستشارا جهويا في العام

...ملو ومنتخبو الجبهة الوطنية

...ن الدراسات قليلة فيما يتعلق بالمناضلين، أصولهم ودوافعهم. ويمكن ...كر هنا الدراسة التي أنجزها عالم الاجتماع دانيال بيراي الذي قام ...حقيق "في العلن" من عام 1996 إلى 1999، وشارك "في نشاطات ...موعة من المناضلين لناحية باريس "، وخاصة في جمعية التعاون الوطني، وهي جمعية مرتبطة بالجبهة الوطنية[971]. وقد زوده عشرون شخصا من بين التسعة والعشرين الذين تعرف عليهم ، بمعلومات حول علاماتهم المميزة والتي كان من بينها ملاحظة: " عائد من الجزائر " أو " مؤيد نشط للجزائر الفرنسية ". كان عدد " العائدين من الجزائر " ثلاثة (رجلان تزاوج سنهما بين الثلاثين والستين، وامرأة نيف عمرها عن الستين). شخص واحد فقط وهي امرأة تجاوزت الستين من العمر وتعلن أنها من أتباع مشروعية الملكية، قد أكدت تأييدها فيما مضى لقضية الجزائر الفرنسية. إن المجموعة المرجعية ...دودة العدد ولكن ينبثق عنها قسمان. الأول، ويتعلق بالعائدين يشير إلى ...طابع الأقلية وإن كان لا يستهان به من حيث النسبة. والثاني يخص السن: فإن كان الذين لم يبلغوا الثلاثين من العمر متواجدين في العينة (9)، فلا ...د منهم يتمسك بتلك الهوية[972]. إن الأنظار الموجهة نحو إرث الجزائر الفرنسية (لاسيما فيما يتعلق بمصير الحركي) متنوعة كما هي الحال بالنسبة لانشغالات المناضلين والمناضلات. ويروي دانيال بيراي زيارة التأييد التي قام بها في سبتمبر 1997 لأبناء الحركي الذين كانوا في إضراب عن الطعام في ساحة "الإبنفاليد" والذين آزرتهم الجبهة الوطنية منذ البداية، بل وكانت تأمل أن تفعل أكثر من ذلك، المهم أن ينضوي المضربون تحت لواء الجبهة،

وهو ما أبوا القيام به. لقد كانت " كريستيان " وهي إحدى العائدات من الجزائر، الأكثر نشاطا واهتماما خلال تلك الزيارة. وعلى عكس ذلك يورد دانيال بيراي حوارا مع مسؤول في الجبهة الوطنية للشباب حول هذا الموضوع : " إنه نقاش صعب نوعا ما داخل الحزب. كل من يكونون معنا : " نعم، إنهم الحركي. لقد اختاروا فرنسا، إلى آخره ". أجل، موقف احتراماتي. إلا أن تجربتي مع أبناء الحركي...، أبناء الحركي هم مثل غيرهم من الجزائريين المولودين هنا، بل هم أسوأ منهم. ثم، إن ما سأقوله يطوي على الكثير من الوقاحة. لا يمكن أن نصنع التاريخ دون أضرار. ربما أمثل الحركي الاختيار. على كل حال، أنا... أن أولئك الناس قد اختاروا، وهذا شرف لهم. لقد ضحوا بالكثير من أجل فرنسا التي أدافع عنها. حسنا، ولكن لا أعتقد أن هذا يمثل انشغالا أساسيا بالنسبة لمواطنينا "[971].

والشيء ذاته يلاحظ بالنسبة لإرث الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية، حيث أبرز إطار في الجبهة الوطنية، أنه إلى غاية سنوات الثمانينيات، كان رئيس الجبهة يشير باستمرار إلى الجزائر الفرنسية : " كان ذلك يثير تصفيقات حارة لحوالي دقيقة إلى دقيقة ونصف، بل وكان جزء من الحاضرين يقومون ويهتفون " الجزائر فرنسية "[972]. " أما الآن فالأمور قد تغيرت. يورد عالم الاجتماع تصريحات عدة لمناضلين في الجبهة الوطنية الشباب على غرار " سابين " وهي طالبة في الحقوق ووطنية ثورية وعضو سابق في مجموعة اتحاد الدفاع : " أعتبر أن الجزائر هي أرضهم، وأننا كوطنيين ليس لنا الحق في الاستيلاء، على أرض الآخرين. في ذلك الوقت، ربما كنت سأدافع عن الجزائر الفرنسية. كان السياق كذلك. من الواضح، وبالعودة إلى الوراء، الآن أن الجزائر الفرنسية لا تعني شيئا بالنسبة لنا، إنه مفهوم سخيف. أما عن الأشخاص الذين هم من جيل هولاندر، فهناك بون بيننا وبينهم. إني أحترم هولاندر، ولكن هناك بونا بيننا وبينهم "[973]. إن نظر هؤلاء العائدين الثلاثة من المجموعة التي درسها دانيال بيراي هو طبعا مختلف تماما عن

"هم يتحدثون كما لو كانت البارحة تلك الحالة من الرعب [illegible] هذه الاعتداءات والقلق الناتج عن عمليات الاغتصاب. إن الحقد لم [illegible]. هذه الوضعية التي قام دانيال بيراي بتحليلها ليست معزولة. [illegible] دراسة شفوية شملت 36 مناضلا من الجبهة الوطنية لشمال [illegible] باريس وتولون، حول العلاقة بين الكفاح ضد الهجرة [illegible] في الجبهة الوطنية، لم تتطرق إطلاقا إلى موضوع حرب الجزائر أو [illegible] الفرنسية أو منظمة الجيش السري[977].

[illegible] إذا كان من الصعب فهم الوضع بالنسبة للمناضلين، فالأمر أكثر [illegible] صعوبة فيما يتعلق بمنتخبي الجبهة الوطنية، إذ إن التحقيقات المتوفرة لا [illegible] تحليل السياسيين يؤكدون صعوبة التقدير الدقيق لمدى الترابط [illegible] بين تواجد المهاجرين والتصويت لصالح الجبهة الوطنية. إن المصوتين [illegible] لحساب الجبهة الوطنية لهم حساسية خاصة حيال الهجرة وخصوصا [illegible] الهجرة المغاربية، على اعتبار أن المهاجرين قد تزايد عددهم بصورة كبيرة [illegible] في فرنسا (94 بالمائة مقابل 56 بالمائة من المنتخبين)، ويشعرون أنهم لم [illegible] يعودوا يعيشون في بلدهم. (81 بالمائة مقابل 41 بالمائة). وأن المغاربة لن [illegible] يصبحوا أبدا فرنسيين كالآخرين (64 بالمائة مقابل 33 بالمائة).[978] عندما [illegible] يوفر الصلة بين الهجرة والتصويت لصالح الجبهة الوطنية، ينبغي الجمع [illegible] بين رفض المهاجرين خاصة المهاجرين المغاربة، والتصويت لفائدة الجبهة [illegible] الوطنية وإرث الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية. وفي هذا الصدد، إن [illegible] ظرة إقليمية تفرض نفسها. فإن كانت تلك الصلة يمكن أن تجد تأسيسا لها [illegible] في محيط البحر المتوسط، فما الشأن بالنسبة لمعاقل الجبهة الوطنية الأخرى [illegible] المتمثلة في الشمال والشرق ؟ إنه، وفضلا عن التمييز بين الأقليمين، تمتاز [illegible] الأوضاع المحلية بأنها جد متنوعة. فالتصويت الجبهوي تختلف دوافعه [illegible] وتفسيراته بحسب ما إذا كنا في منطقة الفار، المنطقة الوسطى، في الشمال

أو الأوراس[979] وبحسب ذلك، وكما ترى لويلما ميير، يجب الانطلاق من "المسيرات الفردية للمنتخب[980]"، ولكن مع ضرورة ملاحقة المراد للدراسات في هذا الموضوع.

أنشئت منظمة الجيش السري وتطورت في سياق قلب مجريات الأحداث سنة 1961-1962، والمحافظة على الجزائر الفرنسية، غير أنها فشلت في بلوغ ذلك الهدف. ويعد وزن العناصر الخارجية عن المنظمة، وبالجوهر لتبرير ذلك الفشل. فقد كان عليها أن تواجه معارضة ثلاثية من جبهة التحرير الوطني العازمة على نيل الاستقلال مهما كلف الثمن والجمهورية الخامسة الراغبة في منحها إياه والتخلص عاجلا من عبء الجزائر أصبحت تعتبر مأزقا، دون إغفال رأي عام في فرنسا ،مناهض لهذه الحرب وبشكل كبير، للجزائر الفرنسية وللمدافعين عنها، ووالى نطاق واسع بالجنرال ديغول لوضع حد وبصورة نهائية لصراع تعود بدايته إلى سنة 1954.

إلا أن الغوص في أرشيف منظمة الجيش السري لمدينة الجزائر، يظهر أن أسباب إخفاقها لا يمكن الإلقاء بها كلها على كاهل خصومها. أولا، لأنها كانت تملك بيدها جملة من نقاط القوة ولأن تغلب الجمهورية الخامسة عليها بشكل تام في الجزائر، تطلب استعمال وسائل ضخمة. إن نوعية الهزيمة المستقاة في الجزائر، إضافة إلى صعوبة حتى لا نقول استحالة اختراق المنظمة (في الأصل) من قبل السلطات القانونية أو الضجة التي أثارتها بعض عمليات الدعاية، تحسب كلها لصالح المنظمة أيا كان الحكم على الغاية من معركتها. على أنه يبدو من خلال دراسة طريقة سيرها اليومي، وخصوصا سير قيادتها العامة، أن هذه الأخيرة، كانت تعاني نقائص خطيرة. وكان المسؤولون البارزون فيها على وعي تام بذلك،

ولم يترددوا في الإبلاغ عن تلك الثغرات الفادحة والإعراب عن أسفهم وقتراح الحلول. وإلى حين قطع دابر المنظمة ولواحقها، راحت الحظة تتوالى من أجل تحسين سيرها. ولكن دون جدوى.

ويمكن التأكيد على وجود ثلاث مجموعات من الثغرات. الأولى تتعلق بالهدف ذاته من المعركة. فبعد الحصول على الموافقة المبدئية حول النفاع عن الجزائر الفرنسية، بقي السؤال معلقا حول معرفة ما الذي يجمع بحقا أعضاء المنظمة. لقد بقيت أرضية العمل السياسية آمنية زائفة طوال حياة المنظمة، ليس لعدم وجود مشروع لدى القاعلين ، ولكن لوجود مشاريع مختلفة لديهم. فقد كان هناك جملة من الطروحات السياسية بدء بالرفض السياسي لبروز إلى قومية سوزيني، مرورا بالإعلانات الجمهورية لسلان في حزيف 1961. إن مواصلة الكفاح وتبريره بالحالة المعيشة ،هو أمر بديهي بالنسبة للفاعلين. ولكن هل يعد ذلك لوحده كافيا ؟ أية جزائر فرنسية، ومعها أية فرنسا يرغب مسؤولو المنظمة في بنائها ؟ ليس هناك أي جواب واضح على هذا السؤال.

وتعد هذه نقطة جوهرية، إذ إنها تدعو إلى الأخذ في الحسبان عنصرا ثانيا ألا وهو وضع منظمة الجيش السري في الكفاح الحركي. إن الانخراط في المنظمة يمثل في الوقت ذاته وصولا وثمردا تم تحمله غداة الانقلاب. ولكن هل تم تحمله إلى النهاية ؟ تلك مسألة تثير الشك. فمن خلال دراسة الآفاق التي تم رسمها من طرف المسؤولين في قيادة الأركان، وقبل ذلك من طرف العسكريين، يبدو جليا أن الأمر كان قائما على ترقب فرصة جديدة يمكن أن تتخذ شكل انتفاضة تجمع ما بين حدث 13 ماي وانقلاب الجزائر. وفي جميع الأحوال، إن التركيز كان على زملائهم العسكريين الذين كان يؤمل في انضمامهم (والذي كان في الحقيقة محدودا) ثم في حيادهم في ربيع سنة 1962. إن مزيجا من الثقة والأمل العريض جدا

[illegible] المنظمة إلى توقع أن الجيش لن يسمح بتدهور الوضع إلى النهاية [illegible] التخلي عن الجزائر الفرنسية وشد الرحال. وتكفي للاقتناع [illegible] الإشارة إلى الاهتمام بمتابعة تطور مختلف الوحدات وقادتها وكذا [illegible] الخاصة بهذا أو ذلك التجمع. وهذا حتى نهاية ربيع 1962، [illegible] ذلك مثال فاردي في وهران. وبعكس ذلك كان الجزء الوفي [illegible] أكثر إثارة للجدل، حيث كان يرى فيهم العسكريون ،بصورة [illegible]، وعلى الأقل، حتى ربيع 1962، قوة إضافية. أما المسؤولون [illegible] في المنظمة، فكانوا من جهتهم أكثر تعلقا بفكرة القيام بتأطير [illegible]. غير أن هذا الخلاف العميق، لم يحسم أبدا ،شأنه في ذلك شأن [illegible] إلى القيادة بين مختلف الفروع وحتى داخل هذه الأخيرة.

لقد كانت منظمة الجيش السري في نهاية شهر أفريل وبداية مارس 1962، أشبه ما تكون بزورق مخمور، حيث عرفت فشلا ثلاثيا من خلال التعبئة الفاشلة للمدنيين (إغلاق باب الوادي) والفوضى في أوساط [illegible] والعجز عن الحيلولة دون الشروع في تنفيذ اتفاقيات إيفيان. إن [illegible] رؤية إستراتيجية، إضافة إلى الشعور بالأسى والإحباط الناجم عن [illegible] واضحاء، يبرر في الوقت نفسه إتباع سياسة "الأرض المحروقة"، [illegible] مدينة الجزائر العودة إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والذي [illegible] إلى عقد "اتفاق" بين الجبهة والمنظمة في جوان 1962. الأمر الذي [illegible] به أعضاء المنظمة في وهران، وهو ما يثبت عدم قدرة المنظمة على [illegible] بصوت واحد في الجزائر، وهذا بغض النظر عن وضع المنظمة [illegible] فرنسا (حيث كانت بصدد التفكك) والمجلس الوطني للمقاومة.

وتبرز هذه الحالة، صعوبات الاتصال ،كما هو الشأن بالنسبة لوحدة القيادة، وعلى الأخص بعد توقيف سالان. كما تبين الطبيعة العميقة للمنظمة والتي يجب فهمها أولا كمشروع إقليمي في الجزائر (الجزائر

وهران، قسنطينة)، وعلى مستوى فرنسا كمجموع شبكات (وإيطاليا مع وسط الجزائر). وإن لم تكن متعددة، فهي مع ذلك غير محكمة تماما وهنا قد وضعنا الأصبع على واحدة من نقاط ضعف المنظمة، وتناقض لا ريب أنه أساسي بالنسبة لها. فمن ناحية، يرمي خطابها الرسمي إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وبالتالي على الروابط التقليدية مع البلد الأم، ووالروابط يمكن أن تتطور نحو لامركزية كبرى، ولكن من غير الممكن إطلاقا إعادة النظر فيها. ومن ناحية أخرى، يجب أن نلاحظ ضعف المنظمة في التغلغل داخل فرنسا وقصورها عن تجاوز دائرة الجماعات اليمينية الوطنية، كما تظهر ذلك قضية "تعديل سالان". فضلا عن ذلك، شهدت المنظمة السرية داخل فرنسا تفككا عميقا، يذكر من خلال الانشقاق بين المنظمة في فرنسا ومهمةIII كنال، بالانقسامات القديمة بين المجموعات القومية، دون الحديث عن شبكات صغيرة للمنظمة قامت بذاتها وهي مستقلة تماما. إن القيادة في الجزائر لم تعد تتحكم في الوضع والذي ساهم سالان في قيامه بتوقيعه اعتمادا لصالح كنال. وقد تسببت تلك الحالة الواقعية في مشكل مضاعف لقيادة المنظمة. فهي أولا، لم تعد تسيطر على فروعها داخل فرنسا، ثم لأنها أصبحت ترسم صورة خاطئة عن الوضع داخل فرنسا، بفعل التقارير التي كانت تصلها من هناك، وتصور آفاقا مؤيدة للمنظمة أكثر مما كانت عليه الحال في واقع الأمر. لقد كانت الجمهورية الخامسة أحسن حالا بكثير مما كان يريده أولئك الذين كانوا يتصورون باستمرار سقوطها. وطبقا لأرشيف المنظمة بالجزائر، كانت المعلومات عن البلد الأم غير كافية جدا وغير متفقة مع ما توصلت المنظمة إلى التقاطه وراء البحر المتوسط. في هذا المجال، هي لا تملك وسائل سياستها التي تعد رؤية كلاسيكية ووحدوية للإمبراطورية الفرنسية "من دانكارك إلى تمنراست"، كما في المقولة الشهيرة.

ن كبيرا من مسؤولي منظمة الجيش السري المستقرين بالجزائر(دون حديث عن المناضلين وقسم كبير من الأقدام السوداء)، يبدو أنهم لم ن أن البلد الأم مصمم على وضع نهاية لهذا الموضوع، وأن منطقة ة الوحيدة للمنظمة تكمن في معاقلها بالمدن. إلا أن كل فكرة التقسيم ومة تماما باسم عقيدة الوحدة والإرث التاريخي لاسيما حملة شمال فريقيا (حملة تونس) وحملة إيطاليا (مونت كاسينو) خلال الحرب العالمية الثانية. في هذه الأثناء، إن الفرنسيين في البلد الأم، وعلى حساب الأقدام السوداء الذين يبدو أنهم لا يدركون الأمر، لا يتبنون (أو لم يعودوا يتبنون) تلك الرؤية نحو التاريخ[98]. فقد أصبحت فكرة الأفق القاري على خلفية بناء أوربي، متفوقة منذ ذلك الحين على الرؤية الإمبراطورية. ولما كانت الإمبراطورية الاستعمارية، وعلى الأخص الجزائر تعتبر بعقود من الزمن جزء لا يتجزأ من فرنسا، فإن الأمر لم يعد كذلك في بداية الستينيات. ومن ثم فإن الرؤية التاريخية لمسؤولي المنظمة السرية ومؤيديهم، أصبحت متأخرة عن رؤية غالبية الفرنسيين، وهو أمر لا يمكن الطعن به بداهة بالنسبة لمسؤولي المنظمة، سواء كانوا مولودين بالجزائر أو أنهم كعسكريين كانوا قد حاربوا وراء البحار، من الهند الصينية إلى الجبال. فرفضوا ذلك وإلى النهاية رفضا قاطعا. قام بعض الضباط بخدمهم قاردي والذين عارضوا على الدوام كل فكرة للتقسيم إلى دعاة للانفصال بالأقاليم، وراح آخرون بقيادة سوزيني يفتشون عن طرق إلى دولة جزائرية يوجد فيها مكان للأوربيين، ولكن كان قد فات الأوان. لقد كان الفشل مصير برج شابرول بوهران، كما كان مصير "الاتفاق" مع جبهة التحرير والمنظمة.

لم تكن هزيمة منظمة الجيش السري سياسية فحسب، وإنما كانت هزيمة معنوية أيضا، وبلغة اليوم، هزيمة إعلامية. إن صورة المنظمة، ما عدا بالنسبة للمتعاطفين معها، تعد ومنذ الستينيات صورة مقيتة. وهو ما لم يعب عن

خصومها إذ كانوا يرون فيها الذراع المسلح لعنف غير مشروع لا يعبر
وارثا للفاشية والنازية. وبعد عشرين عاما من اتفاقيات إفيان، وصف
الأسقف ليون-إتيان دوفال، الذي تمت ترقيته منذ ذلك الحين إلى درجة
كاردينال، المناضلين في المنظمة السرية بأنهم "نازيو اليوم1982". إن هذا النوع
من الاتهام ينطوي على مفارقة مزدوجة. فمن ناحية، إن الكثير من وجوه
المنظمة لهم ماض لا يمكن إنكاره في المقاومة، مما دفع بدعاية المنظمة إلى
تكثيف من الإشارة إلى الحرب العالمية الثانية، المقاومة والتعاون مع العدو.
ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تم التذرع بالحجة المعنوية من قبل إطارات
المنظمة والذين أكدوا على أهمية "العهد" و"القسم"، لتبرير التزامهم.

وقد عرض باستيان تيري مطولا لهذه المسألة أثناء محاكمته بالتأكيد
على أنه : "لم يجبر أحدا على التحمل بتلك الالتزامات، ولم يجبر أحد
على أداء تلك الأيمان. ولكن عند التحمل بها أو أدائها من طرف رئيس
حكومة جديد، فإنها تقوم مقام برنامج سياسي. كذلك القسم الذين يؤدي
جنرال غلاسه العسكرية أمام جنرالات آخرين، أمام ضباط وجنود. لقد
كانت مسألة شرف!" هذا التحليل الذي يبرر في نظر باستيان-تيري، قبل
الطاعة وبالتالي إعدام الجنرال ديغول، هو بعيد تماما عن تحليل الوضع لدى
معظم الفرنسيين. أولا لأن صورة الجيش، وخصوصا الوحدات الخاصة
قد تدهورت وذلك على خلفية النقاش حول التعذيب. ثم لأن العنف
والإرهاب أمر مرفوض في البلد الأم. ففرنسا في هذه المسألة تختلف
اختلافا جوهريا عن الجزائر.

لقد أصبحت الحياة اليومية من وراء البحر المتوسط تدور على إيقاع
الإرهاب، ومنظمة الجيش السري وعلى غرار سابقاتها من الجماعات
الصغيرة، تعتزم الرد على إرهاب جبهة التحرير الوطني بإرهاب مضاد،
ولكن على مستوى أكبر بكثير. وإذا كان محدد الأهداف بادئ الأمر،
فقد انتهى إلى شن هجمات عشوائية واعتداءات عنصرية. وفي فرنسا كان

المهجرات البلاستيكية و"ليالي الخوف" والسرقات المستورد من
[illegible] قوبل بالرفض. إن الإرهاب حين ينتقل من استهداف الممتلكات
[illegible] تكون الصدمة كبيرة ويسود عدم الفهم للأمور، وهكذا
[illegible] الهجوم الفاشل في بون-سور-سان عميقا، شأنه في ذلك شأن
[illegible] الذي أدى إلى إصابة الصبية دلفين رونار بجراح.

[illegible] كانت حادثة بون-سور-سان هي التي أدت إلى وضع المنظمة في
[illegible] الأحداث وجعلتها "تغادر نهائيا عمود المتفرقات1984". وفيما بعد
[illegible] الموجه للصغيرة دلفين أثره العميق في الرأي العام وأدى إلى
[illegible] شارون. لا توجد أية علاقة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط فيما
[illegible] إلى العنف والحد الأدنى لتقبله. وفي تعليق له على حادثة
[illegible]-سان، استنكر هوبير بوف ميري في جريدة "لو موند" في عددها
[illegible] 12 سبتمبر 1961، "رمي القنلة" ووصم بالعار مسؤولية قادة
[illegible] السرية : "إن كانوا قد اختاروا شن حرب أخوية ضد مواطنيهم،
[illegible] الذي يتجاوز حدود العقل. وفي تعليق له في صحيفة "لورور" (11
[illegible]) وهي يومية غير معادية من حيث الجوهر لمنظمة الجيش السري[1985]،
[illegible] روبرت لازوريك "بالعار الجريمة الأكثر دناءة والأكثر إيلاما من
[illegible] بها أفقدت فرنسا مصداقيتها أمام العالم إذ ألحقت بها ضررا لا يمكن
[illegible]". بالنسبة لمدير "لورور"، "يجب أن يدرك المتعصبون لاستعمال
[illegible] البلاستيك أنه لا فرنسا ولا العالم سيسمحان بأن يصل حليفة
[illegible] إلى الحكم من طريق القوة وعلى الأقل بأيد ملطخة بالدماء[1986]".
[illegible] الصور التي تم نشرها وتظهر الطفلة دلفين رونار البالغة أربع
[illegible] من العمر، دامية مشوهة (حيث فقدت إحدى عينيها) عن تأثير
[illegible] شبيه بما سيحل بضحايا العنف مع مقت مرتكبيه المشهور بالعاشقين
[illegible] العائدين.

وتعطي الاستطلاعات الرأي التي أجريت بفرنسا في نهاية عام 1961، فكرة عن اليوم الموجود بين منظمة الجيش السري والرأي العام. فإذا كان 23 بالمائة من الفرنسيين يعتقدون أن المنظمة قد "تمخضت عن البطل" فإن 9 بالمائة منهم فحسب، يقدرون أنها تكافح بشجاعة، و فقط 5 بالمائة يساندون موقفها في القيام بالحرب "بالوسائل الضرورية" للحفاظ على "الجزائر فرنسية". وهم في المقابل وفي نفس الحقبة 28 بالمائة ممن يرون فيها "منظمة فاشية تريد الاستيلاء على الحكم"، و38 بالمائة يعتقدون أنها الخطر على الديمقراطية من الحزب الشيوعي، و53 بالمائة يرون أنها تمثل تهديدا للحكومة[987]. ورغم الانقسامات، وجدت قوى اليسار نفسها في خندق واحد لمحارب المنظمة. ففي يوم 19 ديسمبر 1961، أعلن إضراب وطني تلته مظاهرة في مساء نفس اليوم بمبادرة من الحزب الشيوعي والكونفدرالية العامة للعمال، لتنم إليهما قوى يسارية أخرى. وقد أوردت الصحف على نطاق واسع شعار المحتجين "محاربة الفاشية" حيث عون هوبير بوف ميري مقاله الافتتاحي ليوم 19 ديسمبر : "ضد الحرية الفرنسية الجديدة". واستأنفت الصحف في اليوم التالي ، المقارنة عن طريق القيام باستدلال بالقياس كان صوابه التاريخي القابل للنقاش أقل تأثيرا من شحنته العاطفية : من المحتمل وجود صلة وثيقة بين "الجمهورية الديغولية "وجمهورية فيمار. وكانت تعليقات يومية شارع الإيطاليين شديدة القسوة إزاء منظمة الجيش السري، ولكن أيضا ضد الحكومة : "أمام عجز الدولة عن حفظ النظام في شوارع الجزائر ووضع حد لجرائم الفاشيين الجدد، أحدث بأسرها عن طريق ضرب خصوم منظمة الجيش السري في باريس. المنظمة تقتل والدولة تصيب بجراح خطيرة أولئك الذين يهتفون "منظمة الجيش السري قاتلة". إن موقف الحكومة بالنسبة لجريدة "لو موند" خليق بالاستنكار الشديد : " إذا كان النشاط الحركي يمثل اليوم خطرا، فإن الشيوعية تمثل خطرا أكبرا بكثير على المدى البعيد.

... ترى أو بالأحرى نرعم أنها تحارب كذلك كافة أنواع التطرف."
... الحكم حاسما كحد السيف : " إن هذا التناظر الخاطئ له اسم
... في التاريخ المعاصر : فيمار[988] ".

... الأشهر التالية أولت الصحافة اهتماما كبيرا لتلك المقاربة المزدوجة
... والدولة ديغولية تمارس قمعا عنيفا ضد خصوم منظمة الجيش
... الأكثر تصميما. إن قمع مظاهرة "شارون" والقتلى الثمانية الذين
... فيها[989]، أتاح لجريدة "لو موند" فرصة جديدة للتنديد تعادة
... الخامسة للشيوعية ورفضها أن تجعل من محاربة منظمة الجيش
... قضية وطنية. وقد ذكر جاك فوفي أن "محاربة منظمة الجيش السري
... قضية الدولة فقط، إنما هي قضية البلد، وأن الديمقراطية التي نؤكد
... عنها على جبهتين لم تمثل قط فن متع الناس من الاهتمام بما يعنيهم حين
... الحكومة عن التكفل بذلك"[990]. غير أن جاك فوفي يخطئ حول
... هامة، حين يعتبر أنه من المحتمل كون الحكومة قد وقعت في "فخ"
... قد صار" ممقوتا من قبل اليمين، فسوف يغدو أكثر فأكثر هدفا لحرب
... ويصبح بالتالي أكثر عزلة، وهو ما تتوق إليه منظمة الجيش السري"
... هذه الأخيرة هي التي وجدت نفسها في الشرك في حقيقة الأمر.
... غدت منظمة الجيش السري حبيسة ما ألصق بها من وصف مشين
... "فاشية" أو "نازية"، فإنها قد رأت نفسها محرومة من إحدى الركائز
... التي تعتمد عليها في حربها والمتمثلة في معاداة الشيوعية، وهو أمر
... الحكومة على الاستثمار به مع التطلع إلى تأييد الفرنسيين المتشبثين
... النظام. بينما تجسد منظمة الجيش السري حالة الفوضى، تلك الفوضى
... نسبت فيها مباشرة بالاعتداء مباشرة وماديا على رموز ومؤسسات
... وهو اختيار تبنته منذ البداية مع إعدام المحافظ "فاوري"، ليتواصل
... بعد وينتشر في عدة اتجاهات. أولا، باستهداف قوات الدرك (18 قتيلا
... كمين في النفق الجامعي يوم 22 مارس 1962). ثم باستهداف الجيش

النظامي تصفية القدم "راسبول" (في ليلة 17 ديسمبر 1961 بوهر الإعلانات التي عقبت اتفاقيات إيفيان والتي توجيها بعد الضباط لا يتحفون تنظيمة الجيش السري في خدمة "دولة أجنبية". وإذا كان ذلك العنف مقبولا لدى الأقدام السوداء في الجزائر، ما لم يشنوه ثمانية مرفوض تماما بين الأوساط المحافظة في فرنسا والذين يرون أن الجزائر دبقول ونظامه يجسد نظاما شرعيا من المهم الدفاع عنه بقدر ما يكون مهددا من قبل العدو الشيوعي. وإذ تتسبب منظمة الجيش السري في قيام تعبئة معادية للفاشية يحتل فيها الحزب الشيوعي الصدارة، فإنها تسهم دون إرادتها في تعزيز النظام الديغولي في نظر أنصار حفظ النظام.

إن قراءة في صحيفتي "لورور" و"لو فيغارو" في هذا النطاق تعد مفيدة فاليومياتان لا تخوضان أبدا بوضع المنظمة بالفاشية العائدة، وبوسعهما نشر تقارير ساخنة حول إطلاق الرصاص بشارع إيزلي (بينما تعود جريدة لومانيتي : "إحباط أعمال شغب في وسط مدينة الجزائر. ثلاث ساعات من الاشتباك. خمسون قتيلا [991]"). ومع ذلك تبقى الصحيفتان وفيتين للجنرال ديغول وتعتمدان عليه من أجل تسوية مسألة الجزائر ونهضة مستقبل فرنسا وحفظها من أي خطر شيوعي محتمل. إن انتفاضة منظمة الجيش السري، وإن يكن بالإمكان تفهمها من الناحية الإنسانية والعاطفية، فإنه لا يمكن تبريرها من الناحية السياسية، لأن المنظمة تلجأ إلى العنف[992] والإرهاب، وهي مسؤولة عن الفوضى التي طالت المؤسسات.

وفي هذا الصدد، تعد التقارير عن محاكمات منظمة الجيش السري ذات دلالة كبيرة. فإذا أمكن جريدة لو فيغارو، بقلم جيمس دوكوكي، أن تعطي صورة إيجابية عن قتلة المحافظ ثافوري (الصحافي يقر بشعور بالتعاطف معهم منذ خمسة أيام [993]") وأن تركز من أجل تعديل الكفة مع جرائم المنظمة على أهمية جرائم جبهة التحرير الوطني (ليست الجريمة التي

ارتكبها أحد الذين قد أقيما بإحكام. يتعلق الأول منهما بنشر اللجوء بصورة قاطعة : "لقد كررت بما يكفي إنني أمقت العنف ... لكنه حتى لا أكون محل اشتباه بالرأفة إزاء مستعملي المتفجرات والقتلة." ويتعلق الثاني بالمسؤولية الملقاة على عاتق هؤلاء، الذين يوصفون بأنهم "مفلدون ضالون سممتهم الدعاية. "وعلى ذلك، فقد وجهت أصابع الاتهام إلى القادة بما يبرر إنزال العقاب بصورة تناسب ودورهم فيما يخص الجنود الأجانب الثلاثة : يعني أن عدالة صارمة، وبدل أن تفصل غير المتحمسين عن كلابهم بالية الدامية، ترسخ لديهم تلك الفكرة المشؤومة من أن أنصار الجزائر رنسية ليس لهم من ملاذ آخر سوى الجريمة. "وفي هذا الإطار كان سالان و الواجهة أكثر بكثير من جوهره، كما يتبين ذلك من تقرير محاكمة جوهو ن تلك الملاحظة الصادرة عن مدير "لو فيغارو، بيار بريسون : "إن من فرض أن يكون محل العقوبة القصوى كان غائبا عن المحاكمة. " وختم يسود بالقول : "لأن الأمور الشائنة إنما توجد لدى سالان"[994]. ومن كانت محاكمة "الزعيم" مرتقبة على أحر من الجمر. وفي 14 مايو، مر مقال للهجة معينة في "لو فيغارو" تحت عنوان : " راؤول سالان يحمل المسؤولية عن جرائم منظمة الجيش السري". ولم تكن "لو بلاروز"معزولة أبدا، فقلما جاءت بورتريهات"الزعيم" المقترحة في صحافة خالية من الأحكام المنتقصة له[995].غير أن الوضع أخذ ينقلب شيئا شيئا نتيجة تشخيص المحاكمة التي شبهها قسم من الصحافة تمازلة بين سالان وديغول. وفي جريدة ليكسبراس الصادرة يوم 17 ماي، وصفت فرانسوار جيرو الوضع بهذه الكلمات : "في قفص الاتهام يوجد محشورا ف تركيبن شخص ميت : سالان. إنه لم يختر محاميه الأستاذ تيكسي فيتيباكور هو الذي اختاره فيتيباكور للدفاع عنه، بل إن الأستاذ تيكسي

كي يفهم الشهم غير ماد للعيان (لقد كان يعقد في تلك اللحظة ندوة صحفية في مكان آخر)، إنه رئيس الدولة -ومعه بالتالي المحكمة الاستثنائية التي أنشأها- واصلت صاحبة المقال تقول: "هل حدث لكم أن سرتم بقلب عزوب خلف موكب جنائزي لشخص عزيز جدا عليكم عبر الشوارز المشمسة، أين كان الناس يقومون بأعمالهم في هدوء دون اكتراث بالأمر؟ لقد كانت الجلسة الأولى من محاكمة سالان تشبه شيئا كهذا. كانت عربة الموتى تحمل صورة معينة لفرنسا وعددا معينا من المفردات مثل العدالة، الحقيقة، الحرية، مليئة بالثقوب، خرقاء لكثرة استعمالها في كساء المناقصين لها، وكثيرون أولئك الذين كانوا ينظرون إلى العربة على أن من فيها غرباء عنهم"[999]. "وإن كانت الإجراءات وبعض الجلسات في محاكمة سالان (حيث تم تناول قضية البازوكا) قد بلورت معاداة شديدة للديغولية، فإنها لم تسمح بتحسين صورة المنظمة السرية المنظور إليها على نطاق واسع كمنظمة إجرامية. فغداة الجلسة الثالثة من محاكمة سالان، أعرب محرر فرانس-سوار عن شعوره بالرضا، كما أن شهادات جان موران وروبي جانين (مدير الشرطة السابق ومدير الأمن الوطني السابق بالجزائر) مكنت من إعطاء المحاكمة "بعدها الحقيقي": "لقد تركنا الميدان الذي اعتقد قائد منظمة الجيش السري أن يجد فيه مبرراته. بل إننا كنا في شوارع مدينة الجزائر ووهران، وسط الجثث التي تجعل منها المنظمة الهدامة معالم على طريقها"[999]. "لم تفلح محاكمة سالان، شأنها شأن المحاكمات التي تلتها، في تغيير ذلك الاتجاه السائد ولا في منح القبول للأسس التي كان يبني عليها قادة المنظمة خطاباتهم في سبيل تبرير العنف الذي كانوا يمارسونه. وإن لم يكن قد حكم على سالان بالإعدام على خلاف جوهو، فإن ذلك لا يمكن أن يمثل مبررا لدواعي القتال الذي راحت تخوضه المنظمة. فهي في نظر غالبية معاصريها، وقبل كل شيء، منظمة متمردة هدامة، إجرامية، فاشية.

[illegible] المتظاهرين المقربين من المنظمة قد عمدوا في عزلة إن عدديا وإن [illegible] مستوى تعبيراتهم. هل هو المصير الكلاسيكي للمهزومين؟ هو ذلك [illegible] ومع ذلك تجب ملاحظة أنه بالنسبة للمجتمع الفرنسي، قد [illegible] منظمة الجيش السري بسرعة من مسرح الأحداث، ابتداء من [illegible] 1962-1963 لتعود إليه بمناسبة بعض الأحداث فحسب، ورغما [illegible] القول، إن ذلك كان لتعزيز صورتها البغيضة التي لصقت بها [illegible] الاغتيالات الفاشلة ضد ديغول إلى اغتيال جاك روزو. إلا أن تلك [illegible] السلبية لم تمنع الرأي العام من الوقوف إلى جانب العفو. ففي أفريل [illegible]، أظهر استقصاء للرأي أنجزته أن 43 بالمائة ممن استطلعت آراؤهم [illegible] يعتبرون أن سجن المعتقلين من المنظمة هو جور مثير للصدمة جدا [illegible] 54 بالمائة يؤيدون إطلاق سراحهم. في حين أن 7 بالمائة فقط من [illegible] يرون أن حبسهم أمر مبرر[998]. لقد تطلع المجتمع الفرنسي إلى [illegible] هذه المسألة بصورة نهائية وقلب الصفحة. وعلى عكس ذلك، فقد [illegible] الهزومون مع مرور السنين، جملة من المرجعيات وذاكرة خاصة [illegible] جاهدة إلى الإبقاء عبر الزمن على فكرة أن الحرب كان لها ما يبررها.

[illegible] فشل "الثورة الجزائرية" والصعود القوي للاتجاه الإسلامي خلال [illegible] التسعينيات سمح بنوع من "الثأر" للجزائر الفرنسية[999]، إذ [illegible] بعض المدافعين الأشداء عنها، على غرار أندري روسفيلدير[1000] أو [illegible]-كلود بيريز[1001]، واصلوا التأكيد بشدة على صواب قناعاتهم [illegible] تبوآتهم. وعلى صعيد أكثر خصوصية، حافظ القدماء على مختلف [illegible] نشاطاتهم. فقد تزايد منذ عدة عقود إقامة الاحتفالات على شرف جمعيات ثوابة [illegible] على الخصوص، وتنظيم التظاهرات المتنوعة من طرف جمعيات ثوابة [illegible] تخليد ذكرى قدماء قادة المنظمة أو منشغلة بإقامة أنصاب تذكارية لقدماء [illegible] الذين نفذت فيهم أحكام بالإعدام[1002].

إن عمل منظمة الجيش السري وما يتولد عنه في الدوائر العامة، بعد امتداده في مسألة أماكن تخليد ذكرى الجزائر الفرنسية. وقد أصبحت هذه مسألة مركزية على الأخص منذ الجدل الذي قام سنة 2005 حول "الدور الإيجابي للاستعمار[1003]" و"التوبة الاستعمارية[1004]". وقد تمحورت حول نصب ماريبيان الذي أقامته جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، واعتبر أمرا لا يمكن احتماله على الخصوص في نظر أبناء ضحايا منظمة الجيش السري، جان فرانسوا قافوري وجان-فيليب ولد عاودية، ولكن أيضا حول "حائط المفقودين" في مدينة پاريينيان الذي ينظر إليه خطأ من قبل العديد من الحركات والجمعيات على أنه مكان لتمجيد منظمة الجيش السري[1005]. وبتفحص الأمر عن كثب، يتبين أن البحث عن أماكن لتخليد ذكرى المنظمة من طرف ولفائدة قدمائها ليس بالأمر الجديد، ذلك أنه ومنذ السبعينيات، قد أقيمت عدة أنصاب تشير إلى المنظمة صراحة. ففي 25 فبراير 1973، قام جاك ميدسين وكان عندئذ رئيس بلدية بيس، بتدشين نصب تذكاري للعائدين. وكان أندري فرياك النحات المنحدر من مدينة الجزائر، هو من قام بتشييد ذلك النصب الموجود بحديقة "الزامس-لورين والمسمى " اليد في الصندوق " إذ يمثل يدا تمسك بصندوق حنائزي. ومن ضمن الكتابات التي نقشت عليه تلك الموجودة على الوجه الخلفي للقاعدة : "روجي دافيلدر رمز الجزائر الفرنسية[1006]".

سبع سنوات بعد ذلك، وفي 14 جوان 1980، شارك ألفا شخص في تدشين "نصب من أجل شهداء الجزائر الفرنسية". وكان عبارة عن نقش بعلو مترين وعرض ستة أمتار يمثل مظليا مستلقيا (ربما كان تصويرا لروجي دافيلدر) وقد نزعت منه شارات الكتف، وعليه كلمات : "من أجل عهد قطع". وقد جرى حفل التدشين في جو محتقن: أسبوعا قبل ذلك، وفي يوم 8 جوان 1980، كان اعتداء قد دمر النصب. فلم تكن سوى أنقاض تلك التي دشنها رئيس البلدية حينها موريس أريكس مرفوقا بكاتب الدولة

لشؤون العائدين جاك دوميناتي والجنرال جوهو الذي كان حاضرا بوصفه رئيس الجبهة الوطنية للعائدين[1007]. لقد ذكر القائد السابق لمنظمة الجيش السري بوهران في كلمته الشخصيات الأربعة الموجودة على النصب مشيدا أولا ب "رفاقنا من داخل فرنسا الذين انضموا في شجاعة إلى الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية ومن بينهم العقيد باستيان-بلتيار الذي ضحى بحياته[1008]" كما نوه بذكرى "ثلاثة من رفاقه في السجن تم إعدامهم بأمر من الحكومة الفرنسية وهم : پياتس، دوفكار ومبرزا : لقد سقطوا في ساحة الشرف. كنت إلى جانبهم في لحظاتهم الأخيرة. أتذكر كيف اتجهوا إلى عمود الإعدام وهم يهتفون : "تحيا فرنسا!".

إن نصب ماريبيان يتأرجح إذن ما بين سياق زمني وإرث قديم. ففي الواقع، تعد مخلفات جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، كلاسيكية بالنظر إلى مواقفها التقليدية. كذلك تذكر لنا تحيا مماثلا لنصب ماريبيان قد تمت إقامته من طرف الجمعية نفسها في مقبرة هو-فاري بمدينة پاريينيان، وتم تدشينه في الخامس جويلية 2003، بحضور النائب الأول في بلدية ب پاريينيان جان-مارك پيخول[1009]. وفي ماريبيان أعلنت تلك الجمعية عن رغبتها في إقامة نصب من أجل " المعدمين والمحاربين الذين ماتوا لأجل أن تحيا الجزائر الفرنسية[1010]"، وقامت في هذا الشأن بافتتاح اكتتاب بمبلغ 30.000 أورو. وقد برر جان-فرانسوا كولان، مسؤولها الرئيس تلك المبادرة التي كان المخطط لها بما يلي : "كنا جميعا في المقاومة[1011]. لقد تمرد باستيان-تيري وسائر الرفاق ضد ديغول، لأنه خان الدستور بفتحه الطريق أمام انفصال المقاطعات الفرنسية. إن العملاء الديغوليين قاموا وبالتنافس بينهم، بتعذيب رفاقنا. ما زالت فرنسا والى اليوم، تكرم المتخاذلين أمام جبهة التحرير الوطني. أما نحن فنكرم مقاتلينا."لقد كانت النوايا منذ البداية، واضحة ومعروفة وصادف مشروع

ماريبيان رواجا إعلاميا سريعا، حيث أعلن مقال صدر في صحيفة لو فيغارو بتاريخ 6 نوفمبر 2004 ، عن حصول جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، على قطعة أرضية في القرية الجديدة بالمدية، منحت لها من طرف رئيس البلدية دانيال سيمون بيري (المنتخب السابق عن الجبهة الوطنية التي غادرها ليلتحق بالتجمع من أجل الجمهورية 1999 قبل أن يلتحق بالاتحاد من أجل الحركة الشعبية). وفي غضون ذلك، جعلت جمعيات محسوبة على اليسار، كالفيدرالية الوطنية لقدماء المحاربين بالجزائر ورابطة حقوق الإنسان، في تعبئة الرأي العام، يساندها في ذلك متحمسون شديدو الاعتراض على المشروع. إنها إذن حرب تحليل الذكريات التي اندلعت باسم كتابة التاريخ هنا في خضم ذلك السياق الملتهب لعام 2005، يخوضها من الجانبين ، فاعلون يتبنون حججا أقل حدة مما يبدو، متى تركنا جانبا بعد القرابة الذي يحمله جان-فيليب ولد عاودية أو جان فرانسوا قافوري، ولكن أبناء قدماء منظمة الجيش السري أيضا هم أقل إحاطة بالأمر[1012]. كذلك كانت معركة قانونية حقيقية تلك التي اندلعت بمجرد إقامة النصب وتدشينه وسط جو مكهرب، في السادس جويلية 2005. فقد رفع المعارضون طعونا أمام القضاء بإلغاء القرار البلدي المؤرخ في 23 جوان وإزالة النصب في أجل أربعة أشهر. في 7 جويلية 2008، أصدرت محكمة مرسيليا الإدارية حكما بتأييد طلباتهم[1013]، الأمر الذي أثار حفيظة جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، وهو ما عبرت عنه في بيان لها : "صدر قرار عن محكمة مرسيليا الإدارية بتاريخ 7 جويلية 2008، يهدد وجود نصب ماريبيان الذي أقيم تكريما "للمحاربين الذين سقطوا لأجل أن تحيا الجزائر الفرنسية". لقد حصل خصمنا " قافوري " من المحكمة الإدارية على ما لم تحبه إليه أحكام المحكمة الجزائية ومحكمة الاستئناف في " آكس-أون-بروفانس". إن قرار محكمة مرسيليا الإدارية، مستندا على اعتبارات

مجردة للدهشة، بضرب عرض الحائط بقانون العفو لسنة 1968، الذي حول تخليده إلى حرمان رجال الدفاع الذاتي والمقاومين في الجزائر الفرنسية من الحق المقدس في تخليد ذكراهم. إن هذا القرار الذي مع فرنسيين الذين فقدوا أرضهم وأموالهم وفوق ذلك أماكن لتخليد ذكراهم. إن جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، تلوذ بجميع الفرنسيين الذين سوف تمارس كل حقوقها في الطعن وفي المتابعات القضائية، ضد هذا القرار القضائي "الذي يتجاوز كل وصف[1014]."

في الشهر قلائل، وفي ليلة 18 نوفمبر 2008، وبمبادرة من رئيس بلدية ماريبيان المحسوب على اليمين إريك لو ديسيس، تم تفكيك النصب. يرد فعل جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين من خلال بيان استنكاري اتهامي : " إن هذه العملية التي تمت بالليل، لا تمثل بالنسبة لنا تعديا على مال خاص فحسب بل وتدنيسا للذاكرة. وبالفعل، إن السيد لو ديسيس متخفيا وراء قرار المحكمة الإدارية، قد طعن فيه بالاستئناف، تجاسر ولأول مرة منذ 1962 ،على التعدي على نصب يتعلق بذكرى الجزائر الفرنسية. لقد اقترف هذا العمل الشائن رغم تعهداته إزاء جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين، واستخفافا بجزء كبير من ناخبيه. سوف يحفظ التاريخ اسم هذا الشخص الذي سيكون عليه أن يتحمل مسؤوليته عن سلوكه الذي يتعدى كل وصف، أمام ضميره ثم أمام المحاكم ". أما عن اقتراح رئيس البلدية بإقامة نصب مخلد لجميع موتى حرب الجزائر، فإن الجمعية ترفضه جملة وتفصيلا : "جميع الموتى ؟ العملاء والفارون والمنخاذلون والفلاقة ؟ ". لقد كانت ردود الفعل على ذلك التفكك متضاربة طبعا. فجمعيات العائدين راحت تتجند بغية فضحه. ونجد من ضمنها نادي دعاة الجزائر الفرنسية، المساند من جهته لخائط المفقودين بماريبيان، والذي صدر رد

فعله منذ 19 نوفمبر 2008، عن طريق رئيسه تيارني رولاندو [illegible]
لحظيره نصب ماريبيان. إنه وفصلا عن طابع الفضيحة الذي يعصف [illegible]
والإساءة التي ألحقها موتانا، هذا الفعل الذي لا يمكن وصفه، فإنها [illegible]
الأولى التي تتجلى فيها إرادة ملموسة لاستئصال كل أثر لذاكرتنا [illegible]
وهكذا، وبينما نزهر شوارع 19 مارس وأعمال التكريم للمناضلين
والوحدات باسماء مناضلي جبهة التحرير الوطني، فإن فرنسيي الجزائر
يحرمون من أي حق لتكريم موتاهم في كرامة وخشوع. إن نادي دور
الجزائر الفرنسية يندد بشدة بهذا القرار الجائر الذي يحيي الجراح ويؤذي
عميقا كافة فرنسيي الجزائر. وهو يقف إلى جانب المدافعين عن النصب
ويدعو أعضاء المجلس الأعلى للعائدين الخمسة والأربعين إلى التخلي عن
تحفظهم والتعبير عن استنكارهم بالاستقالة الجماعية من تلك الهيئة التي
ثبت فشلها الصارخ وأثبتت عدم جدواها الكامل في الدفاع عن مصالح
مواطنينا. ويدعو كافة فرنسيي الجزائر إلى التعبير لدى رئيس بلدية ماريبيان
السيد إريك لو ديسيس، عن تأثرهم وسخطهم جراء ما ينبغي أن يعد
تدنيسا حقيقيا"[1015].

وفي المقابل لقي تفكيك النصب الشعور بالرضا لدى معارضيه، وفي
مقدمتهم "جان فرانسوا قافوري" الذي أعرب عن رضاه بنجاح دعواه:
"كل ابن وكل بنت وكل أرملة من ضحايا منظمة الجيش السري، سوف
يرى نفسه من خلال المعركة التي خضتها والتي أدت في نهاية المطاف إلى
إزالة نصب، كان يجب أن ينظر إليه منذ البداية على أنه تهديد بإعادة كتابة
التاريخ من خلال الحجارة. وبالفعل كان يرمي عملنا إلى مكافحة تلك
الم اجعة الضخمة للتاريخ[1016]. "ومن ناحيته لم يكتف "تجمع باريبيان[1017]"
بالإعراب عن رضاه، وإنما انتوى الاستناد إلى هذه السابقة: إنه "نصر
أول وسوف يساعد تجمعنا بصورة معتبرة، في نضاله من أجل إزالة نصب
منظمة الجيش السري من مقبرة الشمال [مقبرة هو-فارنيه]. إنه يجري

[illegible] الجنيرالات[1018]، وتوجيهها إلى رئيس بلدية ماريبيان لمطالبته
[illegible] من المقبرة إلى مكان خاص:
[illegible] الوضع في التطور منذ 2008. فعلى الصعيد القضائي،
[illegible] محكمة الاستئناف الإدارية بمرسيليا بتاريخ 23 أفريل 2010،
[illegible] دعوى جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء،
[illegible] السياسيين التي كانت ترمي إلى إلغاء قرار محكمة مرسيليا الإدارية
[illegible] بتفكيك النصب. كما طلبت الجمعية بإلغاء أمر قاضي الأمور
[illegible] لمحكمة مرسيليا الإدارية مؤرخ في 22 جويلية 2009، قضى
[illegible] طلب له، اكان يرمي إلى الحصول على تعويض لفائدة الضرر الذي
[illegible] نتيجة إزالة النصب. وحول هذه النقطة حكمت المحكمة على
[illegible] ماريبيان بدفع مبلغ ثلاثة آلاف أورو لفائدة جمعية الدفاع عن
[illegible] المعنوية والمادية لقدماء، المعتقلين السياسيين (هذه الأخيرة كانت قد
[illegible] مبلغ مائة ألف أورو). لقد ارتاح خصوم الجمعية لقرار 23 أفريل،
[illegible] الخصوص رابطة حقوق الإنسان لتولون التي رأت فيه "قرارا مهما
[illegible] تنظم الأعمال التكريمية لمجرمين سابقين في منظمة الجيش السري أو
[illegible] بها في ظرف يسعى فيه النظام السياسي في مجال التذكار إلى تلبية
[illegible] لوبي يحن إلى الاستعمار وذي صلة وطيدة باليمين المتطرف[1020]".
[illegible] رد فعل جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين
[illegible] السياسيين، فهو مختلف تماما. فهي بالنسبة للمحامي القضائي، تؤكد على
[illegible] أن طرق الطعن من الناحية الفعلية لم تستنفد؛ وعليه فإن طعونا أخرى قد
[illegible] رفعت وقرارات أخرى في الطريق، خاصة وأن الجمعية قد توصلت منذ
[illegible] سابقة 2010، إلى حل وسط مع بلدية ماريبيان، حيث تم في شهر جويلية،
[illegible] التوقيع على اتفاقية بين الطرفين، تقضي بإعادة النصب الذي تم تفكيكه في
[illegible] ديسمبر 2008، إلى مكانه. وفي 27 أكتوبر الأخير، كانت تلك الاتفاقية محل
[illegible] نقاش وأحيلت إلى تصويت المجلس البلدي، كانت النتائج سبعة: لقد تبنت

الأحلية البلدية، يساندها المنتخبون المقربون من دانيال سيمون بيري، هذه الاتفاقة التي لم يصوت ضدها سوى اثنين مع امتناع ثلاثة عن التصويت (المنتخبين الاشتراكيين). وبينما أشاع هذا القرار بداعة السرور لدى الجمعية، فإنه أثار سخط خصوم النصب[1021]، الذين لم يبدوا بالطبع فقط، بل وكذلك ب فانسان ثومير، المسؤول الاشتراكي المحلي الذي شدد على انشغاله بتهدئة هذا الوضع المتفجر مذكرا ومستفيدا من مقولة "فرانسوا ميتران" : "العفو لا يعني النسيان". وبينما انقضى حوالي خمسين عاما على ميلاد منظمة الجيش السري، وإذا كان يحب اعتبار هذه الأخيرة موضوعا تاريخيا، فإنها تبقى محل صراع في الحرب من أجل الذاكرة، حيث لا تزال الحقيقة التاريخية، وبعيدا عن أن تتأثر ب "الأبعاد" كما اعتقد ذلك دانيال ريفي عام 1992[1022]، لا تزال في قلب الأحداث في فرنسا خلال سنوات 2010.

لمش

لا

ة

تاريخ منظمة الجيش السري

عدت لإقراء

يجب أولا الإشارة إلى عمليات تنظيم الدفاع المضاد للإرهاب بالمغرب التي شارك فيها
وب دولار، ريمي كوهين، منظمة الجيش السري: تاريخ حرب فرنسية-فرنسية (منشورات
ايمي، 2002) ص 64. إن تطور هذه العمليات الأوروبية المضادة للإرهاب في المغرب
مجرد جيدا الذي السلطات السياسية. فقد وجه روجي وبوط زعيم مديرية مراقبة الإقليم
تدير اشتلا الرئيس البرلمان إيدغر فور في بداية 1955. فيليب بودي، روجي وبوط و الحرب
من أجل مديرية مراقبة الإقليم (منشورات لاسيتي، 1975) ص 373-369.

1 ريمي كوهين، مرجع سابق، ص 60-59.

2 انظر شهادة جان كلود بيريز، دم الجزائر: تاريخ حياة مستدامة (منشورات كامبو و لاجو لوار
فار، 1992) ص 123-122.

3 موريس أورتيز، معاركي: أوراق السفر 1962-1954 (منشورات لابوسي موفران
1964) ص 36.

4 روجي فالجو و ريمي كوهين، المقاومون: من حرب الظل إلى أزمة السلطة 1989-1944
(منشورات فايار، 1989) ص 317.

5 كريستوف ليك، الانبعاث: ميلاد الجمهورية الخامسة: انقلاب عسكري ينقلب على الجزائر
1998) ص 123.

6 بوب مالوبي، بازوكا: اعتراف فيليب كاسطي تقديم جان لاريغو (منشورات فيلاتشي
1988) ص 37-33.

7 كلود موطول، الثورة المضادة في الجزائر (منشورات نادي المفكر الفرنسي، 1972) ص 75.

8 كلود موطول، مرجع سابق، ص 636. نص هذه الرسالة المفتوحة موجود بكاملة في ملحق
الكتاب، ص 637-635.

9 فرانسوا ديبرا، حركات اليمين المتطرف في فرنسا منذ 1971-1944 (منشورات الرحل
الحر، 1978) ص 64. كذلك فيليب بودي، مرجع سابق، ص 371.

10 كلود موطول، مرجع سابق، ص 125، 128.

12 إرفاند كريستيان هو نائب العرب، جان أورفيلا هو نائب الشرق ومكتشف المنطقة في عين ... بوسياف وسور. فكلف ناحية ميرو لكاراي و «كريستيان فرنسي» الذي لم نعرف عنه شيئا. انظر كلوه بوطولة، مرجع سابق، ص 141-134.

13 مذكرة، في كلوه بوطولة، مرجع سابق، ص 125.

14 رابح كوفي، مرجع سابق، ص 64.

15 عبد الله أوتير، مرجع سابق، ص 24.

16 حول موضوع المجاهدة سيدي يقعباس انظر شهادة أعطوان سيد دادي، وداني لبير الفرنسية، جان كيروشي (منشورات هاريسون، 1997) ص 38-35.

17 دومينيك فدو، القلب الشهرد، (نيبيل لبور، 1994) ص 71-70.

18 كلوه بوطولة، مرجع سابق، ص 187.

19 لنتذكر بأنه كان رئيس الحكومة الذي كان يحمي (توابي دو لاشابيل) قاتل (موراتي) عودة دخول 1958-1956 (آلان ميشال، 1996) ص 24. بحسب الإشارة إلى أنه بين أجل تأليف هذا الكتاب فإن فيليب بوردريل قد استعمل وثائق موجودة بحوزة ورثة لاكوست.

21 شهادة جان بابتيست بياجي، «يوم 6 فبراير الجزائر العاصمة» في فيليب فيفيو، الجزائر الفرنسية 1962-1942، تصادير من طرف جاك سوستيل، تقديم الجنرال جوفرادي (لإنتاج الأدبي، 1980) ص 169-168.

22 كلوه بوطولة، مرجع سابق، ص 163.

23 كريستوف بيك، مرجع سابق، ص 144.

24 انظر الروبورتاج الشاهد الذي قام به صحافي أوروب 1. شارل زايطانشي (الذي تكلم عن الفضائح) مذكور بكثرة في دوميس لوفيفر، في موتي: الشر المحبوب (لبور، 1992) ص 185.

25 هناك تفاوت بين المؤرخين حول ظروف هذه الاستقالة. إذا ما قبل منذ مدة أنه تم طلبه من طرف في موتي و تم قبولها من طرف كاترو فإن دومي لوفيفر حاول إثبات أن كاترو قد انتظر بقرار عدم دوميس لوفيفر، في موتي: الشر المحبوب، مرجع سابق، ص 185.

26 كانت القضية تتعلق بمحاولة جبهة التحرير الوطني الثأر لإرهابيين اثنين تم إعدامهما بالمقصلة يوم 19 فيفري بوردجيل، مرجع سابق، ص 64.

27 رابح كوفي، مرجع سابق، ص 58.

28 الجنرال أوساريس، مصالح المخابرات بالجزائر 1957-1955 (بيران، 2001) ص 134-135.

29 نفس المرجع، ص 46-41.

30 من أجل تفاصيل أكثر حول المحاولة انظر بوب مالوبيي، بالروكان مرجع سابق، ص 48-50. غيبت الأرقام دوما منذ 1956 بعل انتقادات. كان عدد القتلى بالنسبة للإدارة هو 10

والمسألة تبقى القضية (70 (نفس المرجع، ص 49) في حين يقدم جاك دولارو الرقم 15 من ... والمقال في كتابه منظمة الجيش السري عند ديغول (فايار، 1981) ص 12، بفض ... ي كوفو (مرجع سابق، ص 66) هذه الأرقام ويقدم بدله العدد 60 من الموتى. على ... سلم مسلم) وجوم 9 نوفمبر 1956 (قنبلة في المطعم العام)، أي 17 عملية تحسب عليه ... ار في بوفي: «الإرهاب الحضري أثناء حرب الجزائر 1962-1954»، في حاد ... في بوفي، «الإرهاب الحضري أثناء حرب الجزائر 1962-1954»، مرجع سابق، ص 458.

31 جاك دولارو، مرجع سابق، ص 22-21. أنظر أيضا «ملخص القضية» (ص 4) في أوراق ... وأيضا جماع العلوم السياسية، ملف مكافحة الإرهاب.

33 ذلك ما جاء بشدة، في كتاب جوريف أورتيز، مرجع سابق، ص 37.

34 حول القاب القانوني للقضية أنظر: موري و سوج بومرجي، المؤامرات 13 في 13 ماي أو ... تحليل فوليفر (فايار، 1959) ص 104-99، كذلك آلان فابدي، سالان (بيران، 1990) ص 250-243 و كريستوف بيك، مرجع سابق، ص 267-225. هرب فيليب كاشين من مستشفى مصطفى بالجزائر العاصمة مستفيدا من مرضى أسبوع الشارمس لكنه وُجد الذي سالان عدة مدريد في فيفري 1961. أنظر جان فيرانديي، 600 يوم رفقة سالان ومنظمة الجيش السري (فايار، 1969) ص 98 و من منظمة الجيش السري.

36 موني و سوج بومرجي، المؤامرات 13 في 13 ماي، مرجع سابق، ص 85.

37 جاك فوريز، ديغول و 13 ماي (بلون، 1965) ص 110.

38 كريستوف بيك، مرجع سابق، ص 260 و 266.

39 مذكور في فيليب جوزتريل، مرجع سابق، ص 99-98.

40 تصريحات نقلها (هيلي دو سان مارك) بالتعاون مع لوروز بكتابه: مذكرات، حقوق الخبر (بيران، 1995) ص 178.

41 حول هذه النقطة أنظر آخر التصريحات الجديدة لبول أوساريس (مرجع سابق) ص 143-178) حول عمليات الاستطلاع التي مارسها على العربي من مهيدلي في فيلا مالي طورال؟ تم إعدامه شنقا في ضيعة معزولة.

42 تمت تصفية هذا الأخير من طرف ماسو، جاك ماسو، الجندي عبد المعروف، حوارات مع الآلان جيل مينيلا (منشورات ماد، 1993) ص 205. «العربي» كان بالإمكان التوقف في وجه عمليات الاعتداء بواسطة إقصاء واحد منهم، لكن ذلك يعرف أحسن دليل هو أن الجنرال دو بولارديير تعطلة المهمة الذي رفض القيام بالعمليات الإستخبارية قد انخدع كليا. لقد تمكن العلاقة من التواصل حتى بالقرب من عينيه. كانت لهم عادات

بالعرب من الجهات المستثمرة وفي المنطقة التي وضعت تحت تصرفه ولكن لم يتم تجنيدهم والتعبئة بواسطة

43 بول أوساريس، مرجع سابق، ص 84-83.

44 جون س. دينون، «الوحدات الإقليمية» في جان شارل جوفرو و موريس فاس، الجزائر والجمهورية، مرجع سابق، ص 519.

45 نفس المرجع، ص 530.

46 روجي تراكي، انقلاب 13 ماي (الروح الجديد، 1962) ص 33.

47 جان فوريول، مرجع سابق، ص 74.

48 موريس ديفون، «الوحدات الإقليمية»، مرجع سابق، ص 527-526.

49 بخصوص هذه المنظمة أنظر فيليب بورديو، الكاغولية (ألبان ميشال، 1992).

50 فريديريك مونجي، مؤامرة داخل الجمهورية: استراتيجيات السرية من مولوتي إلى الكرسي (الديك فوت، 1998) ص 318.

51 لوليفي دار، الحكومة الجماعية: أسطورة المؤامرة الدائمة (بورين، 1998) ص 27 و ما بعدها.

38 بخصوص الدكتور مارتان أنظر أيضا بيير بيان، الدكتور مارتان المغيب (فايار، 1993)

52 روجي ستيفان، كل رجل مربوط بالعالة (منشورات الفونس، 1946) ص 213.

53 كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 170-167.

54 نفس المرجع، ص 173-171.

55 نفس المرجع، ص 169.

56 بارنيك لوبي، تاريخ المكتبين: من التحرير إلى اليوم (منشورات جاك غرانشي، 1994) ص 106.

57 حول هاتين الشخصيتين أنظر على وجه الخصوص كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 184-180.

58 جان فوريول، ديغول و 13 ماي، مرجع سابق، ص 63

59 كلود موطون، مرجع سابق، ص 174-170.

60 نفس المرجع، ص 187-182.

61 ماري ديفول، حركات الاحتجاج المدنية قبل منظمة الجيش السرية: نوفمبر 1954-ديسمبر 1960. مذكرة شهادة الدراسات المعمقة لتاريخ القرن العشرين (معهد الدراسات السياسية، باريس، 1998) ص 53. هناك حركة أخرى مدنية وهران اسمها «إرادات جزائرية» تم حلها أيضا في 25 جوان 1956.

62 كلود موطون، مرجع سابق، ص 216.

63 نفس المرجع، ص 194-188.

64 نفس المرجع، ص 255

65 رسالة من ليف حنيناك إلى كريستوف نيك مذكورة في: كريستوف نيك، مرجع سابق، ص 310.

2- اللحظات الخاصة: 13 ماي، الجزائر، ديسمبر 1960

80 جيلبر فيسيو، مرجع سابق، ص 332-331.

81 التقى ألان دو سيريجي مع جاك سوستيل عدة مرات في 15 مارس 1958 وطلب منه تقديم ضمانات حول مواقف الجنرال ديغول وذلك ما قام به سوستيل في الرسالة المذكورة. ألان دو سيريجي، ثورة 13 ماي مع شهادات لم تنشر سابقا للفاعلين الأساسيين (منشورات بلون، 1958) ص 9-6. تمت طباعة هذا الكتاب يوم 25 جوان 1958

82 نفس المرجع، ص 35-34.

83 ليون ديليك، «13 ماي كما أراه»، مرجع سابق، ص 333.

84 جان فوريول، مرجع سابق، ص 282

85 نفس المرجع، ص 283.

86 كلود موطون، مرجع سابق، ص 311. نشر هذا البيان بإمضاء الدكتور لوفيفر عام 1958 بالبليدة في مطبع موجاك.

81 موريف أورتيز، مرجع سابق، ص 72-75.

88 جميع هذه الشهادات التي وصلت إليها كوميسار الرابطي، الوحدوية و حرب الجزائر، 1954-1962، في مذكرة تخرج «مباريون في التاريخ المعاصر بجامعة باريس 10 بانتير، 2003 ص 24 وأنني تحدثت جيدا في الأسبوعة والخارجين على القانون، المرتدين ومساندة الجيش المتمرد في أواخر مايو.

89 هو مناضل كتيب يحمل جواز السفر رقم 14 ليوم 13 مايو، مرجع سابق.

90 مارتي فيتوريا، حركات الاحتجاج المدنية قبل منظمة الجيش السري: نوفمبر 1954-ديسمبر 1960، مرجع سابق، ص 57-56. والذي يعتمد على تعليمة تحمل تاريخ 22 مارس 1959 والواردة من الإدارة العرفية للاستخبارات العامة (SHAT 1H 1110/1).

91 كلود موطون، مرجع سابق، ص 324.

92 نفس المرجع، ص 367.

93 موريف أورتيز، مرجع سابق، ص 111-110.

94 نفس المرجع، ص 113. انظر أيضا موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960 (فايار، 1960) ص 112-111.

95 موريف أورتيز، مرجع سابق، ص 119-118. كان الاصطناع قويا في معاقل الجبهة الوطنية الجزائرية مثل بات الواد.

96 نفس المرجع، ص 130.18- موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 26.

97 نفس المرجع، ص 29-28.

98 هذه الزيارة الثانية لأرفو إلى الجزائر العاصمة. أنطوان أرفو، الانحطاط، الغش والسلطة (فايار، 1974) ص 177-176.

99 موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 44.

100 أندري رينو، حوارات مع جرال (مطبعات المدينة، 1974) ص 153.

101 وجد الخطاب كاملا في كتاب موريس شال، ثورنا (منشورات المدينة، 1968) ص 119- 142 وكذا الهوامش 134 إلى 142.

102 من أجل فهم هذه القضية المعقدة يمكن الرجوع إلى التوضيح الموثق و الدقيق لصاحبه إيريك شيفيل، مراسو ميزان: وحدة رجل (فلاماريون، 1998) ص 200-191

103 ريكي كوهين، مرجع سابق، ص 107.

104 أنطوان أرفو، مرجع سابق، ص 198.

105 مذكور في موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 34.

106 نفس المرجع، ص 132، البيان منشور كاملا.

107 الخمسة موريف أورتيز، مرجع سبق، ص 141.

في الجزائر أرفو، مرجع سابق، ص 202.

سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 122.

نفس المرجع، ص 52.

جاك فيرجيس، 1994) ص 52

مرجع سابق، ص 168-167.

1961) ص 168-167.

حول هذه القضية أنظر سيلفي ثيبو، عدالة عربية: القضاة أثناء حرب الجزائر (لاديكوفيرت)

ص 208-207.

أرفو، مرجع سابق، ص 206.

نفس المرجع، ص 206.

نفس المرجع، ص 207.

نفس المرجع، ص 208. انظر أيضا شهادة ماسو خلال محاكمة قضية المباريس «ما نتج سالمي مكالمتي الهاتفية التي كانت البارحة مساء، وأتركك حرا». الآن دوسوريس، محاكمة، مرجع سابق، ص 116.

موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 168-167.

في البداية أشرف على هذه المذكرة مجموعة من نواب الجزائر لكن حينما رأى بول دولوفري هذا النص بتاريخ 23 في إقناع كل النواب ما عدا لاكابارد بعدم نشره.

هذا المنشور موجود في كتاب موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 198.

نفس الخطاب موجود في نفس المرجع، ص 200.

حول هذا اللقاء، أنظر الشهادات المتطابقة لموريس شال، مرجع سابق، ص 157-156 كذلك جورجيت إيلجي، مرجع سابق، ص 168-167 و كذلك الغيب فيلجي (الآن دوسوريس، محاكمة، مرجع سابق، ص 251-250).

شهادة الكولونيل دوبروص في محاكمة قضية المباريس. الآن دوسوريس، محاكمة، مرجع سابق، ص 202.

موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج.ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 244-243.

شهادة بروارا في محاكمة قضية المباريس. الآن دوسوريس، محاكمة، مرجع سابق، ص 245

موريس شال، مرجع سابق، ص 157

نص الخطاب كاملا في موري و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج ف. شوفيل، مباريس و كولونيلات، 24 جانفي 1960، مرجع سابق، ص 243-243

127 نفس المرجع، ص 253-252.

128 يتضمن هذا الملف أيضا حادثة الزنزانة رقم 9 التي تعرض فيها المناضلون للتعذيب من طرف زملائهم. انظر شهادة عبد الحق بن حمودة في مجموعة من المؤلفين، حرب الجزائر والمناضلون الجزائريون في فرنسا (باريس: منشورات الجامعة الفرنسية، 2005)، ص 453-445.

129 ميشال دوبري، الحكم، مذكرات، الجزء 3، 1962-1958 (آلان ميشال، 1988)، ص 235.

130 من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري، أنظر كذلك بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري (مكتب الجزائر، 1961)، ص 352-351.

131 موني و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج. ف. شوفيل، مناورات و كولونيلات، 24 حافي 1960، مرجع سابق، ص 264.

132 دانيال مورين، «دوري و الجزائر: أي حزائر فرنسي؟» في سيرج بوستين و بيير ميلز، حان فرنسوا مويسي (مدراء)، ميشال دوبري و زمنه أوث 1962-1959، مرجع سابق، ص 458.

133 ميشال دوبري، مرجع سابق، ص 236.

134 أنظر أرقو، مرجع سابق، ص 214-213.

135 موني و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج. ف. شوفيل، مناورات و كولونيلات، 24 حافي 1960، مرجع سابق، ص 287.

136 يوجد هذا الخطاب كاملا في ملحق بكتاب روزلين ديبو، بول دوتوفريي أو حساب العمر، مذكرات (منشورات سوي، 1994)، ص 387-.

137 كل الجمل الموجودة للاستشهاد منقولة منه.

138 مذكور في موني و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج. ف. شوفيل، مناورات و كولونيلات، 24 حافي 1960، مرجع سابق، ص 371.

139 نفس المرجع، ص 385.

140 نص الخطاب كاملا في موني و سيرج بروميرجي و جورجيت إيلجي و ج. ف. شوفيل، مناورات و كولونيلات، 24 حافي 1960، مرجع سابق، ص 395-390.

141 جوزيف أورتيز، مرجع سابق، ص 244.

142 جان كلود ديري، مرجع سابق، ص 195-194.

143 5-سن فشل جبهة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري

144 جان موراند، تقول والجزائر: شهادتي 1962-1960 (آلان ميشال، 1999)، ص 47. في أواسط ديسمبر، أشارت صحيفة صدى وهران مرة أكثر تفاؤلية إلى 600000 عضو في منظمة الجيش السري. دراسة في منظمة سرية (منشورات جان كلود تشي، 1997)، ص 35.

145 نفس المرجع، ص 345.

146 نفس المرجع، ص 28 و ما يتبعها.

147 نفس المرجع، ص 114.

148 نفس المرجع، ص 47-46 و 58-56. مذكرة الكتاب تحتوي على الوثائق

149 نفس المرجع، ص 53-49.

150 نفس المرجع، ص 46.

151 نفس المرجع، ص 211-225.

152 نفس المرجع، ص 448-446.

153 أنظر كوفيز، مرجع سابق، ص 119.

154 أنظر بودهي، من أجل تاريخ حرب الجزائر (بيكار، 2002)، ص 193. [illegible] إلى ما أضيف إليه ضحايا وهران و مدنا أخرى سيصل الرقم إلى 120 ضحية بحسب الأرقام الرسمية الفرنسية. جيلبير ميشي، تاريخ داخلي لجبهة التحرير الوطني 1962-1954 (باريس: 466.

155 وجدات عباس، تشريح حرب، الجزء الأول (الأخوة فارنيي، 1980)، ص 297.

156 مولود فرعون، يوميات 1962-1955 (سوي، 1962)، ص 308.

157 كيبنيو هوزن، مرجع سابق، ص 449.

158 آلان لانصلو، الانتخابات في ظل الجمهورية الخامسة (المطبوعات الجامعية الفرنسية، 1983)، ص 26.

159 جوزيف أورتيز، المصدر السابق، ص 269.

160 أنظر شهادة فرانذي عن العرض الحماسي الذي قدمه له سوستيلي يوم 11 فبراير 1961 حان فرانذي، المصدر السابق، ص 97.

161 جان جاك سوريني، «تاريخ منظمة الجيش السري» (الفجر سيدة، منشورات لا لان، 1963)، ص 16.

163 موريس أودان، المصدر السابق، ص 272. أودان رفض استخدام في «الجزائر المستشهد
164 جان و اندي، المصدر السابق، ص 102
165 بيار لوفور، المصدر السابق، ص 133
166 المراد أوفير، المصدر السابق، ص 231.
167 عين المصدر، ص 232.
168 موريس فايل، المصدر السابق، ص 176.
169 جان و اندي، المصدر السابق، ص 115–116.
170 يرد في كتاب «الجزائر، الانقلاب»، لموريس فايس، منشورات 1983 Complexe، ص 15.
171 لمزيد من التفاصيل عن محاولات الالتحاق الفاشلة، المصدر، ص 20–24.
172 2 ص 84، الانقلاب والعكاساته
173 جان و اندي، المصدر السابق، ص 124
174 رسالة بيار مسمير المؤرخة في 23 أفريل 1961 (2 من 84، الانقلاب والعكاساته)
175 الكلمة وردت في كتاب موريس فايس، المصدر السابق، ص 170.
176 جان جاك سوريني، «تاريخ منظمة الجيش السري» (بالفرنسية)، المصدر السابق، ذكر باد سأل الجنرال إن كان يوافق إعدامه، فرد عليه هذا الأخير بالإيجاب، وهو يضيف: «لن يسامحني عنها ديغول أبدا.»
177 رسالة لادمون ميشلي إلى النائب العام لدى المحكمة العسكرية العليا، مؤرخة في 30 ماي 1961 (2 من 84، الانقلاب والعكاساته).
178 المرجع زيلر، المصدر السابق، ص 261.
179 ورد في كتاب لوران بكاريا، «هيلي دو سان مارك»، منشورات بيران، 1988، ص 229.
180 متابعة موريس شال عن علاقاته مع سوريني خلال التحقيق معه، وكان جوابه: «استطيع فقط أن أقول بأني رأيت هذا الرجل مرة واحدة. طلب مقابلتي واستقبلته ظهر يوم 25 أفريل. لقي معي طيلة السهرة، أو لنقل طيلة جزء من السهرة (...) ذهبت إلى الندوة العامة في يوم 25 مساء لمهمة الناس المحتشدة ولقد ساعدني سوريني في ذلك» (محضر الاستجواب مؤرخ في 15 ماي 1961، ص 5، 2 من 84، الانقلاب والعكاساته)
181 موريس فايس، المصدر السابق، ص 118.
182 المرجع زيلر، المصدر السابق، ص 266–269.
183 لوران بكاريا، المصدر السابق، ص 230 وما يليها.

[illegible] جوليا 1961)
[illegible] منظمة الجيش السري
[illegible] جوهو في كتابه «ما لم أقله»، منشورات فايار، 1977، ص 230. بيّن خريطة
[illegible] جوهو في كتابه «بلادي الضائعة: من بوسعفر إلى تونل»، منشورات فايار، 1969، ص
[illegible] ص 212.
[illegible] الإشارة أيضا إلى أن مارتل نزع ختم الرسالة بواسطة السحار (أدمون جوهو المصدر
[illegible] ص 219.
[illegible] المصدر، ص 239.
[illegible] جوهو في كتابه «ما لم أقله» المصدر السابق، ص 226.
[illegible] جوهو، «جلدي على حد أفكاري». ج2: «المعركة»، منشورات لافايل، دون
[illegible] سنة، ص 31–32.
1961، ص 31–32.
[illegible] كتاب آلان سوريني، «محاكمة»، المصدر السابق، ص 29.
[illegible] كتاب آلان سوريني، المصدر السابق، ص 38–39.
[illegible] بلاص ريمي كوفير، المصدر السابق، ص 56.
[illegible] من كتاب آلان سوريني، المصدر السابق، ص 56.
[illegible] النص الكامل الخاصة بروجي داڤيلدر في كتاب فانسان فيبار. «كومندوس دلتا»، منشورات
[illegible] جان كورتشي، 2000، ص 34–35، وفي «جريدة جمعية «أصدقاء رأوّل سالان»،
[illegible] العمل الأول 2005، العدد 4، السلسلة الثانية، ص 8–9
[illegible] شهادة روجي بانكان في كتاب ريمي كوفير، المصدر السابق، ص 154.
[illegible] ورد في كتاب «حرب الجزائر، نشأة ودوامة مأساة»، منشورات بيلفالوا، 1984، ص
338.
[illegible] شهادة جاك سوريني عن فانسان فيبار، المصدر السابق، ص 33.
[illegible] لودنان، «لكن إبليس معنا»، منشورات 1968 ، La Table ronde، ص 168
[illegible] في المصدر، ص 170.
[illegible] في المصدر، ص 171.
[illegible] أرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 75.
[illegible] الإطلاع على البقية، الطر أرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 60–61.
[illegible] ص 83، 26 أفريل 1962.
[illegible] تابع هنا شهادة كلود ميشلي، «منظمة الجيش السري وحرب الجزائر في 1961–
1962»، منشورات جان كورتوتشي، 2002، ص 21 وما يليها
[illegible] هو واحد من المدنيين السبعة عشر الذين حاكمتهم المحكمة العسكرية العليا أثر الانقلاب
أرنو ديرولاد، المصدر السابق، ص 62، الهامش 2)
[illegible] عضاء بأن مرسى الكبير ملحقة بوهران.

207 ملازم حاد حاك سوزيني في كتابه «تاريخ منظمة الجيش السري»، المصدر السابق، ص 74 وما يليها، وعن وثائق جوجات في «حلمي علي حمد الكباري»، ج2، المقر كاد، المصدر السابق، ص 41-44.

208 حاد حاك سوزيني، المصدر السابق، ص 75.

209 حاد في تقديمه للمصدر السابق، ص 139، ذكر أنه، وكنا أمينه، حاك حاك سوزيني، وهو مرتهنة سوزيني، وفي كتابه «تاريخ منظمة الجيش السري»، المصدر السابق، ص 79، يتحدث عن «مسائل في الاتصال» ليس غير.

210 حاد حاك سوزيني، المصدر السابق، ص 81.

211 أم جوولاد، المصدر السابق، ص 267، يعتبره «حرسا حقيقيا لسوزيني».

212 حسب حاد حاك سوزيني، المصدر السابق، ص 78، الجبهة الوطنية، خارج مدينة الجزائر، في مستثمرة، لاسيما في وهران حيث يشير كلود ميشلتي (المصدر السابق، ص 46) ما يلي (ترجمتها):

213 ص 84، ملف الوقائع.

214 ص 84، ملف الوقائع.

215 مذكور ورد في كتاب ماري لويز لوتسلو: «منظمة الجيش السري»، مركز دراسات الحرية السياسية الفرنسية، سلسلة «وثائق»، العدد 2، جوان 1963، ج2، ص 11.

216 لوزاق حان حاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة، مأخوذة من التقرير المرفوع إلى بريجست (بارا)، فرانسوا (فودار)، مكتب الاستعلامات والعمليات، بايت، دنا (دافيدس).

217 بعد أسابيع قليلة، وردت في تقرير استعلاماتي موزع في أول جويلية، استنادا إلى مصدر استخبارات الجيش، معلومات جديدة، «إحصاءات معقل الدويرة». لم يعد فيه إلى 28 جوان سوى مناضلين مزودين بتذكرات الرحيل، بعدما أدانهم فيه 18 حزبيا من التفتيش التابع للواء الأول للمظليين (أوراق حان حاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر).

218 الجزائر» ويحمل توقيع الجبهة الوطنية الفرنسية وشبكة «فرنسا الحرة» (ماري لويز لوتسلو، المصدر السابق، ص 1).

219 ماري لويز لوتسلو، المصدر السابق، ج1، ص 21، أحصت 28 انتحارا، 25 منها في الجزائر، و10 في وهران.

220 لا تملك أي معلومات دقيقة في وثائق الأرشيف التي إطلعنا عليها. وبالتالي، تبقى مسألة الشخص الذي أعطى الأوامر مطروحة. جورج فلوري (التاريخ السري لمنظمة الجيش السري، منشورات فرانسي، 2002، ص 350) يسميها للكتال.

221 لوزاق حان حاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. رسالة من قولف (قاردي) إلى الرئيس راف» وهو لسوزاز (فودار).

رسالة إلى ريف راف، قولف بابا (بوجو)، حايت (سوزيني)، روميو، هوتيل

، روميو، حايت وأنا.

في 15 جوان 1961 (« 600 يوم مع ميلان، المصدر السابق، ص 148) إلى «مارتل هو من تلقى رسائل الخيال وفتحها، ولم يخف عليه أنه لن

ذكرها وعلق عليها فراندي، المصدر السابق، ص 149-150، نقلا عن ج ، المصدر السابق، ص 134-136، استنادا إلى أوراق سوزيني التي تحتوي على

سوزيني، المصدر السابق، ص 136.

ج سوزيني، المصدر السابق، بتاريخ 20 جوان 1961، تحد «الرقابة الجماعية» لاتصالات عمل عقدت بتاريخ 20 جوان 1961، تحد «الرقابة الجماعية» لاتصالات إلى المنظمة، والجميع يتساءلون ماذا لم يلتحق بعد تنظيمة الجيش السري

سيلتحق به.

حاك سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

رسالة من قولف إلى فرانسوا مؤرخة في 6 جويلية 1961، شخصية

من المصدر، رسالة من قاردي إلى روميو وسيمون (الصحفي أندري سيفان؟)، مؤرخة في 3 جويلية 1961.

من المصدر، الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

من المصدر، الكلمة المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

من المصدر، الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

من المصدر، الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

رسالة جماعية مؤرخة في 11 جويلية من قولف إلى كلود، فلور، حايت، بابا، روميو، عين المصدر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

رسالة جماعية مؤرخة في 8 جويلية من هوتيل إلى فرانسوا، قولف، حايت، بابا، روميو، عين المصدر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

الأقوال مأخوذة من التقرير المذكور آنفا. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في النص.

رسالة جماعية مؤرخة في 6 جويلية من هوتيل (جان فارو) إلى قولف، حايت، بابا، روميو (فرانسوا). أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

لف كوبارد، في كتابه «حرب الجزائر»، طبعة جديدة، منشورات روبرت لافونت، 1990، تحدث عن «شخصية مبهمة لا يتطفل عليها أي تحليل تبسيطي» (ص 898)، كان رسالاته في الثواء الأول المظليين يصفونه بالإنسان «غير المتلاعب به» مركزا على شجاعته «التي تتحدى كل حدود (...) وتتحدى الموت» (ص 897-898).

241 جيرارد، هنري، الكسندر هارسون، في *Challenging de Gaulle The OAS and Counterrevolution in Algeria* (بالانكليزية)، منشورات مارتن، 1989، ص 9.

242 حاك جاك سوريني، المصدر السابق، ص 155 و160.

243 بيار سيرجان، «جندي على خط أفكاري» ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 39.

244 من كلود (فونتار) إلى فولف، 17 جويلية 1961. أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

245 من كلود (فونتار) إلى فولف، 18 جويلية، المصدر السابق.

6. الهاية من توسيع دائرة المعركة وسط الفوضى

246 كلود ديشلي، المصدر السابق، ص 27.

247 المصدر نفسه، ص 28.

248 رسالة خماسية من هوتيل إلى فولف، فرانسوا، حانيت، بابا، وروميو، نفس المصدر، أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

249 تذكر أن هذه التسمية العاصمية، وكما أشار إليه كلود ديشلي (المصدر السابق، ص 24)، لم تكن مستعملة في وهران، حيث كانت المصطلحات العسكرية الأولى (المكتب الأول، المكتب الثاني، الخ...) لا تزال هي المتداولة.

250 رسالة خماسية من كلود إلى فولف، فلور، بابا، وروميو وحانيت. أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في الوثيقة.

251 «حراس العلم» هي منظمة يشيرها قارد.

252 رسالة من كلود إلى فولف، فلور، حانيت، بابا، وروميو. أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة، وردت هكذا مسطرة في الوثيقة.

253 جاك فراندي، المصدر السابق، ص 159–160.

254 نفس المصدر، ص 161.

255 من حانيت إلى فلور، مع إبلاغ كل من في (فارندي)، كلود، بولين (بوريز)، رسالة مؤرخة في 23 جويلية 1961. أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

256 بيار سيرجان، «جندي على خط أفكاري» ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 35–39.

257 نفس المصدر، ص 46–44.

258 نفس المصدر، ص 49–48.

259 نفس المصدر، ص 58

260 بالريك لويس، «تاريخ الملكيين. من التحرير إلى اليوم»، منشورات جاك فرانشي، 1994، ص 56.

261 جان بول لوتي، «التجديد الوطني. حركة ملكية في عهد الجمهورية الخامسة»، منشورات «مهلاس»، 2002، ص 47.

262 بيار سيرجان، «جندي على خط أفكاري» ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 72.

حول ملازم ناقيمت"، صدر عام 1960 لدى منشورات "La Table ronde"
هذه الدعاة وعموما حول عملة L'Esprit public ماي - جوان 1961، انظر
L'Esprit public، 1984، ص 29–33.
، ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 77
حان، «جندي على خط أفكاري»، ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 299–300.
أوفو (نفس المصدر، ص 300)، و4 صفحات عند ميرجان
تحت بضعة أسطر عند أرفو ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 77–80
على خط أفكاري»، ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 100.
ولاد، المصدر السابق، ص 100.
الذي أورد له عدة صفحات في كتابه «منظمة الجيش السري ضد ديغول»، المصدر
(ص 74).
ميرجان، «جندي على خط أفكاري» ج2: «المعركة»، المصدر السابق، ص 82.
ولاد، المصدر السابق، ص 102.
فرانسوا، مؤرخة في 6 جويلية 1961، أوراق سوريني، أرشيف منظمة
فولف إلى فرانسوا، روميو، هوتيل، حانيت، سيمون، ماريات. أوراق سوريني،
الجزائر.

ث الثالث- مرحلة الصعود: أوت - نوفمبر 1961

من في إلى كلود، فلور، حانيت، نسخة إلى سولاني وكومانيون. مؤرخة في 1961/08/6.
أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
«معلمة شخصية من سولاني إلى في ٥، 1961/08/9، نفس المصدر.
«ملاحق العدد 21»، 27 أكتوبر 1961، نفس المصدر.
ريمي كوفور، المصدر السابق، ص 181.

ة منظمة الجيش السري بالجزائر ملامح إنشارها

1961/08/2. من كلود إلى في، فلور، بولين، حانيت. أوراق سوريني، أرشيف منظمة
الجيش السري الجزائر. الأحوال التالية مأخوذة منها
من يوسوف إلى كريم، حيدر، بن طوبال وبوصحل، 1961/10/19، نفس المصدر.
الرعونة في الجزائر»، المصدر السابق، ص 620 وما بعدها.
من في إلى سولاني، 1961/08/5. أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
مكتب الاستعلامات والعمليات المنطقة ZAI، إلى في، فلور، كلود، حانيت،
1961/08/10. نفس المصدر.
من في إلى سولاني، نفس المصدر.

291 13 (تعزى) إلى 11 (فارزي)، B 11 (فوردار)، 12 (فارد)، 14 (سوريني)، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

292 من يوسف إلى كريم، خيدر، بن طوبال وبومنجل، 1961/10/19، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

293 رسالة من فلور إلى في ، كلود، يولين، حانين. نسخة إلى ليوات (ميشال لوروي)، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

294 من R 15 (فارزي) إلى B 15 (فوردار)، R 16 (فارد)، R 17 (جيرز)، R 19 (سوريني)، أوراق سوريني، أرشيف مطبعة الجيش السري الجزائر.

295 من يولين إلى في ، كلود، فلور، حانين، 1961/08/13، نفس المصدر.

296 بخصوص معنى "لوناتي"، تبين أنها لم تنقل إلا جزئيا فقط.

297 OROX 44 إلى كل القطاعات والأقسام. نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

298 PUC/X144 إلى كريم، خيدر، بوصوف، بومنجل، 13 أكتوبر 1961، نفس المصدر.

299 من B 15 إلى R17، R 16، و R19 ، في 1961/10/30.، نفس المصدر.

300 من كلود إلى في ، نسخة إلى فلور، يولين، حانين، في 1961/08/14، نفس المصدر.

301 BCR، في 1961/08/15، في ، نسخة إلى حانين، يولين، فلور، نفس المصدر.

302 من سولاي إلى في، في 1961/08/12، نفس المصدر. نوعية المعلومات التي تحوزة حيها التحرير الوكتي عن منظمة الجيش السري، أكد عليها بيار لومارشان، «البريوز الجزائري» باريس، 2005، ص 113، الذي يروي كيف استقى عناصر البريوز معلومات عن الجهاز السري عبر هذه القناة.

303 جان موران، المصدر السابق، ص 254.

304 معروضة في رسالة فلور إلى رامبو، في ، كلود، فوليي، حانين، ليوات، شارل، في 1961/08/12. أوراق سوريني، أرشيف مطبعة الجيش السري الجزائر.

305 مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 إلى فلور، كلود، حانين، ميترو، في 1961/08/10، نفس المصدر.

306 نشرة المعلومات الصباحية، في 1961/10/20، نفس المصدر.

307 من كلود إلى في ، نسخة إلى فلور، يولين، حانين، في 1961/08/14، نفس المصدر.

308 رسالة صباحية من B 11 إلى 12، 13، 14، في 1961/10/19، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

309 مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 يولين إلى في ، كلود، فلور، حانين، في 1961/08/13، نفس المصدر.

310 رسالة من B 15 إلى R 19، R 17، R 16، R 15، نفس المصدر. الكلمة المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي

311 رسالة من B 16 إلى R 19، R 17، R 15، و CAB ، في 1961/08/13. نفس المصدر.

B 16 إلى R 17 و R 19، في 1961/08/23. نفس المصدر.

...ش السري بالجزائر في المعركة

...ر أحد أجهز عليه رجال مسلم يوم 5 أوت في مستشفى مصطفى (جوزج فلور)، ...ريخ السري لمنظمة الجيش السري، المصدر السابق، ص 391.

...مكتب الاستعلامات والعمليات/المنطقة ZA1 يولين إلى في، كلود، فلور، حانين، في 1961/08/13. أوراق سوريني، أرشيف مطبعة الجيش السري الجزائر. الكلمات المسطرة ...ت هكذا في النص الأصلي.

...1961/08/13. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

...ت مختلفات من هذه الخطاب في رسالة موزعة في 1961/08/3 من في إلى كلود، ...ور، حانين، يولين، نسخة إلى فرناند (فراندي)، سولاي وكومبانيون. أوراق سوريني، ...أرشيف مطبعة الجيش السري الجزائر.

...رسالة موزعة في 1961/08/3 من في إلى كلود، فلور، حانين، يولين. نسخة إلى فرناند (فراندي)، سولاي وكومبانيون. نفس المصدر.

...مكتب الاستعلامات والعمليات، المنطقة ZA1 إلى في، كلود، حانين، في 1961/08/01 نفس المصدر.

...رسالة موزعة في 1961/08/3 من في إلى كلود، فلور، حانين، يولين. نسخة إلى فرناند (فراندي)، سولاي وكومبانيون. نفس المصدر.

...رسالة من في إلى سولاي وكومبانيون، 6 أوت 1961. نفس المصدر.

...رسالة من في إلى حانين، 1 أوت 1961. نسخة إلى كلود، نفس المصدر.

...نقلا عن جورج فلوري، المصدر السابق، ص 391.

...رسالة من في إلى سولاي وكومبانيون، 6 أوت 1961. أوراق سوريني، أرشيف مطبعة الجيش السري الجزائر.

...جان موران، المصدر السابق، ص 225.

...رسالة من في إلى كلود، حانين، 11 أوت 1961. أوراق سوريني، أرشيف مطبعة الجيش السري الجزائر.

...رسالة من في إلى كلود، حانين، 11 أوت 1961. نفس المصدر.

...تعليمة شخصية من سولاي إلى في، 1961/08/9، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

...رسالة من سولاي إلى في 12 أوت 1961. نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

...رسالة من في إلى سولاي، نسخة إلى كلود، حانين، يولين، فلور، 14 أوت 1961. نفس المصدر.

...من B 15 إلى R 19، 31/ 1961/10، نفس المصدر.

331 من R 16 إلى R 19، 29/10/1961، نفس المصدر.

332 «بيان إذاعي Radio-France OAS» 28/10/1961، نفس المصدر، الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

333 نفس مرجع المصدر السابق، ص 225.

334 من R 15 إلى R 19، نسخة 29/10/B 15، أوراق سوريي، أرشيف مقطم الجيش الشعبي الجزائر.

335 «النشرة الخاصة للشؤون السياسية والإعلامية» نسخة عن الملخص الأسبوعي، من 9 إلى 16 أكتوبر 1961، نفس المصدر.

336 من R 16 إلى R 19، R 15، B 15، R 17، في 28/10/1961، نفس المصدر.

337 «هذا ما يؤكده وحي فوتر، وكان آنذاك رئيس الشركة الوطنية SN-REPAL، أحمد بن وحي فوتر، موظف سامي في قطاع النفط الجزائري، ريفولي، الجزائر، ريفولي، 1937–1958، ص من تقديم وتعليق دانيال كلاي «دو مالتريغ، الشعبة من أجل تاريخ فرنسا الاقتصادي والمالي، 1997، ص 307.

338 «نشرة الأنباء» نفس المصدر، من 149 إلى R 19، R 15، B 15، R 16، في 28/10/1961، أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

339 «مذكرة من المضاء الكولونيل بيمو، قائد SPDN، من R 15 إلى R 17، R 16، B 15، 19» نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

340 من R 15 إلى RAB، نسخة إلى R 19، R 17، R 16، B 15، في 23/10/1961، نفس المصدر.

341 «مذكرة إعلامية» في 23/10/1961، نفس المصدر.

342 من R 16 إلى R 19، R 17، B 15، R 15، في 23/10/1961، نفس المصدر.

343 جان موراليه، المصدر السابق، ص 226.

344 من R 17 إلى R 19، R 17، R 15، B 15، في 30/10/1961، أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

345 «مكتب الاستعلامات والعمليات X 144 إلى كريم، حيدر، بوصوف، بوسحل» 11 أكتوبر 1961، أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

346 من R 15 إلى R 19، R 17، R 16، B 15، في 25/10/1961، نفس المصدر.

347 ستي أيضا إلى أوراق فوتر، كتب مقالة في جريدة «لوموند» بتاريخ 26 أكتوبر 1961، «أن فيها كان «الناصريون» هم ضحاياه أيضا للتعذيب»، وبعدها بضعة أشهر (ماي 1962) مارت عملة (رئيسي) مقالا في الموضوع، أرسله راؤول جيرارديي (سيفي بيتولت، «عملة فرنسا»، المصدر السابق، ص 294).

348 «حظائر من قضايا ما الأثر»، مذكرة موزعة في 6 أكتوبر 1961، أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

349 من أحمد إلى بوصوف، 10/10/1961، نفس المصدر.

1958 ... [illegible] ... الفرقة الخاصة لمجلس الاستئناف تعرف على الجزائر ... [illegible] ... ، وكان آنذاك مدير الشؤون الجنائية والعفو (سيفي بيتولت، المصدر ... [illegible] ... ، 178).

... [illegible] ... ، ص 361.

... [illegible] ... RAB، نسخة إلى R 19، R 17، R 16، B 15، في 25/10/1961، أوراق ... [illegible] ... أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

... [illegible] ... مذكورة في ملحق (رقم 10) من كتاب جان فرانسوا، المصدر السابق، ص 298–299.

... [illegible] ... R 19 إلى R 15، R 19، في 28/10/1961، أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

... [illegible] ... التفاصيل حول هذه القضية، كلود ميشلتي، «القاد التعرف»، المصدر السابق، ص 42–65.

... [illegible] ... أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

... [illegible] ... B 13 إلى R 19، R 21، 10/10/1961، نفس المصدر.

... [illegible] ... من كتاب إلى بوصوف، 10/10/1961، نفس المصدر.

... [illegible] ... من R 15 إلى R 17، B 15، R 16، في 29/10/1961، نفس المصدر.

... [illegible] ... اجتماع لجنة الوطني والمجلس للقضاء المجاورين، ضحايا الحرب وإطارات الاحتياط، الجزائر المستقلة، المنعقد يوم 18 أكتوبر 1961، المصدر السابق.

... [illegible] ... ملحقات الجيش الشعبي الأخرى

... [illegible] ... 1961/08/2 من كلود إلى في، فوزية حايف، بولين، أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

... [illegible] ... 1961/08/7، من فوزي إلى في، كلود، حايف، هوارد. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي.

... [illegible] ... من فوزي إلى ولي، 12 أوت 1961، نسخة إلى في، كلود، حايف، وإلى: بولين، حايف، نفس المصدر.

... [illegible] ... المصدر، 1961/08/7، من فوزي إلى في، كلود، حايف، هاني، نفس المصدر. الكلمات المسطرة وردت هكذا في النص الأصلي. تشير الترسانة إلى أن نسخة الرسالة مرفق بها [illegible] لم يحصل عليه. غير أنا عثرنا على مذكرة مصاحبة في الأشرطة تذكر «4 و2 مواد» وهما المسطرة.

... [illegible] ... 2، و4 مواد» مرتبة في أوت 1961.

... [illegible] ... آنار آرفو (في كتابه «الاحتفاظ»، المصدر السابق، ص 302) إلى أنه عقب الإضراب ... [illegible] ... سلاح في أوائل شهر أوت، «عند الساعة 11 صباحا حول كتيبة العلم الفيلالة وذي بعده ...

... [illegible] ... كلود كيشلتي، المصدر السابق، ص 38.

... [illegible] ... من بوصوف إلى كريم، حيدر، عن طريق بوسحل، 19/10/1961، أوراق سوريي، أرشيف مقطعة الجيش الشعبي الجزائر.

367 | رسالة مؤرخة في 1961/10/30، نفس المصدر.
368 من سولاي إلى فلوري، 1961/08/9، نفس المصدر.
369 من R 16 إلى R 19، R 15، R 17، في 1961/10/27، نفس المصدر.
370 من مسؤول العمل السيكولوجي والدعائي إلى مدير «نزوح قارة»، 1961/10/24، نفس المصدر.
371 وهو أيضا Y 07.
372 من R 13 إلى R 19، B 15، R 16، R 17، في 1961/10/30، نفس المصدر.
373 «معلمة شخصية من سولاي إلى في»، 1961/08/9، نفس المصدر.
374 نسخة محفوظة في أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
375 من م وصوف إلى كريم، حيدر، بن طوبال وبومنجل وفرحات، 1961/10/8، نفس المصدر.
(كلمات السطر) وردت هكذا في النص الأصلي.
376 من R 16 إلى R 19، R 15، R 17، في 1961/10/26، نفس المصدر.
377 من B 15 إلى R 15 (فاردي)، R 17، R 19، R 20، 1961/10/R 16، نفس المصدر.
378 من م وصوف إلى كريم، حيدر، بن طوبال وبومنجل، 1961/10/21، نفس المصدر.
379 من B 11 إلى 11، 12، 13، 14، في 1961/10/19، نفس المصدر. (الكلمات السطر) وردت هكذا في النص الأصلي.
380 آرثر ديولاد، المصدر السابق، ص 122.
381 مكتب الاتصالات والعمليات/المنطقة ZA1 إلى في، كلود، جانين، في 1961/08/10، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
382 | رسالة 1961/08/4 من طلوبه إلى في، فلوري، لولين، جانين، نفس المصدر. ويحذر الذكي المحررة التي رسمها جيلبار مينيي عن شخصية عبان رمضان (التاريخي الداخلي لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 13): «فتاة بشخصية صارمة وثابتة (...) ويفكر مير وقدرة على التنظيم لا عظير لهما»، وتصير آخر شبيه فودار...
383 من في إلى كلود، فلوري، لولين، وبالأخص جانين، 1961/08/8، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
384 من في إلى جانين، نسخة إلى كلود، 1961/08/10، نفس المصدر.
385 «معلمة شخصية من سولاي إلى في»، 1961/08/9، نفس المصدر.
386 من لولين في إلى كلود، فلوري، جانين، 1961/08/11، نفس المصدر. (الكلمات السطر) وردت هكذا في النص الأصلي.
387 القيادة للمركزية إلى المسؤولين السياسيين العسكريين للمناطق 1، 2، 3، 4، 5، 6، إلى اللجنة العليا لمنظمة الجيش السري، 24 أوت 1961، نفس المصدر.
388 تشير هنا إلى النسخة التي أرسلها آرثو إلى سوزيني في أوائل سبتمبر 1961، والتي أضاف عليها هذا الأخير بالبند نسم الأستاذ سيعود، نفس المصدر.
389 لمزيد من التفاصيل عن هذه الوقائع، انظر جيلبار مينيي، المصدر السابق، ص 372–375.
390 تقرير من مديرية الأمن الوطني في الجزائر (الندوية العامة) عن «التعذيب» الذي أجر

...ر الوقائع الجزائرية، يشير إلى أن «الأوساط الحالية المقربة من منظمة الجيش السري»
...ر في جدة أول مأثرى في «رحل موسكو».
...المصدر السابق، ص 614.
...ر سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
...ر الجزائر.
...ر إلى كريم، حيدر، من طوبال وبومنجل وفرحات (فراندي)، 1961/10/26، نفس المصدر.
...ر في هذه الرسالة، قام قارد بنقل مقتطفات من رسالة لاشرو.
...ر إلى من طوبال، كريم، حيدر وبومنجل PUC.X 194
...ر، حيث أنه بناء على معلومات سيرحات، تكون الولايات التحتية «وزارة حقيقية ماضلي
...ر من كريم إلى حيدر) من طوبال، بوصوف، بومنجل، بريطانيا والأكراس للإعلام، فرانسيس
...ر إلى CR 1، نفس المصدر.
...ر الرسالة بين آرثو وسالان منشورة في كتاب بيار سيرحاب، المصدر السابق، ص 309–312.

تبرير نقاش جوهري بسياسة الخرجات الإعلامية

398 طاطو إلى برلين، 1961/10/16، أوراق سوزيني، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.
399 آرثو ديولاد، المصدر السابق، ص 139، بنى حساباته على تقاطع شهادات بيار سيرحاب
...رايل فودو وجان ماري كيروتشي.
400 ...شئ جهاز العمل المدني رسميا في خاتمي 1960، وهو منبثق أصلا من جهاز كمي للاتحاد
...من أجل الجمهورية الجديدة (UNR). وتراتبه في البداية أحد أنصار الجزائر الفرنسية، بيار
...دوبيري، وبداية من ربيع 1960، أرشف عليه بيون كرموني، «فوريلا الجزائر» (فرانسوا
...أوديجي، «تاريخ جهاز العمل المدني، جانب الظل في الشيفرة»، منشورات ستوك، 2003،
ص 66).
402 للفيزي من قدماء حملة أنابا (1944–1945) والبوا الأول للمقاتلين المقاومين، وله
...ماضي نضالي في تونس ثم في الجزائر. انظر في هذا الصدد جورج فوريل، «ألفيز نيلون!
...قصة هجوم بوني كلامار»، منشورات فرانسي، 1996، ص 275–284 وشهادة للفيزي،
«الهجوم»، منشورات La Table ronde، 1972.
403 انظر شهادة للفيزي من تسجيل آنياس باستيان نوتي، البث الإذاعة لمستقبل، نقلا عن «أي
آخر المعدومين»، منشورات ميشالون، 2005، ص 16.
404 وثيقة غير مؤرخة، تعود على الأرجح إلى أكتوبر 1961. أوراق سوزيني، أرشيف منظمة
الجيش السري الجزائر.

405 جان مرين، «مصارف منظمة الجيش السري. كلمات من باريس في أكتوبر 1962»، ص 53.

406 من R 16 إلى R 19 نسخة إلى B 15 في 10/27/ 1961 أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

407 جون مرين، «الأيام الأولى لاستقلال الجزائر»، مداخلة ألقيت أمام الرأي العام، منشورات سان جوست، 1963، ص 92.

408 جان مرين، المصدر السابق، ص 184–185 وبيار سوجان، المصدر السابق، ص 116.

409 مقتطفات واسعة من هذه الرسائل أعيد نشرها في كتاب فاريس لاروش الآتي ذكره و«سؤالان لمواطن عام»، المصدر السابق، ص 94–102.

410 نشر في ملحق كتاب بيار سوجان، المذكور أعلاه، ص 313–314.

411 تجدر الإشارة إلى أن 27 نائبا امتنعوا عن التصويت و«أن 60 منهم تم بشارك في العملية

412 جول رشار، «الوسط الوطني للأحرار والفلاحين من 1948 إلى 1962»، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، باريس، 1998، ص 765–766.

413 هذه النجمة التي انتشت في يوم 20 جوان 1960 في القاعة الكبرى لمركز مدينة فانسان، جلست عدة «مثقفات» تنشر في مجلة فصلية تحمل عنوان «دفاتر حلبة فانسان»، يلتقي فيها رجال سياسة (جيليب ماريس، أنجوري مورياس، إلخ...) ومثقفون (جول مونرو، جوزي، وعاد إليها) وعسكريون (الجنرال لاروميه، الجنرال موسنيي، إلخ...) من أنصار الجزائر الفرنسية

414 أريان ستورا، «الوسط الجمهوري في مقاطعة السين، 1953–1968»، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باريس 10 ـ نانتير، 2003، ص 140–141. والنظرة أنصار الاتحادات حزب الجزائر على نقابات باريس، انظر فيليب بيفي، «المجلس البلدي لباريس من 1944 إلى 1977»، منشورات السوربون، 1997.

415 ما قاله في حلبة فانسان ويقف ضد «الفعلاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا» جوزي بنيه، «من مقاومة إلى مقاومة»، منشورات مطابع الغرب، 1965، ص 269.

416 ألقى جاك فوره بمارسي يوم 27 أكتوبر، وأخيره هذا الأخير بأن روب مولي سيحضر إلى الجزائر ممثلا من طرف موسنيي «العقد الفصال» من R 16 إلى R 17، R 15، B 15، R 19، في 28/10/1961 أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

417 انظر بالخصوص حديث صحفي لموسنيي (3 نوفمبر 1961) أو تدوينه الصحفية (18 ديسمبر 1961)، منشورات في ملحق كتابه «الأمل المغدور»، منشورات آلما، 1962، ص 316–317 وص 322–323.

418 بيار سوجان، المصدر السابق، ص 116.

419 جان مرين، «مصارف منظمة الجيش السري. كلمات من باريس في أكتوبر 1962»، ص 53.

420 من R 16 إلى R 19 نسخة إلى B 15 في 10/27/ 1961 أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

421 جون مرين، «الأيام الأولى لاستقلال الجزائر»، مداخلة ألقيت أمام الرأي العام، منشورات سان جوست، 1963، ص 92.

422 جان مرين، المصدر السابق، ص 184–185 وبيار سوجان، المصدر السابق، ص 116.

423 مقتطفات واسعة من هذه الرسائل أعيد نشرها في كتاب فاريس لاروش الآتي ذكره و«سؤالان لمواطن عام»، المصدر السابق، ص 94–102.

424 نشر في ملحق كتاب بيار سوجان، المذكور أعلاه، ص 313–314.

425 تجدر الإشارة إلى أن 27 نائبا امتنعوا عن التصويت و«أن 60 منهم تم بشارك في العملية

426 جول رشار، «الوسط الوطني للأحرار والفلاحين من 1948 إلى 1962»، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، باريس، 1998، ص 765–766.

427 هذه النجمة التي انتشت في يوم 20 جوان 1960 في القاعة الكبرى لمركز مدينة فانسان، جلست عدة «مثقفات» تنشر في مجلة فصلية تحمل عنوان «دفاتر حلبة فانسان»، يلتقي فيها رجال سياسة (جيليب ماريس، أنجوري مورياس، إلخ...) ومثقفون (جول مونرو، جوزي، وعاد إليها) وعسكريون (الجنرال لاروميه، الجنرال موسنيي، إلخ...) من أنصار الجزائر الفرنسية

428 أريان ستورا، «الوسط الجمهوري في مقاطعة السين، 1953–1968»، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باريس 10 ـ نانتير، 2003، ص 140–141. والنظرة أنصار الاتحادات حزب الجزائر على نقابات باريس، انظر فيليب بيفي، «المجلس البلدي لباريس من 1944 إلى 1977»، منشورات السوربون، 1997.

429 ما قاله في حلبة فانسان ويقف ضد «الفعلاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا» جوزي بنيه، «من مقاومة إلى مقاومة»، منشورات مطابع الغرب، 1965، ص 269.

430 ألقى جاك فوره بمارسي يوم 27 أكتوبر، وأخيره هذا الأخير بأن روب مولي سيحضر إلى الجزائر ممثلا من طرف موسنيي «العقد الفصال» من R 16 إلى R 17، R 15، B 15، R 19، في 28/10/1961 أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

431 انظر بالخصوص حديث صحفي لموسنيي (3 نوفمبر 1961) أو تدوينه الصحفية (18 ديسمبر 1961)، منشورات في ملحق كتابه «الأمل المغدور»، منشورات آلما، 1962، ص 316–317 وص 322–323.

432 بيار سوجان، المصدر السابق، ص 184–185 وبيار سوجان، المصدر السابق، ص 116.

433 مقتطفات واسعة من هذه الرسائل أعيد نشرها في كتاب فاريس لاروش الآتي ذكره و«سؤالان لمواطن عام»، المصدر السابق، ص 94–102.

434 نشر في ملحق كتاب بيار سوجان، المذكور أعلاه، ص 313–314.

435 تجدر الإشارة إلى أن 27 نائبا امتنعوا عن التصويت و«أن 60 منهم تم بشارك في العملية

436 جول رشار، «الوسط الوطني للأحرار والفلاحين من 1948 إلى 1962»، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، باريس، 1998، ص 765–766.

437 هذه النجمة التي انتشت في يوم 20 جوان 1960 في القاعة الكبرى لمركز مدينة فانسان، جلست عدة «مثقفات» تنشر في مجلة فصلية تحمل عنوان «دفاتر حلبة فانسان»، يلتقي فيها رجال سياسة (جيليب ماريس، أنجوري مورياس، إلخ...) ومثقفون (جول مونرو، جوزي، وعاد إليها) وعسكريون (الجنرال لاروميه، الجنرال موسنيي، إلخ...) من أنصار الجزائر الفرنسية

438 أريان ستورا، «الوسط الجمهوري في مقاطعة السين، 1953–1968»، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باريس 10 ـ نانتير، 2003، ص 140–141. والنظرة أنصار الاتحادات حزب الجزائر على نقابات باريس، انظر فيليب بيفي، «المجلس البلدي لباريس من 1944 إلى 1977»، منشورات السوربون، 1997.

439 ما قاله في حلبة فانسان ويقف ضد «الفعلاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا» جوزي بنيه، «من مقاومة إلى مقاومة»، منشورات مطابع الغرب، 1965، ص 269.

440 ألقى جاك فوره بمارسي يوم 27 أكتوبر، وأخيره هذا الأخير بأن روب مولي سيحضر إلى الجزائر ممثلا من طرف موسنيي «العقد الفصال» من R 16 إلى R 17، R 15، B 15، R 19، في 28/10/1961 أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

441 انظر بالخصوص حديث صحفي لموسنيي (3 نوفمبر 1961) أو تدوينه الصحفية (18 ديسمبر 1961)، منشورات في ملحق كتابه «الأمل المغدور»، منشورات آلما، 1962، ص 316–317 وص 322–323.

442 بيار سوجان، المصدر السابق، ص 184–185 وبيار سوجان، المصدر السابق، ص 116.

443 مقتطفات واسعة من هذه الرسائل أعيد نشرها في كتاب فاريس لاروش الآتي ذكره و«سؤالان لمواطن عام»، المصدر السابق، ص 94–102.

444 نشر في ملحق كتاب بيار سوجان، المذكور أعلاه، ص 313–314.

445 تجدر الإشارة إلى أن 27 نائبا امتنعوا عن التصويت و«أن 60 منهم تم بشارك في العملية

446 جول رشار، «الوسط الوطني للأحرار والفلاحين من 1948 إلى 1962»، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، باريس، 1998، ص 765–766.

447 هذه النجمة التي انتشت في يوم 20 جوان 1960 في القاعة الكبرى لمركز مدينة فانسان، جلست عدة «مثقفات» تنشر في مجلة فصلية تحمل عنوان «دفاتر حلبة فانسان»، يلتقي فيها رجال سياسة (جيليب ماريس، أنجوري مورياس، إلخ...) ومثقفون (جول مونرو، جوزي، وعاد إليها) وعسكريون (الجنرال لاروميه، الجنرال موسنيي، إلخ...) من أنصار الجزائر الفرنسية

448 أريان ستورا، «الوسط الجمهوري في مقاطعة السين، 1953–1968»، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باريس 10 ـ نانتير، 2003، ص 140–141. والنظرة أنصار الاتحادات حزب الجزائر على نقابات باريس، انظر فيليب بيفي، «المجلس البلدي لباريس من 1944 إلى 1977»، منشورات السوربون، 1997.

449 ما قاله في حلبة فانسان ويقف ضد «الفعلاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا» جوزي بنيه، «من مقاومة إلى مقاومة»، منشورات مطابع الغرب، 1965، ص 269.

450 ألقى جاك فوره بمارسي يوم 27 أكتوبر، وأخيره هذا الأخير بأن روب مولي سيحضر إلى الجزائر ممثلا من طرف موسنيي «العقد الفصال» من R 16 إلى R 17، R 15، B 15، R 19، في 28/10/1961 أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

451 انظر بالخصوص حديث صحفي لموسنيي (3 نوفمبر 1961) أو تدوينه الصحفية (18 ديسمبر 1961)، منشورات في ملحق كتابه «الأمل المغدور»، منشورات آلما، 1962، ص 316–317 وص 322–323.

428 من W 230 إلى W 270، S 125، S 126، T 130، U 135، V 140، «تقرير عن الاتصالات»، 1961/12/23، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

429 لا يوجد من الموضحات حول هذه العملية، الظرف إلى حاشية شهادة لم سيلاك بيتراس، المصدر السابق، ص 153 وما يليها، «لاسان قيار: «كومندوس دلتا»، المصدر السابق، ص 199-200.

430 لاسان بيتراس، المصدر السابق، ص 205-209.

431 من U 135 إلى X 145، S 125، S 126، T 130، V 140، في 1962/01/2، «قضية MPC شارع فيدرب في 1961/12/31»، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. في 4 حالتي، أشار بوجز في تعقيب له إلى أن «خسائر الجيش لا تزال مجهولة، مع أن التقارير تقول أن هناك على الأقل 7 جرحى في مستشفة مايو وأن هناك قتلى» من U 135 إلى V 140، في 4 حالتي 1962، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

432 نقلا عن لاسان قيار، المصدر السابق، ص 200-201.

433 لوسيان بيتراس، أعاد نشر صورة على ملاح الإرسال، في ملحق كتابه.

434 عن هذا، وظروف اعتقالهم، جورج فلوري، «التاريخ السري لمنظمة الجيش السري»، المصدر السابق، ص 538-539.

435 لوسيان بيتراس، المصدر السابق، ص 260.

436 من FO/ART إلى S 300 من أجل 3004، 42 من أجل الإعلام، 45، 1962/3/3، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

437 من S 126 إلى BRC، U 135 نسخة إلى X 145، V 140، T 130، S 125، W 270، ULM، في 1962/01/2، نفس المصدر.

438 في حوزتنا «ملخص» من ثلاث صفحات مؤرخ في 1962/02/7 (FO/ART إلى 45، 30، 31، 42) و«مذكرة إعلامية» FO/ART إلى 30، 35، 45، 28 W، 40، S 300، 13، 20 فبراير 1962، نفس المصدر.

439 لاسان قيار، المصدر السابق، ص 203.

440 جاك سوركي: «الرحلة الخامسة لحرب الجزائر»، منشورات لارماتان، 2000، ص 59.

441 من 31 إلى 3، 35، 40، 45، 48، 28 ULM، S 300 فبراير 1962، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

442 من W 270 إلى S 125، S 126، T 130، U 135، V 140، «استعلامات» 13/18، خطأ مطبعي على الأرجح 1962، نفس المصدر.

443 وجدنا في أوراق سوريي رسالتين موجهتين إلى فودار (31) بعث بإحداهما عريف أول (1962/01/27) والأخرى رقيب (1962/01/29) تفيدانه بمعلومات دقيقة عن ظروف إعداد وتوزيع مناشير التنظيم الزكري (OCC)، ومعلومات كثيرة تخص المدعو مارسل هو نفسه الذي أعطى في هذا الصدد بطاقة مفصلة تخص تطور التنظيم الزكري، مؤرخة في 11 فبراير 1962.

صدر التنظيم الزكري» الجزائر، أرسل إلى فودار في 11 فبراير 1962، أوراق أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

منظمة الزكرية للتنظيم، فرع الجزائر، أرسل إلى فودار في 11 فبراير 1962، نفس

لاسان بيتراس، المصدر السابق، ص 260-261 وجورج فلوري، المصدر السابق،

جميع القوات المستقرة حاليا داخل مدينتي الجزائر ووهران وما جاورهما» على أوسع نطاق، رغم مشقته. «في مدينة الجزائر وما جولها: 9 كتائب 24 فرقة من الدرك المتنقل، 10 فيالق (إلى غاية 6 حالتي، 14 فيالق اعتبارا من في قطاع عين طاية (روشي نوار، الرعاية)، تواجد فيها: فرقتان من الدرك المتنقل، فيالق عمليات: 3 فرق مدرعة (2 قادمتان من CAV، وواحدة من CAA، 1 في غاية 5 حالتي (قادمة من 3 CAC)، 3 فيالق انتشار من 5 حالتي (قادمة من CAC) في استعمار على الساعة الثانية صباحا، فرقة مدرعة فيلقان (من CAC) في الثانية صباحا، وحدات CAC لاحتياط العام. 4 في وهران وما جاورها: 8 فيالق (من جمهورية (5 مشاة + 3 جزائرية)، 11 فرقة من الدرك المتنقل، إلى غاية 13 حالتي، 13 فرقة من الدرك المتنقل لاحتياط العام من 13 حالتي. الشمال مهيأ للاحتياط العام: 8 فيالق 6 منها متمركزة في المدية، والبقية في ABC، 1 توابل، 2 فيالق مشاة، 1 إستعمار القصوى: 9 فيالق مشاة، 2 توابل، 1 ABC، 12 فرقة البحرية، 1962/01/25، S 126، T 130، V 140، W 270، S 100، S 150، 12 سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

اجتمعت اللجنة يوم 20 ديسمبر 1961 وقررت أن «الهدف الأساسي لهيأة يتمثل في الجزائر، في غضون الأسابيع القادمة، بتمثل في مناهضة عمليات الجيش السري ومنعها في حال نجاحها، وبحب معها من الاستيلاء، ولو لمدة وجيزة على عدد من الجزائر ووهران على أن تتم مراجعة قوات الأمن وتوزيعها تبعا لهذا الهدف الأولي» (أمين سر هيأة الوثائق الخاصة بالسياسة الجزائرية، 1958-1962»، منشورات لارماتان، 2000، ص 287).

كل الأوراق الخاصة باللجنة مذكورة في هذا الكتاب، والقرارات الموقعة من «نواب» هو الحال هنا، منشورة كاملة).

48 لم نحصل على هذه الوثيقة.

49 منها من برقية رسمية بعثها المتاكم الإداري لمدينة وهران وأرسلت السريعة إلى جاك جوزان من 300 S إلى 45. نسخة إلى 3 GB/30/3/40، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

450 من 45 إلى 35، 5 فبراير 1962، المصدر السابق.

12. الجزر التي تقف نقر النقطة

465 ... S 300 4، S 300 5، S 300 6، S 300 7، S 300 8، V 300، T300، X 300
45، أول فبراير 1962، أرشيف منطقة الطيران السوري العام
453 من 31 إلى 30، 34، 30، 45، 48، 8 فبراير 1962، أرشيف منطقة الطيران السوري العام
454 من 31 إلى 30، نسخة إلى 35، 40، 45، 48، 2 S 300، فبراير 1962، نفس المصدر
455 من 30 إلى 31، 35، 40، 45، نسخة إلى GB 3، 5 فبراير 1962، نفس المصدر
456 من 31 إلى 48، نسخة إلى 30، 35، 40، 45، 3 S 300، فبراير 1962، نفس المصدر
457 من 48 إلى 30، نسخة إلى 31، 8 فبراير 1962، نفس المصدر
458 من 31 إلى 48، نسخة إلى 30، 35، 40، 45، 3 S 300، فبراير 1962، نفس المصدر
459 أرشيف سوريتل، أرشيف منطقة الطيران السوري العام
460 من 31 إلى 30 للإيجاز، 40 للاختصار، الاتصال مع 48، 45، 35، 300 S، من فبراير 1962، نفس المصدر.
461 من فلاي إلى توباني، 3 فبراير 1962، نفس المصدر
462 توبا إلى توكاني وأنت، 6 فبراير 1962، نفس المصدر
463 X 1451 إلى 6، 145، X فبراير 1962، نفس المصدر
464 من 48 إلى 31، نسخة إلى 30، 35، 40، 45، 8 فبراير 1962، نفس المصدر
465 من 35 إلى 48، نسخة إلى 30، 31، 40، 45، 11 فبراير 1962، نفس المصدر
466 FO/ART إلى S 300، جميع القطاعات، 42، 48، 45، 40، 35، 31، 30، S 300، 16 فبراير 1962، نفس المصدر.
467 من مادبا إلى 45، أول فبراير 1962، نفس المصدر
468 تقرير السوفي عن الاستطلاعات، 8 فبراير 1962، نفس المصدر
469 S 345 إلى 45، 11 فبراير 1962، نفس المصدر
470 ملخص عن الرسالات، 3 فبراير 1962، نفس المصدر
471 من 31 إلى 30، نسخة إلى 31، 35، 40، 45، 22 S 300، فبراير 1962، نفس المصدر
472 S 300 إلى 8 V 300، GB3، 30، 31، 35، 40، 45، فبراير 1962، نفس المصدر
473 الإرسال تحدث منذ أواخر فبراير، وتوجد آثار لإرسال معدات النقطة إلى تشرين (توسا)
474 من 45 إلى 65 B، أول فبراير 1962، نفس المصدر
475 تقرير كان يوفن في عام 1961 كتاب بعنوان «هل يجب أن نقتصر الجزائر؟»
476 جان بودريار «النظم والجزائر» نفس المصدر السابق، منشورات آكيان بيتشان، 1999، ص 259-260
477 جان بودريار «1600 يوم» نفس المصدر السابق، ص 230

...ا عبر طريقة الإتصال معروفة؟» (ص 45 إلى 30، نسخة إلى 12 ،40 ،35 ،31 ،GB 3
فيفري 1962 أوراق سودي، أرشيف منطقة الجيش السري الجزائر العاصمة.
492 حان مرادي، المصدر السابق، ص 235.
493 عبد الكريم بوصفر، ومنطقة الجزائر» المصدر السابق، ص 249

13 نقطة إنطلاق ضرورية

494 من GB 3 إلى 31،30،[تودار]،70،50،48،45،40،35،2 ، S300 فيفري 1962
أوراق سودي، أرشيف منطقة الجيش السري الجزائر العاصمة.
495 من 30 إلى S300 ، نسخة إلى 31، 35، 40، 45، 4850، 70، 3فيفري 1962، المرجع السابق.
496 FO / ART « إنذار » إلى 30، 31، 35، 45، 48، 10 فيفري 1962، المرجع السابق.
(بياض كان مسؤول منطقة الاستعلامات و العمليات من 330.
497 من 30 إلى 31، 35، 45، 48، 20 فيفري 1962، المرجع السابق.
498 من 30 إلى 31، 35، 40، 45، 1 ، gb 3 ، S300 فيفري 1962، أوراق سودي، مرجع سابق.
499 من gb إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 7 S 300. فيفري 1962، المرجع السابق.
500 تقرير من قودار في التركيبة العددية للموزة المتحصة (5 ضباط صف، 4 جنود فرق
2 فيلق فرق، 2 من المرتزقة، 21 مدني ، محرر واحد) كما يعطي المعلومات عن
أسلحتهم : بندقيتين رشاشتين، مسدس، 15 ... ، 17 بندقية، 5 إلى 6 آلاف خرطوشة، 40
قنبلة 31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، س 300، 24، uln فيفري 1962، نفس المرجع.
501 كان قودار حث الصدمة عند اطلاعه على التقرير المفصل حول ظروف الاستسلام، وذلك
بعد أن اتهامين لم كشفهم، و عالم من تعاون داخلي من قبل بعض الضباط، و بكل
في مقدوره هو الهرب من الحصار الذي ضرب على القرية (... نسخة من تقرير طاوي
حيلاب – عزابة– 15 فيفري 1962، نفس المرجع) و في تقرير ثان كان قودار أقل حدة
وبعد الوقيف، كانوا شجعانا و لم يتكلموا» (31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، س300،
uln، 24 فيفري 1962 ، نفس المرجع.)
502 من 31 إلى 35، نسخة إلى 30، 40، 45، س300، 70، 7 فيفري 1962، نفس المرجع
503 من 31 إلى 30، 35، 40، 45، 48، 50، ulm، س300، س315، س330، س345
س360، س375، 70، 10، 25 فيفري 1962، نفس المرجع
504 art/315 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 9 فيفري 1962، نفس المرجع
505 de gb 3 إلى 30، 31، 35، 45، 48 ، 15 فيفري 1962، نفس المرجع
506 ...ة من قودار إلى قودار مقتولة في جوان 31 إلى 30، نسخة إلى 35، 40 ، 45، 48
S 300، 5 375، 16 فيفري 1962 ، نفس المرجع.

...ة إلى 31، 35، 40، 45، GB 3، 22، 48 S 300. فيفري 1962، نفس المرجع
...ة إلى 30، 35، 40، 45، 48، 28 S 300، ulm فيفري 1962، نفس المرجع
...ة إلى 30، 35، 40، 45، 48، 26 فيفري 1962، نفس المرجع.
...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 1 مارس 1962، نفس المرجع
...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 8 مارس 1962، نفس المرجع
...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 12 مارس 1962، نفس المرجع
...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، GB 5 et S 300 مارس 1962، دفاتر سودي)
...ب منطقة الجيش السري الجزائر.
...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 50، ... gb 3، 8 ... إلى 30، 31، 35، 40، 45، 50، ...
...ة إلى 30 ... S 300. نسخة إلى ... 31، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 3 ، S 300 فيفري
1962، نفس المرجع.
...ة إلى 30 ... 70، B 65، S 300 فيفري 1962، نفس المرجع
...ة خصص للصادر حول أحداث 24 فيفري. يحوي قوانديي (مرجع سابق) يتضح في ما يعطي
أحداث 24 فيفري (ص 247) «عشرون قتيلا منهم تسعة عشر مسلما اليوم بباب الواد
ما حدا أن ما حدث كان إجراما عنصريا» أما فتال، كروس في أرض المعارك، منشورات
شيلي، 1971)، ص 118، يشير إلى 20 ضحية مسلمة ، نقطة تقارب هذه الذكريات
يعرضها سرد و أرقام رسالة مستعجلة للمندوب العام لدى وزير الدولة مكلف بالشؤون
الجزائرية « انطلاقا من الساعة 13، و عقب اغتيال سائق سيارة أجرة أوروبي، أطلق في صوم
باب الواد أوروبيون بإيعاز منهم على مسلمين راجلين و فرادى، رد هؤلاء بقوة، و قامت الفرق
بمحاصرة الحي، قد يكون هناك 25 قتيلا من بينهم 11 أوروبي. تم فرض حظر تجول على
الساعة 17 » نسخة أصلية S 315. دفاتر سودي، أرشيف منطقة الجيش السري الجزائر.
517 حوب قوانديي ، مرجع سابق، ص 247.
518 ...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، S 300 4. S 300 7. 28
519 حوب قوانديي ، مرجع سابق، ص 247.
520 من 30 إلى 31، 35، 40، 45، 2 ، gb ،S 300 مارس 1962، دفاتر سودي، أرشيف
منطقة الجيش السري الجزائر.
521 ...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 49، 3 de 40 à S 300. مارس 1962، نفس المرجع
522 ...ة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48 fo/art à gb 3. لكل حدود منطقة R 3. 5 مارس 1962، نفس
المرجع
523 ...سخة من التقرير الوصي من حيها لوزير الدولة مكلف بالشؤون الجزائرية، نفس المرجع
524 ...40-30 ، 31، 35، 40، 45، 48 ، 5 S 300. مارس 1962، نفس المرجع
525 من 30 إلى S 300 ... نسخة 8 ... 31، 35، 40، 45، 48 ... إلى 31 مارس 1962، نفس المرجع.

526 في الجزائر العاصمة استحاب للإضرابات عمال الموانئ و الطرقية و الصوانب و الحمالة، المصنع و إدارة السجون. عدت النتائج إيجابية في محافظات الشلف لكن ليس كذلك في أورليو ڤيل (الشلف) (حوصلة للمعلومات المستقاة من fo/art خلال الأسبوع الممتد من 29 جانفي إلى 4 فيفري 1962 ، 30، 31، 35، 45، 48 و بالجميع قادة المناطق 3، 4 فيفري 1962)، نفس المرجع.

527 هذا «الإضراب الحماسي» لم «يحترم بدقة» و تأثيراته على المستوى معدات لم تحدث أي ضرر على الطريق، في مشروع من اجل «إضراب عن دفع الضرائب» حطه موظفي الجزائر صعوبة تنفيذه (من 40 إلى 48، 30–31، 35، 45، ، 19 فيفري 1962، نفس المرجع) لكن يوجد من يريدها أن تكون اكثر تحضيرا، لان ذلك من وجهة نظره، «بعد ضعوبة تحقيق التكتب التنفيذي المؤقت» لهذا يطلب من مسالان تو جيهات «العاجلة» (300 S à gb 3 نسخة إلى 31، ، 35، 40، 45، ، 22 فيفري 1962، نفس المرجع). قرار اجتماع 25 فيفري ش «إضراب عام عن دفع الضرائب تحرد الإعلان عن الانضمام إلى بيانول و جبهة التحرير الوطني» (27، S 300 de 30 à 31، 35، 40، 45، 48، فيفري 1962، نفس المرجع).

528 S 300 à S 300 3، 4، 5، 6، 7، 8، GB 3، 30،31، 35، 40، 45، 48، للتطبيق، 14 فيفري 1962، نفس المرجع

529 30 48 à: نسخة 31 ، 23 فيفري 1962، نفس المرجع

530 S 300، 48، 30، 31، 35، 45، 26 De 40 à فيفري 1962، نفس المرجع.

531 « تعليمة إدارية حول مراقبة الرحلات الخارجة من الجزائر»، fo/art à 35، 30، 31، 45، 23 ، 48 فيفري 1962، نفس المرجع

532 من S 300 الى T 8، S 300 7، S 300 6، S 300 5، S 300 4، S 300 3، 45 40، 35، 31، 300.، نسخة إلى 30، 14 فيفري 1962، نفس المرجع

533 R 3، 5 7، R 5، R 1، لكل قادة القطاعات. fo/art à 30، 31، 35، 45، 48 نسخة من توجيه أرسلت من D 42 للموظفين، 24 فيفري 1962. كراسات سوربي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر

534 من S 300 الى 7 S 300، S 300 6، S 300 5، S 300 4، S 300 3، S 300، نسخة الى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 16 فيفري 1962، نفس المرجع

535 من 48 الى 31، 30، 21 فيفري 1962، نفس المرجع

536 منظمة الجيش السري، لجنة المالية، 21 فيفري 1962، نفس المرجع.

537 45 لكل قادة المناطق القطاعية، 21 فيفري 1962. كان السحب الأول لهذا الدستور هو — فرنسي ب 10000 نسخة. كراسات سوربي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر حول الحركة الوطنية الجزائرية أثناء حرب الجزائر ، ارجع إلى جاك فالات، حرب الجزائر (المحالية، 1962–1954، الإرهاب، 1961)

نسخة من تجرد على مستلمية الاستلهام من لتطبيق الإجراءات اللازمة في نواحيها» 2 فيفري 1962، نفس المرجع.

48 الى 48، نسخة إلى 30، 31، 35، 40، 45، 4 فيفري 1962، نفس المرجع

35 الى 31 30 48 45 40 48 و GB5، 8 فيفري 1962، نفس المرجع

31 الى 35، نسخة إلى 30. 48 45 40 30. 15 S 300 فيفري 1962، كراسات سوربي

أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

S 375 الى 40، 31، 35، 45، 48، JOC 375، ONU 375، FO 375، CFTC ، 375، BM 375، 22 فيفري 1962، نفس المرجع

31 الى 30، 35، 40، 45، 48، S ،ULM، 30028 فيفري 1962، نفس المرجع

مارس 5.375 الى 45،40،35،31، 2 مارس 1962، نفس المرجع

ل بقية الصلح

fo /. art 56 إلى، 30، 31، 35، 45، 48، لجميع قادة المناطق. 15 ،R 1 ،R 7 ،R 5 ،R 3

فيفري 1962، أوراق سوربي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

56س 45 إلى سقراط، 2 فيفري 1962، نفس المرجع

56ر ساعة من 45 الى قادة المناطق و النواحي، الإعلام القيادة، 21 فيفري 1962، نفس المرجع

56ب نص منشور، منظمة الجيش السري، وضع في صناديق بريد بيحابة في 21 فيفري 1962 ،

الاتفاقات المقبلة بأنها «هدنة استسلام»، و لم يكن هذا البعض الكثير، نفس المرجع

56ا من 30 إلى gb3، نسخة إلى 31، 45، 6 فيفري 1962، نفس المرجع

55ب من 45 إلى 360، S 345، S 330، S 315، S 300، 48، 40، 35، 31، 30، gb 3، S 375، S 3003، S 3004، S 3005، S 3006، S 3007، S 3008، ONU 50، ONU 70، ONU 715 سقراط، 24 فيفري 1962، أوراق سوربي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

551 31 إلى 30، نسخ إلى 40، 45، 48، 15 S 300 فيفري 1962، نفس المرجع

552 من 30 إلى 31، 35،40،45، 16 ...S 300 فيفري 1962، نفس المرجع

553 من 30 إلى 45، نسخة إلى 31، 35، 40، 45، 17، G B3، S 300 فيفري 1962، نفس المرجع

554 من S 300 إلى 8، 7، 6، 5، 4، 3 S 300 ، نسخة إلى ..... 16 فيفري 1962، نفس المرجع

555 من gb 3 إلى 30، 31، 35، 40، 45، 48، 50، 70، 23 ، S 300 فيفري 1962، نفس المرجع

556 فيما يتعلق بالأولين اللذين ذكرا، لوزع 24000 على جيش الجزائر العاصمة و 8000 في وهران و نفس العدد في قسنطينة (45 إلى القيادة، 9 فيفري 1962). حضر الاجتماع

590 من مندوب الجزائر إلى دوبر المتواجد بالمكتب متعدد الجزائر، الموضوع: المقدمة من منظمة الجيش السري، 10/3/1962. أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

594 fo/art إلى 30، 31، 35، 45، R 5، R 7 نسخة من رسالة لـ 6 مارس 1962، نفس المرجع.

595 نسخة من رسالة موجهة من موران إلى D 35 (مفقول) في 6 مارس 1962 لحكومة السري من 27 فيفري إلى 5 مارس 1962، 1962/03/10، نفس المرجع.

596 بيت الأعمال من الروابط بين الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز و منظمة الجيش السري بأنه يجب تحطيمها. راجع المثال الوهراني الذي تدرس من قبل كريستال موران، « أعمال الكهرباء و الغاز الجزائرية في وهران في 1962» في جان-شارل جوفرين، رجال و شبكات حرب الجزائر (ضيعة أخرى، 2003)»، ص 80-81. من أجل وضع في السياق الصحيح للشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز، راجع أرنو مارتوني، « الصناعة الكهربائية في الجزائر، دور الشركات الكهربائية و خاصة الكهرباء و الغاز الجزائرية بداية من 1947» في دومينيك باريو، دنيال لوفاو، أرنو مارتوني و صوفي كوزي، التوسيع الكهربائي ما وراء البحار في نهاية القرن 19 و مع نهاية الحقبة الاستعمارية، (إصدارات الشركة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، مؤسسة كهرباء فرنسا، 2002)، ص 331-352.

597 نسخة من مراسلة من جان موران للمدير العام للشركة الجزائرية للكهرباء، 21 فيفري 1962، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

598 fo/art إلى 30، 31، 35، 45، لكل قادة (معاوير) المناطق 24، R 3، R 7، R 5، R 1، نفس المرجع، فيفري 1962.

599 نسخة من رسالة لـ 02/25 موجهة من جان موران لكل igr المحافظين في الجزائر، fo/art إلى 30، 31، 35، 45، لكل قادة (معاوير) المناطق 8، R 3، R 7، R5، R 1، مارس 1962، نفس المرجع.

600 عنونة في أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

الجزء الخامس

الانهيار الرهيب- جوان 1962

601 استعمل المصطلح من قبل إيف كوريار، حرب الجزائر، مرجع سابق، الذي عنون الفصل الرابع، جوان الأبيض، و كذلك من قبل جان موران الذي عنون الفصل xi من مذكراته، ديغول و الجزائر، مرجع سابق، « النهاية الآن ».

602 جوزيه لنغي إيتغليت لبقات، تاريخ السلم الفاشل في الجزائر، أوليفي أوربان 1992، ص 199

603 كريستال فوشي، ذكريات الأمس و غدا الجزء 1، في خدمة الجنرال ديغول، لندن 1940، مرسيو 1945، الجزائر 1962، ماي 1968، جوان، 1971 ص 187.

604 برنار تريكو، حروب السلام، الجزائر 1958 – 1962 جوان 1972 ص 306

605 5 على جوزيه، مرجع سابق، ص 188

31، 35، 40، 45، 48، 49، 375، 360، 340، 315، 300 S، نسخة من 1962/3/GR، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من موران إلى حوكس، حولت بتاريخ 1962/03/22 من قبل fo/art إلى 30، 31، 35، 45، S 300، R 5، R 7، نفس المرجع

نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من قبل مخابرة تيزي وزو، (P 360) من موران fo/art à S 360، 45، 22 (D42 مارس 1962، نفس المرجع

نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 من قبل مخابرة تيزي وزو إلى fo/art S 45، 22، 1962/03/375، نفس المرجع

نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من موران إلى حوكس، حولت بتاريخ 1962/3/23 من قبل fo/art إلى 30، 31، 35، 45، R 7، R 5، S 300، نسخة من رسالة من المقر العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى موران بتاريخ 19 مارس 1962، بحوزت من قبل fo/art إلى 45، S 315 S 300 بتاريخ 03/22، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

نسخة من رسالة بتاريخ 19 مارس 1962 موجهة من موران إلى حوكس، حولت بتاريخ 1962/3/23 من قبل fo/art إلى 30، 31، 35، 45، R 7، R 5، S 300، نفس المرجع.

602 نفس المرجع.

603 حتى ذلك تم توقيف حافلة في دائرة بوفاري، فيها بيجو و دن قرية تيزيوزو، من قبل الدرك الذين رقبوا وتأكد التركيب و المتضمن « مندرسا أوروبا » (AD 450 à 495، 455، S 300، R 5، نسخة من رسالة بتاريخ 21 مارس 1962 مرسلة من مخابرة تيزي وزو إلى fo/art 615، 24 مارس 1962، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر، إذا كانت الاعتقالات قد بدأت في جانفي 1962، فإن الاعتقالات الكبرى تعلقت في النصف الثاني من أفريل (حاد سوريي، مرجع سابق، ص 133 و ص 125)

614 نسخة من التقرير الاستخبارات اليومي رقم 375 مكرر brq (و 20 و 21 مارس) أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

615 fo/art إلى 30، 31، 35، 45، 48، 49، R 5، S 300، نسخة من رسالة بتاريخ 20 مارس 1962 موجهة من موران إلى حوكس و فري و لوبوف، 1962/03/23، نفس المرجع

616 AD 450 إلى 495، 456، نسخة من رسالة موجهة بتاريخ 23 مارس 1962 من قبل إدارة مديرية الاستخبارات العامة المتنبية إلى جان موران، 26 مارس 1962، نفس المرجع

617 AD 450 إلى 451، 495، نسخة من رسالة موجهة بتاريخ 23 مارس 1962 من المقر العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى جان موران، 24 مارس 1962، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

618 AD 450 إلى 495، 451، نسخة من رسالة موجهة بتاريخ 23 مارس 1962 من المقر العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى جان موران، 26 مارس 1962، نفس المرجع

619 مرجع نفسه؛ راجع أيضا جان موراني، الجزائر الحاسمة، الجزء الثاني (منشورات سطوك، 1980) ص 278؛ راجع كذلك جان موراني، مرجع سابق، ص66-69 و دنيس كوفور، مرجع سابق، ص 289.

620 S 300 6، S 300 5، S 300 4، S 300 3، S 300 48، 45، 40، 35، 31، 30، GB 3، 22/03/1962 S 300 8، S 300 7، S 300 6. أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

621 نفسه؛ وكان قد أعطى منصبه فرنسا، بصفة خاصة من خلال إصدارات دار نشر مينوي في 1958 نفسه أودان لصاحبه ديدال ناكي و هي مخطة تماما عن قضية بوتيجون. ما تهم الإدارة إليه هنا هو الخط الذي قامت به منظمة الجيش السري آنذاك و الذي استند إليه بعضهم حتى في كتابة هل سيتم مهمتنا الجزائر؟! (ألبان ميشال، 1984) ص 241.

622 من S 300 إلى 31، 35، 40، 45، 48، S 300 6، S 300 5، S 300 4، S 300 3، S 300 8، T 300، 18 300 7، S 300 مارس 1962، أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

623 نفس المرجع.

624 من 451 إلى 465، 466، 485، 495، 4512، 4513، 4516، 4517،22 مارس 1962، نفس المرجع

625 من 451 إلى 465، 466، 485، 495، 4512، 4513، 4516، 4517، 22 مارس 1962، أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

626 من أجل لوحة أكثر بهاء لثياب الواد، عوض الأحزمة ..... راجع: جان بروس، يوميات المنفى مرسوم برسالة إلى ملعون (الطاولة المستديرة، 1963) ص 100-125.

627 ذكر في إيف كوريير، مرجع سابق ص 1048-1049.

628 نفس المرجع، ص1049-1050 و جورج فلوري، مرجع سابق، ص 631 و ما بعدها.

629 AD 450 إلى 451، 495، نسخة من رسالة موجهة في 23 مارس 1962 من قبل القنصل العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر إلى جان موراس، 26 مارس 1962. أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر. تختلف هذه الأرقام عن تلك التي جاء بها صالي كرو (مرجع سابق، ص.136) الذي عد 16 ضحية، خمس منها بقنبلة فرنسيين. راجع كذلك إيف كوريير، مرجع سابق، ص. 1049.

630 الجنرال شارل إيلري، جنرال القوات المسلحة بالجزائر 1960-1962. تقديم جان دانيال (غراسي، 1998) ص 264.

631 راجع بصفة خاصة و من وجهة نظر قوى الأمن رواية فيتاليس كرو، مرجع سابق، ص 137 و ما بعدها.

632 العقيد الذي قادها من المتعاطفين مع فرنسا الجزائر، اتهم صراحة من قبل إيلري في مذكراته. أبعد من منصب القيادة منتصف الليل و رحل إلى فرنسا. الجنرال إيلري، مرجع سابق، ص 265-266.

ذكرة في إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1052.

مرجع، ص 1054.

45، 25 مارس 1962. أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري الجزائر.

في إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1056، أمر أعاد إفراج المنشور ذاته

كوريير، مرجع سابق، ص 139-142.

مأخوذة من كتاب إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1062.

ذكرة، مرجع سابق ص. 146-148.

كرو، مرجع سابق، ص 272-273.

شارل إيلري، مرجع سابق، ص 155.

ريسيان فوشي، مرجع سابق، 4513، 4514، 4515، 4516، 4517، 465، 466، 485، 451 إلى 4512

49، يوم 26مارس"، 27 مارس 1962، أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر

38- كتاب البيض. الجزائر يوم 26 مارس 1962، (الفكر الحديد، 1962) ص 33-35.

ع الكتاب تحت رعاية نواب مجموعة وحدة الجمهورية.

إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1061.

من أجل تفصيل دقيق، إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1063.

الجنرال شارل إيلري، مرجع سابق، ص 271-272.

نفس المرجع، ص 274-275.

ملاحظات نقلها روجي نولان، مستشار دولة و أمين اللجنة في اجتماع 3أفريل 1962 ؛

تلك حرفيا في موريس فيفر، مرجع سابق، ص 317.

نفس المرجع، ص 274.

وثيقة مذكورة في إيف كوريير، مرجع سابق، ص 1056

جان فيراندي، مرجع سابق، ص 256-257.

وثائق المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر، أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

الجنرال راوول سالان إلى السيد الوزير عبد القادر بارودي، الجزائر 28 مارس 1962، نفس المرجع. في مراسلة أخرى و بنفس التاريخ يفترع سالان على حي صالح فرو حي لسليمة القيادة السياسية و العسكرية للمحوب الفسطيني.

وثيقة غير مؤرخة لكنها مدرجة ضمن وثائق مارس 1962، أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

سرد الوقائع و الاقتباسات اللاحقة مستمدة من وثيقتين. الأول هي «تقرير عن الوضع» قام به قادة في 11 أفريل 1962، من 475 إلى 105، 466، 495، 505. أما الثاني فهو تقرير لمشاغبات تم في 12 أفريل من طرف 454 إلى 466، 467، 475، 483. أوراق سوريس، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

634 سول: هذه الملفات أرجع إلى الجهادي جورجيو أدامو موراتي، مساعد في الجيش الأسري
الشرق منظمة الجيش السري، تم التحق بالجبال في شتاء 1961 في منطقة الجزائر
ضمن فيلق سعيد. في هذا الجهاد الشهادة يتبين أنها مقف جهاده سالان حول إطلاق منظمة
منظمة الجيش السري من الجبال. آخر طلقات النار وقد من أجل الدم قد استشهد ان تعالت
(2000) ص 123-145.

637 انظر: ذاكرة إيطالي، مرجع سابق، ص 276.

638 الاستنتاجات الملاحظة مستقاة من أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

639 إن هذا التقديم مأخوذ من قبل العقيد بوجيي قائد 5e RTA يعمل نشاطاته الموجهة لمنظمة الجيش
السري. إنكه تمكن من الاتصال بـ 454 في 31 من 454 إلى 466، 467، 475، 65
12 أبريل 1962، نفس المرجع.

640 حول هذه النقطة راجع كذلك شهادة جيورجيو أدامو موراتي، من الناجين من تلمسان
المناهدة وعد نفسه في الجزائر أين دعي على اجتماع خرج له فيه مضمون مهمته، فتش ام
(مرجع سابق، ص 166-171).

641 ينبو أن مثالان أحد تجنبية ملاحظة من B1 أشارت إلى أن بلهادي «مستعد للاتصال بـ
سوريا لشن حرب مقدسة ضد جبهة التحرير الوطني». AD/450 إلى 475 و إلى 481،
495 (إعلام)، 3 أبريل 1962. أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

642 من 105 إلى 466، 550، 650، 4 أبريل 1962، نفس المرجع.

643 من 105 إلى 466، 550، 650، 108، 505، 6 أبريل 1962، نفس المرجع.

644 من 105 إلى 466، 550، 650، 108، 505، تعليمة رقم 1 OAS 32، «حول مسألة
645 هذه الملاحظة مكتوبة بخط يده والتي احتفظ بها في وثائق سوريي أعيد نشرها في كتاب إيف
كوريو، مرجع سابق، ص 1066.

646 ذكر في إيف كوريو، مرجع سابق، ص 1067.

647 رسالة من فودار لسالان، 9 أبريل 1962، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري،
الجزائر.

648 من 475 إلى 105، 466، 485، 495، 505، 11 أبريل 1962، نفس المرجع.

649 من 495 إلى 26، B 65 أبريل 1962، نفس المرجع.

650 من 466 إلى 485، نسخة لـ 105، 17 أبريل 1962، نفس المرجع.

651 من 565 إلى 105، نسخة لـ 466، 17 أبريل 1962، نفس المرجع.

16 - إلى قيادة منظمة الجيش السري و تعقبه

652 كانت العملية قوية في وهران خصوصا خاصة. نفس هنري مارتينياز الطالب المتخرط في
الكوميتو الوهراني منظمة الجيش السري إعلان «هذا الخبر الخارق» و أكد بأنه «أجبقة
حسنا ؛ فكر وفيا هنري مارتينياز، فلنتذكرون نعم احات حاقدة (مشورات لاقوت،
1982) ص 295-296.

653 إن هذه الفقرة المتعلقة التوقيف هذه راجع جورج فودار، مرجع سابق، من 674 إلى 675.

654 سعيد فودار، مرجع سابق، ص 265-269.

655 فودار، مرجع سابق، ص 279. يعطي جان هو الذي (مرجع سابق، ص 269)
656 فودار، مرجع سابق، ص «اصطدمت أثناء عرضي. لقد جاء وقت قصير ليوم لمنظمة
657 نفس منظمة أخرى» «اصطدمت أثناء عرضي. لقد جاء وقت قصير ليوم لمنظمة
658 من 475 إلى 466، 485، 495، 505، 20 أبريل 1962 مستند أوراق سوريي، أرشيف
منظمة الجيش السري، الجزائر.

659 من 466 إلى 495، 20 أبريل 1962، 18 30 h، نفس المرجع.

660 إصبح فودار بأنه أرسل هذه الدراسة لسالان. لم تصله و لم يعلن عن عدم الوصول. ص 466
إلى 467، 475، 505، 21 أبريل 1962، نفس المرجع.

661 من 475 إلى 466، 467، 485، 495، 505، 25 أبريل 1962، نفس المرجع.

662 المعلومات و الاقتباسات اللاحقة مأخوذة من تعليمة 485 م موجهة إلى 466، 467، 475،
495، 505، 27 أبريل 1962، نفس المرجع. لم يسر حال كلود بوزو بعد سوار تعلة
حقده على فودار الذي وصفه بالرجل المهووس بفكرة «القضاء على سوريي» و التي كانت
«دون أي جدوى». «لا يمكن نسب أي فعل للعقيد فودار الذي لم يكن قادرا على التحدث إلى
قراءه (حقائق متشعبة عن منظمة الجيش السري وحرب الجزائر، الجزء 1 إيتم البحث و احدة
وثلاث تقنيات (مشورات جان كوربلي) ص 55 و 59).

681 من 466 إلى 495 (شخصي)، 25 أبريل 1962، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش
السري، الجزائر.

682 من 475 إلى 495، 26 أبريل 1962، نفس المرجع.

683 من 495 إلى 65 ب، 26 أبريل 1962، نفس المرجع.

684 من 565 إلى 466، 665، نسخة إلى 566، 567، تعليمة موجهة « أكسل»، 22 أبريل
1962، نفس المرجع.

685 نسخة من رسالة وجهها المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بمنطقة إلى هاشي في
27 أبريل 1962، 5 ماي 1962 أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

686 الاقتباسات اللاحقة مأخوذة من تعليمة مرسلة من قبل 510 إلى 610 نسخة إلى 162،
512، 511، 710، 513، 163، 140 (التذكير)، 30 أبريل 1962، نفس المرجع.

687 من 466 إلى 565، 467، 475، 485، 495، 505، 565، 25 أبريل 1962، نفس
المرجع.

688 من إلى فودار، 3 ماي 1962، نفس المرجع.

689 الاقتباسات اللاحقة مأخوذة من مراسلة موجهة من 610 إلى 510، 511، 512، 513،
710، 162، 163، 14 ماي 1962، نفس المرجع.

690 يشير فاردي في هذه المراسلة إلى عقط مؤرخ في 5 ماي. لم نجد له وجودا فيما اطلعنا عليه
من أرشيف.

691 من 162 إلى 510، 511، 512، 163، 513، 14 ماي 1962 و من 162 نفس الأرقام
في اليوم الموالي، أوراق سوريي، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

692 من 512 إلى 163، 27 ماي 1962، نفس المرجع.

17 -الفرعي أو الاتحاد

693 عدد الأرقام مأخوذة من نسخة لرسالة بتاريخ 1 ماي 1962 موجهة من كريستيان فوشي إلى لوي موكس، 5 ،700 ،600 ،163 ،500 /DA ماي 1962، أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

694 DAI5 إلى 521، 163، 502، 503، نسخة من رسالة بتاريخ 25 ماي 1962 من مديرية الأمن الوطني بالجزائر للتوزيع ؛ قائمة بأوروبيين فقدوا، 29 ماي 1962، نفس المرجع عدت المصالح العامة ما عدده 3058 مفقودا من الأوروبيين فيما بين 19 مارس 1962 و 28 فيفري 1963 ، وجد منهم 286 فردا يكونوا قد اختطفوا و 899 فردا حيا، فيما لم يعثر على 1873 آخرين (جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 642)، و هو قد اعتمد على جرد لليهانات حفظت في 2-SHAT 1 H 1791) راجع كذلك الفصول 7، 8، 9 التي خصصها لهم جان سوريني في كتابه المذكور سابقا (ص 118-168).

695 DAI500 إلى 510، 512، 503، 504، 163، نسخة من رسالة 5 ماي 1962 موجهة من والي الشلف إلى فوشي و فارس، حوصلة أسبوعية من 29 أفريل إلى 5 ماي 1962، 10 ماي 1962، أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

696 نفس المرجع، DAI500 إلى 512، 506، 163، نسخة من رسالة 4 ماي 1962 موجهة من قبل المديرية الفرعية للمخابرات العامة لمدينة الدية إلى والي الدية و إلى المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بالجزائر، 13 ماي 1962، نفس المرجع

697 تقرير عن وضعية بتاريخ 25 ماي 1962، أعيد نشره في كلود ميشليتي، مرجع سابق، ص 242

698 خطاب منشور في عبد الرحمن فارس، الحقيقة الغائبة: الجزائر من 1945 إلى الاستقلال (منشورات بلون، 1982) ص 96-97.

699 نفس المرجع، ص. 118.

700 فيرنون كاريرا، الاتفاق بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري: من المفاوضات السرية إلى وقف القتال (روبيرت لافون، 1967) ص 52-53.

701 مستشرون إلى جان جاك، 17 ماي 1962، أوراق سوريني، أرشيف منظمة الجيش السري، الجزائر.

702 الصيغة الأولية لهذا الاتفاق منشورة في الكتاب السابق ذكره لفيرنون كاريرا، ص 57-60.

703 حول هذا الاتصال الأول انظر فيرنون كاريرا، مرجع سابق، ص 23- 35.

704 كريستيان فوشي، مرجع سابق، ص 181-182.

705 نص التحليل الذي قدمه فارس لسوريني منشور حرفيا في الكتاب المذكور سابقا لفيرنون كاريرا، ص 112- 116. الاقتباسات اللاحقة مأخوذة منه.

706 نص هذا البرنامج منشور في الكتاب السابق ذكره لفيرنون كاريرا، ص 160- 161.

707 حول هذه المرحلة، جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 649-652.

708 عبد الرحمن فارس، مرجع سابق، ص 125.

... و هذه النقطة راجع جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 639. المسألة كانت في غاية الدقة.

... حين أن من جديد، بحسب رضا مالك (في ... 1961 استنادا إلى السلطات التي تتمتع بها رئيس الجمهورية حسب المادة 16 من الدستور.

... هذه المرحلة: جورج فلوري، مرجع سابق، ص. 860-862.

... بعض جوهو في جورج فلوري، مرجع سابق، ص 873.

... برنامج مقترح لـ 7 جوان 1962 تم التنديد به «الرسالة المزعومة للجنرال جوهو» و وصفها ... الخيانة و المصطنعة و المكيافيلية»، في كل ما تعلق بها أنظر: عبي دول أبو دون، الكلمة ... الرسمية: الرسائل السرية للأعوام من 1960 إلى 1962 (منشورات فيليبشي، 1992). ص ... الموضوع مطروح في الملحق.

... ة منشور في صيغته الأصلية في كتاب فيرنون كاريرا، مرجع سابق، ص 179-183.

... يختلف هنا روايات الفعلين، فارس (مرجع سابق، ص 127) هو من يعرم نفسه، إذا ما ... سمعنا قول ذلك، للعشاء و لا يذكر دور، في حين أن فوشي (مرجع سابق، ص 186) لا يذكر فارس).. إن قراءة الشهادات تخلق مشكلا كبيرا حول التوريخ. يؤرخ كريستيان فوشي (مرجع سابق، ص. 185-186) لهذا العشاء في 15، في حين أنه جرى في 14. كما أنه من غير المعقول التاريخ ، كما فعل فارس، للقاء سوريني و مصطفاي في 17 جوان، في حين أن بورنار تريكو (مرجع سابق، ص 338) يؤرخ لنداء مصطفاي في 18 جوان، في الوقت الذي كان التوقيت 17، و الحقيقة هي أن، وحده فيالي كرو (مرجع سابق) هو من يقترح سردا تاريخيا سليما.

716 كريستيان فوشي، مرجع سابق، ص 186. تختلف رواية كريستيان فوشي عن رواية تريكو (مرجع سابق، ص340) الذي يشرح بأن المحافظ السامي تفصل من كل من كزبر بلقاسم و مصطفاي على القبول بمبدأ دعوة الأوروبيين بحيث يتخصص البداه ذكر منظمة الجيش السري. إنه يستبق هنا الأحداث بعد لقاء مصطفاي و سوريني.

717 جان كلود ، واقفا في ذكرياتي (منشورات هيلبت هاريات/ كورونثي، 1996) ص 59

718 ذكر في فيرنون كاريرا، مرجع سابق، ص. 209. مع ملاحظة ان هذه الرسالة الطويلة مدونة حرفيا في الكتاب.

719 فارس (مرجع سابق، ص 129) يتكلم في هذا الموضوع قائلا بأن محاولة عدم ذكر منظمة الجيش السري بالاسم في النص كانت متعمدة من قبل الكتاب لأنهم كانوا على يقين بأن سوريني سيطالب بإدراج الكلمة (سوريني) و تحت الخط. لكن كلا من فيرنون كاريرا (مرجع سابق، ص. 221-22) و إيف كوريير (مرجع سابق، ص. 119) يعطيان نفسا مختلفا و يشيران إلى الصعوبات التي واجهها شوفالي لإقناع مصطفاي في آخر الطاف

720 هذا الاقتباس و ما بعده مأخوذة من الكتاب السابق الذكر لفيرنون كاريرا الذي يورد فيه نص الخطاب كاملا (مرجع سابق، ص. 258)، ممى مصطفاي القبول عند طلب سوريني بمتابعة تصريح باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

721 بحسب شهادة رضا مالك (مرجع سابق، ص. 222-226).

722 هذا الاقتباس وما يليه مستمد من الكتاب السابق ذكره لـ فرنون كاربر الذي يحتوي الخطاب كاملاً (ص 226–227).

723 رضاء الملك، مرجع سابق، ص 259.

724 مذكرات في محمد حربي: جبهة التحرير الوطني: الوهم والحقيقة، من البدايات إلى الاختفاء على السلطة 1945–1962. الطبعة الثانية (منشورات جان أوريك، 1985) ص 347.

725 جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 641.

726 مذكرات فرنون كاربر، مرجع سابق، ص 233. الخطاب بكامله في الكتاب.

727 وبقية منشورة في كتاب محمد حربي مرجع سابق، ص 347–348.

728 نفس المرجع، ص 348.

729 نفس المرجع.

730 جيلبير مينيي، مرجع سابق، ص 641.

731 شوح نورصيار، جزائر الوداع (منشورات بلون، 1972) ص 40، 78، 174.

732 مذكرات في: جاين فونديس لورد، مراسيم الجزائر من 1830 إلى اليوم، ورقة تحرق من التاريخ (دهلب، 2001) ص 373.

733 راجع اللوحة التي رواها شوح نورصيار (مرجع سابق، ص 141) «نظرة سيارات» خاص حسين آيت.

734 وقفت هذه القرصنة في كتاب كلود موطون، مرجع سابق، ص 603. يشرح الكتاب (ص 600) بأن الاتفاق قد بين جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السري هو نتيجة «نجاح الدبلوم أي الدبلوماسي» و يناسب مع «ظاهرة الشيطنة بامتياز». كما أخذ حكمها مشابهاً، أصلي في حد، في مراسلات عن دولي ليوديار. ملازم من كلية سان سير، و الذي كان من أخذ الثائرين للجمهورية أثناء مهامه في وهران بعد ماي 1962. قلي رسالة لأمه بتاريخ 18 جوان 1962، كتب بأن «عسكريي منظمة الجيش السري قد تمت خيانتهم من قبل الذين الجيد، الذين يشتركون كلهم في الجبن و الخيانة سواء، أكانوا من الأقدام السوداء، أو من سكان البلد الأصلي» (في دولي ليوديار، مرجع سابق، ص 216).

735 شاطو جوبير، بيرات و أضواء على أكثري (مطابع لاسيتي، 1978) ص 291–298.

736 نفس المرجع، ص 293.

737 تم الإدلاء بهذه التصريحات في (اجتماع المجلس) التأسيسي المؤقت لـ 12 ماي. التصريحات منقولة في Maurice Faivre، مرجع سابق، ص 352.

738 جوزيف كاتز، عرف الجزائر: وهران 1962. تقديم شارل روبيرت آجرون (منشورات لارماتان، 1993) ص 198–199.

739 نفس المرجع، ص 205.

740 نفس المرجع، ص 208.

741 نفس المرجع، ص 218–219.

742 عديد من الأمثلة مكتوبة في يوميات العقيد موالي، يوميات الاحتضار، راجع بصفة خاصة أمسية 8 أفريل 1962، ص 138–140 (منشورات كوبفريي كاستي، 1999).

و الأوراق يومية مهمة في: يوميات قسي في الجزائر، وهران بين 1961–1962 (مهندس ... ملاحظات (منشورات دار فيرو / التاريخ و الفن، 1964). لاقت هذه اليوميات نقداً حاداً ... من طرف كاتز في مذكراته «ذكريات»، (مرجع سابق، ص 49–50 ، 286) إذ أنه يهاجم ... يوميات قسي ليست إلا «تبسيطاً من الأكاديمية و مزوداً من التعليل الخيالي للحياة ... الزوجية». إلا مقته لكاتز و تعاطفه مع الأوروبيين لم يمنعاه بالمرة من التدليل بصفحات كثيرة ... التي وضعت بها منظمة الجيش السري أو قام بها مناضليها، كما صور لو خاصة من الشيء في ... أسلوبها الرجيم و الفظيعة غير المعقولة لما سادها من مزاعم و اختلاس.

... جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 74.

... نفس المرجع، ص 207.

... راجع بصفة خاصة كل من جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 283–287 و كلود ميشليني، مرجع سابق، ص 253–254.

... جاك دوبارك، مرجع سابق، ص 151. «خطاب الذكاء، مصطفاي، و أخيراً الخطاب المهيمن، الصارمة و معقولة [...] ردود الفعل حول الخطاب كلها إيجابية».

... كلود ميشليني، مرجع سابق، ص 248.

... نفس المرجع، ص 249.

... الرسالة منشورة بالكامل في فرنون كاربر، مرجع سابق، ص 243–244.

... كلود ميشليني، مرجع سابق، ص 255.

... نفس المرجع، ص 256.

... تابع هنا مروداً لنفس كلود ميشليني، مرجع سابق، ص 259 وما بعده.

... النص منشور في كلود ميشليني، مرجع سابق، ص 265–266.

... تصريح منقول في جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 313.

... نفس المرجع، ص 312.

... هو منشور في كلود ميشليني، مرجع سابق، ص 270.

... الآلام جوزيف سلامة، وهران 5 جويلية 1962 «الجزائر الشهيدة (نهاية التاريخ، أفريل 1999، ... (بالكذبة فرنسية: عودة إلى شهادة جوزيف كاتز» مرجع سابق، ص 329–336، راجع ... 333–334، هذا إضافة إلى شهادة جوزيف كاتز، مرجع سابق، ص 252–262 و نص ... بصفة خاصة المنشورات الخمسية إضافة إلى المقال المذكور آلاف. جوزيف سلامة، سان موريتا، «5 جويلية بوهران. آخر مراحل حرب الجزائر» الفصل 14 الكتاب المذكور آنفاً، ص 243–277. راجع ... مراحل حرب الجزائر، ص 243–258، التي عرفت تفاصيل كيف انطلقت فرقة أوروبية ... ليوديفيز، مرجع سابق، ص 243–258، التي عرفت تفاصيل كيف انطلقت فرقة أوروبية ... في 5 جويلية وما بعده.

760 راجع جورج فلوري، مرجع سابق، ص 717-718.

761 في المقال منشور لكتاب بانيال لوفيفر، فرنسيو الجزائر 1830-1970، حدد التاريخ ب 2006، راجع بصفة خاصة سان جنالا جوردي، «الرحيلون» و «من الخروج لكل شيء 1962 في فرنسا» (منشورات الأرماتان، 1993) خاصة الفصل الثالث منه.

762 حول هذا الموضوع، راجع إريك كوكيري ماريوف، السيل والجزر: حنان مارسيل حاييم و فرنان ديفول، 1958-1969» هذه حول التاريخ الاقتصادي الفرنسي، 2003)، و الذي يشير إلى ص 571) بأن السواد الأول لم يكونا من أولويات السفارة الفرنسية في السداسي الثاني من سنة 1962، و بذكر أبي ص577) «بعديد الشهور من الانتظار» من قبل الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بملف المفقودين. فيما يتعلق بالتفاصيل التي بنيت أساسا على المراسلات السرية خاد مارسيل حاييم، ص 571-589. كما يمكن كذلك الرجوع إلى مقال شاطئال حوريل الحكومات الفرنسية و تهجير الحركة في 1961-1962. مجلة «القرن العشرون» العدد جويلية - سبتمبر 2004، ص 109.

18 - الأقدام السامة لمن «على منظمة الجيش السري»

763 جان لكوتور، موقف شاتوبريان، مرجع سابق، ص 90 و ما بعدها.

764 نفس المرجع، ص 114.

765 كلود ميشليني، مرجع سابق، ص 278.

766 ريمي كوفور، مرجع سابق، ص 350. كذلك آن دولفي، «المثقفون الفرنسيون في إسبانيا من الحرب العالمية الثانية: من مقهى مي الثورة إلى عاري الجزائر الفرنسية 1944-1970»، مجلة «تاريخ عصرية»، عدد 67، جويلية - سبتمبر 2002، ص 99.

767 نفس المرجع، ص 99.

768 نفس المرجع، ص 100.

769 حول هذه النهضات راجع «وثيقات الطوارئ أوفو»، مرجع سابق، ص 310-311 و بعد مراجعات حقوق على دولة أفكاري، الطرد، 2، مرجع سابق، ص 253-262 و أندري رينيفيلي، الباشا 11 «الأسمار، 2000) ص 556-557.

770 أنيوتي، وسفيلي، مرجع سابق، ص 576.

771 نفس المرجع، ص 563.

772 من أجل دراسة دقيقة حول تاريخها و أسباب فشلها انظر مع دوماري و كريستيان بلوم، الهدف ديفول، مرجع سابق، ص 191-216.

773 لأنه من الحامل بحضر مع العلاقة التي يقيمها أحد مسؤولي CNR مع الأب الأصغر ل جان شاتوبريان، انتسى فاريال، حول ترتيبات محاولة الاغتيال و التي تجعل من CNR

774 «منشورات الطوباوية المسلحة»، كيف و أفضل ديفول؟ (الناشر ادموند بالهيس، 1969) الذي يدافع عن الأطروحة القائلة بأن دو لاطوكتاي، على أنه كان على تواصل به بواسطة رجل ثقة، و يوضح جورج فلوري في المقابل ديفول: قصة عملية الكلاشنكوف الصغير، مرجع سابق، ص 302، بأنه و لأحد لا يعرف لاطوكتاي حقيقته. و لقد تم ذكر اسم جان أندلو أيضا لكن من دون معرفة حقيقته.

775 راجع رينيتيان لوتريك مطولا في التفاصيل أثناء محاكمته (التقرير الشخصي، محاكمة عملية الكلاشنكوف، الجزء الأول (ألبان ميشال، 1963) ص 272).

776 لآن دو لاطوكتاي، مرجع سابق، ص 173-174.

777 راجع النص المشبع بالسخرية الذي خصه آلان دو لاطوكتاي، حول من أطلق عليه في ذات النص ب «بدلة بالأزهار»، مرجع سابق، ص 183-184، منذ لقائه الأول رفقة تيباجي و سموت النهضة 3. جورج فلوري، في أقنعوا ديفول؟ مرجع سابق، ص 344 و الذي أشار في عديد المرات، و خاصة في الصفحة 344، إلى «الخلافات شبه الدائمة» فيما بينهما

778 راجع شهادته، بحسب قتل ديفول (منشورات الصخرة، 2002).

779 جورج فلوري، مرجع سابق، ص 316.

780 آلان دو لاطوكتاي، مرجع سابق، ص 192-193 و 196-199

781 جورج فلوري، مرجع سابق، ص 367.

782 هذا التصريح من كاتال و الذي سلمه إلى عايبه و بيرت طارديف، منشور في جورج فلوري، مرجع سابق، ص 365-366.

783 جورج فلوري، مرجع سابق، ص 396. يشرح هذا الكتاب تفاصيل محاولة الاغتيال.

784 نفس المرجع، ص 411.

785 حوكم كل من واطان و مارطود و صاري و هوشي و كوبشي عيابه

786 جاك دالوز و جورج بيدو، جوغرافيا سياسية (الأرماطان، 1992) ص 124.

787 ذكر في نفس المرجع، ص 422.

788 جلست عملية السطو التي جرت في 23 مارس 1962 حوالي 2 مليار سنتيم قديم (بيدو

789 حول تفاصيل هذه القاط، راجع جان ماري كوروتشي، مرجع سابق، ص 167-171.

790 نفس المرجع، ص 164.

791 هذا الإعلان الذي نشرته «فرانس بريس اكسبرس» (الأسبوع من 18 إلى 25 نوفمبر 1962) منشور كذلك في مارتينار و بارانغي و مورلاس تاريخ منظمة الجيش السري (جوليار 1964) ص 602.

792 أطلوان أوفو، مرجع سابق، ص 309.

793 جاك دالوز، مرجع سابق، ص 425.

794 | جميع النص الذي اقترحه المطران أزافو، مرجع سابق، ص 320–330. أدت وجهة نظر المحامية آن حلاهات، وأمام هذه التحري على نشاطات SAC في 10 مارس 1982، ثم في مداولة بدء بيار أوداركون باتهامات أزافو للمحررين في هذه المسألة، من قام بالاستطلاع بحسبه هو الأمن العسكري و الدرك (دايار بوز المحرر الأول، مرجع سابق، ص 131–137 و ص 1215 ، كونه اتهم من قبل أزافو، فإن المدعي روسيلدر، عمد إلى نشر مطوعة من 39 صفحة على حسابه الخاص في مارس 2000 للرد، الاتهام تحت عنوان العدو في الداخل، رسالة مفتوحة.

795 | 33–39 لتطورات اللاحقة راجع حالة دالور ، مرجع سابق، ص 426–435. كما تشكل مرافعة شهادة سوزان بيدو التي خصصت فصلا من مذكراتها المنشورة في 1987 لدى منشورات «فرنسا» السوات الشغي في الجزائر (ص 141–149). و بالرغم من بعض الزيادات (حالة لوروا و جورج سوفيرا)، فإن جورج بيدو كان قلقا: «لقد كان خروج فلن حلما و في كذلك لقد انتقلنا لعالم السياسة»، ص 145.

796 | نشره من قبل «مطوعات الفرد»، و هي دار نشر موقتة تم إنشاؤها من طرف موريس باسور.

797 | تصريح مبارحان موجود في جان مارك كوروتشي، مرجع سابق، ص 200–201

798 | المقصود هنا هو جناح في سجن فرين خصص للموقوفين السياسيين التابعين لمنظمة الجيش السري و الذي كان تحت المراقبة الدائمة مع عزل المساجين.

799 | راجع جان مارك كوروتشي، مرجع سابق، ص 203–256 السود و أدرج تفاصيل المراحل لمعرفة المزيد عن حياة موفو في منظمة الجيش السري في سان مارتان دو ري، راجع الهوامش العديدة لدى كلود طان، في لكي الشيطان يرافق خطواتك، مرجع سابق. لمعنى كلود طان (ص 135) و بعد محاولات عدة استطاع الفرار في 3 نوفمبر 1967.

800 | كاتب «وصية رجل أوروبي» (المائدة المستديرة، 1964)، يقول جان دو بريم بأن اليكس تولى عقب شاتل لإطلاق النار مع الشرطة. لقد فاجأته الشرطة و هو يحاول سرقة سيارة صحبة صديق له تبي (أحد قدامى كلامار الصغير) ، أطلق اليكس النار على الشرطة فجرح أحدهم جراحيا، ردت الشرطة عليه و فيما كان جريحا و ملقى على الأرض، رماه أحدهم برصاصة في الرأس قضى عليه (جان مارتي كوروتشي، مرجع سابق، ص 207).

801 | استجواب لألف غيو في مارفانش (نوفمبر 1974)، ذكر في فرانسوا لوروك، الجوقة السوداء (سطوك، 1974) ص 121.

802 | كان لهذه التوابع امتدادات في البلد الأم فرنسا. مثال ذلك أن الناشيونال، و هي جريدة طولونية منسوخة انطلقت في جوان 1961 و تواصل صدورها إلى غاية جويلية 1962 و التي كان يشطها هنري بيجوي، أمين جهوي لـ CNIP، اقترح على قرائه متابعة برامج الإذاعة المشوبة لمواجهة «الطابع الكاذب» للإذاعات العادية فيما تعلق بالجزائر . مارك روي بايل، اليسار في طولون 1958–1994. من الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الوطنية، (أطروحة دكتوراه للتاريخ الحديث، جامعة إيكس1 مرسيليا، 2001)، ص 122.

803 | استجواب مع الرائد كوسنا كوزيا، لأوروبه (نوفمبر 1974)، ذكر في فرانسوا لوروك، مرجع سابق، ص 123.

804 | مرجع سابق، ص 125

805 | راجع المقال الذي خصصه هنري جان طومار، الإرهاب الحضري بالجزائر العاصمة (راجع أيضا لوداراك، 1997) ص 301. الجرائم السابقة تمثل حلقة موضوع (المشورات الآرماطان، 1997) ص 7 (المشورات الذي تعنى به الصحفي المعني جان باكس ميفرن) راجع بالخصوص «الكتب المفقودين الذي تعنى به الصحفي المعني جان باكس ميفرن) راجع بالخصوص «الكتب جريدة اليوم «ستغتيو ونبي رجعيا...موسيقى فيرونيكا)

806 | المرجع روسيلدر، مرجع سابق، ص 619

807 | نفس المرجع، ص 622–621.

808 | نفس المرجع، ص 622

809 | كان كوبار بالك قائد قاعدة البليدة أثناء المحاولة الانقلابية لعام 1961 بالجزائر و التي اعترض عليها. راجع بعض جبل بوشيا في: باسم منظمة الجيش السري: مرافعة من أجل قضية خاسرة (المشورات آلان لوفوفر، 1981) ص 95–109

810 | راجع بعضه في كتابه: باسم منظمة الجيش السري: الهدف بوميدو، تشهيد من العقيد أرغو (المشورات آلان لوفوفر، 1981).

811 | المدعي روسيلدر، مرجع سابق، ص 643

812 | راجع الفصل الذي خصصه له أندري روسيلدر، مرجع سابق، ص 656–667

813 | جبل بوشيا في : باسم منظمة الجيش السري: مرافعة من أجل قضية خاسرة، مرجع سابق، ص 232 و بيير دوماري و كريستيان بوجو، الهدف ديغول، مرجع سابق، ص 403

814 | من قدماء «فيلق التدخل» و مناضل سابق في RPF (النار البيضاء)، بعد جان زعيم من الوجوه البارزة للاتحاد الداعمة للجزائر الفرنسية و التي انتسب سنوات في 28 أفريل 1960، و هي عبارة عن جماعة ضاغطة مدافعة عن الجزائر الفرنسية و التي كانت تدعى «الاستقلالية» وكان هدفها خلق كتلة قادرة على تقديم الدعم للجزائر الفرنسية. دخل عالم الاستخبارات و الإذاعة في حدود 1962 مع بيار كاستيلان الأمين العام ل UAF. فيما بين 1962 إلى غاية توقيفه في ربيع 1964 قاد الناحية التاسعة (من طريق إلى قاب، بما في ذلك كورسيكا) في سياق منظمة الجيش السري بالبلد الأم تم CNR. حول رئيس البلد، إلى جانب كتاب هذا الأخير «لماذا قول لا» و الذي حظه و هو في الأسر، كذلك القاعدة المشهرة، 1966)، راجع بصفة خاصة مارك روي بايل، اليمين في طولون 1958–1994: من الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الوطنية، مرجع سابق، ص 42–55 و 87–101

815 | حول تفاصيل هذه القضية راجع الفصل الأخير ل بيير دوماري و كريستيان بوجو، الهدف ديغول، مرجع سابق، ص 407–417

و فك سحقه الحزب الشيوعي

19 عبد الله مكي الونيسات، فضل القاسم المشترك ليكسي فيبانكور

816 جان دانيال، «الثورة»، «الفكر العام و نهاية حرب الجزائر»، أطروحة دراسات معمقة، (معهد الدراسات السياسية لباريس، 1984)، ص 16-17.

817 فرانسوا دوبراي، حركات اليمين المتطرف في فرنسا منذ 1944 إلى ، إصدار أساس الرحيل الحر، 1998، ص 113-112. تأثير فيلق المظليين محدود. يبين مثال فك لوتن بأنه في حال ما إذا طلب اصطناع ما في لاكلو بحضور الباشاغا بوعلام حوالي 1000 شخص فإن عدد المتاح لا يتعدى 150 (مارك- روبي بابل)، مرجع سابق، ص 242

818 حوار هذا العنوان لجان ماير مع جريدة الفكر العام ، راجع نيكولاس لوبورغ، المركبان الوطنيين الفرنسيين. الإيديولوجية و العلية و التأثير (فرنسا، 1962-2002)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، (جامعة بوردو 4، 2005)، ص 47-50.

819 حوار خاص مراسل الفراء، جانفي 1963

820 تشير إلى أن هذا المقال منشور في ملحق (رقم 25) لأطروحة نيكولاس لوبورغ المذكورة أعلاه ص 788-790.

821 نشر النص في الملحق رقم 98 «لأسبوعية اللجنة الفرنسية»، السياسة الفرنسية، و كان على شكل منشور من 32 صفحة.

822 ريفارول، «من أجل نقد شامل»، 6 ديسمبر 1962، ص 5.

823 تسمح بن جوباكم إلى أوليفي دارد، «نصب من أجل تاريخ الطلبة الوطنيين لمن الجمهورية الرابعة»، موزخود و جغرافيون ، رقم 358، جويلية-أوت 1997)، ص 262-249

824 دوميك فيار، «المتفسخون»، أوروبا العمل، فيفري 1965، ص5.

825 في السنة الموالية التي شهدت احتضار الندوة الوطنية الرابعة في 7 و 8 ديسمبر 1963، تم تعبئة بإحياء «شهرة وطنية» في 24 جانفي الموالي. يوضح النص بأن «يوم 24 جانفي هو تتمة رمز للجزائر الفرنسية» رمز لتمرد سياسي و شعبي. من الطبيعي ألا نجد الأسود اللاحق لابد من توضيح أن «القادة» لم يكونوا مؤهلين لتسيير هذه الثورة التي انطلقت الشاطئون من الشوارع «تقرير عن توجيهات و قرارات الندوة الوطنية الرابعة للجبهة .. 1963-1964»(جريدة فدرالية الطلاب الوطنيين، 1963-1964). أرشيف آلان دي بونوانست.

826 فرانسوا، «خديعة» المعركة الخاسرة ، (جامعة فان، فرع أكس في بروفانس ، رقم 4، 28 فيفري 1963)، ص 2، أرشيف آلان دي بونوانست

827 إصدارات فدرالية الطلاب الوطنيين، «تقرير عن لقائنا الوطني ل 3 مارس و لأسبوع التضامن» أرشيف آلان دي بونوانست .

828 إعلان من الأمانة الوطنية لفدرالية الطلاب الوطنيين، 28 نوفمبر 1963. أرشيف آلان دي بونوانست

829 مداخلة، الندوة لمجموعات الناليين الوطنيين 18 أكتوبر 1963. أرشيف آلان دي بونوانست.

آلان دي بونوانست

ر آلان دي بونوانست، مرجع سابق، ص 117.

ر آلان دي بونوانست إصداره ل 6 ماي 1965 «مرشحنا. تيكري-فيبانكور»، و هي نفس ر دوميك فيار استعمالها مع الصورة في العدد 2 لديسمبر 1965 عشية الدور الأول

ر في باسكورو»، ما بعد منظر في الجزائر الفرنسية ، أطروحة دراسات معمقة، (جامعة ، 10 نونتار ، 2003)، ص 86-88.

ر كتاب مرتار لكورولار ، تقديما لكتاب تحت عنوان دفاعا عن باستيان-توري ، و بعنوان ي و الكورولار لفائدة باستيان-توري»، (إصدارات لفايل-1963).

ديفي و ديفوكة غير مؤرخة من 4 صفحات. أرشيف آلان دي بونوانست

ما العمل؟» وثيقة غير مؤرخة من 4 صفحات. أرشيف آلان دي بونوانست .

طلبت لجنة أوروبا العمل لقاء خاصا في دار بلدية الدائرة السادسة بليون ، و هو اللقاء الذي هنري دالفوت (عن لجنة أوروبا العمل بليون) و روبرت أوليفي من (فدرالية الطلاب الوطنيين) و بول تروافرو (ممثلا للمكتب الوطني للجنة تيكري-فيبانكور) و دوميك فيار (رئيس تحرير أوروبا العمل) و الذي شرحوا فيه «أسباب اختيارهم تيكري-فيبانكور

«، أرشيف آلان دي بونوانست .

هوامش مستقاة من منشور وزع بمناسبة «عملية صرية العقد» التي قامت بها لجنة تيكري-فيبانكور بهدف الاستحواذ على أرصدة مالية. أرشيف آلان دي بونوانست

إن مثال لجنة تيكري-فيبانكور التولوني الذي تناوله مارك-روبي بابل، مرجع سابق، ص 294-292 هو دو معزى. لقد ترأسه الجوال كارير (من مرحلي الجزائر) ، و قربه الشاب كان يشغله المسؤول المحلي في فدرالية الطلاب الوطنيين، و هو ميشال فيشال . بلغ عدد المخرطين في لجنة تيكري-فيبانكور لمنطقة الغار 1800 شخص بحسب تقدير السلطات (من بينهم 1300 في دائرة تولون). و كمقارنة فإن تقديرات «شبكة الجزائر الفرنسية» لتولون في العام 1962 قدرت العدد فيها بحوالي 1500 شخص كانت النقابات التي نشطها تيكري-فيبانكور في الملحق و بتاريخ 20 نوفمبر 1965 تناول الترشح الكتلة رفقة نائب مارسي الذي أشاد بريمولد ما جعل القديس داهمار يصفق، و هو كاهن المارينز و الذي أصبح راعي كتيبة تولون. و كما بينه مارك - روبي بابل فإن حملة التيكستريست هي «عودة إلى الجزائر الفرنسية»، و تحالف النخبة في مستوى المجهود إذ حصل تيكري في تولون على نسبة 15.85 في المائة من الأصوات المعبر عنها

حاك شابسال، الحياة السياسية إبان الجمهورية الخامسة، (مطبوعات جامعات فرنسا ، الطبعة الثانية، 1984)، ص 307.

خص سالان من نخبة إحساسا مشتركا بالكتابة في 14 ديسمبر 1965 على أصدقائه في wal : «لم أكن أتوقع بأن (تيكري -فيبانكور) كان في مقدوره الحصول على نصيب كبير من الأصوات، لكني تكهنت بحصوله على مليوني صوت»، (لوزول سالان، رسائل من السجن) ، من الجمع و تقديم أندري فيقوراس، (المائدة المستديرة، 1969)، ص 93.

842 حول : فرنسوا ليوتار و إيمانويل ليفي، بعد الوقت البعدي: تحقيق على فرانسوا ميتران و المستقبل، المؤلف، باريس، 1991، ص 199

843 بالكل في محكمة باريس-جنوب ، من أم لم يحققه »، ما كان عليه إلا أن لا يحكم من معطى في شكوى بإستيفان-جوليا ، حيثيات مختارة في قضية تو بي « كلاكمار » مرجع سابق، ص 386.

(كلاكمار هي المحاكمة، حيثيات مختارة في قضية تو بي « كلاكمار » مرجع سابق، ص 386.

اسم بالميان-جوي لأحد على التزام الفراش و أطلقت القضية من جديد في 5 فبراير و

مقر « تيكري-جيسكار » من الوهلة الأولى في قضية رسول. و أحد الطلب دافعا له في

شخص جاك إيروري الذي نفى على مسامع الحضور رسالة مستعجلة وصلته من قبل « ثالث من فرانسيس هولد » الذي قدم على أساس أنه قاض سابق في محكمة سوا لو الجزء

« رئيسة بالمأدبة » و الذي ادعى بأنه تراس جلسة ترميون بالمأدبة و أنه سمعه يقول أثناء المأدبة حتى إن ثمانية إذن إذا كنتم لا تريدون (الحكم) بالإدانة؟» (نفس المرجع، ص 292)

حق تصريح إيروري سابقة حضورة في الجلسة تتح فيها اتهام المحامي الذي صدر ضده حكم من عرقلة القضاء العسكري بالمنع الموقت من المرافعة لمدة ثلاث سنوات (نفس المرجع، ص 316). اعتذر جاك إيروري للدفاع عنه كلا من تيكري-جيسكار و فرانسوا ميتران

بنت حيثيات الدعوى بالنسبة لهذا الأخير بأن « المحامي فرانسوا ميتران[...] قبل الغرض

للثالث لكنه [-] تراجع عنه لأن صفته الرئاسية لا تسمح له بالمرافعة أمام قضاء اضطهادي

يحاكم في قضية متعلقة بالأمن الوطني» (نفس المرجع، ص 300). لكن فرانسوا ميتران

تبنى الدفاع عن إيروري من خلال مقال بعنوان « القانون لا يجوز» صدر في 16 فبراير

1963 في ريد لايتر « إن تطبيق (رخصة) عمل جاك إيروري لعمل ملامح نظام تعسفي

كي يصبح إيروري مذنبا طبيعيا للجمهورية الخامسة يرر بشكل جلي القسوة التي ووجه

بها و من كل الاتهامات القانونية التي عددت في وجه المحامي السابق نسبان و براءتان

و احد و لو واحدة ترقى إلى مستوى الخدية و الإقناع». كما أضاف المحامي الذي أصبح

رئيسا للجمهورية فيما بعد عن زميله الذي لم يكن يعرف عنه إلا « القليل»: « إذا كانت مواقف

المحامي تؤلمني، فإنني أقر بأنه رجل من اليمين، و بأن اليمين متواجد و من الأحسن له أن

يستفيد الدعم من طرف هذا الرجل عوض خدام المال». و ختم ميتران كلامه: « لقد

لبت دعوتي بطلب لشفقة، كون هذا الشاهد وثق بي للدفاع عن حقوقه» (ذكر في جيل و لومار

لوفران و إيمانويل فو، مرجع سابق، ص 206-207.

844 نفس المرجع، ص 33.

845 الخطاب حول هذه النقطة مقبول في المرجع السابق ص 34.

846 على الرغم من قيامه بحملة نشطة توجت بلقاء شعبي ضم قرابة 2000 شخص و حضور

وجوه سالان التي استفيدت بالعلاج الشوذة الأفارقة ، فإن رئيس التحالف الجمهوري

من أجل الحريات و الرفي لم يتمكن إلا من الحصول على الرتبة الثالثة ب 19,7 بالمائة من

الأصوات خلف المرشح الديغولي و المرشح الشيوعي. كما احتفظ بنفس الرتبة عقب الدور

الثاني الذي جمع الثلاثة الأوائل (مارك-روي بابل، مرجع سابق)، ص 314-321. لم يتمكن

من تكرار ضيافكور من أحد المغادرة فيما بعد، و تلاشت آماله الرئاسية بعد الحداد و لم

يترشح مجددا سنة 1969 مع مرور الوقت يمكن القول بأن « حركة الاشتراكي الجديد

يلعب الدور الرئيسي في بلدية أراكس تمكن من العمل» و لم يمنع بعض الاستقالات (عدد

الأعضاء نفس المرجع) ص 434.

العمل ، جانفي 1966 (رقم 37) ص 11.

الفرنسية في ديسمبر 1965 العدد الأول لجماعة الذاكرة: توزع الجماعة كتبا و أفلاما

و كراسات و يهتم في صفوفه الجزائريون — « لاري و العضد بالتساوي و العقيد

ورئاري رئيس فرع fet مارسيل، و الهدف كان توزيع الكتب، الأفلام التي تذكر بالمجازر

و دور ليس فرع fet مارسيل، و الهدف كان توزيع الكتب، الأفلام التي تذكر بالمجازر

جزائر الغد سنة

حول فشل محاولات استمالة الوسط العمالي التي قادها هذا الحلف في

و توجيه إلى أوليفيي دارة « الوطنيون المعروفون على الشيوعية إبان الجمهورية الثانية»،

مثل وزراء الجمهورية الثانية»، (الشيوعية)، رقم 62-63، 2000)، ص 148-149

حان دوبوريس « قضية الراحمة » شبكة « دوبري »، (أوروبا العمل » ، رقم 40، أفريل

1966) ، ص 19-23

فرانسوا برنيو « إضبارات القاديس جوست»، أوروبا العمل، (رقم 39) مارس 1966، ص

« لقد رأى جيل مارمور لشاهد تيلاكوف»، أوروبا العمل، (رقم 39) مارس 1966، ص

16-19 ، 40-42. تو جان، « حوليلة 1962 هل ستحترق وهران؟ ذكريات الأحين

الأقدام السوداء»، أوروبا العمل، رقم 43-44، حوليلة-أوت 1966، ص 13، و في نفس

العدد كذلك ، برنارد مو لي، فاريع سين من بعده ص 14. العقيد برنارد مو لي الشاهد في

قضية سالان هو كاتب، يومنات سكروب، صدرت أيام الناشر الفيس جوست بعلبة من

حالة سوسيال

« معركة السوائر» ، أوروبا العمل، رقم 42، (جوان 1966)، ص 37-38.

« معركة السوائر» ، أوروبا العمل، رقم 42، (جوان 1966)، ص 37-38.

حديث مقبول من طرف في لاهيلو، أوروبا العمل، (رقم 42، جوان 1966)، ص 39.

رسالة من جناحار موجهة إلى « أصدقاء للعقل و إلى كل أولئك الذين لا يريدون لمأساة » نشرت في العدد 38 (فيفري 1966)، ص 33.

إنهاء مقترح في الصفحة 43 من العدد 45 (سبتمبر 1966) و في ص 43 من العدد 46

(أكتوبر 1966) من أوروبا العمل، و إلى جانب الاتهامات تذكر أوروبا العمل أو بيار و

في مقالها « الجريمات الخديعة للسيد بيكر بيكر» (العدد 45) ص 37. كما ضاعف حزب

باكس ميغرنا الإخاني التي تعمل في طياتها تحييدا للجزائر أهم نسبا من خلال قرص 45

بعنوان « الملازم الأول روحي دوفالدير» الذي يستذكر « التحطمات الأخيرة لضابط فرنسي

...ل لوبون» و«الثقافات الغربية»، الثورة الثقافية، رقم 9، ديسمبر 1967، ص 13.
...مرجع سابق، جان كوهن، «هيابيت دوبراي أو الثورة في المؤسسة»، الثورة الثقافية، رقم 15، ...
...ر، مرجع سابق، 1968؛ ديسمبر 1967، ص 13.
...ر، مرجع سابق، ص 46–42.
...سا بالكمان، مرجع سابق، ص 57–61 أشار فرانسوا بالكمان إلى بعض الخصوصيات المرتبطة ...
...عمل حركة الشباب خاصة الإعتماد على العين و الأذن.
...عمل» فرانسوا ساندرز (يشير إلى الشخصية المحورية في رواية روجي نيمي، السوف، ...
...ثورة لدى فاليمار في 1948»، «لم نضحي»، الثورة الثقافية، مارس-أبريل 1967، رقم 4، ...
ص 2–3.
...ل روبان مارتي بأن هذا الأخير اعتبر بدوره ... النشاط المحلله في 1968 فرانسوا ...
...بالكمان، مرجع سابق، ص 58، الهامش 100) ، حام حول حركة الشباب الجمهوري دون ...
...ن يخرط فيها.
...فرانسوا بالكمان، مرجع سابق، ص 61.
...غير معروف (الكاتب)، «ارتقاء»، حركة جديدة (4 ماي 1967)، ذكر في فرانسوا بالكمان، ...
...نفس المرجع، ص 48.

...ر شهر ماي 68 بالنسبة للجزائر الفرنسية

...حركة تجمع البحث و الدراسات من أجل الحضارة الأوربية "كريس" قيد التأسيس. علاوة ...
على الكتابات الجامعية الكلاسيكية عن اليمين الجديد، أي ماري دوران-تراولي، "وجود ...
اليمين الجديد." حركة "كريس" وتاريخها، خطوط الرابطة الوطنية لطلبة السياسة، ...
1988 ، بيار أندري تاغييف، عن اليمين الجديد، ديكارت و سي، 1994، نستند إلى كتاب ...
جماعي صغير يتضمن شهادات (الآن دو بوا، مدريس دوبي... الخ)، ماي 68 بالنسبة ...
لليمين الجديد، منشورات لاجرانت، 1998

881 هذه المقولات مأخوذة من مؤلف جاك بول قونجي، التوسيم الوطني، حركة متكتمة في خلال ...
الجمهورية الخامسة، مقدمة نونا مجر، سيلابس، 2002، ص 98 - 99.

882 فريديريك شاربي، جيل العرب، ستوك، 2005، ص 162.

883 جان بول قونجي، مرجع سابق، ص 100 ؛ و فريديريك شاربي، مرجع سابق، ص 163-164.

884 فريديريك شاربي، مرجع سابق، ص 164-165.

885 حول تاريخ جهاز العمل الذي، نستند إلى فرانسوا أوديجي، تاريخ جهاز العمل الذي ...
الجانب المظلم في الديغولية، ستوك، 2003.

886 فرانسوا أوديجي، مرجع سابق، ص 85. بيار دوبيرغ، إذا ما تبعنا جان كلود إيزبر، عبر ...
أحد أصدقائه عدد رفاقه بباريس عام 1968 (أعضاء الأسرة في مقاطعة الجيش البري وحرب ...
الجزائر، مرجع سابق، 146 - 150).

...ة وجهي اليمين و اليسار [كانت] مناسبة لتداول قيمة الحضور و الوجود و الأبدي في الزمن ...
...ريخ الثقافة و التراث و هضارة الكروزة و «الفاريس» و «الثقافة الذي لم يعرف ...
...ر وواضح.

858 ...ر، العمل، العدد 47، 4 مارس 1966، ص 2.

859 ...ر، خاصة جان ماري ...ه الفني و الجمالي الصائم و «أنا» فيما يتعلق بعلى الآن (نشر ...
...عدد الخاص و هو مأخوذ عن مجلة «الكروزة» و «الفاريس» و «الثقافة الذي لم يعرف ...
...ر، 1966، ص 32-33.

860 ...رجع إلى فرانسوا بالكمان، حول هذه النقاط، الحركة الثورية الشابة (1966-1971)، ...
من نقطة الفتل الثوري إلى «المتشددة» (البداية، التحولات و ما بعد التنظيم السياسي ...
...ماعي)، الكتاب الأول، دراسة مفصلة في التاريخ المعاصر، معهد الدراسات السياسية ...
...ر سي، 1991، ص 31-34.

862 ...ر هذه النقاط، رجع إلى فرانسوا بالكمان، مرجع سابق، ص 36-38.

863 ...ة توقيف في 12 مارس 1964 صدر في حقه الحكم في 24 سبتمبر من قبل محكمة أمن ...
الدولة بسبع سنوات حبس جراء الجرم ضد سلطة الدولة. تم إطلاق سراحه في 31 مارس ...
1966 بعد عفو رئاسي. و إلى جانب انتسابه (نهضة) العمل الجديد، فإن جان رينو لديه ...
مقروءية خاصة. راجع مارك - روي بابل، مرجع سابق، ص 581-583 و ملاحظة ...
...ار رينو لدة في نفس المرجع ص 797.

864 ...اهرت حركة الشباب الثوري (بامتدادها على (حركة) إعادة البناء الوطني و المؤسسين الذي ...
...ذين كانا أحد قيادة فيلالار دو كوربي. كتب جان بو ريفي كتابا خاصا في خير صالح هيزي ...
...دراوزو، دوك بوريس، حالة سياسية. (المائدة المستديرة 1965) . كما تجب الإشارة كذلك، ...
...لقة على فرانسوا بالكمان، مرجع سابق، ص 51-53، الموقف الواضح غير الداعم حول ...
...ساة الاستعمارية التي تنتهجها الدولة.

865 ...السهام التي وجهت لشهرية دوسيك فيلار عديدة. راجع بصفة خاصة مقال فرانسوا ساندرز، ...
«الفاشية في الغرب اليوم» (الثورة الثقافية، رقم 2، جانفي 1967)، ص 5-8.

866 ...فرانسوا بالكمان، مرجع سابق، ص 43.

867 ... «تحليلنا لحياة شيء» (الثورة الثقافية، رقم 10، جانفي- فيفري 1968)، ص 21.

868 ...ستذكر هنا و بصفة خاصة كتابه المشهور لدى فرانسي في 1941، فروسية العمل.

869 ...حول دوبراي، راجع مارتان فين، «هيابيت دوبراي: شهادة عامل حول الحركة الثقافية، ...
العلاقات الصناعية و التطور التكنولوجي من 1921 إلى 1940»، (الحركة الاجتماعية، ...
جانفي - مارس 1979)، ص 45-63 و لوسات لوفان- لومانيل، «الجمهورية الصناعية» ...
«الاقتصادية» الفرنسية من 18 إلى 20، مارس (2004)، ص 387- 401. مع الإشارة إلى ...
...دوبراي كان عضوا مؤسسا فيما بين الحربين لليمين الفرنسي اليافع (جان-بيار ماكسيمين ...
...ن اليميني الشمالي بعد تأثير بكتابه

870 ...فرانسوا بالكمان، مرجع سابق، ص 44.

887 حوار لي مع الدكتور فرانسيس أوبيجي، مرجع سابق، ص 113-94.

888 نفس الشيء من أجل القيام بذلك، كما يمثل ذلك فرانسوا أوبيجي في العام الشاب، من أجل الشيء (1965-1975)، مذكرة لنيل دبلوم سياسي، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريس-X - نانتير، 1999، ص 353-358. هذا العمل طبع مؤخرا في الأطروحات الجامعية في باريس.

889 هذه هي هاجس إيريك رولان الجيل 1. الستينات الحلم، سوي، 1987، ص 438-441.

890 جمعيات ليكاديي وسيج هو الذي كنت أوليز جهاز العمل الذي، كلين ميشال، 1982.

891 ريمون غاريدي، مرجع سابق، ص 168-166.

892 المرجع نفسه، ص 166-167.

893 المرجع نفسه، ص 167، الذي يتأسس على شهادة نيكولا كايا-باكيس.

894 6 - 12 جوان 1968.

895 فرانسوا أوبيجي، مرجع سابق، ص 121، وريمي كوفير، مرجع سابق، ص 402.

896 من أجل الأطروحة وتطورها، فرانسوا أوبيجي، مرجع سابق، ص 147-139.

897 د، و، فرانسوا أوبيجي، مرجع سابق، ص 174.

898 شاشة وحدة الحوار سالان، يروي الكتاب بالتفصيل مقابلته التي دامت أربعين دقيقة مع جان بيكول حول الموضوع في 12 جانفي 1968. إجابة الجنرال الأخيرة على السؤال مباشرة دو سان بيار، كانت كالتالي: "نسكي حتى ؟ تطلب مني تاريخيا ؟ لا يمكنني إعطاء ذلك. لكن يمكنني أن أعيدك بهذا سيتم العفو على الجميع. ما فيهم سالان. الكل، أعدك بذلك، وسأبيع العفو أنا بنفسي. تريد أن تعلم أن كنت سأمنحه في الذي القصير، في الذي المتوسط، في الذي البعيد ؟ الجواب هو: في الذي القصير. أنا عجوز، أنظر إلي، ولا حاجة لي إلا لوقت لك أكثر من هذا"، تايموناج إيدوا، العدد 10 ، 12 حويلية 1984، ص 10-11. هذا العدد يتضمن أربع صفحات تكريما لسالان الذي كان توفي لتوه. أصبحة مضاعفة للصورة، من الهند العجيبة إلى الإلحاد، ص 8-9، وتضمين لميشال دو سان بيار وشيري فيلم من، "سالان يطلق كوربيل"، وانتهار الأسطوانة شركة الدراسات والعلاقات العامة "سارب" بتقل مراقبة نيكسي فيتاكوري). إذا كان هذا الكريم قد أعلن عنه في أعلى الغلاف، فإن الأربعة أحباس الأخرى من الغلاف كرس أيضا و بالصورة كدليل، إن "فضائح باريس" أو "الحبسية الحميمة بين شوالا والشيوعي يون لوران".

899 للنقاد العفو عن تاريخ العفو الشامل في فرنسا، أنظر ستيفان فاكون، العفو الشامل. من انتفاضة باريس إلى حرب الخليج، سوي، 2002.

900 قانون العفوات، دالوز، 2003، ص 1009. هذا القانون كثيرة، يوجد في ملحق قانون العفوات.

901 نفس المرجع، ص 1018.

902 المؤلف من الذي "تيل ريدد"

903 نقل إلا من التي تلي مأخوذة من "الندوة الصحفية التي عقدها بيار سوجان"، بيكونيبوتال-سابق، ص 82.

"[illegible] جان عائد"، جان ريفولوسيون، العدد 14، سبتمبر 1968، ص 1.

[illegible] في وضع ثوري"، مقابلة مع فرانسوا موريشاك، ريفارول، 24 أبريل

[illegible]، ص 92.

[illegible] باكمان، مرجع سابق، ص 92.

[illegible] باكمان، مرجع سابق (العدد 21) من مذكرة فرانسوا باكمان الذي نوقي، أنها

[illegible] في ملحق (العدد 21) من مذكرة فرانسوا باكمان الذي نوقي، أنها

[illegible] مركز الدراسات السياسية"، أبو ديهي، العدد 03، أكتوبر 1969. ذكرة

[illegible] باكمان، مرجع سابق، ص 93.

[illegible] من المقاومة إلى الثورة"، جان ريفولوسيون، العدد 20، يونيو 1969، ص 02.

[illegible] حول هذا الموضوع

[illegible] في نهاية 1970، كانت الحركة تسمى العمل التضامني أو حي. حول هذا الموضوع

[illegible] الفصل السادس من مذكرة فرانسوا باكمان الذي سأشار إليه

[illegible] الجديد"، ص 111-126.

[illegible] وزعم جديد"، ص 111-126.

[illegible] هذا التطور للملكيين، وإضافة إلى مؤلف جان بول كوني الذي سأشار أنظر مؤلف

[illegible] تاريخ الملكيين، من التحرير إلى يومنا هذا، لاسيما الفصل السادس "أزمات

[illegible] في الملكية"، جاك فرانشي، 1994، ص 147-175.

[illegible] حول هذه المرحلة، أنظر فرانسوا باكمان، مرجع سابق، 104-105.

[illegible] مع ذلك، ظل جان ريفولد يرسل للمشتركين، رسالة العمل الجديد إلى غاية 1981

[illegible] ذكره فرانسوا باكمان، مرجع سابق، ص 106.

[illegible] وثيقة سلمها نيكولا كايا-باكيس لفرانسوا باكمان الذي ذكرها، مرجع سابق، ص 135-136.

[illegible] ريمي كوفير، مرجع سابق، ص 404-407، و فرانسوا شارتيي، مرجع سابق، ص 265-264.

[illegible] قضى 16 شهرا في الحبس الاحتياطي بتهمة تورطه في هجمات مسلحة وقعت مابين جوان 1969 و جانفي 1970. ثم توقيفه وتوقيف جون بوشار و كريستيان الي (من قدماء منظمة حركة الشباب). تمت تبرئة الرجال الثلاثة في مارس 1974 من طرف محكمة جنايات باريس.

[illegible] إيكس ابن بروفنس.

[illegible] فرانسوا شارتيي، مرجع سابق، ص 265، وراجع أيضا معارف هوجو بلاسو "شهود رقعة قدماء منظمة الجيش السري، هم من أدوا إلى مؤلف هوجو بلاسو من طرق مختلف بوريا توفسكي [illegible] استطاع أن ينتج من ذلك مؤلف، من المستحيل نسيان الصفحة تالي"، مقدمة جاك أوبنهايم، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 1985.

21 من حية جيسكار إلى عفو ميتران

921 فرانسوا شارتيي، مرجع سابق، ص 244.

921 فريدريك شارتيي، مرجع سابق، ص 244.

922 قلب حطاب حرب الجنرال الجديد هو معارضة الشيوعية وعبارة "الجهير"، دون أن ننسى [illegible] علاقاته مع الجبهة الوطنية الراديكالية، نفس المرجع، ص 220-238.

923 نفس المرجع، ص 246-218.

953 في وسطوف وعسكر فرانسوا أوزيدة وتوزع المسؤولون الجهويون" عبد نوما حميد وبلسكاني
بلخير (نائب الرئيس) الجبهة الوطنية دون عطاف مرجع سابق، 1996، ص 85.
954 كانت مجزرة جسور مرشحة الجبهة الوطنية في باريس في انتخابات 1988 تحصلت على
7,92% من الأصوات اتهم فيها "متطرفو أحداث قطيعة مع الجبهة الوطنية وحان مارين
لوبان".
955 نشرت في ساسو بال إيدو، العدد 6، 14 جوان 1984، ص 12.
956 كان جيهاسو شركة وليس جمعية فندق المحللين والمثقفين السياسيين للجزائر الفرنسية.
957 مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 605.
958 كان والده عاطفا توطنا بالجزائر ؛ واغتيل من طرف جبهة التحرير الوطني عام 1959
، وعد الفعل هو نفسه لمنظمة الجيش السري (في بريتاوم و باستيان فرانسوا "و حدة وتوزع
لمسؤولين الجهويون"، مرجع سابق، ص 96).
959 كان سكرتير القليب في الجبهة الوطنية (ميشال سوداي، مرجع سابق، ص 217).
960 من قدماء منظمة الجيش السري، أعتقل إلى غاية 1966، وانتمى لبعض الوقت إلى حزب
القوى الجديدة، جبهة جوهو الوطنية للمعاقين اليوم، يترأس جمعية الدفاع عن المصالح
المعنوية والمادية لقدماء المقاتلين السياسيين، فرع الجنوب، وانتخب مستشارا بلديا للجبهة
الوطنية في بلدية المنتجع نفر به من الصليب الفرنسي لم يبار ميقوس (هاسيان كوبلي،
مرجع سابق، ص 209–208 و ص 246).
961 ولد بباريس عام 1931، وهو ابن جان مانبي وصحفي وسينمائي بأعدام ومنا بالرصاص
في النمر، منذ مثل جان ماري لوبان، كان منتميا إلى حركة شباب بوجس الأحرار والأعداء
من أجل الدفاع عن الجزائر الفرنسية والجبهة الوطنية للمقاتلين وكان عضوا منظما في
الجزائر. كان مساعد كلاتيكيا، انتدب من أحداث الثلاثينيات إلى غاية حملة ريكسب عام
1965 خلال السبعينيات، كان على اتصال مع اليمين الوطني وذلك بانخراطه في الحزب
الجمهوري، التحق بالجبهة الوطنية عام 1983 وأصبح سكرتيرا إقليميا لمنطقة الغار إلى غاية
شهر أكتوبر 1985 حيث خلفه بان بيات (مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 606).
962 انخرط في جوان عام 1985. والتحق دانيا عام 1986 وانضم إلى المكتب السياسي عام
1988 (رئيس الوطني، التوسيون في فرنسا، صعود الجبهة الوطنية 1997–1983 ، جان
بيكولاك، 1997، ص 406 و ص 416).
963 كان وصل إلى الجبهة الوطنية عن طريق جان العمل الجمهوري و جروبو ميقري، فقد بدأ
نضاله السياسي في عشرة العظماء الشوفين، فرع مانسي، وفي شكلات منظمة الجيش السري
فرع الشرق.
964 لأنه في لاتوكتي، كان يحضر الجرائد لقاءات الجبهة الوطنية أو احتفالات البيداغية (لوران
دي مان فوريسك جان فوريول فريدي، في ظل لوبان، فاشيات "الآداب"، 1998، ص 183)
965 مستشار جوانفيل، مرجع سابق، ص 190.

ر عبد الحفيظ، أنظر مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 591–595.
ن الجزائري سوفان إلى جنسية أريكس عام 1971، وأصبح فيما بعد رئيسا للشؤون الثقافي
ت ذات الأبحاث المعدل ومستشارا بلديا من عام 1973 إلى عام 1979 (مارك روني
مرجع سابق، ص 1592.
ن مرجع سابق، أنظر مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 598–600.
ة الحفيظ، أنظر مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 598–600.
ة بار توفيجر من اليمين منذ 1968، وتقاعد في مارتي، وانخرط في الجبهة الوطنية عام
ح مستشارا بلديا، وانخرط جورج دعمار في الجبهة الوطنية عام 1990
ن البلدي الوطني خليفة السلاي عام 1989 من طرف الطيب حوارس (وهو عضو
في حركة القاعدة والمناضرين، وفاته سابق المحرر الرئيسي لمجلة لوبان جيسكار ليستان،
سابق في التجمع من أجل الجمهورية، انخرط في الجبهة الوطنية عام 1985، الذي
عضو سابق بلجنة فصلية بعنوان "لو قليب" (مديرها برنار لوجير) و لقد سابقة "مستوي"
كوة للعسكريين عام 1991، في منزل لويجير إيتياس، أحد رؤساء الجبهة الوطنية المكلفة
حلافها، أنظر مارك روني بايل، مرجع سابق، ص 630–631
ر بايل، مرجع سابق، ص 09 و15
ق، مرجع سابق، ص 294
ق، مرجع سابق، ص 90.
ق، مرجع سابق، ص 208.
ق، مرجع سابق 294
ق، مرجع سابق، ص 210
ر لافوري "مكافحة الهجرة والنضال في الجبهة الوطنية"، ذكره بلسكاني بوزيد، في
مقاطعو المجتمع المعقل. أوربا اليمين المتطرف، منشورات "لوت"، 2001، ص 183–
163
ر نوما حميد، "هؤلاء الفرنسيون الذين يصوتون لصالح لوبان"، فلاماريون، 2002، ص 67.
ق، مرجع سابق، ص 276–278. وهذه أهم الدراسات حول هذه الفئة الشابة نوما حميد وبلسكاني
ر حميد، الجبهة الوطنية دون عطاف، مرجع سابق، ص الدراسات، لكن أهم نشر إلى دراسة
حان قليب زواد، الجبهة الوطنية في منطقة الوسط، 1984–1992 ، فلاماريون، 1993
ر نوما حميد، مرجع سابق، ص 279.

الخاتمة

ن نعود هنا إلى الخلاف الصعب حول تعليق الفكرة الأوروبية في أبحاث المؤرخين. أنظر
كتاب راؤول جوانفيل، الفكرة الاستعمارية في فرنسا، من 1871 إلى 1972 ، 2 أجزاء
رونيه، 1972.

992 فرانسوا مورياك، "الجنود في الجزائر"، مقالات الإكسبريس لوت إيفان ديفال مع مارتي لوسيدو، باريس، فلاماريون، 1994، ص 123.

993 هنري كاستيه، الجزائر بكاملها، لوبن ميشال، 1963، ص 229، جلسة (1962 في 1963)

994 مارك هنري لاسلز، منظمة الجيش السري، اف. أو. اس. بي، ص 16

995 أنظر: هذه القضية، أنظر مذكرة مانيو دافني: "تمثيل منظمة الجيش السري عبر "لا موند" و"لوموند"، جامعة باريس-أكس- نانتير 2000. هذا العمل، يشير بصفة خاصة إلى تقديم جريدة لي موند لوجهة قليلب لو بيدان ودفعه والذي تناولته بطريقة مناسبة، وقد شهدت فرانسيا روبرت جوي هذا التوتر الذي يراقب في باريس، ضحايا شارون (ص 154)

996 لوموند، 11 سبتمبر 1961

997 هذه الأرقام قدمتها الآن بقي، "الصحافة تختار معسكرها"، إيستوريا، مارس- أفريل 2002، ص 70-71

998 لوموند، 21 ديسمبر 1961، ذكره مانيو دافني، مرجع سابق، ص 164-165.

999 وهي شخص تاسع أيام قليلة فيما بعد.

1000 جاك فوري، "مع وحصيلة"، لوموند، 10 فيفري 1962.

1001 فرانسوا-كسافيي هوترو، "الصحافة الباريسية ومنظمة الجيش السري: لوفيغارو ولومانيتي (1961-1962)"، مذكرة شهادة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس-أكس نانتير، 2001، ص 107

1002 في هذا العمل، يقدم فرانسوا-كسافيي هوترو، عدة أمثلة عن التنديد دون تحفظ بالهجمات (أنظر ص 89-88)

1003 هذه الوثائق أعدا التي تليها، مأخوذة من التقرير عن جلسة جيمس دو كوكي، نشرت في لوفيغارو بتاريخ 31 مارس. هذا المقال تمت إعادة تناوله في المذكرة المذكورة سابقا، لفرانسوا-كسافيي هوترو، الذي أجرى مقارنة مثيرة بين رسالة جيمس دو كوكي و رسالة آلان فورني لجريدة لوموند

1004 ذكره فرانسوا-كسافيي هوترو، مرجع سابق، ص 97.

1005 أنظر بصفة خاصة المحاكمات الواردة في محاكمة سالان والصحافة الفرنسية، منشورات دالميث، 1962

1006 نفس المرجع، ص 36-55.

1007 نفس المرجع ص 64.

1008 بقي، مرجع سابق، ص 71.

1009 في دافني، من أجل تاريخ حرب الجزائر، مرجع سابق، ص 288.

1010 شريط ومعلقة، مرجع سابق، ص 670-671.

1011 أنظر: كتاب الجزء الإتجاه الإسلامي في حرب الجزائر: منطق الثورة العالمية الجديدة، باريس، لو آرمان دو لوا، 2004.

1012 أنظر: جريدة لوموند، 5 جويلية 2005، وضع نصب تذكاري في مقبرة ماريبيان الجديدة لمقاومة من جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين. كان النصب مهدى "لأرواح المقاومين والمحاربين الذين ماتوا لتحيا الجزائر الفرنسية". نقشت على النصب تواريخ معارك الجزائر الفرنسية الأربعة : باستيان -توني، داليلدر، دوفكار و ياست. وقد أثار وضع هذا النصب جدلا عنيفا واحتجاجات كتابة الدولة لقدماء المحاربين، و ميشال دوبريل، ومؤسسة شارل ديغول و جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان... الخ أمام هذه المواصفة من الاحتجاجات، قرر والي المنطقة في السادس جويلية، مع حفل التدشين الذي نظمته جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين بحضور مسؤولين في الجبهة الوطنية بصفة خاصة (روجي رولاند)

1013 أنظر بصفة خاصة روماري برتران، مذكرات إمبراطورية. الجدل حول "الوقعة الاستعمارية" مشورات دو كركوكان، 2006.

1014 أنظر بصفة خاصة مؤلف دانيال لوفيفر، من أجل وضع النهاية للندامة الاستعمارية، فلاماريون، 2006.

1015 لوفيجي دارد، "من "نصب ماريبيان" إلى "حائط معقودي" باريبيان" . أماكن مذكرات الجزائر الفرنسية في النقاش العام"، ذكر لدى بيانريس فلوري، حاك والير، وصف أماكن الاعتقال والمحاربة، قضايا الاتصال، سلسلة وقائع 7، 2009، ص 95-210

1016 نلاحظ أيضا اللوحة الموجودة على الجانب الأيمن "1830-1962 أيها المارة تذكر أنه كانت هناك جزائر فرنسية ولا تنس أبدا من ماتوا لأجلها"، إضافة إلى لوحة صغيرة وسط الأعشاب لتكريم "شهداء الجزائر الفرنسية".

1017 اليوم، وإن تم الحفاظ على أنقاض النصب الذي تم تسميه بالثلاثينيات، فإنه لم يعد يأوي مكان وجه المظلي، توجد لوحة تحي ذكرى تحمير النصب : " هذا النصب الذي وضع تكريما للذين كانوا يريدون الحفاظ على إمبراطورية في فرنسا، تم تدميره جزئيا في فجر 08 جوان 1980 عن طريق هجوم مسلح من تعصب أعمى"

1018 تعيد هنا مقولات جريدة لوموند، 19 جوان 1980.

1019 روماري برتران، مرجع سابق، ص 52. يجب الإشارة إلى أن جمعية الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المعتقلين السياسيين قد اقترحت فيديو من 60 دقيقة عن الاحتفال متوفر في شكل أسطوانة أو قرص دي في دي، في دي

1020 هناك أربعة أسماء، يجب أن تنقش: روجي داڤيلدر، قائد وحدات كوماندوس دلتا لمحافظة الجزائر، كلود ياست وجي دوفكار، وهما عضوان في وحدة الكوماندو التي قامت باغتيال المحافظ ڤاغوري، والجزائريان مارلي باستيان -توني، المحظ لهجوم بواسي كلامار

و ثقت معظم هذه الندوة

معطي، علي مذكرات مجاهد أو ... عودته في باريسيان، من 6 جوان 2010 السابعة مساء.
، طبعة يوم 7 جوان 2010 .
1020. www.ldh-toulon.net
1023 الغلاف صممه خصيصا للكتاب الذي تم تجميعه من طرف الجمعية الوطنية لأرشيف الشهداء المقدمين
www.sapmps.org
1022 " في قضية تاريخية وبحث، قضية إبعاد"، الفرد العشرون، مجلة التاريخ، مارس 1992.

مصادر وبيبليوغرافيا

المصادر

مصادر الأرشيف

إن أرشيف منظمة الجيش السري التي نشطت بمدينة الجزائر، يمثل بفضل أهميته، اللحمة الرئيسية الأساسية في هذا العمل، حتى وإن مثلت الاستعانة بمصادر أخرى (فيري، بيدو، بوتون، دي بوا). هذا الأرشيف بالمناسبة يتيح غوصا رائعا في الحياة اليومية لقيادة المنظمة بالجزائر من مايو 1961 إلى غاية نهاية مايو 1962 . فالمراسلات والتقارير و التقارير عن العمليات والوثائق التي تم سحبها من لدن السلطات القانونية، كلها تمثل لحمة وثائق وفيرة تسمح بإلقاء الضوء على تاريخ المنظمة من الداخل .إنه أمر يحدث لأول مرة، إنه حظ خاص و مثالي بالنسبة لمؤرخ. هذه الثروة الرئيسية وجهها السلبي. خطر احتلال التوازن على حساب الفروع الأخرى للمنظمة، خصوصا في الجزائر، لاسيما في وهران و قسنطينة بعض النظر عن البلد الأم. حاولنا قدر جهدنا سد هذه الثغرة، لكنه لا يمكن إغفالها. بالعكس، في الحقيقة، فإن هذا الكتاب يمثل تاريخا لجزء من منظمة الجيش السري الضائعة. الاستنتاج العام سيأتي فيما بعد، في أوانه، إذا أمكن لجميع أرشيف مختلف أوكار المنظمة.

هذا يعني أن هذا العمل لا يدعي الإحاطة بكامل تاريخ منظمة الجيش السري. فهو قد وضع اللبنة الأولى، في انتظار أن تكون هناك بحوث أخرى تسمح في المستقبل القريب، بالإحاطة بصفة أفضل بصورة هذه المنظمة التي قد تبدو أسطورية وأخاذة في الكثير من جوانبها.

المصادر المطبوعة

بحوث، صحف، رسائل، مذكرات، سرد،
بحوث (طبعة خاصة)، روايات.

عباس فرحات، تشريح حرب، لوبوي، منشورات غارنيي فرير، 1980.
أرنو ل (جزائريا) حرب القذرة في الجزائر، 1960–1962، تقديم جان دانيال، فرانس، 1998.
آيت أحمد حسين، الحرب وما بعد الحرب، منشورات مينوي، 1964.
آلبير موريس، جزائر إيفيان، لسوي نوفو، 1962.
آلاك هنري، القضية، منشورات مينوي، 1961.
البيلي عبد بول، حرب بلا سكين، الجزائر 1960–1962، محمد من الأقدام السوداء يقدم شهاداته، جان بيكو لاك، 2004.
أرنو الطوابع، السقوط، الخدعة والمأساة، فايار، 1974.
آرنو جان، من السانو إلى منظمة الجيش السري، المسار الشاذ لرجل دين، فيلياكي، 1996.
أوساريس بول، مصالح الاستخبارات، الجزائر 1955–1957، بيرين، 2001.
بلاك جريهات، ذات الاسمنت البري، شهادات لشعب الأقدام السوداء، فايار، 1972.
باستيان– تيري آنيس، والدي آخر المعدمين رميا بالرصاص، منشورات ميشالون، 2005.
باستيان– تيري فارنيل، مرافعة لأجل شقيق معدم رميا بالرصاص، لا تابل روند، 1966.
باستيان– تيري جان، حياته، كتاباته، شهادات، كنالروس، 1973.
بيجيرب آموت، الهجوم، لاتبل روند، 1972.
بو قيل بيار دو، قبل أن يحل الليل، مقابلات مع لور أدلر، فرانس، 2002.
بيدو جورج، من مقاومة إلى أخرى، لي بريس دوسياكل، 1965.
بيدو جورج، جورج بيدو، مقابلات مع في ريمو، لا تبل روند، 1968.
بيدو سوزانا، ذكريات، واست فرانس، 1987.
بنوالي لوسيان، كنا جميعا إرهابيين، قصة "البارنوز" المخبرين السريين في مواجهة منظمة الجيش السري في الجزائر، تقديم لويس تيرنوار، ووضع جورج مونتارون، كلمة غلاف الكتاب، منشورات تيموانياج كريتيان، 1983.
بوشو فرنسوا، عبة ثلج، منشورات فالو، 1991.
بوعلام باشاغا، الجزائري في خدمة فرنسا، فرانس أومبير، 1963.

الجزائر دون فرنسا، فرانس أومبير، 1964.
... جوريا، من الهند الصينية إلى الجزائر، معاناة الجيش الفرنسي، لي بريس دولومين.
... بيار، كنت في منظمة الجيش السري–شباب فرنسا، دوالفا، 2008.
... بيار، صحافة وطنية لنضال (1960–197...)، دوالفا، 2010.
... مفكرة منفى، مطبوعة برسالة إلى مفعول، لا تابل روند، 1963.
... هذه الكراهية التي تشبه الحب، لا تابل روند، 1960.
... روبرت، دفاتر سياسية لحرب الجزائر لأحد الموقعين على اتفاقات إيفيان، بلون، 1965.
... (بالاشتراك مع باتريك ريو)، باسم منظمة الجيش السري: هدف بومبيدو، تقديم العقيد ... منشورات آلان لوفيفر، 1980.
... (بالاشتراك مع باتريك ريو)، باسم منظمة الجيش السري: فدائي قضية خاسرة ... منشورات آلان لوفيفر، 1981.
... الطوائف، وداعا أيتها الجزائر الفرنسية، جان كوروشي، منشورات هاريت، 1997.
... موريس، تمردنا، بريس دو لاسيتي، 1968.
... مرافعة ...، بريس دو لاسيتي، 1978.
... جورج، ... واضواء على آثري، بريس دو لاسيتي، 1978.
... جوبير، نيران واضواء على آثري، ... مقابلات، تقديم جورج بالانس، سوي، 1994.
... سيرورلين، بول دو لوفريي أو شغف التصرف، مقابلات، تقديم جورج بالانس، سوي، 1994.
... فاربيل، باب الوادي، جنتنا المفقودة، روبرت لافون، 1970.
... فيتاليس، زمن العنف، بريس دو لاسيتي، 1971.
كورونشي جان– ماري، أريد التمرد، روبرت لافون، 1973.
دوبير جاك، هوصار الجنرال، مقابلات مع سيفان جوكاني، تقديم جان شارلو، لا تبل روند، 1988.
ديبري ميشال، الحكم، مذكرات، الجزء 3: 1958–1962، ألبين ميشال، 1988.
ديبري ميشال، مقابلات مع الجنرال ديغول، 1961–1962، ألبين ميشال، 1993.
العرب، "مأساة الجزائر تبدأ الآن"، لوبريبيك–دوبري، ...
ف. هيدوي، ل. أرنول و ب. كولي دي بوكاج، السلسلة الجديدة، العدد 10–11، ...
ديغري 1961.
ديون ميشال، الأحصنة الصغيرة الزرقاء، فايار، 1970.
ديكاف بيار، صالحنا بنات وردان، تقديم روجر غوليش، دوالفا، 2010.
ديساني فرانسين، مفكرة ربة الأقدام السوداء، منشورات فرانس– أومبير، 1972 (طبعة جديدة).
ديساني فرانسين، الرسائل السرية للأزمة الجزائرية، 1961–1962، تقديم راوول ...
دولي–سليودير في، ...، فيلياكي، 1992.
جيراردي، ...

مسيرة جان كلود تلي، 2002
موالي الجزائر، مفكرة استعمار، تقديم جان-لويس تيكسي – فيبانكور، منشورات كوفرفرو - تاسيلي، 1999
مورو، العربي، مذكرة من أجل الجزائر، بيار سورو، 1987
مورين جان، دفول والجزائر، شهادتي 1960–1962، ألين ميشال، 1999
موسو فريدمان، مارتن بي الأفريقيات، لا تيل روند، 1978
موسو فريدمان، من الجزائر، لا تيل روند، 1985
موراي جورج أندريه، آخر طلقة بارود لأجل الشرف، منشورات إيتالياك، 2005
أي نير جريف، تقاسي، دفاتر الطريق 1954–1962، منشورات المكر الحديث، 1964
بابون موريس، جنرال السلطة، بلون، 1988
بوجو جان-كلود، دم الجزائر (قصة حياة مستعرة)، منشورات كاملو و جوانوز قارد، 1992
بوجو جان-كلود، واقف في داكري، عذابات وكرب عائد من الجزائر الفرنسية، هاريمت، 1996
بوجو جان-كلود، حقائق أسرة عن منظمة الجيش السري وحرب الجزائر. الجزء1 : إستراتيجية، تلات خطط تكتيكية، جان كوروشي، 1999
بوديت آلان، هل يجب تقسيم الجزائر؟، بلون، 1961
بوديت آلان، لقد كان دیغول. الجزء 1، منشورات فالوا/ فايار، 1994
بوجوات فيرا، مسار عادي. من جزائر أبي إلى منظمة الجيش السري، منشورات فودفروا دو بيوفو، 2004
بيجواد جان، بسبب فول لاه، لا تيل روند، 1966
بيقاس ريمي، شهادة "متطرف" عن المأساة الجزائرية، شهادة مسيحية/ وثائق، 1960
بيرو بول، متاريس لأجل علم، لا تيل روند، 1960
بيرس جاك، مرافعة لأجل مليون ضحية، تقديم روبرت لافون، روبرت لافون، 1975.
بوس جورج، "قائد متمرد". الجزائر 1958. من الطاعة إلى العصيان. بالاشتراك مع بيار بوزيو، جان كلود لاتاس، 1998.
بومان جوزي، اسبري، الكتابة ضد الحرب في الجزائر 1947–1962 ، هامشات للآداب، 2002.
بومسيلدر أندري، الوصية الخاتمية عشر ، فاليسار، 2000.
بومسيلدر أندري، العنو في حد ذاته. رسالة كجواب، أندري روميسيلدر ، 2000.
بوميناتي ريمي، العار الكبير، الجزائر 1954–1962، مدريد، منشورات فيستت فوتزاليس، 1967
بنان-لوران سيسيل، مضطربو الجزائر، براس دي لاسيتي، 1961.
بنان مارك فيلي دو لاعتصاركه لوران بكاريا)، مذكرات. حقول الحمر ، بيرين، 1995.
بنان بيار ميشال دو، مرافعة من أجل العفو العام، اسبري لوفو، 1963.
بنالان رالاول، رسائل من السجن، جمع وتقديم أندريه فيقراس، لا تيل روند، 1969.
بنالان ، لاول، مذكرات. نهاية إمبراطورية. الجزء3 : الجزائر الفرنسية، بريس دي لاسيتي، 1972.

...، مذكرات. نهاية إمبراطورية. الجزء 4 : الجزائر...
...، الجزائر، صيف 1957. انتصار على الإرهاب، هارماتان، 2007.
...، حياتي، ثمنا لأفكاري، لا تيل روند، 1967.
...، الجزائر، لا تيل روند، 1968.
...، آلان دو، أصداء الجزائر. الجزء 2 : الهجر 1946–1962، بريس دو لاسيتي، 1974.
...، الجزائر المحبوبة والمعذبة، بلون، 1956.
...، الجزائر المخدوع (1958–1961)، منشورات آكا، 1962.
...، الأمل المخدوع، على طريق جديد، منشورات فيرو، 1964.
...، الصفحة لم تقلب ،لا تيل روند، 1965.
...، ثمانية وعشرون عاما من الديبلوماسية، لا تيل روند، 1968.
...، من الشمس والدمع، روبرت لافون، 1982.
...، لكن الشيطان يسير معنا، لا تيل روند، 1968 .
...، ديفول والجزائر. شهادة للتاريخ، فايار، 1964.
...، إني أتهم لومارشان، تقديم فرانسوا بريميو، منشورات سان- جوست، 1961
...، جان-لويس، اخترت الدفاع، مرافعات من تقديم جان-مارك داود، تهيئة وتقديم جاك شابوتيي، لا تيل روند، 1964.
...، المحامين جاك شابوتيي، جمهوريات، عدالات ورحال، ألين ميشال، 1976.
...، فيبانكور جان لويس، جمهوريات، عدالات ورحال، ألين ميشال، 1976.
...، دروب السلام، 1962–1958، بلون، 1972.
...، انقلاب 13 ماي، اسبري نوفو، 1962.
...، الوقت الضائع، ألين ميشال، 1978
...، تشريح حرب الجزائر، فرانس-أومبير، 1973 .
...، شهادات من أجل الثزام (منظمة الجيش السري بفرنسا 1962–1961) ، دوالفا، 2008.
...، من التمرد إلى الثورة. في الأيام الأولى من حرب الجزائر، ألين ميشال، 1985.
...، الجزائر، من التمرد إلى الثورة، لي بيل ليتر، 1994.
...، القلب المتمرد، لي بيل ليتر، 2002.
...، ناكي بيار، منطق الدولة، ميتوي، بريس كونيباتال، 1960.
...، بيار، مؤامرة 13 ماي الرابعة عشرة، بريس كونيباتال، 1960.
...، فيلماريست بيار، مؤامرة 13 ماي الرابعة عشرة، بريس السويدية فيليب بوكي، أكت سود، 1987.
...، فيجكمارك كارول- هينيف، 1962، رواية ترجمها من السويدية فيليب بوكي، أكت سود، 1987.
...، الجزائر رابح الدعوسي عن الدين، ولم تحترق الجزائر، سنوك، 1980.
...، رواري رابح الدعوسي عن الدين

وثائق أرشيف منشورة، النصوص المختزلة لمحاكمات، بصوص مرافعات و أفلام و ثائقية

لوبانو-مورينس، محاكمات انقلاب الجزائر ومؤامرة باريس، المنشورات اللاتينية الجديدة، 1962.
ميشل ومنظمة الجيش السري، وثائقي بيار أبراموفيسي، 1995. دفاع باستيان تيري "النص الكامل والأصلي الوحيد من مرافعات الأساتذة تيكسيي- فيبانكور، وبيشار دوبوي ولي كورو؟ لفائدة باستيان- تيري"، بريس دي ميل، 1963.
فيير موريس، الأرشيف غير المنشور للسياسة الجزائرية، 1962-1958، هارماتان، 2000.
لاسيلو ماري- تيريز، منظمة الجيش السري، معهد دراسات الحياة السياسية الفرنسية، سلسلة "وثائق"، العدد 02، 1963، في مجلدين. منظمة الجيش السري تتحدث، جوليار، 1964.
محاكمة الجزائريين شال وزيلر، النص الكامل في كتابته المختزلة لجلسات الاستماع، المنشورات اللاتينية الجديدة، 1965. محاكمة جان-ماري كوروشي، المنشورات اللاتينية الجديدة، 1965.
محاكمة ادموند جوهو، تقرير بكتابة مختزلة، آلين ميشال، 1962. محاكمة راؤول سالان، تقرير بكتابة مختزلة، آلين ميشال، 1962. محاكمة مجموعة بوني كلامار، تقرير بكتابة مختزلة، آلين ميشال، 1963 (في مجلدين). منظمة الجيش السري، قصة محظورة، فيلم لفرانسوا مارقولين و جورج -مارك بينامو، 2008. "لقد غششنا الشرف". النص الكامل لاستجواب ومرافعة جلسات الاستماع في 15 و16 نوفمبر 1960 في محاكمة المتاريس، تقديم جان فالو، لانيل روند، 1960. نحو السلام في الجزائر مفاوضات ايفيان في الأرشيف الديبلوماسي الفرنسي، 15 جانفي 1961-29 جوان 1962، بروبلان، 2003.

مراجع
جوان دارك- روبرت، جزائر الفرنسيين، سوني، 1993.
جوان دارك- روبرت، حرب الجزائر والجزائريون 1954-1962، آرمان كولن، 1997.
جان جوريف، إفراء الفاشية الجديدة في فرنسا، فايار، 1984.
جان هيري، حرب الجزائر، 3 مجلدات، تون آكتوويل، 1981. جمعية أصدقاء ميشال ديبري، ميشال ديبري والجزائر، أشغال ندوة ميشال ديبري والجزائر، الجمعية الوطنية، في 27 و28 أفريل 2006، منشورات الشانزليزي، 2007.
جان-جاك بريزيني، تاريخ جهاز العمل المدني. الجزء الغامض في الديبلوماسية، منتوك، 2003.
جان-بيير فرانسوا، تاريخ جهاز العمل المدني، 22 أفريل 1961 ، بلون، 1961.
جان-بيير، قرد عسكري، الجزائر، العدالة، السياسة والجمهورية. من قضية دريفوس إلى حرب الجزائر، كومبلكس، 2002.
جان-مارك أوليفي، دوكلير فانسان، مذكرات منفى، ستوك، 2002.
جوان ميشال، الأقدام السوداء، بيرين، 1988.
جاكلين لوران، هيلي دو سان مارك، روبير عبد السلام، حياة ممزقة بالرصاص، تقديم ميشال لاكوستة، بلوي ايريك، دريفوس ميشال، روبير عبد السلام، حياة ممزقة بالرصاص، تقديم ميشال لاكوستة، ب كاتر شومين، 2009.
جيامو جورج - مارك، أكذوبة فرنسية. عودة إلى حرب الجزائر، روبرت لافون، 2003.
جينيت فيليب، روجي ويبو والمعركة من أجل مديرية مراقبة الاقليم، بريس دي لاسيتي، 1975.
جيو برتران، الظاهرة الجزائرية: مخيال السياسة الفرنسية في فرنسا، هارماتان، 1995.
جيرجورن فرنسيس، فيلجيي فيليب، من لوبان إلى لوبان. قصة وطنيين وقوميين في الجمهورية الخامسة، دوميسيك مارتن موران، 1985.
جوستاين سيرج، تاريخ الديبلوماسية، بيرين، 2001.
جوستاين سيرج، ميلزا بيار، بيانكو جان-لويس، فرانسوا ميتران. سنوات التعبر 1981-1984، بيرين، 2001.
جوستاين سيرج، ميلزا بيار، سوريليي جان-فرانسوا، ميشال ديبري وزير أول (1959-1962)، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 2005.
برتراند رومان، مذكرات إمبراطورية. الجدل حول "الواقعة الاستعمارية"، منشورات كرو كان،

1960، مشورات أطلنتيك 1960.
... الجزائر 24 جانفي 1960، منشورات أطلنتيك 1960
... الذاكرة في المؤلف الأيديولوجية الأخرى – وسطى نهاية التاريخ،
2009.
... تحقيق حول فرانسوا ميتران والبسو ...
1994.
... الجزء 1: القطيعة، سوي، 1990
... 1965.
... من الإبادة إلى التوبة، روبرت لافون، 2003.
... ديغول، قصة هجوم بوتي كلامار، فراسي، 1996.
... التاريخ السري لمنظمة الجيش السري، فراسي، 2002.
... مصير ضابط البحرية، بيرين، 2006.
... عسكريون في الجمهورية 1870-1962.
... في فرنسا، أشغال الندوة الدولية المنعقدة في قصر لوكسمبورغ ...
... 4، 5 و 6 أفريل 1996، منشورات السوربون، 1999.
... من الكومونة إلى حرب الجزائر، سوي، 2002.
... بيرين، 1990.
... (بمشاركة جان مارتان)، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب من 1830 إلى يومنا هذا، فايار، 1994.
... القوميون في فرنسا، صعود الجبهة الوطنية 1983-1997، جان بيكوليك، 1997.
... منظمة الجيش السري: تاريخ المقاومة الفرنسية في الجزائر، تقديم ... منشورات ... 1984.
... الترميم الوطني، حركة ملكية في الجمهورية الخامسة، تقديم ... منشورات ... 2002.
... محاكمة ... منشورات ... 1963.
جيل كامل، ... جوليار، 1973.
... حول الذاكرة، بلجيكا، الكونغو والماضي الاستعماري، هارماتان، 2008.
... الفكرة الاستعمارية في فرنسا من 1871 إلى 1972، لا تبل روند، 1972.
... الأزمة العسكرية الفرنسية، 1954-1962، آرمان كولن، 1964.
... الجزائر، الصبغ الفرنسي، روبرت لافون، 1984.
... مذكرات الاستعمار، العلاقات بين المستعمرين والمستعمرين، هارماتان، 1994.
... السياسة الخارجية للجزائر 1962-1978، كارتالا، 1984.
... وحدات الكومندوس دلتا، منشورات جان كوروشي، 2000.
... الأساطير المؤسسة للجزائر الفرنسية، تقديم برونو إتيان، هارماتان، 1992.

... الرواية الصحيحة للجمهورية الرابعة من ... إلى ديغول، ... 1972.
... وهامان باتريك، الجيل، الجزء 1: سنوات الحلم، سوي، 1987.
... وهامان باتريك، الجيل، الجزء 2: سنوات البارود، سوي، 1988.
... وقد أصبحوا حركى، تقديم دومينيك شناير، فايار، 1993.
... جبهة التحرير الوطني، السراب والحقيقة، من البداية إلى تولي الحكم 1945 – ...، منشورات جا، الطبعة الثانية، 1985.
... حرب الجزائر 1954-2004، نهاية العفو العام، روبرت لافون، 2004.
... السلطة السياسية والسلطة في الجزائر الفرنسية، هارماتان، 2002.
... (تقديم وليام كولبي)، تحدي ديغول، منظمة الجيش السري ومناهضة الثورة في الجزائر، 1954-1962، بريغر، نيويورك، واستورت كولكبكت، لندن، 1989.
... اتفاقيات إيفيان، قصة السلم الضائع في الجزائر، أوليفي أوربان، 1992.
... مقاتلو العسق، فراسي، 1970.
... استراتيجيات إمبراطورية، كبار أرباب العمل المعمرين في مواجهة تصفية الاستعمار، ... 2003.
... تاريخ حرب الجزائر، ترجمة من الإنجليزية ... بمشاركة ...، الطبعة الثالثة مراجعة ومنقحة، ألبي ميشال، 1987.
... ذاكرة الأقدام السوداء من 1830 إلى يومنا هذا، بيرين، 2001.
... محاكمات الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري، روبرت لافون، 1988.
... الحرب السرية في الجزائر، أوليفي أوربان، 1977.
جوفري جان – شارل، هؤلاء الضباط الذين قالوا لا للتعذيب، الجزائر 1954-1962، منشورات أوترومون، 2005.
جوفري جان – شارل، فاليس موريس، العسكريون وحرب العصابات في حرب الجزائر، كومبليكس، 2001.
جوفري جان – شارل و آجيرون شارل – روبير (زليخة شرفيا)، رجال ونساء في حرب الجزائر، أشغال الندوة الدولية يومي 8-7 أكتوبر 2002 في قاعة اجتماعات المركز الوطني للبحث العلمي، أوترومون، 2003.
جوردي جان – جاك، من النزوح إلى المنفى، العائدون والأقدام السوداء في فرنسا مرسيليا على سبيل المثال، 1954-1992، هارماتان، 1992.
جوردي جان – جاك، من النزوح إلى المنفى، العائدون والأقدام السوداء في فرنسا، هارماتان، 1993.
جوردي جان – جاك، بارفي في، مدينة الجزائر 1940-1962، مدينة في حروب، أوترومون، 1999.
جورون باتريك، الهدف ديغول، أورجير – بلن – سوس، 1986.

ألف سنة حول الدم.

كوهين، مصطفى، الجيش الشعبي، قصة حرب فرنسية وسية، سوي، 2002

كوهين، عبد الرحمن، التاريخ والجزائر، الجزائر، مارسيل حاشيت وشارل ديفول، 1958-1969، عكس التاريخ الاقتصادي والمالي للجزائر، 2003

لاكوتور جان، الجزائر لقد انتهت الحرب، بالتعاون مع كاترين فريسلات، كومبلكس، 1985.

لاروي فاوس، سلالان لهو الراي العام، منشورات سان-جوست، 1963

لاروي فاوس، فرانسوا دوبريجان، الشجاعة وظلمها، منشورات سان-جوست، 1965.

لوران فرانسوا، الحرق الأسود، سنوك، 1978

لوران بنجامين، العالم كما يراه اليمين الأكثر تطرفا، من العالمية إلى القومية الثورية، مطبوعات إدريسيات، خاصية، 2010.

ليكونت دانيال، الأقدام السود، تاريخ و بورتريه حالية، سوي، 1980.

لوفيفر دبي، في موتي، الشر المحبوب، بلون، 1992.

لفيفر دانيال، الجزائر العربية، الحسابات و خيبات الأمل للوصاية الاستعمارية، 1930-1962، تقديم جان-مارساي، الشركة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، 1997.

لبصير دانيال، لأجل الانتهاء من الثورة الاستعمارية، فلاماريون، 2006.

لويس باتريك، تاريخ أصار المالكية، من التحرير إلى يومنا هذا، جاك قرانشي، 1994.

مالوبي بونت، مارزوكا، اعترافات فيليب كاستيل، منشورات فيليباكي، 1988.

مارتن كلود، تاريخ الجزائر الفرنسية، 1830-1962، لي كاتر فيس دايفون، 1963.

مارتن فيليب، سيبي سيفيلو، بصمة الحرب، من اليونان الكلاسيكية إلى الشيشان، لافوزيل، 2006.

ميغري جان-باكس، إلى نهاية الجزائر الفرنسية، باستيان-تيري، بيقماليون، 2003 و 2007.

موري جان، المأساة المخفية، وهران، 5 جويلية 1962، ميشالون، 2006.

موري جان، قصية غامضة. إطلاق النار في 26 مارس 1962 تعديبة الجزائر، هار ماتان، 2009.

موري جان، الرحلة النهائية لحرب الجزائر، طبعة مراجعة، منقحة و متممة، تقديم دومينيك فيرو، هار ماتان، 2010.

مليان عبد العزيز، فرنسا المخربة، مأساة الحركي، بيرين، 1993.

مليتك كونستانين، كان الوقت مهمتهم، جهاز العمل أثناء، حرب الجزائر، بلون، 1996.

ميرو مونا، بوسكان، الجبهة الوطنية في العراء، مطبوعات العلوم السياسية، 1996.

ميرو مونا، هؤلاء الفرنسيون الذين يصوتون لفائدة لوبان، فلاماريون، 2002.

مبسي جيلبرت، التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، فايار، 2002.

ميلار جاي، الغائبة الفرنسية، الماضي و الحاضر، فلاماريون، 1987.

مونرينه جان، الرحلة النهائية لحرب الجزائر، هار ماتان، 2000.

مونتيبوت بيار، حرب الجزائر، نشأة و تشاتك مأساة، بيقماليون، 2004.

مورلاند باوكي، مارتينيز، تاريخ منظمة الجيش السري، ربني جوليار، 1964.

موليون كلود (تقديم)، مناقصة الثورة في الجزائر، توزيع الفكر الفرنسي، 1972.

بوسطورو، القيامة، ميلاد الجمهورية الخامسة، انقلاب ديغولي، فايار، 1998

بوسيل، معركة منظمة الجيش السري، الأيام السبعة، 1962.

بوسيل، الجزائر الثورة، 1914-1994، منشورات دار العلوم للإنسان، 1995

بوسي، كل شيء يبدأ في الجزائر، 1940-1944، البارومتر، 1985.

بوديار، فرنسيو الجزائر. الصمت والعار، بايو، 1990.

بودية جان-فيليب، عملية اغتيال عاطو روبلان. الجزائر: 15 مارس 1962، تقديم حارس

بودية جان-فيليب، فاقوري جان-فرانسوا، معركة ماريبان، 6 جوان 2005. الجمهورية

بوم في مواجهة منظمة الجيش السري، يتبعه الوت لفرنسا، 31 ماي-1961 الجزائر، تقديم بيار

بوكس، توريريا، 2006.

بوكلو، ملف الجزائر السري، 13 ماي 1958 - 28 أبريل 1961، الكتاب الحاضر، 1961

بوديار، الدكتور مارتن الغامض. 1895-1969، فايار، 1993.

بوديار، رجل الظل: عناصر تحقيق حول جاك فوكار، الرجل الأكثر غموضا وقوة في الجمهورية

بوسيد، فايار، 1990.

بوتي دوي، الأزمة الكاثوليكية. الديانة، المجتمع والسياسة في فرنسا (1965-1978)، بايو، 2001.

بوبو باسكال، متقاطعو المجتمع المغلق. أوربا حركات اليمين المتطرف، منشورات لوبس، 2001.

بوفي قي، من أجل تاريخ لحرب الجزائر، بيكار، 2002.

بورتو جان-بيار، قالة هدم فرنسي في الجزائر الاستعمارية، تقديم مارك-أوليفي بادوي، لاديكوفرت، 2009.

بلانشي جان، التاريخ السياسي للجيش، الجزء الثاني 1940-1967، من ديغول إلى ديغول، سوي، 1967.

بلومان ج.، لاسيرا ر.، الفاشيات الفرنسية (1923-1963)، سوي، 1963

بورتس دوفلاس، تاريخ مصالح الاستخبارات الفرنسية، الجزء الثاني "من حرب الهند الصينية إلى "الريمور والريبور"، ترجمة من الأمريكية أندري مونيار، الين ميشال، 1997.

بروفو لوسيل، حرب الجزائر الثانية، فلاماريون، 1996.

كيفي فاسان، الخلود الصائمون، أعضاء سابقون في منظمة الجيش السري بروفو، سوي، 2003

ريمون رابي، الثالث عشر ماي 1958. عودة ديغول، كومبلكس، 1983

زي فرانسيس آي، في بدايات حرب الجزائر، 1940-1945 من المرسى الكبير إلى مطار الفسطيني، لاديكوفرت، 2001

ريو جان-بيار، قاموس فرنسا الاستعمارية، فلاماريون، 2007.

ريو جان-بيار، حرب الجزائر والفرنسيون، فايار، 1990.

ريو جان-بيار، حرب الجزائر والمفقودون الفرنسيون، كومبلكس، 1991

ريو جان-بيار، جوريلي جان-جوزيف، حرب الجزائر، هاشات للآداب، 2002

ريمي دانيال، بلاد الحرب في مقاومة الاستعمار، هاشات للآداب، 2002

مقالات، مداخلات ومقالات ومساهمات

عاشور، جوزيت، حبيبة في سعدي نور الدين، "أيها الجزائريون الفرنسيون: هل ستنهي هذه الصفحات قريبا؟"، باريس، أمينا العدد 62، الثلاثي الأول 2003.

بلقاسم، عبد الرحمن، "كلمة من قراءات ما بعد الاستعمار"، لو فيغا، العدد 154، 2009، ص 119-140.

بلقزيز، "العمل تاريخ الطبقة العاملة المؤجل في ظل الجمهورية الرابعة"، هيستوريان وجيوغراف، العدد 358، 1997، ص 249-263.

بلقزيز، "معارك المؤرخين الشيوعيين في عهد الجمهورية الديغولية: مثال ورشة الأمة الفتية"، تاريخ معاصر، العدد 62-63، 2000، ص 152-137.

بلقزيز، "منظمة الجيش السري في مرآة الحياة"، ذكرة سيلفين بولوك، ياسكال حوار، حوية وخيارات، تحت قيادة فيليب بيتون، سوي أرسلان، 2007، ص 209-223.

بلقزيز، "انتقال مناضلي منظمة الجيش السري والمتعاطفين معها، من معتقلات الجزائر إلى سجون البلد الأم (1968-1961)، ذكرة بياتريس فلوري، حالك والنير، وصف أماكن الاعتقال والمحارز، الأقلمة، عدم الأقلمة، فضايا اتصال، سلسلة أكت 5، 2008، ص 317-328.

بلقزيز، "من "نصب مارينيان" إلى "حائط المفقودين" بباريشيان"، ذكرة بياتريس فلوري، حالك والنير، وصف أماكن الاعتقال والمحارز(2)، الأقلمة، عدم الأقلمة، فضايا اتصال، سلسلة أكت 7، 2009، ص 95-110.

بلقزيز، "العلومة، ومكافحة الإرهاب"، ذكرة سياسيتان لوران، سياسة العلومة، مطبوعات جامعة، 2009 ص 137-148.

بلقزيز، "شخصيات، نزيهة وتجمعات في مواجهة الجزائر الفرنسية. مدافون وسجناء، في الدفاع عن مجتمع وثقافة"، ذكرة بياتريس فلوري، حالك والنير، وصف أماكن الاعتقال والمحارز (3)، شخصيات، نزيهة، تعبئة جماعية، فضايا اتصال، سلسلة أكت 9، 2010، ص 353-369.

بلقزيز، "معالم نظرية صمار موريس السياسي من التحرير إلى عقدة حرب الجزائر"، ذكرة أرنو دوفي، جوزيف لاكوت، بيو فرانسوا موني، موريس أليه وعلم الاقتصاد، تونيه بول أ. ساموبلسن، تقديم إيف، فالار، فهيد روحي قيسوني، كليمونا جوفلار، 2010، ص 187-173.

بلقزيز، "أفورس بول-جاري، "تاريخ منظمة الجيش السري في الجزائر"، لانانف، 19-12/13، أكتوبر 1962-مارس 1963، ص 139-192، عدد خاص، الدفتران 12-13، ملف "حرب الجزائر" مسألة الفاشيل واليمين، القرن العشرون، العدد 83، جويلية-سبتمبر 2004.

بلقزيز، "أ. "تصفيات الفرنسيون في إسبانيا منذ الحرب العالمية الثانية : من منهزمي التحرير إلى مقاتلي الجزائر الفرنسية 1944-1970"، أدوات لتاريخ عصرنا، العدد 67 (جويلية-سبتمبر 2002).

بلقزيز، "الحكي كوليت، "التفكير في الماضي الاستعماري الفرنسي"، القرن العشرون، أفريل-جوان 2005، ص 59-69.

بلقزيز، "النظام الاجتماعي المسيحي والجزائر الفرنسية"، ذكرة فرنسوا بيدارية، حرب التاريخ، العدد 2، ربيع 1992 (عدد خصص لمنظمة الجيش السري).

بلقزيز، "مسيحيون، دفاتر معهد التاريخ للرض لمعاصر العدد 8، أكتوبر 1988، ص 63-87.

بلقزيز، "تاريخ الجزائر"، ورد في "لاباريكاد، منشورات السوربون، 1997

بلقزيز، "أرث العمل الفرنسي"، مجلة فرنسية للعلوم السياسية، مجلد 7، العدد 4، 1957، ص 792-

بلقزيز، "تيليب أرياس"، مؤرخ لمذهب مورا تحت في حرب الجزائر (1964-1961)"، دفاتر التاريخ، العدد 26، 2004، ص 131-145 التاريخ ملف خاص "الأيام الأخيرة للجزائر الفرنسية"، العدد 231، أفريل 1999.

بلقزيز، "منظمة الجيش السري والأقدام السوداء"، ليستوار، مارس 1982.

بلقزيز، "المحررون السريون (دو بور) ضد منظمة الجيش السري. نظرة جديدة"، حروب عالمية ونزاعات معاصرة، العدد 191، ديسمبر 1998، ص 89-116.

بلقزيز، "لأجل إعادة إدماج اليابان في التاريخ العالمي : تاريخ الاستعمار وحروب الذاكرات"، دفاتر الدراسات اليابانية، 15، 2008، ص 35-64.

بلقزيز، "منظمة الجيش السري أسوار منظمة سرية"، هيست ريا تيماتيك، العدد 26، 2004، ص 70-6.

بلقزيز، "تاريخ إحيا، ذكرى حرب الجزائر"، دفاتر التاريخ العربي، العدد 7، مارس-أبريل 2002.

بلقزيز، "موضي حول ملحق تقرير بارتش ساغريس (ملاحظة حول "حائط المفقودين"؟ 2007. النص موجود على موقع يوفيل في في الركن "إضاءات" guy perville.free.fr

بلقزيز، "الواقعة الاستعمارية ومحن "فضاء المعاد"، القرن العشرون، مجلة تاريخية، 1992، ص 127-138.

بلقزيز، "مرجعة الصدمة للسنوات الجزائرية لفرنسا "الجزائر الفرنسية" وحنين الوطنية"

بلقزيز، "مجلة الجيش السري، العدد 237، جوفمبر 1997، ص 13-28.

بلقزيز، "حرب الجزائر 2003-1999"، تسارع الذاكرة"، حال، مجلات، العدد 1244، جويلية-أوت 2003، ص 83-95.

بلقزيز-سوتي بيار، "منظمة الجيش السري"، جزءا أو وجعل ؟"، سوي، مارس 1982، ص 264-284.

أعمال جامعية غير منشورة

أطروحات

أوليفيي مونسون، اتحاد الشباب من أجل التقدم 1965–1975. مدرسة للتكوين السياسي، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 1999.

ليلى مازالي–بوجي، حركات اليمين في تونس (1958–1994). من الجزائر الفرنسية إلى الجبهة الوطنية، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة إيكس–مرسيليا1–، 2001.

كولومبا مارتان، لا كوت دوفيال في حرب الجزائر، 1954–1962، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ليون–ال كوت دوفيال، يوليو–سبتمبر، 2010.

دفيد شريوت، تضاعد العنف في مدينة الجزائر الكبرى، الفالج جوان–1958 30 أفريل 1961، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة تولوز–لو ميراي، 2008.

جيسيرد كريستيان، حالة سوسيل والدفاع عن العرب، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت في 19 ماي 2000 بجامعة أوفارن، ليل، ورشة وطنية لإعادة إنتاج الأطروحات، 2000.

جودين أرنو، التعليم الكاثوليكي في فرنسا(1946 – 2000). تاريخ وسوسيولوجية حركة مناهضة للثورة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة رين1–، 2000.

فوتالي ريجيس، منظمة الجيش السري في منطقة وهران، رسالة دكتوراه في التاريخ من جامعة بروفونس، 1975.

هونزو فرانسوا–فسافي، الجيش الفرنسي والجنود الاحتياطيون "الفرنسيون المسلمون" أثناء حرب الجزائر (1954–1962) : تجربة ورهانات، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–سوربون–لاديفونس، 2010.

ليورف بيكولا، القوميون الثوريون في حركة : إيديولوجيات، وعمليات وعنوف، (فرنسا 1962–2002)، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باريزيان، 2005.

رافائيلي مايوه من البكوتج إلى ريو دبلاپلاتا. عقيدة الحرب الثورية، "المدنية الكاثوليكية" وتأثيرها في الأرجنتين 1954–1976، رسالة دكتوراه في التاريخ، معهد الدراسات السياسية باريس، 2006.

ريشارد جون، الحزب الوطني للأحرار والفلاحين من 1948 إلى 1962 أو فشل اتحاد حركات اليمين في الحزب المفتاح، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، معهد الدراسات السياسية باريس، 1998.

بيكر، "روح الفكر العام" ونهاية حرب الجزائر، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة حول المعاصرين، معهد الدراسات السياسية باريس، 1984.

فرانسوا، حركة الثورة القنية (1966–1971)، من منظمة الجيش السري إلى الفصائل وتحولات وعلاقات منظمة سياسية "ماوجيال"، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في تاريخ المعاصرين، معهد الدراسات السياسية باريس، 1993.

كريستيل، اليوجادية وحرب الجزائر (1954–1962)، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، باريس–10–نانتير، 2002.

مالبو، منظمة الجيش السري من خلال جريدة "كومبو" وصحيفة "تورو"، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2000.

ماري، منظمة الجيش السري في الجزائر : "كسمكة لحت الماء"؟ وضع حد التعبئة لصورة العمل النفسي والسياسي لمنظمة الجيش السري الجزائر–الصحراء، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة تور، 1997.

ماري، الحركات المدنية الاحتجاجية في الجزائر قبل منظمة الجيش السري ،نوفمبر1954 –ديسمبر 1960، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في تاريخ الغرب المعاصر، معهد الدراسات السياسية باريس، 1998.

هونزو فرانسوا–فسافي، الصحافة الباريسية و منظمة الجيش السري "توفقار" و"كوماندو" (1961–1962)، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2001.

فيليب قريفور، الأقسام الإدارية المتخصصة (أصاص). مؤسسة مهيمنة ما بين الثنايا والواقع (1955–1962)، مذكرة إجازة، جامعة بروفونس، 1995.

سكورو صوفي، أيديولوجيات حركات اليمين المتطرف الجزائر الفرنسية (1954–1962)، مذكرة إجازة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2002.

سكورو صوفي، تحولات متطرفي الجزائر الفرنسية مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 2003.

نصيت آن–كاترين، شارل–لانزو، من الضابط الاستعماري إلى "الكدي السياسي"، مذكرة ماستر 2، جامعة پول–فيرلين–متز، 2010.

موشي أوليفي، منظمة الجيش السري، مستورات الدعاية في الجزائر، مذكرة في التاريخ المعاصر، جامعة باريس–10–نانتير، 1972.

فهرست

فرحات عباس: 166، 167
عيسى (عليه السلام): 279
فرنسوا عبد السلام: 226، 316
الفاسي الفهري: 20، 26، 28
آل الفاسي: 34، 152، 153، 161
فدرال إيراني: 330، 342
فهد الشيخ: 187
الفيلالي الخصيوي من أهل الجزيرات والرقي: 334
فاليريل الثلاثة: 185، 311
الفارس ميولد (عم كي): 361
الفرعي عبدالله: 70
الفاس: 40
الفستروطف: 134
فولي الفريوتي: 138
الفرنسيون أهل الفاس: 71، 79
فرنسوا كوبي: 193
فرنسا تعود إلى إسبانيا: 303
الفرنسيون أهل: 9، 33، 50، 56، 57، 63، 65، 67، 68، 72، 79، 114، 156، 162، 168، 169، 170، 310، 364
الفلسفة الرومانية: 29
الفرنكس موريس: 382
الفهري بامكان: 46، 47، 48، 363
الفيلق أصلان: 146
الفلكة فاتي البحر الأبيض المتوسط شمال – جنوب: 335
الفيدرالية قدماء المحتلين والشيئين السياسيين: 350
الفيدرالية عمار بن الأخلاق الفرنسي: 48
الفيدرالية مساندة الجزائر لبيلون: 91
الفيدرالي الشيخ دو لاهيجري: 93
الفاسي في الفيلم: 340، 341

[illegible]: 249
[illegible] (عمر ابن): 20، 21، 44، 45
[illegible]: 32، 37
[illegible] الشهداء: 195
[illegible]: 196
[illegible] و سيو: 337
[illegible] بيكورت: 334، 349، 350
[illegible]: 36
[illegible] (الشاذلي): 22، 40، 286
[illegible] العالمي: 117
[illegible] الجزائر: 315
[illegible] مارسيليا: 137
[illegible] التجاري والصناعي: 195
[illegible] كيبو باردي: 363
[illegible] بروان: 309
[illegible] توي بارو: 333
[illegible] بار: 336، 337
[illegible] باسو: 322، 323، 342، 351، 352
[illegible] باستيانو: 269
[illegible] – ثيري آنياس: 117
[illegible] – ثيري فاليريل: 333
[illegible] – ثيري جان ماري: 172، 311، 312، 313، 332، 333، 334، 335، 337، 347، 374، 381، 383
[illegible] بوجار: 281
[illegible] (رائد): 257، 259
[illegible]: 259، 265
[illegible] بلقاسم: 289
[illegible] مارسيل: 300
[illegible] آرمون: 171، 310
[illegible] بركة (قضية): 339
[illegible] بن بلة: 285، 291، 292
[illegible] بن خدة: 167، 279، 283، 285، 287، 291، 292
[illegible] سعيد: 194
[illegible] بن مهيدي عمار: 219
[illegible] بن مهيدي العربي: 27

[illegible]

بلانكو (عقيد) 118
هوبي دو ...: 38، 79
جورج دو بوسيه: 64
بوعلام علي: 362
بوعلام (...): 32، 71، 253، 257، 324
حمود بوعلام: 194
هنري بوكوراند: 307
بوفروي دو لاتوكيني آلان: 309
بوفروي دو لاتوكيني تيو: 361
جان بوردي
بو ربوت: 183
جورج بوسكي: 97

[illegible]
...ل بوفين: 311
...ل جوبلو: 114
... (رئيس دير): 50
...س لويس: 21، 37
...لي: 201، 257، 260، 261
...ت روبرت
...ه دو برك: 315، 335، 348
...سوا بريبو: 340
...ر بريسون: 377
...رشي إيفون: 216
...وزيف برواز: 10، 61، 67، 68، 79، 89، 94، 168، [illegible]
...ي دي مونبيرو أندري: 202
...ن دانيال: 11، 93
...ك برون: 113، 308
...وماس بيجو: 359
...جوار بوبرين: 310
...بيرث بيرون: 63
...ل بوسيا: 317، 318
...ورج كادو دال: 49
...قول: أنظر اللجنة السرية للعمل الثوري
...لبير كامو: 308
...دري كنال: 129، 130، 131، 138، 161، [illegible]
...لود كابو: 73
...وني كابيتان: 342
...كاريل - بيلار: 137
...كاريو (جنرال)
...وجي كاروانا: 281
...وبرت كازاني: 347
...كاستي: 20، 27، 29، [illegible]
...جورج كاترو: 24، 26
...جان كورك: 232، [illegible]
...جان كافايس: [illegible]

في قلب معقلنا حقق الحزب

فهرس الأعلام

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]: 64، 55
[illegible]
[illegible]
[illegible]: 180
[illegible]: 292
[illegible]: 322
[illegible] جورج: 337
[illegible]: 210
جورج [illegible]: 200
[illegible]: 180
[illegible]: 364، 361، 339، 338، 331-329، 327، 306

[illegible]
[illegible]: 340
[illegible]: 136، 130، 126
[illegible]: 227
[illegible]: 348
[illegible]: 378
[illegible] جامعي: 303
[illegible] (معهد): 11
[illegible] (شركة): 72
[illegible] الوادي: انظر - جوزيف جوسوا جيلر
[illegible] الشباب: 332، 333
[illegible]: 33، 75، 96، 160، 201، 322
[illegible] (شركة): 35
[illegible]: 35
[illegible]: 36، 37، 117، 118
[illegible] جان جاك
[illegible] جوكس: 10، 73، 81، 97، 141، 142، 143، 175، 190، 198، 225، 232، 235، 236، 245، 279، 343
[illegible] جوكس: 345
[illegible] جوهو: 10، 11، 13، 75، 79، 80، 83، 88، 106، 141، 142، 155، 156، 157، 263، 280، 287، 377، 378
[illegible]: 38، 88
جورج جورد: 193
[illegible] جوهيل: 112
[illegible] جوان: 64، 79، 227
كارل قوستاف جوتيف: 36
[illegible] الأقدام السوداء: 351
كالفيش جان مارك: 351
كالفيش مارسيل: 113، 286، 308
جاوه مراد: 360
كايي جيرار: 340
جوزيف كاتز: 294، 295، 296، 299
كوفر ريمي: 340
جورج كاباناكيس: 332
نيكولا كاباناكيس: 321، 332، 333، 347
كيمسكي هانس أولريش: 34

أرشيف الأشخاص و الوقائع (نادي):343
أرنو سبنس:47
أرنيل ليحي:311
أسبوعية حقوق الإنسان:382، 385
أسرة (شركة):199
أغسطين جان بول:331
أفلاطون سوفور:28
أكاديمي:119
ألبير (حمزاوي):24، 26
ألبير فرانكلند:256
ألفريد لونشتي:151
أمادي (طيب عقيد):296
أمان مايور:321، 322
أمان مادلين:324
أمبرواز بيار:310
أمراض (دكتور):135
أمري مالرو:63، 209
أميلي برنار:361
أنيب مارسي:10، 113، 226
أنيكوفيتشي فيليب:351
أنيل بيار دي مارسي:320
أنيماري رومان: أنظر برنار أنتوني

في قلب معقد طويل الثورة

مارتو (معقد): 266
مارتو مارتي: 30، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 39، 44، 52، 53، 54، 69، 97، 100، 104، 129، 130، 160، 294
مارتي مارتن (طبيب أسنان): 36، 37، 38، 39، 48
مارتونه لاتوس: 334
ماسي: 180
ماسيو (عقيد): 71
ماركو ماسيس: 340
ماك ماهو: 30، 31، 42، 43، 53، 54، 56، 57، 58، 59، 79، 89، 359
مورو أيفار: 353
مياري: 218
ميسمير، جاك: 340
ميلو: 196، 198
ميلو، جان باكس:
ميلوي بروو: 338، 343، 362
ميما (شركة): 126
كونستانتين مشيك: 198
ماتيس فرانس بيار: 280، 284، 328
مسلو، جان: 79، 229
فومتاف مونتري
مرمور، جل: 172، 201
بيار مسمير: 72، 80، 142، 181، 237، 238، 245
مهستر فيليب: 352
ميسي، جيلبر: 167، 292
نوتا مار: 168
ايف ميشو: أنظر أفونس كونستانتين
ميشال: 134، 135
ميشلي (دومون): 82
مارل ميشليتي: 11، 99، 296، 297
كنوة ميشليتي: 11، 12، 89، 99، 137، 296، 297، 306،
ميب (عقيد): 207
ميكال (جنرال): 16
جان مونو: 345
ميسرة: 138، 140، 141
فرانسوا ميتران: 17، 31، 128، 129، 132، 150، 159، 319، 354، 355، 366

مارتي: 340
مارتي: 28
مارتي: 30
مارتي: 36
مارتي: 184
مارتي: 113، 115، 330، 347
مارتي مورتيل: 328
مارتي مونتيل: 91، 107، 201، 256
مارتي: 95
مارتي مورفل: 187
مارتي مورفل: 49
مارتي مورفل: 49، 73، 76، 97، 134، 143، 151، 154، 187، 190، 191، 198، 214، 221، 222، 232، 237، 244، 245
مارتي مصطفاي: 282، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 294، 296
مارتي الثورة الفنية: 333، 334، 335، 345، 347، 348
مارتي الوطنية للمطالب: 50
مارتي القومية الجزائرية: 218، 219، 246، 257، 263، 272
مارتي الوطنية من أجل الرقي: 329
مارتي الشعبية 13 ماي: 48، 49، 104، 141
مارتي من أجل المجتمع، أنظر الحركة من أجل التعاون: 218
مارتي من أجل التعاون: 183، 185، 186، 189، 190
مارتي الاجتماعية الايطالية: 118
مارتي مون: 208، 261، 284، 316
مصال عبد الناصر: 27
جان بيار نودين: 310، 311
ريتري نافاشين: 34
نافارو (رائد): 51، 53
نوسيان نيوبرث: 53
نيو (رائد): 311، 345
نيك كريستوف: 30
بيار نيكولاي: 218
نيكو جان لويس
العمل الفرنسي الجديد: 347
العرب: 326، 327، 338، 339، 340

[illegible]: 243
[illegible]: 90
[illegible]
[illegible]: 350
[illegible]: 316
[illegible]: 316
[illegible]: 48
المنظمة السرية للمخبرة: [illegible]، 370
منظمة العمل المناهضة للشيوعية الدولية: 316
منظمة أوروبا الفرنسية للمقاومة: 17، 20، 26، 29
[illegible]: 22، 29، 40، 46، 50، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 63، 64، 65، 67، 69، 70، 78، 116،
[illegible]
وليد عابدية حنان فيليب: 312، 384
باري دو بولارديير (جنرال): 51
[illegible]: 48، 49
الحزب الوطني الشعبي: 338، 347
جان بارفو لسكو: 118
شارل باسكو: 341
باسكيني: 135
باستور [illegible]: 130
موريس باتين: [illegible]
[illegible]: 349
جان كلود بيرز: 8، 9، 12، 19، 29، 50، 51، 70، 92، 94، 95، 102، 103، 104، 106، 107، 108، 127، 128، 130،
131، 132، 139، 140، 141، 150، 157، 161، 163، 169، 190، 203، 204، 210، 211، 212، 248، 261، 264، 267، 268،
269، 248، 261، 264، 267، 268، 269، 270، 274، 280، 283، 284، 286، 288، 305، 342، 349، 379
جاك بيري: 230
روبرت بو بيفاي: 21
بيتان فيليب: 56
أندري بوتي
في بوتي: 176
[illegible]: 199
بوتي جان كامي: 92، 246، 247
[illegible]: 198
[illegible]

[illegible]): 201، 204
[illegible]: 99، 343، 381
[illegible]: 371
[illegible]
[illegible]
[illegible]: 90
[illegible]: 176
[illegible]: 276
[illegible]: 43
[illegible]: 43، 44، 45
[illegible] داسالك جاك: 316
[illegible] بكاري: 352
[illegible]: 307، 317، 341
[illegible] بوتشاردي: 184، 187
[illegible] بودوفسكي: 352
[illegible] بيار: 55
[illegible] (جنرال دو): 81
[illegible]: 20، 22، 24، 46، 72
[illegible] دويل: 344
[illegible] الفرنسي: 21، 37
[illegible]: 310، 312
[illegible] دو ريفيرا خوسي انطونيو: 141
التقدم والحرية: 343
[illegible] في: 93
جان مارك بوجول: 381
[illegible] فالسان: 343
[illegible]: 134، 135
[illegible] رمضان: 27، 162، 382
[illegible]: 134
بيار رانسون: 376
جورج راس: 13، 102، 103، 104، 106، 112
تجمع الفكر العام: 321، 325
تجمع فرنسي الجزائر: 21
تجمع الشعب الفرنسي: 20، 23، 35، 41، 184، 187، 338
التجمع الأوربي للحرية: 332

سيد أحمد يحياوي: 359
سيدوس پيار: 23، 200، 202، 326، 327

كلمة شكر

محتويات

7

8 ..... مقدمة للقارئ
... الرموز الأساسية والأسماء المستعارة والرموز

17 ..... الجزء الأول
19 ..... كيف تأسس منظمة الجيش السري
37 ..... الفصل الأول
51 ..... محطات الإنزال
71 ..... المحطات الخامسة: 13 مايو، الجزائر، ديسمبر 1960
... من فشل حملة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري

87 ..... الجزء الثاني
89 ..... تأسيس وصعوبات منظمة الجيش السري
94 ..... المؤتمر الثامن
100 ..... الفصل الثاني
... الانضمام لمنظمة الجيش السري
... الفصل الثالث: أين وكيف ولأي أهداف؟
... الفصل الرابع: الحاجة الملحة من توسيع دائرة الحركة وبسط النفوذ

المحتويات

ملاحظة للقارئ 7
قائمة الرموز الأساسية والأسماء المستعارة والرموز 8

الجزء الاول
ما قبل تاريخ منظمة الجيش السري 17
1. محفزات الالتزام 19
2. اللحظات الحاسمة : 13 ماي، الحواجز، ديسمبر 1960 43
3. من فشل جبهة الجزائر الفرنسية إلى ميلاد منظمة الجيش السري 71

الجزء الثاني
ازدياد صعوبات منظمة الجيش السري : 87
العناصر الفاعالة ودوافعها (ماي- جويلية 1961) 88
4. الالتحاق بمنظمة الجيش السري 94
5. القتال: أين وكيف ولأي أهداف؟ 108
6. الغاية من توسيع دائرة المعركة وبسط النفوذ

الجزء الثالث

مرحلة الصعود: أوت - نوفمبر 1961

7. منظمة الجيش السري بالجزائر: ملامح انتشارها 125
8. منظمة الجيش السري بالجزائر في المعركة 127
9 تنافس أو تكامل: ملحقات الجيش السري الأخرى 139
10 تعويض نقائص جوهرية بسياسة الخرجات الإعلامية 155
171 .....

الجزء الرابع

زمن الاضطرابات (ديسمبر 1961 - مارس 1962)

11 منظمة الجيش السري والدولة وجها لوجه 181
12. التطرف الذي عقّد تطور المنظمة 183
13 إعادة انتشار ضرورية 193
14 غشية السلاح 205
221 .....

الجزء الخامس

الانهيار (أفريل - جوان 1962)

15. الفشل الثلاثي الأبعاد لمنظمة الجيش السري 241
16. زوال قيادة منظمة الجيش السري وتبعاته 243
17. الفوضى أم الاتفاق 263
277 .....

الجزء السادس

الرصاصات الأخيرة (صيف 1962 ...؟)

303 ..... 18. الأقدار المتناقضة لمنفي ومختفي منظمة الجيش السري
305 ..... 19. جبهة معركة المؤسسات: فشل القاسم المشترك تيكسي فيبالكور
321 ..... 20. شهر ماي 68 بالنسبة للجزائر الفرنسية
337 ..... 21. من جبهة جيسكار إلى عفو ميتيران
351 ..... 22. من منظمة الجيش السري إلى الجبهة الوطنية : هل تمت الحلقة ؟
356 .....

الخاتمة .....
367 ..... هوامش
387 ..... مصادر وبيليوغرافيا
451 ..... فهرس
473 ..... كلمة شكر
494 .....

في قلب منظمة الجيش السري

ينطلق هذا الكتاب من مجموع الأرشيف التابع لمجلس قيادة منظمة الجيش السري و يعتبر دراسة شاملة ومكثفة لمنظمة أدمت كلا من الجزائر وفرنسا وقامت بمهاجمة الدولة وحاولت اغتيال الجنرال ديغول.

أصبح من الممكن، لأول مرة، الإجابة بوضوح على الأسئلة التالية: من يقود منظمة الجيش السري ؟ هل هي منظمة فاشية ؟ من يقوم بتمويلها ؟ ما هي وسائلها وطرق عملها ونتائج نضالها ؟ أخيرا، ما هو وزنها لدى الرأي العام ؟ لقد كانت المواجهة المباشرة بين منظمة الجيش السري والدولة حدثا مدهشا للغاية. إن الأرشيف [illegible] خلفية مفاوضات اتفاقيات إيفيان، يسلط الضوء، بصفة خاصة على اختيار وتنفيذ [illegible] الأرض المحروقة" التي اتبعتها المنظمة وكذلك ردود أفعال السلطات المدنية والعسكرية التي وقفت أمام قوة هذه الحركة، معترفة بأنها لم تتمكن أبدا من التغلغل في صفوفها.

أوليفيي دارد

أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة لوران بمدينة ميتز ومدير مركز لوران للبحث الجامعي في التاريخ.

يختص أوليفيي دارد في تاريخ القرن العشرين السياسي بما في ذلك تاريخ اليمين المتطرف. ألف ستة كتب من بينها "في قلب منظمة الجيش السري" الذي صدر لأول مرة باللغة الفرنسية سنة **2005** كما يواصل حاليا أبحاثه في تاريخ أنصار "الجزائر الفرنسية" الأكثر تزاما.

EDITIONS SEDIA